علي مولا

ل. س. ستافريانوس

التصدّع العالميّ

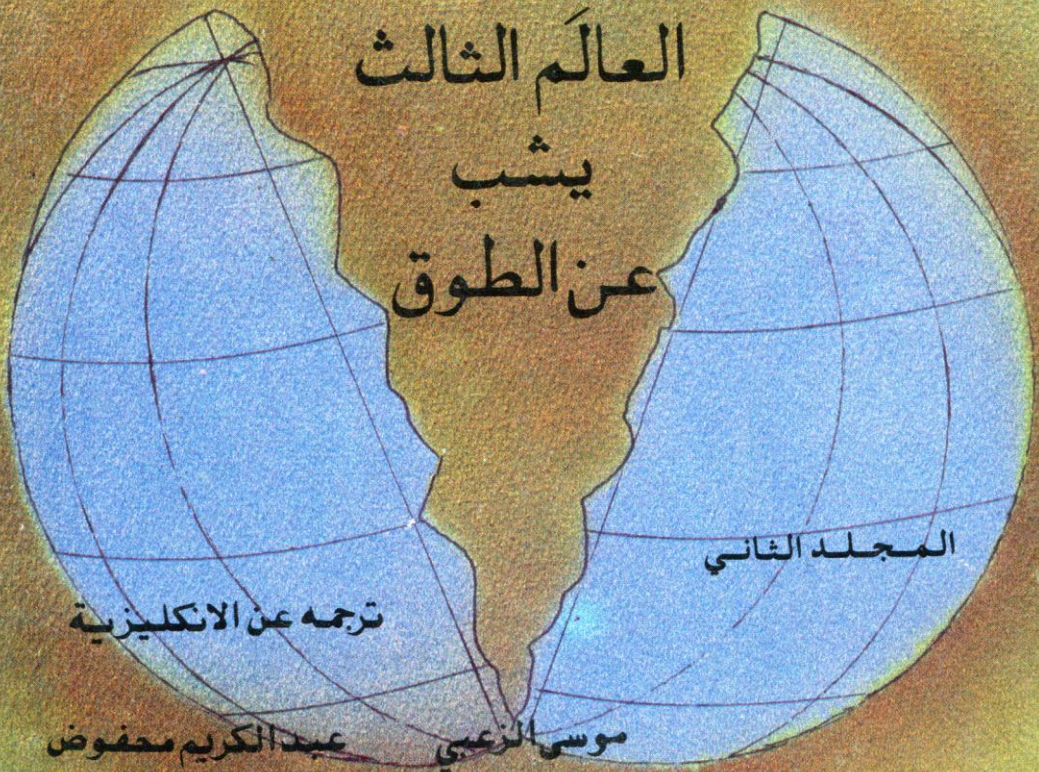

العالَم الثالث يشب عن الطوق

المجلد الثاني

ترجمه عن الانكليزية

موسى الزعبي — عبد الكريم محفوض

دمشق ــ أوتوستراد المزة
هاتف
٢١٣٨٢١ ــ ٢٤٣٩٥١ ــ ٢٤٤١٢٦
تلكس: ٤١٢٠٥٠
ص.ب: ١٦٠٣٥
العنوان البرقي
طلاسدار
TLASDAR

ريع الدار مخصص
لصالح مدارس ابناء الشهداء في القطر العربي السوري

التصدّع العالمي

العالم الثالث يشب عن الطوق

جميع الحقوق محفوظة
لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

الطبعة الأولى
١٩٨٨

٤٨٦

ل. س. ستافريانوس

أستاذ التاريخ في جامعة كاليفورنيا

التصدّع العالمي

العالم الثالث
يشب عن الطوق

ترجمه عن الانكليزية

موسى الزعبي عبد الكريم محفوض

في مجلدين

المجلد الثاني

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن فكر مؤلفيها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

الجزء الرابع

نضال العالم الثالث طلباً للاستقلال : القرن العشرون

صادف حدوث الاكتشافات ، رجحان قوة الأوربيين ، فاقترفوا الجرائم في البلدان النائية وبعد مدة من الزمن ، حصلت شعوب تلك البلدان على القوة ، بينما انحدرت أوربة إلى الضعف وقد يصل الناس في مختلف أرجاء العالم إلى نوع من التكافؤ في الشجاعة والقوة ، مما يثير المخاوف المتبادلة ــ ويكبح جماح آثام الأمم المستقلة ويحيلها إلى نوع من الاحترام المتبادل بين الشعوب لحقوق بعضها .

آدم سميث ــ ١٧٧٦ ــ

إن الشيء الذي يغيب عن أذهان معظم المراقبين هو أننا لا نعيش حالة تحول بسيط ، بل تمزق مطلق ، وانهدام يفصل ٥٠٠ عام عن مسيرة التاريخ .

غومز فيرا ، أسقف أوروتو ــ ١٩٧٥ ــ

دعى أحد المؤرخين الدبلوماسيين الهنود، وهو ك. م. بانيكار، القرون التي تلت وصول «فاسكو دو غاما» إلى كالكوتا عام ١٤٩٨ «بحقبة دو غاما» في التاريخ العالمي. ولقد كانت السمة البارزة لهذه الحقبة، كما يقول بانيكار، تكمن في "هيمنة القوة البحرية (الغربية) على المناطق البرية في آسيا"[1]، والعالم غير الغربي.

ومن المناسب جداً أن يدرك مواطن برتغالي آخر، وهو فيرا (أسقف أوبورتو)، بعد مضي زهاء قرون خمسة على مأثرة دو غاما، نهاية حقبة دو غاما وسط أشلاء الامبراطورية البرتغالية الإفريقية وحطام الديكتاتورية البرتغالية داخل الوطن. فالأمر لم يتوقف عند تمزيق الهيمنة الغربية، فيما وراء البحار، بل تجاوزه من قيام الثورة في مستعمرات البرتغال إلى قيام الثورة في البرتغال نفسها وتقويض أقدم الديكتاتوريات في أوربة.

فالعلامة الفارقة للعالم الثالث في القرن التاسع عشر، هو مداه العالمي لأن المناطق الوحيدة، التي تفادت الهيمنة والاستغلال فيما وراء البحار كانت الدومينيون البريطاني بسكانه البيض والولايات المتحدة. أما الامبراطورية اليابانية ـــ فهي البلد الوحيد، خارج إطار البلدان الغربية، الذي تمكن من بلوغ التصنيع والاحتفاظ باستقلاله الاقتصادي والسياسي ـــ ولكن العلامة الفارقة للعالم الثالث في القرن العشرين كانت، على نقيض سابقتها، وهي تفسخه بدلاً من نموه المضطرد، وذلك لأن العالم الثالث المتخلف برهن على أنه بؤرة المبادهة الثورية العالمية، مما يناقض المذهب الماركسي ـــ. ولكن المراكز الميتروبوليتانية، سعت لإيقاف التفكك الأمبريالي باعتمادها استراتيجية

الثورة المضادة بشكل شامل ــ سياسياً واقتصادياً وثقافياً (انظر الفصل التاسع عشر). ورغم هذه الاستراتيجية؛ فإن المؤسسات الاستعمارية ثابرت على تداعيها، مما أتاح تمييز ثلاث مراحل في عملية التفتت.

فالمرحلة الأولى، وصولاً إلى عام ١٩١٤، التي تم تحليلها في الفصل السابق، كانت مرحلة الحمل التي بدأت فيها حركات المقاومة غير المتناسقة، تمارس نضالها ضد انتهاكات الرأسمالية الغربية، مع التنويه إلى أن تلك الحركات لم تبلغ مستوى الحركات الثورية. **والمرحلة الثانية**، من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٣٩، شهدت أولى الموجات الثورية العالمية التي أطلقت شرارتها الثورة الروسية عام ١٩١٧ (انظر الفصل العشرين). ولكن الثورة، خلافاً لتوقعات البولشفيك، لم تنتشر خارج حدود روسيا، مما جعل السنوات الفاصلة بين الحربين تتسم في العالم الثالث بالحركات الوطنية الثورية بدلاً من الحركات الاجتماعية الثورية (انظر الفصل الحادي والعشرين). وأما **المرحلة الثالثة**، بدءاً من عام ١٩٣٩، فقد كانت بشائرها الثورة الصينية عام ١٩٤٩ (انظر الفصل الثاني والعشرين). وعلى الرغم من أن الماركسيين الصينيين لم يتطرقوا إلى الثورة العالمية كأوائل البلشفيين؛ فإن الامبراطوريات الأوربية بدأت، تتفكك خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فبعض المستعمرات القديمة نالت استقلالها التام من خلال ثورة اجتماعية، وبعضها الآخر حظي بالحرية السياسية ولكنه بقي رهن الهيمنة الاقتصادية الأجنبية وخضع إلى نوع من الاستعمارية الجديدة في أمريكة اللاتينية منذ مطلع القرن التاسع عشر (انظر الفصل الثالث والعشرين).

إن مستقبل العالم الثالث يعتمد على طبيعة وقوة وتفاعل قوى الثورة، والثورة المضادة أيضاً، على المستوى العالمي. ولذلك فإن الحصيلة هي التي ستقرر ما إذا كانت حركات التحرر الوطني الحالية، تمثل مرحلة من مراحل التحول الاشتراكي العالمي، أو من مراحل التطور الرأسمالي العالمي (انظر الفصل الرابع والعشرين). وهكذا فإن أسقف أوبورتو كان مصيباً في إشارته إلى أن النضال الراهن الذي "ينفصل ٥٠٠ عام عن مسيرة التاريخ" ما هو إلا «انهدام» ستنوء بعبئه لا محالة مسيرة التاريخ العالمي طيلة العقود القادمة.

الفصل التاسع عشر

عصر الرأسمالية الاحتكارية الدفاعية والثورة والاستعمارية الجديدة

إن المبتكرات الراهنة تمثل أكبر ثورة تقنية عرفها البشر في تاريخهم، وهي على تماس مباشر بحياتنا اليومية، إنها أسرع من التحول الزراعي في العصر الحجري الحديث «النيوليثيك» ومن أول ثورة صناعية .....

س. ب. صنو (١٩٦٦)

في الوقت الذي كان فيه الميكانيكيون مسؤولين عن الثورة الصناعية الأولى، وعلماء الصناعة مسؤولين أيضاً عن الثورة الصناعية الثانية، فإن القوات المسلحة أطلقت شرارة الثورة الصناعية الثالثة في أواخر القرن العشرين.

لقد كان الاستعداد للحرب، طيلة مسيرة التاريخ، محرضاً للابتكارات التكنولوجية. وعزف قدماء الإغريق في بادئ الأمر عن استخدام آرائهم العلمية في ميدان التطبيق العملي ولكنهم، نتيجة الظروف اخترعوا قاذفات اللهب والمنجنيقات. وفي العصور الوسطى استخدم البارود للأغراض العسكرية وتطورت المدافع ذات المواسير الملساء وقذائفها المناسبة، كما تطورت بنادق المسكيت ذات الزناد والصوان. وفي مطلع العصور الحديثة منح نابليون جائزة إلى حلواني باريسي لاختراعه طريقة لتعليب المواد الغذائية لتموين الجيوش الفرنسية الثورية. وفي الحرب العالمية الأولى عمدت الأجهزة العسكرية أيضاً إلى تكييف المبتكرات الحديثة، بغية تطوير أسلحة جديدة كالطائرات الحربية والدبابات والغازات السامة، وخلال الحرب العالمية الثانية حدث تبدل نوعي على الآلة الحربية،

وأصبحت التكنولوجيا العسكرية بمثابة الشريك الأكبر . واعتمدت الصناعة على النواتج العرضية من المعدات العسكرية وأخذت نتائج الثورة الصناعية الثالثة تؤثر في مراكز العالم وتخومه بشكل أسرع وأعمق من تأثير الثورتين الصناعيتين السابقتين .

١ ــ الثورة الصناعية الثالثة والرأسمالية الاحتكارية الدفاعية في الغرب

أثّرت تكنولوجيا الحرب العالمية الثانية على الصناعة تأثيراً مباشراً وواضحاً . وبدأت أول تجربة نووية في صحراء نيومكسيكو في ١٦ تموز عام ١٩٤٥ ، إيذاناً ببدء العصر الذري . وتعرض سكان بريطانيا وخاصة لندن خلال الحرب الثالثة للقصف بالقذائف الذاتية الحركة (2 — V) ، من القوات الألمانية ، وشهدوا بداية الصواريخ الطائرة التي أدّت إلى ولادة عصر الفضاء . واضطرت بريطانيا لتزويد المدافع المضادة للطائرات على الساحل البريطاني بأجهزة الكشف والتوجه والتلقيم ، مبتدئة انطلاقة العصر الالكتروني ، ثم عصر السبرانية CYBERNETICS AGE . فهذه التطورات الثلاثة زمن الحرب ــ الطاقة الذرية والسبرانية وعلم الصواريخ واكتشاف الفضاء ــ شكلت أساس « التكنولوجيا العالية » الجديدة للثورة الصناعية الثالثة .

إن تسخير الطاقة الذرية يعيد إلى الأذهان ذكرى تسخير النار والإفادة منها . فعندما تعلم البشر استخدام النار منذ قرابة نصف مليون عام ، طبقوها على مجالات عادية جداً في حياتهم كتأمين الدفء في الأيام الباردة وتأمين النور في الليالي المظلمة ، ولم يتعلموا فوائدها الأخرى ، لطهو الأطعمة ، وصهر المعادن وشيّ الفخار ، ودفع المحركات البخارية ، إلا بشكل تدريجي . وبشكل مماثل يجري اليوم تكييف الطاقة النووية والابتعاد بها عن غرضها العسكري الأصلي واستخدامها في محطات الطاقة النووية وفي تسيير السفن بالطاقة النووية وبحوث الطب البيولوجي والتشخيص المرضي والمعالجة .

وأما العنصر الأساسي الثاني في التكنولوجيا المعاصرة ؛ فقد تم استهلاله في ٤ تشرين الأول عام ١٩٥٧ عند إطلاق القمر الصناعي الأول « سبوتنيك ١ » في مدار له حول الأرض . إن حلول عصر الفضاء يمكن مقارنته بمغامرة أوائل الحيوانات البرمائية ، حين خرجت من الماء إلى اليابسة قبل أكثر من ثلاثمائة مليون عام . ويغامر البشر اليوم ، كتلك الحيوانات القديمة ، بالخروج من كوكب الأرض الذي وهبهم الحياة . وبينما احتاجت الأسماك آلاف السنين ، كي تطور ما يشبه الأقدام من زعانف سفلية وتطور الرئات ، التي كانت تؤدي وظائفها بمعزل عن الخياشيم ؛ فإن الكائنات البشرية اليوم تستخدم الآلات ، كي تحافظ على حياتها في بيئتها الجديدة وتتمكن بذلك من الاستغناء عن نشوئها

الفيزيولوجي المتطاول. ومن هنا قامت الخطط الحالية لبناء المكوك الفضائي، والمعامل الفضائية الصيدلانية الذاتية الحركة لإنتاج اللقاحات ومستنبتات الأنسجة النقية للخمائر ENZYMES، والمعامل الفضائية الذاتية الحركة لخلق البلورات شبه التامة لاستخدامها في الدارات الالكترونية، واللاقطات الضخمة لأشعة الشمس لتوجيه الطاقة من الشمس إلى المحطات الأرضية من خلال الموجات الكهرطيسية المتناهية الصغر، بالإضافة إلى إقامة المستعمرات الفضائية لتقوم بأدوار المنصّات لإطلاق القذائف لمهمات استكشافية جديدة في أعماق الفضاء.

إن بعض العلماء من أمثال الفيزيائي الأمريكي «جيرالد ك. أونيل» والفيزيائي الفلكي السوفييتي «يوسف س. شكلوفسكي» يتنبئان ببناء «محيط حيوي اصطناعي» فسيح في الفضاء الخارجي في الوقت المناسب لاستيعاب عشرة بلايين إنسان، أو ضعف سكان الأرض الحاليين، ويتصوران أن استعمار الفضاء أمر لا مفر منه، في حقيقة الأمر، نظراً للتزايد السكاني والضغوط البيئية على الأرض، كما يفترضان أن انتشار الإنسان في الفضاء سوف يتكشف على أنه شيء بتلك البساطة والحتمية اللتين كان عليهما اكتشاف بلدان ما وراء البحار واستعمارها في أعقاب رحلتي دو غاما وكولومبوس.

وأما العنصر الرئيسي الثالث من مكونات الثورة التكنولوجية الراهنة؛ فهو السبرانية (علم الضبط)، وهي التسمية التي يتسمى بها مركب الآلات الحاسبة والأتمتة AUTOMATION التي تشتغل آلياً. فالآلات الحاسبة تتألف من بعض الأدوات، التي تؤدي المهمات الروتينية، أو مهمات اتخاذ القرارات المنطقية المعقدة، بسرعة لم يسبق لها مثيل. وذلك لإدخال التحسين على القدرات البشرية أثناء أدائها هذه المهمات، أو للحلول محلها نهائياً. و" الأتمتة تعني ضمناً استخدام بعض الآلات، أو العمليات الأوتوماتيكية الرفيعة لتقليص الجهد البشري، أو تفصيلات الإشراف البشري إلى حد كبير". فلقد تطور هذا الميدان الالكتروني العام تطوراً سريعاً في السنوات الحديثة بتطور القاطعات الكهربائية المتناهية الصغر وهي رقاقات من السيليكون والتي يمكنها رد الآلات بوصل التيار الكهربائي أو بقطعه، مما يجعلها عناصر مثالية في تكوين الآلات الحاسبة التي تعمل بتناوب التيار الكهربائي من خلال وصله وقطعه. وبوضع مزيد من هذه الدارات على رقائق السيليكون، تحولت تلك الدارات إلى (حاسبات فوق الرقائق) وتعرف باسم MICROPROCESSORS؛ أي «الوحدات المركزية الدقيقة لإجراء العمليات الحسابية». ولقد انتشر استعمال هذه الحاسبات الالكترونية في كل ميدان التكنولوجيا الحديثة، إذ تم استعمالها في عمليات محطات الطاقة، والمكاتب التجارية وعدادات متاجر الخدمة الذاتية، ومصانع النسيج، وشبكات تحويل المكالمات الهاتفية، وخطوط إنتاج المعامل. فهنالك فعلاً ما يبرر إحدى الدعايات التلفزيونية لشركة «فيات»

وهي تباهي أن سياراتها " مصممة بواسطة الحاسبات الالكترونية وتتوقف عن الحركة بواسطة أشعة ليزر ومصنوعة يدوياً من قبل الناس الآليين على أنغام ألحان فيغارو " .

وإذا انتقلنا من الصناعة إلى الزراعة ، لوجدنا أن الثورة الصناعية الثالثة كانت ذات تأثير واسع النطاق عليها أيضاً . فالولايات المتحدة تقدمت في تطوير الأجهزة الالكترونية الدقيقة وتطوير تقنية المؤسسة الزراعية الكثيفة إنتاج رأس المال CAPITAL — INTENSIVE . بعد الحرب العالمية الثانية وقبل الحرب كانت المزارع الأمريكية محدودة النطاق ، يجري العمل بها دون اللجوء لاستخدام العمال المتنقلين والآلات الضخمة ومختلف أنواع الأسمدة الكيمائية ومبيدات الحشرات والأعشاب . وأما تأثير الحرب ؛ فقد ظهر في زيادة الطلب على منتوجات المزارع ، ورفع أسعارها التشجيعية ، زيادات هائلة ، وخلال سنوات قلائل تطورت الزراعة الأمريكية تطوراً مناسباً تحت إشراف هيئات المؤسسة الزراعية .

وساعد على قيام ذلك التحول ظرفين ملائمين **أولهما** : الحصول على الوقود في الخمسينيات والستينيات (١٩٥٠ ، ١٩٦٠) بأبخس الأسعار لتشغيل الآلات ولتصنيع المواد الكيميائية التي تصاعد إنتاجها . **وثانيهما** : كان الدعم الفيدرالي السخي الذي بدأ ينهمر على المؤسسة الزراعية على شكل إعانات حكومية مباشرة ومعاملة ضرائبية تفضيلية ، وبرامج بحوث رصيدها بليون من الدولارات لمساعدة المؤسسات الزراعية .

سيطرت المؤسسة الزراعية على النشاط الزراعي لارتفاع إنتاجها . فأحد الإحصاءات التي ذاع صيتها في تلك الآونة أن فلاحاً أمريكياً واحداً كان مسؤولاً عن إطعام ٤٨ شخصاً ؛ فانخفض عدد سكان المزارع من نسبة ١ر٣٠٪ من مجمل سكان الولايات المتحدة في عام ١٩٢٠ إلى نسبة ٨ر٤٪ في عام ١٩٧٠ ، ولكن هذه الأرقام مضللة ، لأنها تعكس الكفاءة الرفيعة للقوة العاملة ، في الوقت الذي تتغاضى فيه عن الاستهلاك الرفيع للطاقة وتتجاهل الهدر أيضاً . فبذور القمح المهجنة الجديدة هي المسؤولة عن زيادة تتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪ في غلة الآكر الواحد ، في حين أن الزيادة الباقية مردُّها إلى الطاقة التي تتضمن الوقود للآلات الجديدة ، والمشتقات البتروكيميائية من أسمدة ومبيدات حشرات وأعشاب . فالنتيجة هي أن استهلاك ٨٠ غالون من البنزين ، يعادل إنتاج آكر واحد من القمح . فهذه النسبة ، نسبة الطاقة / الإنتاج ، تجعل النظام الزراعي الغربي الرفيع استهلاك الطاقة ، من أقل الأنظمة كفاية في التاريخ . فزراعة الأرز المروية في آسيا تغل من ٥ إلى ٥٠ وحدة حرارية غذائية ، مقابل استثمار كل وحدة حرارية من الطاقة ؛ في حين أن النظام الغربي يتطلب من ٥ إلى ١٠ وحدات حرارية للحصول على وحدة حرارية غذائية واحدة . ومما تجدر الإشارة إليه هو تلك

الدراسة التي أجرتها إحدى مديريات الزراعة في الولايات المتحدة والتي تخلص إلى القول بأن " المزرعة الممكننة جيداً وتدار بشخص واحد .... هي مزرعة فعالة تقنياً على العموم " وأن الحافز على المزارع الضخمة " ليس تخفيض التكاليف في كل وحدة من وحدات الإنتاج وإنما زيادة حجم المؤسسة والمحصول والدخل الإجمالي "[1] .

ومع ذلك فقد ثابر عدد المزارع العائلية الأمريكية الصغيرة على انخفاضه ، من ذروته ٦٫٨ مليون وحدة في منتصف الثلاثينيات (١٩٣٠) إلى ٢٫٨ مليون في عام ١٩٨٠ وإلى ما يقارب المليون في عام ١٩٨٥ . وإن نسبة ٦٪ من المزارع الحالية تنتج في هذه الأيام ما يزيد على ٥٠٪ من إجمالي المحصول الزراعي ، ولكن معظم هذه المزارع لا تعود ملكيتها إلى الشركات المساهمة بشكل مباشر ، كما إنها لا تشرف على تشغيلها . وعلق بعض المتحدثين الرسميين من تانيكو قائلاً " إن الزراعة عمل ينطوي على أعظم المخاطر من أجل الربح ، إن كان ثمة ربح ، طفيف جداً للشركات المساهمة الضخمة "[2] . وعلى الرغم من وجود بعض المشاريع الزراعية المشتركة التي تثير الإعجاب ، كمشروع زراعة البطاطا العائد إلى BOEING في شمالي غربي الباسيفيكي ، فإن الاتجاه السائد يميل إلى الزراعة التعاقدية . فالشركات تتعاقد مع المزارعين وتطلب منهم ما يجب عليهم فعله . ففي الوقت الذي تم فيه إنتاج ٢٢٪ من مجمل المؤن الغذائية للولايات المتحدة من خلال العقود في عام ١٩٧٠ ، فإن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٥٠٪ في عام ١٩٨٠ ، ومن المقدر لها أن تبلغ نسبة ٨٥٪ بحلول عام ١٩٨٥ . إن الطاقة الكبرى في نظام المؤسسات الزراعية الغذائية لا تكمن في امتلاك المزرعة ، بل امتلاك المزارع . فالمزارع لا يمكن الامتلاك من خلال العقود الفردية وإنما يمكن امتلاكه من قبل الاحتكارات المتشاركة في المفاصل الأساسية لتلك السلسلة الغذائية ، التي تتضمن الوقود والمعدات والأسمدة والعلف الحيواني وتصنيع الغذاء وتسويقه .

« فالشبكة الغذائية » الواردة أعلاه لم يكن لها من العلاقة « بالزراعة » السابقة للحرب العالمية الثانية إلا علاقة طفيفة ، ولكنها بعد الحرب اقتلعت من الجذور معظم المزارعين العاملين في المزارع العائلية ومزقت البنية الاجتماعية الريفية في أمريكة . وأن قسطاً ضخماً من ميزانية « مصلحة الزراعة » يجد سبيله لإطعام فقراء المدن الداخلية ممن اقتلعتهم من مزارعهم ، برامج بحوث تلك المصلحة التي كانت لصالح تكنولوجيا المؤسسة الزراعية أكثر مما كانت لصالح تكنولوجيا المزارع العائلية . وأما المجموعات المتبقية في الريف الأمريكي ؛ فقد تعرضت للإفقار اجتماعياً واقتصادياً من جراء النزوح إلى المدن . دراسة واحدة في عام ١٩٧٤ ، حللت وضع مجموعتين (في الوادي المركزي) في كاليفورنيا . أولاهما كانت أصحاب المزارع الضخمة المتشاركة والثانية مجموعة من ذوي المزارع الصغيرة . فالمجموعة الثانية كانت تتمتع بمستوى معاشي أعلى وبمزيد من الحدائق والمخازن وحوانيت

مبيع التجزئة، وتتمتع أيضاً بمرافق مادية أرقى كالشوارع والأرصفة، وبعدد من المنظمات العاملة، لتحسين المدينة والإنعاش الاجتماعي ضعف العدد الموجود لدى المجموعة الأولى بالإضافة إلى صحيفتين مقابل صحيفة واحدة للمجموعة الأولى. وباختصار فإن نوعية الحياة لدى المجموعة ذات المزارع الصغيرة كانت أفضل منها مما لدى المجموعة الأخرى.

لقد كان للثورة الصناعية الثالثة تأثير في الحياة اليومية أعمق وأسرع مما كان لأي من الثورتين التقنيتين السابقتين لها، كما إن وطأتها لم تقتصر على البلدان المصنعة التي استهلت رقائق السيليكون وتقنية المؤسسة الزراعية وإنما تجاوزتها. وفي الزمن نفسه تقريباً إلى ما عداها من بقية المناطق، حيث كانت مشاكلها أشد تمزيقاً. فهي تتضمن اقتلاع مئات ملايين المزارعين من جذورهم والتحضُّر مع انعدام التصنيع، والتفسخ البيئي، وتوسيع هوة الدخل بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة وبين المواطنين الأغنياء والفقراء، ضمن مجتمعات العالم الثالث. فكانت النتيجة أن أصبح العالم الثالث بؤرة النشاط الثوري العالمي في القرن العشرين. وأما المفارقة الكبيرة التي ينطوي عليها زمننا هذا؛ فهي أن قصب السبق نفسه، الذي تمتعت به الرأسمالية الاحتكارية تقنياً وحيوياً، قد أجبرها على اتخاذ الموقف الدفاعي. فبدلاً من نزعة التوسع الاستعماري العدواني في القرن التاسع عشر المنصرم، تعمد الرأسمالية الاحتكارية في هذه الأيام إلى التنازل رسمياً عن امبراطورياتها فيما وراء البحار، ولكنها تسعى جاهدة للحفاظ على سيطرتها اللا مباشرة من خلال استراتيجية الاستعمارية الجديدة ومختلف أنواع المساعي لتعزيز الثورة المضادة سراً وعلناً على قدم المساواة.

٢ ــ انقلاب على مقولات ماركس

لم تنطلق الثورة الصناعية الثالثة في مسيرتها إلا في الحرب العالمية الثانية، بينما بدأت انطلاقة العالم الثالث في حركته الثورية (كشيء مناقض لحركات المقاومة السابقة فيه) خلال الحرب العالمية الأولى. وإن تعليل قيام الانتفاضة الثورية في زمن أقدم من الثورة الصناعية الثالثة يكمن في توافق الظروف التي قلبت تنبؤات كارل ماركس التي كانت تقضي بمبادرة الغرب المصنع إلى الثورة العالمية. واعتقد ماركس، كغيره من المنظرين الاشتراكيين في القرن التاسع عشر، بوجود قانون يميل إلى إحداث توازن عالمي بين مستويات التطور الاقتصادي. ونظراً لبقاء الأجور في البلدان المصنعة ضمن الحدود الضئيلة الضرورية للبقاء الفيزيولوجي والتجدد البيولوجي لدى الطبقة العاملة، فإن الأسواق المحلية بقيت محدودة جداً. ومالت الأرباح للهبوط وأصبحت الاستثمارات الرئيسية داخل الوطن استثمارات غير مربحة أيضاً، وتدفق رأس المال آلياً ــ وكذلك التكنولوجيا من البلدان المتطورة إلى البلدان المتخلفة، الأمر الذي عاد بمعدل ربح أعلى في بداية مراحل تطورها. وتوقع ماركس أن الثورة

ستقوم أولاً، في المراكز السائرة في طريق الانحطاط التي عرفت التصنيع الأصلي في أوربة قبل غيرها من العالم. وخشي ماركس من احتمال تطويق أوربة الاشتراكية وتهديدها مستقبلاً من قبل العالم الخارجي الذي سيبقى رأسمالياً. ففي ٨ تشرين الأول عام ١٨٥٨ كتب ماركس إلى إنغلز: "إن السؤال العويص الذي أمامنا هو السؤال التالي: إن قارة أوربة على أبواب ثورة اشتراكية. ولكن هذه الثورة ستبقى في مهدها، فالانسحاق محتوماً عليها في هذه الزاوية الضيقة إذا أخذنا بعين الاعتبار حركة المجتمع البورجوازي المتصاعد في أنحاء أوربة؟"[3].

وأشارت روزا لوكسمبورغ إلى أن فائض رأس المال في المدن الإيطالية الشمالية قد موّل تطور هولندا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وأن رأس المال الهولندي أسهم بدوره في تصنيع إنكلترا في القرن الثامن عشر، وعبّر لينين عن الشيء نفسه أيضاً في الأمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية (١٩١٧). إذ يقول: "إن تصدير رأس المال يؤثر ويسرع بخطوات تطور الرأسمالية في البلدان التي تم تصديره إليها. وفي الوقت الذي قد يميل فيه تصدير رأس المال إلى تعويق التطور في البلدان المصدرة لرأس المال، فإنه لن يتمكن من الوصول إلى هذه النتيجة إلا من خلال نشره وتعميقه تطور الرأسمالية على نحو أشد في العالم". وهكذا تنبأ لينين، على غرار ماركس، بتصدير الدول الغربية المتطورة رأسمالها وتقنيتها إلى المراكز الجديدة الناهضة، وبالنتيجة قيام الثورة الاشتراكية في المركز القديم المصنع السائر في طريق الانحطاط.

ولكن لينين، وقبل وفاته بزمن قصير توصل إلى القناعة بأن دعواه الأصلية عن قيام الثورة في المركز قد فقدت مبرراتها. ولذلك تساءل في آخر مقال له أملاه في شباط عام ١٩٢٣: "... ترى أيكون بمقدورنا الصمود (في الاتحاد السوفييتي) بإطارنا الضيق وإنتاجنا الفلاحي المحدود جداً، وبلادنا على ما هي عليه من دمار، إلى أن تستكمل البلدان الرأسمالية الأوربية الغربية تطورها نحو الاشتراكية؟"، فكان جوابه سلبياً: "ولكن تلك البلدان ليست بصدد استكمال تطورها كما توقعنا لها أن تفعل من قبل. بل تسير نحو استكماله دون التوجه الثابت بقصد (إنضاج) الاشتراكية، ومن خلال استغلال بعض الدول بقصد اندحارها في الحرب الأمبريالية واقتران ذلك كله باستغلال الشرق بأكمله". ومن ثم توصل لينين، بتبصر فريد، إلى النتيجة التالية:

"في النهاية سوف تتحدد نتيجة الصراع على ضوء الحقيقة التي مفادها أن روسيا والهند والصين .... إلخ تشكل الأغلبية الساحقة من سكان العالم. وخلال السنوات القليلة الماضية انجرت الأغلبية السكانية إلى حلبة الصراع من أجل التحرر بسرعة لا مثيل لها، وتكون النتيجة الختامية للصراع العالمي معروفة. ولذلك فإن الانتصار التام للاشتراكية لأمر مؤكد على نحو مطلق"[4].

وجاء تاريخ العالم الثالث في القرن العشرين تأكيداً للشكوك التي تكتنف هذا الحدس. هناك عاملان هامان مسؤولان أساساً عن تحول توقع قيام الثورات في المركز إلى قيامها بشكل فعلي على التخوم. فالعامل الأول يكمن في تزايد قوة العمال في البلدان المصنعة الغربية بعد اكتسابهم حقوق الاقتراع في الانتخابات وتنظيم الاتحادات العمالية. وهذا ما أتاح للعمال الفرنسيين والبريطانيين على سبيل المثال مضاعفة دخلهم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وعندما لم تعد الأجور في مستويات التجدد البيولوجي، توسعت الأسواق المحلية في المراكز الميتروبوليتانية (الأم)، توسعاً هائلاً وأصبح العمال أكثر اهتماماً بالاقتراع منهم بالسخط والإضراب.

وتعمق هذا الاتجاه من خلال تعاظم أهمية الدور الذي حملت عبأه الدول الغربية وطرحها مشاريع الرفاه الشاملة. ففي ظل هذه الظروف عمدت الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية قبل الحرب العالمية الثانية، وحتى الأحزاب الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نبذ تصورها الأصلي المتمثل بقيام مجتمع جديد مختلف نوعياً تمام الاختلاف. وبدلاً من التشبث بذلك التصور تبنت الأحزاب الاستراتيجية الإصلاحية تحسين وضع اليد العاملة ضمن إطار النظام الاجتماعي القائم، وقبلت تقسيم العالم بين مركز مستغل وتخم مُستغل، ذلك التقسيم الذي أتاح للقوة العاملة في المركز حالة من الثراء النسبي.

والعامل الثاني يكمن بالمنحى الثوري للعالم الثالث، ألا وهو تدني الدخول ومستويات المعيشة في التخوم وارتفاعها في المركز. ولكن هذين الاتجاهين المتناقضين كانا متداخلين. فرأس المال الاحتكاري كان قادراً على دفع أجور أعلى داخل الوطن، نظراً لإمكانية زيادة الاستغلال وتصاعد الأرباح في التخوم. ولذلك مالت معدلات التبادل الدولي حوالي عام ١٨٧٣ ضد منتجي المواد الخام في العالم الثالث ولصالح منتجي السلع المصنعة في المركز الميتروبوليتاني. إن استخدام رأس المال والتقنية الغربيين قد زادا زيادة كبيرة في إنتاجية مزارع ومناجم ما وراء البحار، بيد أن انعدام الحقوق السياسية والتنظيمات النقابية، علاوة على سرعة تعاظم الضغط السكاني والبطالة، أدى إلى حرمان عمال العالم الثالث من التحسن الجوهري في مستويات المعيشة، أسوة بأمثالهم في المركز، ووقوعهم ضحية مطرقة الأجور الجامدة وسندان تصاعد كلفة الواردات المصنعة. وبتصاعد الاحتكارات في المركز ارتفعت أسعار السلع المصنعة، ارتفاعاً سريعاً باعتبار أنها لم تعد مقيدة بالمزاحمة.

والإحصاءات التالية تشير إلى مدى تدهور العلاقات التجارية التي عاشت مرارتها بلدان العالم الثالث. فبين عام ١٨٠٠ وعام ١٨٨٠ كانت معدلات التبادل تتزايد سوءاً بالنسبة لبريطانيا؛ إذ انخفضت من رقم قياسي مقداره (٢٤٥) في عام ١٨٠١ ــ ١٨٠٣ إلى (١١٨) في عام

١٨٤٣ ــ ١٨٤٦ وإلى (١١٠) في عام ١٨٤٨ ــ ١٨٥٦ ومن ثم إلى (١٠٠) في عام ١٨٨٠. وهكذا ارتفع تصدير السلع المصنعة في بريطانيا عام ١٨٨٠ إلى ضعفين ونصف عن عام ١٨٠٠، كي تحصل على نفس كمية المواد الخام من العالم الثالث. وبعد عام ١٨٨٠ انقلبت الآية. إذ هبطت صادرات العالم الثالث من المواد الخام من رقم قياسي مقداره (١٦٣) في عام ١٨٩٦ ــ ١٩٠٠ إلى (١٢٠) في عام ١٩٢٦ ــ ١٩٣٠ ومن ثم إلى (١٠٠) في عام ١٩٣٨. ولم يعد باستطاعة بلدان العالم الثالث أن تشتري، من خلال تصديرها نفس الكمية من المواد الخام، إلا ما نسبته ٦٠٪ مما كانت تناله من السلع المصنعة في عام ١٨٨٠. وتوصلت إحدى دراسات الأمم المتحدة ــ الأسعار النسبية لصادرات وواردات البلدان المتخلفة ــ إلى النتيجة التي مفادها أن معدلات التبادل قد تدهورت بين عام ١٨٧٦ وعام ١٩٤٨ إلى نسبة تتراوح بين ٣٥ و ٥٠٪ على حساب البلدان المصدرة للمواد الخام.

٣ ــ الشركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث

إن اختلال التوازن المزمن بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة قد زاد تفاقماً منذ الحرب العالمية الثانية، بسبب الثورة الصناعية الثالثة، ودور الشركات متعددة الجنسيات MNCS التي نقلت التقنية الرفيعة الجديدة في الزراعة والصناعة من العالم الأول إلى العالم الثالث.

ففي ميدان الزراعة لاحظنا من قبل (راجع المقطع الأول) كيف أن الزراعة الأمريكية قد انقلبت، خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، من مزارع عائلية معتمدة على نفسها إلى نظام غذائي كثيف الطاقة، رفيع التقنية، هيمنت فيه شركات المؤسسات الزراعية على كل مفاصل سلسلة الإنتاج ــ بدءاً من البذور والأسمدة، مروراً بمبيدات الأعشاب والآلات وصولاً إلى تصنيع الأغذية وتسويقها. وبعد الحرب العالمية الثانية سرعان ما انتشر النظام الجديد لإنتاج الغذاء إلى ما وراء البحار وحل محل الزراعة العائلية التقليدية، كما حدث في الولايات المتحدة. وأما المشايعون لهذا النوع الجديد من الزراعة، زراعة المؤسسات الزراعية، فقد كانوا يؤكدون أنها الطريقة الوحيدة للفوز بالسباق العالمي القائم بين إنتاج الغذاء ونمو السكان.

إن انتقال نمط الزراعة الأمريكية إلى ما وراء البحار اشتُهر باسم الثورة الخضراء. فأثناء تصدير الثورة الخضراء كانت مصالح الفلاحين في العالم الثالث موضع إهمال مطلق، شأنها شأن مصالح الأمريكيين من أصحاب المزارع العائلية. ففي المكسيك مثلاً بلغت نسبة الأراضي المزروعة بالذرة ٧ر٩٧٪ ونسبة هائلة من الأراضي المزروعة بالقمح أراضي بعلية. وعندما قامت مجموعة من

الباحثين المكسيكيين في (مؤسسة الاستقصاء الزراعي) بوضع برنامج لتحسين بذار الذرة والقمح للمزارع البعلية الصغيرة، ذهبت جهودها أدراج الرياح وحلت مكانها مساعي علماء «مؤسسة روكفلر» الذين أخذوا يركزون على زيادة الغلال من خلال تغيير التركيب الوراثي الذي يستدعي السقاية والأسمدة. ولكن على الرغم من نجاح هذه «المعجزة» الجديدة التي مكنت المكسيك من الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بالقمح، فإن المستفيدين منها كانوا من أثرياء الملاكين العقاريين الذين بإمكانهم تحمل نفقات الأسمدة والسقاية. وأما الجماهير الفلاحية المكسيكية؛ فقد أخذت تنوء بعبء زيادة البطالة، أو نقص العمالة، بسبب تعاظم مكننة الملكيات العقارية الكبيرة.

ومع ذلك فإن البهجة خيمت على «مؤسسة روكفلر» لنجاح مشروعها التجريبي المكسيكي وأقامت «المركز العالمي لتطوير الذرة والقمح» بفروعه الإقليمية الثمانية لإجراء البحوث. وعاد هذا التدبير بالنفع على الشركات الأمريكية، لأنه فتح أسواقاً عالمية جديدة أمام آلاتها وموادها الكيميائية في الوقت الذي وصلت فيه سوق الولايات المتحدة إلى مرحلة الإشباع وتعاظم فيه الاهتمام بمسألة تخريب البيئة. ففي الفلبين على سبيل المثال كانت «شركة إسو للأسمدة والزراعة النموذجية» تدير بموظفيها ٤٠٠ مخزن من مخازن الخدمة الزراعية في مطلع الستينيات (١٩٦٠). وكانت الحكومة الفلبينية تمد الفلاحين بالاعتمادات لشراء البذار والأسمدة والمواد الكيميائية وطاقم المبيعات. وأما أرباح مغامرة «إسو» في مضمار التطوير الزراعي فقد كانت مكفولة من خلال ضمانات الحكومة بتقديم الإعانات المالية للمزارعين الراغبين بشراء منتوجات إسو.

أما النتائج الختامية في الفلبين فكانت، كما في الهند والباكستان ـــ لأن هذه البلدان الثلاثة كانت سباقة إلى اكتساب الثورة الخضراء ـــ مخيبة للآمال. فالمشكلة الأساسية نفسها التي برزت في المكسيك: إن نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٩٠٪ من الفلاحين في هذه البلدان كانت تفتقر إلى الري والنقود لشراء الأسمدة. ولخص وزير الزراعة في الهند، موهان رام، الوضع في عام ١٩٦٩ على النحو التالي:

"إن المستفيدين من الثورة الخضراء هم الأقلية الممتازة من المزارعين ذوي الملكيات الوسطى والكبرى..... فمن بين ٣٪ و ٤٪ من كبار المزارعين يحتكرون السلطة السياسية ويمارسون نفوذهم ويتخذون القرارات بالتعاون مع جهاز الدولة الإداري ويأخذون لأنفسهم كل الموارد والخبرة التقنية من الخبراء الحكوميين، في حين أن الفقراء لا ينالون إلا القليل.... إن المركز الاقتصادي والسياسي لأغنياء الفلاحين تعزز وتلاحم إلى الحد الذي جعل..... كبار الملاكين يحاولون الخلاص ـــ بالقوة

إن اقتضت الضرورة ـــ من شركائهم المحاصصين ومن أجرائهم الفلاحين السابقين وذلك بهدف استغلالهم الأرض بأنفسهم أو بمساعدة العمال الزراعيين "[5] .

والنتيجة الختامية للثورة الزراعية كانت خلق ظروف في الريف مناقضة . لقد أهملت الإصلاح الزراعي الذي يعتبر الشرط اللازم لأي تحسن جوهري دائم ، ولم تشمل بكرمها إلا قلة من الفلاحين القادرين على تحمل نفقات التقنية الزراعية الجديدة التي تعتمد المكننة الموفرة للعمالة . وهذه المكننة أجبرت الطبقة الفلاحية الدنيا ، على الهرب إلى زرائب المدن ، حيث وجدت نفسها على الهامش ، كما كانت في الريف . فهذه الطبقة الجديدة الدنيا من أبناء المدن هي الآن في طريق التحول ، لتصبح الأغلبية الساحقة من سكان مدن العالم الثالث ، الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى تفاقم التفاوت الاقتصادي والتوترات الاجتماعية ، مما جعل بعض المراقبين يتنبأون أن الثورة الخضراء لن تتكشف إلّا على أنها بوابة للثورة الحمراء .

إن برنامج (الغذاء من أجل السلام) كان ذا أثر تخريبي على زراعة العالم الثالث وتخريب الثورة الخضراء أيضاً . فقد تم توزيع ما قيمته ٣٠ بليون دولار من الأغذية من خلال هذا البرنامج على ١٣٠ بلداً بين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٨٠ . ويدعي معظم الأمريكيين أن هذه المعونة تمثل مشروعاً خيرياً لمساعدة الشعوب الفقيرة ، بينما كانت الغاية من (قانون التطوير الزراعي والتجارة الزراعية) أو مما دعي بالقانون العام ٤٨٠ «PL 480» الصادر عام ١٩٥٤ لا تتجاوز تحديداً " تحسين العلاقات الخارجية للولايات المتحدة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للزراعة الأمريكية والرفاه الوطني " ، ولم يجر تعديل الغاية من هذا القانون وإضافة نص يفيد في مقاومة الجوع العالمي إلا في عام ١٩٦١ .

وكانت الحاجة ملحة لتعزيز (استقرار الزراعة الأمريكية) بعد الحرب الكورية حتى إن رئيس (إدارة المزرعة الأمريكية) حذر من أن تكديس الفوائض الغذائية " سوف يدمر اقتصادنا ما لم نتمكن من العثور على كفايتنا من الأسواق لتعزيز حجم الإنتاج "[6] . لقد كان برنامج الغذاء من أجل السلام «PL 480» في غاية النجاح بعثوره على الأسواق المطلوبة ، وذلك لأن ربع مجمل الصادرات الزراعية للولايات المتحدة تم تمويله بشروط التسليف السهلة لهذا البرنامج خلال سنواته الاثنتي عشرة الأولى . ولكن تدفق الأغذية الأمريكية أدى إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية في البلدان المضيفة إلى الحد الذي لم يكن بمقدور الفلاحين المحليين منافسته . فكانت النتيجة تقويض إنتاج الأغذية المحلية وتزايد الاعتماد على استيراد الأغذية من الولايات المتحدة . وتعزز هذا النمط بمساعي الهيئات التجارية التي تمثل صناعة الأغذية في الولايات المتحدة من خلال تشجيعها السكان المحليين على اقتباس الطراز الأمريكي في تناول الأطعمة واستخدامها الأموال المحلية من برنامج «PL 480» لتنشيط حملاتها ،

ولذلك تنامى الاتجاه للانتقال من أكل السمك إلى (الهامبيرغر) ومن الأرز إلى الخبز ومن تناول المشروبات المحلية غير الروحية إلى المشروبات الأمريكية.

إن نجاح برنامج المعونة الغذائية لم يتمثل بتوسيع الأسواق أمام الولايات المتحدة على حساب الكفاية الغذائية الذاتية في العالم الثالث وحسب، بل حقق أيضاً الهدف الآخر لذلك القانون ـــ أي (تحسين العلاقات الخارجية للولايات المتحدة). فالسيناتور «هيوبرت هامفري»، وهو من أقدم أبطال برنامج المساعدة الغذائية من أجل السلام، اعترف صراحة وهلل لهذه المأثرة أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ بقوله عام ١٩٥٧:

"لقد تناهى إلى مسمعي ..... أن الشعوب قد تصبح معتمدة في غذائها علينا. وأعلم أن هذا النبأ ليس من المفروض أن يكون نبأً ساراً، ولكنه بالنسبة لي فهو نبأ سار لأن الشعوب، قبل أن تفعل أي شيء، يجب أن تأكل. وإذا كنتم تبحثون عن طريقة تجعل الشعوب تعتمد عليكم وتتبعكم، في ضوء تعاونها معكم، يبدو لي عندها أن تبعية الغذاء ستكون أمراً مرعباً "[7].

وأفصح «جون بلوك»، وزير الزراعة في إدارة ريغان، عن وجهة النظر نفسها أثناء إدلائه بشهادته أمام إحدى اللجان البرلمانية (١٩٨٠) عندما قال: "إن الغذاء سلاح من الأسلحة ولكن طريقة استخدامه تتمثل بربط البلدان بنا. وبتلك الطريقة ستصبح تلك البلدان أقل إحجاماً عن إزعاجنا"[8]. ونظراً للمعارضة الشديدة لهذا الرأي اضطر بلوك بعد عدة أيام لتغيير مصطلحه، إن لم يكن رأيه، ونعت الغذاء بأنه «أداة من أجل السلم».

وغني عن القول أن زراعة العالم الثالث لم تصبح أكثر إنتاجية لاستعمال كل ما هو جديد من بذور وأسمدة وآلات. ولكن المستفيدين من زيادة الإنتاجية، في حال حصولها، فهم ليسوا الفلاحين الذين يجدون أنفسهم في الواقع اليوم في حال أسوأ من قبل، وذلك لأن إنتاج المحاصيل التصديرية قد زاد زيادة هائلة في حين أن المحاصيل التي يجب أن يعيش بها الفلاحون بقيت على حالها أو انخفضت. ففي أمريكة اللاتينية زاد مردود كل فرد من حاصلات التصدير نسبة ٢٧٪ بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٤، بينما هبط مردود الفرد من حاصلات القوت نسبة ١٠٪ في الفترة نفسها. ويعود هذا النمط من الإنتاج إلى القرن التاسع عشر، عندما شجع المستعمرون زراعة المحاصيل الصالحة للتصدير لجني الأرباح بدلاً من المحاصيل الضرورية لحياة السكان المحليين. ففي مستعمرة فييتنام الفرنسية تم تحويل ٤٠٪ من الأرض الصالحة للزراعة لإنتاج حاصلات التصدير كالقهوة والشاي والمطاط وأرز التصدير؛ فكانت النتيجة هبوط نسبة ٤٠٪ من الغذاء اللازم للفييتناميين. وأما الانتشار الحالي لعمليات المؤسسات الزراعية في طول العالم الثالث وعرضه فقد اقترن بانتشار مماثل

لزيادة الإنتاجية الزراعية المصحوبة، خلافاً للقياس، بتزايد سوء التغذية. ففي عام ١٩٧٨ تقدمت (منظمة الأغذية والزراعة) التابعة للأمم المتحدة بتقرير يتحدث عن ارتفاع حاد في عدد سكان العالم ممن يعانون نقص التغذية بشكل مزمن إذ كان العدد الإجمالي ٤٥٠ مليون إنساناً. وفي العام نفسه قدمت (مديرية الزراعة) في الولايات المتحدة تقريراً يتحدث على أن نصيب كل فرد من إنتاج الغذاء في العالم بلغ في ذلك العام أعلى مما هو عليه في مطلع الستينيات (١٩٦٠) بنسبة ٢٧٪، وأن نسبة الزيادة الغذائية لكل فرد في البلدان التسع والأربعين من ذوي أخفض دخل فردي في العالم كانت ٤٠٪.

إن المكسيك تقدم المثل النموذجي عن تأثير الانتشار العالمي لتقنية المؤسسة الزراعية الأمريكية. فأثرياء المزارعين في المكسيك يستعملون نفس تقنيات الإنتاج التي يستعملها أقرانهم الأمريكيين ويزرعون نفس البذور المهجنة، ويستخدمون نفس الآلات والأسمدة ومبيدات الأعشاب، ويستقرضون رأس المال من البنوك نفسها ويبيعون محاصيلهم للمؤسسات نفسها. إن صادراتهم من الخضروات تزود سوق الولايات المتحدة بنسبة ٦٠٪ من حاجته. ولكن عدد الفلاحين المكسيكيين الذين لا يملكون شبراً من الأرض، ارتفع من ١ر٥ مليون في عام ١٩٥٠ إلى خمسة ملايين في عام ١٩٨٠. وفي الوقت الذي يتلذذ فيه الأمريكيون بطعم ماتنتجه المكسيك من فريز وخضروات شتوية، يعبرُ الفلاحون المكسيكيون المقتلعون من الجذور حدود الولايات المتحدة ويهاجرون إليها بطرق مشروعة وغير مشروعة سعياً وراء العمل. وفي الطرف الآخر من العالم يتجلى النمط نفسه في الهند، فبين عام ١٩٥٦ و ١٩٧٨ زاد إنتاج الغذاء في تلك البلاد ١٠٠٪ في حين أن الزيادة السكانية كانت ٥٠٪، ولكن استهلاك الفرد من القمح تناقص لدرجة بقاء ٣١٥ مليون إنسان في الفقر ـــ أي بدخول عائلية أدنى من ٨ دولارات شهرياً في الريف وأدنى من ٩ دولارات شهرياً في المدن.

فاقتران المزيد من الجوع بمناخ المزيد من الأغذية، يفسر سبب الهجرة إلى مدن العالم الثالث بشكل لم يسبق له مثيل. فعدد سكان جاكرتا ارتفع من ١ر٧ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ٥ر٥ مليون في عام ١٩٧٥، ونيروبي كانت في عام ١٩٠٠ قرية ذات ٢٠٠٠ نسمة ولكنها تزايدت إلى المليون الواحد بحلول عام ١٩٨٠ ومن المرتقب أن يرتفع عدد سكانها إلى ٤ ملايين نسمة في عام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٨٠ كانت مكسيكو سيتي ذات الأربعة عشر مليوناً من الناس مدينة مزدحمة، ومن المتوقع لها أن تضم أربعة عشر مليوناً أخرى خلال العقدين القادمين. وبما أن هذا التحضر لا يلازمه قدر مواز من التصنيع، فإن الوافدين الجدد إلى المدن يجدون أنفسهم مضطرين لممارسة العمالة التي تدرأ عنهم غائلة الجوع والتي لا تساهم بأي قسط في الاقتصاد الوطني. فهم يمارسون

إما البيع على الأرصفة أو في الطرقات العامة، وإما مسح الأحذية أو نقل الأغراض من الحوانيت إلى بيوت الزبائن أو دفع عربة ما أو جر الجرنكشة JIRNIKISHA* .

إن نقص التصنيع يدل على أن الثورة الصناعية الثالثة قد أفسدت التطور الصناعي في العالم الثالث، مثلما أفسدت تطوره الزراعي. فالتصنيع، كما أشرنا في الفصل الثالث عشر، كان موضع تعويق فعال في العصر الاستعماري، وأما عقلنة هذه السياسية فهي في استمرار تصدير المواد الخام الذي يوسع اقتصادات العالم الثالث المتكيفة مع التصدير، الأمر الذي سيزيد بدوره من دخل الفرد ويولد الأموال الضرورية للتعليم والخدمات الاجتماعية ومن ثم إلى تطوير مجتمعات حديثة على التخوم تماثل مجتمعات المركز.

ولكن الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية دفعا الأمور باتجاه إعادة تقييم هذا الادعاء التقليدي. فالكساد أفضى إلى تخفيض مستوى أسعار المواد الخام تخفيضاً أودى بها إلى موارد التهلكة. وجعل من المحال بالنسبة لبلدان العالم الثالث استيراد المواد المصنعة بسبب نقص القطوع النادرة، وزاد الوضع تفاقماً إبان الحرب العالمية الثانية، عندما لم تعد المصنعات الاستهلاكية متاحة من القوى العظمى بسبب انشغالها جميعاً بالإنتاج الحربي. ولذلك اضطرت حكومات العالم الثالث لتكميل تصديرها للمواد الخام بالتصنيع البديل للاستيراد. وتمت هذه الخطوة باعتماد بعض التدابير، كتعرفات الحماية ضد الواردات المصنعة، والتسليف الرخيص للصناعات المحلية، وإقامة الحكومة الهيكل الأساسي الصناعي، ومساهمتها في التصنيع من خلال مؤسسات وهيئات التطوير.

إن الازدهار الاقتصادي الذي ولدته إعادة البناء في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومتطلبات الحرب الكورية، أدى إلى قيام الاعتقاد بأن التصنيع البديل للاستيراد كان استراتيجية اقتصادية، قابلة للتطبيق على المدى الطويل. فأمريكة اللاتينية، التي كانت السباقة إلى هذه الاستراتيجية، ظهرت في غضون سنوات قليلة، أنها على وشك تطوير الصناعات التي ستعالج المواد الخام المحلية وحيازة الاستقلال الاقتصادي ــ الضروري لتكميل الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه في مطلع القرن التاسع عشر.

ولكن هذا الحلم بدأ يتبخر حوالي عام ١٩٥٥، لأن الصناعات التي قامت خلف أسوار التعرفة الحمائية تكشف ضعفها، لأنها تتطلب استيراد الآلات الكثيفة من إنتاج رأس المال، الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلات القطع النادر وارتفاع البطالة. وأهم من كل شيء آخر هو عدم كفاية

* الجرنكشة: عربة صغيرة ذات دولابين، تتسع لشخص واحد، ويجرها رجل واحد (تستعمل في اليابان).

السوق الداخلية للصناعات المحلية . فبمقدار ما كان يجري اجتناب الإصلاحات الزراعية التي تأخر تنفيذها أكثر مما يجب ، كان يبقى توزيع الدخل متفاوتاً بشكل فاضح ، كما كانت القوة الشرائية تبقى طبقاً لذلك ، خائرة جداً . ولذلك اضطرت الصناعات الجديدة بالنتيجة إلى التركيز على إنتاج السلع الكمالية وشبه الكمالية كالبرادات وغسالات الأطباق وآلات غسيل الثياب وأجهزة التلفزيون لصالح النخبة المحلية ، التي كانت من قبل تستورد أمثال هذه الأشياء من خارج الوطن . ولكن المقادير التي كان من الممكن بيعها داخل الوطن من تلك المصنعات كانت محدودة جداً ، لأنها كانت خارج متناول جماهير السكان المحليين ، كما لم يكن بالإمكان تصدير هذه السلع ، لأنها كانت موضع تصنيع البلدان المتطورة لها على نحو أكفأ وأرخص أيضاً . وهكذا فسرعان ما وصل التصنيع البديل للاستيراد إلى الطريق المسدود في ذلك الوقت الذي بقيت فيه بلدان العالم الثالث مبتليه بأعراض التخلف المعتادة : كاستمرار التبعية الاقتصادية والبطالة الهيكلية الضخمة والهجرة الجامحة من الريف إلى المدن ، وما نجم عن ذلك من بلوى التمدن بلا تصنيع .

أدَّى فشل استراتيجية التصنيع البديل للاستيراد إلى اعتماد استراتيجية اقتصادية جديدة ، اقترحتها الشركات المتعددة الجنسيات MNCs التي تسارع نموها تسارعاً مذهلاً بعد الحرب العالمية الثانية ، بسبب عوامل متعددة أتاحت لها ذلك النمو . فالعامل الأول كان التقدم التقني الثابت في المركز ، وهو الشرط اللازم الكامن خلف كل موجة من موجات التوسع عبر البحار ، بدءاً من أيام الغزاة الإسبان إلى أيام الموظفين التنفيذيين المتشاركين ممن يركبون الطائرات النفاثة . ولم يكن بالإمكان إدارة عمليات تلك الشركات في هذه الأيام بشكل مركزي مباشر على نطاق عالمي لولا بعض المبتكرات التقنية التي جاءت بها الثورة الصناعية الثالثة ، كالشحن البحري على شكل عبوات قياسية ، والاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية ، واستعمال الآلات الحاسبة الالكترونية في نظم إدارة النقد ، بالإضافة إلى تقسيم عملية الإنتاج إلى فروع رئيسية وثانوية إلى الحد الذي يجعل ممارسة العمليات الثانوية لا يستلزم إلا شيئاً يسيراً من المهارة ، التي يمكن تعلمها خلال فترة وجيزة جداً . وأما آخر العوامل التي سهلت نمو الشركات متعددة الجنسيات ، فهو قيام الحواجز الجمركية لحماية الصناعات البديلة للاستيراد . ولكن عندما اكتشفت تلك الشركات أن التعرفات الجمركية تعرقل تصدير منتوجاتها إلى بلدان العالم الثالث ، عمدت إلى إقامة مصانعها خلف أسوار التعرفات ، وبدأت بالإنتاج مباشرة للأسواق المحلية وللأسواق الخارجية ، التي كان بمقدور تلك الشركات أن تنفذ إليها ، نظراً لانخفاض تكاليف الأيدي العاملة وبراعة العمليات . ويجدر بنا في خاتمة المطاف ألا نتغافل عن الدور الذي لعبته حكومات بلدان العالم الثالث لتشجيع نمو الشركات متعددة الجنسيات ، لأنها متحفزة لاجتذاب رأس المال الأجنبي والصناعة الأجنبية لتخفيف حدة البطالة في

بلدانها، وحل مشكلات القطع النادر. ونالت تلك الشركات الامتيازات السخية كحيازة المواقع بأسعار رخيصة أو مجاناً وحقوق استخدام مرافق الهيكل الأساسي والمعاملة الضريبية التفضيلية وإباحة رد الأرباح إلى أوطانها بالإضافة إلى تأمين فيض من الأيدي العاملة الرخيصة. جميع التسهيلات أتاحت للشركات إقامة «منصّات التصدير»، حيث تستخدم فيها الأيدي العاملة المحلية الرخيصة لمعالجة المواد والمكونات المستوردة وتحويلها إلى منتوجات صناعية معقدة تبيعها بربح وفير في أسواق البلدان المتطورة.

وليس من المستغرب إذاً أن تنمو الشركات متعددة الجنسيات، بدءاً من عام ١٩٥٠ فصاعداً، بمعدل ١٠٪ وسطياً في العام، قياساً إلى نسبة ٤٪ التي تنمو بها الشركات الأخرى. إن الشركة المتوسطة من الشركات متعددة الجنسيات تنتج (٢٢) نوعاً في أحد عشر بلداً مختلفاً في هذه الأيام. ففي عام ١٩٨٠ عمدت المنظمة التجارية المدعوة «هيئة المؤتمر CONFERENCE BOARD» إلى تصنيف أكبر الوحدات الاقتصادية المائة في العالم، واحتلت المقدمة ــ كما هو منتظر ــ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا والصين. وتبيَّن من التصنيف أن ٣٩ وحدة من الوحدات المائة لم تكن دولاً وإنما شركات متعددة الجنسيات، كما تبين أن كبرى تلك الشركات، وهي شركة «إكسكسون EXXON»، لها من المبيعات ما يزيد على منتوج كل البلدان إلا البلدان الخمسة عشر التي تحتل طليعة ذلك التصنيف، وتبين أيضاً أن ثلاثة بلدان اشتراكية فقط هي (الاتحاد السوفييتي والصين وبولندا) تتفوق على شركة إكسون، كما أن بلدين فقط من بلدان العالم الثالث يتفوقان على تلك الشركة وهما (البرازيل والهند).

إن تكاثر الشركات متعددة الجنسيات كان موضع تحجيم الناطقين الرسميين الغربيين عام ١٩٧٥ أمثال الدكتور «دانيال مونيهان» ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سابقاً؛ فقال "إن الشركة متعددة الجنسيات، بما تنطوي عليه من إدارة عصرية وإجراءات تجارية حرة، هي من أعظم المؤسسات العالمية الخلاقة في القرن العشرين، ويجب الدفاع عنها على هذا الأساس"[9]. وإن إفادة مونيهان شبيهة بإفادة الناطق الرسمي باسم مدرسة مانشستر الاقتصادية في القرن التاسع عشر، الذي أكد على أن حرية التجارة العالمية تعود بالخير العميم على كل من له علاقة بها، ورغم هذا الادعاء بقيت صناعة النسيج الهندية، هدفاً للتقويض المقصود وبقي الفلاحون في جاوا والهند عرضة للقسر لزراعة الجوت والقطن والنيلة، بدلاً من زراعة المواد الغذائية التي كانوا بأمس الحاجة إليها لمكافحة المجاعات المتواترة، إضافة إلى أن الصين تعرضت للعقوبة بقوة السلاح، لأنها تجرأت على خطر استيراد الأفيون البريطاني من الهند، تحدياً منها لقدسية مبدأ حرية التجارة.

وما أشبه اليوم بالبارحة . فبغض النظر عن التصريحات التي أطلقتها مدرسة مانشستر في القرن التاسع عشر وأمثال مونيهان في القرن العشرين ؛ فإن المعاملة كانت بالمثل . وهكذا فإن « إجراءات التجارة الحرة » المحمودة عادت بالخير العميم على مانشستر وليس على الهند ، كما تعود اليوم بالخير العميم على الشركات متعددة الجنسيات وليس على بلدان العالم الثالث .

والقول بأن الشركات متعددة الجنسيات تتيح فرص العمل للبلدان التي هي بأمس الحاجة إليها ، ينطوي على تجاهل مطلق تماماً . فعدة شركات أمريكية أقامت معاملها في هونغ كونغ ، حيث أن نسبة ٦٠٪ من القوة العاملة تمارس أعمالها فيها طيلة سبعة أيام أسبوعياً ، وأن ٣٤٠٠٠ طفل ممن أعمارهم لا تتجاوز الرابعة عشرة يعمل نصفهم يومياً ١٠ ساعات أو أكثر . وإن العدد الأكبر من المعامل الأمريكية في الخارج موجود في المكسيك بسبب الحد الأدنى للأجور ، الذي لا يتعدى الخمسين سنتاً في الساعة للشباب اليافعين . ونتيجة ضغوط اتحاد العمال ارتفعت الأجور إلى دولار وثلاثة عشر سنتاً ، ثم انتقلت الشركات إلى هاييتي ، حيث الحد الأدنى للأجور فيها دولار وثلاثون سنتاً مقابل عمل يوم كامل .

قد يكون انخفاض الأجور إلى هذا المستوى له ما يبرره ، لو أن تلك الأعمال تتطلب المهارات التقنية الضرورية للتطور المحلي . ولكن تركيب المعدات الالكترونية والألعاب والثياب والسلع الرياضية ليست بحاجة إلى مهارة فائقة ، فالمهارات التي يكسبها العمال لا علاقة لها بالحاجات المحلية . ولكن الأمر الذي ينطوي على خطورة أكبر هو أن الرسوم المدفوعة مقابل انتقال التكنولوجيا ، من إحدى الشركات متعددة الجنسيات إلى حكومات العالم الثالث ، رسوم مرتفعة جداً . فالمكسيك على سبيل المثال ، تدفع الآن رسوماً تكنولوجية لا تقل عن ٩ر١٥٪ من قيمة صادراتها . وبالإضافة إلى ذلك فإن ٨٠٪ من تلك العقود تحظر ، (وفق ما جاء في إحدى دراسات الأمم المتحدة) ، استخدام التكنولوجيا لإنتاج الصادرات . وهنا تظهر بوضوح رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تقليص المنافسة ، ومما هو أخطر من ذلك أن هذا الخطر يمنع بلدان العالم الثالث من الحصول على القطع الأجنبي من خلال الصادرات . حتى أن التكنولوجيا المنقولة هي من النوع الموفر للجهد والإنتاج الكثيف ورأس المال ، مما يزيد في تفاقم حدة المشكلات الخطيرة المتمثلة بنقص رأس المال والبطالة المزمنة ، وغير ذلك من مشاكل البلدان المتخلفة .

ولقد قيل أيضاً بأن الشركات متعددة الجنسيات ، تؤمن رأس المال الضروري لتصنيع العالم الثالث ، ورغم دعم هذا القول بالحجج ، فإن الواقع ظل مناقضاً لذلك ، فرأس المال المتدفق من المناطق المتخلفة إلى المناطق المتقدمة أكبر بكثير من رأس المال الذي يتخذ وجهة معاكسة .

وكشفت إحدى دراسات الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ أن الشركات متعددة الجنسيات ذات الأساس الأمريكي، مولت بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٥ ٨٣٪ من استثماراتها الأمريكية اللاتينية تمويلاً محلياً، إما من إعادة استثمار العوائد أو من المدخرات الأمريكية اللاتينية. وإن الطابع العالمي لعمليات الشركات متعددة الجنسيات MNCs أتاح لها أن تمارس البيع والشراء مع فروعها الثانوية، وتصدير سلع العالم الثالث بأسعار مناسبة، وتفرض الأسعار الخيالية على استيرادات بلدان العالم الثالث. والنتيجة الختامية هي تدفق صاف لرأس المال كل عام من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، وهو الاتجاه الذي ضاعف عبء الديون المتصاعدة على البلدان الفقيرة، تلك الديون التي ارتفعت من ١٩ بليون دولار في عام ١٩٦٠ إلى ٦٤ بليون دولار في عام ١٩٧٠ ومن ثم إلى ٣٧٦ بليون دولار في عام ١٩٧٩. وفي عملية تسديد رسوم هذه الديون؛ فإن البلدان المتخلفة تدفع اليوم إلى البلدان المتطورة أكثر مما تستلم منها المعونات.

وبرهنت الشركات متعددة الجنسيات على أنها لا تقل فشلاً عن التصنيع البديل للاستيراد في تصديها لمشكلات البلدان المتخلفة. فبدلاً من إنهائها التبعية الاقتصادية، التي يعيشها العالم الثالث للعالم الأول؛ فقد ضاعفت تلك الشركات من تعميق التبعية، لأن معظم رأس المال كان يصدَّر في الماضي من المركز إلى التخوم لتمويل المشاريع المحلية، التي تهدف إلى إنتاج المواد الخام التي يحتاجها المركز، وأما اليوم فإن الشركات متعددة الجنسيات تقيم مشاريعها وتشرف على تشغيلها ضمن بلدان العالم الثالث، مما يتيح لها قدراً من السيطرة على اقتصاد تلك البلدان، لم تستطع الوصول له في مرحلة استثمار السندات. وبينما كانت ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية في العالم الثالث قبل الحرب العالمية الأولى من نوعية استثمارات السندات، وربعها الآخر فقط من نوعية الاستثمارات المباشرة والمسيطرة؛ فقد انقلبت الآية تماماً بهذه النسبة في الزمن الراهن. ووصف مدير أكبر البنوك التجارية في ألمانيا الغربية ضعف مواقف الدول المتخلفة أمام سطوته المالية فيقول:

"إن الحاجة الملحة.... هي تحسين مناخ الاستثمار في البلدان السائرة على دروب التطور علاوة على قيام التحسن في الموقف العام حيال النشاط التجاري.... وعلى المدى الطويل ستفضي الظروف القاهرة وحدها إلى خلق المناخ الضروري للاستثمار، لأن رأس المال المستثمر سوف يتدفق بشكل طبيعي إلى تلك البلدان في حال قيام الظروف الضرورية لذلك ــ وأما البلدان الأخرى فإنها ستتقن هذا الدرس بلا جدال وتحذو حذو البلدان الأولى، سعياً وراء مصالحها"[10].

إن مثل هذا اليقين يوحي بأن الأمم ذات السيادة سوف "تتقن الدرس وتسير على نحو" غيرها، كما يوحي بأن البلدان المستقلة إسمياً ما هي في حقيقة الأمر إلا «بلدان شركات» تعيد إلى

الأذهان ذكريات مثيلاتها من «مدن الشركات» في الولايات المتحدة من أمثال بيت لحم وبانسلفانيا (شركة فولاذ بيت لحم)، وبزبي وأريزونا (شركة نحاس فيليبس ـــ دودج)، وبوت ومونتانا (شركة نحاس آنا كوندا).

أما السبب الثاني الكامن وراء عدم إتاحة الشركات متعددة الجنسيات أي منفذ أمام بلدان العالم الثالث، فهو أن هذه الشركات عـمَّـقت درجة الاستغلال والتبعية على حد سواء، ولم يكن الغرض من تعميق مستوى التبعية إلا، تعميق المستوى الأول كما دلَّـت الإفادة السابقة للصراف الألماني الغربي. وإن درجة الاستغلال تبدو واضحة في معدل أرباح الأسهم الأجنبية العائدة لتلك الشركات، والذي يزيد بشكل ثابت زيادة جوهرية عن معدل عائداتها المحلية. وتبرز هذه الحقيقة في تفاصيل الرسالة التي أرسلها «س. فريد بيرغستون»، السكرتير المساعد للشؤون الداخلية في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة، إلى صحيفة نيويورك تايمز في ١٢ كانون الثاني عام ١٩٧٧، حيث يقول فيها:

".... إن معدل عائدات استثمارات الولايات المتحدة في البلدان السائرة على طريق التطور كان ٢٥٪ في عام ١٩٧٦ ـــ أي ضعف معدل عائدات استثماراتنا المباشرة في البلـــدان المتطورة ـــ.... ففي عام ١٩٧٦ بلغت عائدات استثماراتنا المباشرة في تلك البلدان (٧) بلايين دولار، قياساً إلى العائدات المتدفقة من الاستثمارات الداخلية والتي كانت ٢٫٨ بليون دولار فقط. إن هذه الاستثمارات توسع إنتاج المواد الأولية التي يحتاجها اقتصادنا، وترفع من صادراتنا بالطلب المتزايد عليها من البلدان المضيفة وطلب التكنولوجيا والمهارات الإدارية أيضاً. وتبلغ مبيعات الولايات المتحدة في البلدان غير المنتجة للبترول والسائرة على طريق التطور في هذا الوقت، ٢٥٪ من مجمل صادرات الولايات المتحدة وتخلق مئات الآلاف من الأعمال في هذا البلد".

وتزداد أهمية شهادة بيرغستون بأن الأرباح الوفيرة المأخوذة من العالم الثالث يعاد استثمار معظمها في البلدان المتطورة. وبذلك نشهد اليوم تكراراً لنمط القرن التاسع عشر، عندما كانت بريطانيا تستثمر الأموال القادمة من الهند في الولايات المتحدة والدومينيون (راجع الفصل الثالث عشر، المقطع الأول). ولقد أشار إلى تكرار هذا النمط، الذي يأخذ من الفقراء ليعطي إلى الأغنياء (جيرار تشالياند):

"في الوقت الذي تتلقى فيه أوربة الغربية نصف استثمارات الولايات المتحدة في الخارج عام ١٩٦٥؛ فإنها لم تساهم بأكثر من خمس الأرباح التي استعادتها الولايات المتحدة من بقية بلدان العالم. فأمريكة اللاتينية حصلت على ١٫١ بليون دولار ودفعت مقدار ٤٫٥ بليون دولار على شكل

أرباح بخسارة إجمالية مقدارها ٤ر٣ بليون دولار، وبالنسبة لأوربة فإن الأرقام ترتفع لتشير إلى ربح مقداره (٨٠٠) بليون دولار. وهكذا باختصار وكأن البلدان الفقيرة تمول، من خلال وساطة الولايات المتحدة، قسطاً من تطور أوربة الغربية والولايات المتحدة نفسها "[11].

إن بلدان العالم الثالث تخضع لعملية تفريغ لا تقف عند حدود موادها الأولية ورأسمالها فقط، وإنما تتعداها إلى طاقاتها العلمية أيضاً. فإحدى دراسات الأمم المتحدة تفضح أن ما ينوف على ٥٣٠٠٠ عالم قد هاجروا من العالم الثالث إلى الولايات المتحدة، معظمهم من المهندسين والأطباء، في العقد الممتد من ١٩٦١ ــ ١٩٧١. وإضافة إلى عدد العلماء المستخدمين في الولايات المتحدة خلال ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠، جاء أكثر من ٢٠٪ من الخارج. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن العلماء المهاجرين في عام ١٩٧٠ أضافوا مبلغ ٣ر٧ بليون دولار إلى الدخل القومي في الولايات المتحدة، بالمقارنة مع مبلغ ٣ر١ بليون دولار من معونة التطور الأمريكية الرسمية المدفوعة إلى العالم الثالث في العام نفسه[12].

وهذا يعني توسيعاً دائماً للهوة القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة. إن حصة البلدان المتخلفة من الدخل العالمي هبطت من ٦٥٪ في عام ١٨٥٠ إلى ٢٢٪ في عام ١٩٦٠. وتنبأ «روبرت س. ماك نامارا» رئيس البنك الدولي في خطابه الوداعي (في ٣٠ أيلول عام ١٩٨٠) بتواصل هذا النمط القديم. فعلى مدى السنوات الخمس التالية من المحتمل أن تتكشف البلدان المتخلفة عن متوسط نمو سنوي بنسبة ٨ر١٪، قياساً إلى نسبة ٧ر٢٪ خلال العقد الماضي ونسبة ١ر٣٪ في الستينيات (١٩٦٠) وإن التقرير السنوي (١٩٨٠) للبنك الدولي يخلص إلى النتيجة التالية: "إن الأمم الغنية والأمم الفقيرة تشكل على السواء أسرة عالمية ..... ولسوف تضطر هذه الأسرة العالمية عما قريب لتجاوز عقود مليئة بالهزات والاضطرابات بدون انتفاضات اجتماعية "[13].

ولكن الانتفاضة الاجتماعية هي بحد ذاتها ما يتكهن بها التحليل السابق للقوى التاريخية الناشطة في العالم الثالث في هذه الأيام. ومن المحتمل أن تكون تلك الانتفاضة أكثر تواتراً وأشد راديكالية، مما كانت عليه في الماضي.

٤ ــ الحركات الثورية في العالم الثالث

إن الهوة الآخذة بالاتساع بين العالم الأول والعالم الثالث لم تفض إلى نشوب الثورة العالمية أوتوماتيكياً، ولكنها خلقت لأول مرة في التاريخ كمون الثورة على نطاق عالمي. ولكن الإقدام على تلك الخطوة من الكمون الثوري إلى الفعل الثوري أمر في غاية المشقة وقلما يأخذ أبعاد التنفيذ.

فثمة عقبات عديدة تحول دون القفز من السخط إلى الثورة المسلحة المكشوفة. فبعض تلك العقبات اقتصادي من أمثال استقلال الوحدات الإنتاجية الفلاحية، واستبداد روتين عمل الفلاحين الذي لا منجاة منه إلا بالوصول إلى حافة القبر بالنسبة للعائلة الفلاحية، وإغراء الانسحاب من الصراع والانخراط في إنتاج الكفاف المستقل. وعلاوة على ذلك فهنالك عوامل اجتماعية قوية تعمل ضد اللجوء إلى الثورة. فالقرية هي مركز الاستمرار والأمن وهي المكان الذي يتمتع فيه كل فلاح بموقع معترف به ضمن نظام الأشياء. وروابط الأسرة والكنيسة والجماعة روابط قوية، بينما المعروف عن حياة حرب العصابات أنها شاقة ومحفوفة بالمخاطر. وأخيراً هنالك الكوابح النفسية التي مبعثها الخنوع والطاعة طيلة آلاف السنين. ولما كان الفلاحون مستبعدين تقليدياً من عملية صنع القرار على نطاق العالم بأسره؛ فإنهم يفتقرون إلى معرفة مطامحهم وإلى الثقة بأنفسهم للإفصاح عنها والتصرف وفق ما تمليه عليهم تلك المطامح.

ونظراً لهذه الأسباب فإن الثورات حدثت في معظمها في تلك الفترات الانتقالية الصعبة، التي كانت تشهد حالة تفسخ الأنظمة الاجتماعية القديمة وعدم تبلور الأنظمة الجديدة. وإحدى أمثال تلك الفترات في الماضي كانت في مطلع العصور الوسطى حينما أثارت عملية الاسترقاق ثورات متفرقة هنا وهناك في أرجاء الامبراطورية الرومانية المقدسة خلال القرنين التاسع والعاشر. وأما الفترة الانتقالية الأخرى؛ فقد كانت في أواخر العصور الوسطى حين انتفض الفلاحون الأوربيون ضد تنقيد MONETIZATION النظام الإقطاعي الذي كان وقتها وطيد الأركان (راجع الفصل الثاني، المقطع الأول). واليوم، نظراً لتغلغل الرأسمالية في أرياف المعمورة كافة، يخضع الفلاحون في أي مكان لعملية تجريدهم من ممتلكاتهم وحشرهم في المراكز الحضرية، التي تتزايد فيها الظروف المعاشية سوءاً، وذلك من خلال أكبر نزوح جماعي عرفته الدهور.

وحتى اقتلاع عشرات ملايين العائلات الفلاحية من الجذور لم يفض إلى الانفجارات الثورية على نطاق عالمي. فالشرارة التي أشعلت فتيل الكمون الثوري كانت بحاجة لقيام تانك الحربين العالميتين اللتين أضعفتا القوى الاستعمارية في ذلك الوقت الذي حفزتا فيه المطامح الوطنية والتصورات الاجتماعية لدى الشعوب المستعمرة والمغلوبة على أمرها.

وكل ما نتج عن الحروب العالمية من تمزق وتشويه للبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لا يمكنه أن يؤدي إلى قيام الثورات الاجتماعية الأساسية بمعزل عن الدعاوى الوطنية. فإعادة تركيب البنية الاجتماعية تستدعي وجود تصور ما لنظام جديد بديل إلى الحد الذي يكفل إثارة المقاتل في حرب العصابات، كي يعرض نفسه وأسرته إلى المخاطر. ومثل هذا التصور لم ينشأ لدى الفلاحين

الذين يشكلون الأغلبية الساحقة بين صفوف من يخوضون حروب العصابات في العالم الثالث. فالفلاحون يوفرون الطاقة البشرية وعلى غيرهم تقع مسؤولية توفير الإيديولوجيا والقيادة. ولذلك فإن مسار ثورات القرن العشرين قد يحدده نجاح إيديولوجية من الإيديولوجيات الثلاث التالية في استقطاب مساندة الفلاحين: إيديولوجيا الإحياء الديني أو الإصلاح أو الثورة.

فالإحياء الديني يعزى إلى «رد الفعل المحافظ» الذي ساد الفترة السابقة للقرن العشرين، وقد أشرنا إليه في الفصل الثامن عشر، المقطع الثاني. ولكن في الوقت الذي كانت تقترن فيه هذه الحركة في الماضي بالمصالح السلالية العتيقة والمصالح العقارية في الأرض، أصبحت اليوم تستقطب حولها الجماهير في بعض المناطق وتجسد، علاوة على المعتقدات التقليدية، المذاهب التقدمية، بل والثورية أيضاً. وما الإحياء الديني إلا رد فعل على نكسات وأزمات النظامين الإصلاحي منهما والثوري على قدم المساواة. فالضغوط الداخلية والخارجية التي تكتنف هذين النظامين هي التي تدفع المواطنين فيهما إلى اللجوء إلى الدين باعتباره يمثل الحقيقة المطلقة الوحيدة في بحار الشكوك المتلاطمة. وأفاد الصحفي المصري محمد حسنين هيكل "أن الدين أضحى وسيلة للتعبير عن السياسة .... والإيمان أضحى القلعة التي تتحصن بها الدعوات القومية المحاصرة كخندق أخير لها في معركتها دفاعاً عن مستقبلها لا عن ماضيها "[14].

ولكن الإحياء الديني لا يقتصر اليوم على العالم الثالث. فعندما يشعر الناس في أي مجتمع من المجتمعات، المتطورة أو المتخلفة، بفقدان التحكم والتوجيه يتمثل رد فعلهم غالباً بنشدان شخصيتهم التاريخية والوحدوية من خلال الدين. وبما أن الدين أصبح «وسيلة للتعبير عن السياسة» فإن استخدامه يكون للأغراض المحافظة والثورية على حد سواء. إن واحدة من استطلاعات الرأي أجراها معهد غالوب في الولايات المتحدة عام ١٩٧٦ كشفت أن خمسين مليون نسمة تقريباً من الأمريكيين الشباب، أو ثلث من تؤهلهم أعمارهم للاقتراع، قد عاشوا تجربة «الولادة من جديد» بعد الهداية الدينية. وينهل هؤلاء الإنجيليون من جميع الينابيع السياسية، فيساند بعضهم القضايا المتطرفة ويعيشون طرازاً مغايراً من الحياة على شكل عائلات وكومونات واسعة. وأما المتطرفون من البروتستانت الناصريين ــ الويزليين ومن المنهجيين الأحرار والويزليين، وجيش النجاة من الآثام وحركة كنيسة الإصلاح البروتستانتي ــ فكلهم يستوحون تصميم «جون ويزلي» على تطبيق أخلاق «الحب المطلق» على الشرور الاجتماعية كالفقر **وأما الأصوليون FUNDAMENTALISTS** الذين يتخذون مواقف «التأييد لكيان الأسرة» في بعض المسائل كالإجهاض واللواطة والصلاة في المدارس، فإنهم يتزايدون حيناً بعد حين، كما إنهم يميلون لاعتبار العقيدة التوراتية تقف على قدم المساواة مع الرأسمالية المظلمة والتراكم المادي اللا محدود والجاهزية العسكرية لمقارعة «الشيوعية الملحدة».

إن هذه الاتجاهات المتصارعة في الإحيائية الأمريكية لها نظائرها في العالم الثالث. ففي الشرق الأوسط على سبيل المثال يتم تسخير الإسلام من قبل معظم الزمر السياسية المتناحرة لتحقيق أغراضها السياسية. فالعقيد القذافي، الذي يشير إليه «سادات» مصر وشاه إيران السابق وهما عدوين لدودين لا نظير لهما، يجاهد لتحويل بلاده إلى جماهيرية JAMAHIRIYA أو «دولة الجماهير». فقد طرح في كتابه الأخضر مبادئ تعيد إلى الأذهان ذكرى الثورة الثقافية لماو. فأضواء النيون المنتشرة في كل الأمكنة تتلألأ بشعارات من أمثال "شركاء ولا أجراء" و "الثورة إلى الأبد" و "لا ديمقراطية بدون لجان شعبية". إن العقيد القذافي قد اختار لنفسه دور «المحرض الثوري» الذي يكرسه لإيقاظ ليبيا والعالم كله، لقيام نظام اجتماعي جديد "تسيطر فيه الجماهير على قدرها وثروتها"[15].

ويجري التأكيد على ما في القرآن من مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية في بلدان إسلامية راديكالية أخرى، من أمثال الجزائر واليمن الجنوبي؛ إضافة إلى بعض حركات التحرر الوطني أمثال حركة «المورو» في الفلبين والبوليساريو في الصحراء الإفريقية. وفي الطرف المقابل من هذا المشهد السياسي تقوم الأنظمة الإسلامية الخالصة، كنظامي باكستان والعربية السعودية. ففي هذا البلد الأخير توجه التعاليم القرآنية جميع المؤسسات والممارسات الفردية. فالمعايير الدينية المطلقة دقيقة جداً والانزلاق إلى مهاوي الإثم ينطوي على أعظم المخاطر، ومن هنا كان رد الفعل القوي للحكومة السعودية ضد المسلسل الوثائقي التلفزيوني البريطاني المدعو «موت أميرة»، بتلميحاته إلى استشراء الفساد والزنى في أوساط الأسرة المالكة. ومن هنا أيضاً جاء الهلع الذي خيم على النظام السعودي، عندما احتل المناضلون المسلمون المسجد الحرام في مكة (تشرين الثاني ١٩٧٩)، يطالبون بالإطاحة بالسلالة الحاكمة التي اتهموها باستخدام ستار الدين لإخفاء فسادها وانحلالها.

إن تصارع تأويلات الإسلام واستغلاله أمر ملفت للنظر في إيران على وجه الخصوص. فرجال العصابات المسلمون اليساريون، «المجاهدون»، أصدروا البيان التالي في عام ١٩٧٣، عندما كانوا يشكلون إحدى المنظمات السرية المناضلة ضد الشاه:

"ليست الماركسية والإسلام أمرين متماثلين، ولكن الإسلام على الرغم من ذلك أقرب إلى الماركسية منه إلى البهلوية قطعاً. فمن يا ترى أقرب إلى الإسلام: الفييتناميون الذين يحاربون ضد الأمبريالية الأمريكية أم الشاه الذي يساعد الصهيونية؟.... إن الشاه مصاب بالذعر من الإسلام الثوري وهذا هو السبب الذي يجعله دائم الصراخ بأعلى صوته أن المسلم لا يمكن أن يكون ثورياً. ففي رأيه أن الإنسان إما مسلم وإما ثوري ولا يمكنه أن يكون هذا وذاك في وقت واحد، ولكن وقائع

الحياة تدل على أن نقيض هذا القول هو الصحيح، فالمسلم إما أن يكون ثورياً أو لا يكون مسلماً حقيقياً"[16].

وليس من قبيل الصدفة أن يتجلى هذا الموقف نفسه في الشعار الأمريكي اللاتيني المعروف «بلاهوت التحرر» الذي مفاده أن المسيحي إما أن يكون ثورياً أو لا يكون مسيحياً (انظر الفصل الثالث والعشرين ــ المقطع الثاني). وكما اضطهد الشاه المجاهدين فإن «ستروسنر وبينوشيه» وأمثالهما يتصيدون القساوسة الراديكاليين الذين يرون في المسيح قائداً ثورياً ويحاولون السير على خطاه.

وإذا انتقلنا من الإحياء الديني إلى المنزع الإصلاحي لوجدنا فيه حركة مبعثها النزعة الوطنية أصلاً ودعائمها الأساسية تتمثل بالمتفرنجين من تجار ومعلمين وكتبة وموظفين وقادة عسكريين. ولكن على الرغم من الجعجعة الثورية لهؤلاء الناس؛ فإن أهدافهم الموضوعية أهداف إصلاحية على وجه الحصر. وبما أنهم يتحاشون التغيير الاجتماعي الجذري؛ فإنهم **ينبذون جوهر الماركسية ألا وهو** الصراع الطبقي. ولذلك فإنهم يدفعون التعويض عن الأراضي المصادرة، ويشجعون قيام طبقة فلاحية جديدة وسطى لكي تكون إحدى دعائم النظام الاجتماعي الجديد. وأما التغييرات الرئيسية فلا تقوم إلا في المدن، حيث تظهر ثورة البورجوازية في مساعيها الصناعية والتجارية الجديدة وفي استثماراتها للمتلكات الريفية.

ومن أقدم الأمثلة عن هذه البورجوازيات الوطنية، الجمهوريون الصينيون الذين أطاحوا بسلالة مانشو، والأتراك الشباب «جمعية تركيا الفتاة» الذين خلعوا السلطان عبد الحميد عن العرش، والدستوريون الذين تغلبوا على الثوار «الزاباتيين والفلبيين» في الثورة المكسيكية، وحزب الوفد الذي انتزع الامتيازات من البريطانيين في مصر، وحزب المؤتمر الهندي الذي فعل الشيء نفسه في الهند. وأما الأمثلة عن الأنظمة الإصلاحية فيما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فهي مصر في ظل حكم ناصر وغينيا في ظل حكم سيكوتوري ومالي زمن موديبوكيتا وغانا في ظل حكم كوامي نكروما وأندونيسيا في ظل حكم سوكارنو والبيرو في ظل حكم الجنرال فيلاسكو والجزائر زمن بن بيلا وبومدين.

وأما الإيديولوجيا الثالثة؛ أي إيديولوجيا الثورة أو الاشتراكية، فقد برزت كبديل عملي في العالم الثالث مع انتصار الثورة البلشفية عام ١٩١٧. ولم يكن من قبيل المصادفة قيام هذه الثورة في بلد كانت فيه الجماهير الفلاحية المدقعة، هدفاً للتشبع بالمبادئ الراديكالية نتيجة لاستغلال النظام القيصري، وكارثة الحرب، أدى بها إلى الالتحاق بالقيادة الاشتراكية للينين، بدلاً من الالتحاق بالقيادة البورجوازية لكيرنسكي. وليس من قبيل المصادفة أيضاً فشل الثورة البلشفية في الانتشار إلى

ألمانيا، حيث كان الفلاحون يتمتعون برخاء نسبي دفعهم لمساندة الديمقراطيين الاشتراكيين الإصلاحيين، بدلاً من مساندة السبارتاكوسيين الثوريين. ونظراً لفشل الثورة الاشتراكية في أوربة الوسطى والغربية، تمكنت القوى الاستعمارية من إحباط الحركات الثورية في العالم الثالث في السنوات الفاصلة بين الحربين.

وأطلقت الحرب العالمية الثانية العنان لموجة جديدة من الثورة الاشتراكية، استهلتها الصين وانتقلت بعد ذلك إلى جنوب شرق آسيا وكوبا وإفريقية البرتغالية. وقامت الأنظمة الشيوعية في أوربة الشرقية وأمسك بعضها بزمام الأمور من خلال جهوده الخاصة، كما في يوغسلافيا وألبانيا، وبعضها تسلّم السلطة بمساعدة القوات السوفييتية.

هكذا كانت الظروف التي قامت في ظلها ـــ خلافاً لتوقعات ماركس ـــ ثورات القرن العشرين العظيمة في بلدان العالم الثالث ـــ ولا زالت تقوم. وهناك سمة بارزة تطغى على هذه الثورات التي قامت في المستعمرات وهي السرعة التي بلغت بها المستوى الرفيع من الحنكة والفاعلية. وحدثت قديماً ثورات عدة قبل الحرب العالمية الأولى، كما أشرنا في الفصل السابق، ومعظمها كان انتفاضات طليعية أو حركات للمقاومة، نشبت في الفلبين والمكسيك وفارس وكوبا وكوريا وإفريقية وفي مناطق أخرى من العالم، لم يكن أمامها سوابق تاريخية تستطيع الاسترشاد بها، واقتصرت إلى النظرية الثورية فيما يتعلق بطبيعة الأمبريالية والحاجة لخوض غمار حرب العصابات الطويلة الأمد، ولم تستطيع الاعتماد على دعم المنظمات الثورية العالمية أو من جمعيات السلم وزمر الإصلاح الاجتماعي المتعاطفة معها.

ولم يعد ثوار العالم الثالث اليوم بحاجة للتحرك على أرضية من العزلة والجهالة. فالفييتناميون كانوا خلال نضالهم ضد الفرنسيين واليابانيين والأمريكيين، يتلقون الدعم العالمي الرسمي منه وغير الرسمي على قدم المساواة. فأنشأوا استراتيجية عملية ناجحة من خلال التجربة والخطأ ومن دراسة الحركات الثورية الأخرى. وصرح أحد القادة الفييتناميين البارزين قائلاً: "على درب الاشتراكية والشيوعية لا يمكن لبلد أن يكون دائماً مصيباً. وكل بلد لا بد له من ارتكاب الأخطاء ولكن يجب عليه تصحيحها. فلا شيء ثابت ـــ ولا بد من قيام التغييرات وذلك لأن الدرب جديد، وعلينا أن نتعلم من تجارب الآخرين ومن تجاربنا نحن أيضاً، من عملنا ومن واقعنا. ويجب أن نكون دائماً بصدد تصحيح أنفسنا؛ فالطريق من الاشتراكية إلى الشيوعية طريق وعرة وليست ممهدة، كما إن المسير عليها ليس كمتعة النزهة البحرية"[17].

إن كتابات «ماو و هـوْ و كابرال و غويفارا» أصبحت اليوم موضع الدراسة في أنحاء العالم

الثالث، كما إن تعاليمهم أصبحت موضع التكييف وفق الظروف المحلية. فالقيادات الثورية اكتسبت حظاً كبيراً من الثقة بالنفس والاستقلالية خلال العقود القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فأول منظمة للمقاومة تصدت لتحدي الثورة المضادة الغربية بعد الحرب كانت «جبهة التحرير الوطني» في اليونان EAM التي تمتعت بتأييد شعبي كاسح، نظراً لقيادتها النضال ضد احتلال قوات المحور AXIS. ولكن القيادات الشيوعية في تلك الجبهة، التزمت بخط الكرملين، وسمحت لحلفاء ستالين البريطانيين بإنزال قواتهم في اليونان، حيث استخدمت فيما بعد لسحق قوات EAM في الوقت الذي بقي فيه ستالين على صمته الدبلوماسي، ملتزماً باتفاقية تشرشل لتقسيم شبه جزيرة البلقان إلى منطقتي نفوذ: سوفييتية وبريطانية.

ولكن ثوار العالم الثالث يقبلون اليوم، (على نقيض جبهة التحرير اليونانية)، المساعدة من الاتحاد السوفييتي والصين ولكنهم يرفضون قبول الأوامر منهما. وحض «ماو» ذات مرة قيادات العالم الثالث بالإصرار على مسيرتهما الثورية بمعزل عن السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ويجري الآن العمل بنصيحة ماو في العالم الثالث ولكن ليس على حساب موسكو وحدها وإنما على حساب بكين وأية دولة أخرى تصبو إلى الهيمنة. ويجسد الرئيس «سيمورا ماشل» في موزامبيق هذه الاستقلالية والثقة بالنفس؛ فيقول:

" لقد ارتكبنا الأخطاء وعملنا على إصلاحها، وظفرنا ببعض الانتصارات وعرفنا كيف ندخل عليها التحسينات. وبفعلنا هذا تمكنا من إنشاء نظرية من خلال ممارستنا، ومن ثم اكتشفنا أن نظريتنا هذه التي انبثقت عن ممارستنا، اكتسبت طابع النظرية من قبل في ظل ظروف مغايرة في أزمنة وأمكنة مختلفة من مناطق العالم. فهذه النظرية وهذا التصور هما الماركسية اللينية..... فالماركسية ــ اللينية ليست شيئاً التقطناه من الكتب..... ولكن من خلال مسيرة النضال عمدنا إلى تركيب دروس تجاربنا بعضها مع بعض وصغنا إيديولوجيتنا وبنينا الأدوات النظرية لنضالنا....."[18].

اكتسبت الحركات الثورية خلال هذا القرن مكاسب جوهرية من خلال التقدم والتقهقر. ومنذ عام ١٩١٧ قامت مجموعة من الأنظمة اللا رأسمالية في الاتحاد السوفييتي والصين وكوريا الشمالية والهند الصينية وكوبا وفي المستعمرات الإفريقية البرتغالية السابقة وفي اليمن الجنوبي وإثيوبيا والصومال. وتشكل هذه المناطق نسبة ٢٨٪ من مساحة اليابسة في العالم وثلث سكان المعمورة. ومن المحتمل استمرار هذا النمط من الأنظمة، مما يفتح باب الاحتمال أمام العقدين الأخيرين من القرن العشرين أن يشهدا موجة ثورية، تماثل الموجة التي تخللت العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية

الثانية . ولكن في الوقت الذي كان يطغى فيه الطابع القومي على تلك الثورات القديمة ؛ فإن الطابع الاشتراكي الثوري ، الدنيوي والديني ، سوف يطغى على ثورات المستقبل ، نظراً لانجلاء عدم قابلية الاستعمارية الجديدة للحياة .

٥ ــ استراتيجيات العالم الأول المضادة للثورة

دأبت القوى الغربية منذ البدء على مقاومة الحركات الثورية في العالم الثالث بشكل مباشر وغير مباشر أيضاً . ففي القرن التاسع عشر ساندت سلالة « مانشو » في الصين ، والأمراء والملاكين العقاريين في الهند والزعماء العشائريين في إفريقية ، والشاهات والسلاطين في الشرق الأوسط ، كلاً ضد خصومه من الوطنيين أو الدستوريين . ومن هنا كانت المفارقة العجيبة حول كون الغرب معادياً للمتفرنجين في العالم الثالث . وساد هذا النمط في القرن العشرين أيضاً ، عندما ساندت القوى الغربية تشان كاي شيك وسينغمان ري وثيو وماركوس وشاه رضا وموبوتو ضد القادة الثوريين من مستوى ماو وهـوْ وكابرال وماشيل وكاسترو . وأما النهج الذي كان سائداً فقد أوضح ماو بعد أن عاش معه تجربة مباشرة :

" منذ اندحار الصين في حرب الأفيون عام ١٨٤٠ صادف الصينيون التقدميون مصاعب جمة في سعيهم طلباً للفكر من البلدان الغربية .... فلم يدخروا جهداً إلا واستخدموه لذلك . وأنا نفسي في سنوات شبابي انخرطت في هذه الدراسات التي كانت تمثل ثقافة الديمقراطية البورجوازية الغربية بما فيها النظريات الاجتماعية والعلوم الطبيعية لمرحلة مما كنا ندعوه « بالعلم الجديد » وهو على نقيض الثقافة الإقطاعية الصينية التي كنا نطلق عليها « العلم القديم » .

ولكن العدوان الأمبريالي مزق الأحلام الوردية التي راودت الصينيين عن التعلم من الغرب . ويا للعجب ــ لماذا كان المعلمون دائماً يقترفون إثم العدوان على تلامذتهم ؟"[19]

ولم يكن استمرار الاستراتيجية المضادة للثورة ناجماً عن أي خطأ حسابي أو نزعة اعتراضية آثمة من جانب كبار السياسة الغربيين ، وأن تواصلها عبر القرون يدل عن عمق جذورها في صلب المؤسسات الوطنية . وقد ولدت امبراطورية التجارة الحرة من القوى الفاعلة في الرأسمالية الصناعية في مطلع القرن التاسع عشر وهي التي شنت حرب الأفيون وأحبطت ثوار التايبنغ وقضت على مساعي محمد علي لتطوير مصر إلى بلد مستقل اقتصادياً . ومثلها الرأسمالية الاحتكارية في نهاية القرن التاسع عشر ، أوجدت الأمبريالية الاستعمارية التي قسمت معظم بلدان العالم الثالث إلى ممتلكات آلت بحق الشفعة إلى حفنة ضئيلة من القوى الأوربية .

فالرأسمالية الاحتكارية ما زالت نشطة حتى اليوم، مع فارق وحيد هو أن واجبها يحتم عليها اليوم مقارعة الحركات الثورية الاشتراكية والوطنية، التي تعصف ببلدان التخوم. ولما أصبح الحكم الاستعماري المباشر أمراً مستحيلاً، لإفلاسه عسكرياً أو مالياً، قامت موجة منح الاستقلال للمستعمرات بشكل جماعي، كما أدت إلى النقلة من الاستعمارية إلى الاستعمارية الجديدة. فإذا كانت الاستعمارية تمثل نظام السيطرة المباشرة، باستخدام القوة؛ فإن الاستعمارية الجديدة تمثل نظام السيطرة غير المباشرة من خلال منح الاستقلال السياسي مع الحفاظ على التبعية الاقتصادية والاستغلال الاقتصادي.

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الاستعمارية على الإداريين الوافدين من المراكز الأم، مدنيين وعسكريين، ممن كانوا يساندون الشخصيات المرموقة شبه الإقطاعية والعشائرية في المجتمع المحلي؛ فإن الاستعمارية الجديدة، على النقيض من ذلك، اتجهت نحو العناصر البورجوازية التي كانت سابقاً ألد خصوم الاستعمارية وأصبحت اليوم الحليف الرئيسي لها. وقد حدد «أميلكار كابرال» بشكل دقيق جوهر هدف الاستعمارية الجديدة على أنه " خلق بورجوازية مزيفة لكبح جماح الثورة ولتوسيع باب الاحتمالات أمام البورجوازية الصغيرة لتقف موقف الحياد من الثورة"[20]. وعلى نحو مماثل حدد «غونار ميردال» جذور الاستعمارية الجديدة وطبيعتها:

" هناك محرك يكمن في صلب النظام الاستعماري، الذي مارس جبروته على نطاق العالم حتى الحرب العالمية الثانية، **محرك كامن بدفع السلطة الاستعمارية بشكل أوتوماتيكي إلى التحالف مع الزمر الاجتماعية صاحبة الامتيازات**. لقد كان بالإمكان الاعتماد على تلك الزمر للإفادة من المصلحة المشتركة في سيادة «القانون والنظام»، مما يعني ضمناً وفي معظم الأحوال استمرار **الوضع القائم** STATUS QUO اقتصادياً واجتماعياً.

فالسلطة الاستعمارية تشعر على العموم أنه لتثبيت حكمها، يجب عليها مساندة وتعزيز البنية الاجتماعية والاقتصادية الجائرة في إحدى المستعمرات..... ومما يثير السخط هو منح السلطة الاستعمارية بعض الامتيازات الجديدة. وخلق زمر جديدة من أصحاب الامتيازات لتوطيد سلطتها على مستعمرة من المستعمرات.

وثابرت هذه الآلية على فاعليتها بعد تصفية الاستعمارية نظيرتها الناشطة الاستعمارية الجديدة ــ وما أشبه اليوم بالبارحة ــ فيما يتعلق بالبلدان المتخلفة المستقلة حديثاً، ولا سيما في أمريكة اللاتينية. وكان هو المبرر الأساسي لاستعمال نعت «الاستعمارية الجديدة»"[21].

ومن الجدير بالذكر أن نظام الاستعمارية الجديدة، نظام السيطرة غير المباشرة، لا يمكن تطبيقه إلا إذا كانت الأنظمة الحديثة العهد بالاستقلال، أنظمة قومية في طبيعتها وأهدافها. ولكن عندما تكون الأنظمة اجتماعية ثورية، تسعى لإعادة بناء المؤسسات والعلاقات مع المركز الأم، يصبح من الواضح أن نظام الاستعمارية الجديدة نظام مستحيل. وأن الثوريين الذين يجهدون لإحراز الاستقلال الاقتصادي علاوة على الاستقلال السياسي من خلال تعميق الروابط الاقتصادية الأفقية، بدلاً من الروابط العمودية، سوف يضطهدون لا محالة، بنظام الاستعمارية الجديدة، الذي تم تصميمه للحفاظ على التبعية.

وهذا ما يفسر لماذا كان إعطاء الاستقلال السياسي لعشرات المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية يعتبر أمراً غير عشوائي، ولماذا وصل الاستقلال على جناح السرعة إلى القيادات أو الأحزاب القومية عدا بعض المناطق القليلة من ذوات المستعمرات البيضاء كالجزائر وكينيا وروديسيا. ولكن الموقف من الاستقلال كان، على نقيض الموقف السابق، يتسم بالعناد عندما كان يلوح في الأفق خطر قيام نظام ثوري اجتماعي. ففي أمثال هذه الحالات تمثلت ردود الأفعال بالقمع المسلح أو باللجوء إلى «زعزعة استقرار» الأنظمة من خلف الستار أو اعتماد تكتيك يكفل استبعاد الثوريين عن السلطة أو الإطاحة بهم. فتباين ردود الأفعال لا يعود إلى المصادفة أو النزوات الشخصية وإنما كانت تمليه مستلزمات الرأسمالية الاحتكارية، التي تطغى فيها الشركات متعددة الجنسيات، كما في العقود القديمة التي كانت تطغى فيها اتحادات المنتجين العالميين CARTELS.

إن حافز الرأسمالية الاحتكارية ـــ وبلاءها ـــ يتمثل اليوم، مثلما كان في القرن التاسع عشر، بسوء توزيع الدخل والثروة، مما يؤدي إلى طلب استهلاكي غير قادر على استيعاب مردود المرافق الإنتاجية القائمة وتوفير فرص الاستثمارات المربحة لفائض رأس المال. فالجهود المحلية لحل هذه المعضلة في الولايات المتحدة كانت تتضمن شتى التدابير الحكومية لفرض ثبات الأسعار والتكامل إبان المرحلة التقدمية والبرنامج الجديد NEW DEAL بالإضافة إلى الإنفاق العسكري الضخم في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ولكن لم يؤد أحد هذين الإجراءين إلى النتيجة المرجوة وتشهد على ذلك البطالة الكبيرة التي استمرت حتى نشوب الحرب العالمية الثانية وتعايش الكساد مع التضخم STAGFLATION حتى اليوم. ومن هنا تزايدت أهمية العالم الثالث كمصدر من مصادر المواد الخام وكسوق لفائض رأس المال، وكمستهلك ـــ في الزمن الحديث ـــ للصناعات الهابة، بحثاً عن الأيدي العاملة الرخيصة. ولا يمكن تحقيق هذه الأدوار إلا إذا بقي العالم الثالث يشكل قسماً متمماً لاقتصاد السوق العالمي. وإن ضمان استبقاء العالم الثالث ضمن حدود هذه المهمة

لهو مبرر بقاء RAISON D'ÊTRE استراتيجية الغرب المضادة للثورة على حالها اليوم، كما كانت في الماضي.

فخلال القرن التاسع عشر كانت بريطانيا هي القوة الأمبريالية الرئيسية وفي الوقت نفسه هي القوة الرئيسية المضادة للثورة في العالم، سواء أكان تسخير القوة ضد ثورة التايبنغ أو العصيان الهندي، أو ضد الانتفاضات الدورية في إفريقية. وبعد الحرب العالمية الأولى، حلّت الولايات المتحدة تدريجياً محل بريطانيا ولا سيما في النصف الغربي من الكرة الأرضية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، برزت الولايات المتحدة بلباس البطل الصنديد للعالم الرأسمالي؛ إذ خرجت منها، على نقيض غيرها من الدول المحاربة، بأراض سليمة لم تمس، وصناعات ذات شأن كبير وتقنية لا تضاهى. ففي عام ١٩٤٨ كان الإنتاج القومي الإجمالي GNP للولايات المتحدة ثلاثة أضعاف الإنتاج القومي الإجمالي لبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا معاً (إذ كان ٢٦٠ بليون دولار مقابل ٨٨ بليون دولار). وسبب ذلك أن الاقتصاد الأمريكي لم يعرف مرارة الكساد الاقتصادي الذي يعقب الحرب عادة، كما كان يخشى بعض المسؤولين. فالطلبات الاستهلاكية الحبيسة داخل الوطن والحاجة للأموال الأمريكية لإعادة البناء والتأهيل خارج الوطن، ضمنت الرخاء الاقتصادي في سنوات «ترومان». وبشيء من التباطؤ النسبي خلال عهد أيزنهاور، ثم قام زخم قوي آخر باستهلال عهد «كيندي». ويسّر هذا الزخم الزيادة الثابتة في النفقات العسكرية، مما وفّر بدوره الدعم لسياسة خارجية عدوانية إلى الحد الذي جعل «هنري لوس» يتطلع إلى المستقبل بملء الثقة ويهلل لمقدم «القرن الأمريكي».

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، بدأ جهابذة السياسة الأمريكية يتصورون الأمور على ضوء «القرن الأمريكي» وعلى ضوء الاستراتيجية الضرورية لتحقيقه. فمجلس «العلاقات الخارجية»، المتخصص في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذها، تقدم بمذكرة في ٢٤ تموز عام ١٩٤١ إلى رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، يوجز فيها الخطوط العريضة لآراء المجلس "في السياسة الأمريكية ودورها في الحرب الراهنة واحتمالات هذا الدور فيما بعد الحرب". وبدأت المذكرة بالتوكيد على أن "اقتصاد الولايات المتحدة متكيف مع تصدير بعض المنتوجات الصناعية والزراعية، ومع استيراد العديد من المواد الخام والمواد الغذائية"، واعتبرت المذكرة أن استمرار هذا النمط من التبادل التجاري ينطوي على أهمية قصوى إذا أريد للاقتصاد الأمريكي تفادي "بعض الضغوط الهادفة إلى تحطيمه كجموح تصدير الفوائض أو نقصان السلع الاستهلاكية إلى حد خطير".

وحددت تلك المذكرة «المنطقة الضخمة» التي كان الاقتصاد الأمريكي بحاجة إليها "كي يتابع مسيرته دون الحاجة للإقدام على إجراء تعديلات أساسية". وكانت تلك المنطقة تتألف عملياً

من عالم خارج إطار أوربة الواقعة تحت السيطرة الألمانية؛ أي النصف الغربي من الكرة الأرضية والمملكة المتحدة وبقية الكومنولث البريطاني والامبراطورية البريطانية، ومن جزر الهند الشرقية الهولندية والصين واليابان. والفشل في حماية هذه «المنطقة الضخمة» عسكرياً، والعمل على دمجها اقتصادياً، سيعود بأفدح الأضرار على الاقتصاد الأمريكي من جراء انقطاع الواردات الحيوية، وتضييق الصادرات الأمريكية من الفوائض الزراعية والصناعية. ولذلك فإن هدف السياسة الخارجية الأمريكية، يجب أن يكون، بالنسبة للمستقبل القريب، احتواء الخطر الألماني والياباني على «المنطقة الضخمة». وأما بعد الحرب "فإن الواجب يقضي بقيام جهود حثيثة باتجاه إعادة صياغة شكل العالم، ولا سيما أوربة". ولذلك طرحت المذكرة أيضاً عدداً من الموضوعات بقصد الدراسة المستفيضة، كإحداث المؤسسات المالية العالمية لتثبيت قيمة العملات والمؤسسات المصرفية العالمية لتسهيل الاستثمار في المناطق المتأخرة وتطورها[22].

ولما كانت إدارة «روزفلت» على علاقة حميمة بالمجلس، فقد قُبلت تلك التوصيات مثلما قبلتها الإدارات اللاحقة لها، الأمر الذي يتجلى في التدابير الأمريكية زمن الحرب، كمساعدة بريطانيا واحتواء اليابان. وفي إجراءاتها الاقتصادية والسياسية بعد الحرب، كتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخوض غمار الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي وتعبئة كل الحركات المضادة للثورة في العالم الثالث. فكل هذه الإجراءات كان المقصود بها مواصلة الهيمنة على تلك «المنطقة الضخمة» ومن ثم إتاحة الفرصة أمام استمرار الرأسمالية الأمريكية دون اللجوء إلى إعادة تركيب البنية الاجتماعية تركيباً جذرياً.

وعلى مدى عقدين من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية، تمكنت الولايات المتحدة من إحكام قبضتها على «منطقتها الضخمة»، وظهر في أواخر الستينيات (١٩٦٠) أن «القرن الأمريكي» كان يدنو من نهايته العاجلة، نظراً للورطة الفييتنامية وتزايد المنافسة الاقتصادية من قبل الدول التي حافظت على استقلالها في أوربة الغربية واليابان، علاوة على غرابة واستعصاء مشكلة تعايش الكساد والتضخم داخل الولايات المتحدة وتواتر الانفجارات في العالم الثالث. ولذلك فإن «الجدل المستفيض» حول الكيفية التي يجب بها على الولايات المتحدة أن تواجه هذا العالم الجديد المتلاطم، أدى إلى قيام ثلاث مدارس فكرية رئيسية. فالمدرسة الأولى هي مدرسة «كيسنجر»، مدرسة السياسة الواقعية REALPOLITIK أو منحى توازن القوى، التي تؤكد أهمية القوة العسكرية والاستقرار العالمي، والتحركات الأحادية الجانب، مما أصاب حلفاء أمريكة بالارتباك في بعض المناسبات (كالانفتاح على الصين وإحراجه اليابان)، كما وضع الولايات المتحدة في مناسبات أخرى موضع المسؤولية المنفردة كحربها في فييتنام. وأما المدرسة الثانية فهي مدرسة «أصحاب الثالوث

TRILATERALISTS » الذين يسعون لتوحيد الولايات المتحدة واليابان والبلدان الأوربية الغربية ، لتكون بمثابة الجبهة المشتركة في وجه الكتلة السوفييتية والأنظمة الراديكالية في العالم الثالث . وأخيراً هنالك مدرسة الجناح اليميني ، التي يمثلها الناطقون الرسميون في إدارة ريغان والتي تؤمن بأن الولايات المتحدة ، تفسح المجال أمام الاتحاد السوفييتي الأمبريالي الذي يتزايد قوة حيناً بعد حين ، ولذلك فإنها تحبذ الجاهزية العسكرية المطلقة والمجابهة الصارمة لأي عدوان سوفييتي أو لأية ثورة في العالم الثالث ـــ لأن الاتحاد السوفييتي والعالم الثالث في اعتبارها عالمان متفاعلان لا انفصال بينهما .

إن المدارس الثلاث السابقة تختلف اختلافات حادة فيما بينها تجاه مسائل محددة ، أمثال مسألة « سالت SALT » ، والانفراج ، وقناة باناما ، والجاهزية العسكرية . ولكن هذه الاختلافات ليست إلا اختلافات حول التكتيكات الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية التي لا خلاف عليها بين جميع الفرقاء وهي : حرية الوصول إلى أسواق العالم الثالث ومواده الخام ، والحفاظ على هيمنة الغرب العالمية ، والمظالم السائدة فيما يتعلق بتوزيع الثروة والقوة على نطاق العالم . فهذا الهدف المحافظ الأسمى يبدو واضحاً في كل جوانب السياسة الخارجية للولايات المتحدة ـــ سياسياً واقتصادياً وحضارياً ـــ مما سنعمد إلى تحليله تباعاً .

ـــ أ ـــ
الاستراتيجية السياسية للثورة المضادة

أشرنا من قبل إلى منطلق الاستراتيجية السياسية للثورة المضادة ـــ ألا وهو منح الاستقلال شكلياً وخاصاً إلى القيادات أو الحركات ، التي كانت قومية أكثر منها ثورية اجتماعية . ومن هنا جاء الظفر بالاستقلال بشكل سلمي نسبياً في الهند وسيلان وبورما وفي معظم المستعمرات البريطانية والفرنسية في إفريقية . وفي هذه الحالات حلت الاستعمارية الجديدة محل الاستعمارية ، وخالط لون البشرة لدى زمر الصفوة الحاكمة شيء من السمرة . ولم تقم هنالك أية محاولة لقلب المؤسسات المحلية أو العلاقات الاقتصادية مع المركز الأم قلباً جذرياً . ويبين التقرير التالي مدى السهولة والبساطة والتفاهم الذي تم به الانتقال إلى الاستقلال في ظل تلك الظروف وعن الحياة الاجتماعية في منتجع « دار جيلينغ » الجبلي الهندي ، تلك الحياة التي ثابرت على نمطها في عام ١٩٧٧ دون أي تبدل عملي يذكر منذ أيام الحكم البريطاني :

عندما يزحف فصل الصيف المحرق على وادي نهر الغانج المنبسط العريض ويدفع درجة

الحرارة إلى ١٢٠°، يشق آلاف الهنود دربهم إلى الجبال في هذه المناسبة. وتوّج البريطانيون دار جيلينغ ملكة على المنتجعات الجبلية في وقت غير فصل الصيف. "الأمور في هذا المنتجع تختلف عنه في السنين الخوالي عندما كان جمهور المصطافين يعيش حالة من الفرح والسعادة وسط اللمعان الخاطف لجوهراته وحليّه" قال ماهراجا (بوردوان) الذي قضى معظم سني حياته الواحدة والسبعين مصطافاً في هذا المنتجع الجبلي الذي يقع على مسافة ٣٠٠ميل شمال كالكوتا. "ولكن لا يزال بإمكان الإنسان العودة إلى هذا المكان والاستمتاع به"....

والسواح اليوم في هذا المنتجع، هنوداً وليسوا بريطانيين، وماعدا ذلك فلم يتبدل إلا القليل. فالمصطافون (كما يطلق عليهم)، لا يزالون يجدون المتعة في الفرصة المتاحة لهم لارتداء ثيابهم الصوفية الخشنة TWEEDS وربطات العنق العريضة وهم يسيرون متثاقلين بعكاكيزهم على الدرب الظليل في دار جيلينغ الذي يشبه الشاطىء الرملي العريض باستثناء أن المنظر الذي يحيط به هو منظر أعلى بعض القمم الجبلية في العالم....

والسواح أيضاً يقيمون في الفنادق التي يتوفر فيها كعك الزنجبيل المثلث الأضلاع والتي تحمل أسماء من أمثال EINDAMERE SNUGGERY و THE EVERGREEN و SUMMER BOON، وتشبهاً بالمصطافين الهاربين إلى «ميشيغان أو مين» يجدون متعة كبرى حين يقرأون في صحف كالكوتا عن القيظ في بلدانهم....

ويجلس المصطافون على الشرفة خلف العوارض الخضراء المتداعية يرتشفون شاي دار جيلينغ الثقيل الخمير من أوراق الشاي التي تنبت على المصاطب الشديدة الانحدار حولهم.

ولكن «ماريغولد ويزدن»، وهي سيدة إنكليزية تدير المكان، تقول بأن الأمور مختلفة عما كانت عليه في السنين الخوالي، عندما كان العزاب من الشباب، ومعظمهم من زراع الشاي، يلبسون الجوارب الطويلة البيضاء والنعال ذات الشرائط الفضية للمشاركة في حفلات الرقص السنوية الصاخبة «تطواف الفارس KNIGHT — ERRANTS». وأما الآن فأكثر أشكال الحياة الليلية صخباً في قاعات طعام بعض الفنادق لا يتعدى الرقصات الرسمية المعروفة باسم «خبب الثعلب FOX TROT» كالتي يمارسها أغنياء رجال الأعمال من كالكوتا ونساؤهم اللواتي يتزيّن بالمجوهرات وأثواب «الساري» المذهّبة.

"إن هذه السهرات تمثل شيئاً من الهند القديمة" قالت ربة بيت من بومباي جاءت ليلة

البارحة لتعاطي الشراب ، " وأما الشيء الذي يجعلنا نحب دار جيلينغ ، أنها تذكرنا بالماضي السعيد للطفولة والشيخوخة " .

هذا التقرير عن الحياة الاجتماعية في دار جيلينغ يوضح السبب الذي جعل الحكومات الغربية تتبنى سياسة معينة نحو القوميين في العالم الثالث ، وسياسة مغايرة تجاه الثوريين فيه . فالقمع المسلح وسنوات النضال الدامي من نصيب المستعمرات التي تصبو لإحراز الاستقلال الاقتصادي مع الاستقلال السياسي . وإن تجارب البلدان التي كانت مستعمراتها سابقة والتي اختارت منحى الاستعمارية الجديدة ، أو اضطرت لذلك الاختيار ، لم تبرهن أن تجاربها بعيدة عن الاضطراب والعنف ، وكثيراً ما يتكشف أن العواصف في انتظارها ولو بعد حين . وأما السبب فهو أن القيادات القومية واجهت مأزقاً مستعصياً على الحل ، حيث من المنتظر منها مراعاة مصالح الأجانب من حكومات ومستثمرين ، وفي الوقت نفسه مراعاة مصالح زمر النخبة المحلية الحاكمة ، الأمر الذي قلص أمامها فرص الوفاء بوعودها فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة .

فهذا التعارض حمل في داخله الضعف وعدم الاستقرار وهي أمور تتخبط بها حكومات العالم الثالث ، وحمل معه سيادة الزمر العسكرية محل الزمر المدنية التي اضطلعت بعبء المسؤولية إثر منح الاستقلال . إن بلدان العالم الثالث عانت الأمرين من دورة زمر النخبة بدءاً من الإداريين الاستعماريين في العهد السابق للاستقلال مروراً بالقادة السياسيين القوميين وانتهاء بالزمرة البيروقراطية العسكرية . ولما كانت هذه الزمر الثلاث قد تدربت في ظل الرعاية الاستعمارية أو تحت تأثيراتها فإن منازعها الإيديولوجية كانت متماثلة على العموم .

وإن مختلف القيود المفروضة والمغروسة تبدو من صلب الوقائع المحلية وجعلت من العسير على تلك الزمر ، التي كانت مضطرة للتحرك من خلال القيود ، إلى معالجة المشكلات الأساسية التي كانت في مواجهة جميع بلدان العالم الثالث في العهد اللاحق للاستقلال . ولهذا السبب زاد تواتر الانتفاضات المسلحة ، مما حدا بتقرير البنك الدولي عام ١٩٨٠ أن يتكهن باستمرار تلك الزيادة في الثمانينيات (١٩٨٠) . ولما واجه كبار الساسة الغربيون هذه المعضلة عمدوا إلى التكتيك الثاني في استراتيجيتهم السياسية للثورة المضادة ، ألا وهو مختلف أنواع التدابير القمعية التي كانت تشتمل على التدخل السافر ، والتدخل السري لزعزعة استقرار تلك الأنظمة ، ومساندة القوى المحافظة « الأمبريالية الفرعية » لتكون بمثابة الشريك الصغير في الحفاظ على الأوضاع السائدة في المناطق الاستراتيجية .

فالتدخل الأمريكي المسلح تم تسخيره إلى درجة أثار سخط وثقة معظم شعوب العالم .

وهناك تقرير يحمل عنوان «أمثلة عن استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة في الخارج، ١٧٩٨ ــ ١٩٤٥» تم إعداده بناء على طلب السيناتور «إفيرت ماك كينلي ديركسن» ونشر في «محاضر الكونغرس CONGRESSIONAL RECORD» في ٢٣ حزيران عام ١٩٦٩، يعدد ١٦٠ مناسبة أوفدت فيها القوات الأمريكية لاستخدامها خارج الوطن ومعظمها في بلدان العالم الثالث. فبين عامي ١٩٠٠ و ١٩٢٥ مثلاً تدخل الجنود الأمريكيون ٧ مرات في الصين وهندوراس، ٦ مرات في باناما، و٤ مرات في الدومينيكان و٣ مرات في كولومبيا والمكسيك وكوبا، ومرتين في غواتيمالا وهايتي وكوريا ونيكاراغوا وتريكا، ومرة واحدة في مراكش والفلبين وسورية. ومن التدخلات الطويلة الأمد احتلال الجنود الأمريكيون هايتي من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٣٤ "للحفاظ على النظام خلال مرحلة طويلة يلوح في أفقها خطر قيام انتفاضة مسلحة" كما احتلوا كوبا من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٣٣ "لحماية المصالح الأمريكية من جراء انتفاضة مسلحة وظروف غير مستقرة"[24].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تسارعت خطوات نزعة التدخل الأمريكية لمجابهة تزايد تواتر الانتفاضات المسلحة. ففي عام ١٩٧٦ أصدرت «مؤسسة بروكينغز» تقريراً من ٧٠٠ صفحة تكلف بإعداده «قسم الدفاع» ويأتي على ذكر ٢١٥ مناسبة تم فيها استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة خارج الوطن لأغراض سياسية بين ١ كانون الثاني عام ١٩٤٦ و ٣١ تشرين الأول عام ١٩٧٥. وتتراوح هذه المناسبات ما بين إيفاد البارجة الحربية U.S.S MISSOURI لنقل جثمان السفير التركي من واشنطن إلى استانبول في عام ١٩٤٦ وبين الحرب الفييتنامية.

ورغم أن استخدام القوات المسلحة خارج الوطن لأغراض سياسية قد وصل إلى درجة مذهلة؛ فإن بعض أعظم الجهود في التدخل المسلح باءت بفشل ذريع. فمن الأمثلة البارزة عن هذا الفشل كان حملة قوات الحلفاء المشتركة ضد الثورة البلشفية، والدعم الأمريكي لتشان كاي شيك ضد الشيوعيين الصينيين، والتدخل الفرنسي والأمريكي في فييتنام.

وبعد الكارثة التي مُنيت بها الولايات المتحدة في فييتنام، طوت صفحة مساعيها المضادة للثورة في بلدان العالم الثالث، وكرست اهتمامها لإحياء حلف الناتو NATO. وبانقضاء ست سنوات على حرب فييتنام قال وزير الخارجية ألكساندر هيغ أن "الإرهاب العالمي" ــ وهو العبارة التي تستخدمها الإدارة الأمريكية كناية عن الثورة في العالم الثالث ــ "سوف يحتل في اهتمامنا محل حقوق الإنسان".

ولم يكن هذا الكلام مجرد تصريح فارغ، إذ تم بناء أو توسيع سلسلة من القواعد العسكرية في الشرق الأوسط من الميناء المصري (لاس بناس) إلى جزيرة «دييغو غارشيا» في المحيط الهندي، كما

تم وضع برنامج المعونة العسكرية بمقدار (٩٨٢) مليون دولاراً في آذار عام ١٩٨١ لتأمين الأسلحة والتدريب للديكتاتوريات اليمينية لمواجهة حركات العصابات المحلية ـــ في تركيا ومراكش وعمان والخليج العربي وبلدان جنوب شرق آسيا .... إلخ، كما تم على جناح السرعة توسيع «قوات التدخل السريع»، مما أتاح للولايات المتحدة القوة للتدخل في أنحاء العالم لأول مرة منذ حرب فييتنام. وأهم من هذا كله في مطلع عام ١٩٨١ هو إيفاد بضعة عشرات من المدربين العسكريين الأمريكيين إلى السلفادور، ولكن القليل من الأمريكيين من يطلع على خطط البنتاغون، حيث أن هؤلاء جزء من فرق «المساعدة على حفظ الأمن» البالغة ٣٢٣ فريقاً والتي وصل طاقمها إلى ١٦٧٧ رجلاً في ثلاثة وخمسين بلداً.

ولكن التدخل السري «لزعزعة» استقرار الأنظمة الراديكالية ولإحباط الانتفاضات المسلحة كان أقوى وأشد أثراً من التدخل المسلح. ولكن هذا التكتيك لم يظهر إلى العيان إلا بعد فوات الأوان ومن خلال إفشاء الأسرار تدريجياً من قبل بعض العملاء السابقين لوكالة الاستخبارات الأمريكية CIA أمثال فيليب آغي (في قلب الشركة: مذكرات عميل في CIA) وفيكتور مارشيتي (وكالة الاستخبارات الأمريكية وشريعة تبادل المعلومات) وجون ستوك وال (بحثاً عن الأعداء: قصة CIA) وويلبور إيفلاند (حبال من رمال) وكيرميت روزفلت (انقلاب مضاد: الصراع للسيطرة على إيران)، كما فضحت تلك الأسرار تقارير مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أمثال (مؤامرات مزعومة لاغتيال القيادات الأجنبية، ١٩٧٥» و العمل السري في التشيلي ١٩٦٣ ـــ ١٩٧٣، ١٩٧٥)، كما ساهمت الدراسات التفصيلية التي قدمها (ميشال ت. كلير: ممارسة القمع ـــ الدعم الأمريكي للأنظمة الدكتاتورية في الخارج)، في كشف الأسرار و (نووام تشومسكي وإدوارد هيرمان: الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان ـــ ويقع في مجلدين، ١٩٧٩).

ويتجلى الحجم الكبير للعمليات السرية في التقدير الذي أورده مارشيتي من أن ١١٠٠٠ عنصر من مجمل جهاز CIA البالغ ١٦٥٠٠ عنصر، ومبلغ ٥٥٠ مليون دولار من ميزانيتها السنوية البالغة ٧٥٠ مليون دولار، كان موقوفاً على «الخدمات السرية». فمن هذه الخدمات كانت CIA متورطة باغتيال القيادات الأجنبية من أمثال «ديم ولومومبا وتروجيلو وشنايدر» وفي عدة محاولات عقيمة لاغتيال كاسترو. ولقد كان الاسم الرسمي لوحدة CIA المعنية بمحاولات اغتيال القيادات الأجنبية هو «جمعية مراقبة الصحة». ولقد كانت CIA على علاقة بدرجات متفاوتة بالإطاحة بالحكومات التي كان يرأسها مصدق في إيران وآربنز في غواتيمالا واللندي في التشيلي وسوكارنو في أندونيسيا وغولار في البرازيل. وتوصل أحد العلماء السياسيين الأمريكيين وهو «هانز مورغان ثاو» في عام ١٩٧٤ إلى النتيجة التالية:

" لقد تدخلنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بإصرار لا يعرف الكلل لصالح القمع المحافظ والفاشي ضد الثورة والأنظمة الثورية . ففي عصر تتسم فيه مجتمعاته بالثورة أو بالإعداد لها أصبحنا نحن فيه بمثابة أكبر قوة ضاربة على وجه الأرض والمضادة للثورة . وإن مثل هذه السياسة لا يمكنها أن تفضي إلا إلى كارثة أخلاقية وسياسية "[25] .

وعلاوة على ذلك فإن CIA ، وفقاً لما جاء في صحيفة « وول ستريت جورنال » في ١ آذار عام ١٩٧٧ ، (كانت تعلم وربما كانت تشجع) دفع المكافآت من قبل الشركات الأمريكية إلى الشخصيات السياسية الأجنبية . فبعض ملايين الدولارات التي وزعتها الشركات سراً " كان المقصود بها ابتياع المعلومات السرية لحكومة الولايات المتحدة أو لمكافأة السياسيين المناصرين لأمريكة " . وكانت CIA تستخدم المبشرين لجمع المعلومات . ففي رسالة إلى السيناتور « مارك هاتفيليد » تقدم « ويليام إ. كولبي » ، مدير المخابرات المركزية الأمريكية ، بالتوضيح التالي ــ علماً بأن القيادات الكنسية في الولايات المتحدة لم تتلقاه بحماس كبير : " إن أمثال هذه العلاقات بين المبشرين و CIA ، هي محض اختيارية ولا تسيء بشكل من الأشكال إلى أمانة أو مهمة الكاهن صاحب العلاقة "[26] .

ولقد سخرت وكالة الاستخبارات المركزية CIA الاتحادات العمالية والشركات الأمريكية والبعثات التبشيرية لتوسيع تحركاتها السرية في الخارج . وإن عهد التعاون بين الحكومة والاتحادات العمالية في الولايات المتحدة يعود إلى الحرب العالمية الأولى ، عندما تعاون « صاموئيل غومبرز و ويليام غرين » وهما من الزعماء العماليين الفيدراليين ، تعاوناً وثيقاً مع الرئيس ويلسون ، كما يعود ذلك التعاون إلى الحرب العالمية الثانية ، عندما تعاون ويليام غرين وفيليب موري وهما من زعماء « مؤتمر الهيئات الصناعية CIO » مع الرئيس روزفلت . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية زاد تورط الهيئات العمالية الأمريكية لأول مرة في التحركات السرية CLANDESTINE التي تمولها الوكالات الحكومية . فلقد بدأت تلك التحركات بداية متواضعة بتأسيس الاتحاد الذي قام بين اتحاد العمال الأمريكيين AFL وبين مؤتمر الهيئات الصناعية CIO تحت رعاية AFL وباسم لجنة النقابات العمالية الحرة FTUC وذلك لمساعدة الاتحادات العمالية العاملة في الخفاء في كل من أوربة واليابان . لقد كان « جي لوفستون » ، وهو أمين السر التنفيذي للجنة النقابات العمالية الحرة ، أحد القادة السابقين للحزب الشيوعي الأمريكي وأضحى بعد طرده من الحزب ، نظراً لرجعيته من ألد الخصوم للشيوعيين مع زميله الحميم « آيرفينغ براون » . وسرعان ما صار لوفستون وبراون ينالان مليوني دولار سنوياً من وكالة الاستخبارات المركزية CIA . وأما السبب في تقديم هذه الأموال فقد أوضحه « توماس بريدن » الموظف المسؤول في وكالة الاستخبارات المركزية عن الجبهات المناهضة للشيوعية بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٤ إذ قال :

"كان لوفستون ومساعده آيرفينغ براون بحاجة للمال لمكافأة الأشداء المجرمين في موانئ المتوسط بغية تسهيل إفراغ السفن الأمريكية من حمولاتها في وجه معارضة عمال الموانىء الشيوعيين .... وتمكن بهذه الأموال من اتحاد DUBINSKY ـــ الاتحاد العالمي للعاملين بالأثواب النسائية ـــ من إقامة منظمة معادية للشيوعية هي «القوة العمالية FORCE OUVRIÈRE». وعندما نضبت النقود بين أيديهما التفتا لمناشدة CIA. وهكذا بدأت المساعدات السرية تنهال على الاتحادات العمالية الحرة .... ولو لا تلك المساعدات لكان من المحتمل أن تتغير مسيرة التاريخ بعد الحرب تغيراً كبيراً"[27].

فأموال CIA بعد أن أدت مهمتها في العمل على انقسام الاتحادات العمالية الراديكالية في فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان وغير ذلك من البلدان الأوربية، وجهتها الوكالة نحو هدف التطور العالمي للقيام بتحركات مماثلة في العالم الثالث. فأقيمت منظمات خاصة لهذا الغرض من أمثال «المركز العمالي الأمريكي ـــ الإفريقي ١٩٦٦» و «مؤسسة العمال الحرة الأمريكية ـــ الآسيوية ١٩٦٨» و «المؤسسة الأمريكية لتطوير المنظمات العمالية الحرة ١٩٦٢». وكانت هذه المؤسسة الأخيرة تكرس جهودها لأمريكا اللاتينية. وإن تحركات المنظمتين الأوليتين لا تزال مجهولة إلى حد كبير، أما إفشاء الحديث عن تحركات المنظمة الثالثة ـــ THE AIFLD ـــ يوحي بممارسة نفس النهج لخلق واستغلال الهيئات العمالية «الحرة» (أي المعادية للشيوعية) ابتغاء تنشيط المصالح الاقتصادية للشركات الأمريكية والأهداف المضادة للثورة التي تتبناها الحكومة الأمريكية.

إن أحد المدراء المنفذين في هيئة مديري منظمة AIFLD كان «ج. بيتر غريس»، مدير للشركة التي تحمل اسمه والتي لها استثمارات ضخمة في أمريكا اللاتينية، قد حدد غرض المنظمة في أنه "التبشير لقيام التعاون بين العمال والإدارة وإنهاء الصراع الطبقي ...." وكان هذا المدير يحض الاتحاديين "على المساهمة في زيادة عمل الشركة .... وفي منع التسرب الشيوعي والقضاء عليه في حال وجوده"[28].

وفي طول أمريكا اللاتينية وعرضها كان ممثلو منظمة AIFLD ينجزون هذه التوصيات بمنتهى الحماسة. ففي غواتيمالا ساندوا قائد «جيش التحرير» العقيد «كارلوس كاستيلو» الذي أطاح بحكومة آربنز والذي كان موضع ثناء «جورج ميني» لتقويضه «نظاماً يهيمن عليه الشيوعيون». وفي جمهورية الدومينيكان مولت المنظمة قيام الاتحاد الصغير CONATRAL وهو الهيئة العمالية الوحيدة التي كانت تطالب بالعمل العسكري ضد حكومة بوش والتي ساندت التدخل المسلح للرئيس جونسون. وفي غويانة مولت المنظمة أيضاً الإضرابات السياسية وإغلاق المتاجر، مما أدى إلى الإطاحة بـ «شادي جاغان» الذي انتخب مرتين رئيساً للجمهورية.

وفي التشيلي اعترف «ويليام كولبي» مدير الاستخبارات المركزية بإنفاق "ثمانية ملايين دولار على الأقل" (وهو مبلغ يساوي أكثر من ٤٠ مليون دولار في السوق السوداء) لزعزعة استقرار نظام اللندي. ولقد دربت منظمة AIFLD ٨٨٣٧ مواطناً تشيلياً في حلقات دراسية في التشيلي وفي مدرسة خاصة في «الكلية الملكية FRONT ROYAL» فرجينيا، حيث زاد عددهم زيادة مفاجئة في عام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣، وكان لهؤلاء المدربين أدوار بارزة في توزيع الملايين الثمانية من الدولارات لتمويل إضرابات عمال المناجم وسائقي الشاحنات وأصحاب الحوانيت وسائقي السيارات الصغيرة، مما شل نظام اللندي ومهد الطريق للانقلاب العسكري. ففي شباط ١٩٧٣ قال مسؤول في مخابرات الولايات المتحدة، هو العقيد «جيرالد سيلز»، للجنرال التشيلي «بينوشيه» بأن الجنرال "يعوم على سفينة آخذة بالغرق" وسأله: "متى ستبدأ عملك؟" فأجابه بينوشيه: "لن أعمل قبل أن تتبلل ساقاي..... فالقوات المسلحة لا يمكن أن تتحرك ضد اللندي ما لم يخرج الشعب إلى الشوارع متوسلاً إلينا القيام بعملنا"[29]. وبذلك كانت مهمة منظمة AIFLD تسخير أموال وكالة الاستخبارات المركزية لإخراج الشعب إلى الشوارع، وبعدئذ أتاحت الحرية لِـ بينوشيه أن يوسع شق «السفينة الغارقة».

وبالأسلوب نفسه في البرازيل تباهى «ويليام دورتي»، وهو أحد المدراء في منظمة AIFLD، بالدور الذي لعبه في الإطاحة بنظام غولار وحلول الدكتاتورية العسكرية محله حتى الأيام الراهنة. فبعد الانقلاب العسكري بوقت قصير صرح دورتي: "إن ما حدث في البرازيل لم يكن مجرد حدث عابر، بل كانت نتيجة تخطيط ــ وتخطيط شهور عديدة من قبل. فعدد كبير من زعماء اتحاد العمال ــ وبعضهم تدرَّب عملياً في مؤسستنا ــ انخرط في الثورة وفي الإطاحة بنظام غولار"[30]. وبعد مضي عدة سنين على الانقلاب تكشف أن أحد الزعماء العماليين البرازيليين ممن تدربوا لدى منظمة AIFLD كان يدير الحلقات الدراسية المناهضة للشيوعية بالنسبة لعمال البرق. وبعد كل محاضرة يحذر العمال الرئيسيين بكل هدوء من القلاقل القادمة ويحضهم على مواصلة عمل الأسلاك السلكية مهما كانت الظروف. وعندما أعدت القيادات العسكرية المسرح للانقلاب في نيسان ١٩٦٤ قام إضراب عام ونادى "هيا إلى العمل أيها الشيوعيون.... وكان هذا النداء توكيد خاص على عمال المواصلات السلكية. ولكن يا لخيبة الأمل حين بقيت الأسلاك في شلل تام، مما أتاح للجيش القضاء على الانقلاب..."[31].

فهذا التدخل المستور لزعزعة استقرار الأنظمة الراديكالية يجد استكماله بالتدخل السافر لتعزيز استقرار الأنظمة الرجعية، ولا سيما الأنظمة القائمة في المناطق الاستراتيجية من العالم الثالث. فاندلاع الثورات في المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية كان هدفاً لتدخل الجيوش البرية

الغربية ـــ كالتدخل الفرنسي في جنوب شرقي آسيا والجزائر ، والأمريكي في فييتنام وأمريكة اللاتينية ، والتدخل البرتغالي في إفريقية . ولكن كيد هذه الاستراتيجية ارتد إلى نحور أصحابها ، لأنها أدت إلى تزايد المعارضة داخل تلك البلدان أنفسها وإلى تصاعد المقاومة في المستعمرات ، مما جعل القيادات السياسية والعسكرية الغربية تعمد لإنشاء منهج جديد للثورة المضادة أكثر قابلية للحياة .

فهناك أنواع مختلفة من التقنيات هي اليوم موضع الاختبار في أنحاء العالم الثالث ؛ فعلاوة على الإجراءات الاقتصادية ، التي سنحللها في المقطع القادم ، هنالك تدريب وتسليح قوات الشرطة والمؤسسات العسكرية العائدة للأنظمة صاحبة الحظوة . فلقد أسس الرئيس كينـدي في عام ١٩٦٢ ، رداً منه على ثورة كاسترو ، مديرية الأمن العام OPS في « وكالة التطوير العالمي » بغية توسيع تدريب وتسليح هيئات الشرطة الأجنبية . إن أكاديمية الشرطة العالمية في واشنطن ، (D.C.) ، قد دربت عشرة آلاف شرطي من اثنين وسبعين بلداً على محاضرات عن « الاستخبارات الداخلية » و « بناء المستوطنات الاستراتيجية » و « القنابل ١ ، ٢ ، ٣ » . وبعد عودة أولئك الشرطة إلى أوطانهم ، تم تزويدهم بالأدوات الضرورية لاستخدام خبرتهم الجديدة المكتسبة ، بما في ذلك العربات المصفحة والبنادق والرشاشات ووسائل التفجير والقنابل المسيلة للدموع وأدوات التعذيب من أمثال لوالب الإبهام والأصفاد وأغلال الساقين الحديدية والهراوات . فمساعد وزير الخارجية « يو . ألكسيس جونسون » ساند مساعي OPS ودافع عنها أثناء إدلائه بشهادته أمام الكونغرس في عام ١٩٧١ وقال " إن إجراءات الأمن الفعالة تشبه العلاج الوقائي . فقوات الشرطة بإمكانها معالجة تهديدات الأمن الداخلي حتى عندما تكون تلك التهديدات في طور التكوين . وإذا لم تكن الشرطة على أهبة الاستعداد للقيام بذلك يجب عندها إجراء « عملية جراحية كبيرة » ـــ التدخل العسكري ـــ للخلاص من هذه التهديدات " . وبعد أحداث فييتنام والتشيلي أصبحت مساعي تلك المديرية OPS تسبب الإحراج ، مما حدا بالكونغرس إلى إلغائها في عام ١٩٧٤ ، بيد أن هذا الإلغاء برهن عن عقمه لوجود ثغرات عديدة عرضة لتمرير المعونات منها إلى وسائل القمع ، وإحدى تلك الثغرات هي ما يدعى « بالبرنامج العالمي لضبط المخدرات » ، الذي تسرب من خلاله مبلغ ١٤٢ مليون دولار إلى قوات الشرطة الأجنبية في غضون السنوات الأربع الأولى ، التي انـقضت على إلغـاء OPS وحظـر نشاطها . وحتى بعض بلدان أمريكة اللاتينية مثل نيكاراغوا والأوروغواي ، اللتين حرمتا من أية معونة عسكرية بسبب خرقهما الفاضح لحقوق الإنسان ، تمكنتا من الاستمرار في ابتياع الأسلحة وأدوات التعذيب من صناعها الأمريكيين الخصوصيين . وما هو جدير بالإشارة إليه ، تدريب ما يزيد على المليون شرطي في أربعين بلداً على أيدي المستشارين الأمريكيين من خبراء « الأمن العام » المزروعين في تلك البلدان .

إن بعض المؤسسات العسكرية والقوات البوليسية الأجنبية المختارة قد نالت الأسلحة الأمريكية، بالإضافة إلى الخبرة الفنية. فالرئيس كارتر وجه انتقاده، خلال حملته الرئاسية الأولى، إلى "دور أمتنا باعتبارها من أبرز باعة الأسلحة في العالم" وقطع على نفسه عهداً "بزيادة التوكيد على السلم وتقليص الإتجار بالأسلحة"، ومع ذلك ارتفعت مبيعات الأسلحة إلى الدول الأجنبية ارتفاعاً حاداً في زمن إدارته. وعلى الرغم من إطنابه «بحقوق الإنسان» فقد وجدت معظم الأسلحة سبيلها: الأرجنتين والبرازيل والتشيلي وأندونيسيا وإثيوبيا وإيران وتايلاند والأوروغواي وجنوب كوريا والفلبين.

كما إن تدريب الضباط العسكريين الأجانب أمر وثيق الصلة بمبيعات الأسلحة. فبين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ بلغ عدد الضباط الذين انتسبوا إلى الكليات العسكرية الأمريكية، من البلدان العشرة المذكورة أعلاه، ١٢٧٢٣ ضابطاً. وعلى الرغم من أن معظم أولئك الضباط قد خضعوا للتدريب على الموضوعات العسكرية التقليدية؛ فإن قسماً أساسياً منهم كان يتلقى المحاضرات عن كيفية مقاومة الاندفاعات الثورية والاستجواب العسكري في دوائر الاستخبارات والإدارة الأمنية وأمثال هذه الموضوعات، الوثيقة الصلة بالأمن الداخلي أكثر من الدفاع الخارجي. ومن أبرز المؤسسات في هذا الميدان كانت «مدرسة الأمريكيتين» بإشراف جيش الولايات المتحدة في منطقة قناة باناما، إذ خضع للتدريب فيها ما ينوف على ثلاثة وثلاثين ألف ضابط من الضباط العسكريين من أمريكة اللاتينية بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٧٦. فهذا هو «تشارلز إ. ماو» مساعد وزير الخارجية في إدارة «المساعدة الأمنية» يأتي على توضيح الهدف من هذا التدريب أثناء إدلائه بشهادته أمام جمعية العلاقات الدولية في مجلس الشيوخ (في ٢٣ آذار عام ١٩٧٦) فيقول "إن وقائع الحياة تدل على أن الهيئات العسكرية في العديد من بلدان العالم هي القوى المحافظة العاملة على تثبيت الاستقرار في بلدانها". وإن ما يعزز مصداقية هذه الشهادة يتجلى باللوحة الجدارية التي تتدلى على أحد جدران «مدرسة الأمريكيتين» والتي تحمل تاريخ ٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ وتوقيع الدكتاتور التشيلي الجنرال «أوغوستو بينوشيه»، الذي يعبر فيها عن شكره الشخصي وشكر الجيش التشيلي للمجهود الذي تبذله تلك المدارس. إذ قبل ذلك التاريخ بشهرين، في أيلول عام ١٩٧٣، كان بينوشيه قد أطاح بالنظام الدستوري للرئيس سلفادور اللندي.

ولكن ما هو أهم من مدرسة الأمريكيتين والمؤسسات العديدة المماثلة يكمن في «كلية الدفاع الأمريكي المتبادل IADC» الموجودة في (فورت ليزلي ج ماك ناير على نهر بوتوماك). وتعمل هذه الكلية، التي أقيمت عام ١٩٦٢ بمعونة مالية من واشنطن مقدارها مليون دولار، كمدرسة حقيقية لتخريج زمر الحكومات العسكرية JUNTAS. وبحلول عام ١٩٧٦ كانت هذه الكلية قد خرّجت ٤٩٧ طالباً من ١٨ بلداً من بلدان أمريكة اللاتينية، ممن أصبحوا أعضاء بارزين في

الدكتاتوريات العسكرية الممسكة الآن بزمام الأمور . وأما محاضرات هذه الكلية فتدور حول الوضع العالمي والنظم الأمريكية المشتركة والأمن القاري الأمريكي وإدارة الشؤون الصناعية والمالية والزراعة والطاقة وشبكات الاتصالات . كما أن الهدف المعلن عن هذا البرنامج فهو " تطوير تقنيات للتخطيط الجماعي على أعلى المستويات العالمية بغية إحراز قدر أكبر من الوحدة في شؤون المبادئ المتعلقة بأمن القارة "[32] .

فالأميرال المتقاعد « جين لا روك » الذي كان مدير كلية IADC من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٢ يوضح ذلك قائلاً " إن الكلية تدرب أناساً لإدارة الحكم على نحو أكفأ ولكن دون تشجيعهم على الوثوب إلى السلطة " ، بيد أن « لا روك » ، الذي أضحى الآن مديراً « لمركز المعلومات الدفاعية » وهو مشروع من مشاريع « صندوق السلم » في واشنطن ـــ يرى في مثل هذا التدريب بعض المضامين التي تثير الشكوك :

" ليس من الأمور الصحيحة أن نمارس بناء كادر من الحكام العسكريين في كل أرجاء العالم . لقد ساهمنا في إبقاء العسكريين في السلطة من خلال زيادتنا كفاءة الأفراد .... فقد أصبحوا من أكثر الإداريين حنكة .

ولكن هواجسي تتعدى ذلك . فهي تدور حول تعزيز القوات العسكرية عموماً . ففي أمريكة اللاتينية كلما زادت كفاءة العسكريين زادت قوة العسكريين عندنا ....

بيد أن هذه المشكلة لم تكن كبيرة في الماضي لأن الدكتاتوريات العسكرية ، من الزاوية التاريخية ، كانت محدودة الأجل . لقد كان العسكريون يقفزون إلى السلطة لإعادة النظام والسلطة إلى المدنيين بعد فترة قصيرة . وكنا نؤثر ذلك على الشيوعية ولكن التطور الجديد يتمثل باستمرار تشبث العسكريين بالسلطة . ولذلك يجب علينا أن نتعظ مما يجري الآن في أمريكة اللاتينية .

فالسطوة العسكرية في تعاظم هناك ـــ وهنا أيضاً "[33] .

وختاماً إذا فشلت كل الإجراءات المضادة للثورة والمذكورة سابقاً ، يبقى هنالك ملاذ أخير : ألا وهو منح اللجوء السياسي للاجئين واستكمال حملة حقوق الإنسان . فالأمريكيون يتباهون بالتقاليد السمحة لأمتهم التي يجسدها « تمثال الحرية » . ولكن أصبح من الواضح منذ أمد بعيد أن الترحيب لا يكون إلا من نصيب بعض « المتعبين والفقراء » في حين أن المنح يكون نصيب البعض الآخر وذلك استناداً إلى علاقات واشنطن بالوطن المهجور . فإذا كان اللاجئون هاربين من بلد موسوم بالعداء (وعادة من بلد اشتراكي) فسرعان ما يتم قبولهم لأن الحكومة موسومة بالقمع . ولكن

حين يكون ذلك البلد من فئة البلدان الصديقة فإن الرفض مآل طلب اللجوء السياسي لأن القمع في أمثال هذه الحالات موضع تجاهل أو استنقاص في أكثر الأحيان .

مثال : تم استيعاب ٨٠٠٠٠٠ مهاجر من الأوربيين الشرقيين بعد الحرب العالمية الثانية لكونهم هاربين من الأنظمة الشيوعية . ولكن في عام ١٩٣٨ ، عندما كان عظماء السياسة الأمريكيون في غاية الاحتراس مخافة إثارة حفيظة هتلر ، كانت الموافقة على منح حق اللجوء السياسي من نصيب ١٩٥٠٠ نسمة فقط من مجمل عدد الطلبات ، التي تقدم بها ١٣٩٠٠٠ نسمة من اليهود والنقابيين الألمان للدخول إلى الولايات المتحدة . ولقد كان ذلك الرقم يقل ١٠٠٠٠ عن الحصة المخصصة للمهاجرين الألمان . وعندما تم تقديم مشروع قانون إلى الكونغرس في عام ١٩٣٩ لقبول ٢٠٠٠٠ طفل من أطفال اليهود الألمان على مدى السنتين التاليتين بقي هذا المشروع في أدراج اللجان المختصة .

مثال : لقد منح اللجوء السياسي إلى ٧٢٥٠٠٠ لاجيء من كوبا في عهد كاسترو وإلى ٢٥٠٠٠٠ لاجيء من البلدان الشيوعية في جنوب شرقي آسيا . ولكن « أهل الزوارق » من هايتي كانوا يعادون من حيث أتوا من قبل « إدارة الهجرة والتجنيس » بحجة أنهم لاجئون اقتصاديون أكثر مما هم لاجئون سياسيون . هذا الموقف الأمريكي كان موضع استنكار سيناتور فلوريدا « ريتشارد ستون » وحاكم فلوريدا « بوب غراهام » ، كما كان موضع استهجان « مؤتمر السود الحزبي لاختيار المرشحين للكونغرس » ، الذي دمغ الموقف بالعنصرية ، كما اتهم واشنطن بالتحيز للديكتاتور « جان كلود دو فالييه » ضد كاسترو الشيوعي . ولكن باقتراب موعد انتخابات عام ١٩٨٠ بدلت واشنطن موقفها وبدأت تقبل المهاجرين من هايتي إلى الولايات المتحدة بنفس الشروط التي كانت تقبل بها الكوبيين .

مثال : لقد تم السماح لأقل من عشرة آلاف لاجيء من التشيلي بالدخول إلى الولايات المتحدة بالمقارنة مع ٧٢٥٠٠٠ لاجيء كوبي . السبب كما أوضحه « مصدر » مسؤول في واشنطن : " مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الولايات المتحدة بالإطاحة بنظام اللندي فإن من الواضح أنها لن تفتح أبوابها في وجه الناس الذين ساهمت في إسقاطهم عن الحكم "[34] .

مثال : لقد منح اللجوء المؤقت لمواطنين من نيكاراغوا بعد سقوط ديكتاتورية سوموزا ، بينما أعيد اللاجئون من السلفادور إلى وطنهم على الرغم من التقرير الذي قدمه البروفسور « بليس بونبان » ، الخبير بشؤون أمريكة اللاتينية ، والذي مفاده " أن نسبة مئوية تتراوح بين ٥ و ١٠٪ من المرفوضين كان مصيرهم الإعدام " . إن اقتراحاً بمنح اللجوء المؤقت اللا رسمي للسلفادوريين قد تم

رفضه لأن ذلك قد يوحي، طبقاً لما قاله مسؤول سابق في تلك المديرية الرسمية، " بأن الولايات المتحدة، التي كانت تسعى لتسوية سياسية للصراع السلفادوري، تفتقر إلى الإيمان بقدرة السلفادوريين على حل مشكلاتهم بأنفسهم "[35].

إن الولايات المتحدة ليست هي القوة العالمية الوحيدة، التي تكرس جهودها للثورة المضادة، مع أنها تلعب الدور الرئيسي في ذلك المضمار، بما يتناسب مع سيادتها في العالم الغربي. ففرنسا، على وجه التخصيص، نشطت في إفريقية، حيث بقيت مستعمراتها السابقة على صلة وثيقة بباريس، اقتصادياً وسياسياً على الأقل، مثلما كانت قبل الحرب العالمية الثانية. فعسكرياً تتمتع فرنسا في إفريقية بمركز أقوى من أية قوة غربية أخرى. ففي الجزر المتناثرة في المحيط الهندي، كجزر « ريونيون » وجزر « كومورو » وجمهورية « مالاغاسي »، إلى جيبوتي الحديثة العهد بالاستقلال في القرن الإفريقي، مروراً بالكاميرون والغابون والنيجر والتشاد في وسط إفريقية، إلى ساحل العاج والسنغال وموريتانيا في غربي إفريقية، يتمركز بشكل دائم أكثر من عشرين ألف جندي فرنسي لمجابهة الجهود الثورية في أي مكان من إفريقية. ولقد تم استخدام هؤلاء الجنود لمساندة الأنظمة المتخاذلة في الكاميرون (١٩٥٩ ــ ١٩٦٤) وفي السنغال (١٩٥٩ ــ ١٩٦٠) وساحل العاج (١٩٦٣) والغابون (١٩٦٤ ــ ١٩٦٦). كما إن فرنسا لم تتردد في استخدام قوتها « حفاظاً على النظام » خارج مجال نفوذها كمحاولتها الفاشلة في سحق حركة المقاومة في أنغولا MPLA وتدخلاتها الناجحة في زائير لدعم نظام موبوتو الفاسد والمتداعي. ولهذا السبب اقتبست صحيفة « أنترناشيونال هيرالد تريبيون » في ٢ آب عام ١٩٧٧ ذلك التعليق الصادر عن دبلوماسي أمريكي مجهول ومفاده أن " فرنسا الآن هي أفضل حلفائنا خارج أوربة ".

ــ ب ــ
الاستراتيجية الاقتصادية للثورة المضادة

أكّد الجنرال « سمادلي بطلر » أنه وجنوده من رماة البحرية MARINES كانوا في مطلع القرن العشرين " يبتزون المال من قارات ثلاث لمصلحة الرأسمالية ". والآن، في أواخر القرن العشرين، حل الصيارفة بحقائبهم محل رماة البحرية برشاشاتهم. وتدل الوقائع على أن حكومات العالم الثالث التي أطاح بها « صندوق النقد الدولي » أكثر عدداً من الحكومات التي أطاح بها رماة البحرية.

فالكساح المالي الذي تعيشه البلدان الأقل تقدماً LESS — DEVLOPED COUNTRIES

«LDCs» نابع من نقص القطع الأجنبي لديها نقصاً مزمناً . فبلدان العالم الثالث كلها عملياً مبتلية بهذا النقص إلا تلك القلة التي حالفها الحظ والتي حبتها الطبيعة بالموارد البترولية . وسبب النقص ما هو إلا النتيجة الختامية للعجز المزمن في شروط التبادل وتحويلات الأرباح على نطاق واسع من قبل الشركات متعددة الجنسيات ، وتسارع أعباء الديون المتنامية التي يمتص تسديدها حتى نسبة ٤٠٪ من مكتسبات القطع الأجنبي في بعض البلدان الأقل تقدماً .

إن الرسميين والمصرفيين الغربيين كانوا ولا زالوا يرغبون ، بل ويتمنون ، تقدم القروض إلى حد التبذير ، نظراً للأسباب التي بسطها وزير الخارجية « ويليام روجرز » أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس أثناء مناقشاتها موضوع المعونات الأجنبية في عام ١٩٧٣ :

" إن الولايات المتحدة التي يشكل سكانها نسبة ٦٪ من سكان العالم تستهلك زهاء ٤٠٪ من المردود السنوي ، الذي ينتجه العالم من المواد الخام والطاقة . وإن اعتمادنا على البلدان النامية في تزايد مستمر لتأمين هذه الموارد .

ويدل السجل التجاري ، من الزاوية الأخرى ، إلى أن البلدان النامية تتزايد أهمية كأسواق لسلع الولايات المتحدة . ففي عام ١٩٧٠ تلقت تلك الدول ٣٠٪ من مجمل صادرات الولايات المتحدة . كما إن استثمارات شركات الولايات المتحدة في البلدان النامية تساوي الآن قرابة ٣٠ بليون دولار وتتصاعد سنوياً حوالي ١٠٪ ، علاوة على أن خمسين بالمائة من دخل استثمارنا الأجنبي يأتي إلينا من البلدان النامية .

إن برنامج المعونة للبلدان النامية يشتمل على منافع مباشرة بالنسبة للولايات المتحدة . **فنسبة ثمانين بالمائة من الأموال** يجري إنفاقها في هذه البلاد ، مما يؤدي إلى وجود أعمال ودخول إضافية للأمريكيين . وهذا ما يدل عليه قيام المزارع أو المصانع أو الجامعات في كل دائرة انتخابية تستفيد من هذا البرنامج فائدة مباشرة .

ونظراً لجملة هذه الأسباب الاقتصادية والسياسية والأخلاقية فإن رد الفعل القوي الذي تبديه الولايات المتحدة تجاه تحدي التخلف لهو في صالحنا بمقدار ما هو في صالح البلدان النامية "[36] .

ونظراً للأسباب الواردة أعلاه فإن المعونة الأجنبية لم تكن لها جماهيرها في أوساط الواهبين وحسب وإنما في أوساط الموهوبين أيضاً ، الذين كانوا يرحبون بها كبديل لزيادات الضرائب وإصلاحات التركيب الطبقي . وهكذا فإن الديون الأجنبية التي ترتبت على البلدان الأقل تقدماً بلغت ٥٤٫٩ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٠ . ولكن وطأة هذا الدين زادت تفاقماً خلال السنوات

التالية بسبب تعايش الكساد والتضخم في عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ ، تعايشاً فتك بالبلدان الأقل تقدماً ، التي لا تصدر نفطاً من جراء تقليص مبيعات المواد الخام ومستوى أسعار صادراتها ، وارتفاع كلفة وارداتها من النفط والسلع المصنعة . ولذلك فإن العجز التجاري لتلك البلدان قد ارتفع من ١٢ بليون دولار في عام ١٩٧٣ إلى ٣٤ بليوناً في عام ١٩٧٤ وإلى ٤١ بليوناً في عام ١٩٧٥ . وأدى تعايش الكساد والتضخم إلى نقص نقدي للبلدان الأقل تقدماً ، وإغراق نقدي للمصارف الغربية ، التي سارعت لتقديم المزيد من الاعتمادات إلى تلك البلدان . لقد ارتفعت القروض الصافية ، الذي أقرضته البنوك المتمركزة في الولايات المتحدة إلى البلدان الأقل تقدماً ، من ٨٨٢ مليون دولار عام ١٩٧١ إلى ٢ر١٣١ بليوناً في عام ١٩٧٣ وإلى ٦ر٦٤٨ بليوناً في عام ١٩٧٤ . ومن ثم إلى ٦ر٨٧٨ بليوناً في عام ١٩٧٥ .

وثمة مصدر آخر من مصادر القروض ، غير البنوك الأمريكية ، يتمثل « بسوق النقود الأوربية EUROCURRENCY MARKET » ، التي أصدرت الدولارات الأوربية EURODOLLARS واستخدمت هذه الدولارات لتغطية النقص الكبير ، الذي عانته الولايات المتحدة في الستينيات (١٩٦٠) وجرى تمويله من خلال قبول الأجانب بقبض هذه الدولارات ، مقابل صادراتهم إلى الولايات المتحدة . ولما زاد مخزون الدولارات الأوربية ، اتجه أصحابها إلى البلدان الأقل تطوراً وأخذوا يقرضونها البلايين بأسعار أعلى بكثير من أسعار القروض المتاحة في بلدانهم ذاتها . وهكذا ارتفعت اعتمادات النقود الأوربية المعلنة إلى البلدان الأقل تقدماً ، من ١ر٤٧٥ بليون دولار في عام ١٩٧١ إلى ٤ر٠٨٠ بليوناً في عام ١٩٧٢ وإلى ٩ر١١٦ بليوناً في عام ١٩٧٣ وإلى ٩ر٦٠٥ بليوناً في عام ١٩٧٤ ومن ثم إلى ١١ر٥٣٠ بليوناً في عام ١٩٧٥ . وبما أن الحاجة لا تستدعي الإعلان عن هذه الاعتمادات فإن التقدير الحقيقي لاعتمادات النقود الأوربية هو ضعف الأرقام المذكورة أعلاه .

إن مجمل ديون البلدان الأقل تقدماً إلى الحكومات الوطنية وإلى الوكالات العالمية والبنوك الخاصة ، ارتفع إلى ٤٠٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٠[37] . نصف هذه المبالغ تقريباً يعود إلى البنوك الخاصة وثلثا القروض الخاصة من البنوك الأمريكية . وأما الأرباح التي جنتها البنوك من هذه القروض كانت مرتفعة جداً حتى إن « و . ب . ريستون » ، رئيس مجلس إدارة « ستيبانك » ، مولع بترديد قوله المأثور : "إن جاكرتا هي التي تسدد قيمة الشيكات في أحد البنوك القريبة منا"[38] . وفي الوقت نفسه تطلع أحد أصحاب المصارف المتمركزين في جاكرتا إلى ما حوله من بنايات مزودة بأجهزة تكييف الهواء وإلى الشوارع الصاخبة وقال "من الواضح أن الناس هنا يكسبون الكثير من النقود ولكن بمقدور كل أصحاب البنوك في هذه المدينة أن يستشهدوا بالأرقام التي تدل على قرب حلول الكارثة ، ولكن لا أحد يعرف بالضبط متى يكون ذلك الموعد"[39] .

إن تسوية هذه الديون الضخمة تزداد استحالة يوماً بعد يوم بالنسبة للبلدان المدينة، التي تحصل على تمديد مواعيد تسديدها بين فترة وأخرى. وخير مثال على ذلك البيرو، التي كانت مدينة بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار كرسوم على ديونها الأجنبية، التي بلغت خمسة بلايين دولار في نهاية عام ١٩٧٧ في الوقت الذي لم يكن بحوزتها من احتياطات النقد الأجنبي إلا زهاء ٣٣ مليون دولار. ولذلك ولأول مرة في التاريخ أصرت مؤسسة النقد العالمية والبنوك الخاصة على مراقبة الإجراءات الاقتصادية للبيرو على نحو مستمر كشرط لإعادة جدولة تسديدات الدين، وطلبت من البيرو تنفيذ خطة تقشف صارم، يتضمن تجميد الأجور وإلغاء ضوابط الأسعار وتقليص الواردات ووضع القيود على إنفاق الحكومة واستقراضها، واتخاذ التدابير الكفيلة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقليص نفقات الخدمات الصحية والتعليم والإسكان وغير ذلك من الضرورات الاجتماعية.

فهذه الخطة التي تمثل نموذجاً للخطط المماثلة والمفروضة على البلدان الأقل تقدماً والمخنوقة مالياً، لا تساهم في قيام اقتصاد مستقل متنوع، الأمر الذي يمثل الحاجة الملحة لجميع هذه البلدان، ولكنها بدلاً من ذلك تقدم علاجاً مؤقتاً لأزمات القطع الأجنبي العاجلة. وأما الثمن فهو تعزيز الاعتماد على الصادرات التقليدية والأسواق الأجنبية ورأس المال الأجنبي، التي هي جميعاً من أسباب عدم التوازن الاقتصادي. ففي البيرو كانت ردود أفعال الاتحادات النقابية تنفيذ إضراب شل المدن بأكملها وأعلن خمسة من الرهبان التشهير علناً "أن حفنة من أصحاب الامتيازات تعمل على إلقاء عبء الأزمة الاقتصادية على كاهل القطاعات الشعبية"[40]. وتنصّل أصحاب المصارف الأمريكيون من الاتهامات ومن أية مسؤولية تجاه الضغوط، وأجابوا بأنهم يضيقون الخناق على حكومة البيرو:

"إننا لم نشترط نحن تلك الشروط. فحكومة البيرو كانت بأمس الحاجة لاستقراض المزيد من النقود. فقلنا لها، بأننا لا نستطيع تقديم القرض لأننا لسنا واثقين من قدرتها على تسديده، فعادت إلينا ببرنامج صارم وقالت بأنها ستفرضه على الشعب. وعندما أجبناها بأننا لا نعتقد بأنه واف بالغرض، عادت إلينا بمقترحات جديدة. وإننا لم نشر على حكومة البيرو بما يجب عليها فعله وإنما هي أرادت الظهور أمامنا بمظهر من يحمل مشكلات ديونه على محمل الجد"[41].

إن جشع أصحاب المصارف لا يُثير أي نوع من الاستغراب، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن حقيقة وجودهم في العالم الثالث كانت تمليها اعتبارات الربح أكثر مما كانت تمليها مصلحة الشعب ورفاهه العام. ولكن البنك الدولي أيضاً لعب دوراً مشابهاً في بعض المناسبات الحادة. ولقد أشار «روبرت ماك نامارا»، رئيس البنك الدولي، في تقريره السنوي الصادر في ٢٥ أيلول عام ١٩٧٢، إلى

أن "الفقر المدقع الذي يخيم على العالم النامي" هو المشكلة الصعبة المطروحة على عصرنا، وحدد «السببين الرئيسيين» لهذا الفقر بقوله "أن الأمم الغنية لا تتحرك بالفاعلية الكامنة لمساعدة الأمم الفقيرة، كما إن الأمم الفقيرة لا تتحرك بالفاعلية الكامنة أيضاً لمساعدة الأربعين بالمائة من أفقر الفقراء بين شعوبها هي". وذهب في تحليله إلى حد أبعد فأشار إلى أن: "مشكلات الفقر دفينة في أعماق أطر المؤسسات، ولا سيما في توزيع السلطة الاقتصادية والسياسية داخل النظام نفسه.... وإن الحكومات هي المسؤولة تحديداً عن الإصلاحات المحلية الجوهرية، وليس لها من عذر للتملص من تلك المسؤولية..... ومن الواضح جداً أن الإقدام على ذلك يستلزم قدراً عظيماً من التصميم والشجاعة، كما إن دور القيادة السياسية في عالم الثراء، يتطلب التصميم والشجاعة، مع قدر أكبر من الالتزام لإقامة نوع من التوازن بين الأمم الغنية والأمم النامية المنكوبة".

وبالنتيجة فقد حضَّ «ماك نامارا» زمر الصفوة الحاكمة في العالم الثالث والأمم الغنية على التعاون للخلاص من نظام يحقق الربح للفريقين معاً، ومنطق ماك نامارا يسمو على الجدل ولا علاقة له بجوهر الموضوع ذلك عند معرفة إطار تحرك البنك الدولي، ولهذا السبب نجد التناقض الصارخ بين حديث ماك نامارا وتصرفاته، في الدور الذي لعبه البنك الدولي في تقويض نظام اللندي التشيلي وفي تعزيز الطغمة العسكرية التي أعقبته.

لقد كان الرئيس اللندي هدفاً للمعارضة العنيفة من قبل الحكومة الأمريكية ورجال الأعمال التنفيذيين قبل انتخابه وبعده. "إنني لا أعرف السبب الذي يدفعنا إلى الوقوف متفرجين على بلد في طريقه إلى الشيوعية من جراء انعدام مسؤولية شعبه بالذات"، كما صرح بذلك وزير الخارجية «هنري كيسينجر» ولقد كان الرئيس «نيكسون» لا يقل قسوة حين أعلن: "يجب ألا تصل التشيلي أية صامولة أو لولب. ويجب أن نجعل اقتصادها يصرخ طلباً للنجدة". والجدول التالي يبين كيف كرس جهوده «ماك نامارا» للتعاون على استبقاء الصامولات واللوالب خارج متناول التشيلي على الرغم من الحقيقة التي تفيد، بأن اللندي كان واحداً من تلك الفئة القليلة جداً من قيادات العالم الثالث، التي نفذت ذلك الإصلاح الذي كان ماك نامارا نفسه يحض على إجرائه.

إن ما يلفت في هذه الإحصاءات هو زيادة المعونة العسكرية الأمريكية خلال سنوات اللندي وهي البند السخي الوحيد، والاستثمار الماكر النموذجي الذي كانت تمارسه واشنطن والتي سارعت لدفع حصص الأرباح بعد أن أطاح الضباط التشيليون من أصحاب الحظوة باللندي وأقاموا نظاماً جديداً؛ الأمر الذي دعا ماك نامارا إلى اتخاذ قراره العاجل بأهلية هذا النظام للدعم المباشر. وقد أثار

معونة حكومة الولايات المتحدة والبنك الدولي إلى التشيلي

كل الأرقام تشير إلى ملايين الدولارات

الأعوام / أنواع المساعدات	١٩٦٨ ــ ٧٠ (فريج)	١٩٧١ ــ ٧٣ (اللندي)	١٩٧٤ ــ ٧٦ (الطغمة العسكرية)
المساعدة العسكرية	٢٠	٣٣	١٨
وكالة التنمية الدولية .A.I.D	١١١	٣	٤١
الغذاء من أجل السلم (١)	٢٥	٠٫٠	١٠٧
الغذاء من أجل السلم (٢)	٢٠	١٥	١٦
ضمانات استثمار الإسكان	٠٫٠	٠٫٠	٥٥
قروض التصدير / الاستيراد والضمانات	٤٢	٥	٧٩
قروض التسليف المشترك لتصريف السلع	٠٫٠	٣	٥٠
البنك الدولي	٤٢	٠٫٠	٦٦
إعادة جدولة الديون	٠٫٠	٠٫٠	٢٩٧
بنك التطوير الأمركي الداخلي	٩٤	١٩	١٦٨

إن أرقام هيئة الدفاع الأمريكي المشترك IADB تعود إلى السنوات الشمسية، بينما تعود الأرقام الأخرى إلى السنوات المالية التي تنتهي في ٣٠ حزيران. كما إن كل الأرقام، عدا أرقام البنك الدولي وهيئة الدفاع الأمريكي المشترك، تشير إلى معونة حكومة الولايات المتحدة وحدها دون سواها.

المرجع: «الدولارات ومغزاها» ــ كانون الأول ١٩٧٦، الصفحة ١٢.

هذا الموقف أغضب النائب «هنري س. روس»، رئيس اللجنة الفرعية الاقتصادية العالمية وأحد أكثر أعضاء الكونغرس دراية بالشؤون الاقتصادية، فأرسل في ١٩ آذار عام ١٩٧٦ رسالة من

ثماني صفحات إلى ماك نامارا يتحداه فيها أن يواصل البنك الدولي معونته للتشيلي بعد الإطاحة باللندي :

" .... إن الوضع الاقتصادي في التشيلي الآن ، أسوأ بكثير عما كان عليه في أي وقت مضى في ظل حكم اللندي ، كما إنه أسوأ منذ الوقت الذي علق فيه البنك اعتمادات التشيلي في عام ١٩٧١ .... إن المعطيات الاقتصادية .... لا تعزز أبداً فكرة أن التشيلي الآن أكثر جدارة بالاعتمادات مما كانت عليه في ظل مؤسستها الديمقراطية الأخيرة . فالآية معكوسة تماماً .

ومما يحز في نفس المرء الاستنتاج أن البنك الدولي قد أذعن للضغط السياسي لمساندة ديكتاتورية يمينية وحشية ، تترنح على حافة الإفلاس وأن يعلم أن تسعة من مدراء البنك العشرين ، وهم يمثلون نسبة ٤١٪ من هيئة التصويت في البنك ، يمثلون عملياً بلدان أوربة الغربية كلها ـــ بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا والنمسا واللوكسمبورغ وإسرائيل وقبرص والدانمارك والنروج والسويد وفلندا وإيسلندا ـــ علاوة على رومانيا ويوغسلافيا وعدة أمم أخرى من الشرق الأوسط ، قد صوت بعضهم سلباً أو امتنعوا عن التصويت على هذا القرض . فموقف هؤلاء المدراء يدل على أن أناساً آخرين يساورهم القلق الذي يساورني أنا أيضاً "[43] .

والخلاصة فإن الاستراتيجية الاقتصادية للثورة المضادة ، تعيد إلى الأذهان الملاحظة التي أبدتها « جوان روبنسون » عالمة الاقتصاد في جامعة كامبردج والتي مغزاها أن الهدف من المساعدة الاقتصادية الغربية إلى العالم الثالث ، هو تخليد المؤسسات التي جعلت من المساعدة ضرورة ملحة في الدرجة الأولى . وإن تقلبات مساعدة البنك الدولي للتشيلي تؤيد هذه المقولة مثلما يؤيدها مبلغ ـــ ٢٨٣ مليون دولار ـــ الذي أنفقته « وكالة التطور العالمي » بين عام ١٩٦١ و ١٩٧١ على تعزيز قوات الشرطة في العالم الثالث . فقد مولت تلك الوكالة هذا الإنفاق تحت عنوان « معونة التطور » . وعندما جرت مناقشة المبررات المنطقية لهذا التمويل أثناء مناقشة الاعتمادات ، أجاب نائب معاون وزير الخارجية لشؤون أمريكة اللاتينية « جون هيو كريمينز » قائلاً " هذه البرامج ـــ الأمنية ـــ تصبو إلى التطوير في جوهرها أساساً ، فهي مكرسة لمشكلات تحديث مؤسسة عامة رئيسية ، مؤسسة الشرطة "[44] .

— ج —
الاستراتيجية الحضارية للثورة المضادة

إن الأمبريالية تعني ضمناً الهيمنة الحضارية بالإضافة إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية ، التي

مر ذكرها من قبل. ولكن الأمبريالية الحضارية ليست مقصورة على الأزمنة الحديثة. ففي عصر الامبراطورية الرومانية كانت المدن الإقليمية عبارة عن جيوب رومانية لنشر كل ما يتعلق بالحضارة الرومانية من لغة ودين وفن معماري وتمدن بين السوريين والمصريين والإفريقيين الشماليين والغاليين، (الفرنسيين) والبريطونيين (البريطانيين القدماء) وغيرهم من الشعوب المقهورة. وبسقوط روما حلّت مختلف الحضارات المحلية محل الحضارة الأمبريالية. ونظراً لمستلزمات السلالات الحاكمة والتجار ومقتضيات قوى الاستيعاب من آلات طابعة ونظم مدرسية، فإن الحضارات المحلية تمكنت تدريجياً من التماسك والظهور بمظهر حضارات قومية ــ كالفرنسية والإسبانية والإيطالية والإنكليزية وغير ذلك.

وعندما توسعت الدويلات القومية فيما وراء البحار، وظهور الأمبريالية التوسعية سرعان ما تجلت في المضمار الحضاري منذ بدايتها الأولى. وكشف الأوربيون من مستكشفين وغزاة بمنتهى الوضوح أن هدفهم هو تنصير الكفار وتجريدهم من ذهبهم وأراضيهم ومن الأشياء الثمينة الأخرى التي بحوزتهم. وعلى مدى القرون التالية نشأ نموذجان من الأمبريالية الحضارية، أولهما النموذج الرسمي الذي كان الغرض منه تسهيل السلطة الأمبريالية وتعزيزها في عصر الامبراطوريات الاستعمارية. وثانيهما النموذج غير الرسمي الذي نشأ في مرحلة تصفية الاستعمار وقيام الاستعمارية الجديدة، مقترناً بالتحركات العالمية للشركات متعددة الجنسيات ولا سيما صناعة الاتصالات العامة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة.

والأمثلة عن الأمبريالية الحضارية الرسمية كثيرة عبر القرون في جميع أنحاء العالم الثالث. ففي إفريقية على سبيل المثال كان تلاميذ المدارس في المستعمرات الفرنسية يقرأون الكتب المدرسية، التي تبدأ بالكلمات التالية: "إن أجدادنا، الغاليين ....". كما إن التجار البريطانيين في ساحل العاج في القرن التاسع عشر، أشاروا إلى أن العديدين من الأفارقة كانوا يعتقدون بأن "المدرسة شيء مناسب تماماً للناس البيض ولكنها ليست كذلك للسود". وشرح أحد التجار المولدين السبب الذي جعل الشك يحيط بنظام التعليم الإنكليزي:

"إن كل الشبان الذين يتخرجون من المدارس يصبحون تجاراً، لأنهم يرون أن الأوربيين عن بكرة أبيهم تجاراً. وإنني لا أعتقد أن شاباً واحداً ممن يحسنون القراءة أو الكتابة قد أصبح نوتياً لأحد القوارب أو زارعاً من زراع القمح. فجميع المتعلمين من الشباب يمارسون صنعة واحدة ألا وهي الإتجار والتجوال في أنحاء البلاد لبيع البضائع ..... ومن المؤسف جداً ألا تعمد المدارس لفعل أي شيء يغري بعض أولئك الشبان ليصبحوا نجارين أو بنائين"[45].

وبالطريقة نفسها في الهند أفصح «بابنغتون ماكولي» عام ١٨٣٥ عن نواياه في تشكيل "طبقة من الأفراد الهنود دماً ولوناً ولكنهم بريطانيون في أذواقهم وآرائهم ومنطلقاتهم الأخلاقية وتفكيرهم أيضاً". وقامت فعلاً مثل هذه الطبقة من الناس باعتراف «جواهر لال نهرو» بمنتهى الأسى:

"لقد نشأت لدينا ذهنية الخادم المهذب في المنتجعات الريفية. وفي بعض الأحيان كنا موضع حفاوة نادرة وشرف رفيع ــ عندما كانوا يقدمون لنا قدحاً من الشاي نحتسيه في غرفة الاستقبال. وكانت ذروة طموحنا أن نصبح أناساً محترمين وأن نرقى فردياً إلى الطبقات العليا. وإن هذا الانتصار النفسي الذي حققه البريطانيون في الهند لهو أعظم من انتصار السلاح أو الدبلوماسية"[46].

إن المركز الديناميكي أو اللارسمي من شكلي الأمبريالية الحضارية هو الولايات المتحدة، بسبب توسعها في التجارة الخارجية والاستثمارات في البلدان الأجنبية منذ الحرب العالمية الثانية، توسعاً لامثيل له. فبين عام ١٩٥٥ و ١٩٧٥ تضاعفت قيمة صادرات الولايات المتحدة خمسة أضعاف حتى بلغت سنوياً ١٠٧ بليون دولار، في حين أن القيمة الإسمية لاستثمارات الولايات المتحدة في البلدان الأجنبية قفزت بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٣ من ١٦٫٣ بليون دولار إلى ١٠٧٫٣ بليون دولار. فهذا التوسع العالمي الهائل ترك بصماته على العالم الثالث على شكل آثار حضارية عميقة. وأدت إقامة المشاريع الصناعية ضمن بلدان العالم الثالث إلى تغلغل حضاري أعمق مما كان عليه قديماً، أيام استثمارات مجموعة السندات، أو الانهماك المباشر بشكل أساسي في الصناعات المحصورة والمعزولة عن المجتمعات المحيطة بها. وأشار العالم الهندي (أ. ك. ن. رادي) أن لنقل التقنية عدة مضامين حضارية عميقة لأن التقنية «تشبه المادة المورثة»:

"إنها تحمل معها قوانين المجتمع الذي ولدت فيه وأمدته بأسباب الحياة، وتحاول نسخ صورة ذلك المجتمع.... في بنيته الطبقية وقيمه الاجتماعية. فاقتباس الهند لحضارة غربية ذات توجه مترف وإنتاج كثيف لرأس المال، أدى إلى قيام مجتمع ثنائي ــ مجتمع المدن المتفرنجة ذات التوجه الغربي المترف ضمن القطاعات الهائلة ذات الفقر القروي، والبطالة الجماعية والهجرات الكبيرة إلى المدن وتفاوت الدخول تفاوتاً كبيراً"[47].

إن المؤسسات الفرعية التابعة للشركات متعددة الجنسيات، نسخت صور مجتمعاتها الأصلية في البلدان المضيفة. فهي التي تقرر ما يجب تصنيعه، وهي التي تحفز الطلب الاستهلاكي لامتصاص الإنتاج المصنوع من خلال حملات الدعاية المألوفة. وهكذا فإن نشوء الشركات العالمية

والبنوك العالمية أفضى بشكل لا مناص منه إلى تعميم تحركات شارع «ماديسون MADISON» ـــ مركز الدعاية في مدينة نيويورك ـــ على مستوى العالم بأكمله. ففي عام ١٩٥٤ كانت وكالات الإعلان الثلاثون الأولى في الولايات المتحدة لا تستمد إلا ٥٪ من مجمل إيراداتها من تحركاتها فيما وراء البحار. وفي عام ١٩٧٢ زادت هذه النسبة المئوية سبعة أضعاف تقريباً، مما جعل ثلث إيراداتها الإجمالية البالغة ٧ بلايين دولار يأتي من الخارج. ففي عام ١٩٧٤ أنفقت شركة COLGATE — PALMOLIVE ٥٧٪ من مجمل ميزانية إعلاناتها خارج الولايات المتحدة، بينما أنفقت كل من شركتي PROCTER & GAMLE و AMERICAN HOME PRODUCTS نسبة ٣٠٪، وأنفقت شركة GENERAL MOTORS نسبة ٢٧٪ وكل من شركتي FORD MOTROR COMPANY و GENERAL FOODS نسبة ٢٦٪، كما أنفقت شركة BRISTOL — MYERS ما نسبته ٢٤٪. وفي عام ١٩٧٥ أفادت عشرة وكالات، أكبر وكالات الإعلان في الولايات المتحدة، أن الحسابات الأجنبية كانت تمثل النسب التالية لمجمل أعمالها: فشركة McCANN — ERICKSON ٧٠٪ وكل من شركتي TED BATES & COMPANY و OGILBY & MATHER INTERNATIONAL ٥٤٪، وشركة J. WALTER THOMPSON ٥٢٪، وشركة YOUNG & RUBICAM INTERNATIONAL ٤٠٪، وشركة LEO BURNETT COMPANY ٣٦٪ وشركة FOOTE CONE & BELDING ٣١٪، وكل من شركتي BBDO AND D'ARCY و MACMANUS AND MASIUS ٣٠٪ وشركة CREY ADVERTISING ٢٨٪.

إن الأثر الاجتماعي لتخصيص أمثال هذه المبالغ الطائلة لبلدان العالم الثالث، يمكن تقديره من خلال إنفاقات الإعلانات في البرازيل للفروع الصناعية الأمريكية، التي تشكل أكثر من ثلث الإنفاقات العامة على كل الأشكال الثقافية الأخرى. ففي البرازيل استجابت المجموعات ذوات الدخول المرتفعة والمتوسطة إلى تلك الإعلانات تقليدياً، في حين أن الطبقات العاملة لم تدخل المجتمع الاستهلاكي إلا منذ عهد قريب. وبما أن الأجور الفعلية للعمال البرازيليين كانت في تناقص مستمر طيلة السنوات الماضية، فإن شراء أجهزة المذياع والتلفزيون والسيارات كان على حساب الوقوع تحت وطأة الديون الباهظة ونقص التغذية. فهناك دراسة عن التغذية في أمريكة اللاتينية أجرتها (منظمة الأغذية والزراعة) التابعة للأمم المتحدة، توصلت إلى الاستنتاج بأن "توفر الحريرات للفرد الواحد والبروتينات العادية والحيوانية، تبقى كلها في عدد كبير من البلدان أدنى من المعايير العالمية.... وقد يكون هنالك نقص غذائي فيما يتعلق باستهلاك النباتات والخضار المزروعة محلياً.... إلخ في الوقت الذي يتم فيه توجيه الإنفاقات العائلية بشكل جزئي نحو زجاجات المرطبات وأغذية المعلبات ذوات الرواتب الغذائية المنخفضة نسبياً"[48].

فشارع «ماديسون» رغم تأثيره على المعايير الغذائية، كان له أفدح الأضرار على منظومات

القيم في مجتمعات العالم الثالث، حيث النسب العالية من الأمية تترك أبواب ميادين الإعلام مفتوحة على مصراعيها أمام شبكات الإذاعة والتلفزة الأمريكية. فشبكة «تلفزة كولومبيا CBS» وزعت برامجها إلى مائة بلد من البلدان المختلفة، كما تم التقاط نشراتها الإخبارية المصورة عن طريق القمر الاصطناعي، وفق ما جاء في تقريرها عام ١٩٦٨، "في ٩٥٪ من بيوتات العالم الحر"، وتم تسجيل فيلم HAWAII FIVE — O بست لغات وبيع في ٤٧ بلداً، كما تمت مشاهدة فيلم BONANZA في ٦٠ بلداً من قبل جمهور من المتفرجين يقدر عدده بـ ٣٥٠ مليون مشاهد أسبوعياً. وإن وسائل الإعلام الأخرى تنحو هذا المنحى نفسه، فشبكة CBS مثلاً، باعت ١٠٠ مليون أسطوانة مسجلة في البلدان الأجنبية عام ١٩٧٠، ومجلة READER'S DIGEST تُنشر في ١٠١ بلداً حتى إن تداولها الإجمالي خارج الولايات المتحدة يبلغ ١١٫٥ مليون نسخة. وأما بالنسبة لملايين الناس من أشباه الأميين وممن يجدون صعوبة بالغة في قراءة READER'S DIGEST؛ فهناك طبعات أجنبية عن SUPERMAN و BATMAN وعن TERRY AND THE PIRATES.

إن «ريتشارد بارنيت و رونالد ميولر» كاتبا «الباع العالمي: نفوذ الشركات متعددة الجنسيات»، إنهما يخلصان إلى الاستنتاج المهدئ التالي فيما يتعلق بتأثير الشركات متعددة الجنسيات على عقول أغلبية الجنس البشري في العالم الثالث:

"إن نفس الدور الذي تلعبه «وزارة الدعاية» في خلق القيم والأذواق والمواقف في المجتمعات التي تفضل حكومة الولايات المتحدة دعوتها «بالمجتمعات المغلقة»، تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في العديد من أرجاء «العالم الحر». فمن خلال أجهزة التلفزيون وإعلانات أفلام السينما المنزلية والكتب الهزلية وإعلانات المجلات، تمارس الشركات الأجنبية تأثيراً على عقول النصف الجنوبي من الشعب المكسيكي، أكثر استمراراً من التأثير الذي تمارسه الحكومة المكسيكية أو البرنامج الثقافي المكسيكي أيضاً. فالنسبة التي تواظب على المدرسة بعد الصف الثالث لا تشكل إلا حفنة ضئيلة من الشعب المكسيكي. ونسبة الأمية التي تعترف بها الحكومة رسمياً تزيد على ٢٧٪. فالاحتكاك بالمدرسة بالنسبة للأغلبية الساحقة من الشعب ما هو إلا احتكاك عرضي في حين أن المواظبة على برامج التلفزة وراديو الترانزستور هي مواظبة أبدية ....

وعلاوة على ذلك فإن دعاية الحكومة لا تستطيع أن تضاهي نفوذ الإعلانات. ففي أحد الشوارع الرئيسية في مدينة مكسيكو سيتي، تتنافس لافتات الحكومة، التي تحض المواطنين على النظافة، لاستقطاب انتباه الجمهور مع لوحات الإعلانات الضخمة عن البيرة وأدوات التجميل والثياب الأنيقة وغير ذلك من مظاهر الحياة الهنية. فهذه اللوحات، التي تم إعدادها بأحدث

تقنيات الإعلان الحديث، تعرض صوراً زاهية بمختلف الألوان عن الترف والحب والقوة بحيث أن دعايات مديرية الصحة لا تستطيع، مهما كانت مشجعة، أن تسيء إلى معروضات هذه اللوحات "[49].

فهذه الأشياء كلها ترق إلى مستوى الأمبريالية الفكرية، أو استعمار العقول، حتى لو كان هذان التعبيران لا يقعان الموقع الحسن في الغرب، حكومات وأوساط تجارية. وإذا أدخلنا في اعتبارنا مضامين الموقف المتمثل بممارسة الشركات متعددة الجنسيات، قدراً من التأثير على عقول المواطنين أكبر من تأثير حكوماتهم ومدارسهم، فإن النتيجة الوحيدة لن تكون إلا عرقية خبيثة تدفع شعوب العالم الثالث إلى الإساءة لتاريخها بأنفسها. فلوحات الإعلانات والمجلات وشاشات التلفزة تواصل رسم الناس الشقر زرق العيون من رجال ونساء، على أنهم هم من يبتكرون الحياة السعيدة وهم من يعيشونها أيضاً. إن إعلاناً كإعلان «الأبيض هو الجميل» يعزز لا محالة مشاعر عقد النقص، التي هي جوهر الذهنية الاستعمارية. فلقد وصف «فرانز فانون» الاغتراب ومركب النقص اللذين طبعتهما الاستعمارية على أذهان الهنود الغربيين الفرنسيين:

"إن الإنسان المستعمر لا ينال شرف الارتقاء إلى مرتبة أعلى من مرتبته البربرية، إلا بمقدار اقتباسه المعايير الحضارية للبلد الأم. فهو يتحول إلى إنسان أبيض حالما ينتقص من سواده ومن غابه.... فمن أعمق أغوار روحي وأشدها سواداً، تحدوني هذه الرغبة وتخطر في ذهني المشوش، تشويش ألوان جلد الحمار الوحشي، في أن أتحول فجأة إلى إنسان **أبيض**. لكم أتوق للاعتراف بي، **ليس كإنسان أسود** وإنما كإنسان **أبيض**"[50].

ونتيجة أخرى تنجم عن تعميم دعايات شارع ماديسون على نطاق عالمي، ألا وهي تفشي النزعة الاستهلاكية. فحيث كانت الكنائس في قديم الزمان تشبع رغبة الفقراء، بزرع الأمل فيهم بحياة النعيم في الدنيا الآخرة، فإن وكالات الإعلان في هذه الأيام تتملقهم بطرح المغريات المادية في الحياة، وبذلك يتنكر الناس للقيم التقليدية ويعتمدون احترام الذات على المقتنيات المادية. لقد أوفدت الأمم المتحدة لجنة لاستقصاء واقع الأحياء القذرة في كاراكاس؛ فاكتشفت هذه اللجنة وجود أجهزة التلفزة الملونة ذات الأربع والعشرين إنشاً في أكواخ يتألف واحدها من غرفتين من الصفيح والكرتون ويخلو من مرافق المياه والحمامات وتنتشر القذارة في داخل الغرف. وعندما سئل القاطنون عن سبب ابتياعهم أمثال هذه الأجهزة الغالية في الوقت الذي يمكن فيه للأجهزة الصغيرة ذات الأبيض والأسود أن تفي بالغرض تماماً، أجابوا بأن الأجهزة الغالية أفضل من الرخيصة لمجرد أن الفنزويليين البيض الأثرياء يقتنون أمثالها. إن إجاباتهم هذه تعيد إلى الأذهان صور مزارع الأرقاء

وقصور الملاكين أو المشرفين عليها، هي التي تحدد طراز الأشياء الثمينة من أثواب صوفية وقبعات ومعاقرة الويسكي الاسكتلندي. ويصف «جورج بكفورد»، وهو أحد علماء الاقتصاد في جامايكا، كيف أن أمثال هذه الأنماط الاستهلاكية لا تزال ماثلة للعيان حتى اليوم: "إن الأثواب والبزات والقبعات التي يلبسها فقراء الناس في قرى المزارع الضخمة عصر أيام الآحاد، تضرب ستاراً كثيفاً من الغش حول انخفاض مستويات معاشهم. وإن أي زائر يشاهد هذا المشهد لا بد له من الخروج بانطباع الثراء من جراء هذه الدلائل الواضحة"[51].

وإن النزعة الاستهلاكية تقف عائقاً في سبيل الإقدام على أي تغيير اجتماعي، لأنها تدفع الفرد إلى التقوقع ضمن ذاته، مما يعزز استمرار الحالة الراهنة STATUS QUO. فالحكومات الراغبة بمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، تجد من العسير عليها تعبئة المساندة الشعبية لتقليص لوازم السلع الاستهلاكية المألوفة، والاتجاه نحو الأمور الرخيصة التكلفة من إسكان وتعليم جماهيري ومرافق صحية وتطور اقتصادي طويل الأمد.

وتخلص الدراسات التي تم إعدادها (لمديرية البحوث) في الكونغرس إلى القول بأن "علينا أن ندرك أن تدفق الإعلام يعاني من الخلل على المستوى العالمي، كما يجب أن ندرك أن الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي لنشوء ذلك الإعلام. وإن هذه الظاهرة، مقرونة بغيرها من المساعي الضخمة والمتنوعة التي تنهمك بها الولايات المتحدة ضمن إطار عالمي، وتؤكد صحة الانطباع الآن عن قيام حضارة عالمية مدموغة بعبارة "صنع في أمريكة"[52]. وإن هذه الحضارة العالمية، «حضارة المصنوع في أمريكة»، الناجمة عن عدم توازن تدفق الإعلام تتعرض اليوم لتحديات متزايدة من قبل بلدان العالم الثالث. وأما الأسباب؛ فإنها واضحة وقاهرة وذلك لأن «الخلل» المشار إليه يمثل تهديداً مباشراً وخطيراً لتطور الحضارة القومية والاقتصاد الوطني. ودرءاً لهذا الخطر انعقدت مؤتمرات عالمية في الجزائر (١٩٧٣) وفي كويتو وليما (١٩٧٥) وفي سان خوسيه ونيودلهي وكولومبو ونيروبي (١٩٧٦) وفي فلورنسا (١٩٧٧) وباريس (١٩٧٨) وكوالالامبور (١٩٧٩) وبلغراد (١٩٨٠). ولقد كان الموقف العام لمعظم حكومات العالم الثالث في هذه المؤتمرات هو ضرورة «قيام نظام إعلامي عالمي جديد» كشرط مسبق «لقيام نظام اقتصادي عالمي جديد».

وكثيراً ما تتردد في هذه الأيام عبارة «السيادة الإعلامية» التي تعني ضمناً أن الأمم لها الحق الطبيعي في استخدام أية معلومات تتعلق بمواطنيها أو بلدانها بالشكل الذي تراه مناسباً. وثمة عبارة رائجة أخرى هي «الصحافة المعنية بشؤون التطور» أي الصحافة التي تؤكد، كما جاء على لسان الصحفي الهندي «نارندار آغار والا»، أولوية "الأخبار المتكيفة وفق مجريات التطور"، بدلاً من

تزويد الصحافة بالمألوف عن أنباء «الحروب والكوارث والمجاعات والقلاقل والدسائس السياسية والعسكرية» التي تجعل الصحف الغربية أكثر رواجاً. ويعتقد آغار والا "أن إلحاح العالم الثالث على مطلب الأخبار المتكيفة وفق مجريات التطور" قد وضع خطأ على قدم المساواة مع البيانات الإعلامية والأخبار التي تشرف عليها وتوزعها الحكومات". ويضيف قائلاً "إن الصحافة المتكيفة وفق مجريات التطور، وهي جنس جديد نسبياً من الإعلام في العالم الثالث، لا تختلف اختلافاً كبيراً عما يظهر عادة في الصحف الغربية في أقسام الأخبار المحلية أو العامة. غير أن شيئاً عالمياً مماثلاً لقسم الأخبار مفقود في وسائل الإعلام الغربية"[53].

وقد ورد مثل حي عن تذمر آغار والا في عدد نيسان عام ١٩٧٧ من دورية اليونيسكو المدعوة UNESCO COURIER التي كانت مكرسة لِـ «مناقشة عالمية حول الإعلام». فالمستعمرة الهولندية السابقة «غويانة» أصبحت دولة مستقلة باسم SURINAM في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٥. ومع ذلك فإن هذا الحدث لم يحظ، بين ٢٤ و ٢٧ تشرين الثاني، بأكثر من ٣٪ من المساحة المخصصة للأخبار الأجنبية في ست عشرة صحيفة يومية رئيسية في ثلاثة عشر بلداً من بلدان أمريكة اللاتينية. فهذه النسبة المئوية الضئيلة ــ ٣٪ ــ جاءت كلها من وكالات الأنباء العالمية في البلدان المصنعة على الرغم من حقيقة كون SURINAM أكبر مساحة من إنكلترا وثالثة أكبر البلدان المنتجة للبوكسيت في العالم. وخلال الأيام الأربعة نفسها، كانت نسبة ٧٠٪ من الأنباء الأجنبية المنشورة في الصحف الست عشرة تدور حول البلدان المصنعة، كما إن أربعة أخماس الأنباء كان مصدرها وكالات الأنباء في البلدان أنفسها.

ولذلك كان من البديهي أن تخلص المناقشة، رداً على المعاملة المبتذلة، إلى النتيجة التالية وهي أن "البلدان النامية تجد من العسير عليها أن تتقبل وضعاً لا تلعب فيه إلا دور المستهلك لمنتوج الإعلام في الوقت الذي لا تشرف فيه على تصنيعه وتوزيعه .... وأما اليونيسكو فإنها، من جانبها، لا تنوي بعد الآن أن تقيد نفسها بالحديث عن «حرية التعبير وحرية الإعلام»، بل تنوي أيضاً أن تتحدث عن سهولة بلوغ الإعلام والمساهمة فيه علاوة على التحدث عن «تدفق الإعلام بشكل متوازن»"[54].

وأحد التدابير الهادفة لتأمين «سهولة بلوغ الإعلام والمساهمة فيه» كان تأسيس وكالة أنباء جماعية POOL، تسهم فيها وكالات الأنباء التابعة لأربعين بلداً من البلدان غير المنحازة. ولما كانت وكالة POOL تعمل بالتنسيق مع وكالة الأنباء اليوغسلافية TANJUG فقد وصفها مديرها «بيرو إيفاسيك» بقوله: "إنها لا تمثل تحدياً أو تنافساً لشبكات الأخبار الإعلامية الموجودة، بل تكملة لها لملء الفراغ الموجود في شبكة الإعلام العالمية"[55].

ولكن الأوساط الأمريكية المسؤولة لا تنظر إلى هذه التطمينات إلا بعين الشك. فهذا «ليونارد ر. سوسمان»، الصحفي السابق في «اليونايتد برس» والمدير التنفيذي لِـ FREEDOM HOUSE، يخلص إلى النتيجة التالية: "ليس هنالك خيار إلا بين شبكة تديرها الحكومة وشبكة مستقلة عن الحكومة. وليس هنالك من بدائل حقيقية أخرى، وشبكات بين بين.... فالمؤسسة الصحفية الحرة تخدم شعبها، (ولو كان أداؤها لمهمتها سيئاً)، على نحو أفضل بكثير مما تخدمه المؤسسة الصحفية الجديرة بمهمتها والمرهونة بمشيئة الحكومة"[56].

إن هذا الفصل القاطع بين صحافة مستقلة «حرة» وبين «مؤسسة رهن مشيئة الحكومة» كان موضع اعتراض «عباس سايكس»، سفير تانزانيا في فرنسا، حين قال "إن صحافتكم مستقلة ضمن الولايات المتحدة ولكنها خارج الولايات المتحدة تمثل، مع وزارة الخارجية والشركات متعددة الجنسيات، المصالح القومية". إن سايكس متنبه، كغيره من المسؤولين في العالم الثالث، للسر الذي أفشاه مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة والذي مفاده أن وكالة الاستخبارات المركزية CIA قد دفعت أموالاً طائلة للصحافة التشيلية لتعارض اللندي، كما إنه متنبه للسر الذي أفشته «لجنة البرلمان» من أن "نسبة ٢٩٪ على الأقل من النشاط السري الذي تمارسه وكالة الاستخبارات المركزية عبر السنين كانت على مشاريع الدعاية ووسائل الإعلام".

وعلاوة على مشكلة «التدفق الإعلامي الحر» مقابل «التدفق المتوازن» تبرز مشكلة تتزايد إلحاحاً وتتمثل «بالتدفق السائب» للوقائع خارج الحدود القومية، إضافة إلى معرفة بعض الوقائع الأخرى من خلال التجسس عليها من أماكن نائية. فالوقائع الثانية يجري جمعها من المنصات الفضائية التي تقوم بالمسح الشامل للمعالم الطبيعية لأية أمة من الأمم (كمخزونات النفط والترسبات المعدنية ونماذج التربة وظروف المحاصيل.... إلخ) بغض النظر عن رغبة الدولة في انكشاف مقطعها الجغرافي/الاقتصادي. وأما الوقائع الأولى المتعلقة بالموارد المالية والتأمين والتصنيع والتجارة والنقل والتعليم، فإنها تدور ضمن البنى التجارية المشتركة خارج الحدود القومية بعد تسربها عبر الحدود القومية. وعلى الرغم من الأهمية القصوى التي تنطوي عليها هذه الوقائع؛ فإنها يجب أن تبقى، جملة وتفصيلاً، خاصة جداً وخارج إطار الانتشار أو التدقيق العلني. وإن ما ينجم عن الانتشار من تهديد للدول ذات السيادة كان موضع توكيد «تقرير كلاين CLYNE REPORT» الذي وضعته لجنة كندية، عينتها الحكومة لاستقصاء أبعاد التهديد الذي تنطوي عليه الاتصالات البعيدة المدى على السيادة الكندية. فقد حث ذلك التقرير حكومة أوتاوا على ضرورة "تحذير الشعب الكندي من المخاطر التي تحف بسيادته الجماعية من جراء التقنيات الجديدة المستخدمة في الاتصالات البعيدة المدى والأجهزة الالكترونية الحديثة INFORMATICS، كما حثها على إقامة نظام معقول للاتصالات

البعيدة المدى في كندا كإجراء دفاعي ضد فقدان المزيد من السيادة الكندية في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية "[57] . ومن أعظم التعليقات كشفاً لحقيقة النظام الإعلامي العالمي ما ورد عرضاً في الرسالة الإخبارية الواردة إلى صحيفة « نيويورك تايمز » في الأول من آب عام ١٩٨٠ من نيكاراغوا في العهد التالي لعهد سوموزا . فالوصف للاندفاعة الثقافية المحلية منذ الثورة يطرح بديلاً هادفاً للثقافة الأمبريالية ، التي تخيم الآن على العالم الثالث .

" لقد أدت ثورة العام الماضي إلى موجة من النشاط الثقافي ، حيث أصبح أهالي نيكاراغوا العاديون ، لأول مرة ، موضع تشجيع للتعبير عن أنفسهم فنياً بالرسم والرقص والغناء والكتابة والبراعات اليدوية .

« في هذه الآونة تتفجر الطاقات والحماسة » قال أحد المطربين الشعبيين ، ' وهنالك بعض المنجزات الجيدة والرديئة ، ولكن أهم ما في الأمر أن الشعب لم يعد يصاب بالذعر من الثقافة ' .

إن سقوط نظام سوموزا هو الموضوع الرئيسي للشعر الجديد واللوحات الزيتية والمسرح ، ولكن الحكومة تحاول أيضاً إنقاذ التقاليد الثقافية لنيكاراغوا ، تلك التقاليد التي طال اختناقها بالمستوردات من موسيقى وأفلام سينمائية وأوبرات تلفزيونية معروضة بالرشوة .

« يجب مصادرة الثقافة لصالح الشعب ، كي يتمكن من إنتاج الفن واستهلاكه أيضاً » قال وزير الثقافة والشاعر المشهور « إرنستو كاردينال » الموقر ' إننا نرغب بنقل رسالة الثورة بيد أن النشاط الثقافي نشاط عفوي ، ونحن لا نصر على تسييس الفن ، فالفنان يجب أن يتمتع بمطلق الحرية كي يتسنى له الإبداع ' ....

فالحملة الراهنة لمحو الأمية بين صفوف الكبار تترافق مع تنظيم برنامج لإتاحة الفرصة لأطفال الأحياء الفقيرة أن يتعلموا الرقص والرسم ، حيث قدم الكثيرون منهم لوحات لمشاهد من ثورة العام الماضي ، كما يلقى الفنانون الهنود الدعم في حرفهم اليدوية ورسومهم البدائية ، بالإضافة لاكتشاف بعض النحاتين الموهوبين .

وأعظم التجارب نجاحاً حتى اليوم كانت تجربة الندوات الشعرية . فمنذ أن نال الشاعر النيكاراغوي « روبين داريو » حظاً كبيراً من الشهرة في عالم الناطقين بالإسبانية في مطلع هذا القرن ، أصبح الشعر الشكل الأدبي الأمثل بين مثقفي نيكاراغوا حتى صار لمعظم العائلات والأحياء والقرى شعراؤها أيضاً .....

وأما الطامحون لنظم الشعر من الشباب فإنهم يتلقنون جملة من « القواعد » ـــ التي تم

تعديلها، ويا للعجب، وفق ما جاء في التوجيه الذي أعده «إزرا باوند» قديماً ـــ عن كيفية نظم الشعر. وتتضمن تلك القواعد بعض الاقتراحات كابتعاد أبيات الشعر عن القافية ووجوب التزام الشعراء بالوصف قدر الإمكان ووجوب تفاديهم، مهما كان الثمن، العبارات المبتذلة CLICHÉS مثل «الطاغية المستبد». وأما الثورة، وقد شاع ترداد ذكرها، فيمكن أن تودي، بالتمرين، غرض القرينة للتجارب الشخصية والطبيعية والعاطفية".

الفصل العشرون

أولى الموجات الثورية العالمية
١٩١٤ ــ ١٩٣٩
مبادهة الثورة الروسية عام ١٩١٧

إن الفشل في خنق البلشفية في مهدها، واجتذاب روسيا، المنهكة في حينه، بوسيلة أو بأخرى، إلى قلب المنظومة الديمقراطية العامة، أضحى حملاً ثقيلاً علينا في الوقت الحاضر.

ونستون تشرشل ــ ١ نيسان، ١٩٤٩

لقد كانت الثورة الروسية هي الثورة العظيمة الأولى في التاريخ التي تم التخطيط لها والقيام بها بشكل متعمد ..... ومن الخطأ أن نتغاضى أو نضرب صفحاً عن الآلام والمخاوف، التي أحاقت بقطاعات كبيرة من الشعب الروسي إبان عملية التحول، وسيبقى ذلك المأساة التاريخية للعالم الحر. ولكن من التفاهة بمكان أيضاً ألا نصدق أن محصلة الرفاه البشري والفرص الإنسانية في روسيا، هي أكبر اليوم بكثير عما كانت عليه قبل خمسين سنة خلت. فهذه المأثرة تركت بصماتها، أكثر من سواها، على بقية أرجاء العالم وألهبت الطموح في البلدان المتخلفة صناعياً لتقليد تلك الثورة.

إ. هـ. كار E.H. CARR (١٩٦٩)

في خريف عام ١٩١٢، حينما كانت البلدان الأوربية تبحر واحدة إثر أخرى إلى أتون الحرب العالمية الأولى، علق وزير الخارجية البريطانية، «إيرل غراي EARL GREY»، قائلاً "إن المصابيح

تنطفىء في أوربة كلها" . لقد كان لهذا التعليق ما يبرره في حقيقة الأمر ، وإلى درجة أكبر مما يمكن توقعه في ذلك الزمن . فالحرب جلبت الدمار على أوربة ، وتركتها أنقاضاً ، وتهاوت تلك السلالات التي أمهلها الزمن قروناً عديدة أمثال « آل هابسبيرغ وهوهنزوليرن وروماتوف وآل عثمان » ، وأتاحت الفرصة لانتصار الثورة البلشفية ـــ وهي الانتفاضة الأولى التي بشرت بفجر عصر جديد . وانطلق سكان بركان الثورة في روسيا التي كانت سياسياً وعسكرياً قوة أوربية عظمى تقوم على التخوم ، بينما تعتبر اقتصادياً بلداً تابعاً من بلدان العالم الثالث . إن هذه السمة الأخيرة توضح إلى حد كبير ، كما سنرى بعد حين ، السبب الذي أدى إلى قيام الثورة في روسيا واستمرارها وبقائها إثر انطلاقتها الأولى .

أعلن لينين في ليلة ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٧ ، انتصار الثورة وتوقّع انتشارها وقال "إن بحوزتنا قوة التنظيم الجماهيري ، الذي سيسحق كل الأعداء ويقود البروليتاريا إلى الثورة العالمية .... فلتحيا الثورة الاشتراكية العالمية"[1] . فلو تحقق توقع لينين لتلاشى العالم الثالث نظرياً على نحو مفاجىء وذلك لأن « لينين » بيّن بمنتهى الوضوح أن الثورة البروليتارية العالمية تعني حكماً ، تقرير مصير الشعوب ووضع حد لاستغلالها . ولكن في ذلك الوقت نفسه الذي كان فيه لينين يدلي بآرائه كان قائد عالمي آخر ، هو « وودرو ويلسون WOODROW WILSON » رئيس الولايات المتحدة ، يقترح نظاماً عالمياً آخر ، مختلفاً تماماً لمستقبل البشرية . كان هذا النظام العالمي هو الدولية INTERNATIONALISM الرأسمالية الليبرالية ، التي تقف على طرفي نقيض مع كل من الثورة البلشفية على اليسار والأمبريالية الأوربية التقليدية على اليمين . فهذا الموقع القائم في قلب الهيكل الإيديولوجي العالمي كان يلائم المصالح الأمريكية ، كما كانت أمبريالية التجارة الحرة تلائم المصالح البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر . ومن البديهي أن تحبذ القوة الرأسمالية الطاغية ، في كل عصر ، إزالة كل العقبات التي تعترض سبيلها إلى الأسواق العالمية ، وإقصاء كل التهديدات الثورية التي تعرض سلامة اقتصاد السوق العالمي السائد للخطر .

وعلى الرغم من أن ويلسون قد مني بالفشل السياسي في وطنه ، فإن تصوره كان التصور السائد خلال سنوات الحرب إلى حد كبير ، في حين أن تصور لينين عن « الثورة الاشتراكية العالمية » كان مصيره الركود . ولكن موطن الثورة تمكن من الصمود والتطور حتى أضحى القوة العظمى الثانية في العالم تحت اسم « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية » . إن عام ١٩١٧ ، وعلى ضوء المنظور التاريخي ، يسجل بداية الحرب الأهلية العالمية ، التي حافظت على بقائها حتى اليوم الراهن ، والتي تسارعت خطاها منذ الحرب العالمية الثانية .

١ ــ الثورة في روسيا

إن الثورة الروسية التي كانت فاتحة عصر جديد والتي غابت أهميتها إلى حد كبير عن أذهان المراقبين المعاصرين لها خارج روسيا وعن أذهان قادة الحركة العمالية الثورية، هي الآن موضع اعتراف كافة القوى العالمية بأنها من أعظم النتائج، التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى. ولا يزال العالم حتى اليوم يعيش وطأة آثارها كما يتجلى ذلك في عبارة الحسرة التي أطلقها تشرشل بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود على فشل قوى التدخل ــ التي كان تشرشل العقل المدبر لها ــ في «خنق البلشفية في مهدها». فلماذا تمكنت حفنة من البلاشفة من الإطاحة بالنظام القيصري الوطيد الأركان، ولماذا تمكنت أيضاً من الصمود ــ وهذا أمر يصعب تصديقه أكثر من سابقه ــ في وجه الجهود المعلنة لخنقها من قبل تشرشل وحلفائه الأقوياء في الولايات المتحدة والقارة الأوربية؟

فالحرب بين روسيا وألمانيا، جوبهت بتأييد شعبي واسع في أوساط المواطنين الروس، الذين اقتنعوا بأنها حرب دفاعية ضد أعدائهم التوتونيين التقليديين. وأما الاستثناء الوحيد لهذا الحشد الوطني خلف القيصر، يعود إلى البلاشفة وزعيمهم لينين، الذي وصف الحرب بأنها صراع أمبريالي على الأسواق والمستعمرات، وليس ثمة ما يبرر تضحية العمال بأنفسهم وزجها في مثل هذا الصراع. وهكذا دأب لينين بلا كلل على ترديد شعاره التالي: "فلتتحول هذه الحرب الأمبريالية إلى حرب طبقية". بيد أن هذه اللهجة الناشزة الوحيدة لم تكن أكثر من صرخة في واد لأن البلاشفة كانوا، وقت اندلاع الحرب، مجرد زمرة صغيرة داخل روسيا، كما كان قادتهم البارزون، بمن فيهم لينين وتروتسكي، خارج الوطن.

فالروس لم يعمدوا إلى الاتحاد في حربهم ضد الألمان وحسب وإنما كانوا على قناعة أيضاً بأنهم سوف يكسبون الحرب بعد جولة قصيرة. ولكنهم بدلاً من إحراز النصر الحاسم منوا بالهزائم النكراء، فالجيشان الروسيان اللذان توغلا في بروسيا الشرقية في عام ١٩١٤ تم ردهما على أعقابهما بعد أن تكبدا خسائر فادحة، وفي العام التالي حلت الكارثة الكبرى حين أفلح هجوم نمساوي ألماني مشترك في اختراق الجبهة الروسية واكتساح أكثر المناطق الامبراطورية كثافة بشرية وتصنيعاً رفيعاً. ورغم الكارثة فإن النظام القيصري لم ينهض من كبوته وتم طرحه بعد سنتين على «مزبلة التاريخ» حسب ما جاء في العبارة الزاخرة بالازدراء التي أطلقها تروتسكي.

وأما أسباب الانهيار فتعود لأسباب عديدة متنوعة تتخطى هزائم الجبهة (راجع الفصل السادس عشر، المقطع الرابع). وأما السبب الجوهري فهو تذمر أكثرية الشعب من العمال والفلاحين الروس، الذين شكلوا الكمون الثوري المفقود في مجتمعات أوربة الوسطى والغربية، الأكثر

ثراء واستقراراً من المجتمع الروسي. فالفلاحون طردوا من الأرض، نتيجة قانون الإصلاح الزراعي الجائر. وقاموا بالانتفاضات على نطاق واسع للتعبير عن خيبة آمالهم. وكان الثوريون الاشتراكيون هم الممثلون الحقيقيون للفلاحين، ولكنهم حينما تقاعسوا عن الحل الجذري في عام ١٩١٧، هرع البلاشفة لاستغلال النفحة الثورية في الريف وركزوا دعايتهم، التي صادفت نجاحاً خاصاً، إثر الخسائر الفادحة في الحرب والتي بلغ عدد ضحاياها في شهر شباط عام ١٩١٧، ٨ ملايين ضحية بين قتيل وجريح ومفقود، وتحمل الفلاحون عبء هذا النزف الدموي الرهيب. وانتقل التذمر إلى عمال المصانع والمناجم المحرومين من الحقوق الأولية، التي حصل عليها العمال الغربيون في القرن التاسع عشر. وجاءت تشريعات القيصر التي تلت بيان أكتوبر ١٩٠٥ بحرية التنظيم والاجتماع، تناقض الوعود من أساسها. فكان من الصعب قيام اتحادات عمالية إلا بعد الحصول على الموافقة الرسمية التي كان مصيرها الرفض التعسفي في معظم الحالات، كما إن المنظمات المركزية التي تتألف من عدة اتحادات عمالية أصبحت موضع رفض مطلق. جميع أمثال هذه القيود، بالإضافة إلى تدخل الموظفين الروس تدخلاً مبتذلاً لمصلحة أرباب العمل، حولت المنازعات العمالية إلى معارك سياسية. ومما زاد حدة التوتر وتفاقم الأمور، التضخم الناتج عن الحرب ونقص في الأغذية والوقود وسط مظاهر الثراء الاستفزازية، التي كان يعرضها المضاربون والاستغلاليون. إن مستوى الحركات والتظاهرات العمالية في روسيا، قبل الحرب وزمن الحرب أعلى منه في أي بلد آخر، والجدولين التاليين يوضحان ذلك.

وارتبط ضعف الصناعة الروسية بسخط العمال والفلاحين. فالنظام القيصري كان يفتقر إلى القوة الاقتصادية التي تؤهله لشن حرب عصرية على قوى صناعية من الطراز الأول. فالجنود الروس لم يحصلوا على حاجاتهم من الأسلحة والأعتدة، وحتى الأحذية والبطانيات في بعض الحالات. وتزايد هذا الضعف الاقتصادي بفقدان المناطق المصنعة في الامبراطورية عام ١٩١٥ وإغلاق الأتراك المضائق التي كان الحلفاء يشحنون المؤن إلى روسيا الجنوبية من خلالها.

ومن العوامل التي ساهمت في هزيمة روسيا هي عدم كفاءة القيادة العسكرية والتمزق السياسي في الجبهة الداخلية. فالدوما والبيروقراطية الامبراطورية كانا في تناحر دائم حول السلطات التشريعية والامتيازات التي يتمتع بها كل من الفريقين، ونشب النزاع بينهما والقيادة العسكرية حيال تحديد مسؤولية نقص الإمدادات الحربية والهزائم على الجبهة. كان من الممكن تضييق شقة الخلاف إلى الحد الأدنى وتطويقه لو أن هنالك في القمة سلطة قوية تمسك بزمام الأمور، ولكن القيصر نيقولا ولسوء الحظ، وعلى الرغم من حسن نيته، كان حاكماً ضعيفاً متردداً محدود الذكاء والخيال. وأما ذروة

أخطائه فكانت تكمن في قراره الذي اتخذه في آب عام ١٩١٥، في قلب الكارثة التي حلت بالجبهة، بإقصاء عمه الدوق الكبير نيقولا من القيادة العامة للجيش واضطلاعه شخصياً بأعباء قيادة التحركات العسكرية. وبرهن القيصر نيقولا بأنه أقل جدارة من عمه في أداء تلك المهمة وأنه عنصر إرباك في القيادة العامة. ورغم ذلك كان يخالجه إيمان صوفي بأن تضحيته بنفسه قد تنقذ الموقف. "نحن بحاجة للتكفير عن الإثم لإنقاذ روسيا. وسأكون أنا ذلك القربان. فلتكن مشيئة الله". وفي النهاية كان هو الضحية فعلاً، لأنه بدأ يتحمل تبعة الهزائم العسكرية وكانت النتيجة الختامية تدمير عائلته وتقويض النظام القيصري على يد البلاشفة.

النسبة المئوية للإضرابات بالنسبة إلى عدد عمال المصانع

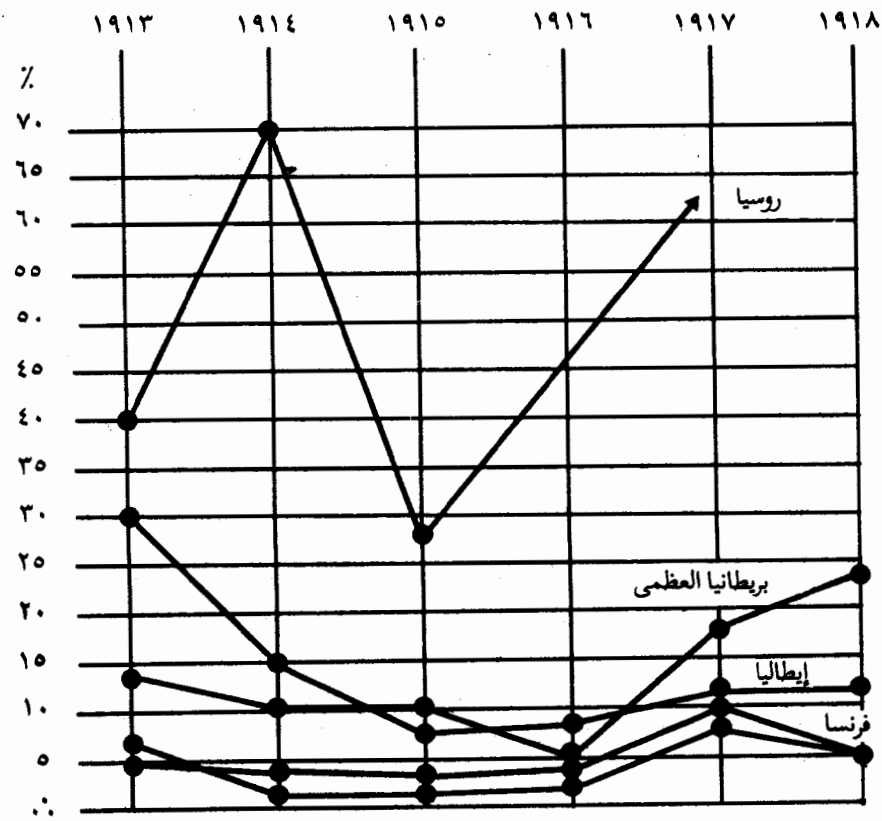

المصدر: م. فيرو «الحرب العظمى» ١٩١٤ ــ ١٩١٨» (لندن: روت لدج وكيغان بول، ١٩٦٩).

حركة الإضرابات

	١٩١٣	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨
روسيا	٢٤٠٤ ٨٨٧٠٩٦	٣٥٣٤ ١٣٣٧٤٥٨	٩٢٨ ٥٣٩٥٢٨	١٤١٠ ١٠٨٦٣٨٤	١٩٣٨	
بريطانيا العظمى	١٤٥٩ ٦٦٤٠٠٠	٩٧٢ ٤٤٧٠٠٠	٦٧٢ ٤٤٨٠٠٠	٥٣٢ ٢٧٦٠٠٠	٧٣٠ ٨٧٢٠٠٠	١١٦٥ ١١١٦٠٠٠
فرنسا	١٠٧٣ ٢٢٠٠٠٠	٦٩٠ ١٦٢٠٠٠	٩٨ ٩٠٠٠	٣١٤ ٤١٠٠٠	٦٩٧ ٢٩٤٠٠٠	٤٩٩ ١٧٦٠٠٠
ألمانيا	٢١٢٧ ٢٦٦٠٠٠	١١١٥ ٦١٠٠٠	١٣٧ ١٤٠٠٠	٢٤٠ ١٢٩٠٠٠	٥٦١ ٦٦٧٠٠٠	٥٣١ ٣٩٢٠٠٠
إيطاليا	٨١٠ ٣٨٥٠٠٠	٧٨٢ ١٧٣٠٠٠	٥٣٩ ١٣٢٠٠٠	٥١٦ ١٢١٠٠٠	٤٤٣ ١٦٤٠٠٠	٣٠٣ ١٥٨٠٠٠

ملاحظة : يشير الرقم العلوي إلى عدد الإضرابات بينما يشير الرقم السفلي إلى عدد المضربين .

المصدر : م . فيرو «الحرب العظمى : ١٩١٤ ــ ١٩١٨» (لندن : روبرت لدج وكيغان بول ، ١٩٦٩ ، الصفحة ١٧٨) .

لقد نشبت ثورتان في روسيا في عام ١٩١٧ : الأولى في آذار وقد أنهت النظام القيصري وأقامت الحكومة المؤقتة ، والثانية في نوفمبر وقد أطاحت بالحكومة المؤقتة واستبدلتها بالنظام السوفييتي . قامت الثورة الأولى بدون تخطيط وفاجأت الناس كافة ، عندما نشبت الإضرابات وأعمال الشغب في ٨ آذار احتجاجاً على النقص الكبير في الغذاء والوقود والنقص في مرافق النقل . فأمرت السلطات الجيش بإعادة النظام ولكن الجنود بدلاً من قمع المضربين انضموا إليهم وأعلنوا العصيان . فعمد القيصر إلى اتهام مجلس (الدوما)* ، الذي كان يشك دائماً بولائه ، بالاشتراك في تلك المؤامرة

* دوما ــ دوما الدولة : مؤسسة تمثيلية في روسيا القيصرية ، دعيت إلى الانعقاد نتيجة للأحداث الثورية عام ١٩٠٥ . كانت شكلاً هيئة تشريعية ، ولكنها فعلاً مجردة من أي سلطة . انتخب الدوما بالاقتراع غير المتساوي وغير المباشر ، وغير العام . فقد ←

وأمر بحله في ١١ آذار . ولكن قيادات الدوما رفضت الامتثال لأمر القيصر الذي اكتشف حينئذ أنه لم يعد قادراً على فرض الطاعة . إن هذا اليقين ويقين الوهن وهو الثورة بحد ذاتها . وفجأة تكشفت الحكومة القيصرية على أنها ليست أكثر من حكومة إسمية . فتنازل القيصر نيقولا عن العرش في ١٥ آذار لأخيه « ميكائيل » . ولكن ميكائيل تخلى عن العرش في اليوم التالي ولم يعد لروسيا حكومة تدير شؤونها ، عندئذ تحرك ممثلو الدوما وعلى وجه السرعة لمنع العناصر الراديكالية من اقتناص السلطة ، وعينوا في ١٢ آذار حكومة مؤقتة لإدارة البلاد إلى أن تسنح الفرصة لانتخاب جمعية تأسيسية . لقد كان رئيس الحكومة الجديدة الأمير المتحرر « جيورجي لفوف GEORGI LVOV » وزعيم الكاديت* ، البروفسور « بول مليوكوف PAUL MILUKOV » ، وزيراً للخارجية و « ألكساندر كيرنسكي ALEXANDER KERENSKY » ، الاشتراكي الوحيد ، وزيراً للعدل . لقد كانت هذه الوزارة ليبيرالية بورجوازية جاءت لتنفيذ الإصلاحات البورجوازية الليبيرالية النموذجية التي تتضمن حرية الكلام والصحافة والاجتماع ، والعفو عن الارتكابات السياسية والدينية ، ومساواة المواطنين أمام القانون بمعزل عن التمييز الديني أو العنصري ، والإصلاحات العمالية ومنها تحديد يوم العمل بثماني ساعات .

وعلى الرغم من هذه التدابير التقدمية لم تتمكن الحكومة المؤقتة ، من ضرب جذورها في أعماق البلاد . والسبب الرئيسي لذلك رفضها قبول مطلبين كان معظم الروس يرغبون فيهما ، وهما

كانت حقوق الطبقات الكادحة والسكان غير الروس في الانتخابات مقيدة بقيود كثيرة ، بل كان قسم كبير جداً من العمال والفلاحين لا يتمتعون بها إطلاقاً . وقد حلت الحكومة القيصرية دوما الدولة الأول (نيسان ــ تموز عام ١٩٠٦) ودوما الدولة الثاني (شباط ــ حزيران عام ١٩٠٧) .

في ٣ حزيران عام ١٩٠٧ جرى حل مجلس الدوما الثاني ، وسن قانون جديد للانتخابات إلى دوما الدولة الثالث . وقد جاء هذا القانون الجديد ليزيد عدد ممثلي الملاكين العقاريين والبورجوازية التجارية والصناعية في الدوما ، ويقلل عدد ممثلي العمال والفلاحين . وحرم القانون معظم سكان روسيا الآسيوية من حق الانتخاب ، وخفض إلى النصف ممثلي سكان بولونيا والقفقاس .

★ الكاديت : اسم موجز للحزب الديمقراطي الدستوري ، الحزب الرئيسي للبورجوازية الليبيرالية الروسية . تأسس عام ١٩٠٥ . كان الكاديت أنصار الملكية الدستورية . إبان الثورة الروسية الأولى عام ١٩٠٥ ــ ١٩٠٧ ، سمى الكاديت أنفسهم بحزب « حرية الشعب » ، ولكنهم بالفعل خانوا مصالح الشعب وأجروا مفاوضات سرية مع الحكومة القيصرية لأجل خنق الثورة .

إبان الحرب العالمية الأولى من (١٩١٤ ــ ١٩١٨) ، كان زعماء الكاديت إيديولوجيي الأمبيالية الروسية ، وأنصار السياسة الاغتصابية القيصرية . بعد ثورة شباط / فبراير / البورجوازية الديمقراطية عام ١٩١٧ اشترك الكاديت في الحكومة البورجوازية الموقتة ، وناضلوا ضد حركة العمال والفلاحين الثورية . بعد انتصار ثورة تشرين الأول / أكتوبر / الاشتراكية عام ١٩١٧ ، اشترك الكاديت في نضال الثورة المضادة المسلح ضد روسيا السوفييتية .

الأرض والسلم. فلقد أصر الأمير لفوف ووزراؤه أن أمثال القضايا الجوهرية كتوزيع الأرض والانسحاب من الحرب يجب تأجيلها إلى حين انتخاب الجمعية التأسيسية، التي ستكون الممثل الحقيقي للشعب. وتعتبر هذه الحجة منطقية ولكنها سياسياً كانت خطوة انتحارية. فالجماهير المتعبة من الحرب والمتعلقة بالأرض بدأت تنفض على نحو متزايد من حول الحكومة المؤقتة وتلتفت صوب السوفييتات، التي كانت تنادي بشعارات السلام الفوري والتوزيع الفوري للأرض أيضاً.

تعود جذور السوفييتات إلى ثورة عام ١٩٠٥، عندما انتخب العمال هذه المجالس، أو السوفييتات، لتنسيق نضالهم ضد القيصرية (راجع الفصل الثامن عشر، المقطع الرابع). وأثبتت هذه السوفييتات، رغم تعرضها للقمع آنذاك، على أنها أدوات فعالة للتحريض والعمل المباشر، ولذلك ظهرت مرة أخرى بظهور تلك الأزمة، التي سمتها الحرب العالمية الأولى. ونظراً لجذورها العميقة الأصيلة؛ فإنها أفلحت في تجسيد مطامح الشعب والانتشار السريع في جميع أنحاء البلاد. فسوفييتات القرى كانت تحض الفلاحين على استملاك ممتلكات النبلاء، وسوفييتات المدن كانت تنظم الإضرابات وأعمال الشغب في الشوارع بلا كلل، بينما اغتصب سوفييتات الجنود تدريجياً صلاحية الضباط إلى حد الإشراف على الأسلحة وتصديق الأوامر قبل تنفيذها. وباختصار بدأت سلطة السوفييتات الواقعية DE FACTO تحل تدريجياً محل السلطة الشرعية DE JURE للحكومة المؤقتة وبخطوات ثابتة.

وبينما كانت سلطة السوفييتات تنتشر في كل أرجاء البلاد، كانت السمة الراديكالية تتزايد على عناصر تلك السوفييتات. ففي البداية كانت أغلبية المبعوثين المنتخبين إلى السوفييتات، من الثوريين الاشتراكيين والمانشفيك. وبقي البلاشفة من ذوي الشأن الضئيل حتى عودة لينين من الخارج في نيسان ١٩١٧. وسرعان ما أصدر أطروحاته المشهورة، «أطروحات نيسان»، مطالباً فيها بالسلم والأرض للفلاحين وبكل السلطات للسوفييتات. ولكن هذه المطالب في حينه بدت مستحيلة ولا مسؤولة حتى للعديد من البلشفيك. لقد كان معظم المبعوثين إلى السوفييتات ماركسيين، يعتبرون ثورة آذار انتفاضة بورجوازية ويعتقدون أن ثورة ثانية، أو ثورة اشتراكية، ليست موضع بحث إلا بعد أن تستكمل روسيا تطورها الاقتصادي الرأسمالي. ويؤكدون بالنتيجة على ضرورة بقاء الحكومة المؤقتة في سدة الحكم وإرباكها على الدوام بالإصلاحات المرغوبة.

كان لينين وحيداً تقريباً في تحديه هذه الاستراتيجية، ومطالبته بإنجاز الثورة الاشتراكية الثانية فوراً، وكان الزمن في صالحه، لأنه كلما طالت الحرب تزايد السخط الشعبي وتزايدت معه معقولية «أطروحات نيسان». وبحلول شهر تموز /يوليو/ عام ١٩١٧، عندما شكل كيرنسكي حكومة

جديدة كان الرأي العام قد تزايد جنوحاً إلى اليسار، مما جعل الوزارة تتألف في معظمها من الثوريين الاشتراكيين والمناشفة MENSHEVIRS. وولت الأيام التي يتدخل فيها الكاديت الراديكاليين في الشؤون السياسية الروسية. وينتقل كيرنسكي إلى التعاون مع المناشفة والثوريين الاشتراكيين للوقوف بوجه لينين والبلاشفة.

وصرح كيرنسكي بأن همه الوحيد هو "إنقاذ الثورة من المتطرفين"، ولكنه أخفق في استقطاب الدعم الجماهيري لإصراره على مواصلة الحرب، كما أخفق في اكتساب العسكريين إلى جانبه لأنهم يعتبرونه سياسياً ضعيفاً ثرثاراً. وتصدر الجنرال «لافر كورنيلوف»* ثورة عسكرية ضد «كيرنسكي»، ولكن نتيجتها جاءت مناقضة لما هو مخطط لها، لأن السوفييتات سارعت لتنظيم المقاومة ضد كورنيلوف وتمكنت من دحره وهزيمته. وهكذا وجد كيرنسكي نفسه معتمداً على السوفييتات الذين أصبحوا تحت سلطة البلاشفة. وفي مطلع شهر تشرين الأول عام ١٩١٧ كانت أغلبية مجلسي موسكو وبتروغراد من العناصر البلشفية. وجد لينين أن الفرصة قد حانت لقيام الثورة الثانية أو الاشتراكية. ورداً على شكوك أتباعه قال أن حزباً بلشفياً يضم ٢٤٠٠٠٠ عضواً قادراً على حكم روسيا لمصلحة الفقراء ضد الأغنياء بتلك البساطة التي كان فيها ١٣٠٠٠٠ من الملاكين العقاريين يحكمون في الماضي لمصلحة الأغنياء ضد الفقراء.

وأقنع لينين اللجنة المركزية لحزبه، بعد التهديد بالاستقالة، بالتصويت لصالح الثورة، وتم تحديد يوم ٧ تشرين الثاني / نوفمبر / موعداً لذلك، وأما إنجازها؛ فقد حصل بسهولة لأن القوى البلشفية احتلت المباني الرئيسية والجسور ومحطات السكك الحديدية في بتروغراد دون مقاومة تذكر تقريباً، كما إن الخسائر الإجمالية لم تكن أكثر من جندي واحد وخمسة بحارة أيضاً. وتمكن كيرنسكي من الإفلات والهرب خارج الوطن ليعيش هناك حياة المنفى، وتداعت الحكومة المؤقتة تلقائياً، تداعياً مخزياً بائساً مثلما تداعى النظام القيصري قبلها في آذار وللسبب الرئيسي نفسه أيضاً: ألا وهو فقدان مساندة الشعب الروسي.

---

* انتفاخة كورنيلوف: فتنة معادية للثورة، قامت بها البورجوازية والملاكون العقاريون في آب / أغسطس / عام ١٩١٧ برئاسة القائد الأعلى للقوات المسلحة، الجنرال القيصري كورنيلوف. استهدف المتآمرون الاستيلاء على بتروغراد وتحطيم الحزب البلشفي وحل السوفييتات وإقامة الدكتاتورية العسكرية وتهيئة إعادة الملكية.

قمع العمال والفلاحون بقيادة البلاشفة فتنة كورنيلوف. وتحت ضغط الجماهير اضطرت الحكومة الموقتة إلى إصدار أمر باعتقال كورنيلوف وأعوانه وإحالتهم إلى المحاكمة بتهمة العصيان.

٢ ــ «الاشتراكية في بلد واحد»

كان لينين في منتهى الجد حينما صرح بعد الثورة مباشرة بأن هذه الثورة ليست إلا مقدمة «للثورة الاشتراكية العالمية»، ويعتبر، كسائر رفاقه، مسألة انتشار الثورة البلشفية إلى ألمانيا وما عداها أو اختناقها على يد القوى الأمبريالية، أمراً من المسلمات. فهذا تروتسكي يصرح في ذلك الزمن قائلاً "إذا لم يثر الشعب في أوربة ويسحق الأمبريالية فسنكون نحن عرضة للفناء فهذا أمر لا ريب فيه. فإما أن تثير الثورة الروسية إعصار الكفاح في الغرب أو سيقيد الرأسماليون نضالنا في كل بلدان العالم"[2].

وظهر في البداية أن نبوءة لينين عن الثورة العالمية على وشك التحقيق. فالقيصر الألماني اضطر للتنازل عن العرش في ٩ تشرين الثاني عام ١٩١٨، نتيجة لعصيان الأسطول وانتشار الانتفاضات من موانىء البلطيق إلى أعماق ألمانيا، وقيام مجالس العمال والجنود، على غرار السوفييتات الروسية، في كل المدن الكبرى بما في ذلك برلين. وهكذا دخلت القناعة إلى ذهن لينين، إثر أنباء الثورة الألمانية، أن الثورة العالمية وشيكة، مما دفعه إلى الكتابة: "إن الثورة العالمية قد انتقلت إلى مكان قريب جداً في **أسبوع واحد** وما أمر انتقالها إلى أمكنة أخرى إلا مسألة **أيام قلائل قادمة**". ولكن لينين نوه أيضاً إلى تلك الغيمة المشؤومة التي تجلل بسوادها الأفق البراق فقال "إن أكبر المخاطر والمصائب التي تواجه أوربة هي **انعدام** الحزب الثوري"[3]. وفي غياب الحزب الثوري تكون الثورة مستحيلة كما أكد لينين.

ولإزالة هذا المحذور من طريق القضية الثورية نظم لينين في آذار ١٩١٩ (الأممية الشيوعية) التي وصفها بأنها "الحزب العالمي للثورة". وفي اختتام المؤتمر الأول «للكومينتيرن COMINTERN» تحدث لينين عن المستقبل بملء الثقة قائلاً "إن انتصار الثورة البروليتارية على نطاق عالمي أمر مؤكد... فالرفاق الحاضرون في هذه القاعة شهدوا تأسيس أول جمهورية سوفييتية من قبل، والآن يشهدون تأسيس الجمهورية الثالثة، الأممية الشيوعية، وسوف يشهدون عما قريب تأسيس «جمهورية السوفييت الفيدرالية العالمية»"[4].

وفي الوقت نفسه كان قائد آخر من قادة الحرب يعد خططاً مختلفة لمستقبل مسيرة التاريخ العالمي. فرئيس الولايات المتحدة، «وودرو ويلسون» بدأ، على غرار رئيس مجلس مفوضي الشعب، نيقولاي لينين، يعير اهتمامه لتعزيز قاعدة منطلقه الوطني. فمثلما كان لينين يعتبر أن الثورة العالمية هي الشرط اللازم لديمومة الثورة البلشفية، كان ويلسون يرى أن الحفاظ على اقتصاد السوق العالمي هو الشرط اللازم للحفاظ على الرأسمالية الأمريكية. فعشية الحملة لانتخاباته الرئاسية الأولى، خاطب

ويلسون الجمعية العامة في ولاية فرجينيا قائلاً "إننا ننتج من السلع المصنعة أكثر مما نستطيع استهلاكه ..... والآن إذا كنا لا نريد الاختناق اقتصادياً؛ فعلينا أن نجدّ في شق طريقنا إلى الخارج لخوض غمار المبادلات التجارية الأممية على نطاق العالم". وكان ويلسون على ثقة تامة بأن الكفاءة التقنية الرفيعة تكفل النجاح الأمريكي في المنافسة العالمية، وعلى يقين "بأن مهارة العمال الأمريكيين، في حال إتاحة الفرصة المتكافئة لهم، ستغطي أسواق العالم أجمع"[5].

وكما تصوَّر لينين أن الثورة العالمية ستعود بالخير العميم على الشعب الروسي، وعلى بقية شعوب العالم، كان ويلسون يتصور أيضاً، أن انفتاح الأسواق العالمية بعضها على بعض سيعود بالخير على شعب الولايات المتحدة وعلى بقية شعوب العالم بأسره على قدم المساواة. إن الهدف القومي الأمريكي، وفقاً لما جاء على لسان ويلسون، يتمثل "بالسعي لإغناء تجارة ولاياتنا نحن وتجارة العالم بمنتوجات مناجمنا ومزارعنا ومصانعنا، ولإغنائها بمبتكرات عقلنا وثمرات شخصيتنا". إن هذه الصورة الطوباوية لأمريكة كبلد ذي رسالة مزدوجة معنوية ومادية نحو البشرية، تتجلى في الخطاب التالي الذي ألقاه ويلسون في مؤتمر انعقد في ديترويت حول فن البيع:

"هذه هي أيها الأصدقاء الرسالة البسيطة التي أطرحها عليكم. افتحوا عيونكم على آفاق العمل .... واسمحوا لأفكاركم وأخيلتكم أن تنطلق خارج الوطن وفي العالم، وبوحي تلك الفكرة التي مؤداها أنكم أمريكيون وعليكم أن تحملوا الحرية والعدالة والمبادئ الإنسانية حيثما ذهبتم، انطلقوا وبيعوا تلك السلع التي ستجعل العالم أكثر راحة وسعادة وحولوا شعوبه لاعتناق مبادئ أمريكة"[6].

لقد كان ويلسون يدرك تمام الإدراك أن الحرب العالمية الأولى، ستحول الولايات المتحدة إلى قوة رائدة عسكرياً واقتصادياً. "لم نعد المقترضين في العالم بل المقرضين" وخاطب حشداً من الناس في اليوم السابق لانتخاباته الرئاسية عام ١٩١٦ قائلاً "ونحن بإمكاننا أن نقرر إلى حد كبير من يستحق التمويل ومن لا يستحقه ..... وإننا في قلب تلك المسيرة العظيمة، التي تسيرها البشرية والتي ستقرر الأمور السياسية في كافة بلدان العالم"[7]. ويأمل ويلسون أيضاً أن يستخدم هذه القوة بنفس الأسلوب الذي استخدمه الأمبرياليون البريطانيون من دعاة التجارة الحرة في منتصف القرن التاسع عشر. ولكون هذا الهدف يدور في ذهنه أوفد الكولونيل «هاوس HOUSE» في مهمات رسمية متكررة لإقناع قادة أوربة، أن من المفيد للطرفين العمل على خلق نظام عالمي سياسي واقتصادي جديد، يتم فيه استبدال الأمبريالية التقليدية المنفردة ببحار منفتحة وأسواق حرة وانتشار مالي تعاوني في المناطق المتخلفة. ووصف الكولونيل هاوس هذا النظام العالمي الجديد لمحدثيه البريطانيين قائلاً:

"إن مشروعي هو أنه إذا توصلت بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا إلى تفاهم حول ممارسة مواطني هذه البلدان الاستثمار في البلدان المتخلفة، فسيعود الاستثمار بالخير العميم والأرباح الطائلة على أولئك المواطنين وعلى تلك البلدان التي تفتقر إلى التطور. وفي هذه الحال سوف يسود الاستقرار وتصبح الاستثمارات في وضع أمين وتترسخ معدلات منخفضة للفائدة"[8].

ليس من المعقول الادعاء بأن أفكاراً راودت ويلسون، تتعلق بإعادة بناء العلاقات غير المتكافئة والقائمة بين القطاعات المتطورة والقطاعات المتخلفة في أرجاء الأرض، وإنما الذي تزايد في ذهنه رسوخاً هو الانطباع عما جاء في كلمات وزير الخارجية «روبرت لانسينغ ROBERT LANSING»: "أن حضارة البيض وسيادتها على العالم، تعتمد إلى حد كبير على مدى قدرتنا على صيانة سلامة هذا البلد في الوقت الذي يجب أن نطور فيه تلك الأمم التي مزقتها الحرب"[9].

فنظام الانتداب الذي أدخله ويلسون في صلب اتفاقية السلم، يعتبر المثل الحي عن تصوره للمستقبل بشكل أبوي مشايع لاستمرار الوضع الراهن. لقد كان نظاماً ينكر على رعايا المستعمرات غير الأوربيين حق تقرير المصير الذي منح تلقائياً للجاليات الأوربية ـــ الأمر الذي لم يكن سوى استمرار لممارسة الليبراليين الأوربيين في القرن التاسع عشر (انظر الفصل الثالث عشر، المقطع الأول). فرعايا المستعمرات تم وصفهم بأنهم "أناس ليسوا أهلاً بعد لتدبير شؤونهم في ظل الظروف المتشابكة للعالم الحديث". ولذلك فقد عُهد "بالوصاية على أمثال تلك الشعوب إلى الأمم المتقدمة" التي ستقرر في المستقبل زمن بلوغ أولئك القُصّر سن الرشد، كي تناط بهم مسؤوليات الحرية وحكم أنفسهم بأنفسهم.

من الواضح أن هذا التصور «الويلسوني» لنظام عالمي رأسمالي حر مختلف ومتناقض مع آمال لينين «بجمهورية السوفييتات الفيدرالية العالمية». وبمجيء موعد مؤتمر الكومينتيرن الثاني (١٩٢٠) تبين أن الثورة العالمية، التي توقع لينين نشوبها في غضون أيام قلائل، قد ضلت طريقها نهائياً. وفي مؤتمر الكومينتيرن الثالث في صيف عام ١٩٢١ أعلن عن تأجيل «المعركة الحاسمة».

فالتناقض الصارخ ـــ حسب قول المؤلف ـــ بين التنبؤات الخارقة في المؤتمر الأول والحقائق المرة في المؤتمر الثالث، يعود بعضه إلى الإجراءات المضادة التي اعتمدها ويلسون، والبعض الآخر إلى عدم دقة لينين في تقدير الوضع. فويلسون يريد تطهير ألمانيا من القيصر والأوتوقراطية العسكرية التي يمثلها، ولكنه في الوقت نفسه يدرك الخطر القادم من اليسار. ولقد كان وزير الخارجية لانسينغ، يعتبر الخطر الثاني أفدح من الأول حينما صرح قائلاً "هنالك شران مستطيران ينذران بالخطر في عالم اليوم، الاستبدادية ABSOLUTISM التي أصيبت قوتها بالضعف والبلشفية التي قوتها

آخذة بالازدياد. ولقد شاهدنا الآثار الضارة علينا من الحكم البلشفي في روسيا، ونعلم أن هذا المذهب بدأ بالانتشار غرباً. وإن فكرة احتمال قيام ديكتاتورية بروليتارية في أوربة الوسطى فكرة تثير الرعب في قلوب حلفائنا "[10].

أيّد ويلسون هذا التشخيص وبدأ في تشرين الثاني ١٩١٨ يساند العناصر المعتدلة في ألمانيا، مساندة فعالة ضد «السبارتاكوسيين» النظائر الألمانية للبلاشفة. وأعاد وصف لانسينغ للاستراتيجية المعتمدة في ألمانيا ضد البلشفية، إلى الأذهان تلك اللغة التي تحدث بها الرئيس «هاري ترومان HARRY TRUMAN» ووزير الخارجية «جورج مارشال GEORGES MARSHAL» بعد الحرب العالمية الثانية. "كي تصبح ألمانيا قادرة على مقاومة الفوضوية والديكتاتورية الخبيثة للإرهاب الأحمر، يجب السماح لألمانيا بابتياع الغذاء، ولابتياع المواد الأولية التي تعين الصناعة الألمانية من خلال معاهدة السلم. وعندما نقول أن الواجب يقضي فعل هذا الأمر، وبدون تباطؤ، فنحن لا نقوله من باب الرأفة بالشعب الألماني، بل، لأننا نحن المنتصرين في هذه الحرب، سنكون من أول ضحايا الإحجام عن فعل هذا الأمر "[11].

وانسجاماً مع هذه الاستراتيجية عمد «هربرت هوفر ROBERT HOOVER»، مدير الإغاثة، إلى استعمال الغذاء كسلاح فعال ضد الشيوعية في أوربة الوسطى والشرقية؛ فاصطدم مع الفرنسيين الذين يريدون استمرار حصار ألمانيا. وكتب الكولونيل هاوس: "إن الطبقات الحاكمة هي آخر من يلاحظ العبارات المكتوبة على الجدران. ويبدو أنها لا تدرك أن الحكم الذي يتسم اليوم بالهدوء والطمأنينة النسبية قد ينقلب غداً، بفعل نفسية الغوغاء التي تحمل أفكار عدوانية ضدنا، ويتغير الموقف بكامله لغير مصلحتنا "[12].

إن ويلسون بطريقته المعهودة في توفير الأساس المنطقي، سعى لتحقيق الهدفين المعنوي منهما والمادي في آن واحد، وأشار إلى فائدة الخلاص من فائض منتوجات المزارع الأمريكية وفي الوقت نفسه ترويج ما أطلق عليه مصطلح "الرسالة النبيلة للشعب الأمريكي في العثور على علاج لمكافحة التضور جوعاً والفوضوية المطلقة". كما إن اللجنة الموفدة إلى مفاوضات السلام، أرسلت البرقية التالية إلى واشنطن في كانون الثاني عام ١٩١٩، وبلغة تعيد إلى الأذهان مرة أخرى مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية:

"من المفيد إقناع الكونغرس أن في الولايات المتحدة حالياً مخزوناً هائلاً من فائض الأغذية ولا سيما القمح ولحم الخنزير، ولقد تم تكديس ذلك المخزون أساساً لإمداد الحلفاء، الذين لو طالت الحرب لاحتاجوا إليه، ولكن الواجب الآن يقضي بالخلاص منه درءاً لمشكلات الخزن والأعباء المالية

في الولايات المتحدة ..... ولكن في الوقت الذي ينطوي فيه الخلاص من هذا الفائض على أهمية قصوى لنا تفادياً للمآزق في الولايات المتحدة، فإن وجوده لدينا الآن ينطوي على أهمية مماثلة لضرورة استخدامه لإنقاذ حياة ملايين البشر في أوربة وكبح جماح المد البلشفي فيها "[13].

عزز ويلسون مواقع العناصر المناوئة للبلشفية في ألمانيا بتوفير الغذاء وبتعديل المطالب الفرنسية المتطرفة أمثال التعويضات والحدود. بيد أن العامل الأهم الذي حدد المحصلة النهائية في ألمانيا كان ميزان القوى في تلك البلاد، وهو يختلف عما يدور في مخيلة لينين بناء على تجربته في روسيا. وأما الخطأ الحسابي الأساسي، الذي ارتكبه لينين فقد كان يتمثل بافتراضه بحدوث الثورة العالمية المتواصلة، التي حدثت في روسيا بين آذار وتشرين الثاني عام ١٩١٧ وأنها سوف تتكرر في أي مكان آخر من العالم: "إن المنحى العام للثورة البروليتارية هو نفسه في أنحاء العالم. فأولاً يبدأ تشكيل السوفييتات بشكل عفوي، ومن ثم تنتشر هذه المجالس وتتطور، وتبرز بعد ذلك المشكلات العملية: السوفييتات أو جمعية وطنية أو جمعية تأسيسية أو نظام برلماني بورجوازي، ومن ثم تعم الفوضى بين القيادات وفي خاتمة المطاف ــ تنشب الثورة البروليتارية "[14].

من الواضح أن اعتقاد لينين بوجود نهج ثوري عام لكل البلدان كان اعتقاداً غير عملي. فالثورة البلشفية برهنت على أنها النتيجة الختامية في روسيا من جراء اقتران عدد من العوامل بشكل استثنائي. ومنها تذمر العمال والفلاحين، وضعف الصناعة الروسية وضعف الطبقة الوسطى الروسية، والهزائم العسكرية النكراء التي تركت الجيش الروسي ميالاً إلى التمرد، وما نجم عن ذلك كله من صخب شعبي طلباً للسلام الفوري، الذي لم يعد أحد بتحقيقه إلا البلاشفة.

ولكن العمال والفلاحين في ألمانيا، على نقيضهم في روسيا، كانوا على شيء نسبي من الرخاء والرضى في السنوات السابقة للحرب. لأن الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني كان أساساً حزباً محافظاً ملتزماً بالإصلاح الاجتماعي، بدلاً من التزامه بالثورة رغم أنه كان أقوى حزب عمالي في أوربة في عام ١٩١٤. ولم يتعرض الفلاحون الألمان خلال سنوات الحرب إلى النكبات، التي تعرض لها الفلاحون الروس، ولم يحظ الشعار البلشفي «الأرض للفلاحين» في ألمانيا بالصدى الواسع، الذي حظي به في روسيا. إضافة لذلك فإن الحرب قد وضعت أوزارها وقت نشوب الثورة الألمانية تقريباً، مما جعل مطلب السلم وكان من أهم العوامل المساعدة للبلاشفة، مطلباً لا يمت بصلة إلى الألمان. وأخيراً فإن أوساط الجيش الألماني لم تكن كالجيش الروسي، من ضعف معنوي وتفشي روح التمرد عام ١٩١٧، ولذلك فإن المناوئين للثورة في ألمانيا كان باستطاعتهم، في لحظة المواجهة، الاعتماد على قوات مسلحة مؤهلة لتنفيذ المهمة، مما أدى إلى اندحار السبارتاكوسيين وتأسيس جمهورية «فايمار»، التي دامت عقداً ونصف من الزمن قبل أن يقوضها هتلر.

وبعدم تحقق مقولة افتراض لينين عن اقتراب موعد الثورة العالمية، أصبحت المسألة الحساسة تتمثل بمصداقية افتراضه الآخر والذي مفاده أن الثورة في روسيا لا يمكنها الحفاظ على بقائها في ظروف العزلة. ففي ٣ آذار عام ١٩١٨ عقد لينين معاهدة «بريست ــ ليتوفسك»* مع القوى المركزية أملاً بكسب الوقت والتصدي للمشكلات الداخلية. ولكنه بدلاً من ذلك وجد نفسه مضطراً لمواصلة الحرب ثلاث سنوات أخرى ضد الثورة المضادة والتدخل الأجنبي.

لقد كانت الثورة المضادة إلى حد ما من فعل عناصر الطبقات الملاكية ــ كضباط الجيش والمسؤولين الرسميين والملاكين العقاريين ورجال الأعمال ــ ممن كانوا يرغبون بالخلاص من البلاشفة لأسباب في غاية الوضوح. وعلى قدر حماسة هذه العناصر للثورة المضادة كانت حماسة مختلف العناصر اليسارية الأخرى غير البلشفية وأغلبيتها من بين صفوف الثوريين الاشتراكيين، الذين اتفقوا مع البلاشفة على ضرورة قيام الثورة الاشتراكية، ولكن احتكار الثورة من قبل البلاشفة تركهم في حالة من الاستياء العميق. فلقد اعتبروا أن الانقلاب البلشفي في ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٧ بمثابة الخيانة الصريحة ولا سيما أن انتخاب الجمعية التأسيسية في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩١٧ جاء بـ ١٧٥ بلشفياً فقط، مقابل ٣٧٠ من العناصر الثورية الاشتراكية و ١٥٩ من مختلف الممثلين. ولما كان البلاشفة في سدة الحكم، فقد سارعوا إلى حل الجمعية التأسيسية، الأمر الذي برره لينين بمنتهى الوضوح وإلى حد القول: "كان البلاشفة يتحدثون عن الثورة الديمقراطية البورجوازية في عام ١٩٠٥، ولكن اليوم والسوفييتات تمسك بزمام الأمور..... فإن ثورة ديمقراطية بورجوازية ليست موضع بحث على الإطلاق"[15]. ورداً على هذا الموقف عمدت العناصر اليسارية غير البلشفية إلى تنظيم المعارضة السرية في حين أن العناصر اليمينية لجأت إلى استخدام السلاح في ثورة مكشوفة.

ونظراً لما يتميز به ويلسون من منطلقات فكرية، فقد عارض كلاً من البلاشفة واليمينيين الروس، الذين كانوا يحظون بدعم غيره من الحلفاء. لقد كان ويلسون يعتبر ليبيراليي الحكومة المؤقتة خير من يمثل «روسيا الحقيقية»، كما يأمل بقيام مصالحة بين جميع الفرقاء الروس واجتماعهم

---

* معاهدة بريست: عقدت في بريست ــ ليتوفسك في آذار عام ١٩١٨ بين روسيا السوفييتية وألمانيا بشروط قاسية فوق العادة بالنسبة لروسيا. اضطرت الحكومة السوفيتية إلى التوقيع على معاهدة بريست لأن الجيش القيصري القديم تفسخ، بينما الجيش الأحمر بدأ يتشكل للتو. إن معاهدة بريست رغم كل إرهاقها، أعطت البلاد السوفييتية فترة استراحة ضرورية، وأتاحت لها الخروج لبعض الوقت من الحرب وتكديس القوى لأجل تحطيم البرجوازية العادية للثورة والمتدخلين في الحرب الأهلية التي بدأت بعد فترة وجيزة. وقد ألغيت معاهدة صلح بريست بعد الثورة في ألمانيا في تشرين الثاني / نوفمبر / عام ١٩١٨.

ضمن مركب ليبرالي ما. ولكن بعد أن حل البلاشفة الجمعية التأسيسية أيقن ويلسون من تعذر إشراك البلاشفة في مثل ذلك المركب، كما تيقن من حملهم على محمل الجد مسألة الثورة في كل أرجاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، الأمر الذي حدا به إلى المساهمة في ذلك التدخل المسلح الذي نفذه الحلفاء في روسيا، علماً بأن تلك المساهمة كانت على شيء من الضيق والتردد، لأنه تنبأ وبشكل مصيب، أن تطرف التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الروسية يعود على البلاشفة بعكس النتائج المرجوة.

إن اقتران التدخل الخارجي بالثورة المضادة الداخلي، أتاح قيام سلسلة من الحكومات المناوئة للبلشفية بمحاذاة كل حدود روسيا ــ فقامت حكومة في منطقة «آرك آنجل ــ مورمانسك ARCHANGEL — MURMANSK» الشمالية، وحكومات في أقاليم البلطيق، وفي أوكرانيا، وعلى سهوب الدون، وعبر القوقاز وسيبيريا. وزودت القوى الغربية هذه الحكومات بالأموال والأعتدة الحربية بالإضافة إلى توفير المستشارين العسكريين وبعض القطعات العسكرية على بعض الجهات. وحارب البلاشفة في مرحلة من المراحل على عشرات الجبهات ضمن ذلك الطوق دفاعاً عن بقائهم، ولذلك عانوا في البداية من بعض النكسات بسبب التفكك، الذي حلَّ بالجيش الروسي ولم يكن بحوزتهم عمل أي شيء. وفي نهاية عام ١٩١٨ كانت «الجمهورية السوفييتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية» قد تقلصت إلى حدود الولاية الموسكوفية في القرون الوسطى قبل فتوحات إيفان الرهيب IVAN THE TERRIBLE.

آمن عدد قليل من الناس بقدرة البلاشفة على الصمود والبقاء، لقد صمدوا فعلاً في النهاية كما يدل على ذلك نمط الحملات العسكرية. فالجنرالات الروس البيض، أمسكوا بزمام المبادهة بشن الهجمات المفاجئة من قواعدهم المتمركزة على تخوم البلاد. وحصدوا الانتصارات السهلة في بداية الأمر وأصبح النصر الحاسم قريباً منهم. وأعد «ليون تروتسكي»، مفوض الدفاع، جيشاً أحمر جديداً تمكن بواسطته البلاشفة من وقف قوات الروس البيض وتمكنوا تدريجياً من صدها وألحقوا بهم في النهاية هزيمة نكراء. وفي نهاية عام ١٩١٩ أبعد الجنرال «دانيكين DANIKIN» إلى القرم والجنرال «يودانيش YUDENICH» إلى البلطيق والأميرال «كولشاك KOLCHAK» إلى الأورال ومن ثم إلى سيبيريا، حيث اعتقل وأطلق عليه الرصاص. وفي بداية عام ١٩٢٠ بدا وكأن الحرب على وشك الانتهاء، ولكن سنة كاملة من الحروب كانت في انتظار البلاشفة، نظراً للمساعدة الفرنسية السخية التي تلقاها البولنديون المهاجمون من الغرب، والجنرال «رانغل WRANGEL» الزاحف من القرم. ولقد نال الغزاة في البداية الانتصارات السهلة، ولكن في نهاية العام طُرد البولنديون إلى حدودهم واضطر رانغل إلى الهرب من القرم في بوارج فرنسية. وفي العام نفسه أجلى الجنود البريطانيون والأمريكيون عن

فلاديفوستوك، تاركين القوات اليابانية وحدها في شرقي سيبيريا. وبقي اليابانيون هناك أملاً باستعادة سيطرتهم من خلال نظام شبه دمية، ولكن المقاومة المحلية والضغط الدبلوماسي الأمريكي أقنعا اليابانيين أخيراً بالانسحاب في عام ١٩٢٢.

وأخيراً تمكن حزب لينين الشيوعي من بسط سيطرته على البلاد بأكملها. وأما هذه المحصلة المذهلة فتعود إلى عوامل عديدة منها: الانقسام والتردد في صفوف قوى التدخل، وتضارب المطامح والأهواء السياسية لدى قيادات الروس البيض، وتلاحم وانضباط الحزب الشيوعي، والقيادة الفذة لتروتسكي كمفوض دفاع. والأكثر أهمية من ذلك هو نجاح البلاشفة في كسب مساندة الجماهير الفلاحية، الذي لم يكن مرده لأسباب الإيديولوجيا، بل للمصلحة الذاتية. تنبأ لينين منذ البداية الأولى. ففي ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٧ شرح لينين أمام سوفييتات بتروغراد الاستراتيجية الضرورية للحفاظ على السلطة فقال "إن مرسوماً واحداً يضع حداً تملك الأرض سوف يكسبنا ثقة الفلاحين، وسيدرك الفلاحون أن مستقبل الجماهير الفلاحية لا تقوم إلا بالتحالف مع العمال"[16].

وأثبتت الأحداث أن تحليل لينين يرقى إلى مستوى النبوة؛ فأغلبية الفلاحين ولا سيما فقراء الفلاحين، عززت الجيش الأحمر، لأنها كانت تريد بمنتهى البساطة، الحفاظ على الأراضي التي استولت عليها من الملاكين العقاريين ومن الدولة والكنيسة. وإن المساحات الشاسعة لهذه الأراضي تبدو في ممتلكات الملاكين العقاريين التي كانت تشكل نسبة ٤٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في روسيا في عام ١٩١٦. وأدرك الفلاحون أن الجيش الأحمر أتاح لهم امتلاك الأرض، وأن الملاكين العقاريين هم العناصر البارزة في قوات الروس البيض وهكذا فإن ذلك التحالف العمالي/الفلاحي الذي تنبأ به لينين تجسد على أرض الواقع وكان، أكثر من أي عامل آخر، الوسيلة التي مكنت البلاشفة من التغلب على تلك المظالم التي بدت ظاهرياً، مستعصية الحل.

وباندحار الثورة في أوربة وانتصارها في روسيا، أصبح لزاماً على البلاشفة تعديل استراتيجيتهم التي ارتكزت على الافتراض بأن مصير الثورة في المنطقتين، مصير واحد لا سبيل لفصله. ففي مؤتمر الكومينتيرن الرابع (١٩٢٢)، وهو آخر مؤتمر شارك فيه لينين، ظل المنطلق العقائدي التقليدي: "إن الثورة البروليتارية لا يمكن أن تنتصر انتصاراً كاملاً ضمن بلد واحد، بل يجب أن تنتصر عالمياً، كثورة عالمية"[17]. وكان ستالين يؤمن بهذه الفكرة أيضاً حين أكد في أيار من العام نفسه: "أنه من أجل انتصار الاشتراكية الحاسم وتنظيم الإنتاج الاشتراكي، فإن جهود بلد واحد، مثل جهود فلاحي روسيا، تبقى جهوداً قاصرة، ويستلزم تحقيقها حشد جهود كافة الفصائل البروليتارية في عدة بلدان متقدمة"[18].

وفي عام ١٩٢٤ بدأ ستالين بتغيير موقفه بسبب خصومته مع تروتسكي على زعامة الحزب. وعندما انعقد مؤتمر الكومينتيرن السادس (١٩٢٨)، بزعامة ستالين، أصبحت نظرية الاشتراكية في بلد واحد هي العقيدة الرسمية للمؤتمر: "إن الإخلال بتوازن التطور الاقتصادي والسياسي هو أحد القوانين الثابتة للرأسمالية، وهو القانون الذي يشتد بروزاً في عصر الأمبريالية. ولذلك فإن الثورة البروليتارية العالمية لا يمكن تصورها على أنها ذلك الفعل الوحيد الذي يحدث في كل الأمكنة في وقت واحد معاً"[19].

وبقبول احتمال قيام الاشتراكية في بلد واحد، أصبحت المسألة تتمثل بنوع المجتمع القادم، إذا أصبح البلد مهد الاشتراكية المنعزل. وهنا تبرز أمامنا التوجهات المصيرية الثلاثة، التي تركت بصماتها الدامغة على العالم الثالث. أولها: «نزع السمة البروليتارية» عن الحزب الشيوعي والنظام السوفييتي، وثانيها مواصلة خطط السنوات الخمس التي عجلت بتصنيع الاتحاد السوفييتي الذي ظهر من جرائها بمظهر المثل المحتذى أمام البلدان المتخلفة. وأما التوجه الأخير فقد كان تحويل الكومينتيرن من مقر عام لقيادة الثورة العالمية إلى ألعوبة. بيد أن السياسة الخارجية السوفييتية التي كانت تسعى في العادة لإخماد الثورة العالمية، بدلاً من تأجيجها. هذه التطورات سوف تكون موضوعات المقاطع الثلاثة التالية.

٣ ــ «خليط بورجوازي قيصري»

عندما شرع البلاشفة في بناء «الاشتراكية في بلد واحد» كانوا يدركون غياب أية تجربة سبقتهم. فالأدب الماركسي كان ضئيل الشأن في هذه المضمار، لأنه لمقتصر تقريباً على كيفية استلام السلطة بدلاً من إسهابه عما يجب فعله بعدها. فالتعريف التقليدي للمجتمع الاشتراكي ــ وهو المجتمع الذي تمتلك فيه الدولة وسائل الإنتاج ــ لم يكن دليلاً عملياً لتأطير المجتمع تأطيراً مادياً. فهذا لينين نفسه يعترف بما يلي: "لقد كنا ندرك عندما آلت السلطة إلينا أنْ ليس هنالك أية أشكال جاهزة نقتدي بها لتحويل النظام الرأسمالي إلى نظام اشتراكي بشكل ملموس..... وأنا نفسي لا أعرف أي اشتراكي عالج هذه المشكلات..... وليس علينا إلا أن نخوض غمار التجارب"[20].

لم يكن بمقدور لينين أن يشرف على «تجارب» بناء الاشتراكية إلا سنوات قليلة قبل وفاته عام ١٩٢٤. وقبل مرضه الأخير بزمن قصير بدأ الندم يتسرب إلى نفسه وهو يتأمل المجتمع السوفييتي الناشيء ويستنتج أنه كان مجتمعاً اشتراكياً في مظهره أكثر منه في مضمونه. وإنه لم يكن، كما قال،

أكثر من تلك الآلة "التي اقتنصناها من القيصرية ومسحناها مسحاً خفيفاً بزيت سوفييتي". وأضاف: "أن الجهاز الذي نسميه جهازنا نحن لا يزال، في حقيقة الأمر، غريباً علينا، إنه خليط بورجوازي قيصري...."[21].

فلو قيض للينين أن يبعث اليوم حياً في الاتحاد السوفييتي، لما رأى ما يوثق له عكس استنتاجه القديم إلا القليل. فأحد الصحفيين السوفييت شخّص مكمن الداء بدقة بالغة حين علق أمام زملائه الغربيين في عام ١٩٧٢ بأن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها روسيا، ليست بنقص السلع الاستهلاكية، كما كان المراسلون الغربيون يؤكدون في تقاريرهم، وإنما في تبرجز BOURGEOISIFICATION المجتمع السوفييتي[22]. وبهذا التعليق ألمح الصحفي إلى نمو القيم البورجوازية وإلى توكيد الفرد على ترقيته الخاصة وإمتاعه الذاتي بمعزل عن الاعتبارات الاجتماعية، وأشار إلى رواج الضمير (هم) على ألسنة المواطنين السوفييت العاديين، كناية عن قواد الحزب والدولة وكأنهم غرباء حطوا عليهم من كوكب آخر. ولذلك فإن هذا كله يمثل التناقض الصارخ مع المجتمع الاشتراكي الجديد، كما تصورها ماركس في منتصف القرن التاسع عشر والبلاشفة في عام ١٩١٧.

فعلى ضوء تداعي الذكريات تبرز بعض سمات المجتمع الروسي والحزب البلشفي، بمثابة العوامل التي ساهمت في تبخر الأحلام القديمة وتبديدها. وأحد تلك العوامل قلة عدد البلاشفة الذين لم يتجاوز عددهم أكثر من أربعة وعشرين ألفاً في كانون الثاني عام ١٩١٧ وبلغوا مائة ألف في شهر تشرين الثاني. وكانوا يشكلون عصبة حضرية من أبناء المدن ممن لا تربطهم إلا بعض الروابط القليلة مع الأغلبية الساحقة، التي يشكلها الفلاحون من سكان روسيا. وأما ثورتهم في تشرين الثاني فلم تكن عملياً أكثر من انقلاب غايته الإطاحة بسلطة كيرنسكي المتداعية أصلاً في مدينتي موسكو وبتروغراد. فلم تقم عندهم أية حرب على غرار حرب العصابات الطويلة الأمد ولا ثمة تطور تدريجي للتعلم من أسلوب التجربة والخطأ، كما لم يقم أي جهاز من منبت فلاحي لإدارة المناطق المحررة، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية في الصين وفييتنام ويوغسلافيا وألبانيا. وبدلاً من ذلك كان البلاشفة ذوو الجذور الحضرية، على جهل مطلق بالكتل الفلاحية في موطنهم.

إن هذا النقص المتأصل، زاد تفاقماً بتلك الخسائر الجسيمة التي تكبدتها الأيدي العاملة إبان الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي. وبما أن البلاشفة كانوا طلائع المقاتلين فقد تعرضوا لخسائر بشرية لا طاقة لأعدادهم بتحملها، كما إن ضباط الجيش الروسي الأبيض كانوا يغربلون أسرارهم غربلة منهجية لاستئصال عناصر الحزب الشيوعي من بينهم وإعدامهم على الشبهة. والعديد من العمال، شيوعيين وغير شيوعيين، عادوا أدراجهم إلى قراهم الأصلية من جراء البطالة ونقص الأغذية في

المدن، وفي عام ١٩٢٢ تقلص عدد العمال العاملين إلى أقل من نصف عددهم قبل الحرب ــ ٤ر٦ مليون عامل مقابل ١١ مليوناً في عام ١٩١٣.

إن هذا الاستنزاف أدى إلى تقليص تمثيل الطبقة العاملة في صفوف الحزب والدولة والنقابات العمالية، وامتلأ الفراغ بالعناصر البورجوازية، رجالاً ونساءً، ممن كانت تحدوها الرغبة للتستر على منبتها الطبقي. وأدرك لينين مخاطر تدفق تلك العناصر إلى الحزب وحض على تطهيره من «أبناء الذوات» وبعدم قبول الناس كعمال إلا من قضى منهم عشر سنوات على الأقل بالعمل في المشاريع الصناعية الكبرى. ونظراً لفداحة نقص الأيدي العاملة وضغطه لم تتنفذ هذه التدابير وبقي الباب مفتوحاً لتسرب العناصر والمبادئ البورجوازية إلى مختلف زوايا الاقتصاد والحزب والدولة.

وأما في ميدان الصناعة، سار التأميم بخطوات أسرع مما كان مخططاً له، لفرار العديد من أصحاب المصانع، بيد أن ترسيخ السلطة العمالية أدى إلى النشاط الفوضوي على أيدي آلاف لجان المصانع المحلية، التي كانت كل واحدة منها تدعي استقلال مصنعها الخاص، كوحدة إنتاجية وملكية عماله له ملكية جماعية. وكانت كل لجنة من تلك اللجان تعمل بشكل مستقل، فتقرر ما يجب إنتاجه وأين يجب تسويقه والسعر الذي يجب أن يباع به. وباءت بالفشل كل محاولات التنسيق، بين عمليات المصانع، والحاجات العسكرية والمدنية، نتيجة لرفض العمال لها واعتبارها محاولات ترمي «لمصادرة» السلطة، التي كانوا هم قد انتزعوها من أصحاب المصانع الأصليين الرأسماليين. فعمد البلاشفة في خاتمة المطاف إلى إقامة الإدارة الفردية في المصانع وأن نسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠٪ من تلك المصانع، كانت تُدار على هذا الأساس في نهاية عام ١٩٢٠. وتمتع «المدير الفرد» في معظم الأحوال، مهندساً أو تقنياً بورجوازياً، بكل الكفاءات المطلوبة. وأما المضامين الاجتماعية والسياسية لهذا الإجراء؛ فقد انعكست في نتائج الاستفتاء الذي جرى في صيف ١٩٢٢ بين المسؤولين الحائزين على دبلوم الهندسة، حيث تبين أن نسبة لا تتعدى ٩٪ من المسؤولين «القدامى» و ١٣٪ من «الجدد» وحسب هي النسبة الوحيدة التي تميل إلى النظام السوفييتي بشكل إيجابي وتعمل لمصلحته.

وظهر اتجاه مماثل في «السوفخوزات SOVKHOZY» أو مزارع الدولة. ففي المؤتمر السابع للسوفييت في كانون الأول عام ١٩١٩، توجهت الاتهامات إلى السوفخوزات، بأنها تجتذب إليها المدراء الخبراء بدفع الرواتب المرتفعة لهم وإيوائهم في بيوت الدولة، من التي كانت فيما مضى ملكاً للملاكين العقاريين، الذين التجأوا إلى جميع السبل للعودة إلى بيوتهم تحت ستار «مدراء مزارع الدولة». وإن أحد المندوبين إلى المؤتمر السابع قد وجه الاتهام إلى مزارع الدولة بأنها "تحولت إلى أوكار للثورة المضادة لبث دعاياتها منها ضد السلطة السوفييتية"[23]

وفي نظام التعليم، لم يكن المعلمون البورجوازيون بحاجة للبحث عن وسيلة تعيدهم إلى مواقعهم، لأنهم ظلوا يسيطرون على هذا النظام في جميع مستوياته. ورغم قيام الثورة البلشفية بقي التعليم الابتدائي خاضعاً (لنقابة معلمي المدارس الابتدائية)، التي كان يقودها المناشفة والثوريون الاشتراكيون. وأما المدارس الثانوية والجامعات فقد كان معظم المدرسين على ارتباط بحزب الكاديت. ولم تثمر محاولات التجديد هذه. وظل النظام التعليمي السوفييتي في العشرينيات (١٩٢٠) لا يختلف اختلافاً جوهرياً عن سلفه القيصري. فطلاب المدارس الثانوية ظلوا يواجهون المصاعب في الالتحاق بالجامعات والتخرج منها، وأما العدد القليل الذي تمكن من التخرج بطريقة ما؛ فإنه تشرَّب بالإيديولوجيا البورجوزاية التي كانت لدى أساتذته.

وحتى الحزب الشيوعي نفسه لم يتمكن من الإفلات ومن التسرب البورجوازي إليه. ففي عام ١٩١٩ لم تكن نسبة العاملين من أعضائه في المعامل تزيد على ١١٪، وذلك لاستنزاف البقية في مراكز الجيش والدولة والحزب. وأشار لينين إلى خطورة "تجريد الحزب من سمته البروليتارية" هذه حتى إن المؤتمر الثامن للحزب (١٩١٩) فرض على أعضائه المتفرغين للعمل الإداري ضرورة العودة إلى العمل في المصانع شهراً واحداً على الأقل كل أربعة أشهر، ولكن ضغوط الحرب الأهلية كانت من الشدة، بحيث أدت إلى تجاهل توصية المؤتمر ومن ثم إلى نسيانها. وبما أن هؤلاء الإداريين الشيوعيين كانوا يعملون جنباً إلى جنب مع المسؤولين القيصريين السابقين، فإنهم أصبحوا عرضة إلى التأثر بالإيديولوجيا والمواقف البورجوازية بدرجات متفاوتة. وهكذا فإن تجريد الحزب من سمته البروليتارية أدى إلى تنشيط العملية، التي اصطلح على دعوتها «بالتبرجز أو البيروقراطية BUREAUCRATIZATION». وقد أشار إلى تلك النزعة صحفي سوفييتي في السبعينيات ونعتها بالروسية «MESHCHANTSVO التبرجز»، والتي تمتد جذورها إلى نصف قرن خلا من الزمن.

إن هذه التطورات التي قامت في أوائل سنوات النظام السوفييتي، تعادل إلغاء الدولة البورجوازية الخاصة القديمة، لمصلحة نشوء دولة بورجوازية جديدة. وأحد أعراض هذا التحول تزايد تفاوت الدخل. فمدراء ومهندسو المصانع، حصلوا على رواتب مرتفعة نسبياً مقابل خدماتهم. فلقد صدر مرسوم في ٢١ شباط عام ١٩١٩، يحدد الحد الأدنى للراتب الشهري بستمائة روبل والحد الأعلى بثلاثة آلاف روبل — ومن الممكن دفع رواتب تربو على الثلاثة آلاف روبل للجهاز الإداري والتقني «ذي الكفاءة الرفيعة». وهذا كان أكبر بكثير مما كان يعتبر مقبولاً في المرحلة التالية مباشرة لشهر تشرين الثاني عام ١٩١٧.

وعلاوة على اتساع هوة الدخل؛ فقد شهدت تلك السنوات ظهور أسلوب جديد لأداء

العمل الحزبي ــ ألا وهو الانتقال من الانضباط البروليتاري الأصيل إلى الانضباط البيروقراطي الجديد. وعرَّف لينين الانضباط البروليتاري بعبارات مماثلة، تشبه التي استعملها «ماو» لوصف ما سماه «بالخط الجماهيري». فالانضباط البروليتاري كان يعني، وفقاً لتعريف لينين "القدرة على الاتصال بأعرض قطاعات الجماهير العاملة والحفاظ على أوثق الروابط معها، والاندماج بها إلى حد معين في حال توفر الرغبة، سواء منها الفئات البروليتارية ــ التي هي الأساس ــ **وفئات الجماهير العاملة غير البروليتارية أيضاً**". وكان دور الحزب يتمثل بإقناع تلك الفئات بصحة هذا الخط بالتنويه إلى «تجربة الحزب الخاصة». كما أضاف لينين، أنه ضمن هذه الشروط، يمكن بلوغ الانضباط البروليتاري، ولكن "بمعزل عنها فإن كل المحاولات الرامية لترسيخ الانضباط تذهب هباء وتخلص إلى نوع من المزايدة الكلامية المبتذلة"[24].

فهذه الشروط التي طرحها لينين على أنها المستلزمات الأساسية للانضباط البروليتاري، غابت من المجتمع السوفييتي غياباً ملحوظاً جداً. لقد توصل لينين، في أحد أعماله الأخيرة، إلى الاستنتاج التالي: "إن البيروقراطيين يعششون في مؤسساتنا الحزبية وفي المؤسسات السوفييتية"[25]. وكان يقصد بهذا القول أن المسؤولين الحزبيين والمسؤولين الحكوميين آخذون بالابتعاد تدريجياً عن القواعد الحزبية؛ أي آخذون بالتحول إلى «موظفين»، إلى «أدوات تنفيذية للجهاز»، أو إلى «جهاز قائم بذاته APPARATCHIKI»، كما كان يشار إليهم. ولقد كان «المارشال بودني MARSHAL BUDENNY» وهو أحد القادة البارزين في الجيش الأحمر، يدرك أتم الإدراك «أشكال الإكراه» و «الأساليب البيروقراطية» التي كان يتذمر منها مجندوه الفلاحون:

"هنالك إجراءات تأديبية أكثر مما يجب، ومحاولات أقل من القليل لتسييس الفلاحين أنفسهم. وهذا النوع من الإكراه يجب استئصاله بالسرعة الممكنة، لأنه لا يمثل إلا البيروقراطية في أعتى أشكالها، وهو نوع من أنواع العنف والسلطة المتوجه ضد الفلاحين الذين حتى لا يعرفون، في معظم الحالات، ما المطلوب منهم..... فالسكان أنفسهم (في القرى) الذين يتألفون من العمال الزراعيين المأجورين BATRAKS ومن الفلاحين الفقراء BEDNYAKS ومن الفلاحين المتوسطين SEREDNYAKS، يعيشون في عزلة بعضهم عن بعض..... ولا تجري محاولة للاحتكاك بهم في عملهم لتكون بمثابة التوجيه لهم في مضمار البناء الاشتراكي"[26].

وحاول لينين أن يتصدى لهذا المنزع البيروقراطي بفصل البيروقراطيين من الحزب. فالسلطة والظفر أديا إلى تضخم عدد الأعضاء في الحزب من ٢٤٠٠٠ ألف عضو في عام ١٩١٧ إلى ٦١٢٠٠٠ عضو في آذار عام ١٩٢٠ ومن ثم إلى ٧٣٢٠٠٠ في آذار عام ١٩٢١. وعندها شن لينين

حملة تطهير للخلاص من «العناصر غير الشيوعية» و «بلترة» الحزب. وهكذا ففي كانون الثاني عام ١٩٢٣ هبط عدد الأعضاء إلى أقل من ٥٠٠٠٠٠ عضو، ولكن عملية الفصل لم تتناول بالضرورة «العناصر غير الشيوعية»، لأن حملة التطهير تمت بإشراف الجهاز الوطيد الأركان، الذي وجدها فرصة سانحة له للتخلص من العناصر التي توجه الانتقادات إلى الأسلوب البيروقراطي، الذي يمارسه الجهاز في عمله، أو لكم أفواهها مخافة أن تطالها حملة التطهير.

ولذلك عبر لينين عن شكوكه في أن يكون الشيوعيون هم الذين «يوجهون الأمور» مشيراً بذلك إلى أنهم كانوا أنفسهم "تحت تأثير توجيه جهة ما". فانطلاقاً من هذه الزاوية وصف لينين، قبل وفاته بزمن قصير، النظام السوفييتي بأنه "خليط بورجوازي قيصري"، واقترح منهاج عمل يعيد إلى الأذهان صورة «الثورة الثقافية» التي شنها ماو بعد عقود عديدة لمعالجة معضلة مماثلة. "إن مهمة الحكومة السوفييتية تقويض هيكل الدولة القديم تقويضاً تاماً على غرار ما حدث في تشرين الأول وتحويل السلطة إلى السوفييتات"[27].

فماذا، ترى من الممكن أن ينجز لينين لو أنه عاش ربع قرن بعد الثورة الروسية، مثلما عاش ماو بعد الثورة الصينية؟ وماذا كان من الممكن أن يحدث لو أن القدر قيض للينين أن يشرف على بناء المجتمع الجديد؟ هل من المحتمل أن تقوم ثورة ثقافية روسية للإطاحة بالجهاز APPARATCHIKI وتحول «السلطة إلى السوفييتات»؟ السؤال الأخير سيبقى «لغزاً» من ألغاز التاريخ الكبرى التي لن نجد له الجواب أبداً؛ فكل ما هو معروف أن الطريق، بعد وفات لينين، أصبحت ممهدة للجهاز السيد المطاع ليحشد ويسخّر الأدوات البيروقراطية الهائلة، التي ما فتئت تكوّن «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية» حتى هذه الأيام.

٤ ــ خطط السنوات الخمس

إن التحالف الفعلي DE FACTO بين العمال والفلاحين، الذي أنقذ الثورة البلشفية من قبل، بدأ يتفكك بعد زوال خطر عودة الملاكين العقاريين إثر هزيمة الجيوش الروسية البيضاء. وبدأ الخلاف بين الفلاحين والبلاشفة وتفاقم حتى قبل انتهاء المعارك، وتزايد بعد انتهائها بخطوات مضطردة إلى أن اتخذ أبعاد الأزمة.

والسبب الأساسي، كما أشار لينين، هو قيام «ثورة بروليتارية» في المدن مقابل قيام «ثورة بورجوازية» في الريف. وهذا الموقف يعني أن البلاشفة، كماركسيين، يريدون إرساء قواعد نظام اجتماعي يتحول فيه الفلاحون إلى عمال ويذوبون في طبقة البروليتاريا، في حين أن الفلاحين،

كعناصر خارج الإطار الماركسي، يفضلون البقاء كفلاحين والمحافظة على العلاقات الاجتماعية القروية التقليدية باستثناء انتقال ملكية الأرض إليهم.

لم تكن المخاطر تحف بالمسائل الإيديولوجية وحسب، وإنما بالمسائل الملحة المتعلقة (بالخبز والملح) أيضاً. فالبلاشفة لم يكن أمامهم متسع من الوقت في البداية للقيام بالتجريب الاجتماعي، لأن النضال المسلح للمحافظة على البقاء كان له الأرجحية فوق أي اعتبار آخر. فشعار «شيوعية الحرب» بين عام ١٩١٧ و ١٩٢١ برز من خلال تلك الإجراءات اليائسة التي اتخذها البلاشفة لتزويد الجيش الأحمر بمتطلباته المادية والبشرية. فالأراضي والبنوك والتجارة الخارجية والصناعة الثقيلة كلها خضعت للتأميم، كما خضع فائض الإنتاج الزراعي للمصادرة بالقوة بغية إطعام الجنود وسكان المدن. وكانت الخطة الأصلية تقضي بالتعويض على الفلاحين بالسلع المصنعة، ولكن ثبت فيما بعد أن من المستحيل تنفيذ هذا الأمر، لأن المصانع كلها كرست إنتاجها للجبهة.

وبانتهاء الحرب الأهلية والتدخل، شهر الفلاحون السلاح ضد مصادرة إنتاجهم بدون تعويض. وعبر أحد الفلاحين عن ذلك بقوله: "الأرض لنا والخبز لكم، الماء لنا والسمك لكم، الغابة لنا والخشب لكم"[28]. وأصيب اقتصاد البلاد بالشلل نتيجة المعارك الحربية من جهة، وإضراب الفلاحين من جهة ثانية. ورداً على المصادرة بلا تعويض، عمد الفلاحون إلى تقليص إنتاجهم إلى الحد الذي لا يزيد عن حاجاتهم إلا قليلاً، ولا سيما أن التضخم السائب أتاح لهم دفع ضرائبهم بكل سهولة. وهكذا انخفض إنتاج الحبوب من معدله الذي كان وسطياً ٧٢٫٥ مليون طن متري بين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٣ إلى أقل من ٣٠ مليون طن في عام ١٩١٩. وانخفض المردود الصناعي إلى حد أخطر بكثير، إذ هبطت مستوياته إلى ١٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب. وجاءت الطاقة الكبرى إثر انتشار الجفاف على نطاق واسع في عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١، الأمر الذي ساهم في تفاقم مجاعة أودت بحياة ملايين الناس. وحتى بحارة «كرانشتات»، أشد الناس ولاء للبلاشفة، ثاروا تحت شعار "فلتحيا المجالس السوفييتية وليسقط البلاشفة".

تأكد للينين ذي العقل العملي، أن الامتيازات أمور لا مفر منها ـــ ولهذا السبب تم اعتماد (الإجراءات الاقتصادية الجديدة NEP) في عام ١٩٢١، مما أدى إلى عودة الرأسمالية بشكل جزئي ولا سيما في الزراعة والتجارة. وأجازت تلك الإجراءات للفلاحين بيع محصولهم في الأسواق العامة، بعد دفع ضريبة عينية للدولة تبلغ حوالي ١٢٪ من منتوجهم، كما أجازت للأفراد المستقلين تشغيل المخازن والمصانع الصغيرة. وهكذا صار بمقدور كل من الفلاحين ورجال الأعمال الجدد (أو المستفيدين من الإجراءات الاقتصادية الجديدة NEPMEN) استخدام الأيدي العاملة والاحتفاظ

بالأرباح التي يجنونها من أعمالهم مهما بلغت. وتغاضى لينين عن هذا الأمر باعتبار أن الدولة كانت لا تزال تهيمن على حق ملكية الأرض وعلى ما سماه «بالقمم الشاهقة»؛ أي الصرافة والتجارة الخارجية والصناعة الثقيلة والنقل. فبالنسبة إلى لينين لم تكن «الإجراءات الاقتصادية الجديدة» تعني نهاية الاشتراكية في روسيا، وإنما تراجع مؤقت: "خطوة إلى الخلف في سبيل خطوتين إلى الأمام".

وأما السؤال العويص في السنوات التالية؛ فقد كان يتمثل بكيفية الإقدام على تنفيذ هاتين «الخطوتين إلى الأمام» (فالإجراءات الاقتصادية الجديدة NEP) أعطت متنفساً للشعب في حقيقة الأمر وسنحت للاقتصاد بفرصة الانتعاش بعد ذلك الانهيار المطلق، الذي كان عليه في عام ١٩٢١. وبحلول عام ١٩٢٦ وصل المردودان الصناعي والزراعي إلى المستويين، اللذين كانا عليهما قبل عام ١٩١٤، بيد أن الانتعاش لم يفض إلى حل معضلة الاستراتيجية الاقتصادية البعيدة المدى، بل على العكس من ذلك، أدى إلى طريق مسدود لأن الفلاحين كانوا يؤخرون وصول الإمدادات الغذائية والمواد الخام إلى المدن. ولما كانوا قد تحرروا من دفع الأجور الباهظة للملاكين العقاريين؛ فإنهم دأبوا على التهام المزيد من منتوجهم في مآكلهم وإطعام دواجنهم مزيداً من الحبوب. وهبطت إنتاجيتهم نظراً لافتقارهم إلى الأدوات والمعدات، كما حل الوهن بحوافزهم لبيع أية فوائض متاحة من جراء ندرة السلع الاستهلاكية أيضاً.

ففي عام ١٩٢٦ لم تستلم الدولة من الحبوب إلا ٤٢٨ مليون بود في الوقت الذي كان فيه الحفاظ على مستوى الاحتياطي المأمون، يستدعي ٥٠٠ مليون بود. وفي العام التالي كان تدفق الإمدادات من الريف أقل مما كان عليه في العام الفائت، وما حل شهر كانون الثاني عام ١٩٢٨ حتى اقترب الوضع من أبعاد الأزمة. فأوزبكستان التي كان يجب أن تتلقى ٣٫٨ مليون بود من القمح في ذلك الشهر، تلقت عملياً ما نسبته ٤٠٪ من تلك الكمية. وفي ١٥ آذار عام ١٩٢٨ أفادت أذربيجان أنها لم تستلم إلا ٢٧٧٠٠٠ بود من مخصصاتها البالغة ١٣٠١٠٠٠ بود من القمح. وهكذا فإن قيادة الحزب وجدت نفسها، حيال هذه الحالة الطارئة، معزولة وعلى شيء كبير من الارتباك من جراء تبرجزها طيلة السنوات السابقة. فكما قال المؤرخ «م. لووين»: "لقد فشل النظام أن يتعلم طيلة سنوات رجال الأعمال الجدد NEP — MEN كم كان من الأفضل له لو توصل إلى تفاهم مع الفلاحين، وعزز موقفه في الريف وأقام حركة تعاونية قوية لا تمت بصلة إلى الدولة، واستنبط هياكل تعاونية فعالة. وهكذا فإن النظام هدر وقته وفشل في الانتباه إلى إعداد الأدوات الحكومية النشيطة التي كان سيحتاجها، قبل مضي زمن طويل، وما أن اشتدت الأزمات حول النظام السوفييتي، حتى أخذ يظهر في القرى..... بمظهر القوة الدخيلة إلى حد كبير...."[29].

كان رد الفعل الطبيعي لبيروقراطية محاصرة في وجه هذا الخطر الداهم، هو النظر إلى الجماهير

الفلاحية نظرتها إلى عدو يجب وضعه تحت إشراف الدولة وإجباره على تقديم كل ما تتطلبه الدولة. فكان القائد الذي برز لتفصيل استراتيجية القوة هذه وتنفيذها هو جوزيف ستالين، " سيد من بنى الهياكل البيروقراطية "[30]. ففي الوقت الذي تشبث فيه «شيوخ البلاشفة» بالمنطلقات الفياضة بالمساواة، كان ستالين يرى بوضوح أن القوة الحقيقية الوحيدة في البلاد تكمن في الحزب، وأن أساس قوة الحزب هي انضباطه، وكان ستالين نفسه مسؤولاً عنه إلى حد كبير. لقد جعل ستالين من نفسه، باعتباره الأمين العام للحزب، مفتاح الأدوات المطلق في حزب كان في طريق التحول إلى أدوات تنفيذية. ففي مجرى عملية التحول، كما وصفها تروتسكي، وضع الحزب نفسه محل الطبقة العاملة والستالينية محل الحزب وأمينه العام محل المجتمع.

وبعد مناقشات مستفيضة بين مختلف الكتل الحزبية، حسم ستالين المناقشات لصالح سلسلة من خطط السنوات الخمس، التي يجب أن تعدها (لجنة تخطيط الدولة ــ GOSPLAN) والتي تتضمن فرض تشريك الأرض COLLECTIVIZATION والتعجيل بتسارع التصنيع. وأثار القرار المتعلق بالأرض جدلاً عنيفاً ومساجلة عاصفة؛ إذ كان يستند إلى افتراضين بديهيين، كما بدا في أعين بيروقراطيي الحزب. فأولهما الافتراض الاقتصادي ومفاده أن الحيازات الفلاحية الصغيرة بلغت حدود طاقاتها الإنتاجية، مما يستوجب التحول إلى العمليات الزراعية الواسعة النطاق، التي تستدعي استخدام الجرارات وغيرها من الآلات الحديثة. وأما الافتراض السياسي فهو أن «الكولاك KULAKS» أو المزارعين الأغنياء هم الأعداء الألداء للنظام السوفييتي والمسؤولون عن احتباس المؤن الغذائية إلى حد كبير، وإن الإجهاز عليهم يمثل حاجة أساسية لإنهاء خطر الثورة المضادة وعودة الرأسمالية. وهكذا فإن تشريك الأرض بالجملة قصد به حل المشكلتين في آن واحد ــ المشكلة الاقتصادية المتمثلة بقصور الإمدادات الغذائية وعدم الركون إليها، والمشكلة السياسية المتمثلة بالخطر الداهم من الثورة المضادة.

انبرى «تشارلز بيتلهم CHARLES BETTELHEIM»، وهو أحد الفرنسيين المتعمقين بالماركسية، لتفنيد هذين الافتراضين[31]، اللذين كانا موضع قبول عام خارج الاتحاد السوفييتي وضمنه أيضاً. فيما يتعلق بالكولاك، فإن الخطر الذي يجسدونه أمراً مبالغاً به على نحو واضح، لأنهم يشكلون في ١٩٢٦ ــ ٢٧ نسبة ١ر٣٪ من مجمل عدد السكان الفلاحين، مقابل ٥ر٦٧٪ من الفلاحين المتوسطين و٤ر٢٩ من فقراء الفلاحين. وسوَّق الكولاك نسبة من الغلال الزراعية أعلى من نسبة تسويق غيرهم ولم تتجاوز نسبة ٨ر١١٪ من المجموع العام. ومعنى هذا أن الكولاك لم يشكلوا قوة ضئيلة الشأن في الريف، ولا يمكن تحميلهم أيضاً المسؤولية الأساسية عن الأزمة الاقتصادية في منتصف العشرينيات (١٩٢٠). واعترف «أ. ميكويان»، مفوض التجارة، بهذا

الأمر في عام ١٩٢٨ : "إن القسط الكبير من فائض القمح كان بحوزة الفلاحين المتوسطين SEREDNYAKS ، الذين لم يكونوا في معظم الأحوال في عجلة من أمرهم لبيع فوائضهم إلا إذا توفرت المقادير المناسبة من السلع الاستهلاكية لشرائها ، أو إذا اضطروا لتسديد الديون إلى الدولة أو الحركة التعاونية "[32] .

والأمر نفسه بالنسبة لانخفاض مستوى إنتاجية الممتلكات الفلاحية الصغيرة ، فالسبب على ما يبدو لا يعود إلى صغر مساحاتها ، بل إلى انعدام المواد والأدوات اللازمة ، كالبذار والخيول . وهذا ما يفسر سبب بقاء قسط هام من الأراضي الفلاحية بوراً على الرغم من وجود الكثير من البطالة أو نقص العمالة في الريف . ففي عام ١٩٢٨ كان ٥ر٥ مليون عائلة فلاحية لا تملك واحدتها إلا محراثاً خشبية بدائياً ـــ قديماً قدم الفراعنة على الأقل ـــ ، وأن ربع المزارع تفتقر إلى وجود حتى الحصان الواحد ، وليس من الغريب هنا أن يرى المرء « محراثاً SOKHA » خشبياً بالياً يعود تاريخه إلى زمن طوفان نوح ..... يجره ثوران هزيلان ، أو الفلاح نفسه وحتى زوجته أحياناً .... "[33] .

وفي صيف عام ١٩٢٩ انطلقت مسيرة إقامة « الكولخوزات KOLKHOZES » أو المزارع الجماعية . فبين تموز وتشرين الأول تضاعف عدد أعضائها ومعظمهم من الفلاحين الفقراء ، الذين لا يملكون إلا القليل للإسهام به . ولذلك افتقرت الكولخوزات الجديدة إلى الموارد المالية وواجهت في النهاية شبح الركود أو الإفلاس . فبدون مساهمة الفلاحين المتوسطين ، الذين يشكلون أكثر من ثلثي الجماهير الفلاحية ، أصبح برنامج الكولخوزات وخططه الطموحة للتصنيع ، معرضة للانهيار . وهكذا فإن مصير خطة السنوات الخمس برمتها كان على كف عفريت .

كان رد فعل ستالين باستخدام السلطان القمعي للحزب والدولة لإجبار الفلاحين المتوسطين على الدخول في الكولخوزات ، فقفز عدد الأعضاء قفزة هائلة في عام ١٩٢٩ . ففي منطقة الأرض السوداء المركزية لم تكن نسبة الأسر الفلاحية ، التي تم تشريكها إلا ٣ر٨٪ فقط في شهر تشرين الأول من عام ١٩٢٩ ، ولكن في نهاية كانون الثاني وصلت النسبة إلى ٥٠٪ وفي أول آذار أصبحت النسبة لا تقل عن ٨ر٨١٪ . وأما في البلاد ؛ فقد خضعت نسبة ٦٠٪ من الفلاحين للاضطهاد والانضمام إلى الكولخوزات ، بيد أن الثمن كان باهظاً جداً ، وذلك لأن العديد من الفلاحين صمموا على الانضمام وواحدهم « أجرد من صخرة » ، هذا إذا استعرنا العبارة التي كانوا يطلقونها هم . ولذلك فقد كانوا قبل الانضمام يحطمون أدواتهم ويذبحون دواجنهم ، وعندما وصلت غضبتهم حد الانفجار تراجع ستالين ونشر مقاله الشهير « خيلاء الظفر » في صحيفة « البرافدا » في ٢ آذار عام ١٩٣٠ ، تميز هذا بانزعاج ستالين ورفاقه من النتيجة التي وصلت إليها الكولخوزات ، ومنح فيه الفلاحين حرية الانسحاب .

وفي غضون أسابيع قليلة انسحبت من الكولخوزات تسعة ملايين أسرة من الأسر الفلاحية وهبطت نسبة التشريك من ٥٩٫٣٪ إلى ٢٣٪. وبقي في الكولخوزات ربع الأسر الفلاحية تقريباً، وبعد فترة ركود قصيرة، استعادت عملية التشريك نشاطها في عام ١٩٣١ وفي عام ١٩٣٨، اندمجت جميع الأراضي الفلاحية تقريباً في ٢٤٢٤٠٠ كولخوزاً وفي ٤٠٠٠ سوفخوز SOVKHOZES أو مزارع دولة. واعترف ستالين بضراوة المقاومة، عندما سأله تشرشل في عام ١٩٤٢ في غمرة الحرب العالمية الثانية: "قل لي بربك، هل أعباء هذه الحرب وخيمة عليك شخصياً وخاصة تنفيذك سياسة المزارع الجماعية؟" فأجابه ستالين: "لا، طبعاً، لقد كانت سياسة المزارع الجماعية نضالاً شاقاً.... ومرعباً دام أربع سنوات"[34].

ولقد كانت في الواقع «أمراً مرعباً»؛ إذ انطوت على اقتلاع مئات آلاف الأسر الفلاحية من الجذور وشحنها إلى السجون أو إلى معسكرات العمل في سيبيريا. وحتى بعد إنجاز عملية التشريك، كان على الزراعة السوفييتية أن تنتظر سنوات عديدة، كي تستعيد نشاطها وتتخطى أزمة الفتك الجماعي بالدواب والدواجن. وأهم من كل شيء الانهيار النهائي القاطع، الذي حل بالتحالف بين البلاشفة والفلاحين ــ والقطيعة التي أضافت قادة البلاشفة والنتيجة المفجعة، التي يجب تفاديها مهما كان الثمن على الإطلاق.

إن نتائج انفراط الحلف، الذي يعود إلى أيام الحرب الأهلية كانت خطيرة وبعيدة الأثر، وأولها المقاومة السلبية، التي أبداها الفلاحون ــ الذين كانوا حتى هذه المرحلة يتبطلون في إنجاز أعمالهم عمداً ــ نظراً لاعتبارهم الكولخوزات أشياء دخيلة عليهم ومفروضة قسراً. وهذا هو السبب الذي أدى إلى قيام التناقض بين إنتاجيتهم العالية في بقاعهم الصغيرة، حيث كانوا يجدّون في أعمالهم ويبيعون المحصول في الأسواق العامة لكسب المرابح الشخصية، وبين إنتاجيتهم المنخفضة باستمرار في الحقول الجماعية، حيث كان يباع المحصول وفق الأسعار المنخفضة التي تحددها الدولة. وحتى في عام ١٩٥٣، عام وفاة ستالين، تدنى مردود الفرد الروسي من إنتاج المواد الغذائية، ولم يكن خلفاء ستالين أكثر نجاحاً منه، بدليل شراء المقادير الضخمة من الحبوب الأجنبية والاستثمارات الضخمة المتزايدة في مضمار الزراعة.

وأما النتيجة الثانية للقطيعة بين الفلاحين والبلاشفة، فهي انخفاض الإنتاجية في الزراعة، التي لم يخلف وراءه كثيراً من الفائض المطلوب لتعزيز تسارع خطوات التصنيع وفق الخطة الموضوعة. وبالتالي خضع عمال المصانع للضغوط بغية تأمين رأس المال الضروري لمتابعة خطط السنوات الخمس. وسحبت الحكومة السوفييتية قرابة ٤٠٪ من الدخل القومي سنوياً لصالح إعادة

الاستثمار، بالمقارنة مع نسبة ٢٠٪ في الولايات المتحدة. إن معدل الأجر المنخفض، علاوة على ندرة السلع الاستهلاكية، وقلة المشاركة العمالية الحقيقية في عملية صنع القرار في المصانع، وكل ذلك جعل العمال السوفييت يشعرون بنفس اغتراب الفلاحين الروس تقريباً. فالنقابات العمالية تحولت إلى أدوات لخدمة أغراض الدولة، بدلاً من حماية مصلحة العمال. وكما صرح أحد العمال السوفييت بقوله عام ١٩٧٥: "إنهم يتظاهرون بدفع الأجور لنا ونحن نتظاهر بالعمل بالمقابل"[35]. إن العمال الروس يرددون اليوم، بعد مضي أكثر من نصف قرن عليهم في ظل النظام السوفييتي، الشعار النقابي الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر: "عمل ضئيل مقابل أجر ضئيل".

وبالنتيجة فإن النظام الاقتصادي السوفييتي، يفتقر اليوم إلى المبادهة والإبداع في جميع جوانبه. وشعاره «اللحاق بأمريكة وتجاوزها» وأن الخطط أصبحت هدفاً قابلاً للتطبيق، كما بدا في حينه. ولكن معدل النمو الصناعي بدأ يتراجع تدريجياً على نحو ثابت من حوالي ٦٪ في الخمسينيات (١٩٥٠) إلى ٥٪ في الستينيات (١٩٦٠) وإلى أدنى من ٤٪ في السبعينيات (١٩٧٠). كما إن الاتحاد السوفييتي متأخر عن العالم الرأسمالي والتكنولوجيا الضروريان للصناعة الحديثة. فالسلطات السوفييتية ترى أن الضرورة تقتضي ابتياع الحبوب الأجنبية للتعويض عن قصورها الزراعي، فإنها تجد نفسها مضطرة أيضاً لابتياع التكنولوجيا الأجنبية واستقراض رأس المال الأجنبي لمساندة صناعاتها المتصلبة.

إن تنفير العمال والفلاحين معاً ترك الحزب الشيوعي بدون قاعدة شعبية، اللهم إلا تلك العناصر البيروقراطية الصاعدة. وهكذا فإن النتيجة الثالثة لانفصام عرى التحالف الفلاحي الحزبي بقيام التحالف البيروقراطي بين الحزب والدولة. ويرقى هذا التحالف إلى مستوى الطبقة الحاكمة الاستغلالية الجديدية، التي لا تمتلك المادة ولكنها تمتلك السلطة السياسية القادرة على توزيع السلع والخدمات. فالنتيجة الختامية تشابه مثيلتها في ظل الرأسمالية وإن لم تكن عينها تماماً. إن ما يحدث عادة من دوران لفضل القيمة في اقتصاد رأسمالي يخضع هنا لعملية بسيطة لا تتعدى إعادة توزيع فضل القيمة بشكل منظم، تحت إشراف البيروقراطيين التقنيين في الحزب والدولة والصناعة ولمنفعتهم هم أيضاً.

إن ظهور هذه الصفوة الحاكمة الجديدة يعلل سبب عدم «اضمحلال» الدولة السوفييتية. فطبقاً للنظرية الماركسية يجب أن تكون الدولة، قد تلاشت تدريجياً في روسيا، باعتبارها أداة من أدوات القمع الطبقي، بعد إلغاء الرأسمالية بطبقاتها المستَغَلة والمستغِلة. ولكن أدوات القسر تكاثرت في الدولة السوفييتية، بدلاً من أن تتلاشى. وتعليل ستالين لذلك هو أن العالم الرأسمالي،

الذي يحيط بالاتحاد السوفييتي ويناصبه العداء، استوجب بقاء أدوات القمع الحكومية لحماية البلاد من الأجانب من جواسيس ومخربين وقتلة. ولكن لماذا لا يمكن، وبعد مرور أكثر من ستة عقود على قيام النظام السوفييتي، إحالة مسؤولية مجابهة هذا التهديد الأجنبي إلى الجماهير، التي يجب أن تكون على استعداد لمقاومة الدسائس والتدخلات الأجنبية، يماثل على الأقل الاستعداد الذي كانت عليه بعد تشرين الثاني / نوفمبر / ١٩١٧؟ ولماذا ينحو جهاز الدولة الضخم، على عكس ما ينبغي، منحى التوسع الدائم بدلاً من منحى التقلص؟ فالجواب على ما يبدو يكمن في أن التناقضات الداخلية أشد وطأة من الضغوط الأجنبية. فالجهاز APPARATICHIKI بالتحديد هو الذي يتوجب عليه استبقاء أدواته لصيانة سلطانه وامتيازاته.

٥ ــ الثورة الروسية والعالم الثالث

قلما يجسد المجتمع السوفييتي اليوم صورة الاشتراكية، التي تصورها ماركس في منتصف القرن التاسع عشر و «البلاشفة القدماء» في مطلع العشرين، ولكنه يمثل من وجهة نظر البيروقراطية الحاكمة، النصر المبين، لأنه أصبح قوة اقتصادية وعسكرية ضاربة في العالم المعاصر. فمن الواضح أن الكولخوزات لم تنهض مواطن الإبداع عند الجماهير الفلاحية السوفييتية، ولكنها مكنت الدولة من استجماع فائض الإنتاج المطلوب لتعزيز برنامج التصنيع، وكانت بمثابة الأدوات بيد الدولة لبسط سلطتها السياسية على الريف. وفي مضمار الصناعة حملت السلطات السوفييتية المعارضين لها مسؤولية التمارض ومعاقرة الخمرة والسطو على ممتلكات الدولة، ومع ذلك وفي نهاية أول خطة خمسية في عام ١٩٣٢، قفزت روسيا أشواطاً إلى الأمام من مرتبة القوة الصناعية الخامسة في العالم إلى المرتبة الثانية. ويعود مرد هذه القفزة الهائلة جزئياً إلى انحطاط الإنتاجية في الغرب إبان سنوات «الكساد الكبير»، وإلى تعبئة الطاقات البشرية والطبيعية، تعبئة لم يسبق لها مثيل وذلك بفضل الخطط الخمسية، التي كانت البرنامج والهدف القومي في آن واحد في سنواتها الأولى، مما استثار حماسة ومساندة الجماهير بشكل قوي وفعال.

ارتفعت الحصة السوفييتية من مجمل الإنتاج الصناعي العالمي من نسبة ٥ر١٪ في عام ١٩٢١ إلى نسبة ١٠٪ في عام ١٩٣٩ وإلى ٢٠٪ في هذه الأيام. ويدعي الاقتصاديون السوفييت تزايد نصيب الفرد من الدخل القومي واحداً وعشرين ضعفاً بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٦٦؛ بينما تشير الحسابات الغربية، التي تعتمد موازين ومنطلقات سنوية مختلفة، إلى أن الزيادة لم تكن أكثر من ٣ر٥ مرات فقط. ويخلص أحد الاقتصاديين الأمريكيين إلى القول بأن " الواجب يقضي، حتى في حال قبول التقدير الغربي، التوكيد على أن هذه الزيادة قد تم إحرازها في غضون فترة لا تزيد على ٣٧ عام

فقط، تخللتها سنوات الحرب الهدامة في حين أن مردود الفرد من السلع والخدمات في الولايات المتحدة كان، بالمقارنة في عام ١٩٦٨ أكبر أربع مرات عما كان عليه في عام ١٨٩٠ (وهي فترة تمتد إلى ٧٨ عام)، كما كان الدخل المتاح للفرد أكبر ثلاث مرات في عام ١٩٦٨ عما كان عليه عام ١٨٩٩ "[36].

ومن الناحية الاجتماعية، حولت خطط السنوات الخمس روسيا من مجتمع بدائي إلى مجتمع حديث. ففي ميدان التعليم ارتفعت نسبة محو الأمية من ٢٨ر٤٪ في عام ١٨٩٧ إلى نسبة ٥٦ر٦ في عام ١٩٢٦ وإلى نسبة ٨٧ر٤ في عام ١٩٣٩ وإلى نسبة ٩٨ر٥ في عام ١٩٥٩. وفي مجال العناية الصحية زاد عدد الأطباء من ٢٣٢٠٠ طبيب إلى ٤٢٥٧٠٠ طبيب بين عامي ١٩١٣ و ١٩٦١، كما ارتفع متوسط العمر المرتقب من ٣٢سنة إلى ٧٠سنة، وانخفض معدل وفيات الأطفال من ٢٧٣ بالألف إلى ٣٢. وفي مجال الخدمات الاجتماعية أصبح المواطنون السوفييت يتمتعون بالعناية الصحية المجانية وبالرواتب التقاعدية لدى بلوغهم سن الشيخوخة والإعانات المالية في حالات المرض والعجز وإجازات الأمومة والعطل المأجورة والتعويضات العائلية عن الأطفال.

وكتب أحد علماء الاقتصاد السوفييت، البروفسور «ألكساندر بيرمان»، في إحياء الذكرى الخمسين لتأسيس لجنة تخطيط الدولة في «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية» فقال: " .... يجب على الجنس البشري تقدير هذه المناسبة كما قدَّر أول رحلة حول العالم أو الاكتشاف الذي اكتشفه «كوبرنيك»، فهي الحدث التاريخي الذي يدل على بلوغ الإنسان مرحلة جديدة في تاريخ التطور البشري"[37]. ولو أن لينين بقي حياً، لكان من المشكوك فيه إقرار تباهي البروفسور «بيرمان» فالعيوب التي تفشت في مطلع العشرينيات (١٩٢٠) شملت جميع مؤسسات المجتمع السوفييتي الحالي. ورغم التحفظات التي يجب إبداؤها بهذا الخصوص تبقى الحقيقة الماثلة للعيان، التي مفادها أن الثورة الروسية وخطط السنوات الخمس كان لها أعمق الآثار على مسيرة التاريخ المعاصر. فقد أعطت السوفييت القدرة على المساهمة الفعالة في دحر ألمانيا النازية، كما إن النظام السوفييتي يمثل بالنسبة للعالم الثالث أول انفصال عن اقتصاد السوق العالمي وأول نموذج بديل للرأسمالية الغربية التقليدية، ونموذج صالح للحياة.

إن النموذج السوفييتي أرسى بعض قواعد استراتيجيات التطور، التي تبدو اليوم من الأمور العادية ولكنها في السنوات الفاصلة بين الحربين، ظهرت كأنها أمور لا تصدق وهي **أولاً: إنجاز** الثورة الاجتماعية باعتبارها الشرط اللازم لتغيير الواقع السياسي والاجتماعي بأكمله وإعادة تركيبه بالشكل الضروري لحشد الطاقات البشرية والمادية. **وثانياً** قطع الروابط الاقتصادية الوطيدة مع

المراكز الميتروبوليتانية بما يتيح استغلال الموارد المحلية لتلبية الحاجات المحلية ، بدلاً من تلبية الحاجات الأمبريالية . وثالثاً قيام حملات متتالية على نطاق الأمة لتطوير رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب التقني والخدمات الصحية العامة .

أثرت المنجزات السوفييتية أثراً عميقاً في العالم الثالث وذلك لأن «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية» دولة عظمى آسيوية وأوربية في آن واحد . فحدوده تمتد من كوريا مروراً بمنغوليا وسينكيانغ وأفغانستان وإيران إلى تركيا . ففي جميع هذه البلدان تقريباً يعيش شعب واحد على جانبي الحدود ، مما سهَّل عملية التفاعل وإجراء المقارنات بين الظروف . وفي معظم الحالات يكون قصب السبق للاتحاد السوفييتي من خلال المقارنات ، والفضل يعود إلى نتائج خطط السنوات الخمس في إحياء أقاليمه الشرقية . وأما الجانب الآخر من الحدود الطويلة فإن تطوراته المادية الجوهرية ، التي قامت في الجمهوريات السوفييتية في آسيا الوسطى كانت ضعيفة : كقناة ري «فرغانا» التي طولها ١٨٥ ميلاً وسكة حديد «تيركسيب» التي طولها ٩٠٠ ميل ومصانع النسيج والسماد والآلات الزراعية الجديدة ، علاوة على المنجزات الرائعة في نشر التعليم وقواعد الصحة العامة على نطاق واسع .

ولم تكن التدابير السوفييتية في آسيا الوسطى موضع التأييد المطلق ، فآلاف القوزاق هربوا إلى سينكيانغ الصينية لتفادي القمع الذي طغى على الأيام الأولى للخطط الخمسية ، كما إن العديد من سكان آسيا الوسطى عارضوا «روسيَّة RUSSIFICATION» جمهورياتهم بشكل متزايد ــ نتيجة سياسة حكومية متعمدة وهجرة سلافية على نطاق واسع إلى المراكز الصناعية الجديدة . ولم يكن لهذا السخط الداخلي التأثير العميق على جذب النموذج السوفييتي لسكان البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة ، وهذا ما يوضحه الإحصاء في الجدول المبين على الصفحة التالية .

إن تأثير هذه الإحصاءات على شعوب العالم الثالث يبرز بوضوح في النص التالي من السيرة الذاتية لجواهر لال نهرو :

" في الوقت الذي كان فيه العالم يقع في مصيدة الكساد ويتراجع إلى الوراء ، كان يحدث في البلاد السوفييتية بناء عالم جديد عظيم أمام أعيننا . إن روسيا ، بقيادة لينين العظيم ، كانت تتطلع إلى المستقبل ولا تفكر إلا بما سوف يحدث ، بينما كانت بلدان أخرى تستغرق في سبات عميق تحت وطأة يد الماضي الثقيلة وتهدر طاقاتها في المحافظة على بقايا عقيمة من مخلفات عصر مضى . ولشد ما كان تأثري عميقاً بالتقارير التي تتحدث ، بشكل خاص ، عن التقدم العظيم في المناطق المتأخرة من آسيا الوسطى في ظل النظام السوفييتي . ومن باب المقارنة كنت ميالاً إلى روسيا لأن وجود

المجالس «السوفييتات»، بالمثل الذي تضربه، كان ظاهرة مشرقة تبعث على التفاؤل في عالم مظلم كئيب»[38].

مؤشرات لا مالية عن التطور الاقتصادي في آسيا الوسطى السوفييتية وفي بعض البلدان المتخلفة المتخلفة المختارة: قبل وبعد التطور السوفييتي

البلد	نسبة البالغين المتعلمين	نسبة السكان في مدن تربو على ٢٠٠٠٠ نسمة	نسبة السكان في المدارس الثانوية والمعاهد العليا	نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية (كيلوواط/ساعة)	نسبة الأطباء لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة
آسيا الوسطى السوفييتية					
قبل (١٩٢٦ — ٢٨)	١٦	٩ر٣	١٦ر٠	٤	١٧ر٤
بعد (١٩٦٠ — ٦٢)	٨٧	٢٧ر٨	٤٦ر٥	٨٢٠	١٣٩ر١
كولومبيا (١٩٦٠ — ٦٢)	٦٢	٢٢ر٤	١ر٨٨	٢٥٩	٤١ر٣
الهند (١٩٦٠ — ٦٢)	٢٤	١١ر٩	٢ر٣٤	٥١	١٧ر٤
تركيا (١٩٦٠ — ٦٢)	٣٠	١٤ر٥	٢ر٠٠	٩٩	٣٤ر٤
إيران (١٩٦٠ — ٦٢)	١٥	١٥	١ر٥٣	٤٤	٢٥ر٢

المرجع: س. ك. ويلبر «النموذج السوفييتي والبلدان المتخلفة» (تشايل هيل: مطبعة جامعة شمال كارولينا، ١٩٦٩)، الصفحات: ١٤٨ وما يليها.

كُتب هذا المديح الحماسي للاتحاد السوفييتي في منتصف الثلاثينيات (١٩٣٠) حينما كان التناقض صارخاً ومرعباً بين (خطط السنوات الخمس) الفتية وبين (الكساد الكبير) الرأسمالي المدمر. وقلة من قادة العالم الثالث اليوم ممن هم على مثل هذه الحماسة في مدحهم للمجتمع السوفييتي، لأنه لم يعد البديل الوحيد للرأسمالية الغربية. ومما تجدر الإشارة إليه أن الثورة الإيرانية

(١٩٧٨ ــ ١٩٧٩) التي قذفت بالشاه إلى المنفى لم تكن لها أصداء واضحة بين الستة ملايين مواطن في جمهورية أذربيجان السوفييتية ممن يشتركون في التاريخ والديانة واللغة مع خمسة ملايين أذربيجاني يقطنون في القسم الشمالي الغربي الإيراني، المتاخم للاتحاد السوفييتي. وأما السبب هو أن أذربيجان السوفييتية عالم مختلف ولا يمت بصلة ما لمعظم تلك المسائل، التي تزلزل إيران، كما إن العدد الهزيل الباقي من المشايخ (الملّا) يفتقر إلى النفوذ، الذي يتمتع به المشايخ في إيران. وإن ما ينطوي على أهمية مماثلة هو أن الإحصاءات الواردة أعلاه فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي النسبي في إيران وفي آسيا الوسطى السوفييتية، تشير إلى أن خطط السنوات الخمس السوفييتية قد حلت الكثير من المظالم الاقتصادية/الاجتماعية، التي تكمن خلف الثورة الجماهيرية العارمة ضد الشاه. وهكذا ففي الوقت الذي ساهمت فيه الثورة الروسية عام ١٩٠٥ في قيام الثورة الدستورية عام ١٩٠٦ ضد سلالة «قاجار»، فإن ثورة عام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ ضد سلالة «بهلوي» لم تثر معارضة للحكم السوفييتي في جمهورية أذربيجان على نقيض ما فعلت الثورة الروسية عام ١٩٠٥.

الفصل الواحد والعشرون

أولى الموجات الثورية العالمية

١٩١٤ ــ ٣٩

المظاهر العالمية للثورة

ليست هذه الحرب إلا النهاية والبداية في آن واحد. ولن يحتل السود من سكان العالم المكان نفسه الذي احتلوه قديماً. فمن قلب هذا المكان سوف تنبثق، عاجلاً أم آجلاً، الصين المستقلة والهند التي تحكم نفسها بنفسها، ومصير ذات المؤسسات التمثيلية، وإفريقية المقصورة على الإفريقيين، ولن يكون مردّ ذلك للاستغلال الاقتصادي دون سواه. كما إن هذه الحرب سوف تتمخض عن حق الاقتراع للزنجي الأمريكي صاحب حق العمل وصاحب حق الحياة دون التعرض للمهانة.

W. E. B. DUBOIS ــ و. إ. ب. دوبوا، ١٩١٨

كلما أمعنت التفكير بتصريح الرئيس عن حق «تقرير المصير» ازدادت قناعتي رسوخاً بخطر غرس أمثال هذه الأفكار في أذهان بعض العروق البشرية. ومن المؤكد أن هذا التصريح سيكون منطلق المطالب المستحيلة، التي تنهال على مؤتمر السلم، ويفضي إلى إحداث عدم الاستقرار في بلدان عديدة. فما هو التأثير الذي سيتركه، على الإيرلنديين والهنود والمصريين، وعلى الأقليات العرقية الموجودة عند البوير؟ هل سيتيح الفرصة لنشوء الغضب والاضطراب والثورة؟ وهل يستند إليه العرب في سورية وفلسطين وربما في مراكش وطرابلس؟ وما السبيل إلى التوفيق بينه وبين الصهيونية التي يلتزم بها الرئيس التزاماً عملياً؟ إن هذه العبارة مشحونة، وبكل بساطة بالمواد المتفجرة.

وزير الخارجية روبرت لانسينغ ROBERT LANSING ١٩١٨

لقد تمكنت القوى الأوربية من الحفاظ على سلامة امبراطورياتها طيلة السنوات التي أعقبت

الحرب العالمية الأولى، رغم ضعفها ورغم النزف الدموي الكبير الذي تعرضت له إبان الحرب. وسبب الحفاظ هذا هو أن الحركات الثورية في العالم الثالث، باستثناء الصين كانت حركات قومية في جوهرها. وقادتها من منبت بورجوازي: تجاراً ومحامين كما في الهند، أو ضباطاً عسكريين كما في تركيا وإيران، أو معلمين وكتبة كما في إفريقية. جميع هذه العناصر كان يجمع بينها قاسم مشترك كونها تريد الاستقلال، ولكنها ترفض مقولة الصراع الطبقي والانقلاب الاجتماعي العميق، ولأن أحزابها وبرامجها كانت قومية أكثر منها ثورية اجتماعية. وفي فترة ما بين الحربين عانت حركات العالم الثالث القهر والتنكيل والتشرذم بفعل سياسات القوى العظمى، وخاصة أن الالتزام السوفييتي بمسألة الثورة العالمية تكشف على أنه أقل عزيمة من الالتزام الغربي بصيانة الامبراطوريات الاستعمارية. وهكذا فإن الحدود السياسية للعالم الثالث في عام ١٩٣٩ بقيت على ما هي عليه قبل ربع قرن مضى، في عام ١٩١٤. ولئن حدث شيء يستحق الذكر فهو أن الامبراطوريات في عام ١٩٣٩ كانت أكبر فيما مضى، لأنها ضمت إليها الأقاليم العثمانية السابقة تحت قناع الانتداب.

١ ــ القوى الفاعلة في سياسة العالم الثالث

إن مشهد المسيحيين الأوربيين يذبحون بعضهم في الحرب العالمية الأولى، دفاعاً عن الله والوطن، أدى إلى سقوط هيبة القوى الاستعمارية، وزوال هالة القداسة عن حكمها من أعين الآسيويين والأفارقة. وإن مساهمة الطاقة البشرية من سكان المستعمرات وأشباه المستعمرات في الحرب كانت عاملاً أيضاً من عوامل تقويض السلطان الأوربي، فالهند وحدها قدمت ٨٠٠٠٠٠ جندي و ٤١٤٠٠٠ عاملاً للخدمة على الجبهة الغربية وفي (بلاد ما بين النهرين)، كما إن زهاء ٢٠٠٠٠٠ صيني وأعداداً غفيرة من سكان الهند الصينية مارسوا الخدمة في كتائب العمل خلف خطوط الجبهة، وحارب في شمال فرنسا ١٧٥٠٠٠ إفريقي يرتدون البزات العسكرية الفرنسية.

وأما الجنود الذين عادوا إلى أوطانهم بعد خوض الحروب الفاشية؛ فلم يبقوا مكتوفي الأيدي عند الامتثال أمام أسيادهم الأوربيين. وعلق أحد الإداريين الفرنسيين أن "أولئك الجنود الذين اكتتبوا خلال السنوات (١٩١٤ ــ ١٩١٨) وعددهم ١٧٥٠٠٠ جندي، حفروا قبر إفريقية العتيقة ودفنوها في خنادق فرنسا ومنطقة الفلاندر"[1]. وكتب الحاكم العام الفرنسي في الهند الصينية في عام ١٩٢٦: "إن الحرب التي أغرقت أوربة بالدماء قد أيقظت.... مشاعر الاستقلال في بلدان نائيه عنا... لقد تغير كل شيء خلال السنوات القليلة الماضية. فالرجال والأفكار وحتى آسيا نفسها كلهم قدر التحول الآن"[2]. وأما مقدار هذا التحول؛ فيبدو في الملاحظة اللاذعة، التي أبداها «هوت شي منه» حين استخدمت فرنسا الجنود الأفارقة لاحتلال حوض الرور في عام ١٩٢٣: "لقد بلغت

الأمبريالية الآن حد الكمال العلمي تقريباً . فهي تستخدم البروليتاريين البيض لسحق بروليتاريي المستعمرات ، ثم تقذف بروليتاريي هذه المستعمرة ضد بروليتاريي تلك . وأخيراً فإنها تعتمد على بروليتاريي المستعمرات لحكم البروليتاريين البيض ..... فمنذ عهد قريب طوق الجنود الأفارقة الجنود الفرنسيين في حوض الرور وتم إرسال كتيبة المشاة الخفيفة الإفريقية لقمع المتظاهرين الألمان "[3] .

لقد انتشرت الأفكار الثورية في المستعمرات من خلال الدعاية التي ارتبطت بمجريات الحرب . ورغم أن مبادئ ويلسون الأربعة عشر ، اكتفت بالإشارة إلى « مصلحة » الشعوب المستعمرة دون التنويه إلى « رغبات » تلك الشعوب ، فإن التمييز في ظروف الحرب كان نوعاً من أنواع المبالغة بالدقة ، كما وإن العبارة الثورية ، عبارة حق الشعوب بتقرير المصير ، تركت بصماتها على العالم المستعمر وأوربة ، مثلما تركت الإيديولوجية الاشتراكية والشيوعية بصماتها أيضاً . فقبل الحرب العالمية الأولى كان المثقفون الآسيويون يستلهمون النزعتين الليبيرالية والقومية الغربيتين إذ كانوا يستشهدون بأقوال « فولتير ومازيني وجون ستيوارت مل VOLTAIRE MAZZINI JOHN STUAR MILL » . وأما أبناؤهم اليوم بدأوا يستشهدون بأقوال « ماركس أو لينين أو هارولد لاسكي HAROLD — LASKY » . فالدكتور « صن يات سن » أعطى الدليل على هذا التحول حينما صرح في ٢٥ تموز عام ١٩١٩ قائلاً " إذا كان الشعب الصيني يصبوا إلى الحرية فليس له من حليف وأخ في نضاله من أجل تحرره الوطني إلا العمال والفلاحين الروس في الجيش الأحمر "[4] .

ولكن حلم الدكتور صن بقيام تحالف بين الجيش الأحمر الروسي وبين الثوريين في المستعمرات لم يتحقق أبداً . وأحد الأسباب لذلك هو الظروف المحلية غير المواتية ، وموازين القوى المتباينة من منطقة إلى أخرى في بلدان العالم الثالث . فالموقع الجغرافي مثلاً يفرض تأثيراً يمكن تقديره ، فمتاخمة الصين لروسيا البلشفية ، ساهمت في التعجيل بانتشار الإيديولوجيا الشيوعية خلال العشرينيات (١٩٢٠) ، بينما لم يتأثر الثوريون في المكسيك قبل بضعة سنوات إلا تأثراً طفيفاً بالشيوعية ، نظراً لعزلتهم النسبية . فلو أن روسيا البلشفية كانت تتاخم المكسيك ، بدلاً من الولايات المتحدة لتغيرت طبيعة الثورة المكسيكية ومسيرتها تغيراً هاماً . والسبب الآخر هو التفاوت الكبير في مستويات التطور الاقتصادي بين مختلف بلدان العالم الثالث ، بل من منطقة إلى أخرى وحتى ضمن البلد الواحد — كالفرق مثلاً بين الصين واليمن في العالم الإسلامي ، وبين التشاد وساحل العاج في إفريقية السوداء ، وبين المكسيك وهايتي في أمريكة اللاتينية .

إن القيادة البورجوازية للنضال المعادي للاستعمار كانت الموجه الأساسي والهام في تحديد مسيرة الأحداث في العالم الثالث بين الحربين العالميتين . ولم يحظ أي من الأحزاب الشيوعية المحلية

بالتأييد الجماهيري، الذي حظي به الحزب الشيوعي الصيني. فمعظم المستعمرات أو أشباهها بقي هادئاً أو أحداث حركات قومية، تطالب بترتيبات سياسية معتدلة مع الإبقاء على علاقات التبعية سليمة مع المراكز الميتروبوليتانية (الأم).

وأخيراً فإن الامبراطوريات الاستعمارية حافظت على بقائها، لأن المساعي المضادة للثورة من القوى الأمبريالية كانت أصلب عوداً وأشد مضاء من الجهود الثورية للاتحاد السوفييتي. فمبادئ ويلسون الأربعة عشر، حددت بوضوح كيفية تلبية أماني مختلف الشعوب الأوربية على وجه الحصر، وأما المستعمرات فيما وراء البحار؛ فقد جاء صراحة في البند الخامس أن "مصلحة السكان المعنيين يجب أن تنطوي على أهمية مماثلة للمطالب المنصفة العائدة للحكومة التي سيؤول حق ملكية بلادهم لها"؛ فالأمر الجوهري هنا يتمثل بالإشارة إلى «مصالح» الشعوب المستعمرة بدلاً من الإشارة إلى «رغباتها». وغني عن القول أن الأوربيين أنفسهم هم الذين قرروا ماذا كانت «المصلحة»، والنتيجة شكلاً ملطفاً من أشكال السيطرة الاستعمارية تحت ستار نظام الانتداب.

ونصت الفقرة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم إلى أن سكان المستعمرات المحتلة من (القوى المركزية) هم "أناس لا يحسنون تدبير شؤونهم بعد في ظل الظروف المعقدة للعالم المعاصر"، كما نصت الفقرة على أن "رعاية أمثال هؤلاء الناس يجب أن تناط بالأمم المتقدمة التي تحسن، نظراً لمواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافي، إدراك مسؤوليتها أكثر من غيرها..... والتي يجب أن تمارس وصايتها كدول منتدبة نيابة عن عصبة الأمم".

وقسّمت فقرة الانتداب ما كانت تمتلكه ألمانيا والامبراطورية العثمانية من مستعمرات أجنبية وفيما وراء البحار إلى فئات (أ، ب، ج). وكانت كل فئة منها تتفاوت اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وفقاً لمستوى تطور المنطقة المعنية. وعلى هذا الأساس تم وضع ممتلكات الامبراطورية العثمانية في الفئة (أ) والمستعمرات الألمانية في (ب و ج). فالمناطق العثمانية وهي المنطقة آ وتشمل بلاد ما بين النهرين وفلسطين، كانت من نصيب بريطانيا، وسورية ولبنان من نصيب فرنسا. وأما المستعمرات الألمانية فقد ذهب القسم الأعظم من تانجانيقا إلى بريطانيا والباقي إلى بلجكيا، وتم اقتسام توغولاند والكاميرون بين بريطانيا وفرنسا. وأما جنوب غرب إفريقية فقد كان من نصيب اتحاد جنوبي إفريقية، في حين أن الجزر الألمانية الواقعة في المحيط الهادي شمال خط الاستواء، قد آلت إلى اليابان، بينما آلت الجزر الواقعة جنوب خط الاستواء إلى أوستراليا ونيوزيلاندا.

وكانت قوى الانتداب تضطلع بعبء التزامات محددة حيال سكان المناطق الخاضعة للانتداب، ولإنجازها تلك الالتزامات وجب عليها إخطار (اللجنة الدائمة للانتداب) وأن تقدم

التقارير السنوية إلى مجلس عصبة الأمم . وكانت التزامات القوى المنتدبة تتفاوت وفقاً لنمط الانتداب . ففي حالة الفئة (أ) كانت الفقرة المتعلقة بالانتداب تنشد تحديداً منح الاستقلال ، حينما يصبح ذلك ممكناً . ولذلك فقد كان واجب القوة المنتدبة ينحصر في "تقديم المشورة الإدارية والمساعدة .... إلى أن يحين الزمن الذي يتمكن فيه الناس ـــ سكان المنطقة الخاضعة للانتداب ـــ من تصريف شؤونهم بأنفسهم هم . وإن رغبات هذه المجموعات يجب أن تحتل المقام الأول في اختيار القوة المنتدبة" . وأما فيما يتعلق بالانتداب على مناطق الفئتين (ب و ج) فلم يكن من إشارة لمنح الاستقلال مستقبلاً ، بل كان الالتزام مقصوراً على ممارسة الإدارة وفقاً لمصلحة السكان .

ولكن «اللجنة الدائمة للانتداب» وعصبة الأمم نفسها ، افتقرتا إلى السلطة لكبح جماح قوة منتدبة عنيدة . وأن القوة المتعلقة «بالوصاية» التي مارستها القوى المنتدبة لم تتوسع لتشمل مستعمرات (الحلفاء) المنتصرين ، التي كان سكانها في حالات عديدة على درجة من التخلف ، تماثل الدرجة التي كان عليها سكان المستعمرات التي وضعت تحت إشراف الانتداب . ولم تراع عصبة الأمم رغبات الشعوب المعنية وأمانيها في اختيار القوى التي ستؤول الوصاية إليها . وحتى في حالة الفئة (ب) في إفريقية كان هنالك سخط كبير على التدابير المتخذة ، وخاصة في الولايات العربية من الممتلكات العثمانية كان السخط أشد عنفاً وجزماً من السخط الإفريقي . فالسوريون واللبنانيون مثلاً لم يرغبوا بوضعهم تحت سلطة الانتداب ، كما كانوا من المعارضين لانتداب فرنسا بالتحديد عليهم ، وبالطبع فإن مصير رغبتهم هو التجاهل المطلق ، بينما تم في الوقت نفسه إعفاء سكان شبه الجزيرة العربية الأقل تطوراً من الوصاية الأجنبية ، نظراً للتسليم بداهة بخلو أراضيهم الصحراوية من أية قيمة اقتصادية . ولو كان هنالك معرفة بالثروات النفطية الهائلة تحت تلك الأراضي الصحراوية لاعتبر السكان المحليون بالتأكيد "أنهم أناس لا يحسنون تدبير شؤونهم بعد" ولتخصصت بحكمهم قوى أجنبية وكان مصيرهم كالسوريين واللبنانيين والفلسطينيين والعراقيين .

وكان ساسة الحلفاء سراً ، إن لم يكن علناً ، على تفاهم صريح حيال تطبيق مبدأ تقرير المصير بشكل انتقائي . فهذا وزير الخارجية البريطانية ، أ . ج . بلفور ، يحذر في كانون الأول عام ١٩١٨ من مغبة تطبيق حق تقرير المصير "تطبيقاً عشوائياً في الأمكنة التي يتعذر تطبيقه فيها ؛ أي في كل المناطق التي تقطنها السوداء البربرية غير المتطورة وغير المنظمة سواء في الباسيفيكي أو في إفريقية .... فليس بوسع المرء نقل الصيغ الصالحة للتطبيق بشكل أو بآخر على شعوب أوربة إلى مختلف العروق البشرية"[5] . فهذا الموقف ليس غريباً على إنسان يمثل المصالح الأمبريالية البريطانية ، إلا أن التقييد نفسه ورد في التأويل الذي أطلقه وزير الخارجية الأمريكية «روبرت لانسينغ» والذي عبر فيه عن

رفضه تطبيق حق تقرير المصير، تطبيقاً سائباً باعتباره يلعب دور «الديناميت» السياسي (إن نص البيان الذي أطلقه لانسينغ يتصدر هذا الفصل).

إن منح حق تقرير المصير لشعوب العالم الثالث يتبع بداهة النظر إلى الثورة الاجتماعية، نظرة ضيقة. ولذا عمدت القوى الغربية في العالم الثالث إلى مساندة أكثر عناصره محافظة، مثل تشان كاي شيك ضد الشيوعيين أو بالسلالة العثمانية ضد أتاتورك أو بالزعماء العشائريين الإفريقيين ضد القيادات الوطنية المحلية. وفي بعض الحالات التي تعذر فيها على القوى الغربية ممارسة هذا المسلك كانت النتيجة استبدال نظام إقطاعي أو محافظ بنظام قومي بورجوازي، بدلاً من نظام اشتراكي. وتمكن كبار السياسة الغربيون من التوصل إلى تسويات مقبولة مع حكام العالم الثالث من أتاتوركيين وبهلويين وغانديين وباتيستيين.

ورداً على الإجراءات الصارمة التي اعتمدتها القوى الاستعمارية ضد الثورة، فإن البلاشفة، على الرغم من بلاغتهم الحماسية، اعتمدوا مبدأ سياسة المنزلة بين المنزلتين. فقد نظموا الأممية الشيوعية في آذار عام ١٩١٩ لتكون «المقر العام للثورة العالمية»، وأكد البيان الرسمي الصادر عن المؤتمر الأول للكومينتيرن أن "هدف برنامج ويلسون، حتى إذا أحسنا النية بتفسيره، لا يصبو إلا إلى تبديل يافطة الاسترقاق الاستعماري...."، وخلص إلى الاستنتاج بأن "تحرير المستعمرات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اقترانه بتحرير الطبقة العاملة في البلدان الميتروبوليتانية"[6]. وفي الشهر نفسه من ذلك العام أيضاً أدلى «نيقولاي بوخارين» ببيانه الرسمي أمام المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الروسي وأوضح فيه أن الثورة العالمية سوف تساعد الدولة السوفييتية المحاصرة، كما تساعد رعايا المستعمرات أيضاً:

"إذا اقترحنا حل مسألة حق تقرير المصير بالنسبة للمستعمرات في أمريكة اللاتينية والزنوج والهنود.... وغيرهم فإننا لن نخسر شيئاً بهذا الاقتراح، بل على العكس سنكسب من ورائه لأن المكتسبات الوطنية ستدمر الأمبريالية الأجنبية..... فأكثر الحركات الوطنية كمالاً، حركة الهندوس مثلاً ليست بالنسبة لنا إلا كالماء لطاحونة الماء باعتبارها تساهم في تدمير الأمبريالية الإنكليزية"[7].

وهكذا فإن النضال البروليتاري الأممي من أجل الثورة العالمية والنضال السوفييتي من أجل البقاء الوطني كانا متشابكان منذ البداية، تشابكاً وثيقاً لا انفصام له. ومع مرور الزمن طغت مصلحة الدولة السوفييتية على الاعتبارات البروليتارية الأممية أثناء صياغة سياسات الكومينتيرن. فانتقل التركيز من تشجيع الثورة العالمية إلى استغلال المنافسات الرأسمالية، ابتغاء إحباط التحالفات المعادية للسوفييت. والمؤشر لهذا الانتقال تجلى في رد الفعل السوفييتي على التطورات في تركيا. ففي

١٣ أيلول عام ١٩١٩ أذاع مفوض الشعب للشؤون الخارجية، جورج شيشيرين، نداء من «حكومة العمال والفلاحين في روسيا السوفييتية» إلى «العمال والفلاحين في تركيا» لمد يد الأخوة لطرد اللصوص الأوربيين بقوة مشتركة متزامنة [8] ....

وفي هذا الوقت بالذات كان القائد العسكري التركي، مصطفى كمال، يحول ولاءه عن الدولة العثمانية الخنوع، ويبدأ بتنظيم حركة مقاومة في القسطنطينية ضد القوى الغربية الظافرة. كان مصطفى كمال قومياً ولم يكن اشتراكياً ولذلك وقع نداء «شيشيرين» إلى «العمال والفلاحين في تركيا» من نفسه موقع السوء. فصرح في أواخر عام ١٩١٩ قائلاً "وأما بالنسبة للبلشفية فلا مكان في بلادنا لهذا المذهب لأن ديانتنا وعاداتنا وبنيتنا الاجتماعية أيضاً كلها غير مواتية لغرسه"[9]. ومع ذلك كان مصطفى كمال، بأمس الحاجة للمساعدة، فأرسل مذكرة إلى الحكومة السوفييتية في ٢٦ نيسان عام ١٩٢٠ يعبر فيها عن "رغبته بالدخول في علاقات منتظمة معها للمساهمة في النضال ضد الأمبريالية الأجنبية التي تهدد كلا البلدين"[10]، فاستجاب شيشيرين استجابة إيجابية وتم توقيع معاهدة صداقة وتعاون في آذار عام ١٩٢١ بين السوفييت والأتراك. وعلى الرغم من المشكلات الاقتصادية والعسكرية المرعبة التي كانت تجابه البلاشفة في ذلك الزمن؛ فقد زودوا كمالاً بعشرة ملايين روبل ذهبي وكميات كبيرة من الأسلحة.

لعبت هذه المساعدة دوراً أساسياً في المقاومة المظفرة التي قادها كمال ضد من احتلوا آسيا الصغرى من قوات الحلفاء والجيش اليوناني. ولكن في الوقت الذي كان فيه كمال يستجدي المساعدة السوفييتية ويقبلها، كان يلاحق أفراد الحزب الشيوعي التركي الوليد الذي تم تأسيسه في عام ١٩٢٠ بقيادة مصطفى صبحي والذي تشكل من جهات ثلاثة: أسرى الحرب في روسيا ممن تم إقناعهم بالشيوعية خلال فترة سجنهم، وأعضاء استانبول الذين تأثروا بالشيوعية خلال فترة احتلال الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، ومن زمرة محلية برزت ضمن الأناضول. وفي مرحلة من المراحل تمكن صبحي من كسب مساندة وحدات الأنصار المعروفة باسم «الجيش الأخضر» والتي كانت تقاتل أساساً من أجل الإصلاح الزراعي، فالشيوعيون والجيش الأخضر كانوا يمثلون عقبة قوية في وجه كمال الذي فاق خصومه براعة سياسية ودحرهم عسكرياً في كانون الثاني ١٩٢٢. واغتيل صبحي مع أربعة عشر عنصراً من رفاقه وحشروا في قارب في «طرابزون» على البحر الأسود، وبعد خنقهم تم إلقاء جثثهم في البحر. وخضع بقية القادة الشيوعيين للمحاكمة بتهمة «الخيانة العظمى». ومنذ ذلك التاريخ لم يعد الحزب الشيوعي يشكل قوة سياسية في تركيا بعد تعرضه لحملة القمع هذه.

فهل كان على الحكومة السوفييتية أن تساعد حركة وطنية، تقاوم القوى الأمبريالية مقاومة

ناجحة من ناحية أولى ، وتذبح الشيوعيين وتقمع المطالبين بالإصلاح الزراعي من ناحية ثانية ؟ لقد كان الجواب بالإيجاب ، كما يدل على ذلك توقيع المعاهدة مع كمال بعد مرور أسابيع قليلة على المذبحة ، التي تعرض لها الشيوعيون الأتراك . فالقادة السوفييت كانوا بكل وضوح يعطون الأولوية لتحالف يعزز أمن حدودهم الجنوبية وأمن حقول نفطهم في القوقاز . وعلى هذا النحو تجاهل مؤتمر الكومينتيرن الثالث مصير الرفاق الأتراك ، مخافة أن يفضي ذلك إلى الخصومة مع « كمال » . وتبنى المؤتمر قراراً يشجب فيه إجراءات القمع ، التي يتعرف لها الشيوعيون الألمان ولكنه لم يبد أي احتجاج على مذابح طرابزون .

ومما يكشف عن الموقف نفسه هو توقيع المعاهدة التجارية في ١٦ آذار عام ١٩٢١ بين الروس وبريطانيا . وتضمنت هذه المعاهدة فقرة تشترط « امتناع كل من الطرفين عن الإقدام على ارتكاب الأعمال أو الممارسات العدوانية ضد الطرف الآخر ، وعن بث الدعاية الرسمية خارج حدوده بشكل مباشر أو غير مباشر ..... ويجب على الحكومة السوفييتية الروسية على وجه الحصر أن تمتنع عن أية محاولة عسكرية أو دبلوماسية ، أو أي شكل آخر من أشكال الفعل أو الدعاية ، مما يشجع أي شعب من شعوب آسيا على ارتكاب العمل العدواني ضد المصلحة البريطانية أو الامبراطورية البريطانية ، ولا سيما في الهند وفي دولة أفغانستان المستقلة "[11] .

إن إخضاع الثورة العالمية لمصلحة الدولة السوفييتية حدث في زمن لينين ، وزاد وضوحاً لدى تسلم ستالين السلطة وقبوله مبدأ « الاشتراكية في بلد واحد » . فبعد ذلك التاريخ تم اعتبار أي شيء آخر بأنه يحتل المرتبة الثانية من الأهمية بالنسبة لأمن ومصلحة « البلد الواحد » . وإن إخضاع الكومينتيرن إلى مرتبة الأداة بيد السياسة الخارجية السوفييتية ، يستند إلى افتراضين ضمنيين . أولهما مصلحة الدولة السوفييتية ومصلحة الثورة العالمية شيء واحد لا ينفصل . والثاني أن « بناء الاشتراكية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية » سوف يخطو إلى الأمام خطوات متسارعة ، تتيح عما قريب للمجتمع السوفييتي أن يسبق الرأسمالية العالمية التي ترى بأنها تحتضر . وعلى الرغم من الأهداف غير الواضحة ، التي ينطوي عليها هذان الافتراضان ؛ فإن وضع مصداقيتهما موضع الشك كان أمراً مرفوضاً ، قطعت باعتباره انتهاكاً لا يمكن التغاضي عنه . وإن الشكوك التي ساورت بعض الأفراد أو الأحزاب الشيوعية الوطنية كان حظها من الاهتمام الجاد معدوماً على الإطلاق . فالكومينتيرن وهو منظمة بالغة التمركز يتشبث فيها بكل خيوط السلطة زعماء الحزب الشيوعي في المنبع ـــ في الاتحاد السوفييتي .

وأما أداة سلطة الكومينتيرن فهي لجنته التنفيذية ، التي كان لتوصياتها « قوة القانون » على كل

الأحزاب الوطنية. فباستطاعتها فصل أعضاء معينين أو تكتلات حزبية برمتها ضد مشيئة أغلبية الأعضاء المحليين. ولما كان مقر اللجنة التنفيذية في موسكو كان أعضاؤها موضع اعتماد الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي واستغلاله لهم. عندما تفصلون الجناح الإصلاحي من حزبكم، كما قال لينين للمندوبين الإيطاليين إلى مؤتمر الكومينتيرن الثالث، فإن أغلبية العمال سوف تساندنا. لقد كانت هذه الاستراتيجية مجدية فعلاً في روسيا، نظراً للظروف الفريدة، التي سادت فيها خلال الحرب العالمية الأولى وفيما بعدها، ولكنها في بقية أنحاء العالم أدت إلى عزلة الأحزاب الشيوعية إبان السنوات الفاصلة بين الحربين. ولذلك فإن العضوية في الكومينتيرن، بمعزل عن عضوية الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، على تناقص مضطرد، إذ هبطت من ٨٨٧٧٤٥ عضو في عام ١٩٢١ إلى ٦٤٨٠٩٠ في عام ١٩٢٤، وإلى ٤٤٥٣٠٠ في عام ١٩٢٨ وإلى ٣٢٨٧١٦ في عام ١٩٣١ أو إلى أكثر من ثلث ما كانت عليه قبل عقد واحد بقليل[12].

وشجب تروتسكي بكل مرارة هذا «التحجر الأصم»، هذا «الإجماع الهدام»[13]. ولكن هذا التحجر كان، على ضوء استرجاع شريط الذكريات، بمثابة التجسيد الخارجي، الذي لا مناص منه لسطوة ذلك المنزع البيروقراطي الداخلي. «فالحجر» ضمن الاتحاد السوفييتي ما كان من المتوقع منه أن يتساهل بقيام التعدد ضمن الأحزاب الأجنبية المستقلة. وأما مقدار «الهدم»، الذي انطوى عليه ذلك «التحجر» فقد تجلى في الصين، وهي أول بلد من بلدان العالم الثالث، الذي حصلت فيها الثورة الاجتماعية على نقيض الحركات الثورية القومية، التي سادت كل أرجاء الدنيا باستثناء الصين. ومع ذلك فقد كانت الثورة الصينية، كما أوّلتها قيادة الكومينتيرن، ضحية على مذبح المصلحة الشخصية.

٢ ــ الكومينتيرن والثورة الصينية

اعتنق المثقفون في الصين الماركسية إلى درجة ليس لها مثيل في بقية أنحاء العالم الثالث. فبعد الإطاحة بسلالة مانشو (راجع الفصل الثامن عشر، المقطع السابع) لم يعد لديهم كبش فداء يحملونه مسؤولية السلسلة المرعبة من النكبات القومية، ولذلك اضطروا لإعادة تقييم الحضارة الصينية التقليدية وتوصلوا إلى الإجماع تقريباً على أنها لم تعد كافية للعالم الحديث وليست على أية علاقة به. ولكنهم بدلاً من التوجه صوب المجتمع الرأسمالي الغربي، على نمط التوجهات في معظم بلدان العالم الثالث، اعتنق الصينيون المبادئ الماركسية، متأثرين في روسيا الاشتراكية المتاخمة.

وإن السبب الأول لهذا الاعتناق هو أن الطراز السوفييتي بدا وكأنه يوفر منهجاً أفضل لتنظيم

حزبي، وأسلوباً أسهل للوصول إلى السلطة والتشبث بها، واستراتيجية للتصنيع السريع والتحديث العام. وأما السبب الآخر لاعتناق الماركسية، فهو تخلف الصين المهين واستغلال الأمبريالية الغربية، التي هاجمتها وأجبرتها على الدخول في التبعية وشبه الاستعمارية. وكانت الماركسية في أعين المؤمنين بها تهذيباً للنفس وهدفاً للحياة، ورمزاً للتفاؤل والثقة بالنفس بسبب حتمية انهيار الرأسمالية الغربية، ومحركاً لمشاعر الأخوة حيال بقية الرفاق في أنحاء الصين والعالم.

إن توجه القيادات الصينية نحو الماركسية لا يعود لسحرها الحقيقي، وإنما في التجارب المريرة التي عاشها الصينيون مع القوى الأمبريالية، بما فيها اليابان، والتي ساهمت في تفتح أبصارهم. ففي بداية الحرب العالمية الأولى، أعلنت الحكومة الصينية عن حيادها، بيد أن هذا الإعلان لم يجنبها تجدد العدوان الأجنبي عليها. فعندما أعلنت اليابان الحرب على ألمانيا أنزلت جنودها في الممتلكات الألمانية في شانتونغ وانطلقت منها لاحتلال المقاطعة بأكملها. واستكمل اليابانيون خطوتهم بتقديم مذكرة سرية إلى الرئيس «يووان شي كاي» في ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٥ حددوا فيها مطالبهم الواحد والعشرين، التي ستمنحهم السيطرة الكاملة على الحكومة الصينية من خلال هيئة من المستشارين والإشراف الخاص على قوات الشرطة ومشتريات الأسلحة ومستودعاتها. فسرَّب يووان هذه المطالب إلى الصحافة الأجنبية أملاً باستثارة المساعدة من قوة ما. ولكن أحداً لم ينهض بمساعدته على الرغم من أن الوزير البريطاني في بكين، السير جون جوردان، عبَّر عن الموقف بقوله "إن تصرف اليابان مع الصين أسوأ من تصرف ألمانيا مع بلجيكا"[14].

أثارت المطالب اليابانية الواحد والعشرون نقمة وطنية عارمة أخذت تتفاقم حتى وصلت حد المجابهة المكشوفة في نهاية الحرب. ودخلت الصين الحرب في آب عام ١٩١٧، بغية إحباط المخططات اليابانية لضم مقاطعة شانتونغ إليها. ولكن اليابان في ذلك الوقت توصلت إلى اتفاقات سرية مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، تعترف فيها هذه الدول بحق اليابان في الممتلكات الألمانية في شانتونغ. وما هو أسوأ من ذلك أن اليابان أجبرت حكومة بكين في عام ١٩١٨ بالتوقيع على مذكرة سرية توافق فيها على حق اليابان المشار إليه. وبالنتيجة فإن البعثة الصينية إلى مؤتمر السلم في باريس، اكتشفت أن مبدأ حق تقرير المصير الذي طرحه الرئيس ويلسون لا ينطبق على الشرق الأقصى. فانفجرت المظاهرات الطلابية في ٤ أيار عام ١٩١٨، احتجاجاً على العدوان الياباني وعلى الخيانة السرية، التي ارتكبتها حكومة بكين. ورفعوا الشعار التالي: "يمكن اكتساح أراضي الصين ولكن لا يمكن التنازل عنها. يمكن ذبح الشعب الصيني ولكنه لن يستسلم. إن وطننا على وشك الإبادة، هبوا أيها الأخوة"[15].

ولكن الحكومة العسكرية في بكين اتخذت الإجراءات الصارمة بحق الطلاب المضربين. إذ سجنت ما ينوف على ألف طالب، فاندفعت الطالبات إلى الشوارع، تأييداً للطلاب، كما تعاطف معهم التجار وأغلقوا مخازنهم في الوقت الذي قام به العمال بالإضراب أيضاً. وانفجرت حركة وطنية حقيقية أجبرت الوزارة على الاستقالة كما أجبرت الوزارة اللاحقة على رفض توقيع معاهدة «فرساي» للصلح مع ألمانيا، وتكشفت هذه الحركة ــ حركة ٤ أيار كما صارت تدعى ــ على أنها نقطة انعطاف كبير في التاريخ الصيني الحديث. ووجد المؤرخون الشيوعيون الصينيون أن عام ١٩١٩ ينطوي على مغزى أكبر من عام ١٩١١ لدى الإطاحة بسلالة مانشو. فأحداث ٤ أيار أطلقت الثورة الثقافية، التي أجاد التعبير عنها البورفسور «تشو إن تو ــ هسيو» من جامعة بكين، ومؤسس الحزب الشيوعي الصيني فيما بعد. ففي هذه الأسطر التالية تحدى أسس المجتمع الكونفوشيوسي فقال:

"إننا لا نعرف فعلاً ما هي تلك المؤسسة من مؤسساتنا التقليدية، التي تتقبل التكيف من أجل بقائها في العالم الحديث، يمكن الشك حتى بوجود واحدة منها. لكم أفضل أن أرى تقويض «جوهرنا القومي» لأنه عاجز عن التكيف، بدلاً من أن أرى انقراض عرقنا الصيني انقراضاً نهائياً. لقد انقرض البابليون فما نفع حضارتهم لهم اليوم؟ وكما يقول أحد الأمثلة الصينية: 'في حال انعدام فروة الرأس فبماذا يلصق الشعر؟' إن العالم سائر إلى الأمام باضطراد ولن ينتظرنا"[16].

وفي غضون السنوات العشرين التي انقضت بين أحداث ٤ أيار والحرب العالمية الثانية كانت الطبقة المثقفة الصينية تتجه إلى اليسار على نحو الماركسية. وأهم الكتاب الأجانب، الذين نالت مؤلفاتهم حظاً من الترجمة إلى الصينية حسب ترتيبهم: ماركس، أنغلز، لينين وبوخارين. وطبقاً لإحصاء جرى في عدة جامعات مسيحية قبل الحرب العالمية الثانية بأشهر قليلة، أن الطلاب الصينيون يتزايدون تخصصاً في العلوم الاجتماعية ويفضلون الكتب الماركسية ويديرون ظهورهم للدين ويتطلعون إلى الانقلاب الاجتماعي الجذري كحل وحيد للمشكلات الوطنية. فالليبيرالي «هو شيه»، الذي حافظ على ولائه للإيديولوجيات الغربية كتب بمرارة التعليق التالي: "بما أن عبيد كونفوشيوس و «تشو هسي» ــ وهو فيلسوف الكونفوشيوسية الجديدة في القرن العشرين ــ يتناقصون عددياً فإن عبيد ماركس و «كروبوتكين» يحتلون مكانهم"[17].

تأسس الحزب الشيوعي الصيني في شانغهاي عام ١٩٢١ على أيدي اثني عشر رجلاً، منهم ممثل مقاطعة هونان «ماوتسي تونغ» الذي كان من أشد أفراد تلك الزمرة غموضاً. لقد كان «ماو» إبناً لأحد الفلاحين الميسورين، قرأ أول صحيفة في حياته، عندما كان في الثامنة عشرة من عمره،

وتخرج في الخامسة والعشرين من إحدى دور المعلمين الابتدائية المتواضعة. فهذا الأساس المتواضع جنّب «ماو» ومضات الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية والثقافة الجامعية الغربية. ونجم عن ذلك تحرر ذهن ماو من أغلال العقائد الجليلة وهي السمة المميزة له والمصدر الرئيسي لقوته، مما أتاح له استخدام الماركسية كأداة مفيدة بدلاً من التعامل معها كعقيدة تخديرية. ومن أهم منجزاته الفذة كان (إيجاد الماركسية الصينية SINICIZE) الوثيقة الصلة بالواقع الصيني. "ليس في الماركسية ــ اللينية أي عنصر من عناصر الجمال ولا تنطوي على أية قيمة صوفية" ولكنها بكل بساطة مفيدة جداً. وأضاف قائلاً لمصلحة أولئك الذين يعتبرون الماركسية ــ اللينينية كعقيدة دينية: "إن عقيدتكم أقل نفعاً من البراز. إننا نعلم أن براز الكلب يمكنه تسميد الحقول كما يمكن لبراز الإنسان إطعام الكلاب. ولكن ما فائدة العقائد؟ إنها لا يمكن أن تسمد الحقول ولا أن تطعم الكلب أيضاً. فما نفعها إذاً؟"[18].

وعلى الرغم من مواهب ماو؛ فإنه كان والحزب الشيوعي مجهولين وليس لهما ذكر في مطلع العشرينيات (١٩٢٠)، ولذلك فإن «صن يات سن» ناشد القوى الغربية أن تساعده ضد القادة العسكريين ولكن لا حياة لمن تنادي. فالتفت عندئذ إلى عميل سوفييتي، «أدولف جوفي»، وفي ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٢٣، عقد الرجلان صفقة ضخمة اعترف فيها جوفي "بأن النظام السوفييتي لا يمكن طرحه عملياً في الصين" لأن الظروف الموضوعية غير مواتية. وبدلاً من ذلك فإن روسيا ستساعد الصين "على بلوغ التوحيد القومي وإحراز الاستقلال الوطني الناجز". ولتنفيذ هذه الاستراتيجية أوفد الروس رفيقهم الكفء «ميخائيل بورودين» إلى بكين، حيث أصبح بمثابة الساعد الأيمن لـ «صن» وساهم ثلاث مساهمات أساسية في حزب «صن» ــ حزب الكومينتانغ.

كانت المساهمة الأولى في تنظيم جيش حديث فعال، أضحى فيما بعد أداة لدحر القادة العسكريين، وتوحيد الصين ومقاومة القوى الأمبريالية. ولقد تم إنجاز هذا الأمر بافتتاح الأكاديمية العسكرية في «وامبووا» في حزيران ١٩٢٤ وعلى رأسها «تشان كاي شيك» الذي تلقى تدريبه العسكري في الاتحاد السوفييتي. وبحلول عام ١٩٢٥ أصبح هنالك زهاء الألف من الممثلين العسكريين الروس في الصين علاوة على الأسلحة السوفييتية لتجهيز طلاب الأكاديمية العسكرية في «وامبووا». وبهذه الطريقة تم إنشاء «جيش الحزب ــ KMT» الحديث الذي كان القوة العسكرية الضرورية لتحقيق الطموح الأبدي لدى «صن»، ألا وهو توحيد الصين.

وكانت المساهمة الثانية للروس هي إنشاء «معهد تدريب المزارعين» في عام ١٩٢٤، الذي بدأ

عمله بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٦ . واهتم بتدريب القادة الريفيين ، الذين كانوا يعودون إلى قراهم لتنظيم الجماهير الفلاحية المحلية . ويبرهن هذا المعهد عن جدواه عالية ، لأن معظم المنتسبين إليه كانوا من المناطق القريبة من المدن الكبرى وعلى خطوط المواصلات الرئيسية ، وإن جهودهم التحضيرية مهدت الطريق أمام حملات الشمال المظفرة الرائعة ، التي شنتها جيوش KMT في ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ .

وأما المساهمة الأخيرة للروس ، فهي تطوير منظمة حزب الكومينتانغ KMT . فقد وضع « صن » إيديولوجية حزبية أطلق عليها اسم « المبادئ الثلاثة للشعب » وكانت الوطنية (حق تقرير المصير والديمقراطية أو حقوق الشعب) واكتساب الرزق (أو تحسين الوضع الاقتصادي للشعب) ، وتعتبر هذه المبادئ أفكاراً اصطفائية ، تتنكر بالتحديد لمقولة الصراع الطبقي في الماركسية . ولكن ما هو أهم من إيديولوجيا صن ، كان اعتماد منظمة الحزب الجديدة على المبدأ الشيوعي القاضي بالمركزية الديمقراطية . وأُعيد بناء الهيكل التنظيمي لحزب الكومينتانغ بإقامة العديد من الخلايا المحلية ، التي تنتخب ممثليها إلى المؤتمرات على مستوى المحافظة أو المقاطعة ، حيث ينتخب كل مؤتمر بدوره لجنته التنفيذية . وأما المؤتمر القومي للحزب فكان يختار لجنته التنفيذية المركزية ، التي بمقدورها من خلال هذه البنية الهرمية ، أن تحقق الانضباط في الحزب على نمط الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي .

وعملياً قدم الروس خدمة رابعة إلى « صن » وحزبه بتقديمهم الحزب الشيوعي الصيني إليهما كرهينة فعلية . فانسجاماً مع السياسة الراسخة القاضية بإخضاع مصالح الأحزاب الشيوعية الوطنية إلى مصالح الدولة السوفييتية ، فرض « الكومينتيرن » على الحزب الشيوعي الصيني سياسة لا سابق عهد بها للحركة الشيوعية العالمية ، وذلك في شهر آب عام ١٩٢٢ . وطُلب من أعضاء الحزب الشيوعي الصيني الانضمام كأفراد إلى حزب الكومينتانغ وقبول نظامه الداخلي والحفاظ ، في الوقت نفسه ، على منظمتهم الحزبية الخاصة . وأما « صن » فقد أيد هذا الإجراء ، لأنه اختبر فاعلية الشيوعيين في تنظيم العمال والفلاحين ، ولم يخالجه الشك في قدرته على ضبطهم نظراً لقلة عددهم .

ورأى الكومينتيرن في تعزيز مواقع « صن » وسيلة ناجحة لكبح جماح الأمبريالية في شرقي آسيا ودفع المصالح السوفييتية ، أشواطاً إلى الأمام . ولقد وفر الأساس المنطقي لهذه السياسة بالقول بأنها لا تلحق الضرر بالمسألة الثورية في الصين ، وأن ظروف تلك المرحلة لا تتيح إلا قيام ثورة وطنية بورجوازية ، ولذلك فليس على الثورة الاجتماعية إلا الانتظار حتى تسنح لها الفرصة بعد انقضاء المرحلة البورجوازية . ولكن المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الصيني (تموز ١٩٢١) اتخذ موقفاً مناقضاً . إذ جاء في أحد قراراته " أن الحزب يجب أن يدافع عن مصلحة البروليتاريا ، وأن يقطع

صلاته بأية أحزاب أو مجموعات أخرى"[19]. كما عبر ماو عن معارضته للاستراتيجية القاضية بتأجيل الثورة الاجتماعية إلى ما بعد انقضاء مرحلة بورجوازية تمهيدية. "كيف بوسعنا أن نتحمل هذا التأجيل؟" تساءل بلهجة تطفح بالتذمر. "إن هذا التأجيل لا يعني إلا إبقاء ثلثي الجنس البشري طيلة قرن كامل عرضة للاستغلال الفظ الذي تمارسه القوى الأمبريالية"[20] ولكن «الكومينتيرن» ضرب عرض الحائط بالاعتراضات الصينية واستهله بالتحالف الغريب بين حزب الكومينتانغ والحزب الشيوعي الصيني.

وظهر هذا التحالف ضعيفاً في عام ١٩٢٥، عندما قامت النقابات العمالية المنظمة شيوعياً في شانغهاي بالإضراب وساندها رجال الصناعة الصينيون، الذين يعيشون تحت وطأة مزاحمة المستوردات الأجنبية. وفي ٣٠ أيار قتلت الشرطة، التي كانت بإمرة ضباط بريطانيين، ثلاثة عشر متظاهراً، فعمت البلاد بأسرها موجة من المظاهرات والإضرابات ومقاطعة البضائع الأجنبية على نطاق الأمة. إن «حركة ٣٠ أيار» هذه أدت إلى تزايد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني من ألف عضو في ربيع ١٩٢٥ إلى الثلاثين ألفاً في تموز ١٩٢٦ وإلى ٥٨ ألفاً بحلول ربيع ١٩٢٧. وبدا واضحاً أن الحزب الشيوعي الصيني يتسرع في كسب التأييد الجماهيري في المدن، وفي الوقت نفسه يستعجل في تنظيم الفلاحين في الريف.

إن المكاسب الشيوعية أدت إلى قيام حالة من التوتر ضمن حزب الكومينتانغ بين ثلاثة تكتلات: أولها المحافظون بقيادة الجنرال «تشان كاي شيك» وضباطه العسكريين من أكاديمية «وامبووا» ومعظمهم من أبناء الطبقة العليا، وثانيها الشيوعيون الذين اضطروا لقبول الانتساب الفردي إلى الحزب. وبين هاتين الكتلتين تقف الكتلة الثالثة، التي تؤلف الجناح اليساري في حزب الكومينتانغ. وارتفعت حدة الانقسامات بانتصارات جيوش الكومينتانغ في الحملات الشمالية.

وبدأت ست جيوش بقيادة تشان كاي شيك في تموز ١٩٢٦ زحفها شمالاً من كانتون، بغية تحطيم القادة العسكريين وتوحيد الصين. وكانت الدعاية الشيوعية بين الفلاحين عوناً كبيراً للقوميين، الذين تقدموا بسرعة، فوصلوا «يانغتزي» قبل نهاية العام. وفي ربيع العام التالي تابعوا هجومهم في أواسط الصين بنجاح متواصل. وكانت كلما اقتربت قوات الكومينتانغ من النصر التام كانت تتفاقم التناقضات الداخلية. فوقع الشيوعيون بين ضغط الحركة الثورية الجماهيرية المتنامية في كل من المدن والريف، وبين التزامهم بالخضوع للنظام الداخلي لحزب الكومينتانغ. وكان الكثيرون منهم يريدون استعادة حرية العمل بترك الكومينتانغ، ولكن ستالين رفض ذلك الاقتراح رفضاً قاطعاً لدى طرحه في اجتماع اللجنة التنفيذية للكومينتيرن في تشرين الثاني / كانون الأول عام ١٩٢٦.

فكان قرار ستالين بالنسبة للشيوعيين الصينيين، الذين اضطروا للإذعان إليه بحكم الظروف، بمثابة إصدار حكم الإعدام عليهم عملياً. فلم يكن هنالك ثورة صينية واحدة وإنما ثورتان: الثورة الأولى بورجوازية برئاسة «تشان كاي شيك»، والثانية اشتراكية بقيادة الشيوعيين. وساند تشان كاي شيك الملاكون العقاريون والتجار والصيارفة وضباط الجيش، وأما الشيوعيين فكان خلفهم الدعم الشعبي المخيف؛ إذ تمكنوا خلال حملة عام ١٩٢٦ أن يحشدوا ١٫٢ مليون من العمال و ٨٠٠٠٠٠ من الفلاحين ـــ في وقت كان فيه الشيوعيون لا يزالون تحت رحمة أوامر الكومينتيرن، التي كانت تفرض عليهم التمهل ومنع الانتفاضات البروليتارية في المدن والثورات الفلاحية في الريف. وكان الفريقان ندين متكافئين، غير أن أوامر ستالين أتاحت لتشان كاي شيك حرية التصرف دون خشية رد فعل معارضيه.

وتجلى هذا الموقف بشكل مثير، عندما أعلن العمال بقيادة الشيوعيين الإضراب العام في ٢١ آذار عام ١٩٢٧ وسيطروا في اليوم التالي على مدينة شانغهاي. وانسجاماً مع سياسة الكومينتيرن القاضية بالحفاظ على «التحالف المعادي للأمبريالية» مع الكومينتانغ، استخدم قادة العمال نفوذهم لنزع الأسلحة من العمال والسماح لـ تشان كاي شيك وجنوده بدخول المدينة في ٢٦ آذار. بيد أن شيك لم يكن ليسمح لهذا «التحالف المعادي للأمبريالية» أن يحد من حرية تصرفه. فبعد أن رأى بأم عينه التهديد الذي تنطوي عليه الحركة الجماهيرية الفتية، هيأ نفسه للقضاء عليها في الوقت الذي كانت فيه ضحاياه المستهدفة تقف موقفاً سلبياً بحكم الضرورة. ولذلك وبدعم عسكري من جيش «كوانغسي» الحاقد على الشيوعيين، وبدعم مالي من صيارفة شانغهاي ومعنوي ـــ من القوى الأجنبية، قام شيك بانقلابه العسكري المعادي للثورة في شانغهاي في ساعات الصباح الباكر من يوم ١٢ نيسان ١٩٢٧. وعشرات الآلاف من العمال والفلاحين تعرضوا للمذابح خلال الأشهر القليلة التالية في عهد إرهابي تطاول حتى تجاوز حدود شانغهاي إلى مسافات بعيدة.

فعلى أثر هذه الصدمة الماحقة أمضى الشيوعيون الصينيون السنوات العديدة حتى أفاقوا من كبوتهم، فجذور هذه الكارثة تعود إلى العزلة الداخلية والخارجية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، الذي كان يسخر الكومينتيرن وفق مصالح أمن الدولة السوفييتية، تلك المصالح التي تقتضي ـــ من منظور الكرملين ـــ التعاون مع شيك لدرء خطر التدخل الأمبريالي عن روسيا في حال وصول الشيوعيين الصينيين إلى السلطة. فهذا المنظور وهذه السياسة بقيا كما كانا عملياً دون أي تبديل إلى أن تم إنجاز الثورة الصينية، التي بقي ستالين أيضاً على خوفه منها ومعارضته لها، في خاتمة المطاف بعد الحرب العالمية الثانية على أيدي القادة الجدد من الشيوعيين الصينيين الذين لم

يعودوا يرون في الماركسية ــ اللينينية «مذهباً دينياً» والذين لم يعودوا يخضعون لمشيئة «الكومينترن».

لا يمكن للمرء أن يستنتج مما ورد أعلاه أن قيادة الحزب الشيوعي الصيني كان بمقدورها، لو اعتمدت مزيداً من الاستقلال عن موسكو، أن تحول الصين من دولة جنرالات إلى دولة اشتراكية في العشرينيات (١٩٢٠)، ولكن يمكنه الاستنتاج فعلاً أن الفرصة كانت سانحة لقيام التحول (علماً بأن عمق ذلك التحول يبقى مثار الجدل)، وأن الفرصة السانحة رهن استراتيجية ستالين العالمية وإحجام قيادة الحزب الشيوعي الصيني عن مقاومتها.

٣ ــ غاندي يكبح جماح التطرف في الهند

بقيت الهند في الفترة الفاصلة بين الحربين، مثلما كانت في القرن التاسع عشر، مضرب الأمثال للنتائج التي تفضي إليها الأمبريالية. فالهند كانت تتمتع من بعض الوجوه بشروط مواتية للتطور الاقتصادي أكثر من معظم البلدان المستعمرة. وأتاح لها حجمها القاري احتمال سوق داخلية هائلة وتنوعاً كبيراً في مواردها الطبيعية، كما زودها الحكم البريطاني بهيكل أساسي ضخم من السكك الحديدية والموانىء ومنشآت الري وطرق المواصلات، وساهمت السياسة التربوية البريطانية بإنشاء المعاهد، التي دربت عدداً كبيراً من المهنيين والإداريين الوطنيين للاضطلاع بأعباء الأدوار الثانوية في النظام الأمبريالي.

ورغم هذه المزايا بقيت الهند طيلة ربع القرن الفاصل بين الحربين العالميتين تعيش مرارة الركود كبقية بلدان العالم الثالث. فهبطت النسبة المئوية لمجمل السكان العاملين في الصناعة من ٥ر٥ عام ١٩١١ إلى ٤ر٩ في عام ١٩٢١ وإلى ٤ر٣ في عام ١٩٣١. وعلى العكس من ذلك ارتفعت نسبة السكان العاملين في الزراعة من ٦١٪ في عام ١٨٩١ إلى ٧٣ في عام ١٩٢١ وإلى ٦٥ر٦ في عام ١٩٣١. وعكست التجارة الخارجية للهند الركود الاقتصادي العام، فالواردات ارتفعت من ١٨٣٣ بليون روبية في عام ١٩١٣ إلى ٢٤٠٨ بلايين في عام ١٩٢٩، بينما زادت الصادرات في الفترة نفسها من ٢٤٤٢ بليون روبية إلى ٣١٠٨ بلايين. ولكن الأسعار ارتفعت حوالي ٥٠٪ بين عام ١٩١٣ وعام ١٩٢٩، مما أدى إلى انخفاض الحجم الفعلي للتجارة.

وأما السبب الأساسي لهذا الشلل في الهند، هو نفسه في بقية المستعمرات ــ قد نتج عن عدم إعادة البنية الاجتماعية بالشكل الضروري لإطلاق الاحتمالات الإنتاجية في الطاقات البشرية والموارد الطبيعية. فالقوى والظروف المعيقة للمجتمع الهندي في القرن التاسع عشر، بقيت تمارس

دورها في القرن العشرين. وبقي الإيجار الباهظ، الذي استنزف رأس المال من الريف وأدى إلى تخلف الزراعة، والإلحاح على زراعة المحاصيل النقدية بغية التصدير، مما أدى إلى هبوط إنتاج المحاصيل الغذائية.

تقديرات المحاصيل الغذائية والمحاصيل التجارية وإنتاج المحاصيل الكلي في عموم الهند في الفترة الممتدة من (١٨٩٣ ــ ٩٤) إلى (١٩٤٥ ــ ٤٦)

السنوات	مؤشرات المردود الوسطي للمحاصيل السنوية			نسبة مردود المحصول غير الغذائي إلى المحصول الغذائي
	الغذائية	التجارية	الكلية	
من (١٨٩٣ــ٩٤) إلى (١٨٩٥ــ٩٦)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠ر٢٢
من (١٨٩٦ــ٩٧) إلى (١٩٠٥ــ٠٦)	٩٦	١٠٥	٩٨	٠ر٢٤
من (١٩٠٦ــ٠٧) إلى (١٩١٥ــ١٦)	٩٩	١٢٦	١٠٤	٠ر٢٨
من (١٩١٦ــ١٧) إلى (١٩٢٥ــ٢٦)	٩٨	١٤٢	١٠٦	٠ر٣٢
من (١٩٢٦ــ٢٧) إلى (١٩٣٥ــ٣٦)	٩٤	١٧١	١٠٨	٠ر٤١
من (١٩٣٦ــ٣٧) إلى (١٩٤٥ــ٤٦)	٩٣	١٨٥	١١٠	٠ر٤٤

المصدر: ف. كَنيرمونت ــ «الليبرالية الاقتصادية والتخلف» (لندن: دار آسيا للنشر، ١٩٦٠) صفحة ١٠٦.

تناقص نصيب كل فرد من استهلاك الحبوب الغذائية من ٢٤ أونصة في اليوم الواحد في عام ١٨٨٠ إلى ١٤ أونصة في عام ١٩٣٦ ــ ١٩٣٨[21]. وتوصل البروفسور «توماس ويسكوبف» إلى القول التالي: "أستنتج أن الفقر كان واسعاً في الهند زمن الاستقلال (١٩٤٧)، وأن تخفيفه من الاستقلال وصاعداً لم يكن إلا في أضيق الحدود الهامشية"[22]. وتم إيفاد البعثات الملكية بعد

المجاعات المتواترة «لاستقصاء» أسباب هذه المصائب. فالبعثة التي جاءت في إثر مجاعة ١٨٧٧ ــ ١٨٧٨ التي كانت ضحاياها تسعة ملايين أشارت إلى " الظرف التعيس الذي تشكل فيه الزراعة المهنة الوحيدة لجماهير الناس" وأوصت " بطرح التنوع المهني الذي يمكن أن ينتزع الفائض السكاني من المساعي الزراعية ويدفعه للعثور على سبيل المعيشة في الصناعات ..... "[23]. ولقد تم طرح هذا التحليل والتوصية بانتظام لا يعرف الكلل، طيلة العقود التالية دون أن يكون لهما أي أثر يذكر على سياسة الحكومة. فميزانية الهند في عام ١٩٣٥ ــ ١٩٣٦ خصصت مثلاً مبلغ ٥٠٠ مليون روبية للخدمات العسكرية و ٢٠٣ مليون روبية لإدارة القضاء والسجون والشرطة، مقابل ٢٧ مليون روبية للزراعة و ٩ ملايين روبية للصناعة.

ولم يحرك الركود والقصور الخانقين في الهند تلك العقود أي انتفاضات شعبية كالتي زلزلت الصين. وتعليل هذه السلبية لا يمكن رده إلى القمع البريطاني، الفعلي أو المحتمل، لأن البريطانيين المسؤولين عن ٣٠٠ مليون هندي لم يكونوا في عام ١٩١٤ أكثر من ٤٠٠٠ موظف مدني و ٦٩٠٠٠ عسكري. بل يعود إلى البنية الطبقية وعلاقاتها داخل الهند.

ففي الريف تعيش الصفوة التقليدية من الأمراء المحليين والملاكين العقاريين المتغيبين عن أملاكهم مع بعض المرابين، وهؤلاء الناس مدينون بثروتهم ونفوذهم إلى البريطانيين الذين يتعاونون معهم لحفظ النظام في المناطق الريفية. وتحت هذه الطبقة الحاكمة الصغيرة والطفيلية تقوم عدة طبقات وسيطة من المزارعين، الذين يمتلك بعضهم أراضٍ كبيرة وغالبيتهم يمتلك بقاعاً صغيرة، تكفي واحدتها لإعالة أسرة واحدة. وفي أسفل الهرم الطبقي الريفي تقوم طبقة العمال الزراعيين الأجراء ويشكلون زهاء ربع السكان الريفيين ويرسفون، نظراً لأعباء الديون، تحت قيود تماثل قيود الأقنان.

وفي المراكز الحضرية يقوم هيكل طبقي مماثل، تتربع على عرشه حفنة فاحشة الثراء من الرأسماليين الهنود، الذين ترعرعوا على نحو بطيء خلال القرن التاسع عشر ومن ثم تسارع ثراؤهم ونفوذهم إبان الحربين العالميتين. وتحت هذه الطبقة تقوم نخبة من المهنيين والمسؤولين الإداريين ممن تمكن كل منهم تدريجياً من شق طريقه الخاص أثناء عملية «تهنيد INDIANIZATION» الإدارة العامة. وأما الطبقة الثالثة في السلّم الاقتصادي؛ فهي الطبقة التي يتألف قليلها من العمال الصناعيين المنظمين وكثيرها من ذوي الياقات البيضاء العاملين في الخدمات الحكومية. وفي الدرك الأسفل كانت طبقة الغالبية الساحقة من العمال الحضريين وحفنة من البورجوازيين الصغار المستقلين، الذين اختاروا لأنفسهم العمل في حرف خاصة بهم أو العمل في المشاغل المنزلية،

ويتألفون من صغار البروليتاريا ومن العاطلين عن العمل أو ناقصو العمالة، كباعة جوالين أو متسولين أو عتالين، وممن يمارسون المهن المتواضعة جداً.

وفي عام ١٨٨٥ تأسس «حزب المؤتمر الهندي» من جماعة صغيرة معتدلة من المهنيين الهنود والبريطانيين. وكان هدفه الأساسي القيام بالإصلاحات، التي تساعد على تحسين وضع الطبقة الهندية العليا ضمن الإطار الأمبريالي البريطاني. وبقي حزب المؤتمر حتى عام ١٩٣٠، مقتصراً على فئة قليلة من المحامين والتجار في كل مدينة. وكان المهندس غاندي هو المسؤول أساساً عن تحويل هذه الجماعة الواهية والمعزولة إلى حركة جماهيرية في المناطق الريفية والمراكز الحضرية، ولكن الأساس الجوهري لهذه الحركة هي تركيبها الطبقي المؤلف من البورجوازية الهندية، التي تحاول دائماً تفضيل مصالحها الطبقية.

إن أحد الأسباب التي أدت إلى رص صفوف حزب المؤتمر ونجاح مناوراته هي انعدام البدائل القابلة للنمو، ولا سيما أن الحزب الشيوعي، كان حزباً ضعيفاً قليل الأنصار، والسبب الآخر يكمن في مكر الاستراتيجية البريطانية، التي كانت تستغل مركب القمع والاسترضاء استغلالاً حاذقاً وتحرض في الوقت نفسه الهندوس ضد المسلمين. والسبب الأخير الأهم هو الدور الذي لعبه الرأسماليون الهنود، الذين تعاونوا بكل دهاء مع القائدين المبجلين «غاندي وجواهر لال نهرو» من بين قادة حزب المؤتمر. ولقد كان هذا التعاون تحالفاً طبيعياً وواقعياً DE FACTO ناجحاً، لأن جميع الأطراف المعنية في هذا التحالف كانت مهتمة بإحراز الاستقلال السياسي وإحباط الثورة الاجتماعية.

فالرأسماليون الهنود، من أمثال بيوتات «آل بيرلا وآل ضلميا جين وآل سينغانيا وآل مودي» وغيرها من البيوتات الشهيرة أيضاً، يفضلون الاستقلال السياسي لبلوغ بعض الأهداف الاقتصادية، التي تتضمن الحماية الجمركية وتهنيد الصرافة والصناعات الثقيلة والشحن البحري، والمساعدات الضخمة من الدولة لتطوير الاقتصاد الوطني وتعيين الهنود في المراكز الإدارية، التي تتخذ فيها القرارات الاقتصادية الحساسة. جميع هذه الأهداف وضعت الرأسماليين لدعم «حزب المؤتمر» واستخدموا نفوذهم فيه لتفادي المجابهات الطويلة الأمد، التي قد تفضي إلى تسييس الجماهير ودفعها باتجاه التطرف. ولذلك فإن «ج. د. بيرلا» مثلاً وصف انخراط الجماهير بالعمل السياسي المباشر بأنه نوع من «الفوضى»، كما أن التاريخ الرسمي لحزب المؤتمر الذي كتبه أحد القادة من جناح غاندي يفضح نفسه بالنص التالي حول ممارسات المنظمات الفلاحية أو KISAN SABHAS:

" كانت هنالك فصائل الفلاحين KISANS ، التي نظمت نفسها على شكل حشود استعراضية ضخمة ، قاطعة مئات الأميال من قرية إلى أخرى في محاولة منها لبناء حزب سلطة ، أو قوة ما ، منافسة إلى حد ما (للمؤتمر) .... ورفع أصحاب هذه المسيرات العلم السوفييتي ذو اللون الأحمر والمطرقة والمنجل . باعتباره علم « الكيسانيين » والشيوعيين . ورغم النصائح العلنية المتكررة ، التي أطلقها « جواهر لال نهرو » للإستبدال ولكن دون جدوى . ونشبت المنازعات في كل مكان بين جماعة المؤتمر والكيسانيين حول مسألة طول العلم وبروزه ، وما محاولة الفئة الثانية استبدال العلم المثلث الألوان إلا تجسيداً عملياً للصراع بين الاشتراكية و « الغاندية » .... "[24] .

خاف الرأسماليون الهنود من « الفوضى والشيوعية » . فساندوا الجناح اليميني في حزب « المؤتمر » ضد الجناح اليساري ، وعززوا مواقع « غاندي » قطب الرحى في عملية توجيه حزب المؤتمر على المسير في درب غير درب الثورة الاجتماعية . وتكمن عبقرية غاندي في يقينه أن حزباً كحزب المؤتمر يتألف من عدد ضئيل من المحامين والتجار لا يمكنه أن ينجح في التصدي للحكم البريطاني ، وأن الواجب يقضي بتعبئة الجماهير . ورغم تدرب غاندي على المحاماة في لندن ؛ فإنه بقي في أعماقه هندياً ، مما يسّر له الاتصال بالقرويين وكسب تأييدهم . وأكثر حملاته شهرة كانت تلك الحملات ، التي ينادي فيها بعدم اللجوء إلى العنف وإبداء المقاومة السلبية SATYAGRAHA ومقاطعة البضائع البريطانية HARTAL وارتداء النسيج الوطني المغزول ، بدلاً من النسيج المستورد المصنوع آلياً . إن اقتران المقاومة السلبية بمقاطعة البضائع البريطانية سيحقق ، حسب رأي غاندي ، الحكم الذاتي SWARAJ .

وثّق غاندي صلاته بجميع الحركات التقدمية في عصره عملياً ، واستخدم هالة القداسة حوله لإبعاد هذه الحركات عن التطرف . فساهم في إنشاء نقابة عمالية في « أحمد آباد » وألح على ضرورة التآلف الطبقي ورفض انضمام هذه النقابة إلى الاتحادات العمالية لعموم الهند . وحشد الفلاحين في القرى وبذلك أكمل تشكيل هيكله التنظيمي من الأعلى ، نزولاً إلى القاعدة ، على نقيض الشيوعيين الصينيين ، الذين نظموا الفلاحين من القاعدة صعوداً إلى الأعلى ، بحيث اعتمدت قاعدة هيكلهم التنظيمي على فقراء الفلاحين . فالعناصر الغاندية المسيّسة تألفت في العادة من طبقتي « البراهما » والتجار ومن أغنياء المزارعين ، وكان من الطبيعي أن تعارض جميع هذه العناصر أية ثورة اجتماعية ، سواء على صعيد القرية أو على الصعيد الوطني العام . وقاد غاندي حملات الامتناع عن دفع الضرائب إلى الحكومة البريطانية ، ولكنه رفض أن تتحول هذه الحملات إلى الامتناع عن دفع الإيجارات إلى الملاكين العقاريين الهنود ، كما عارض إنشاء المنظمات الفلاحية . وعندما فلتت الحركات السياسية من عقالها وقف غاندي أصلب المواقف ضد « الفوضى » ، فخلال حملة عام ١٩٢٤ ، التي كانت ترفع

شعار «ارحلوا عن الهند» قامت ثورة كاملة في بعض المناطق تم فيها قطع خطوط الهاتف ونهب القطارات وحرق الأبنية الحكومية، كما جرى تشكيل «حكومة موازية» تحدياً للحكومة الواقعية. وأما غاندي الذي كان وقتها نزيل السجن؛ فقد صدمته أنباء العنف وبدأ إضراباً عن الطعام مدته واحد وعشرون يوماً، احتجاجاً منه على الاتهامات البريطانية التي حملته مسؤولية الانفجار.

وعلى الرغم من مناداة غاندي بإلغاء التفرقة وتحسين وضع المنبوذين، كان في الوقت نفسه يجسّد في شخصه مرتكزات نظام طبقي آخر تجسيداً مثالياً، كما كان يقاوم بكل ضراوة التحركات المستقلة التي تصدر عن المنبوذين. وكان غاندي بطل تحرير المرأة الهندية المكبوتة من قيودها التقليدية، المتضمنة تزويج الفتاة القاصر والتحيز ضد الأرامل وتقليد حرقهن SATI ونظام الحريم، ولكنه اتخذ من «سيتا»، زوجة «راما» الوحيدة العفيفة التي أنكرت ذاتها تضحية لزوجها، مثلاً أعلى للمرأة المثالية. فوفقاً لنموذج العلاقة بين «سيتا وراما» كان يجب أن تكون علاقة الزوجة بزوجها علاقة عبادة وتضحية بالذات وإضفاء الطابع الروحاني على ما تدعى بالغرائز الحيوانية وعلى الدوافع الجنسية قبل كل شيء.

ولكن نهرو، على النقيض من غاندي، كانت لديه ميول اشتراكية من النوع «الغابي»، كما كان مؤمناً إيماناً راسخاً بالعلم والتكنولوجيا والنزعة الدنيوية، ويختلف عن «غاندي» في بعض الأمور المحددة، انطلاقاً من إيمانه بالمنزع الإصلاحي كشيء مناقض للثورة. وشكل هذان الرجلان مركباً فعالاً كان غاندي يناشد فيه الجماهير الفلاحية على وجه التحديد، بينما كان نهرو يتوجه إلى العناصر الحضرية وإلى الجناح اليساري من حزب المؤتمر.

وفي الختام فإن الدور التاريخي الذي لعبه غاندي في الهند كان توجيه الثورة الوطنية ضد المؤسسة البريطانية، وأما الثورة الاجتماعية ضد المؤسسة المحلية فهي أمراً مستحيلاً. وبعد الحصول على الاستقلال في عام ١٩٤٧، لعب نهرو وبعده أنديرا، دوراً مماثلاً في جوهره ــ ألا وهو إحباط الثورة الاجتماعية وتسهيل الإصلاح الاجتماعي، الأمر الذي تكشف، في ظل ظروف الهند، بأنه ضرب من الأوهام إلى حد كبير.

٤ ــ الانتدابات في الشرق الأوسط

إن التطورات السياسية في الشرق الأوسط خلال السنوات الفاصلة بين الحربين كانت مختلفة عن التطورات السياسية في الهند، في حين تشابهت التطورات الاقتصادية بشكل أساسي. فقبل الحرب العالمية الأولى كان الشرق الأوسط يشكل الامبراطورية العثمانية المستقلة، وباندحار هذه

الامبراطورية في الحرب واقتسامها أصبح الواجب يستدعي وضع ترتيبات سياسية جديدة. وأما اقتصادياً فقد بقيت سلسلة دولة الشرق الأوسط جزءاً من العالم الثالث بما فيه الامبراطورية العثمانية، كما بقيت تلك الدول أيضاً رهن التبعية للقوى الأمبريالية الغربية واستغلالها.

فأولى الترتيبات السياسية الجديدة، بدت الامبراطورية العثمانية برمتها، بما فيها موطنها الأصلي في الأناضول، وكأن القدر يفرض عليها، من زاوية ما، أن تتحول إلى تابع لقوى الحلفاء الظافرة. خضعت المنطقة كلها عملياً للتقسيم إلى مناطق نفوذ من خلال سلسلة المعاهدات السرية الأربع المعقودة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا (معاهدة القسطنطينية في آذار/نيسان ١٩١٥، ومعاهدة لندن في ٢٦ نيسان ١٩١٥، واتفاقية سايكس بيكو في ٢٦ نيسان ١٩١٦، ومعاهدة سان جان دي موريان في نيسان ١٩١٧). ولم تكن هذه المعاهدات تعني سلخ الولايات العربية وحدها، وإنما تعني أيضاً سلخ معظم الأناضول وحصر الأتراك في مساحة لا تزيد على العشرين ألف ميل مربع فقط في القسم الشمالي من موطنهم الأصلي.

اصطدمت بنود تلك المعاهدات السرية مباشرة مع بعض الاتفاقات، التي عقدتها بريطانيا في الوقت نفسه مع الممثلين العرب. وفور انضمام تركيا إلى قوات الحلفاء في تشرين الثاني عام ١٩١٤، باشرت بريطانيا المفاوضات مع أصحاب المقامات الرفيعة من العرب ــ كالشريف حسين حامي حمى الحرمين الشريفين وأمير مكة ــ بواسطة المراسلات المطولة بين الحسين والسير «هنري ماكماهون HENRY MACMAHON»، المندوب السامي البريطاني في مصر بين تموز عام ١٩١٥ وآذار عام ١٩١٦، انتهت إلى تحالف عسكري، وتفاهم سياسي غامض جر الويلات على الشرق الأوسط عقوداً طويلة. ومقابل ثورة عربية ضد الأتراك، أقر البريطانيون باستقلال الولايات العربية عن الامبراطورية العثمانية، الأمر الذي يعني انفصال كل ولايات الامبراطورية الواقعة جنوبي آسيا الصغرى. ولكن ماكماهون أبدى تحفظاً مفاده، أن هذه الاتفاقية يجب أن لا تقر بالمصالح الفرنسية غير المحددة في سورية. فأجاب الحسين بأنه لا يوافق على أن تصبح أية أرض عربية ملكاً لأية قوة، ويعني بذلك فرنسا. وبقيت هذه النقطة المستعصية مثار جدل طويل وأدت إلى أسوأ النتائج بعد بضعة سنوات.

وبينما كانت وزارة الخارجية البريطانية تعقد الصفقات مع الحسين، كانت وزارة الهند تتفاوض مع ابن سعود، سلطان نجد، الذي كانت أملاكه أقرب إلى الخليج العربي. وفي ٢٦ كانون الأول عام ١٩١٥، انتهت تلك المفاوضات بتوقيع اتفاق مع ابن سعود تعترف بموجبه وزارة الهند باستقلاله، مقابل حياده الودي أثناء الحرب. إن التزام الحكومة البريطانية باتجاهين متناقضين تجاه ابن سعود

والحسين لم يكن مرده اشتراك أكثر من طرف بريطاني في المفاوضات وإنما لأن الحكومة البريطانية كانت غارقة في المعاهدات السرية مع أطراف أخرى.

وأما الالتزام المتناقض الآخر الذي كان ينذر بخطر أكبر في المستقبل، فهو وعد بلفور (٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧)، الذي أكد أن الحكومة البريطانية "تنظر بعين العطف لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين .... ويجب أن يكون من الواضح تماماً عدم الإقدام على ما قد يسيء للحقوق المدنية والدينية لتلك الجماعات غير اليهودية التي تعيش في فلسطين ...." (التفاصيل واردة في المقطع القادم). ومن الواضح أن وعد بلفور هذا كان يتناقض مع التزام ماكماهون تجاه الحسين، ويتناقض مع المعاهدات السرية المعقودة بين الحلفاء لاقتسام الامبراطورية العثمانية.

إن جملة هذه المتناقضات أدت إلى قيام نزاعات لا تزال على سيرتها الأولى حتى هذه الأيام. فبعد انكفاء الولايات المتحدة في عزلتها وانهماك روسيا بزلزال الثورة والحرب الأهلية كانت بريطانيا وفرنسا هما المسؤولتان أساساً عن معاهدة «سيفر SÈVRES ــ في ١٠ آب عام ١٩٢٠)، التي فرضت على الأتراك المدحورين. ففرنسا حصلت على حق الانتداب على سورية ولبنان، كما ضمنت بريطانيا حق الانتداب على ميسوبوتاميا (بلاد ما بين النهرين) وفلسطين بالإضافة إلى وصايتها على محمية مصر، وحصلت إيطاليا على جزر «دوديكانيز»، بينما غنمت اليونان عدة جزر في بحر إيجة و«ثريس» الشرقية، وحق إدارة منطقة «سميرنا» مدة خمس سنوات تخضع بعدها لاستفتاء لتحديد مصيرها النهائي.

تناقضت هذه البنود، مع الوعود المقطوعة للعرب ومع المبدأ المعلن للحلفاء عن تقرير المصير، وأثارت موجة من المقاومة المسلحة في أنحاء الشرق الأوسط. وخاض الأتراك معارك ناجحة، بقيادة كمال أتاتورك، كما خاضوا نضالاً وطنياً تحررياً مظفراً وفرضوا تعديل معاهدة سيفر التي تم استبدالها بعد مباحثات مستفيضة بمعاهدة «لوزان ــ ٢٤ تموز عام ١٩٢٣)، التي استعاد بها الأتراك «ثريس» الشرقية وبعض جزر بحر إيجة، كما نصت المعاهدة على عدم دفع تركيا أية تعويضات وإلغاء الامتيازات مقابل الوعد بالإصلاح القضائي. وأما المضائق فقد بقيت منزوعة السلاح ومفتوحة أمام سفن الأمم كلها في زمن السلم، وفي زمن الحرب أيضاً إذا ظلت تركيا على الحياد، أما إذا اشتركت تركيا في الحرب؛ فيمكن استثناء سفن العدو من حق العبور ولا يمكن استثناء السفن الحيادية. وأخيراً تم التوصل إلى اتفاق منفرد يقضي بإجراء التبادل القسري بين الجالية اليونانية المقيمة في القسطنطينية والجالية التركية المقيمة في ثريس الغربية وماكدونيا.

وثار الأتراك ضد معاهدة سيفر، بينما هبَّ العرب يقاومون قوى الانتداب التي بدأت باحتلال أرضهم. فسلخ بعض المناطق العربية يعتبر خرقاً لاتفاق الحسين ماكماهون وامتهاناً لمشاعر العرب القومية، كما إن دعاية الحلفاء فيما يتعلق بتقرير المصير استثارت العواطف العربية نحو الاستقلال الوطني. وساهمت العمليات الناجحة، التي نفذتها الوحدات العسكرية العربية في تعميق الوعي والكبرياء القوميين؛ فقد حارب العرب إلى جانب البريطانيين وساعدوهم على تحرير دمشق وحلب وبعض المدن العربية التاريخية الأخرى. وقد عاشت البلاد العربية تحت كابوس من البؤس والشقاء على نطاق واسع، والمجاعة الحقيقية من جراء تعطل التجارة والزراعة خلال الحرب. وبلغ عدد الذين ماتوا جوعاً، أو من الأمراض الناجمة عن سوء التغذية حوالي ٣٠٠٠٠٠ نسمة على الأقل. وأخيراً كان هنالك ذلك الاعتبار الديني، الذي ينطوي على مطلق الأهمية ولا سيما بالنسبة للفلاحين في القرى. ففي الخمسينيات (١٩٥٠) توصل أحد علماء الاجتماع المصريين بعد بحث مباشر إلى نتيجة مفادها أن "العالم بالنسبة للقروي مقسَّم إلى مؤمنين وغير مؤمنين بناء على تعاليم العقيدة الإسلامية، وأن القرويين قلما يدركون معنى مفاهيم العرق أو الطبقة"[25]. فهذه النظرة المختلطة بالدين كانت أشد وضوحاً في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة، ومما يدل على هذا الواقع هو أن القيادات الوطنية العربية في المدن كانت تصاب بالدهشة من شدة الدعم الذي تجده لها في الأوساط الفلاحية، التي لا ترتبط بها إلا بأوهى الروابط، الأمر الذي يفضي إلى الاستنتاج بأن الثورات القروية كانت حركات عفوية مصدرها المشاعر الدينية ضد الحكام الأجانب المشركين.

إن جملة هذه العوامل هي التي أدت إلى قيام النضال العربي بعد الحرب، طلباً للاستقلال. وهاكم النمط العام الملموس لتطور ذلك النضال: ففي البداية كانت تقوم الانفجارات الشعبية المسلحة من باب التحدي (كما حدث في مصر في عام ١٩١٨ ــ ١٩١٩ وفي العراق في عام ١٩٢٠ وفي سورية/لبنان في عام ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦) وبعد ذلك تعمد بريطانيا وفرنسا إلى حفظ النظام وتوطيد سلطتهما تدريجياً من جديد، وفي النهاية كانت كل منهما تمنح الاستقلال الذاتي بدرجات متفاوتة، الأمر الذي لم يكن ليحوز على رضى الوطنيين بشكل مطلق ولكنه حافظ فعلاً على الأمن غير المستقر حتى الحرب العالمية الثانية.

ففي العراق نصَّب البريطانيون الابن الثالث للشريف حسين ملكاً عليه وهو الأمير فيصل، وتم التوصل إلى تسوية في عام ١٩٣٠؛ حيث وافقت بريطانيا على إنهاء الانتداب ودعم طلب العراق الانضمام إلى عصبة الأمم، وبالمقابل وافق العراق على أن تحتفظ بريطانيا فيه بثلاث قواعد جوية، كما وأن تستخدم أنهاره وسككه الحديدية وموانئه استخداماً كاملاً في زمن الحرب. وفي مصر وقع البريطانيون في عام ١٩٣٦ معاهدة تحالف مدتها عشرون عاماً مع الوطنيين الذين يمثلهم حزب

الوفد. نصت المعاهدة على وجوب إنهاء بريطانيا احتلالها العسكري لمصر واتخاذ التدابير اللازمة لانضمامها إلى عصبة الأمم، وبالمقابل وافقت مصر على وجوب وقوفها إلى جانب بريطانيا في زمن الحرب، كما وافقت على وجود فيلق بريطاني بمحاذاة قناة السويس وعلى استمرار الإدارة المصرية / البريطانية المشتركة للسودان.

وأما في سورية ولبنان؛ فقد تكشف الفرنسيون عن مرونة أقل من البريطانيين وبالتالي كانوا أقل نجاحاً منهم. فقد نشبت الثورات الوطنية بشكل متواتر أخطرها ثورة عام ١٩٢٥، حيث اضطر الفرنسيون لقصف دمشق لاستعادة سيطرتهم عليها. وأخيراً في عام ١٩٣٦ وقعت الحكومة الفرنسية معاهدتين مع سورية ولبنان على غرار المعاهدة العراقية / البريطانية عام ١٩٣٠. ولكن مجلس النواب الفرنسي لم يصادق على أية معاهدة من هاتين المعاهدتين، مما جعل الصراع بعيداً عن الحسم إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية.

فالخلاصة النهائية هي أنه في أنحاء العالم العربي كان يوجد هناك ما يسمى تحالف الأمر الواقع DE FACTO بين قوى الانتداب وزمر الصفوة الحاكمة محلياً، التي يمكن الاعتماد على احترامها المصالح الأمبريالية، لأنها نفسها تعتمد على المساندة الأمبريالية لها. وإن وضع العراق يلقي الكثير من الأضواء لتوضيح هذه العلاقة في السلطة بين الفريقين، ولو تم استبدال العراق بأي بلد عربي آخر فالمؤسسات التبعية تبقى متماثلة أساساً في كل البلدان العربية.

والدافع الكامن حول اختيار فيصل ملكاً كما جاء في تصريح مسؤول في وزارة الخارجية: "إن المطلوب وجود ملك يقبل بأن يملك ولا يحكم..."[26]. وجاء البيان الرسمي على قدر من الصراحة: "إن ما نريده.... هو إدارة ما ذات مؤسسات عربية نطمئن إلى ترك الحرية لها في الوقت الذي نقبض فيه أنفسنا على زمام الأمور. نريد شيئاً لا يكلفنا غالياً.... شيئاً في ظله مصالحنا الاقتصادية والسياسية في أمان"[27].

هذا هو تحديداً نوع الإدارة الذي تم إرساؤه خلال سنوات الانتداب. الاعتماد على حفنة من شيوخ القبائل والملاكين العقاريين الذين تعززت سلطتهم وثروتهم تعزيزاً كبيراً إبان الاحتلال البريطاني. وفي المناسبات التي كان الخطر يحيق فيها بسلطان هذه الصفوة كانت (القوة الجوية الملكية) على أهبة الاستعداد لقصف الساخطين وإرجاعهم إلى جادة الصواب. ففي تقرير وزير الدولة لشؤون المستعمرات «ل. س. آميري» ورد ما يلي: "إذا كانت الأوامر الملكية التي يصدرها الملك فيصل نافذة في أنحاء مملكته؛ فيعود الفضل في ذلك للطائرات البريطانية. فلو رحلت الطائرات غداً فإن البنيان يتقوض ويتهاوى ويصبح أثراً بعد عين"[28]. كان هنالك ثلاثة أحزاب

تتنافس على المقاعد النيابية، تشكل الوزارات وتسقط، بيد أن هذا الاضطراب السياسي لم يكن يعني شيئاً، باستثناء انتقال التحالفات بين الأحزاب الحاكمة ضمن المؤسسة الملكية. فلم يعمد أي حزب إلى تحدي الأمر الواقع القائم داخلياً على هيمنة الملاكين العقاريين والبيروقراطيين الجدد، وخارجياً على علاقة بريطانيا بالعراق كدولة تابعة. يخلص المؤرخ البريطاني «بيتر سلغليت» إلى النتيجة التالية التي تلخص المضامين السياسية لحكم الانتداب ليس في العراق وحده وإنما كل الشرق الأوسط:

"في أية ميزانية عمومية للانتداب كان العراقيون، خارج إطار تلك الفئة القليلة الحاكمة،.... هم الخاسرون. فالحكومة لم تكن تسهر على مصلحتهم وإنما على مصلحة الطبقة السياسية في المدن ضمن الإطار الذي خلقته السلطات البريطانية وعززته ..... وعندما اتضح أن الخطر لم يعد يهدد المصالح البريطانية، واكتمل بناء الآلية الضرورية لحمايتها، يحين وقت الانسحاب .... إن شروط معاهدة عام ١٩٣٠ .... أتاحت لبريطانيا أن تقوم بانسحابها رسمياً ..... فليس من المفيد أن يصب المرء لومه على سلطات الانتداب البريطانية لفشلها في حمل الحكومة العراقية على تكريس اهتمامها لأوسع مصالح الأمة، أو لحملها على بذل الجهود لتخفيف التوترات بدلاً من تصعيدها ضمن الدول: فمثل ذلك اللوم لا يعني إلا فهم جوهر الأمبريالية بشكل مغلوط"[29].

وإذا انتقلنا من التطور السياسي إلى التطور الاقتصادي الذي سار عليه الشرق الأوسط في الفترة الفاصلة بين الحربين لوجدنا أن السمة البارزة فيه هي استمرار تبعيته، نظراً للتحجر السياسي الذي سبق ذكره والذي حال دون أية إمكانية لإعادة البنية الاجتماعية في الشرق الأوسط بأكمله. فاستغلال الفلاحين عطل لدى الجماهير نمو القوة الشرائية الضرورية للتطور الاقتصادي المستقل كشيء مناقض تماماً للنمو الاقتصادي التبيع. فهذه السمة الجوهرية الفاضحة لبنية مجتمعات العالم الثالث سوف تتضح من خلال تحليل التطورات الاقتصادية والمؤسسات في فارس المستقلة وفي مصر شبه المستقلة وفي العراق في ظل الانتداب.

فخلال الحربين العالميتين كانت الشخصية الطاغية في فارس تتمثل «برضا خان» الضابط في الفيلق القوزاقي الفارسي، الذي نظمه الروس قبل الحرب العالمية الأولى. وعندما نشبت تلك الحرب أعلن الشاه حياد بلاده، بيد أنه كان يفتقر إلى القوة لفرض قراره، فاكتسح الجنود الروس والأتراك الأقاليم الشمالية، كما اكتسح الجنود البريطانيون الأقاليم الجنوبية، حتى إن سلطة الشاه صارت بالكاد تتعدى تخوم عاصمته. وحصل فراغ سياسي نتيجة استمرار الفوضى بعد الحرب حتى سارع رضا إلى ملئه مباشرة. ففي شباط عام ١٩٢١ قاد انقلاباً عسكرياً ضد الحكومة المدنية

وبدأت المناصب بعد ذلك تنهال عليه: فمن منصب القائد العام للجيش، إلى منصب وزير الحربية، وانتهاء بمنصب رئيس الوزراء. وفي ٢٥ كانون الأول عام ١٩٢٥ خلع الشاه عن العرش وأسس سلالته البهلوية، التي حافظت على بقائها من جراء المساعدة الغربية المتواترة إلى أن أطاحت بها ثورة عام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩.

لقد كان رضا يؤمن إيماناً ساذجاً بتفوق المؤسسات الغربية وصلاح انتقالها، ولذلك شرع بفرنجة كل مظاهر الحياة الخاصة والعامة تقريباً. وأما النهج الذي اعتمده لتحريك الأمور هو بدء العمل من القمة نزولاً إلى القاعدة وأدت استراتيجيته هذه إلى الكثير من الهدر والعديد من النكسات. فأحد الأمثلة كان بناء مشفى حديث، مجهز بأحدث المعدات وبطاقم من الأطباء المدربين في فيينا ونيويورك، ولكن هذا المشفى فشل في أداء مهمته من جراء نقص الممرضات المدربات والممرضين المدربين، علاوة على جهل المرضى بأبسط القواعد الصحية. فلو قام بدلاً من ذلك برنامج من الطب الوقائي والصحة العامة في القرى لساهم قطعاً مساهمة أجدى في رفع سوية المعايير الصحية على المستوى الوطني.

لم يكن رضا رجلاً لديه متسع من الوقت للنظريات، بل كان رجلاً عملياً، متسرعاً، يعيد إلى الأذهان ذكرى بطرس الأكبر قيصر روسيا. شجع الصناعة الخفيفة بغية تقليص الواردات من الغرب والاعتماد عليه. فتم بناء عدد كبير من المصانع، كمصانع النسيج والإسمنت وتكرير السكر والسجائر والتقطير، والمعاصر. ولكن جميع هذه المعامل تقريباً كانت خاسرة على الرغم من ارتفاع تعرفات الحماية الجمركية وذلك لانعدام الخطة المتسقة وعدم أخذ المشروعات الخاصة بعين الاعتبار في ضوء الحاجات الاقتصادية الشاملة للأمة. فالقصور كان واضحاً في تخطيط وتنفيذ الخط الحديدي، الذي يخترق إيران من الجنوب إلى الشمال والذي يمتد من الخليج العربي إلى بحر قزوين. وقد حدد رضا مسار هذا الخط بنفسه، ضارباً عرض الحائط بنصائح الخبراء، وكان مشروعه مذهلاً يستلزم ــ مع أنه لم يكن عملياً من الزاوية الاقتصادية ــ إقامة ما يزيد على ٤٧٠٠ جسر وشق ٢٢٤ نفقاً على مسافة تبلغ ٨٧٠ ميلاً. وكان هذا الخط يحاذي كل المدن الكبرى باستثناء طهران والأهواز، والعجيب أنه لم يصل إلى أي بلد مجاور، كالعراق وتركيا وروسيا وأفغانستان والهند.

لقد استخدم «رضا» جيشه الحديث لتوطيد سلطته على منطقة خوزستان النفطية. ولكنه فشل في جهوده لتأمين شروط أفضل من «شركة النفط الإيرانية الإنكليزية»، التي كانت تشغل حقول النفط منذ عام ١٩٠٩. وفي أيار عام ١٩١٤ أصبحت «أميرالية الأسطول البريطاني» الشريك الأقوى في تلك الشركة، وبدأ الأسطول البريطاني يتزود بالنفط بأسعار زهيدة جداً أو مجاناً

كما يُظن، لأن دفاتر حسابات الشركة كانت مغلقة في وجه أي دخيل. وفي تشرين الثاني عام ١٩٣٣ ألغى رضا العقد الأصلي مع الشركة وأمر بإجراء المفاوضات للوصول إلى شروط أفضل. وقادته سرعته إلى الاضطلاع بعبء المفاوضات وعجل بتوقيع اتفاق جديد. وبموجبه تقلصت مساحة امتياز التنقيب عن النفط إلى ١٠٠٠٠٠ ميل مربع، وبما أن الجيولوجيين في الشركة يعرفون على الأرجح مواقع احتياطي النفط؛ فقد ضمّنوا الامتياز الجديد تلك المواقع. وحدّد الاتفاق الجديد نسبة العائدات لتضمن لإيران دخلاً ثابتاً، عاد بالنفع عليها خلال سنوات الكساد، وأما في سنوات الرخاء فلم يعد عليها إلا بنسبة ٢٠٪ من أرباح الأسهم وهي النسبة التي كان يجري توزيعها على المساهمين العاديين. إضافة لذلك فإن الشركة حصلت على أرباح طائلة، لأنها كانت معفاة من دفع الضرائب، ومددت فترة الامتياز إلى ستين عام بدءاً من عام ١٩٣٣. وعموماً خسرت الحكومة خسارة جسيمة وبقيت الشركة في منجاة من الاندماج في الاقتصاد الوطني.

ومن أكثر الأمور كشفاً للوقائع، الخلاصة التالية المقتبسة من «د. ن. ويلبر» كاتب السيرة الذاتية للشاه والتي تحاول بشتى السبل تقديمه بأبهى حلّة:

"لقد تمركزت الثورة في طهران، وتمركز أكبر قسط منها بين أيدي المقاولين والتجار الأفراد، الذين هم على علاقة بالاحتكارات. وأما التصنيع فلم يقدم الفائدة للطبقة المتنامية من العمال الصناعيين، إذ بقيت الأجور على انخفاضها، كما أن القانون البدائي، قانون العمل عام ١٩٣٢، لم يحم العمال من الاستغلال إلا بقدر ضئيل. وإن انعدام نظام فرض الضرائب على الدخل بشكل شامل ونزيه أدى إلى توسيع الهوة بين الموسرين والمعدمين.

ولم تتحسن أحوال الفلاحين على الأرض خلال تلك الفترة، بل تزايد إفقارهم من خلال فرض الضرائب على ضرورات الحياة ومن خلال فشل النظام في كبح جماح استغلالهم من قبل الملاكين العقاريين الإقطاعيين. فكان «رضا شاه» يهاجم في الواقع الملاكين العقاريين كأفراد لإقدامهم على شراء وامتلاك كل ما كانت تشتهيه نفوسهم ولكنه لم ينفذ أية حملة ضد أسس الإقطاعية.

"وأخيراً فإن آثار الكساد العالمي في الثلاثينيات (١٩٣٠) ضربت بنيان الدولة الرأسمالية بقوة مدمرة. ووجد «رضا شاه» نفسه مضطراً إلى القول في عام ١٩٣٩: 'إنني غير راض عن الطريق الذي تسير عليه الأمور الآن، وإنه طريق غير صالح على الإطلاق'"[30].

إذا كان هذا المأزق هو الذي كانت تعيشه إيران المستقلة فليس من المستغرب أن تفشل مصر والعراق التابعان في محاولة التصدي لمعالجة مشكلة التخلف العميقة الجذور. فمصر تحولت

بعد سقوط محمد علي إلى مجتمع زراعي ذي محصول وحيد بقصد التصدير، مجتمع يعتمد معظم الاعتماد على صادرات القطن الخام لتسديد أثمان وارداته المصنعة (راجع الفصل الحادي عشر، المقطع الرابع). وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح هذا النظام الاقتصادي غير قابل للحياة بسبب الخوف، الذي أدت إليه معدلات التبادل والتزايد السكاني المتسارع الذي لم تعد الزراعة وحدها كافية لإعالته.

مؤشر قيمة معدلات التبادل في مصر، (١٩١٣ = ١٠٠)

السنوات	معدلات التبادل	السنوات	معدلات التبادل	السنوات	معدلات التبادل
١٨٨٥ ــ ٨٩	٨٢ر٥	١٩١٠ ــ ١٤	٩٦ر٦	١٩٣٥ ــ ٣٩	٥٠ر٤
١٨٩٠ ــ ٩٤	٦٣ر٣	١٩١٥ ــ ١٩	٦١ر٦	١٩٤٠ ــ ٤٤	٢٩ر٢
١٨٩٥ ــ ٩٩	٥٨ر٥	١٩٢٠ ــ ٢٤	٨٦ر٥	١٩٤٥ ــ ٤٩	٤٦ر٨
١٩٠٠ ــ ٠٤	٧٤ر٨	١٩٢٥ ــ ٢٩	٩٢ر١	١٩٥٠ ــ ٥٤	٦٦ر٦
١٩٠٥ ــ ٠٩	٨٣ر٤	١٩٣٠ ــ ٣٤	٥٥ر٦	١٩٥٥ ــ ٥٩	٥٦ر٢

المصدر: س. رضوان «تكوين رأس المال في الصناعة والزراعة المصريتين» ١٨٨٢ ــ ١٩٦٧، (لندن: مطبعة إثيكا، ١٩٧٤)، الصفحة ٢٤٣.

ورداً على هذه المصاعب شنت مصر حملة تصنيع، ولا سيما بعد عام ١٩٣٠ بعد حصولها على استقلالها المالي عن بريطانيا. وأحرزت بعض التقدم بالمساعدة الفعالة من «بنك مصر» الذي تأسس عام ١٩٢٠ برأسمال مصري. «فحزب الوفد» الوطني، حثَّ أتباعه على وضع أموالهم في هذا البنك الذي ارتفعت ودائعه من ٢٠١٠٠٠ جنيهاً مصرياً في عام ١٩٢٠ إلى ٣١٩٠٠٠٠ جنيهاً في عام ١٩٢٥ وإلى ٧٢٥٠٠٠٠ جنيهاً في عام ١٩٢٩. وبدأ هذا البنك يمول المشاريع الوطنية في مواد البناء والمسمكات والنقل الجوي والبحري والتأمين والسياحة والتعدين والمواد الصيدلانية. وحفزت الحرب العالمية الثانية بدورها الصناعات المصرية لتلبية المتطلبات العسكرية والمدنية التي كانت آخذة بالتوسع الكبير. وما إن حلت نهاية الحرب حتى كانت الصناعة المصرية تلبي ٨٦٪ من الحاجات

المحلية للسلع الاستهلاكية، والمسؤولة عن ٤ر٨٪ من مجمل العمالة. ورغم هذا التقدم بقيت مصر بعيدة عن الاستقلال الاقتصادي خلال العقود التالية للحرب العالمية الثانية. فالزراعة بقيت تؤمن العمال إلى ٧٠٪ من السكان وتعطي ٣٠٪ من الدخل القومي و ٩٠٪ من الصادرات. ومع ذلك بقي الاقتصاد المصري عرضة لتقلبات السعر العالمي ولمعدلات التبادل غير المواتية، كما يتضح من

مصر: تزايد السكان (١٨٠٠ ــ ١٩٦٠)

السنوات	السكان	نسبة الزيادة المئوية في العقد الواحد
١٨٠٠	٢ر٤ ــ ٣ مليون	
١٨٣٦	٣ ــ ٣ر٥ مليون	
١٨٧١	٥ر٢٥٠ر٠٠٠ مليون	
١٨٨٢	٦ر٨٠٤ر٠٠٠ مليون	
١٨٩٧	٩ر٧١٥ر٠٠٠ مليون	
١٩٠٧	١١ر٢٨٧ر٠٠٠ مليون	١٦ر٢
١٩١٧	١٢ر٧٥١ر٠٠٠ مليون	١٣ر٠
١٩٢٧	١٤ر٢١٨ر٠٠٠ مليون	١١ر٥
١٩٣٧	١٥ر٩٣٣ر٠٠٠ مليون	١٢ر١
١٩٤٧	١٨ر٩٤٧ر٠٠٠ مليون	١٨ر٩
١٩٦٠	٢٦ر٠٨٠ر٠٠٠	٣٦ر٨ [زيادة في ١٣عام]

المصدر: س. عيساوي «تاريخ الشرق الأوسط ١٨٠٠ ــ ١٩١٤» (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٦٦) الصفحة ٣٧٣.

الجدول السابق. وأما الصناعة فلم تتطور أكثر من المستوى البسيط، وهو مستوى التصنيع البديل

للاستيراد، الذي أعطى أرباحاً احتكارية خلف أسوار التعرفة الجمركية. وأما التطور الإضافي الحاسم باتجاه الصناعات الوسيطة وصناعات السلع الإنتاجية؛ فلم تتمكن الصناعة المصرية من بلوغه. وبذلك هبط نصيب كل فرد من الإنتاج القومي الإجمالي (GNP) بنسبة ٢٠٪ بين عام ١٩١٣ وعام ١٩٣٩، كما هبط إنتاج كل عامل في الزراعة بمقدار الثلث خلال الفترة نفسها.

وأما النمط الاقتصادي في العراق؛ فقد كان مماثلاً للنمط المصري أساساً، باستثناء وضوح تدخل بريطانيا كقوة منتدبة. فالتطورات الاقتصادية/الاجتماعية التي طرأت على مصر بعد سقوط محمد علي، انتقلت إلى العراق وطُرحت فيه بمزيد من السرعة والتخريب. وفي عام ١٩١٦ أصدرت قوات الاحتلال البريطاني (قانون فض المنازعات العشائرية)، الذي يهدف إلى قيام الاستقرار في المناطق، التي تمركز فيها الجنود البريطانيون، ونال شيوخ العشائر المهادنين في نظر السلطات شرف الاعتراف بهم كشيوخ بارزين، أُنيطت بهم السلطة القضائية المطلقة على عشائرهم، فعملوا كقضاة ومحلفين للنظر في القضايا المدنية والجنائية، ومارسوا أدوار العملاء الموثوقين للسلطة المركزية.

ونظراً لاعتماد الحكومة المركزية على الزعماء المحليين، فإنها لم تأخذ منهم ضريبة الأرض رغم سطوهم على الأراضي التي يستعملها أفراد القبيلة، ويحولونها إلى ملكيات خاصة. وبالنتيجة هبط الدخل القومي من ضرائب الأرض من ٤٢٪ في عام ١٩١١ إلى ١٤٪ في عام ١٩٣٣، وجرت تغطية هذا الفرق بزيادة عائدات النفط تدريجياً، وبفرض مختلف الرسوم والضرائب الجمركية، التي كانت تنازلية في جوهرها. وبعد انتهاء الانتداب البريطاني اكتسبت السلطات المطلقة الجديدة، التي كان يتمتع بها الملاكون العقاريون، طابع المؤسسات من خلال التشريعات القانونية. فقانون «حقوق وواجبات المزارعين»، الذي صدر في عام ١٩٣٣ كان يحمل الفلاحين مسؤولية الإهمال لأي نقص في المحصول بغض النظر عن السبب الفعلي للنقص، حتى لو كان الفيضان أو الجفاف أو الحشرات أو أي سبب طبيعي آخر. هذه المعاملة زادت من وطأة الديون على الفلاحين الذين انحدرت أوضاعهم إلى مستوى القنانة العملية، نظراً لعجزهم عن إنقاذ أنفسهم من شرك الديون. وإذا ما حاولوا ترك الأرض، كان الملاك مخولاً باللجوء إلى جنود الحكومة لردهم إليها. ورغم القساوة الشديدة، تمكنت أعداد كبيرة من الفلاحين من الهروب والالتجاء إلى الأحياء القذرة في بغداد، التي سرعان ما صارت تعج بالبروليتاريين العاطلين عن العمل أو ذوي العمالة الناقصة.

ويخلص المؤرخ البريطاني «بيتر سلغليت PETER SLUGLETT» إلى الاستنتاج التالي: "في هذا الزمن تم تحويل مجتمع من رجال العشائر الأحرار على العموم إلى مجتمع يتألف من زمر من أشباه الأقنان المقيدين بالأرض، يتمتع فيه الزعماء التقليديون والملاكون العقاريون «الجدد» بسلطات قضائية واقتصادية لا سابق عهد لهم بها، على فلاحيهم"[32-31].

٥ ــ الثالوث الفلسطيني

كانت فلسطين تختلف عن غيرها من بلدان العالم العربي بانعدام أي تحرك باتجاه إعطاء الاستقلال أو الحكم الذاتي للسكان العرب المحليين، بل على العكس كان تاريخ فلسطين يتسم بالمآزق والأزمات الدائمة، التي ما فتئت ماثلة حتى اليوم. وكان سبب ذلك الاختلاف، يكمن في اقتحام المسرح من قبل عنصر ثالث ــ الصهاينة ــ بين العرب الفلسطينيين وقوة الانتداب البريطانية. وكان الصهاينة (وبدعم من الانتداب) أكثر فاعلية من العرب وأطول باعاً منهم قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. ومع أنهم كانوا أقلية محددة من مجمل السكان؛ فقد نجحوا في إحباط مطالب العرب بحكومة تمثيلية ووقف الهجرة اليهودية. وتعاظمت المقاومة العربية ضد اليهود والبريطانيين وأدت لقيام الصراع الثلاثي، الذي بقي يزلزل فلسطين حتى تأسيس دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨.

إن الصهيونية المسؤولة عن معظم الهجرة اليهودية، حركة معقدة تتألف من ثلاثة عناصر أساسية على الأقل: السياسة اللاهوتية والاستعمارية والازدواجية القومية.

فالسياسة اللاهوتية تعتمد على الكتاب المقدس (العهد القديم)، الذي تستقي منه اعتقادها الأساسي؛ بأن اليهود شعب خاص ومستقل ومختار، وقع اختيار ربهم عليهم لاستعادة أرض كنعان (فلسطين) كإرث من أجدادهم، قدماء بني إسرائيل. ولذلك فإن واجبهم وقدرهم التاريخي يتمثل باحتلال الأرض والاستيطان بها وتوريثها لأحفادهم من بعدهم إلى أبد الدهر. «فدافيد بن غوريون» أشار إلى الكتاب المقدس بأنه "أقدس صك تمليك فلسطين" للشعب اليهودي. وبناء على ذلك فإن الاستعمار الصهيوني لفلسطين ينقض حقوق سكانها الحاليين. وصرح بن غوريون بأن "حقوق ملكية فلسطين لا تعود للمستوطنين الحاليين، عرباً كانوا أم يهوداً، فجوهر الموضوع يكمن في حق عودة اليهود المشتتين"[33]. حتى «مناحيم بيغن» كان يضرب على وتر هذا الموروث نفسه، عندما أصر على دعوة «الضفة الغربية» بالاسمين التوراتيين «السامراء ويهوذا» وادعى حق ملكية إسرائيل لها من منظور الحق التاريخي. وبعد اجتماع عاصف مع الرئيس «كارتر» في واشنطن في آذار عام ١٩٧٨ عاد ليعلن أمام «الكنيست»: "إن استيطان اليهود في ERETZ ISRAEL ــ أرض الميعاد ــ هو استيطان أبدي وعلى أتم الانسجام مع القانون الدولي"[34].

لقد كانت الصهيونية تعني ضمناً الاستعمارية، أو كانت تعني بشكل أكثر تحديداً نزعة قومية ظهرت بمظهر الاستعمارية، نظراً لظروف نشأتها التاريخية. فالصهاينة، رداً منهم على التمييز والاضطهاد والمصاعب الاقتصادية وغير ذلك مما عانوه في أوربة، نشروا فكرة الوطن اليهودي في

فلسطين، الذي سيوفر لهم الأمن والرزق. ولكن فلسطين كانت من قبل مأهولة بسكانها العرب الدائمين الذين عددهم قرابة خمسمائة ألف نسمة في منتصف القرن التاسع عشر وأكثر من ستمائة ألف في عام ١٩١٤، وكانوا يقيمون فيها منذ القرن السابع بعد الميلاد أو منذ أكثر من ألف عام *. فهذه الحقيقة جعلت الصهيونية تلقائياً، أمراً مختلفاً عن الحركات القومية المعاصرة لها في أوربة الشرقية وآسيا وإفريقية. ففي الوقت الذي سعت فيه تلك الحركات إلى الخلاص من الهيمنة الأجنبية كان الصهاينة مضطرين، لاختيارهم الاستيطان في فلسطين، أن يتصرفوا كمستعمرين في طردهم شعباً محلياً راسخ الجذور منذ أمد بعيد. وما كان بمقدور أحد أن يحل هذا المأزق إلا القوميين دعاة تعايش القوميتين، ولكنهم ظلوا أقلية تعيش بجانب العرب.

إن الجوهر الاستيطاني للصهيونية كان منذ البدء واضحاً على ألسنة الرواد الأوائل من أمثال موسى هيس (١٨١٢ ــ ٧٥) وتيودور هرزل (١٨٦٠ ــ ١٩٠٤). هذان الرائدان عاشا في العصر الذهبي للأمبريالية الأوربية ومن الطبيعي أن يسيرا بسعيهما خلف مساندة وحماية قوة عظمى من خلال تصوير فلسطين اليهودية كحلقة استراتيجية في المشروع الاستعماري فيما وراء البحار. وصرح هيس بعد استكمال العمل في قناة السويس "بأن مصالح التجارة الدولية ستكون بحاجة ولا شك لإقامة المخافر والمستوطنات على طول الطريق المؤدية إلى الهند والصين، هذه مستوطنات من الطراز الذي سيحول الدول البالية العتيقة والقائمة في المناطق الممتدة في محاذاتها إلى دول شرعية ومتحضرة". فهذا التحول الضروري للدول البالية رأى فيه بأنه المساهمة التاريخية للشعب اليهودي، الذي نبه أفراده لاقتناص الفرص: "إن مهمة عظمى في انتظاركم: ألا وهي أن تكونوا وسيلة الاتصال الحية بالشعب البدائي في آسيا..... فهيا شقوا الدروب التي تفضي إلى الهند والصين. ــ تلك المناطق المجهولة يجب أن تنفتح مصاريعها في خاتمة المطاف أمام الحضارة"[35].

وأما هرزل فقد كان أكثر وضوحاً واجتهاداً في ترويج المقولة، التي مفادها، أن للصهاينة والقوى الأمبريالية مصالح مشتركة فيما وراء البحار، إذ ناقش الموضوع في كتابه العتيد «الدولة

---

* في أواخر الألف الرابع ق.م تعرضت فلسطين لموجة عربية سامية معروفة باسم الكنعانيين، واستوطن الكنعانيون فلسطين، وسميت بأرض كنعان، واستمرت سيادة الكنعانيين عليها مدة ١٥٠٠سنة لغاية ١٠٠٠ق.م، حيث أعلن اليهود مملكتهم فيها التي دامت لعام ٧٢٢ق.م حيث انتهت على يد الآشوريين، ونقلوا إلى القرن وحررهم كورش ملك الفرس عام ٥٣٩ق.م وعادوا إلى القدس وبنو هيكل بعمان من جديد عام ٥١٦ق.م بعد أن تهدم عام ٥٨٦ق.م وامتد عهد الفرس في فلسطين من عام ٥٣٨ ــ ٣٣٢ق.م، حيث كانت نهايتهم على يد الاسكندر المكدوني ثم احتل الرومان فلسطين عام ٧٤ق.م. وخضعت للعرب عام ٦٣٦ق.م.

اليهودية » (١٨٩٦) على النحو التالي : " في حال موافقة جلالة السلطان على إعطائنا فلسطين ؛ فإننا بالمقابل نستطيع أن نتكفل بتسوية جميع المشاكل المالية في تركيا تسوية تامة . وسوف نضع هناك لبنة في جدار الدفاع عن أوربة في آسيا ، مخفراً أمامياً للحضارة ضد البربرية . ولسوف نبقى ، كدولة محايدة ، على اتصال بأوربة كلها التي سيكون عليها أن تضمن وجودنا هناك "[36] .

وبعد انتخاب هرزل رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية من قبل المؤتمر الصهيوني الأول في بازل في آب عام ١٨٩٧ ، قرر أن القيصر الألماني هو (أكثر إنسان ملائم) للقيام بدور الحامي والكفيل " لقيام موطن موضع الاعتراف العلني والأمن المشروع في فلسطين " . فالتقى هرزل بالقيصر أثناء زيارة الأخير إلى القسطنطينية في تشرين الأول عام ١٨٩٨ ، ورافق البعثة الملكية في الحج إلى الديار المقدسة في فلسطين . وسرعان ما تبين أن القيصر تعوزه الإرادة أو القوة لدعم القضية الصهيونية ، دعماً فعالاً ، مما جعل هرزل يلتفت صوب بريطانيا العظمى . فكتب إلى اللورد « روتشيلد » : " يمكنكم مطالبة حكومتكم باعتماد ضخم إذا عززتم النفوذ البريطاني في الشرق الأدنى من خلال استعمار شعبنا استعماراً حقيقياً لتلك البقعة الاستراتيجية ، التي تتقاطع فيها المصالح المصرية الفارسية / الهندية "[37] .

واتصل هرزل أيضاً بوزير المستعمرات « جوزيف تشمبرلن » وبحث معه مناطق متعددة لاحتمال قيام الاستيطان اليهودي فيها . وقال في أثر المقابلة " لقد أحب الفكرة الصهيونية ، ولو تمكنت من أن أريه بقعة واحدة بين الممتلكات البريطانية تخلو من المستوطنين البيض لأمكننا عندها أن نبدأ الحديث "[38] . إذاً تحدث هرزل فعلاً عن مواقع عديدة منها أوغندا وقبرص وسيناء . وبالإضافة إلى ذلك راسل هرزل الإيطاليين فيما يتعلق بطرابلس ، كما راسل البرتغاليين بخصوص موزامبيق والبلجيكيين حيال الكونغو . ولقد كان هرزل يتصور احتمال استيطان اليهود خارج فلسطين بأنه NACHTASYL أو ملجأ مؤقت يستطيع فيه اليهود المحاصرون أن يجدوا السلوان العاجل ، علاوة على التدريب ، بغية العودة النهائية إلى « الأرض المقدسة » . " إنني لا أعتقد أن الواجب يقضي علينا بحرمان التعساء من السلوان انتظاراً منا لتحقيق حلم وردي أو رفع علم شرعي "[39] .

كما إن « حايم وايزمن » ، الذي أصبح أبرز الصهاينة في إنكلترا بعد موت هرزل ، استعمل الحجج نفسها بالتحديد لصالح إقامة الوطن اليهودي . ففي تموز عام ١٩٢١ كتب إلى « وينستون تشرشل » وزير المستعمرات البريطاني آنذاك قائلاً بأن :

" وجود فلسطين يهودية يترك لكم مطلق الحرية في انتهاج السياسة التي ترونها مناسبة لكم

أكثر من غيرها ، كما يتيح لكم ، إن رغبتم ، الجلاء التام عن مصر والتركيز على « منطقة القناة » بتمركز جيشكم في فلسطين .... إن كل من يرى الحركات العربية ويسمع بها يخلص إلى الإيمان بمعاداتها للأوربيين . فالسياسة الصهيونية تجاه فلسطين ، وهي ليست باهظة التكاليف ، تصبح ضمانة ضرورية نقترحها عليكم لقاء ضريبة أقل مما يحلم بها أي إنسان آخر "[40] .

فالصهيونية أساساً كانت ، بالنسبة إلى هرزل ووايزمن وخلفائهما ، حركة استيطان طال بها الزمن أكثر مما يجب ، بحثاً منها عن نصير . وبعثورها على النصير ، وهي كما أسلفنا ، حتى نال منها جزيل العطاء لقاء مساهمته في ذلك المشروع : فبريطانيا العظمى كانت النصير وصاحبة وعد بلفور ودولة الانتداب على فلسطين ، كما كانت الولايات المتحدة النصير الآخر وهي الدولة التي كفلت تأسيس دولة إسرائيل المستقلة وبقائها على قيد الحياة . ورغم ذلك تبقى الحقيقة الواضحة أن الصهيونية حركة استيطانية **فاتها قطار الزمن** ، ابتليت بهذه الدمغة التي ولدت فيها منذ بداياتها الأولى حتى الأيام الراهنة . وأما الشيء الضمني ، الذي يكمن في صلب استراتيجية وموقف هذا العنصر الصهيوني الغالب ، فهو إمكانية تجاهل وجود السكان العرب في فلسطين ، الأمر الذي يعكس البديهية الأوربية السائدة ، وهي أن بلدان ما وراء البحار ، على الرغم من وجود مواطنيها المحليين ، تعتبر بنظرهم مناطق خالية من السكان وخاضعة لاستملاكها بحق الشفعة .

ومن هذا المنطلق رأت اللازمة الصهيونية المتواصلة ، من أن أفراد الشعب اليهودي سيؤدون خدمة نشر الحضارة بين البرابرة ، في نفس الوقت الذي يحققون فيه قدرهم التاريخي المتمثل باستعادة موطن أجدادهم . ومن هذا المنطلق أيضاً نجد تعليقاً لأحد القادة الصهاينة في فلسطين ، وهو « آهارون كوهين » ، من أن " إحدى المفاجآت الضخمة التي فاجأت ـــ أوائل المهاجرين ـــ اليهود إلى فلسطين كانت حقيقة وجود سكانها فيها . لقد كانوا تحت تأثير الادعاء بأنها فارغة وخالية من السكان ، وحتى لو وُجد فيها بعض المستوطنين المحليين ؛ فإنهم بدائيين جداً ؛ بحيث من الممكن تجاهلهم تماماً . ولكنهم لدى وصولهم وجدوا فيها عرباً بعضهم من القرويين الأذكياء ، الذين يتحكمون بمعظم تجارة البلد ومبادلاته التجارية ، في حين كانت غالبيتهم من الفلاحين المنتشرين في أنحاء فلسطين "[41] .

ولو أن اليهود ظهروا في فلسطين قبل نصف قرن من الزمن لكان من المحتمل أن ينالوا « غلتهم » بمعارضة أقل نسبياً . فالحكومة العثمانية في الواقع أصدرت عام ١٨٥٧ مرسوم الاستيطان ، الذي منحت بموجبه المهاجرين الأرض المجانية وحرية العبادة والإعفاء من الضرائب والخدمة العسكرية مدة ست سنوات في الولايات الأوربية ومدة اثنتي عشرة عام في الولايات الآسيوية ، الأمر الذي أغرق

الممثلين العثمانيين في الخارج بسيل من الاستفسارات الواردة من المهاجرين المحتملين من كل أنحاء أوربة وحتى من الولايات المتحدة أيضاً. ولكن الملفت للأنظار في هذه الموجة كان غياب الطلبات اليهودية. فالمؤرخ التركي «ك. هـ. كاربات» يشرح أن "قيصر روسيا ألكساندر الثاني، وعد بإجراء الإصلاحات التي يمكن أن تفضي إلى تحسين أحوال الأقليات ولا سيما اليهود، ولكن رغبة العديدين من التجار اليهود الموسرين في روسيا بالذوبان في الحضارة الروسية، ربما تمثل بعض الأسباب التي منعت قيام هجرة يهودية جماعية إلى فلسطين في الخمسينيات والستينيات (١٨٥٠، ١٨٦٠)"[42].

ولكن في نهاية ذلك القرن، عندما تعرض اليهود في أوربة للمذابح والضغوط الاقتصادية، اضطروا للتفكير من جرائها بوطن قومي فلسطيني، نظراً لتبدل جميع الظروف في الشرق الأوسط. ففي ذلك الوقت لم تكن لدى السلطات العثمانية أية رغبة في احتضان أية جالية ساخطة أخرى، فكانت على استعداد لقبول هجرة اليهود إلى أية ولاية باستثناء فلسطين. وما هو أهم من ذلك انتقال عدوى القومية وانتشارها بين العرب خلال العقود الفاصلة بين الوعدين، ولذلك فات قطار الزمن حركة الاستيطان اليهودية وعليها أن تقارع يقظة القومية العربية المتزامنة معها. وخلافاً للاعتقاد الرائج فإن تلك الفئة القليلة من المهاجرين اليهود قبل الحرب العالمية الأولى لم تكن موضع ترحيب العرب المحليين وتقبلهم. فهذا «ن. ماندل» يكتب قائلاً "وسرعان ما أدرك الأتراك والعرب مقاصد اليهود الذين جاؤوا إلى فلسطين والذين تحركهم الأهداف القومية منذ عام ١٨٨٢ فصاعداً..... وما إن حل عام ١٩١٤ حتى بدأت المسألة الصهيونية تحتل شيئاً من الاهتمام في السياسة العثمانية كقضية فرعية"[43].

بدأ العداء العربي يتزايد ضراوة خلال العقود التالية مع ارتفاع حجم الهجرة اليهودية. وهكذا فإن الصهاينة، على الرغم من انتصاراتهم المذهلة والمتكررة، ما زالوا موضع الرفض ليس من قبل العرب الفلسطينيين المهجرين وحسب، بل ومن قبل معظم الدول العربية المحيطة بهم، ومن قبل العالم الثالث عموماً، الذي ينفر من أي أثر يشتم منه رائحة الاستعمارية. ففي كانون الثاني عام ١٩٧٨ كتب «آبا إيبان»، وزير الخارجية السابق، أن هناك «إحساساً بالغصة والاختناق" في حياة الإسرائيلي على الرغم من أنها مفعمة بالحيوية. "إن الإحساس المرضي برعب الاستبعاد من أي تواصل إنساني إيجابي، قد أثقل معنويات وعواطف الإسرائيلي بشكل أعمق بكثير مما كنا نريد الاعتراف به"[44].

إن الصدع الكامن في الاستراتيجية الصهيونية واعتبار فلسطين بلداً «خالياً» والعرب الفلسطينيين شعباً لا وجود له ــ هو زعم تكرر الإفصاح عنه، وما زال، على ألسنة قيادات

الأحزاب السياسية المختلفة. وقد أدرك هذا الصدع منذ البداية، العنصر الثالث في الحركة الصهيونية، بالإضافة إلى الساسة اللاهوتيين والمعمرين؛ أي دعاة تعايش القوميتين، الذين يشكلون مجموعة متنافرة ــ مع أن معظمها من اليساريين ــ تشترك عموماً بالقناعة أن حركتي التحرر الوطني العربية واليهودية هما حركتان متسقتان وتكملان بعضهما بعضاً ويمكن تحقيقهما معاً بدون أي تنافر، كما كان أفراد هذه المجموعة ينطلقون إلى قيام «كومنولث» فلسطيني متحرر يضم كلا الشعبين اليهودي والعربي.

كان الفشل من نصيب دعاة تعايش القوميتين، والتاريخ يكتبه المنتصرون وليس المهزومون، فقد طواهم النسيان، ولكنهم مع ذلك يجمعون في صفوفهم، على نسق رائع، الفلاسفة والسياسيين والقيادات العمالية. وأما أفق نهجهم وتفكيرهم فقد جاء على توضيحه «أهارون كوهين» في أطروحته لنيل شهادة الماجستير التي تحمل عنوان «إسرائيل والعالم العربي» والتي هلل لها الفيلسوف البارز «مارتن بوبر» بنعتها بأنها "عمل علمي ذو أهمية قصوى"[45]. وحتى بوبر نفسه كان قدوة لمجموعة من المفكرين المشهورين، الذين يجاهرون بآراء التعايش بكل صلابة وكان من أقدمهم ما يسمى القائد الروحي «آحاد هاعوم: ١٨٥٦ ــ ١٩٢٧» الذي زار فلسطين في عام ١٨٩١ وكتب مقالاً شهيراً بعنوان «الحقيقة من أرض إسرائيل» ونشره في حزيران ١٨٩١. وأشار فيه إلى "أننا اعتدنا الاعتقاد بأن العرب كلهم وحوش كاسرة تعيش في الصحراء، وأنهم شعب من المغفلين كالحمير" وأضاف محذراً "إن هذا الاعتقاد ينطوي على مغالطة كبرى وفخ يجب أن لا نقع في شراكه". وقد اشتم رائحة المخاطر التي تحيق بالمستقبل وأضاف في مقاله: "إذا حان الوقت الذي تتطور فيه حياة إخوتنا اليهود تطوراً متطرفاً يصل بهم إلى حد طرد سكان تلك البلاد على نطاق ضيق أو واسع، فإن المطرودين لن يتنازلوا عن أماكنهم"[46]. وفي نفس عام ١٨٩١، كتب عن أهمية الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع العرب وأطلق تحذيره الذي تغافل عنه الجميع لسوء الحظ:

"يمكننا بالتأكيد أن نتعلم من تاريخنا في الماضي والحاضر مقدار .... الاحتراس الذي يجب أن نكون عليه في سلوكنا تجاه شعب غير يهودي سنعيش بين ظهرانية مرة أخرى، إذ يقضي الواجب أن نعامل هؤلاء الناس بالمحبة والاحترام ــ وغني عن القول ــ بالعدل واحترام القانون. ولكن ماذا يفعل أخوتنا في فلسطين؟ إنهم يمارسون نقيض ذلك تماماً. لقد كان إخوتنا أرقاء في منفاهم وفجأة وجدوا أنفسهم في بحر من الحرية المتناهية.... هذا التغير المفاجيء خلق في نفوسهم ميلاً إلى الاستبداد، الأمر الذي يحدث دائماً عندما يصبح «العبد ملكاً». فهم يعاملون العرب بالعداء والقسوة وينتهكون ممتلكاتهم ظلماً وعدواناً، ويضربونهم بشكل معيب دون مبرر وجيه ومن ثم يتباهون بذلك. إنني لا أناشدهم الإقلاع عن هذا الاتجاه الحقير الخطير. لقد كان إخوتنا على حق حين قالوا

أن العرب لا يحترمون إلا الناس الذين يظهرون لهم الجرأة والشجاعة. ولكن هذا القول لا يصح إلا حين يشعر العربي أن خصمه على حق، وليس عندما يتوفر له المبرر الصحيح للاعتقاد بأن أفعال خصمه قمعية وجائرة. وأما حينما تكون الحالة، كما أسلفنا فإن العربي قد يخلد إلى الصمت ويمارس ضبط النفس زمناً طويلاً، ولكنه في قرارة نفسه يغذي نار الحقد ويضمر الثأر "[47].

وعلى هذا النحو كتب «مارتن بوبر» في آذار عام ١٩١٩، حينما كانت الترتيبات السياسية في أعقاب الحرب موضع نقاش، عن الدور التوفيقي المفتوح أمام اليهود: "بما أن المجتمعين الآن من الشرق والغرب.... علينا أن نؤكد بواسطتهم بأننا عازمون على الإقلاع عن أية سياسة خارجية ـــ إلا السياسة الضرورية التي تفضي مناهجها ومساعيها إلى إرساء اتفاق ودي ودائم مع العرب في ميادين الحياة كافة، لخلق كيان أخوي شامل"[48]. وفي المؤتمر الصهيوني الثاني عشر المعقود في «كارلز باد» في أيلول عام ١٩٢١، أصر بوبر على الدراسة الجادة «لمشكلة العرب»، وأكد أن "كتلة متراصة من الشعب اليهودي قررت العودة إلى موطنها القديم لبناء حياة جديدة فيه قائمة على الجهد المستقل" ولكنه أضاف قائلاً:

"إن استيطاننا، الذي ليس له من هدف سوى إنقاذ شعبنا وتجديد حيويته، لا يهدف إلى استغلال البلاد استغلالاً رأسمالياً ولا خدمة أية أغراض أمبريالية..... ثمة تضامن عميق ودائم بين المصالح الحقيقية سيقوم بيننا وبين الشعب العربي العامل، ولسوف يتغلب على أية معارضة قد تنشأ عن التعقيدات العابرة. وعندما يدرك الشعبان هذا الرابط فإن كلاً منهما سيحترم الآخر ويسعى لخير الطرف الآخر في الحياة الخاصة والعامة"[49].

إن ذلك النوع من الإيديولوجيا الصهيونية، الذي كان ينادي به بوبر، جاء على تفسيره تلميذه الموهوب «حايم آرلوسوروف» الذي حذر قائلاً "إن الحركة العربية موجودة فعلاً، وليس المهم نوعية هذه الحركة، بل المهم هو أن إنكارنا لأهميتها أو اعتمادنا على الحراب، البريطانية أو اليهودية، سيكون من فواجع الأمور. فمثل هذا الدعم مفيد مدة ساعة واحدة، ولكنه لن يكون مفيداً على مدى عقود طويلة.... فليس أمامنا سوى سبيل واحد: سبيل السلم ـــ وسياسة واحدة فقط: سياسة التفاهم المتبادل"[50]. وهناك آراء توفيقية مماثلة يؤمن بها الحاخام الدكتور «ج. ل. ماغنز»، الذي كان أميناً عاماً للمنظمة الصهيونية في أمريكة بين عام ١٩٠٥ و ١٩٠٨، والذي كرس جهوده لتأسيس الجامعة العبرية، التي ترأسها حتى مماته. فطيلة حياته كان بارزاً في دعوته للتعاون اليهودي العربي وفي العمل لتلك القضية.

وأما المجموعة الأخرى التي تساند سياسة الوفاق الإسرائيلي العربي فهم بعض المفكرين اليهود

« السيفارديين ـــ SEPHARADIC » ذوي الأصول المشرقية، الذين تختلف وجهة نظرهم عن وجهة نظر صهاينة أوربة الشرقية. لقد كان لليهود السيفارديين جذور عميقة في العالم الثقافي العربي وباستطاعتهم أن يقوموا بدور الوسطاء بين الحركتين القوميتين اليهودية منهما والعربية. فكما يكتب « آهارون كوهين »: "إن رجالاً من أمثال البروفسور آ. س. يهودا ودافيد يالين، ورالبي ناحوم من مصر، وعدة يهود سيفارديين بارزين في فلسطين، كان بإمكانهم أن يساهموا مساهمة كبرى في خلق علاقة تفاهم وتعاون بين الشعبين، ولكن حيل بينهم وبين فرصة فعل ذلك، والنتيجة أنهم استقالوا في جو من المرارة حتى إن بعضهم أصبح من أكثر المعارضين لكل ما يرتبط بالقيادة الصهيونية وسياستها"[51].

وكان العدد الأكبر من رواد الثنائي القومية من صفوف المجموعات الصهيونية اليسارية من أمثال « العصبة الاشتراكية » و « الحراس الشباب » ولا سيما الحزب البارز « الماباي » أو حزب العمال اليهود وقرينه الهستدروت أو الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين. فالمنظمتان الأخيرتان، اللتان كانتا أوسع نفوذاً من المنظمات الأخرى، كانتا منظمتين ديمقراطيتين اجتماعيتين وإصلاحيتين، وكانتا صهيونيتين وقوميتين، ومع ذلك كان هنالك تناقض حاد بين أقوالهما وأفعالهما. فجميع هذه المنظمات التي تدعي اليسارية، تعتنق الاشتراكية وتنادي بأخوة الإنسان، ولا سيما بين اليهود والعرب، ولكنها في الوقت نفسه تطالب بإصرار بالهجرة اليهودية المفتوحة وبالحرية المطلقة لإقامة المستوطنات اليهودية. وأما العرب الفلسطينيون فقد رفضوا قبول الشروط، التي ستحولهم في خاتمة المطاف إلى أقلية في بلدهم. وأدى الصراع بين العرب واليهود على إجبار الصهاينة اليساريين إلى التنكر عملياً لمبادئ الثنائية القومية التي يؤيدونها نظرياً.

وقد جسد هذا التناقض الصهيوني اليساري تجسيداً نموذجياً « دافيد بن غوريون » رئيس حزب الماباي وأول رئيس للوزارة في إسرائيل، فكانت تصريحاته لمصلحة الشراكة العربية اليهودية تتردد أصداؤها بشكل متواصل. ففي عام ١٩٢٥ صرح: "إن المجموعة العربية في فلسطين تمثل جزءاً عضوياً منها لا سبيل لانفصاله.... فالصهيونية لم تأت كي ترث مكانها أو تقوم على أنقاضها..... هذا الأمر مستحيل بمنتهى البساطة". وبعد سنتين أضاف قائلاً "ليس لنا الحق، انطلاقاً من مبادئنا الأخلاقية، أن نتحيز ضد طفل عربي واحد، حتى لو كنا بذلك نحقق كل ما نرغب فيه". وعلى هذا النحو صرح بن غوريون في عام ١٩٣٠: "أن على النظام في فلسطين أن يضمن في كل الأوقات ويتيح لكل من اليهود والعرب فرصة التطور والاستقلال القومي التام دون أي عائق بالشكل الذي ينفي أية هيمنة للعرب على اليهود أو لليهود على العرب". وفي عام ١٩٣١ عبر عن هذه الآراء نفسها أمام المؤتمر الصهيوني السابع قائلاً "إننا نصرح على مسمع من الرأي العام العالمي وأمام

الحركة العمالية وأمام العالم العربي، بأننا لن نقبل..... فكرة الدولة اليهودية التي لا تعني في نهاية الأمر إلا الهيمنة اليهودية على العرب في فلسطين"[52].

ولكن رد فعل بن غوريون كان مختلفاً تماماً في عام ١٩٤١ حينما جابهه «عادل جبر»، الذي كان عضواً عربياً مثقفاً جداً في مجلس بلدية القدس، باقتراح محدد حول تعايش ثنائية قومية في فلسطين تعتمد على المساواة التامة بين الشعبين. لقد كان رد فعل بن غوريون، كما نقله مسؤول صهيوني: "ما سمح لنفسه حتى أن ينظر إلى اقتراح «جبر» بل استشاط غضباً ودفع به جانباً وقال: "لا أريد التعامل مع هذه الوثيقة بتاتاً، إنها شيء يثير التقزز في النفس"[53].

إن هذا الحدث ليس إلا حدثاً وحيداً في سلسلة طويلة من الأحداث المماثلة، التي كان بها القادة الصهاينة يجاهرون نظرياً على مر السنين بتشبثهم بالثنائية القومية ويتنكرون لها أو يتملصون منها عملياً. وأما تلك الفرصة التي كان من المحتمل أن تحول القول إلى واقع، فقد كانت رغم ضيقها، عرضة للنسف من الجذور بفعل إصدار السياسة البريطانية على محاباة اليهود ضد العرب لتؤمن السيطرة البريطانية باعتمادها التكتيك الأمبريالي التقليدي المتمثل بسياسة (فرق تسد). وعلاوة على ذلك فإن الإجراءات البربرية النازية في الثلاثينيات (١٩٣٠) عززت بدورها موقع الصهاينة، الذين كانوا يعارضون أية قيود على الهجرة والاستيطان. وتجدر الإشارة، إلى أن السلبية الصهيونية حيال الثنائية القومية، **على مستوى صنع القرار**، كانت سلبية جازمة.

ويشير «جوزيف غورني»، في دراسته الدقيقة «الاشتراكية الصهيونية والمسألة العربية»، إلى أن حزب «AHDUT HA — AVODAH = وحدة اليد العاملة» كان أهم حزب اشتراكي لدى الجماعة اليهودية الفلسطينية. ومن صفوف هذا الحزب خرج عدد من رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزارات في دولة إسرائيل المستقلة، ومنذ مطلع العشرينيات (١٩٢٠)، عندما كان اليهود يشكلون أقل من ١٠٪ من مجموع سكان فلسطين، كانت هذه الهيئة تصرح بأن "اليهود يتمتعون بالحقوق القومية في فلسطين بما يتناقض مع حقوق الإقامة للسكان العرب". ويخلص غورني إلى النتيجة التالية أن "..... الإصرار على مطلب توطيد أغلبية يهودية بشكل لا مهادنة فيه.... قد أحبط الآمال بقيام اتفاق يهودي عربي إلى حد كبير"[54].

ويوثّق «آهارون كوهين» حالات عديدة، خلال العهود، عن الرفض الصهيوني لاقتراحات عربية محددة حول قيام دولة ثنائية القومية ويستنتج ما يلي: "إن مبدأ عدم الهيمنة لا يبتعد إلا قليلاً جداً عن إطار الأمنية الزائفة، ولم يتخذ له شكلاً ملموساً على شكل مقترحات سياسية يمكن أن تلعب دور المنطلق لمفاوضات عربية يهودية، ويعزو هذا الفشل في وضع الأقوال الصهيونية عن

الثنائية القومية موضع التطبيق إلى "الصراع العنيف ضمن مختلف الأحزاب الصهيونية بين دعاة المساواة ومعارضيها .... ففي هذه الظروف لم يكن بوسع أية هيئة صهيونية مسؤولة أن تفعل أكثر من طرح ذلك الشعار الغامض، شعار عدم الهيمنة"[55].

وفي وقت لاحق اعترف «غاد فرومكين»، رئيس المحكمة العليا في منتهى الصراحة بمبررات السياسة الصهيونية الرسمية ونتائجها خلال عهد الانتداب فقال:

"إن من يستعرض في ذهنه اليوم أحداث ذلك العهد لا بد له من أن يكتشف أن شرتوك (موشي شاريت لاحقاً ورئيس وزراء إسرائيل من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٥) وزملاءه كانوا في منتهى الحكمة والتبصر في حفاظهم على موقفهم، الذي أثبتت صحته دولة إسرائيل والأكثرية العددية التي كانت تساندنا فيها. فالاتفاق مع العرب سيؤخر النتيجة، وليس في قدرته أن يوصلنا إلى ما وصلنا إليه في حرب الاستقلال بفضل السلاح والهداية الربانية"[56].

وإذا نظرنا إلى ديناميكية الصهيونية وسيرورتها التاريخية؛ فعلينا أن نشير إلى مظهر الغرابة والدونيكيشوتية الذي تظهر به المئوية القومية اليوم، كما ظهرت فيه الدعوة الصهيونية أيام نشأتها الأولى. فمؤسسها «تيودور هرزل» نشر عام ١٨٩٦ كتابه «الدولة اليهودية»، الذي أثار المزيد من الاهتمام في أوربة ومهد الطريق أمام انعقاد أول مؤتمر صهيوني عالمي في «بازل» عام ١٨٩٧، ذلك المؤتمر الذي أنشأ (المنظمة الصهيونية العالمية) وأناط بها مسؤولية "خلق موطن للشعب اليهودي في فلسطين بضمانة القانون المدني". ولكن الدعوة الصهيونية لم تحصل في البداية على تأييد يهود العالم. فاليهود المتدينون، الذين يقيمون في فلسطين منذ زمن بعيد عارض معظمهم الصهيونية السياسية، اعتقاداً منهم بأن الله هو الذي سيعيد إسرائيل إلى صهيون متى شاء وأن استباق إرادته المقدسة نوع من التجديف. حتى اليهود الأوربيين الغربيين كان حماسهم فاتراً، لأنهم على قناعة نسبية بالوضع في مكان الاستيطان، كما تعوزهم الرغبة بالهجرة إلى فلسطين أو بمساندة فكرة «الوطن القومي». وبالنتيجة فإن الدعوة الصهيونية لم تستقطب إلا اهتمام اليهود المضطهدين في أوربة الشرقية، بالإضافة إلى حفنة من اليهود الأوربيين الغربيين من أمثال الدكتور «حايم وايزمن» الذي كان يرى الذوبان في المجتمعات الأوربية بمثابة «تفسخ تدريجي وتمزق تحت ستار التحرر». وحتى ضمن اليهود الأوربيين الشرقيين لم تحظ الصهيونية إلا بمساندة الأقلية، لأن البقية إما أنها خاملة أو هاجرت إلى أمريكة أو انضمت إلى الحركات الثورية الوطنية مع عناصر من غير اليهود ممن كان لهم نفس المنزع السياسي، أو أنها انضمت إلى البوند «الاتحاد العام للعمال اليهود في ليتوانيا وبولندا وروسيا»، الذي كان ينحو المنحى الثوري أيضاً باستثناء أن عضويته كانت وقفاً على اليهود. فهذه

العزلة النسبية التي يعيشها الصهاينة هي التي دفعت بالدكتور وايزمن إلى إجراء التقدير الفاضح للواقع الصهيوني إزاء وعد بلفور لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين :

" لقد كان وعد بلفور عام ١٩١٧ صرخة في واد ، لأن تحقيقه يستدعي إرساء منظمة خلال سنوات عديدة من الجهد المضني . ولكنني كنت في كل يوم ، بل وفي كل ساعة ، من السنوات العشر التي مضت أتساءل وأنا أقلّب الصحف الصباحية : من أين ستأتيني الصفعة التالية ؟ لقد كانت تمتلكني قشعريرة ، خوفاً أن تستدعيني الحكومة البريطانية وتسألني : قل لنا بربك ما هي هذه المنظمة الصهيونية ؟ وأين هم جماعتكم الصهاينة ؟ فهؤلاء الناس يفكرون بطريقة مختلفة عنا ، وهم يعلمون أن اليهود ضدنا في هذه الدعوة "[57] .

ورغم ذعر الدكتور وايزمن ؛ فإن إصدار وعد بلفور (راجع الفصل السابق) يمثل نصراً مؤزراً للصهيونية . إنه لم يوفر السبل لخلق دولة يهودية ، فعبارة « الوطن القومي » كانت تنطوي على المتناقضات ، بيد أن الدكتور وايزمن أعلن جهاراً : " إنها لن تعني إلا ما نريد لها بالضبط ـــ لا أكثر ولا أقل "[58] . ولذلك توجهت الجهود الصهيونية في السنوات التي أعقبت الوعد لضمان تفسير وعد بلفور بالشكل الذي كانت تريد تفسيره به .

كان الرئيس « وودرو ويلسون » يشكل تهديداً ، بإصراره على تقرير المصير في تلك المستوطنة القائمة في الشرق الأدنى وبإيفاده لجنة « كينغ ـــ كراين » للتأكد من آراء السكان المحليين . فأفادت اللجنة بأن الذين يؤيدون إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين هم اليهود الصهاينة فقط ويشكلون نسبة حوالي عشر مجمل السكان ، وأما النسبة الباقية ، وهي تسعون بالمائة من مجمل السكان ، فإنها معارضة لذلك نهائياً . واختتمت اللجنة تقريرها بالقول التالي : " إن إخضاع شعب لهذا النزوع السياسي إلى هجرة يهودية لا محدودة وإلى ضغط مالي واجتماعي دائم لتسليم الأرض ، سيكون خرقاً فاضحاً .... لحقوق الشعب ، وأنه تـمَّ وفق الصيـغ القانونيـة " . ولقـد عبر كاتبـا التقريـر عن " التعاطف العميق مع المسألة اليهودية " وأوصيا " بتنفيذ برنامج صهيوني في غاية التضييق .... وضرورة إلغاء مشروع تحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي صريح "[59] .

وهناك تهديد مماثل يكمن في البند ٢٢ من « ميثاق عصبة الأمم » ويشير تحديداً إلى " بعض الجماعات التي كانت منضوية تحت لواء الامبراطورية التركية " ويشترط أن " رغبات هذه الجماعات يجب أن تحتل الاعتبار الأساسي في اختيار القوى المنتدبة عليها "[60] . ولكن رغبات تلك الجماعات كانت موضع تجاهل مطلق نتيجة عجز ويلسون ، الذي أقعده المرض والمصالح الراسخة لبريطانيا وفرنسا اللتين جسدتا تلك المصالح في اتفاقاتهما السرية إبان الحرب لاقتسام الامبراطورية العثمانية

فيما بينهما. وهكذا كانت فلسطين من نصيب بريطانيا كقوة انتداب مع التلميح إلى أن وعد بلفور سيكون الإطار الذي تتحرك ضمنه الإدارة. وبناء على ذلك عينت حكومة لندن يهودياً بريطانياً هو السير «هربرت صاموئيل» كأول مفوض سام في فلسطين، كما اختارت زعيمين صهيونيين هما «نورمان بنتويتش وألبرت هيامسون» لمنصبي النائب العام ومدير الهجرة على التوالي.

لقد كان ربع القرن الذي استغرقه حكم الانتداب البريطاني عهداً خطيراً، حصل فيه إرساء الأسس لقيام المجتمع الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية في المستقبل. وعلى الرغم من أن العرب كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة طيلة هذا العهد؛ فإن مناوراتهم كانت أقل براعة من المناورات الصهيونية على الدوام، الأمر الذي جعل الصهاينة في نهاية الانتداب في وضع أقوى مما كانوا عليه في بدايته. وأما السبب الرئيسي فهو انعدام الاستراتيجية العربية المشتركة ومنهج العمل المشترك، مما كان يعكس تفرق المجتمع العربي خلال قرون الحكم العثماني. فالتحالفات والنشاطات السياسية لم تكن تحدد على ضوء البرامج أو الإيديولوجيات وإنما على ضوء مصالح حفنة من العائلات الملاكية، التي كان لكل منها أتباعها بين عشائر المنطقة ومخاتير القرى. فالخطوط العمودية التي أظهرت هذه التبعية كانت السمة المميزة لهذا النمط من العمالة التقليدية في الكيان السياسي.

لقد كان العرب منقسمين على أنفسهم نتيجة الخلافات الطبقية السياسية على حد سواء. فالزمرة الاجتماعية الاقتصادية المهيمنة كانت عبارة عن نخبة حضرية صغيرة، تتألف من الملاكين العقاريين والمقامات الدينية والمهنيين والتجار. فهذه الأوليغارشية لم تكن تولي اهتمامها للطبقة العاملة الحضرية من صناع مهرة وعمال غير مهرة، وتستخف بالمزارعين والعمال الزراعيين في الريف ممن يشكلون ٨٠٪ من السكان العرب. ولقد كان المزارعون والعمال الزراعيون موضع استغلال لا يعرف الرحمة من قبل الملاكين العقاريين، في جميع أنحاء العالم العربي. فالعائلات الوجيهة ــ آل الخالدي وآل النشاشيبي وآل الحسيني وأمثالهم ــ كانت تقرض الفلاحين النقود بأسعار الربا الفاحش وتسترهن أراضيهم وتحتبسها لعجزهم عن تسديد الديون الباهظة. ولما كان هؤلاء الملاكون الجدد على معرفة دقيقة بالهوية القومية الجديدة لفلسطين، فإنهم سارعوا إلى بيع ممتلكاتهم الشاسعة إلى الصهاينة. وبهذه الطريقة حصل (الصندوق القومي اليهودي) في صفقة واحدة عام ١٩٢٠ على مرج ابن عامر بكامله بما فيه من ضياع عربية تربو على العشرين. إن نقطة الضعف القاتلة التي كانت لدى الفلاحين الفلسطينيين في العشرينيات والثلاثينيات (١٩٢٠، ١٩٣٠) هي أنهم كانوا كتلة جماهيرية أمية خالية من التنظيم وتفتقر إلى الطبقة الوسطى الواسعة والحسنة الثقافة والواثقة بنفسها والموجودة الآن في الضفة الغربية.

وأخيراً كان الضعف يلحق الفلسطينيين إلى حد خطير من جراء عزلتهم النسبية عن بقية أرجاء العالم العربي إبان عهد الانتداب. إن تفكك الكتلة العربية المتراصة وتفرقها في هذا العهد، تناقضت مع الوحدة النسبية في ظل الأتراك. لقد شكل العرب قبل عام ١٩١٤ عدة منظمات ضد الحكم العثماني، وكانت مفتوحة لكل العرب بمعزل عن أصولهم الجغرافية. ولكن تباشير هذه القومية العربية التوحيدية انهارت أمام النزعة الإقليمية، عندما عزز البريطانيون والفرنسيون قيام الزمر المحلية المستقلة من شيوخ البدو والملاكين العقاريين، كل في منطقة انتدابه في الشرق الأوسط. ولاحظنا في القسم السابق كيف تم تطبيق هذه الاستراتيجية في العراق وكيف حولت هذا البلد القومي المتمرد لصالح جميع العرب إلى دولة مطواعة ربيبة لبريطانيا العظمى، مرغاء في إقليمية بلهاء، مثلها مثل سورية المتاخمة في ظل الانتداب الفرنسي. وإن تلك السلالات الحاكمة الدمى التي تم انتقاؤها بمنتهى الدقة، أدت دورها في عملية التطويع هذه، فالفيصل الذي نصب ملكاً على العراق كان نفسه الفيصل الذي عقد اتفاقاً مع الدكتور وايزمن في عام ١٩١٩ نص على أن "إرساء أسس الدستور والإدارة في فلسطين وما يماثلها من إجراءات أخرى يجب اختيارها بالشكل الذي يوفر أكبر الضمانات لوضع تصريح الحكومة البريطانية الصادر في تشرين الثاني عام ١٩١٧ (وعد بلفور) موضع التطبيق.... شريطة أن يحصل العرب على استقلالهم، كما طلبته في مذكرتي المؤرخة في ٤ كانون الثاني عام ١٩١٩ إلى وزارة الخارجية في حكومة بريطانيا العظمى.... وبكلمات أخرى تمت التضحية بفلسطين مقابل تحقيق مصالح الأسرة الهاشمية في بقية المنطقة. فزمر النخبة والسلالات العميلة في العالم العربي ما اكتفت بالإحجام عن مساندة الوطنيين الفلسطينيين وحسب وإنما، كما سنرى، أحبطت لهم جهودهم حينما لجأوا إلى المقاومة المسلحة.

وكان اليهود أيضاً منقسمين على أنفسهم حيال الاستراتيجية البعيدة المدى والتكتيكات المؤقتة. بينهم من يوصف «بالصهاينة الروحيين» أمثال «آحاد هاعوم ومارتن بوبر والدكتور ج. ل. ماغنيز» الذين يؤيدون الثنائية القومية قولاً وفعلاً. وبينهم أولئك الصهاينة ذوو الأدوار الرسمية الأهم من أمثال الدكتور «حايم وايزمن ودافيد بن غوريون وموشي شاريت» الذين استغلوا الدعوة نظرياً لفكرة التعاون العربي اليهودي ولكنهم أصروا عملياً على الهجرة اليهودية المفتوحة والاستيطان، الأمر الذي ينفي تصريحاتهم نفياً قاطعاً. وأخيراً كان بينهم التعديليون بقيادة «فلاديمير جابوتينسكي» — ويعتبر مناحيم بيغن أحد حواريه — الذي يصر على أنه "لم يحدث في التاريخ قط أن وافق السكان الوطنيون لبلد ما من تلقاء أنفسهم على ضرورة استعمار وطنهم من قبل الأجانب"[61]. ولذلك فإن جابوتينسكي، طالب في النهاية بضرورة قيام فيلق يهودي لتلبية الحاجات اليهودية التي حددها بأنها دولة مستقلة كبيرة تمتد على كلا ضفتي نهر الأردن.

وعلى الرغم من انقسام اليهود على أنفسهم، فإنهم كانوا يشكلون جبهة متراصة ضد العرب ويستفيدون بكل مهارة من الخلافات القائمة فيما بينهم. لقد كانوا يقيمون التحالفات التكتيكية مع الأغلبية العربية المسلمة، كما يؤكد «ن. كابلان»، وبذلك "يثيرون شكوك المسلمين بكل مكر حيال النفوذ الذي تتمتع به الأقلية العربية المسيحية. كما كان اليهود يعززون العلاقات الودية مع طوائف الأقليات غير المسلمة كالسامريين والدروز والشراكس. وأخيراً كانوا يغذون استياء وجهاء الريف ضد عرب المدن"[62]. ولعبت دولة الانتداب في ذلك دوراً كبيراً.

وأهم من كل ما سبق إقدام اليهود على تنظيم مختلف المؤسسات لتنسيق أعمالهم وبلوغها أقصى درجات الفاعلية، ومن أهمها كان «الصندوق القومي اليهودي» الذي تأسس في المؤتمر الصهيوني الأول في عام ١٩٠١. وقد حُدد الغرض من هذا الصندوق بأنه "العمل بغية الوصول إلى غالبية يهودية". ولكن الصندوق في مسعاه لتحقيق ذلك الغرض وجد المساعدة المواتية لاستملاك مساحات شاسعة من الأرض في أواخر القرن التاسع عشر من قبل تجار المدن المحليين وجباة الضرائب من الفلاحين. ففي فلسطين، كما في بقية الولايات العثمانية، اغتنم هؤلاء المقاولين فرصة صدور «قانون الأرض العثماني» الصادر عام ١٨٥٨ الذي استهل الملكية الخاصة وتسجيل الأراضي، ولجأوا إلى مختلف الأساليب المشروعة وغير المشروعة وحصلوا على تلك الأراضي التي كان يحرثها الفلاحون تقليدياً بشكل مشاعي، الأمر الذي أدى إلى خلق طبقة جديدة من الملاكين الغيابين، الذين يحصلون بكل لهفة على الأثمان المرتفعة التي يقدمها «الصندوق القومي اليهودي». وهكذا ارتفعت حيازات هذا الصندوق من ١٢٤٠٠ دونم في عام ١٩٠٧ (الدونم يساوي ٢٤٧١ر٠ آكر) إلى ١٦٠٠٠ دونم في عام ١٩١٤ وإلى ١٩٧٠٠٠ في عام ١٩٢٧ وإلى ٣٧٠٠٠٠ في عام ١٩٣٦. وفشلت محاولة الحكومة البريطانية أن تحد من شراء اليهود للأراضي في «كتابها الأبيض» عام ١٩٣٩، وثابرت حيازات «الصندوق» العقارية على ارتفاعها فبلغت ٤٧٣٠٠٠ دونم في شهر أيلول عام ١٩٣٩ و ٨٣٥٠٠٠ في أيلول عام ١٩٣٦.

وأما حق الملكية في أراضي الصندوق، فقد وصف بأنه "حق للشعب اليهودي إلى الأبد وغير قابل للتحويل"، فكان من المستحيل تأجير الأرض أكثر من فترتين متتاليتين طول الواحدة منهما ٤٩ عام، وأن الواجب يقضي أن يكون المستأجر يهودياً دون سواه. وهكذا فإن ارتفاع الحيازات العقارية اليهودية أدى إلى ارتفاع مماثل في أعداد المهاجرين والمستوطنين؛ فارتفع عدد السكان اليهود في فلسطين من زهاء ٦٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩١٤ إلى ٨٣٧٩٤ في عام ١٩٢٢، عندما قام البريطانيون بأول إحصاء حديث، وارتفع إلى ١٧٤٠٠٠ نسمة في عام ١٩٣١ زمن الإحصاء البريطاني الثاني.

إن تدفق الأموال اليهودية والحاذقين من المهاجرين اليهود أدى إلى تحسين مستويات معاش العرب الفلسطينيين تحسيناً جوهرياً. ففي الوقت الذي كانت فيه الخمسة قروش كأجرة يومية موضع اعتبار الأجر العالي في معظم أرجاء العالم العربي، كان العامل العادي الفلسطيني يتقاضى من ١٥ قرشاً إلى ٢٠ قرشاً، والعامل الماهر يتقاضى ضعف هذا المقدار أو ثلاثة أضعافه. وارتفعت أجور عمال المزارع من العرب ارتفاعاً حاداً، إذ بلغت من ١٤ إلى ١٦ قرشاً في مواسم العمل في بيارات الحمضيات. كما إن الفوائد غير المباشرة التي صار يتمتع بها العرب كانت فوائد هائلة على قدم المساواة. فالعرب الفلسطينيون لم يدفعوا من الضرائب إلى حكومة الانتداب البريطانية أكثر مما كانوا يدفعون للحكومة العثمانية، ولا أكثر مما كان يدفعه العرب في البلدان المجاورة. ونظراً للإيرادات الضريبية من المستوطنين اليهود فإن الخدمات الصحية والتعليمية التي أُتيحت للعرب الفلسطينيين كانت فريدة من نوعها في الشرق الأوسط، كما تدل على ذلك الأرقام التالية التي تمثل الإنفاقات الحكومية (بالمل لكل فرد واحد) ـــ المل = ٠٫٠٠١ من الجنيه الإنكليزي:

الأقطار / الخدمات	مصر	العراق	شرقي الأردن	سورية ولبنان	عرب فلسطين
الصحة	١٥٣	١٠٨	٤٢	٢٣	١٥٦
التعليم	٢٨٤	٢١٧	٧٣ (١٩٣٥)	٩٦	٢٥٩

المصدر: أ. كوهين: «إسرائيل والعالم العربي» (نيويورك: فونك و واغنالز، ١٩٧٠): الصفحة ٢٢٧.

فالتحسن الطارئ على المستويات الصحية للفلسطينيين يتجلى بارتفاع معدل الولادات على معدل الوفيات في كل ألف واحدة من عدد السكان بين ١٩١٧ و ١٩٣٧. ففي مصر كان هذا الارتفاع ١١، وفي سورية ولبنان ١٤، وفي شرقي الأردن ٩، وفي العراق ٩، وأما في فلسطين فقد كان ٢٥ (في الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤١).

إن كل هذه التحسينات الجوهرية الناجمة عن الطاقات اليهودية البشرية منها والمادية لم تحفز قيام تفاهم عربي يهودي في فلسطين، وذلك تماثل الحقيقة التي مؤداها أن حصول العمال الأفارقة في جنوبي إفريقية على أجور أعلى من أجور العمال في إفريقية السوداء، لم يفض بدوره إلى تحبيب سكان جنوبي إفريقية الأوربيين إلى قلوب الإفريقيين. وهناك حقيقة تبقى ماثلة للعيان وهي تعرض العرب

للتهجير من فلسطين . وأحد الأمثلة على ذلك هو جهد حزب الماباي لجعل الجماعة اليهودية جماعة مستقلة قدر المستطاع من خلال حملته الثلاثية الجوانب : « غزو الأرض » (بترسيخ الحد الأقصى من الملكية اليهودية للأرض الفلسطينية وزراعتها) ، و « غزو اليد العاملة » (بإجبار أرباب العمل اليهود على استئجار العمال اليهود فقط ، بدلاً من استئجار اليد العاملة العربية حتى لو كانت أرخص) ، و « منتوج الأرض » (بمقاطعة السلع العربية الأرخص بغية حفز الزراعة والصناعة اليهوديتين) .

هذه الإجراءات التمييزية كانت على تناقض فاضح مع ما أعلنه حزب « الماباي » من مبدأ اشتراكي عن التضامن الطبقي ، غير أن المبررات التي كانت تساق دفاعاً عنها تمثلت بتوكيد استثنائية الوضع اليهودي وكان الاستثناء يلغي جميع المبادئ . ومع ذلك فإن « دافيد هاكوهين » ، الذي ظل زمناً طويلاً قائداً من قواد حزب الماباي ، يتمالك نفسه عن المجاهرة بشكوكه حيال هذا التناقض الدائم المفضوح بين المبدأ والتطبيق :

" أتذكر أنني كنت واحداً من أوائل رفاقنا من حزب AHDUT HA — AVODAH ، الذين ذهبوا إلى لندن بعد الحرب العالمية الأولى ..... وهناك أصبحت اشتراكياً ..... وعندما انضممت إلى الطلاب الاشتراكيين — من بريطانيين وإيرلنديين ويهود وهنود وأفارقة — اكتشفنا جميعنا أننا كلنا نعيش تحت ظل الهيمنة البريطانية أو الحكم البريطاني . وحتى هنا ، في هذا المناخ من الإلفة ، كان علي أن أجادل أصدقائي حول مسألة الاشتراكية اليهودية ، دفاعاً عن حقيقة عدم قبولي دخول العرب في اتحادي العمالي ، « الهستدروت » ، ودفاعاً عن إسداء النصح لربات البيوت بعدم الشراء من الحوانيت العربية ، ودفاعاً عن حراستنا البيارات لمنع العمال العرب من العمل هناك .... وعن صب الكيروسين على البندورة التي كان يزرعها العرب ، وعن مهاجمة ربات البيوت اليهوديات في الأسواق وتكسير البيض العربي الذي عمدن لشرائه ، وعن توجيه الحمد إلى الله الذي ألهم « الصندوق القومي اليهودي — KEREN KAYEMET » بإيفاد « هانكن » إلى بيروت لابتياع الأراضي من الذوات EFFENDI الغيابين (الملاكين العقاريين) وطرد الفلاحين من الأرض — إن ابتياع عشرات الدونمات من إنسان عربي أمر مباح ، ولكن بيع دونم يهودي واحد — معاذ الله — إلى إنسان عربي أمر محظور . كما إن اعتبار روتشليد ، الذي تتجسد به الرأسمالية ، إنساناً اشتراكياً وتلقيبه « بالمحسن » كان من الأمور التي يتوجب علينا الدفاع عنها — إن الإقدام على ممارسة ذلك كله لم يكن سهلاً . وعلى الرغم من إقدامنا على ممارسته ؛ فإنني لم أكن راضياً عنه . تلك سياسة الصهاينة الاستعماريين ، دهاء ومكر ، والتظاهر بالشفقة على العرب وعدم الرضى على ما يفعلون "[63] .

جاء هذا التحيز الشامل ضد العرب في التقرير الرسمي الذي قدمه السير « جون هوب سيمبسون » تعقيباً على اضطرابات عام ١٩٢٩ :

" .... إن نتيجة ابتياع الأرض في فلسطين من قبل «الصندوق القومي اليهودي» هي أن الأرض أصبحت محتبسة وخارج إطار القانون المحلي EXTRA — TERRITORIALISED. إنها لم تعد الأرض التي يستطيع العربي أن يجني منها أية فائدة لا الآن ولا في المستقبل. فهو لم يحرم من الحلم باستئجارها وفلاحتها وحسب، وإنما حرم إلى الأبد من أمل العمل في تلك الأرض، نظراً للشروط الصارمة التي فرضها «الصندوق القومي اليهودي» على استئجارها. فالأرض موقوفة وغير قابلة للتحويل. وهذا هو السبب الذي يجعل العرب يرتابون في دعاوي الصداقة والإرادة الطيبة الصادرة عن الصهاينة، نظراً للسياسة التي فرضتها «المنظمة الصهيونية» عن عمد وسابق تصميم "[64].

واستعادة منا لشريط أحداث الماضي يظهر لنا صعود هتلر وما تلاه من أعمال قتل ضد اليهود الأوربيين بمظهر الشرخ العميق في التاريخ الفلسطيني المعاصر. فعلى الرغم من جهود «المنظمة الصهيونية» فإن الهجرة اليهودية قد تناقصت في أواخر العشرينيات (١٩٢٠) إلى تدفق صاف لا يتجاوز بضعة آلاف سنوياً، وكان من الممكن أن تبقى على ذلك المعدل المتواضع لو توفرت الظروف الطبيعية. ولكن في عام ١٩٣٢ وعام ١٩٣٦، بدأ يتدفق سيل المهاجرين، هرباً من الاضطهاد النازي، إذ وصل إلى فلسطين بين هذين العامين زهاء ١٧٤٠٠٠ لاجيء يهودي، فهذا العدد ضاعف عدد السكان اليهود في فلسطين لأنهم لم يكونوا أكثر من ١٧٤٠٠٠ نسمة زمن الإحصاء الرسمي عام ١٩٣١.

إن آثار هذه الثورة الديموغرافية كانت مدمرة. فذكريات «الأتون» المرعبة وتلك دعاية صهيونية، دفعت معظم اليهود إلى الامتناع حتى عن الكلام فيما يتعلق بمبدأ الثنائية القومية. في هذه المرحلة رفض فيها بن غوريون عرضاً عربياً في أن تكون فلسطين بلداً يتمتع فيه كلا الشعبين بالمساواة التامة، ووصف العرض بأنه يثير الاشمئزاز في النفس. وأما العرب فقد أفصحوا بأنهم لا يجدون أي مبرر يدفعهم لفقدان بلادهم بسبب الحملة الغربية المعادية للسامية. " إن معاداة السامية داء غربي يستحق الرثاء..... ولكننا نحن لسنا معادين للسامية لأننا نحن أنفسنا ساميون. ومع ذلك فإن هذه المشكلة الغربية هي قيد الحل على حسابنا. فهل هذا تصوركم عن الإنصاف؟ "[65]. فكان الإضراب العربي والثورة المسلحة في عام ١٩٣٦ بمثابة الذروة التي خلصت إليها تلك المرارة وذلك الذعر.

ردت السلطات البريطانية بزيادة جيش احتلالها إلى ٢٠٠٠٠ جندي واللجوء إلى الاعتقالات والغرامات الجماعية، وإجبار العرب على افتتاح مراكز أعمالهم المقفلة خلال الإضراب وتدمير القرى والمدن المجاورة المشتبه بإيوائها رجال الثورة. ولكن المقاومة استمرت وبدأ الحكام العرب المجاورون

ـــ من أمثال عبد الله في شرقي الأردن وغازي في العراق وابن سعود في العربية السعودية ـــ يتهيبون تصاعد الروح النضالية الجماهيرية التي تهدد بانتقال عدواها إلى رعاياهم. ولذلك ففي ٨ تشرين الأول عام ١٩٣٦، أصدروا نداء إلى "أبنائنا عرب فلسطين .... أن يخلدوا إلى الهدوء لمنع سفك الدماء، وأن يثقوا بالنوايا الطيبة لحليفتنا، الحكومة البريطانية، التي عبرت عن رغبتها في إقامة العدل .... فارتاحوا وتأكدوا أننا سنتابع جهودنا بغية مساعدتكم"[66].

وفي ١١ تشرين الأول انتهى الإضراب الذي دام ستة أشهر وأوفدت الحكومة البريطانية لجنة «بيل PEEL» لاستقصاء واقع المشكلة الفلسطينية وتقديم التوصيات. فكان تقريرها الذي رفعته عام ١٩٣٧ في منتهى البساطة: إن التزامات بريطانيا تجاه اليهود لا يمكن الوفاء بها إزاء هذه المعارضة العربية العنيدة، ولذلك فإن اللجنة لم تقترح الحكم الذاتي، الذي كان العرب يطالبون به، وإنما اقترحت تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية. ولكن العرب رفضوا التقسيم لأنهم كانوا يخشون صعوبة منع اليهود من التوسع في المستقبل حتى لو كانت حدود دولتهم المقترحة بالغة الدقة.

واندلعت الثورة من جديد في أيلول ١٩٣٧. وفي منتصف عام ١٩٣٨ كان الثوار يسيطرون على ٨٠٪ من الريف، حيث أخذوا يجبون الضرائب ويقيمون العدل بين الناس. فأطلقت بريطانيا «القوة الجوية الملكية» بالإضافة إلى قوة الاحتلال المؤلفة من ٢٠٠٠٠ رجل، كما تم تسليح ١٤٥٠٠٠ نسمة من المستوطنين اليهود وتنظيمهم على شكل «فرق ليلية» واستخدام بعضهم في بناء حاجز من الأسلاك الشائكة في شمال فلسطين، للحيلولة دون دخول المتطوعين العرب من سورية ولبنان. وفي عام ١٩٣٩ انهارت المقاومة العربية وأعيد توطيد السلطة البريطانية. وأما الخسائر البشرية والمادية؛ فكانت جسيمة وعانت القضية العربية نكسة خطيرة بمقتل ٥٠٠٠ عربي، مقابل ٤٦٣ يهودي و ١٠١ بريطاني. وهكذا عززت بريطانيا موقع اليهود في فلسطين وبدأوا يعدون المسرح للأحداث المصيرية، التي قامت عام ١٩٤٨ حين تمكن الصهاينة في خاتمة المطاف من تفسير وعد بلفور بالشكل الذى يريدون تفسيره به، كما جاء على لسان الدكتور وايزمن.

٦ ـــ إفريقية الاستوائية

خضعت إفريقية الاستوائية لسيطرة واستغلال القوى الغربية خلال الحرب العالمية الأولى والسنوات الفاصلة بين الحربين إلى حد فاقت عليه الشرق الأوسط. فالمواد الخام الإفريقية عززت اقتصاد الحرب لدى الحلفاء، كما تم استغلال الطاقة البشرية الإفريقية لأغراض العمل والمعارك. فأكثر من ١٨٠٫٠٠٠ من إفريقية الغربية خدموا في الجيوش الفرنسية إبان الحرب ضد الألمان في

أوربة ، والتوغولاند والكاميرون ، كما استخدم البريطانيون المجندين الأفارقة ، علاوة على المجندين السيخ والبنجابيين في حملاتهم على شرقي إفريقية . ومقابل ذلك كان لدى الألمان في بداية الحرب في تانجانيقا ، قوة نظامية قوامها ٢١٦ أوربياً و ٢٥٤٠ عسكرياً إفريقياً . وعلى غرار هذه النسبة تقريباً كانت نسب الإفريقيين والأوربيين المقاتلين في صفوف الأفواج البريطانية في غربي وشرقي إفريقية .

فهذه المساهمات الحربية ، وما تلاها من مقاطع رائعة لمبدأ ويلسون حول تقرير المصير ، شجعت الإفريقيين من ذوي الوعي السياسي على التطلع نحو نظام جديد في أعقاب الحرب . ولكن الأنظمة الأمبريالية تضامنت ، بدلاً من التفكك ، وامتدت تحت ستار ورقة الانتداب ، كما جرى في الشرق الأوسط . وفي الوقت الذي تم فيه اقتسام البلدان العربية كمناطق انتداب من الفئة (أ) ، تم توزيع المستعمرات الإفريقية لألمانيا كمناطق انتداب من الفئة (ب) والفئة (ج) . فبريطانيا نالت معظم المستعمرات الألمانية السابقة في شرقي إفريقية تحت اسم « إقليم تانجانيقا » ، بينما نالت بلجيكا القسم الباقي تحت اسم « رواندا أوروندي » . وأما جنوب إفريقية فقد حصلت على المستعمرة الألمانية السابقة في جنوب غرب إفريقية ، كما حظيت كل من فرنسا وبريطانيا بأجزاء من الكاميرون والتوغولاند .

وانطلق الحلفاء المنتصرون ، بعد إسباغ السمة الشرعية لسيطرتهم على القارة الإفريقية بأكملها ، إلى توطيد سلطتهم من خلال الزعماء المحليين ، الذين كانوا نظراء الشيوخ في الشرق الأوسط . ولكن سواء أكان الحكم حكماً غير مباشر كالذي يمارسه البريطانيون ، أو مباشراً كالذي يمارسه الفرنسيون والبلجيكيون والبرتغاليون ، فإن السلطة الفعلية ظلت تحت سيطرة الحكومات الأم التي تدفع الرواتب للزعماء وتمدهم بالمستشارين الاستعماريين لإسداء النصح لهم عن كيفية تأدية مهامهم التي أثارت النفور في الأوساط الشعبية وهي لا تتعدى جباية الضرائب وتجنيد العمال والمجندين . ومن البديهي أن أولئك المستشارون الأوربيون ينحازون إلى جانب أولئك الزعماء ضد قلة من الشبان الإفريقيين ، الذين أصابوا حظاً من الثقافة الغربية ، والذين كانوا عرضة للاتهام بأنهم يفتقرون إلى احترام شعوبهم لهم ، إضافة إلى محاربة الموظفين الاستعماريين لهم . ويعقب على تلك المرحلة اثنان من أخلص دعاة الحكم الاستعماري وهما « رولاند أوليفر و آنتوني أتمور » قائلين " لم تكن القرارات الهامة من مهام الأفارقة ، وكان المتنفذون من الأفارقة في هذه الآونة أقل عدداً من المرحلة السابقة لعام ١٩١٤ "[67] .

فالقوى الاستعمارية كانت تستخدم سلطتها القوية بين الحربين لبلوغ الأهداف الاستراتيجية نفسها ، رغم اختلاف أساليبها التكتيكية . فالهدف الأول أوضحه « إيرل غراي » عام ١٨٥٢ عندما

قال : "إن أوثق اختبار لمدى صلاح الإجراءات المعتمدة لتطوير قوم من الهمج هو وجوب بلوغهم مرحلة الاكتفاء الذاتي"[68] ! ولذلك فإن الحكومات الأوربية كلها، التزاماً منها بهذا القول المأثور، كانت ترى أن بلوغ تلك المرحلة يتطلب من رعاياها المستعمرين ضرورة تحمل النفقات التي تبقيهم موضع السيطرة، بما في ذلك نفقات الجهاز البيروقراطي والقضائي وقوات الشرطة والجيش.

وأما الهدف الثاني المشترك بين كافة القوى الأوربية، فهو توجه اقتصاد البلدان المستعمرة نحو التصدير لتوريد المواد الخام الضرورية وامتصاص السلع المصنعة. فالرسميون البريطانيون، يدعون أن واجب المستعمرات هو استيرادها المصنعات البريطانية، حتى لو كانت أغلى ثمناً من المصنعات اليابانية. ففي حزيران عام ١٩٢٠ دعت الحكومة البريطانية مستعمراتها لمنح الأفضليات للسلع ذات المنشأ الامبراطوري. وفي عام ١٩٢٢ أقدمت ست وعشرون حكومة على التنفيذ، ولم تكن جميعها من تلقاء نفسها. هذه «الأفضلية الامبراطورية» برهنت على أنها هبة من اللّه للصناعات البريطانية في وجه المنافسة الشديدة زمن سنوات «الكساد الكبير». وأوضح هذه الحقيقة السير «فيليب كان ليف ــ ليستر» من «إدارة المستعمرات» في مجلس العموم في ٢٢ نيسان عام ١٩٣٩ حين قال :

"إنني لست على ثقة من معرفة البريطانيين للعون الكبير الذي كانت عليه «التجارة مع المستعمرات» في السنوات الصعبة الماضية .... ففي عام ١٩٢٤ لم تكن أكثر من نسبة ٦ر٨٪ من صادراتنا تجد طريقها إلى «الامبراطورية الاستعمارية». وفي عام ١٩٣١ ارتفعت النسبة إلى ما يزيد على ١٠٪ في زمن كانت فيه الأسعار تتداعى في المستعمرات التي تقلصت قدراتها الشرائية، تقلصاً كبيراً. ويبين ذلك قيمة التجارة ..... ويؤكد مدى اتساع وأهمية الأفضليات التي منحتها المستعمرات لهذا البلد طيلة السنوات الماضية. وبما أن هذا المجلس قد اتخذ قراره ــ عن الأفضلية الامبراطورية ــ في شباط؛ فقد تم منحنا أفضليات جديدة ..... وخلاصة القول أن كل مستعمرة من المستعمرات التي تعتمد التعرفة الجمركية على المصنعات والتي تتمتع بالحرية في إقدامها على ذلك، تمنح الآن أفضلية جوهرية لهذا البلد"[69].

وعلى الرغم من الاعتراف الصريح بالمنافع التي عادت بها الأفضلية الامبراطورية على الوطن الأم، فقد ظل الاعتقاد السائد بأنها كانت مفيدة للمستعمرات أيضاً على قدم المساواة، لأن القدر منحها دور المنتج للمواد الخام. وطبقاً لما قاله (و. ج. أورمزبي ــ غور) مساعد وزير الخارجية لشؤون المستعمرات في ١٣ نيسان عام ١٩٢٩ :

"إنني لا أتصور اليوم وجود الكثير من التطورات الصناعية، ولا أتصور احتمال قيامها في

المستقبل، في الكتلة الهائلة التي تتألف منها امبراطوريتنا الاستعمارية. وإذا نظرنا إلى المستقبل فلن يكون في أي مكان من امبراطوريتنا الاستعمارية فحم أو حديد، وأنتم تتعاملون مع البشر ومع الظروف المالية التي لا يمكن أن تسلم نفسها لإنتاج المصنع، بل بتوجيه الاهتمام الكبير نحو تطور الغابات والحيوانات والزراعة "[70].

هذه العقلنة تعيد إلى الأذهان القرار الذي أعلنه «جون براونينغ» قبل قرن من الزمن وأعلن فيه "من المستحيل أن تصبح مصر بلداً صناعياً" (راجع الفصل الثاني، المقطع الثالث)، كانت موضع تقبل أوساط (حزب العمال البريطاني). فالنائبة العمالية «مارغريت بوندفيلد» طرحت عقلنتها، التي تفتق عنها ذهنها والتي تقضي بإجهاض الصناعات في المستعمرات من خلال صبغ طريقة حياة الإفريقيين التقليدية بالصبغة المثالية كنقيض للآفات الاجتماعية الناجمة عن التصنيع: "إننا نريد أن نجنب هذه المستعمرات ـــ كما صرحت أمام مجلس العموم ـــ خوض غمار المحنة القاسية، محنة البلدان الصناعية العادية، محنة عهد من العبودية الاقتصادية، العهد الذي عاد بأوخم العواقب على أجيال برمتها من الشعب "[71].

واتخذ المسؤولون الأوربيون، علاوة على التشريعات الأمبريالية، الإجراءات المباشرة ضمن المستعمرات بما يكفل الحد الأعلى من المنافع لتعزيز الاقتصاد في بلدانهم الأصلية. ومن تلك الإجراءات كان جباية الضرائب ـــ على الأرض والماشية والبيوت وحتى على الناس نفسها ـــ كوسيلة لإجبار الإفريقيين المتصلبين، على زراعة المحاصيل النقدية أو على العمل في المناجم والمزارع الضخمة. ولكن هذا الضغط لم يكن ضرورة لاستعماله في مناطق مثل غربي إفريقية، حيث كان الاحتكاك الطويل مع أوربة قد حفز مطلب المستوردات المصنعة على نطاق شعبي واسع، وأما في إفريقية فقد كانت الحاجة تدعو لوجود الحافز بشكل متواصل، كما اعترف بذلك صراحة أحد المستوطنين البيض في كينيا وهو «الكولونيل كروغان» الذي قال: "لقد سلبناه أرضه KIKUYU وعلينا الآن أن نسلبه أطرافه وما العمل القسري إلا النتيجة الطبيعية لاحتلالنا هذه البلاد "[72].

وفي الأمكنة التي فشلت فيها الضرائب في إيجاد القوة العاملة المطلوبة، عمد المسؤولون الاستعماريون إلى أسلوب العمل القسري المكشوف، فقد فرضوا على الناس مزاولة العمل المجاني عدة أيام من العام لتنفيذ «الأشغال العامة» كالقلاع للحكام، والمساكن للموظفين الرسميين والثكنات للجنود، وشق الطرق ومد السكك الحديدية والموانىء لتصدير المحاصيل النقدية. ومما يدل على مدى استغلال الطاقة البشرية الإفريقية، التقرير الذي أورده الحاكم العام «ديلافينييه» وجاء فيه "أن إفريقية الغربية الفرنسية كانت تقدم، عشية الحرب العالمية الثانية، سنوياً (١٧٥) مليون فرنك فرنسي

كضريبة على الأفراد وعلى القطعان ، و (٢١) مليون يوم عمل قسري و (١٢٠٠٠) جندي . ولكن هذا التقدير كان ناقصاً ؛ فعلاوة على الجبايات الرسمية ، كانت تضاف مجموعة من الأعباء الثقيلة ، من أمثال المدفوعات « العرفية » التي يجمعها الزعماء و « الهدايا » للمتنفذين في مصانع الصناعات التحويلية ومبيعات المحاصيل قسراً بأقل من أسعار الكلفة ودفع الديون والسلع الموسمية بمعدلات الفوائد الابتزازية باعتبارها « ضرورات أساسية » لاستضافة المديرين والزعماء وأزلامهم الطفيليين أثناء قيامهم بجولات تفقد العمل .

فمن وجهة نظر القوى الاستعمارية برهنت الأساليب الإدارية المذكورة أعلاه عن نجاحها الباهر ، لأنها أنجزت التكامل المرغوب بين اقتصادات المستعمرات واقتصادات البلدان الأم ، كما دلت الإحصاءات التجارية الواردة في جدول الصفحة التالية .

وحدثت منجزات رائعة في بناء مرافق الهيكل الأساسي الضرورية للتجارة المتنامية . فأنشئت السكك الحديدية من المناطق الواقعة في أعماق البلاد إلى الموانىء الساحلية الجديدة ، وأسس المبشرون المخلصون المدارس ، وقدموا الخدمات الصحية الأولية ، كما جعلت المناجل الفولاذية الجديدة العمل في تنظيف الأدغال ، سهلاً ومريحاً . حتى « الجنائن النباتية الملكية » في « كيو » استنبتت أنواعاً جديدة من القهوة والكاكاو والكولا والذرة وزيت النخيل والحمضيات وغير ذلك من الفواكه ، التي كانت تعود بالفائدة على الأطعمة المحلية وعلى منتوجات التصدير أيضاً . وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمحمية الجنوبية من نيجيريا ، التي استطاعت تقديم المحاصيل الجديدة ، كالمانغا والتبغ والكاكاو والقبك LAPOK والقرفة وليف الرافية والكولا . وأما العينة عن هذه العملية « التحديثية » ؛ فقد كانت تتمثل بالتفرنج السكاني في مراكز المدن الجديدة . فأكرا اكتظت بالسكان من ٤٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٢١ إلى ١٣٨٠٠٠ في عام ١٩٤٨ ، وأبيجان من ٥٠٠٠ في عام ١٩٢١ إلى ٤٥٠٠٠ في عام ١٩٤٥ ، ونيروبي من ١٤٠٠٠ في عام ١٩٠٦ إلى ٢٥٠٠٠٠ في عام ١٩٦٢ .

إن هذه المنجزات تعزز النتيجة ، التي توصل إليها المؤرخان « بيتر دوينان و ل . هـ . غان) ومفادها " أن المرحلة القصيرة .... بين بداية أمبريالية أواخر العصر الفيكتوري وبين نزع الصبغة الاستعمارية عن إفريقية ، اتسمت بتقدم مذهل في عدة ميادين .... "[73] . ولكن مثل هذا التقدير سواء أكان عن إفريقية آنذاك أو عنها اليوم يستتبع بالضرورة التساؤل التالي : " ما الغرض من ذلك التقدم ولمصلحة من ؟ " هنالك عدة حالات معروفة عن بلدان العالم الثالث من التي اختبرت المعدلات المذهلة من النمو وما تبعها من قمع جماهيري واستغلال ، وانحدار فعلي في مستويات المعيشة ، مما أفضى إلى الغليان الاجتماعي ومن ثم إلى الثورة . ولذلك تقتضي الضرورة إمعان النظر

نمو التجارة الخارجية في بعض المناطق المختارة من إفريقية
(بالجنيه الاسترليني)

ساحل العاج	**١٩١٣**	**١٩٣٨ ــ ٣٩**
الواردات	٢٩٥٢٤٩٤	١٠٦٢٦٢٨٤
الصادرات	٤٢٧١٠٦	١٦٢٣٥٢٨٨
نيجيريا	**١٩١٣**	**١٩٣٨**
الواردات	٧٢٠١٨١٩	١١٥٦٧١٠٤
الصادرات	٧٣٥٢٣٧٧	١٤٣٩٠٧٠٠
كينيا	**١٩١٣ ــ ١٤**	**١٩٣٨**
الواردات	٢١٤٧٩٣٧	٨٠٠٦٩٠
الصادرات	١٤٨٢٨٧٦	٨٥٠٤٦٥٠
تانجانيقا	**١٩١٣**	**١٩٣٩**
الواردات	٢٦٦٧٩٢٥	٣٠٣٩٦٧٣
الصادرات	١٧٧٧٥٥٢	٤٥٨٥٦٥٨
شمال روديسيا	**١٩١٩**	**١٩٣٩**
الواردات	٤٣٤٣٥٤	٤٥٢١٠٨٢
الصادرات	٤٥٤٣٦٦	١٠٢٢٠١٨٢
جنوب روديسيا	**١٩١٠**	**١٩٣٩**
الواردات	٢٧٨٦٣٢١	٩٠٥٤٣٥٩
الصادرات	٣١٩٩٩٥٦	١٠١٦٨١٥٢
	(بالفرنكات)	
إفريقية الاستوائية الفرنسية	**١٩١٣**	**١٩٣٦**
الواردات	٢١١٨٢٠٠٠	١٧٨٤١٩٩٥٠
الصادرات	٣٦٨٦٥٠٠٠	١٦١٧٦١٢٥١
إفريقية الغربية الفرنسية	**١٩١٢**	**١٩٣٦**
الواردات	١٣٤٧٨١٨٩٢	٩٦٨١١٢٠٠٠
الصادرات	١١٨٥٦٧٢٣١	٩٧٨٤٣١٠٠٠

الكونغو البلجيكي	١٩١٢	١٩٣٨
الواردات	٦١٨٦٤٠٠٠	١٠٢٢٦٣٩٩٣٠
الصادرات	٨٣٤٦٥٠٠٠	١٨٩٧١٥٣٨١١

المرجع: الناشران (ل. هـ. غان و ب. دوينان) ــ «الاستعمارية في إفريقية ١٨٧٠ ــ ١٩٦٠» المجلد الثاني: «تاريخ الاستعمارية وسياستها ١٩١٤ ــ ١٩٦٠» (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٧٠)، الصفحتان ١٥ و ١٦.

خلف المظاهر السطحية وتحليل مردود «التقدم المذهل» في ضوء حياة البشر وسلامة العلاقات الاجتماعية. فعندما ينظر المرء بهذا المنظار سرعان ما يتضح له أن دفع كلفة إنشاء الطرقات والسكك الحديدية والموانىء والمدن والتجارة الخارجية المتنامية كان الاضطرابات الاجتماعية والمعاناة الجماهيرية الخطيرة. وأما الرد بأن «الثورة الصناعية» الأصلية في أوربة قد تطلبت مثل هذه الضريبة هو رد غير مناسب، لأن التعويض في أوربة هو ما نجم عن تلك الثورة من نمو متولد ذاتياً ومجتمعات صناعية متطورة مع كل المنافع الواسعة الانتشار، في حين أن التعويض في المستعمرات كان، على النقيض من ذلك، يكمن في تواصل التبعية الاقتصادية ونقص العمالة مع كل ما رافقه من اضطرابات اجتماعية وبؤس لا يزال قدر الأغلبية الساحقة من الجنس البشري الحبيسة في شرك العالم الثالث.

فالعمل القسري على سبيل المثال كان نظرياً مقصوراً على عدد محدود من الأيام كل عام، ولكنه عملياً كان موضع التعسف إلى حد خطير في غالب الأحيان. فحياة الكثيرين من البشر كانت ضحية تمديد السكة الحديدية في المستعمرة البريطانية «سيراليون» في نهاية القرن التاسع عشر، كما سخّر الفرنسيون في مطلع القرن العشرين قرابة عشرة آلاف عامل سنوياً لبناء سكة الحديد من «برازافيل» إلى «بويت نوار»، وقد هلك ربع هذه القوة العاملة سنوياً على الأقل من الجوع والأوبئة. وحتى في حالة العمال المأجورين الذين استأجرتهم «مديرية النقل» في ساحل الذهب، فإن سجلات عام ١٩٠٠ تعكس تلك الظروف المرعبة:

"..... كان السير متواصلاً مدة اثني عشر شهراً بمعدل ٤٠٠ ميل في الشهر الواحد، والعمل هذا العام أصعب من سائر الأعوام، ولقد أصاب الضعف والوهن عدداً كبيراً من الحمالين لتشقق أقدامهم، نتيجة السير الطويل على أرصفة الطرقات الجديدة المفروشة بشظايا الحجارة الصلبة.... وتمزقت نعال الأغلبية. فخطرت فكرة وضع القير على أقدام الحمالين وتم تطبيق هذه التجربة، وتبين أن قير الفحم مناسب أكثر من غيره لهذه التجربة، لأنه يملأ الشقوق ويؤدي مهمة

المطهر الجيد. وعلاوة على الوقاية البسيطة، التي يؤمنها للأقدام؛ فإنه يلتصق التصاقاً محكماً بها. كانت النتائج مرضية وما زال الحمالون يمارسون أعمالهم على الطريق بفضل هذا الإجراء الذي لولاه لاضطروا لملازمة الفراش "[74].

إن التعليق الذي أورده «أ. ج. هوبكنز» حول الحادثة المذكورة أعلاه لهو تعليق جدير بالاهتمام: "في تلك المناسبات التي ينال العمال فيها أجوراً عالية في غربي إفريقية كانت الأيدي العاملة تتهافت على العمل..... فمبرر العمل القسري واغتصاب الضرائب كان مبرراً زائفاً، فلم تعد الحاجة تدعو لتنوير الأفارقة في أساليب اقتصاد النقد الحديث، وحتى لو تم الادعاء بقيام مثل هذه الحاجة تدعو لتنوير الأفارقة في أساليب أجدى لمباشرة ذلك التثقيف "[75].

ففي المستعمرات البريطانية (وقد كانت الظروف فيها على أقل ما يكون من السوء) انتشر التعسف في حق استعمال العمل القسري، مما استدعى «السلطات المحلية» لاستصدار قرار تنظيم استعمال العمل الإلزامي في عام ١٩٢٣. وتبعه توقيع «ميثاق العمل القسري» من قبل القوى الاستعمارية عام ١٩٣٠. وبرهن تطبيق بنود هذه التدابير التنظيمية عن صعوبته في المستعمرات النائية، حتى أثناء توفر الرغبة الصادقة لدى المسؤولين في تنفيذه بنوده رغم افتقارهم لهذه الرغبة في معظم الأحيان، فالإداريون الفرنسيون مثلاً خرقوا جميع اللوائح التنظيمية بتجنيد الذكور القادرين جسدياً لاستخدامهم كعمال غير مأجورين.

وأما الخطر الذي انطوى عليه العمل القسري؛ فهو أن الأيدي العاملة النازحة إلى المناجم والمزارع كانت بدافع الحاجة لتسديد الضرائب المختلفة المفروضة عليها. فالنازحون من الذكور البالغين الذين يضطرون لترك زوجاتهم وأطفالهم خلفهم في القرى أو في مجمعات الاحتياط، ظلوا يزاولون العمل وفق فترات محدودة ــ من ستة أشهر إلى سنتين. ومعظمهم يكرر نفس العمل المحدد، ولذلك فإن حياتهم عبارة عن دورات متناوبة من العمالة خارج البيت ومن البقاء فيه. فهذا النظام الدوري من العمالة جعل من الصعب عليهم اكتساب المهارات وتنظيم النقابات العمالية، مما أبقى الأجور على انخفاض شديد. والشيء المهم أن الغياب المتواصل لنسبة كبيرة من الرجال خلف وراءه مشاكل اجتماعية خطيرة على الوحدة العائلية، كما ورد في تقرير رسمي من نياسالاند «مالاوي» عام ١٩٣٥: "لقد تقوضت مجمل البنية في النظام القديم للمجتمع، نظراً لغياب نسبة من الرجال القادرين جسدياً تتراوح بين ٣٠٪ و ٦٠٪ في وقت واحد.... إن الوحدة العائلية مهددة بالانحلال الكامل "[76].

فليس من المستغرب في ظل هذه الظروف أن تكون أجور العمال الأفارقة، البيض والسود،

من بين أخفض الأجور في العالم. فشركة FARRELL الأمريكية للنقل البحري كانت تدفع أجرة تفريغ وتحميل السفينة في الموانىء الإفريقية عام ١٩٦٥ سدس ما تدفعه مقابل العمل نفسه في الموانىء الأمريكية. وكان عمال مناجم الفحم النيجريون في «إنوغو» ينالون من الأجور، عشية الحرب العالمية الثانية، مقابل عمل ستة أيام في الأسبوع، مقدار ما يناله العامل الاسكتلندي والألماني مقابل عمل ساعة واحدة. وفي مناجم شمال روديسيا كان سائق الشاحنة الأوربي ينال ثلاثين جنيهاً شهرياً بالمقارنة مع سبعة شلنات يتقاضاها السائقون الأفارقة في العمل نفسه. كما إن مناجم الذهب الشهيرة في جنوب إفريقية تحتوي عملياً نوعاً قليلاً من هذا الفلز وعلى عمق كبير، ولو أنها في الولايات المتحدة لتم الاستغناء عنها ولكانت ضمن اهتمامات طلاب الجيولوجيا فقط، ومع ذلك فإنها اليوم، ومنذ زمن بعيد، من أوائل مناجم الذهب في العالم الرأسمالي شهرة ــ والتي أتيحت لها شهرتها بفضل الفيض الكبير من الأيدي العاملة الرخيصة من الدول الإفريقية المحيطة بها ومن جنوب إفريقية أيضاً.

وفي جنوبي إفريقية في عام ١٩٤٩ كان العمال الأفارقة المستخدمون في الخدمات البلدية يتقاضون حداً أدنى من الأجور يتراوح بين ٣٥ و ٧٥ شلناً شهرياً، في حين يتقاضى العمال البيض (الذين كانوا يعملون ٨ ساعات يومياً، مقابل ما كان يعمله الأفارقة من ١٠ إلى ١٤ ساعة) حداً أدنى من الأجور مقداره عشرون شلناً يومياً بالإضافة إلى المساكن المجانية وغيرها من المنافع. وبقي هذا السلم التمييزي للأجور معمولاً به حتى بعد الحرب العالمية الثانية، ومن افتضح أمره صدفة في نيسان عام ١٩٧٨، عندما عينت حكومة إيان سميث في روديسيا، دفاعاً منها عن استمرارها، المحامي الأسود المتدرب في لندن «بايرون ر. هوف» وزيراً مساعداً في وزارة العدل. وسرعان ما بدأ «هوف» يلقي الخطابات العديدة عن الحاجة لإجراء «التعديلات»، إنصافاً للسود لمعاملتهم معاملة أكثر عدلاً وزيادة تمثيلهم في الشرطة والقضاء. ولكي يعزز إتهاماته عن التمييز فضح الإحصاءات التي كانت محتبسة سابقاً والتي تدل على أن اثني عشر ألف موظف مدني أبيض كانوا يكسبون ثمانية وخمسين مليون دولارٍ سنوياً، في الوقت الذي كان يكسب فيه سبعة وعشرون ألف موظف مدني أسود اثني عشر مليون دولارٍ. كما دلت الأرقام أيضاً على أن واحداً من بين كل عشرين أبيض كان موظفاً مدنياً مقابل واحد من كل مائتين من السود"[77].

إضافة إلى استغلال الطاقات البشرية كان إساءة استعمال الموارد الطبيعية تلبية لحاجات الأسواق الأجنبية أكثر مما هي لحاجات السكان المحليين. فالمسؤولون الفرنسيون، مثلاً زعموا أن أكثر ما يناسب السنغال هو إنتاج الفول السوداني كمحصول نقدي ولذلك وجهوا بحوثهم الزراعية والهياكل الأساسية نحو تلك الغاية، بينما الواقع يشير إلى أن أكثر ما يناسب تلك البلاد كان تربية

الثروة الحيوانية وزراعة مختلف أنواع المزروعات الكثيفة العمل كالرز وقصب السكر والفواكه وبواكير الخضروات وزيت النخيل. ولو أن رأس المال، الذي أنفق على محصول وحيد تم تخصيصه لتطوير الموارد الطبيعية في السنغال تطويراً شاملاً، لكان السنغاليون أفضل حالاً مما كانوا عليه في العصر الاستعماري وفي العصور التالية.

هناك شكل آخر من أشكال إساءة استخدام الموارد الطبيعية يتجلى في إهمال احتمالات التصنيع أو إحباطها في بعض الحالات. ففي شرقي إفريقية مثلاً ومن الناحية الاقتصادية تـمَّ تصنيع بعض الأشياء البسيطة للاستهلاك الجماعي كالمنسوجات القطنية والأحذية والكبريت، كما كان من الممكن إجراء بعض العمليات التحويلية على المواد الخام المحلية من أمثال: غزل القنب ورزمها على شكل بالات لتكون بمثابة المواد نصف المصنعة. ولكن أمثال هذه الخطوات الأولية باتجاه التصنيع كانت موضع المعارضة في «مؤتمر حكام المقاطعات ــ عام ١٩٣٥» المنعقد لدراسة عرض بتأسيس معمل البطانيات في أوغندا. وعارض المشروع حاكم تلك المستعمرة على أساس أن "البدء بمشاريع التصنيع في شرقي إفريقية قد يعود على أوغندا بخسارة مقدار معين من الإيراد نظراً لتضاؤل الرسوم الجمركية"[78]. واتخذ حاكم تانجانيقا الموقف نفسه وبرره بالاستشهاد بنص من رسالة رسمية تلقاها من وزير الخارجية (٤ كانون الأول عام ١٩٣٥) جاء فيها "... من غير المرغوب فيه ترويج التصنيع في إفريقية الشرقية، التي يجب أن تبقى، على مدى سنين طويلة قادمة، بلداً للمنتوجات الأولية"[79].

إن وطأة رجالات الصناعة الأوربيين ضد منافسة المستعمرات لهم كانت أمراً ملموساً أيضاً في غربي إفريقية الفرنسية. فصناعة عصر الفستق السوداني في السنغال وجب عليها الانتظار حتى نشوب الحرب العالمية الأولى لتأمين سفن الشحن، وأتاحت للصناعة تعميق جذورها ومواصلة ازدهارها خلال السنوات التالية للحرب، على الرغم من المعارضة، التي تلقتها من المؤسسات التحويلية في مرسيليا؛ فإنها تمكنت من تأمين التقنيين على صادرات الزيوت من غربي إفريقية إلى فرنسا. وحافظت هذه الحصة النسبية «الكوتا» على كميتها حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية حينما فرضت الحاجات الوطنية الملحة تحرير صناعة المستعمرات مرة أخرى من القيود الميتروبوليتانية. وهكذا سرعان ما انتشرت صناعة عصر الفستق السوداني من السنغال إلى السودان وفولطا العليا والنيجر، وارتفعت صادرات زيت الفستق السوداني من ستة آلاف طن قبل الحرب العالمية الثانية إلى واحد وثلاثين ألف طن بحلول عام ١٩٤٥. كما ظهرت مشاريع صناعية أخرى بعد رفع القيود، نتيجة لضغوط الحرب، معامل الإسمنت والسجائر ومناشر الأخشاب ومحالج الأقطان ومعامل تعليب الأسماك والسكر.

وأخيراً كان على المستعمرات أن تقارع الشركات التجارية الأوربية وما تتمتع به من سطوة واحتكار. فبعد غزو القارة الإفريقية لم يعد بمقدور التجار الوطنيين أن يمارسوا أدوار الوسطاء بين الموانىء الساحلية والمناطق الداخلية في أعماق القارة، لأن المؤسسات التجارية الأجنبية اندمجت وتحولت إلى شركات دولية مساهمة ضخمة، تتحلى بالعديد من المزايا الهامة، التي تفتقر إليها المنافسة الإفريقية. وكانت هذه الشركات تهيمن على الاعتمادات المالية في البنوك الاستعمارية الأوربية أو تستأسر بها وحدها، كذلك لها اليد الطولى للنفاذ مباشرة إلى الشبكات التجارية فيما وراء البحار، وكان لها من القدرة المالية ما يتيح لها تأسيس الفروع في قلب القارة الإفريقية، ويمكنها من الصمود في وجه التقلبات المفاجئة في تجارة ما وراء البحار أيضاً. كما استفادت من فائض الإنتاج لتشتري السلع المصنعة بأسعار أدنى من منافسيها. وأخيراً كان باستطاعة هذه الشركات العملاقة الاعتماد على دعم المسؤولين الحكوميين، الذين كانوا يفضلون التعامل مع حفنة من الشركات المهاجرة والوطيدة الأركان، التي حلت في نهاية الحرب العالمية الأولى محل معظم التجار الأفارقة والعرب.

إن هيمنة الشركات التجارية الأجنبية لم تُـؤَدِّ إلى التطور الاقتصادي في المستعمرات؛ فإن نسبة ضخمة من الأرباح التجارية ورواتب الاغتراب يتم تحويلها إلى الخارج بدلاً من استثمارها في إفريقية، كما إن الجهد المبذول لتدريب الأفارقة على إدارة الأعمال الحديثة كان جهداً ضئيلاً لأنهم دائماً لا يمارسون إلا المهمات الثانوية المخصصة لهم، التي لا تستدعي إلا أدنى المهارات. وأما أخطر الأمور فهو النزعة الطبيعية لدى الشركات لاستغلال قوة مركزها في فرض أعلى الأسعار على السلع المصنعة، التي تبيعها وفي فرض أدنى الأسعار على المواد الخام التي تشتريها. ومما كان يشجع الشركات على الإقدام على الإجراء الثاني معرفتها بأن الفلاحين المنتجين الأفارقة باستطاعتهم البقاء على قيد الحياة، لأنهم يزرعون ما يقتاتون به من الزراعات الغذائية الأساسية.

فالهوة التي بدأت تأخذ مجراها في الاتساع (ولا سيما خلال سنوات الكساد الكبير) بين الأسعار المدفوعة لقاء الصادرات وبين الأسعار المفروضة على الواردات، تشكل ما يطلق عليه الاقتصاديون «معدلات التبادل المَـفْـسدة». وبشكل أكثر تحديداً لم يكن بإمكان منتجي المواد الخام من الأفارقة في عام ١٩٣٩ إلا شراء ٦٠٪ من السلع المصنعة في عام ١٨٧٠ ــ ١٨٨٠ مقابل المقدار نفسه من منتوجهم. فلا قانون اقتصادي موضوعي يحول دون حتمية هذا «التبادل غير المتكافىء»، بل إن السيادة السياسية للأوربيين استغلت سلطتها لإكراه الوطنيين، من فلاحين منتجين وعاملين في المزارع وعمال مناجم، على قبول تعويض الكفاف أو حتى دون مستوى الكفاف.

وأما الأفضلية الأمبريالية فقد أدت إلى تفاقم الوضع سوءاً، لأنها منعت الأفارقة من شراء السلع الاستهلاكية اليابانية الأرخص، وعدم استفادتهم من الأموال التي رصدت لتثبيت الأسعار والحفاظ على مستوى الدخل. وفجأة ظهر «جون كادبري» (من أسرة كانت تصنع شوكولا كادبري) على رأس مديرية الكاكاو في وزارة التموين، كما ظهر المستخدمون السابقون في شركة UNILEVER في المراكز الرئيسية في (قسم الزيوت والشحوم في وزارة التموين). وكما يستنتج «أ. ج. هوبكنز» "أن الشركات المهاجرة الكبرى هي المستفيدة الرئيسية من الاحتكارات القانونية. فالرعاية الرسمية ثبتت ووسعت الترتيبات «التجميعية» الخاصة التي كانت الشركات قد أقدمت عليها من قبل، كما إن هذه الشركات لم تكتف بتعزيز تدخل الدولة وإنما أسهمت في التخطيط لتدخلها"[80].

ورغم الربح الفاحش والمظالم، فقد بترت العلاقات بين الحاكمين والمحكومين خلال العشرينيات (١٩٢٠). فالرخاء الذي عم العالم الرأسمالي والازدهار الذي عاشته التجارة الدولية، يعني أن الأكل الاقتصادية العالمية قد تعاظمت حتى ولو أن توزيعها قد تم بشكل جائر فاضح. ولكن هذه الأكلة تقلصت إبان سنوات «الكساد الكبير» الطويلة، مما استدعى توزيعها إلى قطع أصغر من السابقة، وأكثر جوراً. وجاءت (شروط التبادل المفسدة» لتسلط مزيداً من الأضواء على مساوئ المصالح المتضاربة، التي بقيت بعيدة عن الأنظار حتى ذلك التاريخ. ولذلك فإن التوترات الناجمة عن ذلك دفعت بالأفارقة من مزارعين وتجار وعمال مأجورين إلى إبداء سخطهم على اقتصاد السوق العالمي الطاغي وعلى من كان يتربع على عرشه من الأجانب، مدراء ورجال أعمال.

وكان قادة حركة المعارضة يشار إليهم في المستعمرات الفرنسية باسم المتحضرين ÉVOLUÉ وفي المستعمرات البلجيكية باسم الرسميين IMMATRICULÉ وفي المستعمرات الاسبانية باسم المتكيفين حسب السلوك ASSIMILADO وفي المستعمرات البريطانية باسم العصريين NEW MEN. وكانوا كلهم من خريجي الجامعات الأوربية، أو من الجامعات الأوربية الطراز، ممن درسوا الحقوق أو الطب أو الهندسة أو المحاسبة أو الإدارة العامة. وأما الأعمال التي اختاروا ممارستها بعد تخرجهم فيدل عليها جدول الصفحة التالية.

إن عدد ونفوذ هذه النخبة كانا يتفاوتان من مستعمرة إلى أخرى. فلقد كانت هذه النخبة في غربي إفريقية البريطانية والفرنسية أقوى مما في شرقي إفريقية البريطانية، وأقوى من نخبة إفريقية البلجيكية والبرتغالية. وهكذا فلم يظهر أول محام إفريقي في كينيا إلا في عام ١٩٥٦، في حين أن عدداً لا يقل عن الستين محامياً كانوا يمارسون هذه المهنة في غانا في مطلع العشرينيات (١٩٢٠).

تقدير عدد الأفارقة الذين مارسوا المهن الممتازة في غانا في الأربعينيات (١٩٤٠)

المهنة	العدد الإجمالي
موظفون مدنيون	٣٢٩٥
محامون	١١٤
أطباء	٣٨
أطباء أسنان	٧
صحفيون وأصحاب صحف	٣٢
مساحون ومهندسون	٢١٠
تجار	١٤٤٣
معلمون	٣١٢٣
قساوسة	٤٣٥
أمناء صناديق مصرفية	٦١
ماسكو دفاتر الشركات	١٠٣
صيادلة	٢٣١
سماسرة كاكاو وبائعين	١٣١٣

المصدر : م. كيلسون : «النخبة الصاعدة في إفريقية السوداء (١٩٠٠ ــ ١٩٦٠)»، في «غان ودوينان» المصدر السابق الآنف الذكر، المجلد الثاني، الصفحة ٣٥٤.

ولكن أفراد هذه الزمر كلها تقاسموا سمة مشتركة واحدة: ألا وهي الاهتمام بالحقوق المدنية بدلاً من الاهتمام بالتحرير الوطني، ويفتقر معظمهم إلى أية خبرة في إفريقية المستقلة في الأزمنة السابقة للغزو. ونظراً لتلقي تدريبهم وفق المناهج الأوربية؛ فقد كانوا يصفون أوربة بالحضارة وإفريقية بالبربرية. وكما صرح «صاموئيل تشيمبوند»: "يمكن للناس أن تقول ما تريد، ولكن بالنسبة للذهنية الإفريقية فإن تقليد الأوربيين هو الحضارة"[81]. وكان تشيمبوند عندما أطلق هذا التصريح رئيساً (لنقابة الموظفين المدنيين الإفريقيين في تانجانيقا).

ومن الواضح أن مقام النخبة الإفريقية الجديدة لم يكن يعتمد على أصولها الطبقية في إفريقية التقليدية، وإنما على الثقافة والمهارات الغربية المكتسبة. وكانوا يشعرون في ظل النظام الدخيل الجديد باطمئنان أكثر، مما لو كانوا في ظل النظام التقليدي القديم، ولكن الأوربيين الذين يجتمعون بهم لم

يعاملونهم معاملة الأعداء؛ فهؤلاء «العصريون» كانوا وطنيين بورجوازيين يسوقهم الوهن في علاقاتهم الاجتماعية والتمييز في علاقاتهم الوظيفية، يطالبون بالمساواة في الحقوق السياسية وبتكافؤ الفرص في الشؤون الاقتصادية ونشر التعليم على المستوى الجماهيري وإقرار الموروثات والمنجزات الإفريقية في الشؤون الثقافية وأفرقة AFRICANIZATION الأجهزة في الميادين كافة.

وباختصار كان أفراد هذه الزمر الإفريقية الصاعدة مأخوذين بعلاقاتهم مع الأوربيين، بينما لا يعيرون من اهتمامهم إلا أقله لعلاقاتهم مع السذج من أبناء وطنهم، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في أنحاء إفريقية. وقد صرح الزعيم النيجيري «أوبافامي آوو لووو»: "إن الأقلية المثقفة..... هي الفئة المؤهلة بالحق الطبيعي أن تقود مواطنيها إلى تطور سياسي أعلى"[82]. وزعيم نيجيري آخر، يدعى «نامدي آزيكيوي»، أعلن أن "أي تبديل يقوم على ضوء الواقع، فإنه يتخذ شكل التضحية من جانب النخبة الحاكمة....."[83].

ولم يكتشف هؤلاء الزعماء أن التعبئة الجماهيرية أمر ضروري إلا في النهاية، ولكنهم وجهوها ضد مظالم الحكم الأوربي، بدلاً من توجيهها نحو وقائع الحكم. ونظراً لكونهم وطنيين بورجوازيين؛ فإنهم لم يعيروا التفاتة إلى خضوع إفريقية لاقتصاد السوق العالمي أو استغلاله لها. بل كانوا يلهثون وراء الامتيازات التي تعزز مقامهم الاجتماعي ومصالحهم الاقتصادية، ومطلبهم الأساسي هو الإصلاح بدل الاستقلال. وكما صرح «فالكس أوفوي بواجي»: "إن التحدث عن الاستقلال يعني أن يحاكم المرء الأمور ورأسه على الأرض وقدماه في الهواء. ليست بهذا الشكل تكون محاكمة الأمور، فوضعها هكذا ترويج مشكلة زائفة"[84]. وعلى الرغم من هذا الرأي فقد أصبح أوفوي بواجي فيما بعد رئيساً لدولة ساحل العاج المستقلة، نتيجة لقوة «رياح التبديل»، التي كان عاجزاً عن إدراكها من قبل. ونظراً لمنطلقه الوطني البورجوازي ليس من المستغرب ألا يتغير شيء في الدولة المستقلة، التي كان يترأسها سوى لون البشرة للصفوة الحاكمة. وفي الحقيقة فإن حجم الاستثمارات الفرنسية وعدد التقنيين ورجال الأعمال الفرنسيين تزايد بدلاً من التناقص بعد نيل الاستقلال. وعلى الرغم من ازدهار التجارة الخارجية والإنتاج القومي الإجمالي في السنغال؛ فإن علاقة تبعيتها الاقتصادية مع المركز الفرنسي الأم بقيت على حالها دون أي تبديل.

الشيء نفسه يمكن أن يقال عن غانا المستعمرة البريطانية المجاورة، و «كينيا» على الساحل الشرقي. فهذا النوع من الزعامة الوطنية البورجوازية، الذي انتهجته الاستعمارية الجديدة بعد الاستقلال، قد تعرض للاختراق في المستعمرات البرتغالية، التي نالت استقلالها بعد نضال مسلح طويل. ففي غمرة ذلك النضال تم توعية الجماهير من خلال بحث القضايا الاجتماعية حتى على أدنى

المستويات الشعبية، بغية التوصل إلى الإجماع الأساسي على أن الاستقلال السياسي بمعزل عن الاستقلال الاقتصادي ما هو إلا من قبيل التضليل القاسي لشعب يقبل تحمل التضحيات الجسام في سبيل النضال التحرري الوطني.

وأخيراً، وبعد الوقوف على جوهر الممارسات الاستعمارية المشار إليها سابقاً، يتضح السبب الذي جعل العديد من المستعمرات، التي نالت حريتها السياسية خلال الخمسينيات والستينيات (١٩٥٠، ١٩٦٠) تبدأ وجودها المستقل كمجتمعات متخلفة تطغى عليها كلها أعراض التخلف، التي منها كان تفاوت التطور من إقليم إلى آخر داخل أية مستعمرة، فمثلاً كان دخل الفرد في شمال غانا عام ١٩٦٠، ٣٨ جنيهاً بالمقارنة مع ١٦٥ جنيهاً في جنوبها. والانقسام الثنائي الريفي / الحضري، الذي لا يزال حتى اليوم علامة من العلامات الدامغة لمجتمعات العالم الثالث. فالانقسام كان قائماً، بين الريف المدقع فقراً (الذي بدأ الفلاحون يهجرونه بذلك الشكل الذي أصبح فيه يشكل أضخم هجرة جماعية في التاريخ). وبين المدن التي شكلت مراكز ثرية تضم البنى الإدارية ومباني النشاط التجاري ودارات البيض المطوقة بامتدادات كئيبة من الأكواخ التي تشبه الزرائب، حيث يعيش المواطنون الأفارقة.

ومن أعراض التخلف في نهاية العصر الاستعماري هو النسبة العالية من البطالة الناجمة عن انعدام التصنيع. ففي غانا التي تعيش حالة رخاء نسبي بلغت نسبة البطالة ٢٠٪ بين الذكور من عمال المدن في عام ١٩٦٠. وما يرتبط بهذا العرض ارتباطاً وثيقاً كان انعدام التطور الاقتصادي المتوالد ذاتياً والمستند على قاعدة وطنية وذلك لأن الهيمنة الأجنبية للاقتصاد الاستعماري أدت إلى تحويل رأس المال الضروري للتطور داخل الوطن إلى خارجه. واتخذ التحويل شكل التصدير «المنظور» لرأس المال من الأرباح التجارية والرواتب الإدارية، بالإضافة إلى التصدير «غير المنظور» الكامن في «التبادل غير المتكافىء» أو في «معدلات التبادل غير المواتية».

وأما المظهر الأخير من مظاهر تخلف الدول الإفريقية حينما بدأت وجودها السياسي المستقل، يكمن في نظمها التربوية المتخلفة وغير المناسبة. ففي إفريقية الغربية الفرنسية كانت نسبة ٢ر٢٪ ممن هم في سن الدراسة من المواطنين، داخل الصفوف المدرسية في عام ١٩٣٧، وفي ساحل العاج بلغت النسبة ٩٪ في عام ١٩٣٠ و ١٣٪ في عام ١٩٤٠. فهاتان المستعمرتان كانتا في هذا المضمار أكثر تقدماً من أنغولا وموزامبيق البرتغاليتين، حيث كانت نسبة المواطنين الذين تسنى لهم التعلم في المدارس، لا تتعدى ١٪. وما هو أسوأ من ذلك، فأن البرامج في كل المستعمرات كانت مصممة على أساس توفير ما يحتاجه الحطابون والسقاؤون من معرفة أولية في القراءة والحساب. وكان المطلوب من النظام التربوي أن يساهم في الحفاظ على الواقع الاستعماري التبيع.

إن نخبة إفريقية هزيلة العدد تمكنت في الواقع، بوسيلة ما، من الحصول على ثقافة عليا في المستعمرات أو في أوربة، كما لعب بعض أفرادها فعلاً دوراً هاماً في النضال، دفاعاً عن الحقوق الإفريقية، ولكنهم كانوا بمثابة الاستثناء لأن معظم أفراد النخبة الممتازة توفرت لديهم القناعة بقبول قيم أسيادهم وسلطتهم مع ما يرافق القبول من امتيازات ورفاهية. وليس من قبيل المصادفة أن يختار «ليوبولد سينغور»، السياسي الشاعر الفيلسوف الذي تثقف في باريس وأصبح رئيس السنغال، الحفاظ على العلاقات التقليدية الوثيقة مع فرنسا، في حين أن «سيكوتوري»، الإنسان العصامي، كان نسيج وحده في قيادة «غينيا» نحو الاستقلال العاجل الناجز. كما إن رئيساً آخر من رؤساء الدول الإفريقية، هو «جوليوس نيريري» رئيس تانزانيا، قال أن بلاده ورثت نظاماً تربوياً "غير كاف وغير مناسب في وقت واحد" ــ غير كاف لأنه لم يوفر العدد المطلوب لملء المراكز الحكومية، وغير مناسب لأنه كان يرسخ "مواقف الخنوع" و "مهارات الياقة البيضاء"، كما كان يشجع "غرائز الفردية عند الإنسان بدلاً من الغرائز التعاونية"[85].

إن تقدير نيريري يتفق والرأي السديد للمؤرخ البريطاني «باسيل دافيدسون» عن المغزى الشامل للعصر الاستعماري في التاريخ الإفريقي. فالحكم الاستعماري أنجز بالفعل التعرية الضرورية للمجتمع الإفريقي التقليدي، الذي كان حبيس «حدود العصر الحجري لماضيه»، ولكن عملية التعرية لم تستتبع عملية إعادة البناء على أسس جديدة. وهكذا يخلص «دافيدسون» إلى الاستنتاج التالي: "لا شيء أقل صدقاً من الحجة الاستعمارية القائلة ــ بأننا أعددنا هذه الشعوب على الأقل كي تبدأ مسيرة تحررها بنفسها ــ". ولكن الحقيقة كانت على العكس، ففي نهاية الحكم الاستعماري كما يقول دافيدسون: "كل شيء مما كان ينطوي على مغزى اجتماعي أساسي بقي على حاله ليعاد تكراره أو بناؤه من جديد"[86].

٧ ــ الاستثناء الجنوبي الإفريقي

لقد كان الرأس الجنوبي في إفريقية وحده القادر على السير منحى التطور المستقل. فقد تمتع النظام الاستيطاني المحلي بالحرية في استغلال الطاقات البشرية الوطنية والموارد الطبيعية الغنية، استغلالاً لا هوادة فيه، مما يسر له بناء اقتصاد مصنع قوي ونيل الاستقلال السياسي. وكما أشرنا من قبل (الفصل الثامن عشر، المقطع التاسع)؛ فإن كلاً من المقاتلين البريطانيين والمتأفرقين AFRICANERS في حرب البوير قد اتفقوا على ضرورة استبقاء الأغلبية السوداء موضع المذلة مهما كانت نتيجة الحرب. ولذلك لم تتضمن معاهدة «فيرين جنغ ــ ١٩٠٢)، التي أنهت الحرب، أية

بنود تنص على حماية وضع الأغلبية الإفريقية، الأمر الذي كان يعني استمرار استذلال السود في المستقبل كما في الماضي. واستمر هذا الاستذلال في «اتحاد جنوبي إفريقية» الذي تم تأسيسه في عام ١٩٠٩ والاعتراف بأنه اتحاد يتمتع بالاستقلال الذاتي ضمن الامبراطورية البريطانية.

ومن الذين شكلوا أوائل الحكومات في الاتحاد الجديد جنرالان سابقان من جنرالات البوير، هما «لويس بوثا وجان سموتس». ولكن توجههما المؤيد للبريطانيين ودعمهما لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى، أثارا المشاعر الوطنية لدى سكان جنوب إفريقية، الذين احتشدوا خلف جنرال آخر من جنرالات البوير هو «ج. ب. م. هرزوغ». فنظم هذا الجنرال «الحزب الوطني» المعارض، الذي بدا للوهلة الأولى وكأن فرص النجاح أمامه ضئيلة باعتبار أن البوير كانوا أقلية ضمن الأكثرية البيضاء في جنوبي إفريقية. ولكن الإضراب المصيري الذي نفذه أصحاب المناجم البيض أدى إلى قيام تحالف بين العمال وعناصر الحزب الوطني، ذلك التحالف الذي ما فتىء يهيمن على سياسة جنوبي إفريقية حتى اليوم.

لم يكن اقتصاد جنوبي إفريقية ينطوي على أية أهمية قبل اكتشاف الماس في «كمبرلي» في عام ١٨٧١ واكتشاف الذهب في جنوب «ترانسفال» في عام ١٨٨٦، وذلك لأن الصوف كان الصادر الوحيد المهم، الذي تم استنفاد تجارته قبل اكتشاف الماس، نظراً لأن مناطق الرعي كانت محدودة. وبقيام عمليات تعدين الماس والذهب تحول اقتصاد جنوبي إفريقية، ولا سيما بعد اكتشاف الترسبات الضخمة من الفحم في المناطق المجاورة. ففي الوقت الذي أدى فيه استخراج الماس والذهب من أعماق الأرض إلى ولادة التكنولوجيا المحلية الهامة، حفز استخراج الفحم أيضاً الصناعات الكيميائية. وبالنتيجة فإن التعدين في جنوبي إفريقية لم يعد أمراً مطوقاً ومعزولاً عن بقية الجوانب الاقتصادية المحيطة به، كتعدين النحاس في الكونغو وروديسيا، أو تعدين القصدير في بوليفيا والملايو. فبدلاً من العزلة قامت الصلات، التي عززت التطور الاقتصادي الشامل المناقض للنمو الاقتصادي الذي يوصف به العالم الثالث.

والشيء الهام كان وفرة الأيدي العاملة الرخيصة، التي أتاحت للتعدين في جنوبي إفريقية أن يدر أرباحاً خيالية ساهمت بدورها في الإسراع بتطور الاقتصاد الوطني. لقد كان العمال السود وعائلاتهم يعيشون في مراكز الاحتياط، مما يسر للمناجم تشغيل الأيدي العاملة المهاجرة وانتقاءها من بين الذكور الأقوياء واستئجارها لفترات قصيرة وإيواءها في مجمعات العزاب السكنية المحظورة على العامة تحت ستار الذرائع الأمنية. وبما أن عائلات العمال كانت تبقى في مراكز الاحتياط وتمارس الزراعة الغذائية، فإن شركات التعدين استطاعت أن تحدد الأجور دون المستويات المنتجة. فعقود

العمل القصيرة الأجل حالت بين العمال وبين تنظيم النقابات ، أو بينهم وبين اكتساب المهارات ، مما كان ممنوعاً منعاً باتاً من قبل أصحاب المناجم البيض .

وفي جنوبي إفريقية كانت الصناعات التحويلية والمزارع بحاجة أيضاً للأيدي العاملة السوداء الرخيصة ، ولكن الطلب لم يرفع الأجور لأن شركات التعدين كانت تستورد العمال من البلدان المجاورة من موزامبيق البرتغالية ونياسالاند البريطانية (مالاوي) . مما أدى إلى تنافر قوي بين قوة عاملة سوداء ذات أجر وضيع وقوة عاملة بيضاء ذات أجر رفيع . وأوردت لجنة اقتصادية في تقريرها عام ١٩١٤ أن أجور عمال التعدين البيض أكبر مما في الولايات المتحدة بنسبة ٤٠٪ وأكبر بنسبة ٢٢٥٪ من الأجور في أي بلد أوربي . وكذلك الأمر في المصانع إذ كان متوسط الأجر السنوي المدفوع في عام ١٩١٥ ــ ١٩١٦ هو ١٧١ جنيهاً للبيض و ٣٢ جنيهاً للأفارقة و ٤٨ جنيهاً للملونين و٢٦ جنيهاً للآسيويين . واستمر هذا التفاوت الصارخ حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يدل على ذلك الجدول التالي ، استناداً إلى المعلومات المقدمة من مديرية الإحصاء في جنوبي إفريقية عام ١٩٧١ :

اليد العاملة في الصناعات الرئيسية في جنوبي إفريقية
(تركيبها العنصري وأجورها)

العاملون / الأجناس	العاملون في المناجم ومقالع الحجارة	العاملون في الصناعات التحويلية	العاملون في صناعة الإنشاء والتركيب
البيض ــ العدد :	٦١٧٨٢	٢٧٩٧٠٠	٦٠٨٠٠
متوسط الأجر الشهري :	١٩٥ر٨٢ جنيه	١٧٠ر٨١	١٧٨ر١٠
الأفارقة ــ العدد :	٥٩٢٨١٩	٦٤٤٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
متوسط الأجر الشهري :	٤١ر٩٠ جنيه	٤١ر١٦	٦١ر٧٤
الآسيويون ــ العدد :	٥٧٨	٧٦٥٠٠	٥٣٠٠
متوسط الأجر الشهري :	٥١ر٤٦ جنيه	٤٣ر٥٨	٧٩ر٩٢

المصدر : ب . توروك و ك . ماكسي « إفريقية الجنوبية : أزمة السلطة البيضاء » ــ منشورات ب . س . و . غوت كايند و إ . وولرستين : « الاقتصاد السياسي لإفريقية المعاصرة » (بفرلي هيلز ، كاليفورنيا : منشورات ساغ ، ١٩٧٦) ، صفحة ٢٤٣ .

كان البريطانيون أول من عمل في المناجم من البيض، ثم تلاهم الأوربيون الشرقيون وأخيراً البيض من سكان جنوب إفريقية AFRICANERS . وقد تكاتف هؤلاء العمال البيض، على اختلاف أصولهم، لسد المنافذ في وجه العمال السود للحفاظ منهم على احتكارهم للمراكز ذوات الأجر الكبير والكفاءة العالية . فثمة مصلحة مشتركة كانت تجمع بين الأيدي العاملة البيضاء والرأسماليين البيض لمنع العمال السود من التنظيم وحرمانهم من حقوقهم المشروعة واستبقاءهم موضع الاستغلال . وبالنتيجة فقد تم إصدار التشريعات التميزية قبل زمن طويل من تشبث البيض الإفريقيين بأعمال التعدين التي تستدعي المهارات . وبعد سنتين حدد قانون « أراضي الوطنيين » الأراضي المتاحة للإفريقيين بما لا يزيد إلا قليلاً عن عشر مجمل الصقع اليابس في جنوب إفريقية، وفي الوقت نفسه قضى بتهجير قرابة مليون أجير إفريقي من مزارع البيض. وفي عام ١٩٢٣ خول قانون « مناطق الوطنيين في المدن » السلطات البلدية صلاحية تحديد أعداد وأحياء الإفريقيين المقيمين في المدن .

انهارت الجبهة العمالية / الرأسمالية البيضاء، عندما حاولت شركات التعدين استخدام الأفارقة في مراكز تتطلب مهارة أكبر من أعمالهم السابقة بغية تقليص تكاليف أجورهم. فقاوم عمال التعدين البيض المحاولة بقوة السلاح ورفعوا الشعار المتناقض التالي: "يا عمال العالم اتحدوا وقاتلوا لتبييض جنوب إفريقية" . ولكن الشركات تمكنت، بمساعدة الوحدات العسكرية الحكومية، من هزيمة العمال البيض الذين كسبوا المعركة على الرغم من خسارتهم الحرب، لأنهم التحموا مع « حزب الوطنيين الإفريقيين البيض »، مما أكسبهم انتخابات عام ١٩٢٤، التي تمثل انعطافاً حاسماً في تاريخ جنوب إفريقية، فقد انهارت سلطة أصحاب المناجم الرأسماليين على جهاز الدولة إلى الأبد وتعزز احتكار البيض لمراكز التعدين، التي تتطلب الكفاءة العالية. وهكذا خضعت جنوب إفريقية منذ انتخابات عام ١٩٢٤ إلى حكم التحالف القائم بين الوطنيين الإفريقيين البيض وبين اتحاد العمال البيض.

وخشي طرفي التحالف نضوب الموارد المعدنية، لأنها موجودات غير قابلة للتجديد ولأنها موضع الاستنزاف لمصلحة رأس المال، فقد أصرّ جانبي التحالف على تنويع الاقتصاد بالسير على طريق التصنيع البديل للاستيراد. ولذلك عمدت أكبر الشركات، الشركة الأمريكية / الإنكليزية، إلى تحويل نفسها من شركة تعدينية إلى مجمع متعدد النشاطات كزراعة الفواكه والتملك العقاري الثابت وتصنيع الآجر والقرميد وتربية المواشي وتعليب الأطعمة وصناعة الأسمدة والمواد الكيميائية والتخزين بالتبريد. كما إن الحكومة عززت التنوع الاقتصادي بتأسيس الشركات الحكومية من أمثال « إسكور ـــ ISKOR »، التي طورت صناعة الفولاذ اعتماداً على فلزات الحديد الكثيفة وترسبات

الفحم . ونظراً للأرباح العالية ، التي كان يتيحها رخص اليد العاملة . فقد تدفق رأس المال الأجنبي على جنوب إفريقية لاستثماره فيها .

وبعد عام ١٩٤٥ قامت ثورة واضحة في الزراعة . فالمناخ المتميز لجنوب إفريقية وتوزيع المياه والأعشاب الضارة والأمراض ، استدعت جميعها تطوير علم زراعي محلي ، وأدى تطبيق هذا العلم إلى قيام التلاحم بين الصناعة والزراعة والصناعة الكيميائية . وهكذا نشأت زراعة تقدم للإنتاج الكثيف لرأس المال وتشبه زراعة الولايات المتحدة ، بل وتمتاز عنها بميزة هامة جداً . ففي الوقت الذي اعتمدت فيه القطاعات الهامة من زراعة الولايات المتحدة على الأيدي العاملة المهاجرة ، من أصل أمريكي لاتيني ، فقد أتاح للزراعة في جنوب إفريقية فيض من الأيدي العاملة السوداء أكثر رخصاً وأسهل قيادة أيضاً . وهكذا فإن الفعالية الزراعية في جنوب إفريقية تمتعت بمزايا التكلفة على كل ما ينافسها من الفعاليات الزراعية الأخرى ذوات التقنية العالية والإنتاج الكثيف لرأس المال في الأسواق العالمية .

ففي ظل هذه الظروف تمكنت جنوب إفريقية من بلوغ التطور الاقتصادي المتوالد ذاتياً الشامل والمستقل ، الأمر الذي يتناقض تناقضاً مباشراً مع ما يدمغ بلدان العالم الثالث من نمو اقتصادي معزول أعرج وخاضع للهيمنة الأجنبية . ولكن أساس هذا النجاح يدخل في صلب النظام العنصري ــ أي إخضاع الغالبية السوداء للسطوة السياسية والاستغلال الاقتصادي لا لمنفعة المصالح الأجنبية ، بل لمنفعة الأقلية المحلية البيضاء ، صاحبة الامتيازات في المقام الأول . ولما كانت هذه الأقلية تشكل سوقاً محلية أساسية للسلع المتينة ؛ فقد حلت المعضلة التي واجهت البلدان المتخلفة كالمكسيك والهند بانعدام القوة الشرائية المحلية لهما . إن تفاوت الدخول تفاوتاً صارخاً ، كما يتضح من الجدول السابق ، يمثل ما اصطلح على دعوته " باستقطاب التراكم "[87] . ولكن بصرف النظر عن المسائل الأخلاقية والمجابهات السياسية المستقبلية ، فإن الاستراتيجية الاقتصادية لاستقطاب التراكم هي التي مكنت جنوب إفريقية من أن تصبح الاستثناء الوحيد في القارة الإفريقية .

فمنذ انتخابات عام ١٩٢٤ أخذت تتعمق السطوة السياسية للمهاجرين البيض على نحو مضطرد ، وخلال « الكساد الكبير » اتحد « هرزوغ و سموتس » لتنظيم الحزب المتحد ولقيادة تحالف حكومي منذ عام ١٩٣٣ فصاعداً . ولكن صفقة هذه التسوية واجهت معارضة عنيفة من قبل « جمعية الإخوان الأفارقة ــ BROEDERBOND » ، التي كانت عبارة عن جمعية شبه سرية متزمتة قومياً وملتزمة بمفهوم التمييز العنصري ، والتي برزت إلى الوجود بعد الحرب العالمية الأولى . وقد استند مفهوم التمييز العنصري نظرياً على الافتراض بأن العروق البشرية تتطور في هذا العالم على أحسن

ما يكون التطور، عندما يكون واحدها مفصولاً عن الآخر مادياً وعندما يختط كل عرق بمفرده دربه الخاص به على أرضه هو. ولكن عملياً كان مفهوم التمييز العنصري ينطوي على استبعاد كل من ليس بأبيض عن أية مساهمة في الحياة السياسية في جنوب إفريقية، وعلى عزل السود في ثمان مناطق منفصلة أو مراكز احتياطية BANTUSTANS ـــ مراكز تجميع «البانتو» كما كان يطلق على الإفريقيين ـــ. ولكن هذا المنهج غير قابل للحياة اقتصادياً، لأن اقتصاد جنوب إفريقية لا يمكنه الاستغناء عن اليد العاملة السوداء، كما إن المراكز الاحتياطية لا يمكنها إعالة الأغلبية الساحقة السوداء، إضافة إلى هذا المنهج غير قابل للحياة سياسياً لأن الأغلبية الساحقة من الأفارقة ترفض الانعزال في تجمعات عشائرية منفصلة، وتطالب بقسط عادل من اتحاد جنوب إفريقية الذي تشكل جزءاً لا يتجزأ منه والقيام بدور حقيقي فيه. وسواء أكانت سياسة التمييز العنصري ثمرة المنفعة الذاتية المثيرة للسخرية أو ثمرة التعصب الديني ـــ أو ثمرتهما معاً ـــ فإن ذلك لا يغير من أن سياسة التمييز العنصري تستغل ورقة الحكم الذاتي المزعوم لتجميد الأغلبية السوداء واستبقائها موضع المذلة الأبدية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وعلى أساس هذه المبادئ العنصرية فإن «الإخوان الأفارقة» عارضوا الحزب المتحد ودعموا «الحزب الوطني الجديد»، الذي يقوده الدكتور «د. ف. مالان»، القس السابق في كنيسة «الإصلاح الهولندية». وفي انتخابات عام ١٩٤٨ اندحر سموتس وحزبه المتحد على يد الحزب الوطني الجديد، الذي خاض الحملة الانتخابية لتحقيق السياسة العنصرية. وعلى الرغم من الانتصار الهزيل لمالان؛ فإنه استهل مرحلة هيمنة الحزب الوطني الجديد بمساندة جميع قطاعات السكان الأوربيين. واستقال «مالان» في عام ١٩٥٤ وخلفه أولاً «ج. ج. ستريج دوم» ثم الدكتور «هندريك فيروورد»، الذي خلفه بعد اغتياله «جون فورستر»، الذي أمضى سنوات الحرب العالمية الثانية نزيل السجن بسبب ميوله النازية. وفي أيلول عام ١٩٧٨ استقال فورستر نتيجة للفضائح المالية وخلفه «بيتر بوثا».

لقد طرح «سيسيل رودس»، في مستهل سنوات جنوب إفريقية، بعض الخطوط العريضة للمبادئ، التي تنامت مع مرور الزمن وخلصت إلى النظام العنصري الحالي:

"سوف أعلن عليكم سياستي فيما يتعلق بمسألة هؤلاء الوطنيين.... فإما أن تتقبلوهم كمواطنين معكم على قدم المساواة وإما أن تعتبرونهم عرقاً مستذلاً.... ولقد وطدت عزمي على ضرورة قيام تشريع طبقي «عرقي».... فالوطني سوف يعامل كالطفل ويحرم من حق الاقتراع. يجب

علينا أن نعتمد نظام الحكم المطلق..... هذه هي منطلقاتي السياسية وهذه هي المنطلقات السياسية لجنوب إفريقية "[88].

إن «نظام الحكم المطلق»، الذي اعتمده «رودس» قد تحقق بشكله الكامل، علماً بأن رودس ما كان بمقدوره أن يتنبأ بأن أحفاد «البوير» المدحورين، سوف يبرزون كسادة للنظام ويكون البريطانيون معهم بمثابة الشريك الصغير. وفي انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٧٧ فاز «الحزب الوطني» بجدارة ولم يظفر أكبر حزب معارض له إلا بـ ١٧ مقعداً من المقاعد البالغة ١٦٥ في الجمعية التشريعية الوطنية.

٨ ـــ الاستعمارية الجديدة في أمريكة اللاتينية

عندما كانت علاقة المستعمرات بالقوى الأوربية موضع نقاش مستفيض في أعقاب الحرب العالمية الثانية، جرى اتفاق عام بين الأفارقة على ضرورة تفادي شرك «الاستعمارية الجديدة»، الذي وقعت فيه أمريكة اللاتينية. وصرح «فالكس إفوي بواجي» قائلاً "لقد تحررت بلدان أمريكة اللاتينية قبلنا، وكانت ملكيتها تعود لإسبانيا والبرتغال. ومضى مائة عام على هذه الدول وهي تدعى بالدول المستقلة، غير أنها ليست مستقلة لاعتمادها اقتصادياً على أمريكة الشمالية. ونحن لا نريد أن تسود هذه الحالة في بلداننا في إفريقية السوداء "[89].

ويدل هذا التعليق على أن أمريكة اللاتينية ظلت تحت سيطرة الاستعمارية الجديدة في القرن التاسع عشر (راجع الفصل التاسع) وفي القرن العشرين أيضاً. وليس معنى ذلك انعدام التبدلات ضمن أمريكة اللاتينية طيلة تلك العقود، فهناك تطورات جديدة هامة حدثت للمؤسسات الداخلية والعلاقات الخارجية، ضمن إطار الاستعمارية الجديدة.

فأول موجة من التبدلات الهامة نجمت عن الحرب العالمية الأولى وفي غياب السياسة المشتركة بين بلدان أمريكة اللاتينية تجاه المتحاربين. فالمكسيكيون والفنزويليون والتشيليون كانوا عموماً مناصرين للألمان، بينما الأرجنتينيون يميلون إلى «الحلفاء» وإيطاليا على وجه التخصيص، في حين أن البرازيليين كانوا يتعاطفون مع فرنسا، التي يعتبرونها قلب الحضارة اللاتينية. وباشتراك الولايات المتحدة في الحرب؛ فإن معظم الدول الأمريكية اللاتينية، وقفت لجانها رغم أنها لم تكن على أية علاقة مباشرة بالحرب، باستثناء بعض المناوشات البحرية القليلة في مياهها.

ورغم عدم مشاركة أمريكة اللاتينية في الحرب عسكرياً؛ فإنها شعرت بوطأة الحرب عليها، وخاصة الاقتصادية. فقد نضبت فجأة السيل الدائم من المهاجرين الأوربيين ورأس المال الأوربي

وهبطت الصادرات إلى أوربة لعدم وجود متسع من المكان لها في سفن الشحن، ولكنها سرعان ما انتعشت من جديد، استجابة لإلحاح طلب الحلفاء للأغذية والمواد الخام. ومن الناحية الأخرى فقد هبطت واردات المصنعات الأوربية هبوطاً حاداً ولم تستعد سيرتها الأولى، نظراً لانهماك الصناعة الأوربية في تلبية حاجات الحرب، مما حفز قيام شيء من التصنيع البديل للاستيراد، ولا سيما في دول (ABC ــ الأرجنتين والبرازيل والتشيلي). وأما المستفيد الرئيسي من هذا التصنيع فهو معامل النسيج لتغطية السوق الوطنية ومعامل تعليب المؤن الغذائية المحلية.

والأثر الآخر للحرب العالمية الأولى هو الزيادة الضخمة، المطلقة والنسبية، في الصادرات الأمريكية لأمريكة اللاتينية. ولقد حافظ هذا الاتجاه على نفسه طيلة سنوات الحرب، بل وتزايد بعدها وبفضل الجهود، التي بذلتها الشركات البريطانية والفرنسية في العشرينيات (١٩٢٠) لاستعادة أسواقها الضائعة. وجاء رأس المال ليحذو حذو التجارة، مما جعل الاستثمارات الأمريكية في أمريكة اللاتينية تتضاعف بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٩ حتى بلغ مجملها ٣٤٦٢ بليون دولاراً، الرقم الذي جعل الولايات المتحدة المستثمر رقم (١) في تلك المنطقة وأنزل بريطانيا عن عرشها الذي كانت تتربع عليه طيلة القرن التاسع عشر.

خلال العشرينيات (١٩٢٠) كانت أمريكة اللاتينية تعيش على العموم حالة من الازدهار والطمأنينة. مع بعض الاستثناءات كصناعة النترات التشيلية، التي تقلصت بعد أن اخترع الألمان زمن الحرب، النترات الاصطناعية لتصنيع النتروغليسيرين. وشاع بعد الحرب استعمال النترات الاصطناعية حتى إن حصة التشيلي من منتوج النترات العالمي هبطت من ٧٠٪ إلى ٣٥٪ في عام ١٩٢٤ وإلى ١١٪ في عام ١٩٣١. ولكن الأمر الذي عانت منه التشيلي كان استثنائياً. ففي البرازيل، على نقيض التشيلي، وضعت زراعة القطن وتربية المواشي حداً للإفراط السابق في الاعتماد على صادرات البن. ووحدت أعظم ازدهار في العشرينيات (١٩٢٠) في جمهوريات شمال الآندز ــ في البيرو وكولومبيا والإكوادور وفنزويلا، التي اكتشفت فيها حقول النفط الضخمة. وبدأ تصدير النفط في عام ١٩١٨ وبحلول عام ١٩٣٠ كانت فنزويلا تنتج ما يزيد على ١٠٪ من الإمدادات النفطية العالمية.

وأما الموجة الثانية من التبدلات الهامة في أمريكة اللاتينية فقد طرأت نتيجة لحافز (الكساد الكبير)، الذي أظهر لدرجة مؤثرة اقتصاد الزراعة الوحيدة في تلك المنطقة. فقد تقلص حجم التجارة العالمية، بهبوط أسعار المواد الخام أكثر من هبوط أسعار السلع المصنعة. وتعرضت أمريكة

اللاتينية للدمار من جراء الإعصار الاقتصادي إلى حد فاق الدمار، الذي تعرضت له البلدان المصنعة. ويبين الجدول التالي مدى الضرر الذي لحق بالتجارة الخارجية في أمريكة اللاتينية:

أمريكة اللاتينية: تطور التجارة الخارجية

الفترة	مقدار الصادرات	حدود التبادل	طاقة الاستيراد
١٩٣٠ ــ ١٩٣٤	ــ ٨ر٨	ــ ٢٤ر٣	ــ ٣١ر٣
١٩٣٥ ــ ١٩٣٩	ــ ٢ر٤	ــ ١٠ر٨	ــ ١٢ر٩

المصدر: س. فورتادو: «التطور الاقتصادي لأمريكة اللاتينية» (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٧٠ الصفحة: ٤٠).

وتضررت أمريكة اللاتينية كغيرها، ضرراً بالغاً (بالكساد الكبير)، وتفاوتت وطأته الدقيقة عليها من بلد إلى آخر، بناء على طبيعة سلع التصدير. فالأرجنتين مثلاً، التي تصدر المنتوجات الغذائية من المناطق المعتدلة (كالقمح والذرة واللحم)، كانت أقل تضرراً لأن طلب هذه المنتوجات غير مرن نسبياً، لأن من الممكن تقليص المحاصيل من سنة لأخرى. ولكن على النقيض من ذلك، فإن البرازيل مثلاً، التي تصدر السلع المدارية (كالمطاط والبن والموز)؛ تضررت أفدح الأضرار لأن الطلب في هذه الحالة أكثر مرونة. وفيما يتعلق بالسلع المدارية، فقد اتجه استبدالها إلى حد كبير بالمنتوجات الاصطناعية كالمطاط الاصطناعي والألياف الاصطناعية. الأمر الذي ألحق مزيداً من الضرر ببلدان أمريكة اللاتينية بمحاولتها الحفاظ على ثبات الأسعار بتقليص حجم الصادرات كالبن والكاكاو، مما أتاح لمنافساتها في إفريقية اغتنام الفرصة لزيادة صادراتها. وأخيراً لحقت أفدح الأضرار بالبلدان التي كانت تصدر السلع المعدنية من جراء هبوط الأسعار وهبوط حجم صادراتها هبوطاً حاداً في آن واحد معاً. ومن هنا جاء التفاوت في وطأة الكساد، كما يدل عليه جدول الصفحة التالية.

لقد تقلصت الاستثمارات الأجنبية خلال سنوات (الكساد) وانكمشت التجارة الخارجية أيضاً. فهبطت قيمة الاستثمارات الأمريكية في أمريكة اللاتينية من ٣٤٦٢ بليون دولار في عام ١٩٢٩ إلى ٢٨٠٣ بلايين في عام ١٩٣٦ وإلى ٢٦٩٦ بليوناً في عام ١٩٤٠.

مؤشرات التجارة الخارجية لبعض البلدان المختارة من أمريكة اللاتينية

(تقلبات المعدل السنوي للفترة ١٩٢٥ ــ ٢٩ على أساس النسبة المئوية)

البلدان والفترة الزمنية	مقدار الصادرات	حدود التبادل	طاقة الاستيراد	مقدار الواردات
الأرجنتين				
١٩٣٠ ــ ١٩٣٤	٨-	٢٠-	٢٧-	٣٢-
١٩٣٥ ــ ١٩٣٩	١١-	٠٠	١١-	٢٣-
البرازيل				
١٩٣٠ ــ ١٩٣٤	١٠+	٤٠-	٣٥-	٤٨-
١٩٣٥ ــ ١٩٣٩	٥٢+	٥٥-	٣٢-	٢٧-
التشيلي				
١٩٣٠ ــ ١٩٣٤	٣٣-	٣٨-	٥٨-	٦٠-
١٩٣٥ ــ ١٩٣٩	٢-	٤١-	٤٢-	٥٠-
المكسيك				
١٩٣٠ ــ ١٩٣٤	٢٥-	٤٣-	٥٥-	٤٥-
١٩٣٥ ــ ١٩٣٩	١١-	٣٦-	٣٩-	٢٦-

المصدر: س. فورتادو، المرجع السابق، الصفحة ٤١.

هذه التطورات السلبية في الثلاثينيات (١٩٣٠) كان لها فعلاً أثر إيجابي واحد: وهو أن هبوط تصدير المواد الخام ونقص الأموال الناجم عنه لشراء السلع المصنعة من الخارج، فرضا قدراً معيناً من التصنيع البديل للاستيراد. ويبين الجدولان التاليان هبوط الواردات وزيادة المردود الصناعي بالنسبة إلى إجمالي المنتوج المحلي.

تطور معامل الاستيراد في بعض البلدان المختارة

(الواردات على أساس النسبة المئوية من إجمالي المنتوج المحلي)

الفترة	الأرجنتين	المكسيك	البرازيل	التشيلي	كولومبيا
١٩٢٩	١٧ر٨	١٤ر٢	٢١ر٣	٣١ر٢	١٨ر٠
١٩٣٧	١٣ر٠	٨ر٥	٦ر٩	١٣ر٨	١٢ر٩
١٩٤٧	١١ر٧	١٠ر٦	٨ر٧	١٢ر٦	١٣ر٨
١٩٥٧	٥ر٩	٨ر٢	٦ر١	١٠ر١	٨ر٩

تطور معامل التصنيع في بعض البلدان المختارة

(المردود الصناعي على أساس النسبة المئوية من إجمالي المنتوج المحلي)

الفترة	الأرجنتين	المكسيك	البرازيل	التشيلي	كولومبيا
١٩٢٩	٢٢ر٨	١٤ر٢	١١ر٧	٧ر٩	٦ر٢
١٩٣٧	٢٥ر٦	١٦ر٧	١٣ر١	١١ر٣	٧ر٥
١٩٤٧	٣١ر١	١٩ر٨	١٧ر٣	١٧ر٣	١١ر٥
١٩٥٧	٣٢ر٤	٢١ر٧	٢٣ر١	١٩ر٧	١٦ر٢

المصدر : س . فورتادو ، المرجع السابق ، الصفحة ٨٦ .

إن مغزى الإحصاءات الواردة أعلاه واضح تماماً . فأحد الاقتصاديين البرازيليين ، (وهو سيلسو فورتادو) ، وصل إلى الاستنتاج التالي :

"إن تكثيف التصنيع في البلدان خلال فتور القطاع الخارجي لهو مؤشر واضح على أن هذه البلدان كان بمقدورها أن تبدأ العملية في زمن أبكر لو أنها استفادت من الإجراءات المناسبة. وبتعبير آخر فإن تطور التصنيع إلى مرحلة أكثر من مرحلته الأولى يستدعي تخطيط واعتماد بعض الإجراءات الاقتصادية لتغيير بنية النواة الصناعية، ولكن لانعدام هذه الإجراءات وجدت القطاعات الاقتصادية أنفسها في وضع من الركود النسبي"[90].

وهكذا فإن الدمار الاقتصادي الذي نجم عن (الكساد الكبير)، أدى بشكل لا مناص منه إلى مشاكل اجتماعية وسياسية بعيدة المدى. فالنشاط الاقتصادي الرديء ساهم في تفاقم النقمة على الحكومات، وبين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ عصفت الزلازل السياسية بإحدى عشرة جمهورية من الجمهوريات العشرين في أمريكة اللاتينية وتم فيها استبدال الحكومات بالطرق المخالفة للأصول الدستورية، حتى إن عدد الحكومات التي كان يديرها المدنيون في أمريكة اللاتينية لم يكن يتجاوز أصابع اليد الواحدة في منتصف الثلاثينيات (١٩٣٠). وبرز عدد من القيادات الشعبية الجديدة، التي حاولت تعبئة الجماهير الساخطة ضد المؤسسات الوطنية والأجنبية والتي من أبرزها «غيتوليو فارغاس: ١٩٣٠ ــ ١٩٤٥» و «جوان بيرون: ١٩٤٦ ــ ١٩٥٥» و «لازارو كاردينـــاس: ١٩٣٤ ــ ١٩٤٠». وحاول هؤلاء الثلاثة استقطاب التأييد الجماهيري من خلال اعتمادهم الإصلاحات الاجتماعية ومذهب الترشيد الاقتصادي. وكانوا في منتهى الحرص على إحكام سيطرتهم على الجماهير، التي فعلوا من أجلها الكثير؛ بيد أنها هي ذاتها لم تفعل إلا القليل.

وأقام فارغاس في البرازيل ديكتاتورية معتدلة، دامت خمسة عشر عاماً. وفي عام ١٩٣٧ أقدم على تغيير الهيكل الدستوري وأسس «الدولة الجديدة ــ ESTADO NOVO» وهي هيكل «تعاوني» يعيد إلى الأذهان صورة إيطاليا الفاشية على الرغم من أن «فارغاس» لم يكن يتشبه بموسوليني، كما سخر السلطات الواسعة للدولة بغية تأسيس المنشآت لتنظيم إنتاج وتسويق السلع الرئيسية كالبن والسكر والقطن والمطاط، واهتم بالتنوع الزراعي والتطور الصناعي بإنشائه معملاً للصلب في «فولتا ريدوندا».

وأما «بيرون» فقد تم انتخابه رئيساً لجمهورية الأرجنتين في عام ١٩٤٦ وانطلق لتنفيذ (الخطة الخمسية) لتطوير الصناعة والنقل والأشغال العامة والتعليم. وكان كغيره من قيادات أمريكة اللاتينية، غيوراً على الاقتصاد الوطني؛ فاستملك الهواتف (١٩٤٦) والسكك الحديدية (١٩٤٨)، ومنح المرأة حق الاقتراع واعتمد تشريعاً عمالياً تقدمياً، ينص على الضمان الاجتماعي

وزيادة مشاركة العمال في ملكية المنشآت وإدارتها، مما جعل هذه الإجراءات تعود على بيرون بدعم جماهير العراة DESCAMISADOS دعماً حماسياً. فالبيرونية كانت، في ظل الغموض الذي يكتنف إيديولوجيا العدالة الاجتماعية JUSTICIALISMO، ضرباً من الحركات القومية المتطرفة المستندة إلى دعامتين توأمين تتمثلان بالطبقة العاملة والجيش.

وكان «كارديناس» البطل الجماهيري المبجل في نظر الفلاحين المكسيكيين بعد انحسار الثورة العظيمة وضمور منطلقاتها. فخليفة «أوبريغون» المدعو «بلوتاركو كولز»، الذي سيطر على السياسة المكسيكية، إما كرئيس للجمهورية أو كسلطة خفية خلف سدة الرئاسة منذ عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٣٤، أعلن على الشعب جهاراً في عام ١٩٢٩ أن الإصلاح الزراعي بلغ غايته، ولذلك توقف توزيع الأرض عملياً في مطلع الثلاثينيات (١٩٣٠). وبانتخاب كارديناس إلى رئاسة الجمهورية في عام ١٩٣٤، انقلبت السياسة تجاه الأرض رأساً على عقب فوزع، خلال سنوات رئاسته الست، سبعة وأربعين مليون آكر من الأرض على عدد من العائلات الفلاحية يربو على المليون، بالمقارنة مع عشرين مليون آكر تم توزيعها على ثلاثة أرباع مليون عائلة طيلة السنوات العشرين السابقة في عهد الحكومات «الثورية».

لم تكن مصادرات كارديناس تقتصر على أراضي الملاكين، الذين حصلوا عليها بالوسائل غير المشروعة أو الذين تقاعسوا عن زراعتها، أو الذين يناوئونه سياسياً وحسب، وإنما تناولت أيضاً أملاك معظم الملاكين العقاريين، الذين يمتلكون المساحات الهائلة من الأراضي الصالحة للزراعة فجردهم منها ولم يترك لكل منهم إلا بقعة صغيرة. وبما أن كارديناس كان يجند إلحاق الأراضي المشاع EJIDOS بالقرى بدلاً من توزيعها على شكل بقاع صغيرة للفلاحين، الذين يميلون لزراعة ما يكفيهم لعيشهم؛ فقد أصدر القوانين التي جمعت البقاع الفردية الصغيرة على شكل جمعيات تعاونية لتستطيع مزاولة أعمالها على نحو أجدى، والتي أعطتها الأفضلية في السقاية والأراضي المروية، وخلقت المؤسسات الحكومية من مثل «مصرف التسليف التعاوني» لمساعدة الفلاحين.

وحظي كارديناس أيضاً بالتأييد الحماسي لتأميمه المصالح الأجنبية في السكك الحديدية والشركات النفطية؛ فاحتشدت خلفه الملايين وابتهل الكاثوليك إلى الله، وتبرع العمال بشيكات رواتبهم وقدمت النسوة خواتم زواجهن، كما تبرع الفلاحون بالدواجن والخنازير، في الوقت الذي كانت فيه الوحدات العسكرية تقوم بالعرض العسكري في احتفالات مهيبة. فقد استغل «كارديناس» دعم هذه الفورة الحماسية؛ فنظم العمال في «اتحاد العمال المكسيكيين» أو CTM في

١٨ ــ صهر الحديد في «الباحة الخلفية لأحد الأفران العالية» خلال القفزة الصينية العظيمة إلى الأمام، ١٩٥٨.

١٩ ــ المتطوعون يبنون سد «مينغ تومز» في غضون خمسة أشهر وعشرة أيام خلال القفزة الصينية العظيمة إلى الأمام، ١٩٥٨

٢٠ ــ مقاتلو جبهة التحرير الوطني «المورو» في مقاطعة كوتاباتو، ميندناناو، الفلبين.

٢١ ــ صورة الكولونيل وسط دعاية عن الفروج المقلي الأمريكي: «ما ألذ لعق الأصابع!»، كوالالامبور، ماليزيا.

٢٢ ــ عندما فتح «روبرت غوزويتو»، مدير شركة كوكاكولا، أول معمل تعليب على البر الصيني منذ عام ١٩٤٩، قال: "قد يكون يوم ١٥ نيسان عام ١٩٨١ من أهم الأيام في تاريخ شركتنا، وفي تاريخ العالم بأكثر من اتجاه".

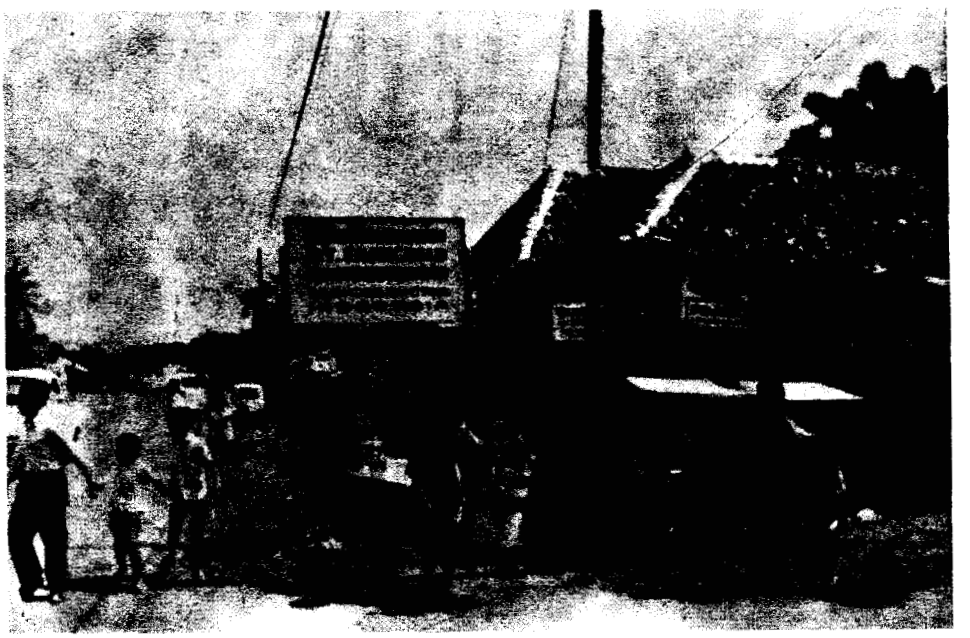

٢٣ ــ علامة لصناعة الالكترونيات الأمريكية في أندونيسيا.

٢٤ ــ مقر قيادة جبهة التحرير الوطني في ديان بيان فو ، ويبدو هوتشي منه في الوسط وفو نيغوين جياب إلى اليمين .

٢٥ ــ قوات الشرطة الخاصة مع الطلاب المعتقلين خارج جامعة « ثاماسارت » ، بانكوك ، ٦ تشرين الأول ، ١٩٧٦ .

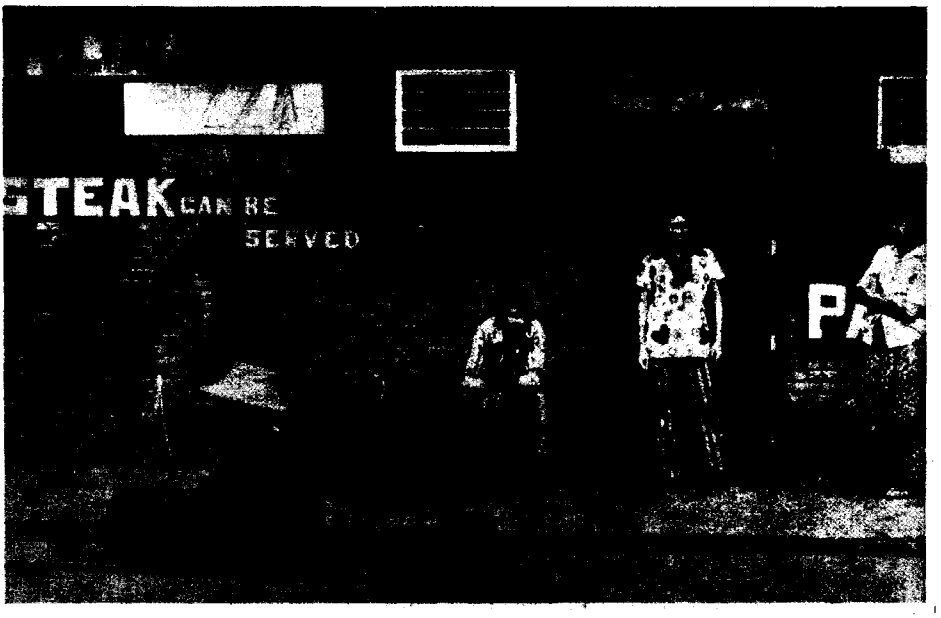

٢٦ ــ دار التدليك في تايلاند لتسلية الأمريكيين .

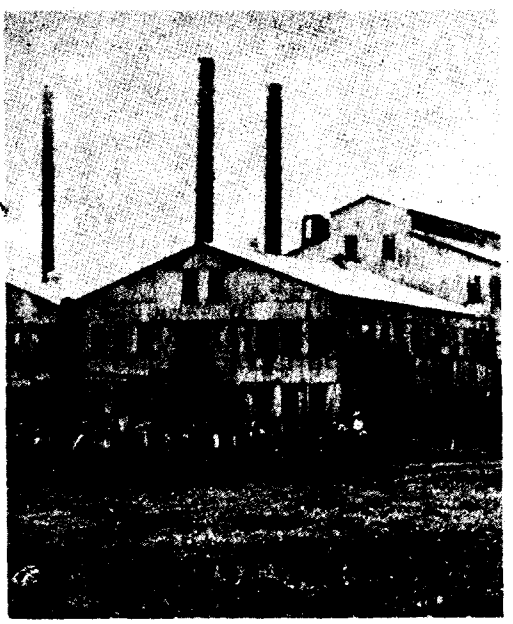

٢٧ ــ رمز النظام القديم في المكسيك :
تقييد الفلاحين للعمل في المصانع .

٢٨ ــ خلال الثورة المكسيكية انقضت عائلات بكاملها على المزارع لكسر صناديق الحديد وإشعال الحرائق والاستيلاء على الأرض.

٢٩ ـــ داخل بيت عامل مهاجر ، غافينو لويز هرنانديز ، في نيوفو برونتير ، دورانجو ، المكسيك (١٩٨٠) .

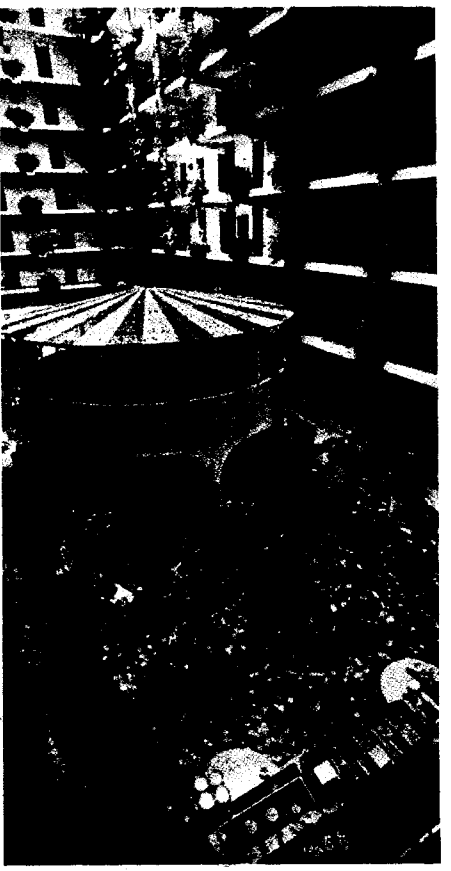

٣٠ ــ ردهة الإفطار في فندق فيستا، تورتوغـــا، آكابولكـــو، ١٩٨١.

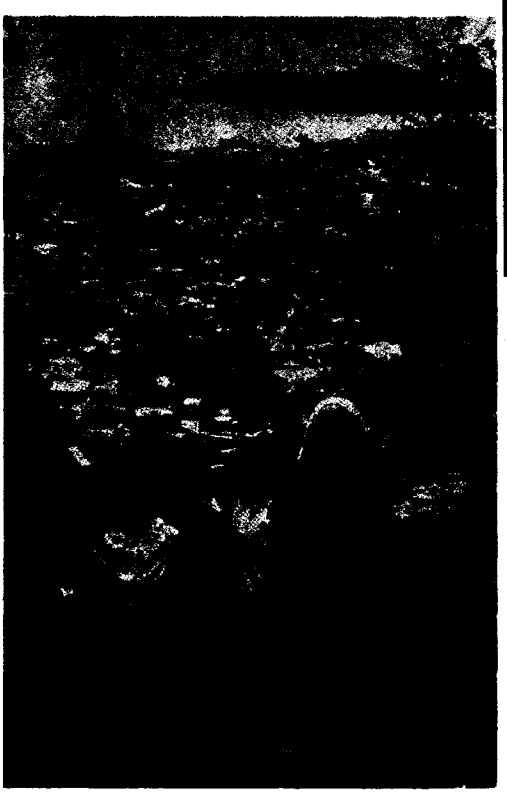

٣١ ــ سكان الجبال المطلة على آكابولكو، يخضعون للتهجير قسراً لإفساح المجال لبناء فنـادق جديـدة واستراحـات سياحيـــة.

عام ١٩٣٦ ، كما نظم الفلاحين في « اتحاد الفلاحين القومي » أو CNC في عام ١٩٣٨ . إن إدارة وتنظيم هاتين المؤسستين كان فوقياً ، وظلت مفصولتين واحدتهما عن الأخرى لإحباط أية مبادهة جماهيرية مستقلة . واغتنم كارديناس النشوة القومية لإعادة بناء « الحزب الثوري القومي » المهلهل PNR وتحويله إلى « حزب الثورة المكسيكية » PRM ، الذي أضحى عبارة عن منظمة فضفاضة تضم تحت مظلتها « اتحاد العمال والفلاحين » والموظفين المدنيين والجيش .

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات الجارفة ، فإن المجتمع المكسيكي انتهى إلى مجتمع استغلالي جائر كغيره من المجتمعات الأخرى في أمريكة اللاتينية . إن نسبة واحد بالمائة من السكان العاملين في القطاعات المربحة كانوا يحصلون على ٦٦٪ من الدخل القومي . وتدل التقديرات على أن ثلثاً واحداً من السكان استفاد من التطور الوطني ، في حين بقي الثلثان الآخران بمعزل عن أية فائدة منه ، كما بقيت المكسيك تعاني من وطأة السمات التي تدمغ العالم الثالث كالتبعية الاقتصادية ونسبة البطالة المرتفعة .

والسبب الرئيسي لمحنة المكسيك هو أن « كارديناس » ، مثل « فارغاس وبيرون » ، كان زعيماً شعبياً يفرض الإصلاحات لصالح الجماهير ولكنه في الوقت نفسه يعارض أية مبادهة منها ، الأمر الذي تركها كالريشة في مهب الرياح العاتية على المسرح السياسي المشهور بتقلباته المفاجئة في أمريكة اللاتينية . فعندما كان يخلف الزعيم الشعبي ، صاحب الاهتمامات الاجتماعية أحد من السياسيين أو الجنرالات الفاسدين الأنانيين ، كما هي العادة ، فلم تكن تقوم معارضة أصيلة لها طابع المؤسسات لمقاومة الردة . ولذلك فإن الردة هيمنت فعلاً بعد « فارغاس وبيرون وكارديناس » .

فإذا اتخذنا المكسيك مثلاً لوجدنا أن رؤساء الجمهوريات الثلاثة ، الذين تعاقبوا على الرئاسة بعد كارديناس ــ وهم « آفيلا كاماشو وميغول آليمان ورنز كورتينز » ــ تبنوا سياسة النكوص عن الإصلاحات الزراعية وحل الجمعيات التعاونية . فالتطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة كانت الحافز القوي لاعتماد هذه السياسة ، وذلك لأن الصناعة الأمريكية زادت من إنتاجها ، بعد رحيل كارديناس عام ١٩٤٠ ، لتلبية حاجات حرب الحلفاء وتطلعت إلى المكسيك ، سعياً وراء المواد الخام الرخيصة والمنتوجات الزراعية كالقطن والسكر والخضار . ولذلك فإن الإدارات المكسيكية الجديدة ، اغتناماً منها لفرص الأسواق الجديدة الهائلة عبر الحدود ، نبذت نظام الجمعيات التعاونية وبدأت ، عوضاً عنه ، تستثمر أموال الدولة « بما فيها القروض الأمريكية الضخمة » لحفز مشاريع الملكيات الزراعية الخاصة المترامية الأطراف .

هذه السياسة الزراعية ذات التوجه التصديري كانت ضمناً تعني التلكؤ بتوزيع الأرض وتعويق المؤسسات الحكومية من أمثال «مصرف التسليف التعاوني»، الذي مدَّ الجمعيات التعاونية بأسباب البقاء، كما كانت تتبع تمويل نظامي الري والنقل المكلفين، ولا سيما نظام الري الذي سهَّل إرواء ١٫٧ مليون آكر من الأرض، التي لم تكن وافرة الإنتاج من قبل. وفي النهاية آلت ملكية هذه الأراضي المروية حديثاً إلى المقاولين الرأسماليين، بدلاً من الفلاحين CAMPESINOS المعدمين.

لقد زادت الإنتاجية الزراعية بشكل واضح ولكن العواقب الاجتماعية كانت وخيمة جداً. ففي عام ١٩٥٧ كان ٦٠٪ من المحصول الزراعي المكسيكي معد للتصدير، ونسبة لا تتعدى ٢٪ من المزارع تحظى بـ ٧٠٪ من قيمة المبيعات. فالعمليات ذوات الإنتاج الكثيف لرأس المال كانت تدر أرباحاً طائلة على حفنة من زراع المساحات الشاسعة وشركائهم الأمريكيين، بينما الفلاحون أصحاب الملكيات البسيطة لا ينتجون طعامهم إلا بشق الأنفس، كما كان الفلاحون المعدمون يعبرون الحدود بأعداد متزايدة سعياً وراء العمل المأجور في المزارع. فخلال الحرب العالمية الثانية كان عدد المكسيكيين، الذين سجلوا أنفسهم في برنامج الإعالة BRACERO في الولايات المتحدة قرابة ٨٠٠٠٠٠ نسمة، وتزايد سيل هؤلاء الناس بعد الحرب بشكل مشروع وغير مشروع، نظراً لفشل الفلاحين المعدمين CAMPASINOS في الحصول على أية أعمال يتعيشون منها في وطنهم.

وهكذا فبين الحربين العالميتين حل استغلال الأجر الرأسمالي محل استغلال السخرة في العقود القديمة. وتجلت الفروع الدولية لهذا الاستغلال الجديد في ارتفاع نسبة الاستثمارات الأمريكية من ٦٠٪ من مجمل الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٣٨ في المكسيك إلى ٨٠٪ في عام ١٩٥٧، كما تجلت في ارتفاع نسبة الواردات المكسيكية من الولايات المتحدة من ٦٥٪ في عام ١٩٣٥ إلى نسبة ٧٣٪ في عام ١٩٥٧. ولذلك فإن استمرار الروابط العمودية في بنية المكسيك الاقتصادية، بدلاً من الروابط الأفقية، حال دون النمو المستقل المتوالد ذاتياً. فرأسمال المكسيك تم استنزافه على شكل أرباح مشتركة، كما استحال قيام سوق محلية وافية بغرض التصنيع الكامل، نظراً لإفقار ثلثي المواطنين واستبعادهم عن المشاركة في الحياة الاقتصادية الوطنية. ففي عام ١٩٧٨ قدَّر أحد الموظفين الرسميين في برنامج «معونة الإعالة» أن نسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ من مجمل سكان المكسيك البالغين تعيش (بشكل غير مشروع) في الولايات المتحدة، وأن نسبة تقارب ٢٠٪ من سكان المكسيك تعتمد في حياتها على الأجور، التي تكسبها في الولايات المتحدة.

ففي ظل هذه الظروف يصبح من الواضح بيان السبب الذي جعل أمريكة اللاتينية، بعد وجود «مستقل» زاد على قرن من الزمن، غير جديرة بالاقتداء من قبل أولئك الأفارقة الذين كانوا

يقيِّمون مستقبلهم. وسوف نرى أن أمريكة اللاتينية تسنى لها حافز اقتصادي مصطنع طيلة سنوات قليلة إبان الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية. ولكن الردة أطلت برأسها من جديد في إثر هذا الازدهار، الذي حفزته الحرب وقامت الديكتاتوريات العسكرية المكشوفة، لقمع تزايد سخط الجماهير، على أيدي «بينوشيه وفيديلا وجيزل» وحلت محل الأنظمة الشعبية لبيرون وفارغاس وكارديناس.

الفصل الثاني والعشرون

ثانية الموجات الثورية العالمية
بدءاً من عام ١٩٣٩ فصاعداً
مبادهة الثورة الصينية (١٩٤٩)

لقد كانت حياتي عرضة للتغيير سياسياً واقتصادياً وعاطفياً، ولهذا سأكون دائماً شاكراً للحزب وللرئيس ماو .... نشأت عبداً قبل التحرير، لم أكن إنساناً بشرياً عندما كنت أعمل يومياً ١٦ أو ١٧ ساعة دون أن أنال كفايتي من الراحة والمال والغذاء. وأما الآن فإنني أشعر بالطمأنينة ولدي ما يكفي للاهتمام بعائلتي. لم يعد القلق يساورني حيال المستقبل..... وعندما أحاول تنوير (أطفالي) كي يشاطروني سعادتي بالشوط الكبير الذي قطعته الصين؛ فإنهم يصغون إليَّ ولكنني لست واثقاً فيما إذا كانوا يستوعبون ما أقول. ففي بعض الأحيان لا يزيد تعليقهم على القول: "أواه يا أبت كم سمعنا هذه القصص منك".

تشانغ بنغ ــ كوي: بائع حلوى في القسم الأول بمخزن بكين (٣١ أيلول عام ١٩٧٩ في الذكرى الثلاثين لقيام جمهورية الصين الشعبية)

ظهر ماو، مع ماركس ولينين، كواحد من القادة الثوريين العظام في العصور الحديثة. لقد كانت مساهمة ماركس تتمثل بتحليله آلية تحركات المجتمع الرأسمالي. وأما لينين فإنه أنشأ وأنجز استراتيجية الإطاحة بالرأسمالية، ولكن القدر لم يمهله ليتصدى للمشكلة التالية، مشكلة خلق مجتمع اشتراكي جديد فخلفاؤه أشادوا الدولة السوفييتية القوية، الأمر الذي لم يكن مرادفاً لبلوغ

الاشتراكية إذا لم يكن المقصود بالاشتراكية مجرد الملكية التعاونية، أو ملكية الدولة، لوسائل الإنتاج والتوزيع، وإنما المقصود بها أيضاً التسيير الذاتي في حيز العمل وفي الحياة السياسية والثقافية. ولكن ماو واصل عمل سلفيه اللامعين بالبدء بإرساء قواعد المؤسسات والإجراءات الاشتراكية وإن لم ينجزها الإنجاز الكامل. فلقد توصل إلى ذلك من خلال (تصيين) الماركسية بشكل خلاق وتحدي النموذج السوفييتي، الذي بقي بمثابة الصنم حتى ذلك التاريخ.

فلقد تحدى ماو، في قيادته الثورة الصينية (١٩٤٩)، ستالين الذي كان يساند «تشان كاي شيك» انسجاماً منه مع استراتيجيته الشاملة الرامية إلى بلوغ تسوية عالمية مع الولايات المتحدة. وأما الأمر الآخر الذي ينطوي على أهمية مماثلة فقد كان خلافه مع الروس في إطلاقه (ثورته الثقافية) بهدف خلق مجتمع اشتراكي كامل ــ مجتمع يتحلى بالمشاركة بدلاً من البيروقراطية وبسيادة المساواة بدلاً من سيادة الصفوة. ولقد كان «ماو» على أتم الإدراك بأن ثورته الثقافية ما هي إلا البداية وليست النهاية، كما كان على يقين بأن التناقضات الذاتية الخاصة بالمجتمعات تولد بعد الثورة، وتتجه، استناداً إلى نتائج الصراع الطبقي، إما إلى التقدم باتجاه الاشتراكية وإما إلى التراجع، نظراً لوقوعها تحت هيمنة طبقة مستغلة جديدة لا من خلال ملكيتها الخاصة لوسائل الإنتاج، وإنما من خلال هيمنتها على جهاز الدولة القمعي. ولذلك أطلق ماو تحذيره الذي يبدو وكأنه يتسم بالنبوة في ضوء التطورات التي طرأت منذ وفاته: "إن الثورة الثقافية البروليتارية العظمى الدائرة الآن ليست إلا الأولى من نوعها. ففي المستقبل ستحدث أمثال هذه الثورة بالضرورة في مناسبات عديدة..... فعلى جميع أعضاء الحزب، وقطاعات الشعب، ألا يعتقدوا أن الأمور ستكون على ما يرام بعد ثورة ثقافية واحدة أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ثورات ثقافية"[1].

١ ــ الثورة في الصين

إن ضعف الصين وشقاءها في السنوات الفاصلة بين الحربين ما كانا ليوحيان إلا بشيء طفيف عما كانت ستؤول إليه الصين من زلزلة اجتماعية عميقة ومن ثم إعادة بنيتها من جديد. فلقد كانت الصين خلال تلك السنوات، كما أشرنا من قبل (في الفصل الحادي والعشرين، المقطع الثاني)، تعاني وطأة الدمار الذي ألحقته بها ثلاث حروب متزامنة. فأولها الصراع الدائم بين «تشان كاي شيك» القابع في «نانكينغ» وبين القادة العسكريين المتمركزين في بعض الأقاليم، وثانيتها الحرب بين «الكومينتانغ» بقيادة «شيك» وبين الحزب الشيوعي بقيادة ماو، وأما ثالثها فهي الحرب ضد اليابانيين، الذين اجتاحوا منشوريا في عام ١٩٣١ وانتشروا منها على شكل مروحة عبر شمال الصين.

إن نشوب الحرب العالمية الثانية في اوربة وتورط الولايات المتحدة فيها إثر « بيرل هاربر » جعلا من الصين عضواً في ذلك التحالف الكبير ضد قوات المحور، وجعلا من حكومة شيك، المخنوقة بمختلف المشكلات، جديرة بالمساعدة العسكرية والاقتصادية. ولكن عملية الإمدادات تنطوي على تكلفة باهظة إلى حد خيالي، لأنه كان يعني نقل المؤن جواً فوق « هضبة » جبال هيمالايا المنتشرة بين الهند والصين. إضافة إلى أن المساعدة التي كانت تصل إلى « تشونغ كينغ »، عاصمة شيك زمن الحرب، لم تكن تستخدم لمواصلة الحرب ضد اليابان.

فالسبب الأول لضعف « شيك » كان خارج إرادته ويعود إلى الغزو الياباني للساحل الشرقي وللأقاليم الشمالية، الأمر الذي حرمه من دعم الطبقة المتنورة نسبياً والمتمثلة بكبار رجال الأعمال الذين اختفوا عن المسرح، واعتماده على الملاكين العقاريين الأنانيين وضيقي الأفق المنتشرين في أعماق الصين. وفي هذه المناطق كانت حكومة « تشونغ كينغ » قد زادت رجعية وفساداً تاركة جماهير الفلاحين عرضة للابتزاز والتضخم الجامحين. فإذا اتخذنا الرقم (١) كمؤشر للأسعار في عام ١٩٣٧ لوجدنا أنها قد ارتفعت في آب عام ١٩٤٥ في تشونغ كينغ إلى (١٧٩٥)، وفي كانون الأول عام ١٩٤٧ إلى (٨٣٧٩٦). فالقائد الأمريكي العام في الصين، الجنرال « جوزيف و. ستيل وال »، استخدم الكلمات العنيفة في مذكراته السرية لوصف نظام شيك: "فساد، إهمال، فوضى، اقتصادية، ضرائب، أقوال وأفعال، الثراء الفاحش، سوق سوداء، إتجار مع العدو"(2)

وأما خليفة « ستيل وال » الجنرال « آلبرت ودماير »؛ فقد فضح معاني هذه الكلمات في مذكرة رائعة أرسلها إلى شيك فيما يتعلق بحالة التجنيد الإجباري في الجيش الصيني:

"إن التجنيد الإجباري يهبط على الفلاح الصيني هبوط المجاعة أو الفيضان ولا يختلف عنهما إلا أنه أكثر انتظاماً ــ إذ يحدث مرتين في العام ــ ويتطلب من الضحايا أكثر مما يتطلبان..... فضباط التجنيد يكنزون أموالهم بالتعاون مع الموظفين ومن خلال عصابات أزلامهم. فهم يبتزون الأموال الطائلة من المجندين، تلك الأموال التي يكلفون الموظفين باستلامها، ويستعيضون عن المجندين بالأسرى. وأما المتعاملون الخصوصيون بموضوع التجنيد؛ فقد حولوه إلى تجارة. فهم يشترون الرجال الأقوياء من العائلات، التي تتضور جوعاً والتي تشعر بوطأة الحاجة للرز أكثر من الأبناء، أو يشترونهم من حكام الأقاليم HSIENCHANGS الذين لديهم فائض من البشر....

ويساق هؤلاء المجندون، بعد عزلهم وحشرهم كالقطيع، إلى معسكرات التدريب سيراً على الأقدام من « شانسي » إلى « زيشوان » ومن « زيشوان » إلى « يونان ». إنهم يسيرون على طرقات

لا نهاية لها .... ومعظم أولئك الذين يهربون يفرون خلال الأيام القليلة الأولى ، وبعد فترة قصيرة فيما بعد يحل بهم الضعف ولا يستطيعون مواصلة الهرب ، ومن يمسك منهم يضرب ضرباً مبرحاً .....

وخلال مسيرتهم الطويلة يتحولون إلى هياكل عظمية وتظهر عليهم أعراض مرض « البري بري » ، وتنتفخ سيقانهم وتنتأ بطونهم ، وأما أذرعهم وأفخاذهم ؛ فيحل بها الهزال ..... وعندما يموت إنسان منهم تترك جثته على قارعة الطريق ، ولكن إسمه يبقى ضمن لائحة المجندين . وطالما بقي موته مجهولاً بقي اسمه مصدراً للدخل ، الذي يتزايد من خلال حقيقة انعدام استهلاكه أي شيء . فجرايته من الرز وتعويضه النقدي يبقيان تذكاراً طويل الأمد في جيب ضابطه الآمر ، وأما عائلته فما عليها إلا أن تنساه إلى الأبد"[3] .

وأما السبب الثاني الذي منع شيك من استخدام المساعدة الأمريكية استخداماً ناجعاً ، فهو استراتيجيته الأساسية المتمثلة بإعطاء الأولوية لحربه ضد الشيوعيين وليس ضد اليابانيين (فلقد كان شيك يعتقد ، ولاعتقاده الكثير من المبررات من وجهة نظره ، أن اليابانيين يمثلون مرضاً جلدياً ، بينما يمثل الشيوعيون داء عضالاً يتمركز في القلب " . إن أحد المصادر الموثوقة جداً في المخابرات الفرنسية نقل عنه قوله في عام ١٩٤٤ : " بالنسبة لي ليست اليابان هي المشكلة العويصة وإنما هي توحيد بلادي . إنني على ثقة بأنكم أنتم معشر الأمريكيين ستهزمون اليابانيين يوماً ما بالجنود ، الذين أحتجزهم لمحاربة الشيوعيين في الشمال الغربي أو بدونهم . ولكنني من الناحية الأخرى إذا تركت « ماوتسي تونغ » يبث دعايته في كل أرجاء « الصين الحرة » فإننا نجازف ، نحن وأنتم معشر الأمريكيين ، بالانتصار مقابل لا شيء"[4] .

لقد سار « شيك » على نهج استراتيجيته المعادية للشيوعيين طيلة سنوات عديدة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية . فعندما أسس ماو مجالسه الفلاحية في « كيانغ سي » في أواخر العشرينيات (١٩٢٠) أطلق « شيك » سلسلة من الحملات ضد من كان يدعوهم « بقطاع الطرق » حتى نجح بالنتيجة في طردهم من « كيانغ سي » ولاحقهم ، خلال تلك (المسيرة الطويلة) الأسطورية ، مسافة ستة آلاف ميل باتجاه الغرب عبر جنوبي الصين ، ومن ثم باتجاه الشمال إلى إقليم « شانسي » . وهنالك وجد « ماو » قاعدة شيوعية صغيرة منعزلة حولها إلى مقر لقيادته في قلب « بينان » . ففي تلك المدينة الإقليمية الصغيرة والكئيبة عمل ماو على تطوير استراتيجية ثورية وتدريب الكوادر الثورية ، التي جعلت منه زعيماً للبر الصيني بكامله بعد مضي خمسة عشر عاماً . إن مجموعة المبادئ والممارسات الثورية ، التي صارت تعرف باسم « الماوية » كانت تمثل تحدياً عميقاً لكل من العالمين الغربي والسوفييتي وبدأت تلعب دور النموذج الجذاب على نحو متزايد بالنسبة للعالم الثالث .

ثمة عوامل عديدة تفسر هذه المحصلة المصيرية هي: البيئة الجغرافية والموروثات الحضارية وزعامة «ماو». فالمساحة الشاسعة للصين وكتلتها السكانية الهائلة شكلتا قاعدة عريضة بما يكفي للمناورات وللبدايات الجديدة بعد تلك الهزائم الشيوعية الأولية في المدن وفي الريف الجنوبي. كما إن عقوداً من الحرب الأهلية المدمرة وماتلاها من غزو ياباني وحشي أدت إلى درجة من البؤس الجماهيري والانحلال الاجتماعي، مما وفر مناخاً صالحاً للعصيان الشيوعي، الأمر الذي كان على نقيض مجريات الأمور في الهند، حيث استلم الوطنيون الاستقلال استلاماً دونما أي فاصل ثوري حينما عمدت طبقة من الحكام المحليين إلى الحلول مكان الحكم الأجنبي بكل هدوء بشيء طفيف من الاضطراب أو القلقلة الاجتماعية.

وإن الاهتمام الصيني التقليدي بالمبادئ الأخلاقية الاجتماعية وفر أيضاً مناخاً حضارياً مواتياً للشيوعية. فالكونفوشيوسية كانت عبارة عن نظام أخلاقي أكثر منه ميتافيزيقي، كما كان مثلها الأعلى قيام دولة تسودها العدالة الاجتماعية المقبولة قدر الإمكان ضمن إطار تحركات البيروقراطيين والملاكين العقاريين. ولقد كانت الكونفوشيوسية تلح على الواجبات أكثر من إلحاحها على الحقوق، ولذلك كان الطفل يتلقى رعاية تدربه على تحديد «الذات» في ضوء العلاقات مع الناس الآخرين ــ في ضوء طاعة الأبوين طاعة عمياء ومراعاة علاقة الأخوة وخدمة أولي الأمر، الذين تقع على عاتقهم واجبات تجاهه. ولذلك فإن الشعارين الشيوعيين (حاربوا الذات) و (اخدموا الشعب) ليس لهما وقع الشعارات الزائفة وصيحات صبيان الكشافة في آذان الصينيين كما يقعان في الآذان الغربية. فالشعارات المماثلة لهذين الشعارين ينسجمان أتم الانسجام مع القول المأثور القديم الذي كان يردده الفلاحون: "قد نكون شعباً فقيراً ولكننا نعرف الحق من الباطل".

وأخيراً هنالك ذلك العامل الحاسم المتمثل بالدور الذي لعبه «ماو» كزعيم للثورة. وقد يكون هنالك شيء من الشك طفيف في أن المغزى التاريخي لماو بالنسبة لعالم القرن العشرين يضاهي المغزى التاريخي للينين، وليس من المستبعد أن يحكم المؤرخون في المستقبل على أن تأثير ماو كان أكبر، لأن لينين قضى نحبه في عام ١٩٢٤، عندما كانت المؤسسات والإجراءات السوفييتية لا تزال في طور التكوين، في حين أن ماو هو الذي هندس وأشرف، لا على الثورة السياسية (١٩٤٩)، التي أسست جمهورية الصين الشعبية وحسب، وإنما أيضاً على الثورة الثقافية (١٩٦٦)، التي حددت طبيعة ومسار الجمهورية الشعبية حتى زمن مماته عام ١٩٧٦ على الأقل.

وأما ما كان يكمن خلف نجاح «ماو»؛ فقد كان إيمانه العميق بالجماهير الفلاحية في وطنه وتحسسه لمشاعرها. فعلى نقيض البلاشفة الروس، الذين كانوا في معظمهم من مثقفي المدن، بدأ

ماو حياته كفلاح . فهو لم يقرأ أية صحيفة إلا في سنه الثامنة عشره بعد أن انتقل إلى عاصمة إقليمه « هونان » . وعندما تخرج من دار المعلمين الابتدائية كان في الخامسة والعشرين من عمره وما بدأ بدراسة الماركسية إلا بعد مضي سنتين أخريين . فهذه البداية المتأخرة تكشفت على أنها كانت نعمة لماو ، حينما بدأ سيرته الثورية . وبما أن ماو لم يكن متشبعاً بالمبادئ الماركسية منذ طفولته ، كما كان عليه الأمر بالنسبة للمثقفين البلاشفة ، فقد كان بمقدوره أن يتحدى ، وأن يعري وقت الضرورة ، أقدس مقدسات العقيدة الماركسية .

لقد كان ماو منذ البداية شديد الفطنة حيال مراقبة الحقائق الاجتماعية ، فهو ما ولد فلاحاً وحسب وإنما عاش وحارب مع الفلاحين معظم حياته . ومن خلال هذه الخبرة الأصيلة الطويلة بدأ يتيقن بشكل ثاقب البصر ، ضرورة صبغ الماركسية بالصيغة الصينية ـــ أي تكييفها وفق ظروف وحاجات الملايين الصينية ، التي بقيت موضع التجاهل حتى حينه .

" ليس هنالك شيء يدعى بالماركسية المجردة ، بل بالماركسية الواقعية وحسب . إن ما ندعوه بالماركسية الواقعية هو الماركسية التي تتخذ لها شكلاً وطنياً ؛ أي تطبيق الماركسية على النضال الواقعي في الشروط الواقعية السائدة في الصين ..... فإذا ما تحدث شيوعي صيني ، ينتمي إلى الشعب الصيني العظيم ويرتبط قلباً وقالباً بشعبه ، عن الماركسية بمعزل عن الخصوصيات الصينية ، فإن هذه الماركسية التي يتحدث عنها ليست إلا تجريداً أجوف . ولذلك فإن (تصيين) الماركسية ..... يصبح مشكلة أمام الحزب برمته وعليه أن يتفهمها ويعمل على حلها دون إبطاء "[5] .

وبقي « ماو » طيلة حياته مخلصاً لمبدأ « تصيين الماركسية » . فالشواهد الأساسية الثلاثة ، الدالة على ذلك توجد في كيانغ سي ، حيث تحول ماو من بروليتاريا المدينة إلى الفلاحين كقاعدة للثورة وانطلق في تنظيم السوفييتات (المجالس) القروية ، كما يوجد الشاهد الثاني في « يينان » حيث حول اهتمامه من الثورة الاجتماعية إلى المقاومة الوطنية ضد اليابانيين ، وطور في الوقت نفسه « طريقة بنيان » حشد الجماهير على شكل قوة لا تقهر ، وأما الشاهد الثالث فيوجد في « بكين » ، حيث أطلق « الثورة الثقافية » كي يتاح للصين الشيوعية أن تتطور إلى دولة عصرية بناء على « طريقة يينان » ، التي تسودها المساواة ، بدلاً من الطريقة الروسية التي تسودها النخبة .

إن جذور التحول الذي تم في « كيانغ سي » توجد في التقرير العتيد ، الذي أعده ماو « استقصاء واقع الحركة الفلاحية في هونان » والمنشور في آذار عام ١٩٢٧ ، أو قبل الطلاق الذي جرى بين الحزب الشيوعي وحزب « الكومينتانغ » . لقد كانت المناسبة قيام حركة فلاحية عفوية واسعة النطاق في « هونان » وذهاب « ماو » إلى هناك بتكليف من حزبه لاستقصاء الأمور ، فمكث

خمسة أسابيع مع الفلاحين كتب على أثرها ذلك التقرير العتيد، الذي أصبح من عيون الأدب الثوري العالمي. فبأسلوب مشحون بالعاطفة الجياشة والازدراء كتب ماو تقريره ـــ (علماً بأنه ما كان غافلاً عن القول المأثور للينين الذي مؤداه "ليس بوسع أحد أن ينفذ برنامجاً لمصلحة الفلاحين الفقراء إلا البروليتاريا الثورية") ـــ واستخلص من ملاحظاته المباشرة أن «الطليعة الثورية» لا يمكن أن تكون إلا الفلاحين الفقراء:

"بعد وقت قصير ستثور مئات ملايين الفلاحين في وسط الصين وجنوبها وشمالها وتندفع حاملة غضب الإعصار، ولن تستطيع قوة، مهما بلغت من الشدة، أن تكبحها. ولسوف يحطم أولئك الفلاحون كل القيود، التي تقيدهم ويندفعون على درب التحرير. فكل الأمبرياليين والقواد العسكريين والموظفين المرتشين والأرستقراطيين السيئين سيلقون مصيرهم على أيدي الفلاحين. ولسوف يقيمون مواقف كل الأحزاب الثورية وكل الرفاق. فهل نتصدرهم ونقودهم أم نوجه لهم النقد من خلف ظهورهم أم نحاربهم مع المعسكر المضاد؟ إن باستطاعة أي صيني أن يختار بمنتهى الحرية من بين هذه الخيارات الثلاثة، غير أن الموقف الراهن يستدعي اتخاذ قرار سريع....

فإذا كنت إنساناً ثورياً صلب العقيدة وزرت الريف؛ فإنك ستعيش غبطة الرضى التي ما عرفتها من قبل، فعشرات آلاف الأرقاء ـــ الفلاحين ـــ يطيحون الآن بأعدائهم من أكلة لحوم البشر..... فعلى كل الرفاق الثوريين أن يتأكدوا أن الثورة الوطنية تستدعي إجراء التغيير الهائل في القرى. فثورة عام ١٩١١ لم تنجز مثل هذا التغيير ولذلك كان نصيبها الفشل، وأما الآن فالفرصة سانحة لمثل هذا التغيير وهو أحد العوامل الأساسية في تحقيق الثورة. فعلى كل رفيق ثوري أن يدعم هذه الحركة وإلا فإنه ضد الثورة...."[6].

لقد أوجد ماو، بما كان يتسم به من حس مرهف حيال الواقع الموضوعي، طبقة بروليتارية جديدة للثورة الصينية. فعلى الثوريين الحقيقيين، كما حذرهم، أن يضعوا أنفسهم في مقدمة الفلاحين ويقودونهم إلى الثورة، بدلاً من أن يقبعوا في الخلف ويستعملوا الفرامل. وباختصار فإن الثورة في الصين ما كان يمكن أن تعني إلا الثورة الفلاحية ـــ فرضية لاحظها ماو وتشبث باعتناقها طيلة مسيرته الثورية.

فعلى أثر الفتك بالمنظمات الشيوعية الحضرية بانقلاب «شيك» في نيسام عام ١٩٢٧، قاد ماو زمرة من الأتباع إلى منطقة جبلية وعرة تقع على حدود «هونان / كيانغ سي»، وتبعته إلى هناك عصبة صغيرة على رأسها الضابط العسكري الشيوعي «تشوته». وخلال السنوات التالية طور

«ماو و تشوته» ثمة مفاهيم وأساليب سياسية وعسكرية كانت تتصادم تصادماً مباشراً مع مفاهيم وأساليب الحزب الوطني والكومينتيرن . فكانت معتقداتهما الأساسية هي :

ـــ إن تكتيكات حرب العصابات (اضرب واهرب) هي التكتيكات الضرورية لمجابهة تفوق الكومينتانغ في الطاقة البشرية والموارد .
ـــ إن الشرط اللازم لنجاح مناوشات العصابات كان الدعم الفلاحي ، الذي كان يتطلب نظاماً صارماً وسلوكاً حسناً من قبل الجنود .
ـــ إن اهتمام الفلاحين الرئيسي يتمركز حول الحصول على الأرض ، ولذلك لا يمكن الحفاظ على دعمهم إن لم يساعدهم رجال العصابات على التمرد والتشبث بالأرض وإعادة توزيعها .
ـــ لا يمكن حماية الفلاحين الثوريين من انتقام الكومينتانغ والملاكين العقاريين ، ورد الصاع صاعين ، إلا بإقامة منطقة حرة أو قاعدة منطقة حرة تصلح لتوفير الإيرادات والمواد لرجال العصابات ، كما تصلح كنواة لانطلاق رجال العصابات منها وانتشارهم في المناطق المجاروة .

واستناداً إلى هذه الاستراتيجية نظم ماو و تشو في أواخر العشرينيات (١٩٢٠) قوتهما المسلحة ووطدا سلطتهما السياسية على المناطق المحررة أو السوفييتات . وفي تشرين الثاني عام ١٩٣١ اجتمع المندوبون من سوفييتات عديدة في «جويشين» (كيانغ سي) وأعلنوا تأسيس «الجمهورية السوفييتية الصينية» ، ووصفوا هذا الكيان ، بأسلوب النموذج الروسي الأقدم منه ، بأنه «الديكتاتورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين» . ولقد كان استعمال لفظة «البروليتاريا» في هذا السياق من باب لفت الأنظار ليس إلا وذلك لانعدامها في هذه المنطقة الفلاحية البدائية ، بيد أن أقرب العناصر إليها كانت تتمثل بالقرويين من صناع مهرة وحرفيين والأيدي العاملة بالزراعة ، مما استوجب تكييف التشريع لتلبية حاجات الفلاحين . وهكذا صدرت المراسيم بمصادرة الأراضي العائدة "للإقطاعيين من بارونات وملاكين عقاريين ، وأراضي وجهاء القرى T'U — HAO والطبقة النبيلة" بالإضافة إلى أراضي "المؤسسات الدينية أو المعابد" وبدون أية تعويضات . وأما الهدف المعلن لتوزيع تلك الأراضي على هذا النحو فقد كان "تقويض بنية المجتمع الإقطاعية وتهديم سلطة الكومينتانغ وإقامة النظام السوفييتي ، نظام العمال والفلاحين"[7] .

إن هذه المجالس السوفييتية كانت في الواقع «داء يتمركز في القلب» كما وصفها «تشان كاي شيك» ولا سيما بعد أن تنامت «الجمهورية السوفييتية الصينية» لتشتمل على قرابة تسعة ملايين

نسمة . ولذلك ففي أواخر عام ١٩٣٠ أطلق « شيك » حملة الإبادة ، التي مُنيت بالفشل في تحقيق المراد لأن الأمر كان يستدعي ، كما تبين فيما بعد ، أكثر من حملات عديدة على غرار هذه الحملة في السنوات التالية . فالحملة الخامسة التي قامت في أواخر عام ١٩٣٣ ، تنفيذاً منها لتعليمات المستشارين الألمان لدى شيك ، حاصرت المنطقة السوفييتية المركزية ، حصاراً محكماً بطوق من التحصينات وضيقت عليها الخناق من جميع الجهات . ومما زاد في تفاقم الأزمة كان تدخل « الحزب الشيوعي الوطني الرسمي » ، الذي أرسل مندوبيه للاضطلاع بعبء قيادة الدفاع . ولكن لما كان أولئك المندوبون يفتقرون إلى براعة تشوته في تكتيكات حرب العصابات ؛ فإن شيك أوشك كما كان يبدو على تحقيق مراده بإبادة الشيوعيين .

وعندما لاح هذا الخطر في الأفق قرر ماو أن يخلي قاعدة كيانغ سي . وفي أواخر عام ١٩٣٤ تمكن « الجيش الأحمر » وكل هيئة الحزب الإدارية ـــ ولربما كان عددهم الإجمالي يناهز مائة ألف نسمة ـــ من اختراق تحصينات الكومينتانغ وبدء تلك (المسيرة التاريخية الطويلة) . فالمسافة البالغة ستة آلاف ميل إلى « شانسي » تمكنوا من اجتيازها في غضون سنة واحدة وثلاثة أيام ؛ أي بمعدل ستة عشر ميلاً في اليوم الواحد . وبما أن قوات الكومينتانغ والقوات المحلية المعادية كانت تطارد الجيش الأحمر ؛ فإنه كان يشتبك معها اشتباكات محدودة صغيرة كل يوم ويدخر معاركه الضخمة معها ليخوضها مرة واحدة كل خمسة عشرة يوماً على الأقل . وفي خاتمة المطاف لم ينج من هذه المحنة إلا خمسة آلاف نسمة على أبعد تقدير ، بالإضافة إلى تلك الآلاف العديدة ، التي التحقت بالمسيرة إبان مواصلة الطريق . وهكذا أصبح ماو زعيماً بلا منازع لهذه الآلاف المؤلفة ، بدلاً من أولئك الموظفين المتقوقعين في المدن والمدعومين من قبل الكومينتيرن .

ولما راح « ماو » يتذكر مصير سوفييتات كيانغ سي ، قرر أن السبب الرئيسي في انهياره كان يتمثل بافتقاره إلى قاعدة عريضة كافية بين السكان المحليين . ولذلك قرر تلافي هذا العيب باعتماد « برنامج ديمقراطي جديد » يستند إلى جبهة متحددة عريضة ضد اليابانيين ، وإرساء ما صار يعرف فيما بعد باسم « طريقة يينان » ـــ أي استراتيجية حشد الفلاحين خلف الحزب الشيوعي وجيشه « جيش تحرير الشعب » . وهكذا فإن الشعارات التي تم ترويجها بين صفوف الجماهير كانت تؤكد على أهمية الموقف الوطني وضرورة التضحية بالنفس في سبيل الأمة بدلاً من الطبقة : يجب إخضاع كل شيء لصالح الحرب ، فليقدم النقود من يملكون النقود والبنادق من يملكون البنادق ، وليقدم المعرفة من بحوزته المعرفة"[8] .

إن أحد المظاهر المثيرة للسياسة الجديدة (للجبهة المتحدة) كان توسط الشيوعيين لتأمين

إطلاق سراح «تشان كاي شيك» الذي اعتقل في «سيان» في كانون الأول عام ١٩٣٦ من قبل «تشانغ هسوه ليانغ» القائد العسكري لإقليم منشوريا. فلقد كان شيك قد وصل سيان جواً، لتنظيم حملة أقسى ضد الشيوعيين، ولكن المنشوريين الذين كان موطنهم محتلاً من قبل اليابانيين منذ سنوات كانوا أكثر تقبلاً لمنطق «الجبهة المتحدة» القاضي بضرورة محاربة الصينيين ضد اليابانيين منهم لمنطق محاربة بعضهم بعضاً. ولذلك أقدم تشانغ على اعتقال شيك، وإذ ذاك وصل المندوبون الشيوعيون وطالبوا، على غير انتظار، بإطلاق سراحه. وإن من الواضح أن ما كان يحرض الشيوعيين على اتخاذ هذا الموقف كان رغبتهم بالبرهان على جدية عرضهم لإنهاء الحرب الأهلية بهدف محاربة اليابان بالإضافة إلى خوفهم من اقتناص السلطة في بكين من قبل العناصر الموالية لليابان في حال إبعاد شيك عنها، مما يفضي إلى تمزيق أكثر لوحدة الصين. وعلى أية حال أطلق سراح شيك وفي عام ١٩٣٧ توصل الكومينتانغ والحزب الشيوعي إلى اتفاق حول قيام «جبهة متحدة» رضي فيه الشيوعيون بقبول المبادئ الثلاثة للدكتور «صن يات سن» والتنازل عن الثورة المسلحة ومعاداة التملك العقاري، كما قبلوا وضع الجيش الأحمر تحت إشراف الحكومة الوطنية باسم «جيش المشاة الثامن».

لقد قرر اليابانيون أن يضربوا ضربتهم قبل أن يتمكن التوحيد الوطني الصيني من الوقوف على قدميه، ولذلك فإنهم شنوا هجومهم في تموز عام ١٩٣٧ قرب «بايبينغ» فتصدى لهم الصينيون وبذلك بدأت الحرب الصينية اليابانية. ولما أدرك «تشان كاي شيك» التفوق التكنولوجي للغزاة اليابانيين، وكان عاجزاً في الوقت نفسه عن تنظيم حرب العصابات على النمط الشيوعي، قرر أن يستغل المكان لصالح كسب الوقت، فتراجعت جيوشه إلى داخل الصين، كما جرى تفكيك معدات أكثر من ستمائة معمل ساحلي ونقلها إلى الداخل أيضاً، وبقي اليابانيون يسيطرون على الأقاليم الشمالية والشرقية، حيث أقاموا حكومة دمية تحت زعامة قائد سابق من قواد الكومينتانغ، وهو «وانغ تشينغ وي».

وفي غضون ذلك كانت القوات الشيوعية تواصل انتشارها السريع من يينان عبر النهر الأصفر إلى إقليم شانسي، ومن هناك عبر سهول شمال الصين إلى إقليم شانتونغ الساحلي. وفي عام ١٩٣٧، بالاتفاق مع الوطنيين، خلق الشيوعيون «الجيش الرابع الجديد» في الحوض السفلي من نهر «يانغتسي» وذلك من البقية من عناصر سوفييتات «كيانغ سي». وبحلول عام ١٩٤٥ كان الشيوعيون ينشطون في منطقة تزيد مساحتها على ٢٥٠٠٠٠ ميل مربع، وزادت عضوية حزبهم من ٤٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٣٧ إلى ١٫٢ مليون نسمة في عام ١٩٤٥. وعلاوة على هذا العدد من الجنود النظاميين في الجيش الأحمر، نظم الشيوعيون «ميليشيا الشعب» من عدد يربو على مليوني

نسمة. كما وتجدر الإشارة أيضاً إلى تلك الجموع الضخمة من الشبان والشابات ـــ من طلاب وصحفيين وفنانين ومهنيين من كل الأصناف ـــ ممن تجشموا مشاق الرحلة الطويلة إلى «ينان» التي كانوا يرون فيها قلب المقاومة الصينية ضد الغزاة.

إن أحد المتبحرين الأمريكيين، وهو تشالمرز جونسون، عزا النجاح الشيوعي إلى عمق المشاعر القومية لدى الصينيين. فالحرب العالمية الثانية والغزو الياباني، استثارا المشاعر القومية عند الجماهير، تلك المشاعر التي اقتنصها الشيوعيون بطرح أنفسهم كقادة وطنيين للمقاومة ضد اليابان. ويخلص جونسون إلى الاستنتاج بأن الشيوعية، قد طرحت على الفلاحين على أنها، زوراً وبهتاناً، «شكل من أشكال الحركة القومية»، ولقد كانت فعلاً كذلك، لأنها كانت العامل الحاسم في إحراز النصر النهائي"[9].

فهذا التحليل صحيح بمقدار ما يلقى من القبول ولكنه لا يلقى كفايته منه. فالشيوعيون تمكنوا في الواقع من اكتساب التأييد باعتبارهم وطنيين، ولكنهم نالوه أيضاً باعتبارهم ثوريين اجتماعيين، وما كان هذا العامل الثاني يقل أهمية عن العامل الأول في التفاف الجماهير من حولهم. فأحد المتبحرين الفرنسيين، وهو لوسيان بيانكو، يشير إلى هذه النقطة بتوكيده أن الكومينتانغ خسر الحرب الأهلية "لأن الحرب تضع أية قوة محاربة على المحك وتفضح عورات الأنظمة التي عفى عليها الزمن بإظهارها على حقيقتها". إن الالتفاف الجماهيري حو الشيوعيين، كما يعرض بيانكو، "لا يكمن في تلك النشاطات المعادية لليابانيين التي مارستها كوادر الحزب وضباط الجيش الأحمر وجنوده إلا أقل مما يكمن في مسلكهم وسرعة استجابتهم لحاجات الشعب بشكل لم يسبق له مثيل":

"إن حاكم المقاطعة نفسه، صاحب الجاه والسلطان الذي كان المرء يخر ساجداً أمامه، تراجع أمام «المندوب» الذي أحضر معه سرير معسكره والذي كان من الصعوبة بمكان تمييزه عن غيره من القرويين المحليين.

وفي المقام الأول كانت الطريقة التي يتصرف بها جيش المشاة الثامن حيال الفلاحين تتناقض تماماً مع كل ما ألفوه سابقاً من العساكر. ما كان أغربهم من جنود أولئك الجنود الذين كانوا يدفعون أثمان ما يشترون وينظفون الحجرات التي يمكثون فيها ويختلطون بالقرويين ذلك الاختلاط الوديع، كما كانوا لا يتكبرون عن تقديم يد العون في الحقول!

فلماذا نجح الشيوعيون، ترى، في استقطاب الجماهير الفلاحية؟ لأنهم كانوا، علاوة على

كونهم وطنيين حقيقيين، ثوريين أصلاء من أولئك الناس الذين تفهموا حاجات الشعب وعرفوا التبدلات التي كان الواجب يقضي بإجرائها وشرعوا بتنفيذها"[10].

إن الشيوعيين "تفهموا حاجات الشعب" وكيفية تلبيتها من خلال (طريقة يينان) ـــ وهي المثال البارز الثاني عن (تصيين) الماركسية من قبل «ماو». فهذه الطريقة لم تكن مجرد طريقة في الكفاح وإنما كانت أيضاً طريقة في الحياة، تصور عن الإنسان والمجتمع ووسيلة للتطور القائم على المشاركة الجماهيرية وعلى قيم المساواة.

وتعود الجذور بطريقة «يينان» إلى سوفييتات «كيانغ سي» على الأقل، بيد أن التعجيل بحبكها كان رداً على الأزمة المزدوجة، التي واجهت الشيوعيين في عام ١٩٤٢. فجانب من تلك الأزمة كان خارجياً ـــ ألا وهو استفحال الأعمال العدوانية ضد مناطق القواعد الشيوعية وحصار الكومينتانغ لها في آن واحد. فلقد قدرت دوائر الاستخبارات اليابانية أن عدد سكان تلك المناطق قد تقلص في ذلك العام من أربعة وأربعين مليوناً إلى خمسة وعشرين مليوناً، كما تقلص عدد أفراد «الجيش البري الثامن» من أربعمائة ألف رجل إلى ثلاثمائة ألف. وأما الجانب الآخر لتلك الأزمة فقد كان داخلياً ـــ ألا وهو فشل إعادة توزيع الأرض في تبديل أنماط الحياة التقليدية والعمل التقليدي في القرى المعزولة واحدتها عن الأخرى. لقد تم إلغاء قسط كبير جداً من الإجارة في حقيقة الأمر غير أن نشاط الفلاحين كان يتمركز في هذه الآونة كل على بقعته الخاصة به، الأمر الذي أبقى على بدائية التقنيات الزراعية وانخفاض الإنتاجية.

ويتجلى تصيين ماو لحزبه في ذانك الإجرائين اللذين اعتمدها للتصدي لتلك الأزمة أولاهما: وضع برنامج مكثف لكوادر الحزب لممارسة النقد الذاتي وإعادة تثقيفهم، والقيام بعدة حملات لتحريض المشاركة الجماهيرية من قبل الفلاحين وتعميق الوشائج بينهم وبين الكوادر إلى أقصى حد ممكن. فلقد كان هنالك ثمة حاجة لبرنامج النقد الذاتي وإعادة التثقيف لأن عضوية الحزب قد تزايدت زهاء خمسة وعشرين مرة في غضون ثلاث سنوات بعد اندلاع الحرب مع اليابان في عام ١٩٣٧. ولذلك خضعت مئات الآلاف من الأعضاء في هذه الآونة لتسعة أشهر من الدراسة والنقد الذاتي في برنامج من البحث العميق لاثنتين وعشرين كراسة من الكتابات، التي كان منها لماو عدد يتراوح بين الست والثلاث عشرة، بينما كان عدد الكراسات ذات المنشأ الروسي لا يتجاوز الستة. وفي هذه العملية تمت إعادة تثقيف الكوادر وتقييم عمل المؤسسات الحزبية من زاوية النقد، كما تم قبول أولئك القياديين الجدد، الذين أظهروا جدارتهم في الحلقات الدراسية الجماعية، التي سادها تجاهل المراتب الحزبية.

وفي إثر هذه الحركة التصحيحية قامت الحملات لتعبئة الفلاحين وتقليص الفجوة بينهم وبين الكوادر. فعمق وأفق هذه الحملات يتضحان في المقاصد المعلنة التالية، التي تحقق قسم كبير منها:

- تقزيم ولجم البيروقراطية في الحكومة والحزب والجيش، وتشجيع بروز القيادات في المستويات الدنيا وتعزيز المشاركة الجماهيرية.
- تخصيص الكوادر للقرى كي تعلم الفلاحين وتعمل معهم وتتعلم منهم، مما يفضي إلى ردم الفجوة القائمة بين المدينة والريف وبين الجهد الفكري والجهد العضلي.
- تنظيم التعاونيات لتوسيع اهتمام الفلاح من الأسرة إلى نطاق الجماعة المتعاونة تعاوناً حميماً ومن ثم إلى نطاق القرية بما يكفل إعادة بنية الأنماط الاقتصادية القروية ويسهّل تعزيز التطور.
- ملء المناطق الشيوعية بالمدارس النهارية، المدارس الليلية، بالمدارس الشتوية، بالمجموعات المتعلمة، وكل ذلك تحت الإشراف المحلي، بغية الوصول إلى كل قطاعات المواطنين لنشر التعليم ومحو الأمية، وتعليم المبادئ الصحية الأولية والعادات الصحية، وإشاعة مفهوم «خدمة الشعب».

إن السمة المتميزة لهذه الطريقة، طريقة يينان، كانت تتجلى في توكيدها على المشاركة الجماهيرية واعتمادها على قدرة الشعب الصيني على الإبداع، والفلاحين على وجه التخصيص، وقناعتها المطلقة بقدرة الفلاحين على إنقاذ أنفسهم من براثن القيود القديمة قدم الحياة، قيود الجهل والفقر والاستغلال. وكما صرح «ماو» في ١ حزيران عام ١٩٤٣: "إن أسلوب القيادة الأساسي يكمن في استجماع آراء الجماهير ورد النتائج إلى الجماهير كي تتمكن من مساندتها مساندة قاطعة واستنباط الأفكار النيرة لهداية العمل الجاري"[11]. إن هذا المفهوم «للخط الجماهيري» الذي كان دعامة (طريقة يينان) ودعامة الثورة الثقافية اللاحقة، كان يمثل التبصر الجوهري الذي استمده ماو وأتباعه من خبرتهم الطويلة في حرب العصابات. فالقيادة كانت تعتمد أساساً على عمق الاستجابة لحاجات الشعب ومطامحه، الأمر الذي ما كان بالإمكان توكيده إلا من خلال التواصل الدائم مع الفلاحين في القرى، ذلك التواصل الذي أتاح إطلاق طاقات الجماهير وقدرتها الإبداعية وتسخيرها للمقاومة المسلحة والتطور الاقتصادي والتحول الاجتماعي العميق. وإن دخول ماو ذلك الدخول المظفر إلى بكين في عام ١٩٤٩ ما كان له أن يتم لولا التحقيق الناجح لهذا «الخط الجماهيري».

ومما يسر ذلك الدخول أيضاً كان تعديل الشيوعيين لسياستهم الأصلية حيال مصادرة

حيازات الملاكين العقاريين وإعادة توزيعها. فكر حي لإنجاح «الجبهة المتحدة» ما كان الشيوعيون يطالبون إبان الحرب إلا بتخفيض الإيجار والفوائد المفروضة. ولكن في حال فرار الملاكين العقاريين إلى المدن، التي كانت تحت هيمنة اليابانيين، أو في حال تعاونهم معهم بوجه من الوجوه، كان الشيوعيون يصادرون أملاكهم ويوزعونها بين فقراء الفلاحين.

ولما كانت «طريقة يينان» تتناقض مع ما كان مطلوباً من اليابانيين والكومينتانغ أن يقدموه إلى الفلاحين يصبح سبب انتصار الشيوعيين على أتم ما يكون من الوضوح. فالجيش الياباني كان يتصرف استناداً إلى سياسته «الثلاثية الكلية» ــ "احرقوا كل شيء، اقتلوا كل شيء، انهبوا كل شيء" ــ مما يجعلنا نستنتج أن ملايين الفلاحين قررت الالتحاق بفصائل العصابات الشيوعية، سعياً منها وراء احتمال أكبر للبقاء على قيد الحياة. كما إن الكومينتانغ، باستشراء الفساد في أوساطه وجموح التضخم، لم يكن بمقدوره أن يمثل البديل المقنع لليابانيين. فالخور الرسمي واحتكار الحبوب والمضاربات زادت كلها في تفاقم مجاعة عام ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ إلى الحد الذي أودى، تقديراً، بحياة مليونين من الفلاحين جوعاً. ولذلك فعندما غزا اليابانيون هونان في عام ١٩٤٤ لم يلقوا أية مقاومة تذكر من الفلاحين الذين كانوا في بعض الحالات، بدلاً من أن يجابهوا اليابانيين، يعمدون إلى تجريد جنود الكومينتانغ من أسلحتهم، بل وقتلهم أيضاً.

وفجأة انتهت الحرب العالمية الثانية في آب عام ١٩٤٥ في الوقت الذي كان فيه الصينيون يواصلون معاركهم منذ عام ١٩٣٧، وذلك على نقيض الأوربيين، الذين لم يتورطوا فيها إلا في عام ١٩٣٩، وكذلك على نقيض الأمريكيين الذين لم يخوضوا غمارها إلا عام ١٩٤١. ففي غضون هذه السنوات الثماني من الأعمال الحربية الضروس أوقع الصينيون باليابانيين ربع مجمل الخسائر، التي تكبدوها على كل جبهات القتال. ولكن التدمير الذي تعرض له الصينيون في طاقاتهم البشرية ومواردهم الطبيعية كان مماثلاً، إلى حد ما، لما تكبده الروس. ومع ذلك فقد واجه الصينيون أربع سنوات أخرى من الحرب الأهلية، لأن اندحار اليابان أطلق العنان لتلك المجابهة، التي طال الإعداد لها بين الكومينتانغ والحزب الشيوعي.

لقد كان الكومينتانغ يمثل الطرف الأقوى بكثير، نظرياً على الأقل، لأنه كان يتمتع بمزية تفوق عدد جنوده بنسبة أربعة إلى واحد، كما كان يتمتع بتفوق كبير جداً في السلاح والعتاد. وعلاوة على ذلك كان الكومينتانغ موضع الاعتراف الرسمي الدولي، بأنه الهيئة الحاكمة في الصين في ذلك الوقت، الذي نال فيه «تشان كاي شيك» شرف الاعتبار الرفيع على أنه قائد المقاومة الوطنية ضد اليابان. وفي اليوم الذي استسلمت فيه اليابان (١٤ آب عام ١٩٤٥) وقع الروس معاهدة صداقة

وتحالف مع حكومة شيك. وأهم ما ورد في بنود تلك المعاهدة كان التعهد الروسي بإعطاء الدعم المعنوي والمادي لنظام نانكينغ وحسب، وبتسليمه مباشرة كل المقاطعات التي حررتها الجيوش الروسية. وفي نفس ذلك اليوم عمد الجنرال «دوغلاس ماك آرثر»، القائد الأعلى لقوات الحلفاء، إلى تسمية شيك بأنه السلطة الوحيدة المخولة بقبول استسلام اليابان في الصين.

ولكن «ماوتسي تونغ» أعلن عن رفضه قبول توجيهات «ماك آرثر». وفي ١٠ آب أرسل الجنرال «تشان كاي شيك» الأمر التالي إلى مأموره الإسمي الجنرال «تشوته»، القائد الأعلى «لجيش المشاة الثامن»: "عليكم البقاء في أماكنكم وعدم قبول استسلام أية وحدة من الجيش الياباني مهما قل شأنها". ولكن في نفس ذلك اليوم كان «تشوته» قد أصدر أمراً معاكساً تماماً إلى قواته: "عليكم بنزع أسلحة كل الجنود اليابانيين وكل الجنود الدمى الآخرين، وعليكم احتلال المدن وخطوط المواصلات التي كان يحتلها اليابانيون من قبل أو صنائعهم من الصينيين"[12]. وفي ١٣ آب أعلن ماو عن مساندته لِـ تشو بالتصريح بأنه هو؛ أي ماو، يعتبر أمر الجنرال شيك أمراً سياسياً وأنانياً، وأن التضحيات التي قدمتها القوات الشيوعية والمنجزات التي أنجزتها في ساحة القتال تعطيها الحق بمجابهة العدو على طاولة الاستسلام.

لقد كانت المسألة أكثر من مجرد مماحكة حول الشرعية. فحوالي ١٢٫٥ مليون جندي ياباني و ١٫٧ مليون من المدنيين اليابانيين كانوا متمركزين في شمال الصين وشرقها، كما كانوا محاصرين بالقوات الشيوعية وليس بقوات الكومينتانغ، التي كانت قد تراجعت إلى جنوب الصين وجنوبها الغربي. فلو استسلم اليابانيون للقوات الشيوعية التي تطوقهم لكان الشيوعيون، بين عشية وضحاها، سادة أكثر مناطق الصين تطوراً وازدحاماً بالسكان.

ولكن مثل هذا التشويع COMMUNIZATION للصين كان مرفوضاً تماماً لدى واشنطن. فالهدف الأساسي لسياسة الولايات المتحدة كان استعادة الوضع الفعلي، الذي كان قائماً في الصين قبل الحرب، ومن ثم تحويل البلاد تدريجياً لجعل الصين ميداناً مربحاً للمشاريع الأمريكية. لقد كان مثل هذا الهدف أمراً متسقاً مع الاستراتيجية الشاملة لإقامة «منطقة شاسعة» ذات أبعاد عالمية وتحت الهيمنة الأمريكية (راجع الفصل التاسع عشر، المقطع الخامس). وهكذا فإن صاحب المصرف «إدوين إ. لوك، الابن»، الذي كان الممثل الشخصي للرئيس ترومان في الصين للشؤون الاقتصادية، أفاد في هذه الآونة: "نريد صيناً ذات علاقات وطيدة اقتصادياً وسياسياً ونفسياً مع الولايات المتحدة". فلقد كان بقوله هذا يستشرق آفاقاً معقولة للاستثمارات الأمريكية، التي ستعمل

على تصنيع مثل هذه الصين "على أسس عملية وواقعية بشكل كامل" بحيث تخلق "سوقاً ضخمة دائمة ومتنامية، باضطراد أمام السلع الأمريكية"[13] مدة تزيد على الخمسين عاماً.

وتحرك الرئيس ترومان على عجل لإحباط الاقتناص الوشيك للسلطة من قبل الشيوعيين الصينيين. فأمر الجنود اليابانيين في الصين "بالعمل على حفظ النظام" إلى حين وصول القوات الأمريكية أو قوات الكومينتانغ. ولكي يمنع اليابانيين من الاستسلام إلى الشيوعيين أبلغ حكومة طوكيو، بأنه يكفل عودة جنودها إلى وطنهم إذا استسلموا لوحدات الكومينتانغ أو الوحدات الأمريكية فقط. ولتعزيز هذه السياسة نقل الأمريكيون الجنود الوطنيين جواً في أيلول وتشرين الأول / سبتمبر و أكتوبر / عام ١٩٤٥ إلى المدن الرئيسية ومناطق الارتباط في شمال الصين وشرقها. وفي الوقت نفسه احتل خمسون ألف من قوات المارينز الأمريكية القادمة من «أوكيناوا» مواقع لهم في الموانىء والمطارات في «تسين غتاو، وتين ستين وبكين».

وأعلنت واشنطن أن مهمة المارينز كانت نقل اليابانيين إلى وطنهم ومنع الحرب الأهلية. ولكن كما أفصح الأميرال «دافيد إ. باربي» فيما بعد: "..... لم تكن قوات المارينز في عجلة من أمرها لاستعجال انسحاب اليابانيين، لأنهم حلفاء مفيدون. فلقد حموا المدن الكبرى وحرسوا الجسور والسكك الحديدية من رجال العصابات الذين يقودهم الشيوعيون"[14]. وعلى غرار هذا القول تذمر ملازم أول من المارينز إلى أحد المراسلين من أن رجاله كانوا دائماً يوجهون له السؤال عن سبب تمركزهم في شمال الصين: "وبما أنني ضابط فمن المفروض أن أقول لهم، ولكن ليس بمقدورك أن تقول لإنسان بأنك هنا لنزع سلاح الياباني في الوقت الذي يحرس فيه الخط الحديدي نفسه مع ذلك الياباني"[15].

لقد كانت إجراءات الرئيس «ترومان» ناجعة في البداية، ففي غضون ثلاثة أشهر بعد انتهاء الحرب، هيمنت الحكومة الوطنية على المدن الرئيسية ومراكز الاتصالات في المناطق الساحلية الرئيسية من كانتون إلى بكين. ولكن شبح الحرب الأهلية بقي قائماً وبذل ترومان كل جهد ممكن لإحباطها نتيجة الضغط الشعبي «لإعادة الشباب إلى الوطن» ومخافة التورط في حرب أخرى في آسيا.

وعشية عيد الميلاد عام ١٩٤٥ وصل الصين الجنرال «جورج مارشال» في محاولة منه لمنع نشوب الحرب الأهلية الوشيكة الوقوع، بيد أن مهمته مُنيت بالفشل الذريع، لأن الاختلافات كانت على تناقض مطلق. فالشيوعيون كانوا يرفضون تسليم جيوشهم ومناطقهم ووضعها تحت

هيمنة الحكومة ما لم يدخلوا في حكومة ائتلافية تتيح لهم المشاركة الحقيقية في عملية صنع القرار، بينما كان «تشان كاي شيك» يعد بنوع من التحرر السياسي في المستقبل ولكنه كان يصر أولاً على أن يحل الشيوعيون جيوشهم ـــ وهو الشرط الذي كان يرفضه الشيوعيون باعتباره يوازي الانتحار بالنسبة لهم. ولكن وراء الأكمة كان ما وراءها لأن الاختلافات كانت أكثر عمقاً وممتنعة على التفاوض: فأحد الطرفين كان قد عقد العزم على اقتناص السلطة في الوقت الذي كان فيه الطرف الآخر يصر على التشبث بها، كما إن هذا الفريق كان قد وطد عزمه على إجراء الثورة الاجتماعية، بينما كان الفريق الآخر متعنتاً في معارضتها. وبحلول تشرين الثاني عام ١٩٤٦، انهارت المفاوضات وغادر «شو إن لاي» مدينة «تشونغ كينغ»، قاصداً يينان لآخر مرة.

فالحرب الأهلية التي نشبت في أعقاب انهيار المفاوضات بدأت، كما هو متوقع، بانتصارات جيوش الوطنيين انتصارات ساحقة، فما مضت بضعة أشهر إلا وكانت قد احتلت منشوريا وشمالي الصين، بما في ذلك عاصمة الشيوعيين في يينان. ولكن سلطة الوطنيين في كل المناطق التي احتلوها كانت مقصورة على المدن، التي كانت في معظم الأحيان مطوقة برجال العصابات الشيوعيين إلى ذلك الحد الذي كان يستدعي إمدادها جواً. وسرعان ما بالغت قوات الحكومة في انتشارها مما جعلها عرضة للشيوعيين، الذين كانوا قد تغلغلوا في القرى وتمكنوا من عزل المدن. وفي أواخر عام ١٩٤٧ أصبح الشيوعيون من القوة بما يكفيهم للانتقال من مناوشات رجال العصابات إلى خوض غمار حروب المواقع. فاكتسحوا أولاً منشوريا وواصلوا زحفهم إلى أن تمكنوا من عزل قوات الكومينتانغ في شمال الصين. وبسرعة مذهلة تابع الشيوعيون تقدمهم جنوباً إلى نهر «يانغتزي» وفي نيسان عام ١٩٤٩، عبَروا ذلك الحاجز المرعب بعد مقاومة طفيفة. ولما كانت جيوش الكومينتانغ قد ابتليت بضعف المعنويات في صفوف الجنود وبالفرقة والفساد في صفوف القيادات؛ فإنها سرعان ما كانت تتفكك أمام هجمات الحمر. فسقطت «نانكينغ» في نيسان و «شانغهاي» في أيار وكانتون في تشرين الأول، مما دفع «بتشان كاي شيك» إلى الفرار إلى تايوان بصحبة قرابة مليونين من الجنود والمدنيين. وفي بكين أعلن ماو تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أول تشرين الأول / أكتوبر / عام ١٩٤٩: "ها قد هب الشعب الصيني واقفاً على قدميه" صرح ماو أمام الموجات البشرية المتلاطمة ابتهاجاً بالنصر في ساحة TIEN AN MEN.

وأصبح السؤال العويص الآن ما إذا كان بالإمكان تطبيق طريقة يينان ضمن إطار وطني وإطار محلي أيضاً، وفي مجتمع على طريق التصنيع ومجتمع ريفي بدائي في الوقت نفسه، وهل ستنهار اشتراكية يينان الطافحة بالمساواة أمام اشتراكية الاتحاد السوفييتي، اشتراكية الأكفاء، علماً بأنها

طافحة بالبيروقراطية؟ وأما البحث عن جواب لهذا السؤال فقد ولد خلافات عميقة ضمن صفوف قيادة الحزب الشيوعي إبان حياة ماو، وزادت تفاقماً بعد مماته أيضاً.

٢ ــ طريقة يينان أم الطريقة السوفييتية؟

كان الإصلاح الزراعي يحتل المرتبة الأولى في جدول الاهتمامات بعد الثورة وذلك لأن الالتزام الشيوعي الأساسي تجاه الفلاحين كان شعار «الأرض لمن يحرثها». فعملية إعادة توزيع الأرض كانت قد شملت بالأصل، لدى تأسيس الجمهورية الشعبية في عام ١٩٤٩، خمس قرى البلاد في حقيقة الأمر، وامتدت لتشتمل على الأربعة أخماس الباقية بإصدار «قانون الإصلاح الزراعي» في عام ١٩٥٠، الذي وزع على فقراء الفلاحين والفلاحين المعدمين ممتلكات الملاكين العقاريين (الذين كانوا يشكلون نسبة ٤٪ بين السكان الريفيين ويمتلكون نسبة ٣٠٪ من الأرض المزروعة)، كما وزع تلك الأراضي التي كانت تحت رحمة مختلف المؤسسات الدينية والتربوية. ولكن الفلاحين الموسرين، الذين كانوا يشكلون نسبة ٦٪ من السكان الريفيين والذين كانوا مسؤولين عن نصف المنتوج الزراعي تقريباً، سمح لهم بالاحتفاظ بتلك الأراضي التي كانوا يحرثونها بأنفسهم أو باستئجار الأيدي العاملة لها، كما سمح لهم بالاحتفاظ بتلك الأراضي المؤجرة شريطة أن تكون مساحتها مكافئة لمساحة الأراضي، التي يحرثونها بأنفسهم وبمساعدة الأيدي العاملة المستأجرة. هذا الإجراء كان يمثل ثورة اجتماعية ولكنه لم يكن ليمثل ثورة اقتصادية أبداً. فلما كانت التقنية الزراعية التقليدية قد بقيت على حالها دون تبديل؛ فإن الزيادة في إنتاج الحبوب الغذائية كانت تتكافأ مع النمو السكاني ليس إلا. فالإصلاح الزراعي لم يخفف من عبء الفقر الريفي القديم قدم الدهر، وإنما وزعه بشكل أكثر إنصافاً من ذي قبل، وعندها تيقن قادة الحزب أن الواجب يقضي باستكمال الإصلاح الزراعي بتحديث التقنيات الزراعية وبتطوير الصناعة.

ولتحقيق هذه المنجزات الاقتصادية التفت «ماو» إلى الاتحاد السوفييتي. ولم يكن أمامه خيار آخر باعتبار أن العروض المتكررة لواشنطن كانت موضع تجاهل تام. فبموجب معاهدة التعاون الروسية الصينية عام ١٩٥٠ وافق ماو على الاعتراف باستقلال منغوليا وقبل استمرار الإدارة السوفييتية الصينية المشتركة لمنشوريا والاستعمال المشترك لبورت آرثر وسكة حديد «تشانغ تشونغ». ومقابل هذه الامتيازات الهامة نال اعتمادات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار والتزاماً بتقديم العون لتصنيع الصين، كما حظي بترتيب معين يتيح للسفن الروسية وسفن أوربة الشرقية، نقل البضائع إلى الموانىء الصينية، مما حطم حصار الوطنيين والمقاطعة الأمريكية.

لقد استفادت الصين من هذا الميثاق مع الاتحاد السوفييتي فوائد جلى. ولكن الفائدة الكبيرة لم تنجم عن المعونة المالية الروسية، التي لم تكن تمثل إلا ٣٪ من مجمل الاستثمار الرسمي الصيني في أول خطة خمسية، فالأمر الأهم منها كان مساهمة التكنولوجيا الروسية والخبرة الروسية في التخطيط الاقتصادي المتمركز. فعدد يزيد على الإثني عشر ألف مهندس وتقني روسي وأوربي شرقي ذهب إلى الصين في الخمسينيات (١٩٥٠)، في حين أن قرابة سبعة آلاف عامل صيني حصلوا على الخبرة في المصانع السوفييتية، وأكثر من ستة آلاف طالب صيني التحقوا بالجامعات الروسية. كما شحن إلى الصين زهاء مائتين من معامل التصنيع الكاملة بالإضافة إلى تفاصيل التصاميم لمعامل أخرى ومشاريع التركيب. وبالنتيجة فإن خطط السنوات الخمس أثبتت نجاحها في إطلاق الإنتاج في الصين مثلما أثبتت جدارتها في موطنها السوفييتي الأم. فنمو (الإنتاج القومي الإجمالي: GNP) في الصين بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٦ كان قرابة ٦٪ سنوياً، أو كان يعادل تقريباً نمو الإنتاج القومي السوفييتي بين عام ١٩٢٨ ــ ١٩٣٨ و عام ١٩٥٠ ــ ١٩٦٦.

وعلى الرغم من هذا التقدم كان ماو يزداد انعتاقاً من الوهم ويزداد قلقاً على نحو مضطرد من جراء الاعتماد المطلق على الاتحاد السوفييتي. وأحد الأسباب كان سياسياً ــ وهو جهود الروس لجعل الصين تابعاً يدور في فلكهم على غرار التوابع في أوربة الشرقية. وكان هذا الأمر صحيحاً في منشوريا، على وجه التخصيص، حيث تمركز معظم المعونة السوفييتية. فالحاكم المحلي «كاو كانغ» كان حميم الصلة بالروس، مما أدى إلى التخلص منه في عام ١٩٥٤ بتهمة سعيه لتأسيس «مملكة مستقلة». وكذلك الأمر في عام ١٩٥٨ عندما حشد «تشان كاي شيك» مائتي ألف جندي على جزيرة «كويموي»، وهي على مرمى حجر من البر الصيني، طلب «نيكيتا خروتشوف»، مقابل المساعدة السوفييتية، إقامة القواعد الروسية البحرية منها والجوية في الموانىء الصينية الأساسية. ولكن ماو أجاب بأنه على استعداد للعودة إلى الجبال والبدء بحركة مقاومة جديدة على أن يقبل مثل هذا المطلب.

كما إن الهواجس بدأت تساور ماو حيال جدوى الافتراضات الأساسية المتعلقة بخطط السنوات الخمس، علماً بأنه كان أصلاً من المتحمسين لها. بيد أنه في هذه الآونة طفق يشك بالمنطق الكامن خلف الاستخفاف بالزراعة والمزارعين، الذين كانوا يشكلون نسبة تزيد على ٨٠٪ من مجمل عدد السكان، كما بدأ يشك بالتكنولوجيا ذات الإنتاج الكثيف رأس المال مع ندرة رأس المال وفائض الأيدي العاملة. ولربما كان أكثر ما يسبب الضيق لماو هو تعارض استراتيجية التطور السوفييتية مع المنطلقات الأساسية (لطريقة يينان). فبدلاً من «الخط الجماهيري»، بتوكيده على الإبداع والمشاركة على نحو أصيل، كان ماو يلاحظ بروز البيروقراطية شيئاً فشيئاً، مما كان سيفضي

إلى الانتقال الهادئ من الاشتراكية إلى الرأسمالية في الصين على غرار ما كان قد حدث، وفق اعتقاده، في الاتحاد السوفييتي وأوربة الشرقية. ولذلك فإن القناعة قد ترسخت لدى ماو، بعد أن أفاد من ذلك «الشاهد السلبي»، الذي كانته تلك البلدان، بأن الثورة السياسية والاقتصادية غير مجدية إن لم ترافقها، في الوقت نفسه، ثورة في عقول الناس ــ أي قبل غرس منطلقات أخلاقية جديدة تضع المصلحة العامة قبل الخاصة. ومن أجل هذا قامت الجهود الحثيثة تلو الجهود في غضون هذه السنوات لخلق «الإنسان الجديد».

إن أحد المظاهر الدالة على تزايد استقلالية ماو كان نكوصه عن الاستراتيجية الريفية السوفييتية التي كانت تؤكد أهمية التشريك COLLECTIVIZATION قبل المكننة. فقانون الإصلاح الزراعي (١٩٥٠) حول الصين إلى أرض استثمارها منوط بالفلاحين المتملكين ولكنه أخفق في بعث زيادة الإنتاجية. كما إن خطط السنوات الخمس كانت تحابي تمويل التصنيع في المدن على حساب الاقتصاد الريفي، الأمر الذي دفع بفقراء الفلاحين إلى بيع بقاعهم والتقاطر إلى المدن على شكل أسراب ليشكلوا فيها بطالة حضرية خطيرة وعمالة ناقصة ــ أي ذلك البلاء المستشري في مجمل بلدان العالم الثالث. وبدأ القادة الشيوعيون يتنبهون لمخاطر احتضان الريف لطبقة جديدة من «الكولاك»، التي كان من الممكن أن تعيد التمايز الطبقي الريفي إلى سابق عهده وتعززه فيما لو تأجل التشريك بعض العقود انتظاراً لدفع عجلة التصنيع أشواطاً كافية إلى الأمام. ولذلك ففي عام ١٩٥٢ استهل ماو برنامجاً لتحويل التملك الفلاحي الفردي إلى مزارعة تعاونية على ثلاث مراحل.

لقد كانت المرحلة الأولى تقضي بقيام فرق التعاون المتبادل، التي يتعاون فيها الأعضاء بالعمل في المزارع العائلية مع احتفاظ كل عائلة بمزرعتها الخاصة على حدة، وكانت المرحلة الثانية تتضمن قيام «الحد الأدنى» من تعاونيات المنتجين، التي تخضع فيها الأرض للزراعة التعاونية والتي تحافظ فيها كل عائلة على ملكية أرضها الخاصة، غير أن الغلال كانت تتوزع حسب مساهمة حجم الأيدي العاملة ومساحة الأرض في المزرعة التعاونية. وأما المرحلة الأخيرة فكانت تتألف من «الحد الأدنى» للمزارع التعاونية، التي تنتفي فيها ملكية الأرض الخاصة ويجري فيها توزيع الغلال على الأعضاء وفق المبدأ الاشتراكي، الذي مفاده «لكل حسب جهده».

وأما الانتقال من مرحلة إلى أخرى فقد تم على نحو أسرع مما كان متوقعاً له بكثير. ففي عام ١٩٥٥ كانت نسبة العائلات الفلاحية ضمن فرق التعاون المتبادل تساوي ٦٥٪ وزادت هذه النسبة مقدار ١٥٪ في مرحلة تعاونيات «الحد الأدنى». وبعد ذلك قامت موجة عارمة أدت في صيف عام ١٩٥٦ إلى انضواء ١٠٠ مليون عائلة فلاحية (أي نسبة ٩٠٪ من العدد الإجمالي للفلاحين) في

٤٨٥٠٠٠ تعاونية من تعاونيات «الحد الأدنى»، التي التحقت بها أيضاً البقية الباقية من الفلاحين في موسم ربيع عام ١٩٥٧. لقد كان تحول القرى الصينية، بالمقارنة مع التشريك السوفييتي، تحولاً هادئاً على نحو رائع. وأول سبب لذلك كان أن ثلثي السكان الريفيين في روسيا كانوا من فلاحي «الطبقة الوسطى» ومن الطامحين لبلوغ منزلة الكولاك ولذلك قاوموا التشريك. وأما في الصين، فعلى النقيض من ذلك، كان ثلثا الفلاحين، كما جاء على لسان ماو، "من المدقعين" ولذلك استجابوا لذلك التغيير الجذري، الذي حل بمؤسستهم. كما إن الحزب الشيوعي الصيني كان في معظمه، على نقيض الحزب الشيوعي الروسي، من الفلاحين الذين كان بمقدورهم تنظيم حركة جماهيرية أصيلة من تحت. وبالإضافة إلى ذلك لم تكن لدى ماو لا النزعة ولا الحاجة، على نقيض ستالين، لفرض «ثورة عنيفة من فوق».

وثمة دلالة كبيرة أخرى على رفض ماو الأخذ بالطراز السوفييتي كانت إطلاقه «القفزة التقدمية الكبرى» في عام ١٩٥٨. ويخال الناس عموماً أن هذه القفزة هي قفزة الكومونات وإنتاج الميسور ولكنها كانت في الحقيقة تنطوي على أكثر من ذلك بكثير. فلقد كانت حملة لا نظير لها من قبل لتلقين الشعب برمته الإيديولوجيا «الصحيحة» حين صار صوت النفير بالنسبة لأي فرد يتمثل بترديد صيحة «الأحمر والخبير» بهدف تضييق الفجوة بين الجماهير وزمر النخبة التقنية السياسية. وأما الأساس المنطقي لخلق ذلك، فقد كان يكمن في إمكانية إحداث ثورة تقنية وثورة اجتماعية في وقت واحد على أن تكون الثورة الثانية شرطاً مسبقاً للثورة الأولى. ولذلك فإن ماو بتوكيده على أن "البلترة يجب أن تسبق المكننة" كان ينقض المعتقد الستاليني الذي كان مفاده أن اقتران التصنيع بامتلاك الدولة وسائل الإنتاج كفيل، بالنتيجة، بقيام مجتمع شيوعي.

ففي الصناعة كانت «القفزة التقدمية الكبرى» بمثابة حملة لاستبدال الحوافز المادية، كالأجور بالقطعة للعمال والمكافآت للمدراء، بحوافز لا مادية من أمثال دوافع المنافسة وألقاب الشرف. وقام ابتكار آخر في ميدان الصناعة يتمثل «بسياسة السير على ساقين» — أي تطوير اقتصاد صناعي مزدوج يجمع، ابتغاء التكامل، بين المصانع العصرية ذات الإنتاج الكثيف وبين الوحدات المحلية كثيفة العمل، الأمر الذي كان يتجلى بإقامة المحطات الكهربائية الصغيرة في الريف ضمن الإمكانات الميسورة محلياً من أيد عاملة ومواد أولية، كما كان يتجلى بقيام الأفران العالية الأولية لصهر الفولاذ وذلك من خلال استخدام ما كان ميسوراً محلياً أيضاً من أيد عاملة وموارد طبيعية كالفلزات والوقود.

وأما في ميدان الزراعة فقد كانت «القفزة التقدمية الكبرى» تتمثل بجمع التعاونيات الموجودة

ـــ التي نشأت عن الفرق القديمة للتعاون المتبادل ـــ في ستة وعشرين ألف كومونة، وكان الأساس المنطقي خلف قيام هذه الوحدات الكبيرة يكمن في استخدام الأيدي العاملة الريفية، التي بقيت ناقصة العمالة حتى تلك الآونة، استخداماً ناجعاً لاستصلاح الأراضي وصيانة موارد المياه والتحريج ـــ وهي كلها أمور تلعب دوراً جوهرياً في زيادة الإنتاجية الزراعية. ولقد ساهمت الكومونات أيضاً في خلق «الإنسان الجديد» وذلك من خلال تحويلها الجماعات الفلاحية المنعزلة إلى مركب من الكومونات المتواكلة، التي كان بمقدورها، علاوة على حفز الزراعة والصناعة، أن تنظم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية بالإضافة إلى تنظيم مغاسل الثياب ومطاحن الحبوب الجماعية، مما حرر النسوة للعمل في الحقول والمصانع.

ولكن «القفزة التقدمية الكبرى» تُعتبر على أنها كانت على العموم فشلاً ذريعاً. فالأفران العالية الأولية كانت عاجزة عن الإتيان بالنتيجة المرجوة، كما كان الفولاذ الذي تنتجه فولاذاً من النوع الرديء. وأما حجم الأيدي العاملة، التي كانت تتسرب إلى صناعات المدن وصناعات الكومونات فقد أوقع الاضطراب في الاقتصاد الريفي. وعلاوة على ذلك عاشت بعض الكومونات مرارة الفشل بتطبيقها الشيوعية تطبيقاً تاماً وحسابها الدخل على أساس الحاجة وليس على أساس العمل. ولقد تفاقمت هذه المصاعب بمرور «ثلاث سنوات عجاف» من الكوارث الطبيعية (١٩٦٠ ـــ ١٩٦٢) وبسحب الدعم السوفييتي في عام ١٩٦٠، إذ كان الروس ينظرون إلى اعتماد ماو على حماسة الجماهير الثورية، بدلاً من اعتماده على الجدارة التقنية والإدارية للمدراء والمهندسين والبيروقراطيين، بأنه اعتماد رومانطيقي بعيد عن السمة العملية. ومع ذلك فإن «القفزة التقدمية الكبرى» لم تكن سلبية مطلقة في نتائجها، بل كان فيها شيء من الإيجابية من مثل الخبرة التقنية الهامة، التي اكتسبتها ملايين الفلاحين، ونجاح عدد لا بأس به من الصناعات المحلية الجديدة (كمعامل الزيت الصخري الصغيرة والمصانع الكيميائية الصغيرة، التي كانت تنتج المواد الحمضية والصودا والأسمدة ومبيدات الحشرات)، واستكمال الأشغال العامة الضخمة على نطاق لا يصدقه العقل (إذ في غضون عام واحد من تشرين الأول عام ١٩٥٧ إلى أيلول عام ١٩٥٨ أزالت الجماهير الفلاحية الحاشدة ثمانية وخمسين مليون متراً مكعباً من الحجارة والأتربة، وهو حجم يساوي حجم قناة باناما ثلاثمائة مرة. وأما ما هو جدير بالذكر فهو تلك الملاحظة المباشرة «لدافيد ونانسي ميلتون» وهي أن "الرأي الراسخ للفلاحين كان أنهم لو لا هذا النوع الجديد من المزارعة المكثفة الكومونات لما كان بمقدورهم أن يتعاملوا مع مقتضيات الكوارث الطبيعية"[16].

ومع ذلك فقد كانت تلك الفترة الممتدة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٥ فترة تراجع عن «القفزة التقدمية الكبرى»؛ إذ فيها تم تفكيك المركزية التنظيمية للكومونات وتقليص حجومها، مما أدى إلى

ارتفاع عددها الإجمالي من ستة وعشرين ألفاً في عام ١٩٥٨ إلى ثمانية وسبعين ألفاً في عام ١٩٦٦. وشهدت هذه الفترة أيضاً تشجيع الفلاحين على زراعة البقاع الخاصة بهم وبيع منتوجها في الأسواق المفتوحة، كما تمت فيها إعادة الحوافز المادية في ميدان الصناعة، وبحلول آب عام ١٩٦١ كان وزير الخارجية «تشي إن واي» يعلن أنْ ليس بمقدور كل إنسان أن يصبح «أحمر وخبيراً» وأن الصين بأمس الحاجة للخبراء الذين يجدر عدم توجيه النقد إليهم لقلة اهتمامهم بالشؤون السياسية. فوجد ماو أن الضرورة تقضي بتسليم مركزه كرئيس للجمهورية الشعبية إلى «ليوشاوتشي». وعلق ماو قائلاً فيما بعد: "لقد كنت ساخطاً أشد السخط على ذلك القرار.... ولكن لم يكن لي حيلة بذلك..... ففي ذلك الوقت كان معظم الناس يخالفونني الرأي ويقولون بأن آرائي قد عفى عليها الزمن.... وبدا أن التحريفية على وشك الانتصار وأننا على وشك الهزيمة"[17].

وبحلول عام ١٩٦٥ بدا أن الصين قد عادت في معظم الأمور إلى طريق التطور السوفييتي المعتمد على نفوذ النخبة البيروقراطية وتفاوت الدخول تفاوتاً ملحوظاً. لقد كتب «إ. دوك بارنيت» عشية الثورة الثقافية معلقاً بالقول التالي:

"إن أحد أهم الاتجاهات في هذه السنوات الأخيرة يتمثل ظاهرياً بنمو الأنماط البيروقراطية المعقدة للتراصف الاجتماعي حتى ضمن صفوف كوادر الحزب في الصين الشيوعية، نمواً لا سبيل لرده. فلقد حاول الحزب بطرق شتى أن يقاوم هذه الاتجاهات ـــ كتشجيع الكوادر على مزاولة الجهد العضلي وإرسال الهيئات القيادية للعمل في المناطق الريفية واتخاذ بعض الإجراءات المتطرفة كإلغاء الرتب ضمن الجيش ـــ ولكن بما أن الإرث الطافح بالمساواة، إرث النضال الثوري الفعلي، قد مال إلى الانكفاء خلف ستارة المسرح فإن الفاشية العميقة الجذور والنزعات البيروقراطية المتأصلة، ولا سيما نزعة تمايز الناس من خلال الرتب، قد وطدت مواقعها من جديد"[18].

فلو أن ماو مات في هذه المرحلة، مثلما مات لينين في مرحلة من التطور السوفييتي، حتى أقدم من هذه المرحلة من التطور الصيني، لانحسم ذلك السؤال العويص حيال الاختيار بين «طريقة يينان» وبين الطريقة السوفييتية لصالح الطريقة الثانية. ولكن ماو استمر على قيد الحياة ورفض أن يتخلى عن فكرة المساواة الفياضة، التي نجمت زمن الحرب، كما رفض أن تكون الردة الاجتماعية ثمناً للنمو الاقتصادي. وهكذا انطلق ماو في مقاومة التحريفية المتمثلة بخروتشوف في روسيا وبليوشاوتشي في الصين، الأمر الذي استدعى عقداً من النضال على مرحلتين أولاهما: مرحلة النضال على الصعيد الخارجي للانعتاق من الهيمنة، التي كان يفرضها الاتحاد السوفييتي، وثانيتهما:

مرحلة النضال على الصعيد الداخلي لتحطيم سلطان المشايعين الصينيين لطراز التحديث السوفييتي .

٣ ــ الثورة الثقافية البروليتارية العظمى

لقد وقع الطلاق بين ماو والاتحاد السوفييتي ، وقوع الصاعقة في حزيران عام ١٩٥٩ ، عندما أعلن خروتشوف بشكل مفاجيء إلغاء اتفاقية المشاركة النووية مع الصين المعقودة قبل سنتين . والسبب الضمني لهذه الخطوة كان رغبة خروتشوف بالتوصل إلى الانفراج في علاقاته مع الولايات المتحدة وبالتوصل إلى التحالف مع الصين في الوقت نفسه . ولكن واشنطن بمواصلتها الضغط الشديد على الصين أجبرت خروتشوف على الاختيار بين الانفراج والتحالف فآثر الانفراج . وأما أحد الأسباب لإقدامه على ذلك الاختيار فقد كان موت وزير الخارجية « جون فوستر دالس » واحتلال منصبه من قبل « كريستيان هيرتر » ، مما هيأ فرصة أوسع لقيام احتمال انفراج ذي شأن . وعلاوة على ذلك كان خروتشوف ينظر إلى الصينيين على أنهم من أهل الضلال وحلفاء لا يركن إليهم وممن ألفوا التجارب « الثورية الزائفة الهمجية » وممن هم بالكاد جديرون بالثقة حال حيازتهم الأسلحة النووية ، ولا سيما إذا كان الثمن موضوع الانفراج مع أمريكة . وهكذا توالت سلسلة القرارات السوفييتية ، التي كان يتجلى فيها تفضيل الانفراج على التحالف ومنها : رفض مساعدة الصين في نزاعها على الحدود مع الهند ، وسحب عشرة آلاف تقني سوفييتي من الصين ، والإصرار على توقيع معاهدة حظر التجارب النووية (١٩٦٣) على الرغم من اعتراضات الصين .

لقد كان انتهاج السوفييت نهج الانفراج ، هو السبب الكامن خلف تبادل الاتهامات الجارحة بين روسيا والصين في عام ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ . وبدأ ماو في عام ١٩٦٤ ينظر إلى تناقضه مع الاتحاد السوفييتي ، هذا إذا استعرنا مصطلحاته الماركسية ــ اللينية ، بمنظار التناقض العدائي وليس بمنظار التناقض اللاعدائي وحسب ، الأمر الذي أفضى في غضون سنوات قليلة إلى التعاليم الصينية الرسمية ، التي تشبّه « الأمبريالية الاشتراكية » السوفييتية « بالأمبريالية » الأمريكية ، كما أفضى بالنتيجة إلى تصنيف « الأمبريالية الاشتراكية » كقوة صاعدة ومن ثم كعدو رقم ١ .

وبعد أن حدد ماو عدوه الخارجي تحديداً بالغ الدقة وشهّر به ، التفت إلى أبطال التحريف الداخليين . وبما أنهم كانوا يتحصنون داخل الحزب وأجهزة الدولة ؛ فقد عمد إلى خطوة لا سابق عهد بها لأي رئيس دولة . فبمعونة « جيش تحرير الشعب » ، الذي كان على رأسه « لين بياو » شن ماو ثورته بمناشدة الطلاب المنتظمين في « الحرس الأحمر » " للنضال ضد أولئك الأشخاص المتربعين

في دست السلطة والسائرين على الدرب الرأسمالي وسحقهم". فهؤلاء الأفراد «الداربون الدرب الرأسمالي»، كما كانوا يدعون، اتهموا باستعلاء النخبة في مواقفهم من العمال وباستخدام مراكزهم لحماية امتيازاتهم وتوسيعها. وهكذا فإن «انتهاج الدرب الرأسمالي» كان يعني تعويق الاشتراكية في الهيكل العلوي، مما كان سيفضي بالنتيجة إلى تقويض الأساس الاشتراكي.

وفي أواخر عام ١٩٦٦ كانت الملايين الهائجة من الحراس الحمر تجوب شوارع المدن والمناطق الريفية وهي تحمل صور ماو وتلوح بنسخ من كتابه «الأحمر الصغير». «فاعتقلت» الرسميين وأجبرتهم على "الاعتراف بجرائمهم علناً وسط الحشود الجماهيرية، ووصمت ليوشاوتشي، بأنه "رأس الداربين على درب الرأسمالية" كما وصمت «تانغ هسياو ــ بنغ» بأنه "الرأس الثاني للداربين على درب الرأسمالية". وفي نهاية عام ١٩٦٦ أنجز «الحراس الحمر» الدور المنوط بهم، المتمثل بتقويض مؤسسة الحزب والدولة. ولكن بكين اكتشفت الآن أن من الصعب كبح جماح الثوريين الشباب ووضعهم رهن مشيئتها، فالجهود التي بذلها «جيش تحرير الشعب» لإعادة النظام، أثارت رد فعل عنيف ضد السلطة كلها. ففي تلك المدينة الصناعية الهامة، مدينة «ووهان»، وصل التحزب بين التنظيمين الجماهيريين المتنافسين إلى حد المواجهة المسلحة وأثار شبح الحرب الأهلية.

وأخطر ما واجه بكين من تهديدات كان إقامة «كومونة شانغهاي الشعبية» في ٥ شباط عام ١٩٦٧. فلما كانت هذه الكومونة على غرار كومونة (باريس ــ ١٨٧١) فإن العمال من أعضائها، طالبوا بالحكم الذاتي المباشر وتقاسمه فيما بين بعضهم بعضاً وانتفاء الأجهزة الوسيطة سواء أكانت أجهزة الدولة أم أجهزة الحزب. ولكن هذا المطلب كان أكبر من أن يتحمله ماو، الذي التفت في هذه الآونة ضد تلك القوى، التي أطلق لها العنان. فعندما طالب ثوريو شانغهاي بقطاف كل «الرؤوس» أجاب ماو: "إن هذا المطلب يمثل الفوضوية المتطرفة ومن أكثر المطالب رجعية.... فالواقع يفرض دائماً وجود الرؤوس". ولإزالة خطر «الفوضوية المتطرفة» أمر ماو باستبدال الكومونات التي ظهرت في شانغهاي وغيرها من المدن القليلة «باللجان الثورية» انطلاقاً مما دعي وقتذاك «بالتحالف الثلاثي» بين المنظمات الثورية الجماهيرية والكوادر الحزبية المشايعة لماو وجيش تحرير الشعب، الذي كانت له السطوة العسكرية. ولذلك فقد كان الشريك الأقوى ضمن ذلك التحالف. وبدأ ماو بعد ذلك يستخدم «جيش تحرير الشعب» لإعادة النظام إلى الأحرام الجامعية ويوفد الطلاب إلى الريف (بغية إعادة تثقيفهم على أيدي الفلاحين). وفي ضوء الاتهامات اللاحقة التي توجهت إلى «عصابة الأربعة» المقرونة بماو تجدر الإشارة إلى أن تعامل هذه الزمرة مع

«كومونة شانغهاي الشعبية» كان من الممكن وسمه بأية سمة، حتى في عام ١٩٦٧، إلا بالسمة الراديكالية.

إن حل «كومونة شانغهاي الشعبية» وتسريح «الحراس الحمر» ما كانا ليوحيان بأن الثورة الثقافية كانت كلها عبثاً، فإعصار بمثل تلك الأبعاد الجوهرية لا بد من أنه قد ترك بعض النتائج الدائمة. فنظراً لتلك الحملة العنيفة، التي قامت بعد ممات ماو لتشويه أهمية الثورة الثقافية، تجدر الإشارة إلى أن ماو قيم تلك الثورة بالحدث التاريخي المشابه لذلك الحدث السابق المتمثل بتحرير البلاد من اليابانيين والكومينتانغ. وفي أواخر سنوات حياته حدد الهدفين الكبيرين، اللذين وقف عليهما حياته وهما: طرد الأمبريالية اليابانية خارج الصين والإطاحة بتشان كاي شيك من ناحية أولى، والمضي قدماً بتنفيذ الثورة الثقافية البروليتارية من الناحية الثانية"[19].

وبمقدار ما كان للثورة الثقافية أثر في الحياة اليومية؛ فإن مردودها كان ملموساً بمعظمه في الريف. فعلى الرغم من الحقيقة التي مفادها، أن الثورة كانت بالأصل حركة حضرية فإن الفلاحين كانوا أكبر المستفيدين منها، إذ استفادوا من استئصال فساد الكوادر السابقة في تخصيص مهمات العاملين في المشاريع الجماعية. وأما ما كان ينطوي على أهمية قصوى بالنسبة للفلاحين فقد كان الانتعاش الهائل للتصنيع الريفي وذلك من خلال توظيف الميسور محلياً من أيد عاملة ومواد خام لتزويد الأسواق المحلية بالأدوات والآلات البسيطة ومبيدات الحشرات والأسمدة والسلع الاستهلاكية. ففي مطلع السبعينيات (١٩٧٠) كانت المصانع الريفية تزويد الصين بما نسبته ٦٠٪ من الأسمدة الكيميائية و ٤٠٪ من الإسمنت، كما كانت المحطات الكهربائية المحلية الصغيرة تولد ثلث الطاقة الكهربمائية الإجمالية. وفي الأقاليم الجنوبية تم فتح عدد كبير جداً من مناجم الفحم الصغيرة وتشغيلها بجهد الفلاحين، مما جعل ذلك الاعتماد التقليدي على الفحم الوارد من الشمال الحضري يوشك على نهايته. وفي ضواحي بكين كان في كومونة النجم الأحمر مصنع لتجفيف الحليب ومطحنة للدقيق ومعصرة لاستخراج زيت فول الصويا ومعصرة لاستخراج زيوت البذور الأخرى ـــ وكلها كانت تصنّع المنتوجات المحلية ـــ بالإضافة إلى عدد من المشاغل الصغيرة التي كانت تتعاقد معها المصانع الحضرية القريبة لتصنيع قطع الغيار من أمثال ثوابت آلات الخياطة والكابلات والأسلاك الصغيرة ومفاتيح النور الكهربائي وحاملات المصابيح.

فهذه المنشآت الريفية الجديدة خففت من وطأة نقص العمالة المزمن في القرى وحولت العديدين من الفلاحين إلى عمال صناعيين بشكل كامل أو جزئي، كما زادت القوة الشرائية عند المواطنين الريفيين زيادة هامة وأدت إلى خلق رأس مال جديد لتوظيفه في استثمارات أخرى في كل من

الصناعة الريفية والزراعة. هذا كله كان يمثل بديلاً لذلك النموذج الذي يعم العالم الثالث، نموذج التمدين بلا تصنيع. فالثورة الثقافية وفرت استراتيجية لإحراز النقيض تماماً ــ ألا وهو التصنيع بلا تمدين.

وأما المنفعة الأخيرة التي استمدها الفلاحون من الثورة الثقافية فقد كانت تلك الزيادة الهائلة في الخدمات الصحية والتعليمية ذوات الإشراف المحلي. فلقد تم تزويد الكومونات الصغيرة على الأقل بمستوصف واحد ذي تجهيزات بسيطة وعدد ضئيل من الأطباء والممرضات ممن تم إعدادهم لمعالجة أكثر العلل الريفية شيوعاً ــ كالإسهال والإنفلونزا والنزلة الشُعبية ــ ولإجراء العمليات الجراحية البسيطة نسبياً كاستئصال الزائدة الدودية. وأما الكومونات الكبيرة فقد كانت تحتوي على عدة مستوصفات وعلى مشفى جيد التجهيز وعشرات الأطباء الذين كانوا يمارسون كل شيء إلا أعقد العمليات الجراحية، التي كانوا يحيلونها إلى المشافي المركزية في المناطق. ولقد كان الأطباء، علاوة على معالجة مرضاهم، يدربون «الأطباء الحفاة» المعنيين بتقديم أوليات الإرشادات الصحية، كما كانوا في حال انخفاض عدد المرضى، كما حدث في بعض المواسم، يغادرون مستوصفاتهم ليلتحقوا بالفلاحين العاملين في الحقول.

وكانت الخدمات التعليمية تتفاوت أيضاً، استناداً إلى حجم الكومونة، من بضعة مدارس ابتدائية وثانوية إلى مؤسسة تضم مدرسة زراعية ومركز بحوث وتجارب لتحسين أنواع البذار والدواجن. فخلال الثورة الثقافية تم تبديل شروط القبول والبرامج في المدارس المتوسطة والجامعات ابتغاء إتاحة أكبر الفرص أمام الشباب الريفيين. فالشروط المسبقة لقبول انتساب الطلاب إلى الجامعات كانت تقضي ممارستهم العمل المنتج، في الزراعة أو الصناعة، طيلة سنوات عديدة علاوة على ترشيح زملائهم العمال لهم أيضاً، كما كان المفروض بهؤلاء الطلاب العودة إلى العمل في مناطقهم الأصلية بعد التخرج. وباختصار فإن الثورة الثقافية عززت ما اصطلح المراقبون الأجانب على دعوته «بسياسة التمييز الإيجابي» الذي يشبه «العمل الإيجابي» المعمول به في الولايات المتحدة لصالح الأقليات المسحوقة.

إن الأثر الذي تركته الثورة الثقافية على النظرية والممارسة الثوريتين كان أثراً هاماً، مقدار أهمية الأثر الذي تركته على الريف الصيني. فخلال هذه السنوات حبك ماو المقولة، التي مفادها، أن أية ثورة تولد تناقضاتها الخاصة بها، مما يجعل من الضرورة بمكان، بعد الإطاحة بالطبقات الحاكمة القديمة، تمييز ومجابهة «البورجوازية الجديدة» التي لا بد من أن تنبثق عن الثورة نفسها، فعملية التطور الاقتصادي تستدعي، كما أكد ماو، تدريب أعداد كبيرة من الخبراء الإداريين

والتقنيين الذين يستطيعون أن يتحولوا، مثلما فعلوا في الاتحاد السوفييتي، إلى صفوة حاكمة جديدة.

"إن كثيراً من المنجزات الرائعة، التي كانت تعزى في عام ١٩٦٤ إلى الثورة الصينية أصبحت تعزى الآن إلى الثورة الثقافية حصراً. لقد اعترانا الذهول لدى سماعنا من مختلف الأفراد بأنهم ما مارسوا النقد الذاتي ولا زاولوا العمل اليدوي ولا عرفوا الفلاحين ولا خطرت لهم فكرة خدمة الشعب قبل التجربة الرائدة للثورة الثقافية قط. ولربما كانوا من ذلك الصنف من الناس الذين لم نقابلهم قبل الثورة الثقافية، وذلك لأننا لم نقابل من قبل أي إنسان ممن هبطت عليه هذه الأفكار هبوط الوحي"[21].

فزمرة «هوا ـــ تنغ» سارت على هذا العرف في انتقاصها من منجزات العهد الماوي السابق لها. والآن تلقى تبعة كل المشكلات والنكسات الراهنة على «عصابة الأربعة» عملياً، كما توصم سنوات الثورة الثقافية على العموم بوصمة «السنوات العشر المهدورة».

لقد كانت معظم التقييمات الغربية «للماوية» تنضح ازدراء أيضاً والأسباب لذلك ليست خافية على أحد. فالموقف المعادي الذي وقفته الثورة الثقافية من النزاع الفكري أثار سخط الدوائر الأكاديمية الغربية، في حين أن السعي الدؤوب لتحقيق المساواة والاعتماد على النفس كان يهدد المصالح الاقتصادية الغربية. ولذلك فإن مجلة «تايم» هللت لِـ «تنغ هسياو ـــ بنغ» واعتبرته «رجل العام» بينما معظم المثقفين الغربيين كانوا، وفقاً لما قاله «موريس ميسنر»، "يتطلعون بدرجات متفاوتة من التأييد إلى تلك المراحل التي شهدت، في تاريخ الجمهورية الشعبية، نمو البنى البيروقراطية العصرية الطراز (كما في مطلع وأواسط الخمسينيات (١٩٥٠) وتباشير الستينيات (١٩٦٠)، كما كانوا يكيلون اتهامات الشذوذ والزيغ لتلك العهود، التي استلهمت الماوية، كعهد القفزة العظمى وعهد الثورة الثقافية لخرقها مقتضيات 'احتراف البيروقراطية والعقلانية الآلية'"[22].

ومن أخطر الاتهامات التي تكال ضد الثورة الثقافية هو اتهامها بأنها خربت الاقتصاد الوطني، لأنها بالغت في التوكيد على الحوافز المعنوية على حساب الحوافز المادية. ولكن هذا الاتهام لا ينهض على أساس لسببين رئيسيين اثنين أولهما: هو أن الاستراتيجية الاقتصادية الماوية والمؤسسات الاقتصادية كانت موضع تصميم دقيق للوصل بين تطور الفرد ورفاه الجماعة. فالاقتصادي «كارل ريسكين» يشير في تحليله الذي يحمل عنوان «الماوية والتحريض».

"..... إن الأموال الضرورية لإقامة وتوسيع المدارس والمشافي والمصحات ودور العجزة والمؤسسات الثقافية والترفيهية، ترد بشكل متزايد من دخول الوحدات المحلية التي تعمل تلك الأموال على خدمتها ..... فالسماح لهذه الفرق والجماعات بالاحتفاظ بمقدار كاف من دخلها الصافي للاضطلاع بعبء مسؤولية أمثال هذه المشاريع بدلاً من نزح هذا الدخل على شكل ضرائب أو أسعار تفاضيلية ومن ثم إعادة تخصيصه مركزياً، يعني أن الدولة تتيح الحوافز المادية الجماعية لتحريض بناء الاشتراكية محلياً .... فالنظام المتطور يبدو أنه يتيح لقدر متزايد من تكافؤ التوزع أن يبقى جنباً إلى جنب مع الاحتفاظ بالحوافز المادية"[23].

وأما السبب الثاني للتقليل من أهمية الاتهام الذي ساقه «هوا ــ تنغ» حول التخريب الاقتصادي فهو أن هذا الأمر لم يحدث البتة بكل بساطة. فالمركز القومي للتقديرات الأجنبية التابع لوكالة الاستخبارات المركزية أصدر إحصاءات في عام ١٩٧٧ فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في الصين وبينت تلك الإحصاءات أن الاقتصاد الصيني لم يتراجع ذلك التراجع المزعوم وإنما حقق تقدماً جوهرياً. وفي عام ١٩٧٨ أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية تحليلاً آخر لاقتصاد الصين وتوصلت مرة ثانية إلى الاستنتاج بأن سجل ذلك الاقتصاد كان «سجل نمو اقتصادي رائع على الرغم من أنه نمو غير متوازن»:

"إن الإنتاج القومي الإجمالي G.N.P في الصين كان في عام ١٩٧٥ أكبر مما كان عليه في عام ١٩٥٧ بما يقارب ٢ر٧ مرات، علماً بأن عام ١٩٥٧ كان آخر عام في الخطة الخمسية الأولى. ولما كان النمو السكاني يبلغ معدلاً وسطياً يزيد في العام على ٢٪ فإن نصيب الفرد الواحد من الإنتاج القومي الإجمالي يزيد سنوياً على ما نسبته ٣٪. وإن مقداراً هائلاً من هذا النمو جاء من الصناعة، حيث تزايد مردودها تزايداً يساوي وسطياً ٤٪ سنوياً. وأما الزراعة، فعلى النقيض من ذلك كما يمكن للمرء أن يتوقع من قطاع لا زال يستخدم تقنيات الإنتاج التقليدية والقديمة قدم الدهر على مساحة من الأرض ثابتة نسبياً، فقد نمت على نحو أبطأ بكثير ٢٪ سنوياً أو أن نموها كان، في حدوده العظمى، يساوي معدل النمو السكاني"[24].

وأما الأمر الذي يكتسي أهمية أكبر من أهمية هذه الإحصاءات فهو حقيقة بلوغ هذه الانتصارات دون الانحدار في مهاوي الانحطاط الحيواني المتمثل بالتطرف في تكديس الثروة بين أيدي القلة وإلقاء الكثرة في بحران الفقر. فليس بمقدور أي إنسان أن يقول عن الصين الماوية ما قاله الرئيس البرازيلي عن وطنه: "إن البرازيل تتقدم تقدماً حسناً وأما البرازيليون فلا"، كما لم يكن في الصين ما يماثل قول وزير مالية البرازيل في تقريره: "إن تلك النسبة التي تمثل أفقر المواطنين والتي هي

٤٠٪ كانت تكسب في عام ١٩٦٠ ما نسبته ٢ر١١٪ من الدخل الإجمالي في حين أن ما صارت تكسبه في عام ١٩٧٠ بلغ بالكاد نسبة ٩٪"[25].

٤ ــ ما بعد ماو

عندما وافت المنية ماو في ٩ أيلول عام ١٩٧٦ كان على إدراك قاطع، شأنه شأن لينين الذي قضى قبله بنصف قرن من الزمن، بهشاشة منجزاته. فلقد أفصح ماو عن هذا الإدراك، عندما زاره الرئيس نيكسون في بكين في شباط عام ١٩٧٢ وقال له: "إن كتابات الرئيس قد أيقظت أمة وغيرت العالم"، فأجابه ماو: "ما كان بوسعي تغييره، وكل ما استطعت أن أغيره كان لا يتعدى بضعة أماكن بجوار بكين"[26]. ومثلما أشار لينين إلى إنجازه السوفييتي إشارة ساخرة بأنه "خليط بورجوزاي وقيصري"؛ فإن ماو لم يكتف بإلحاحه عشية مماته على الحاجة لثورات ثقافية عديدة، بل صرَّح قائلاً "إنكم تصنعون الثورة الاشتراكية ومع ذلك فلا تعرفون مكمن البورجوازية. إنها في صلب الحزب الشيوعي ــ متمثلة برجال السلطة السائرين على درب الرأسمالية، الذين ما فتئوا يغذون الخطا على ذلك الدرب"[27].

ونظراً للتطورات التي قامت بعد مماته فقد كان لخوفه كل المبررات. فالخطاب التذكاري ألقاه «هوا كيو ــ فينغ» الذي تم تعيينه في مطلع ذلك العام نائباً لرئيس مجلس الوزراء، متخطياً بذلك «تنغ هسياو ــ بنغ» الأرفع مقاماً منه والذي كان «ماو» قد شهر به في حينه بأنه إنسان "لا يعرف شيئاً عن الماركسية اللينية" وإنسان "يمثل البورجوازية" وإنسان "لا يمكن الاعتماد عليه". فأثنى «هوا» على الثورة الثقافية، التي (مزقت مخططات لياشاوتشي وتنغ هسياو بنغ، التي ترمي لعودة الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً). ولكن في ٦ تشرين الأول؛ أي قبل مضي شهر على وفاة ماو، نفذ هوا انقلابه COUP D'ÉTAT باعتقال الزمرة المدعوة «بعصابة الأربعة» المؤلفة من زوجة «ماو» «تشيانغ تشينغ» ومن قيصر الصحافة «ياو وان ــ يووان» ومن زعيمين من شانغهاي وهما «وانغ هونغ وان» و «تشانغ تشوإن ــ شياو». ومثلما تمت عملية عزل «لين بياو» باعتباره «يسارياً متطرفاً» من قبل الماويين تمت عملية عزل الأربعة باعتبارهم «تحريفيين متنكرين بأقنعة اليساريين المتطرفين». وفي ٨ تشرين الأول في ظروف يكتنفها الالتباس، عينت اللجنة المركزية رئيس الوزراء «هوا» كرئيس لها وكقائد أعلى للجيش، وكان الأمر الذي يثير الاستغراب أكثر من هذا الأمر هو إعادة الاعتبار إلى «تنغ» وتعيينه في تموز عام ١٩٧٧ نائباً لرئيس مجلس الوزراء ونائباً لرئيس الحزب ومساعداً للقائد الأعلى للجيش.

وفي غضون أقل من عام أصبح «تنغ»، الذي فصله ماو باعتباره «واحداً من الذين يحثون الخطا على درب الرأسمالية»، القوة الكامنة خلف «هوا» والخليفة الواقعي DE FACTO لماو. وأحد أسباب هذا الانقلاب المفاجيء كان تزمت الأربعة، الذين حول ماو في معاداتهم للمنزع الفكري وحملهم المنزع الشعبي إلى حدود التطرف المتمثل بالتعصب والذعر المرضي من كل ما هو أجنبي، الأمر الذي أفضى إلى تعطيل تطور العلوم والآداب على نحو خطير من خلال المبالغة في فرض القيود على المنشورات والأعمال الفنية والاتصالات بالعالم الخارجي. إن مثل هذا القسر كان لا بد من أن يفضي بشكل طبيعي إلى تنفير غالبية المثقفين، الذين سارعوا لتأييد الحملة ضد «زمرة الأربعة».

ولكن السبب الأهم من السبب السابق لذلك الانعطاف السياسي في الصين، كان التناقض بين النظرية والتطبيق عند ماو فيما يتعلق بتقرير المصير الجماهيري. فلقد كان «ماو» بكل حماسة يتفق مع لينين، عندما أصر هذا الأخير على أن السوفييتات يجب أن تكون أدوات حكومية من خلال الشعب وليست بديلة عنه. هذا المبدأ الخطير تم الإعلان عنه خلال الثورة الثقافية في البيان الذي أصدره الحزب الشيوعي وكان يحتوي على «ستة عشر بنداً» (في ٨ آب عام ١٩٦٦): "إن الأسلوب الوحيد لتحرير الجماهير يتمثل في أن تحرر الجماهير نفسها بنفسها، وأي أسلوب لأداء الأمور نيابة عنها يجب الابتعاد عنه" (البند الرابع). وفي العام التالي (٩ حزيران عام ١٩٦٧) صدرت سلسلة جديدة من الخطوط العريضة التي اشترطت: "أن السبيل الوحيد الذي يجعل الجماهير الثورية تتحكم بمصيرها ليس في خاتمة المطاف، إلا أن تتحكم تلك الجماهير بالسلطة. فأولئك الذين يمسكون بزمام السلطة لهم كل شيء، وأولئك البعيدون عن السلطة ليس لهم ثمة شيء.... فنحن، جماهير العمال والفلاحين والجنود، سادة العالم الجديد بلا منازع"[28].

ولكن عندما حاولت «كومونة شانغهاي الشعبية» أن تضع القول السابق موضع التطبيق، انقلب ماو على نفسه وأصر على أن الحزب هيئة لا غنى عنها: "إذا قيض لكل الأمور أن تتبدل في الكومونة... فما هو مصير الحزب؟ أين سنضع الحزب؟.... يجب أن يكون هنالك حزب من نوع ما، يجب أن يكون هنالك نواة مهما كان الاسم الذي نسميها به"[29]. وأصر «ماو» أيضاً على ضرورة إعادة تثقيف الكوادر الحزبية بدلاً من فصلها: "إن تلك العناصر التي ترتكب الأخطاء يجب أن تكون موضع معاملة صحيحة ويجب عدم الإلقاء بها بشكل عشوائي..... ما لم تصر على ممارسة أخطائها وترفض تصحيحها بعد تكرار التثقيف"[30].

وتدل وقائع الأمور على أن الحزب هو الذي خضع لنزع سمة التطرف عنه، بدلاً من خضوع كوادره لإعادة التثقيف. فمعظم قيادات الحزب الإقليمية القديمة، من أولئك الناس الذين ضلوا

سواء السبيل ولم يكفروا عن أخطائهم، أعيد تعيينهم في المراكز العليا ولكن في أقاليم غير الأقاليم التي كانوا يتحكمون بها في عام ١٩٦٦ بغية تجنب الإحراج. وعلى هذا المنوال حلت «منظمة الشبيبة الشيوعية» القديمة محل «الحراس الحمر» كما حل «اتحاد العمل الفيدرالي» محل مؤتمرات العمال. وفي ٢٦ آب عام ١٩٧١ أعلنت جريدة الشعب: "لقد تم الآن إرساء اللجان الحزبية على المستويات كافة، ويقضي الواجب تقديم المساندة الفعالة لقيادة الحزب المتحدة". كما أكدت الصحيفة على ضرورة "خضوع الدولة والجيش للحزب خضوعاً مطلقاً". ولقد تم فرض «الخضوع المطلق» ولكن الثمن كان التنكر لروح الثورة الثقافية، وكان من الواضح أن "الجماهير الثورية لم تحرر نفسها بنفسها ولم تبرز على أنها سيدة العالم الجديد بلا منازع".

وفي غضون ذلك كان يحدث انعطاف مفاجيء في السياسة الخارجية الصينية، مماثلاً لذلك الانعطاف الذي حل في سياستها الداخلية. ففي عام ١٩٦٧ أعلن ماو أن الصين "هي مركز الثورة العالمية سياسياً وعسكرياً وتقنياً"، ولكنه تخلى عن هذا السراب الثوري العالمي **إبان الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا** (**آب عام ١٩٦٨**) وإعلان «مبدأ بريجنيف» حول السيادة المحدودة للبلدان الاشتراكية. فبالنسبة لبكين كان التهديد خطيراً، عندما حشد الروس ما يزيد على المليون جندي روسي على الحدود السوفييتية الصينية وعندما هدد الكرملين بالهجوم على المنشآت النووية الصينية من زاوية «حق الشفعة». ولمجابهة هذا التهديد الذي ذر قرنه في الشمال تخلى «ماو» و «شو إن لاي» عن المساندة التي قدماها للثورة العالمية، وسعيا إلى اتفاق تكتيكي مع الولايات المتحدة، فكانت الخلاصة زيارة هنري كيسينجر إلى بكين في تموز عام ١٩٧١ وزيارة نيكسون في شباط عام ١٩٧٢.

وأما المعارض الرئيسي لهذا الانعطاف في السياستين الداخلية والخارجية فقد كان «لين بياو» الذي أصبح يجسد العناصر الراديكالية في الثورة الثقافية. فلما كان لين بياو يمثل فيما مضى الوريث الرسمي الواضح لماو؛ فإنه رفض الآن مساندة التقارب مع الولايات المتحدة ونزع سمة التطرف عن الحزب. ولكن تحالف ماو وشو إن لاي كان أكبر من أن يستطيع لين بياو مقاومته، وفي تلك الفترة الفاصلة بين زيارتي كيسينجر ونيكسون، اختفى عن المسرح وفي تموز عام ١٩٧٢ تم الإعلان على أنه تآمر لاغتيال ماو ولقي مصرعه في حادث تحطم طائرة في منغوليا بينما كان يحاول الهرب إلى الاتحاد السوفييتي.

وبإزاحة «لين بياو» برزت مجموعتان متناحرتان لاقتناص التركة في أواخر أيام ماو. **الأولى** كانت بقيادة من تمت تسميتهم فيما بعد بعصابة الأربعة وقد كانت أقرب إلى ماو من المجموعة الأخرى، كما كانت تسعى لاستخدام نفوذه للحفاظ على المظاهر الراديكالية للثورة الثقافية. وأما

المجموعة الثانية، التي كانت تتألف من قيادات الحزب والمحاربين القدماء في «المسيرة الطويلة» ومن المقربين إلى «شو إن لاي»؛ فقد كانت تؤيد التحديث وهيمنة الحزب الذي أعيد تركيبه هيمنة مطلقة. لقد كانت المجموعة الأولى تسيطر على وسائل الإعلام العامة وعلى الجامعات الرئيسية والشؤون الثقافية، بينما كانت المجموعة الثانية تسيطر على مفاصل السلطة في الجيش والحزب والاقتصاد الوطني والأقاليم، ولذلك فقد تمكنت من التشبث بالسلطة بعد وفاة ماو مباشرة.

وهكذا فإن النظام الجديد بقيادة «هوا كيو فينغ» و «تنغ هسياو ــ بنغ» انطلق في تحقيق الشعار القديم، الذي رفعه شو إن لاي والذي كان يطالب بالتعبئة الوطنية لتحويل الصين إلى قوة دولية عظمى لدى حلول نهاية القرن. وكان إنجاز هذا الهدف سوف يتم من خلال «تحديث القطاعات الأربعة» ــ الزراعة والصناعة والدفاع الوطني بالإضافة إلى العلم والتكنولوجيا. فالتحديث بحد ذاته لا يمكن إلا التهليل له، لأنه يعني ضمناً زيادة الإنتاجية ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة، بيد أن السؤال العويص يبقى قائماً في المضمون الاجتماعي لذلك التحديث وما ينجم عنه من آثار اجتماعية. ولكن جواب ذلك السؤال يقوم في التقرير الذي تقدم به هوا «حول عمل الحكومة» يوم افتتاح الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي الخامس (في ١٨ حزيران عام ١٩٧٩) والذي كان يتضمن الآراء التالية:

ــ ليس هنالك صراع مصالح حقيقي بين العمال والفلاحين والمثقفين.
ــ يتألف الأعداء الطبقيون من المجرمين وعملاء الأعداء وبقايا «عصابة الأربعة» ومن طبقة الملاكين العقاريين.
ــ لم يعد الصراع الطبقي هو التناقض الرئيسي في المجتمع الصيني، ولذلك فإن «المهمة المركزية» تتمثل «بمساندة التحديث الاشتراكي». وفي تعزيز التحديث الاشتراكي، يتمثل الهدف الأسمى بتحقيق المبدأ الشيوعي الذي مفاده "من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجاته"[31].

لقد أكد «هوا» الأهمية المطلقة للإنتاجية فوق أي اعتبار آخر من الاعتبارات وذلك في الخطاب الذي ألقاه في «المؤتمر الوطني للمال والتجارة» في ٧ تموز عام ١٩٧٨:

"... إن العديد من مظاهر بنائنا الفوقي وعلاقات الإنتاج لا يزال ناقصاً.... ويجب أن تتوفر لنا الشجاعة كي نواجه ببسالة ونعري تلك الأشياء القائمة في إجراءاتنا الملموسة وفي قوانيننا وتنظيماتنا وفي أساليب عملنا ومفاهيمنا الإيديولوجية، التي لا تتسق وهدف التحديث الرباعي، كما

يجب أن تتوفر لدينا روح المبادرة، بحزم وأسلوب مناسب، لتحويل مظاهر البناء الفوقي وعلاقات الإنتاج التي لا تتسق مع القوى المنتجة"[32].

إن مغزى تلك المعتقدات السياسية الواردة أعلاه واضح تمام الوضوح. فعلى النقيض من ماو، الذي حذّر من بروز طبقة من الحكام الجدد من صفوف أصحاب الامتيازات من كوادر ومثقفين، يرى «هيو» أن الخطر لا يتمثل إلا بالعناصر السيئة وبالبقية الباقية من مجتمع الماضي. وأيضاً على النقيض من ماو، الذي كان يصر على ضرورة تحويل البناء الفوقي (التملك وعلاقات العمل) وضرورة تحويل قوى الإنتاج (التكنولوجيا ومهارات الأيدي العاملة) في وقت واحد معاً، فإن «هيو» يشير إشارات غامضة إلى «الأهداف السامية»، التي لا يمكن البدء بتحقيقها إلا بعد وصول الإنتاجية والتحديث إلى حد مناسب ما. وأخيراً فبإنزال الصراع الطبقي إلى مرتبة التناقض الثانوي يمكن تسويغ أي نوع من العلاقات تقريباً بين الإدارة واليد العاملة ما دامت تلك العلاقة تفضي إلى زيادة الإنتاجية، كما يمكن استبعاد أية مطالب عمالية للوصول إلى سلطة صنع القرار تحت قناع الاتهام «بالتطرف اليساري». فهذا كله كان نذيراً بقيام نخبة حاكمة جديدة من المديرين والتقنيين والكوادر الرسمية / الحزبية.

ولكن هذه البيانات وغيرها من بيانات «هوا» لم تنقذه من أولئك «الذرائعيين»، الذين كانوا لا يمحضونه الثقة بسبب غموض دوره في خدمة ماو، والذين كانوا يشكون في أن يكون «هوا» قد حرر نفسه من «التأثير الخبيث الذي خلفه عليه اليساريون المتطرفون». وهكذا ففي أيلول عام ١٩٨٠ أجبر «هوا» على التنازل عن رئاسة الوزارة لأقرب المقربين من تنغ وهو «تشاوتسي ينغ»، وبعد أشهر قليلة انعقدت جلسة محكمة علنية لمحاكمة عشرة من قيادات وجنرالات الحزب الشيوعي البارزين السابقين، بما فيهم أرملة ماو السيدة تشيانغ تشينغ. وفي نهاية المحاكمة تبين أنهم مذنبون بالتهم العديدة الموجهة إليهم وصدرت أحكام بحقهم تتراوح بين السجن مدة ١٦ سنة والسجن مدى الحياة، وأما بالنسبة للسيدة تشيانغ؛ فقد صدر بحقها حكم بالإعدام مع وقف التنفيذ.

وفي غضون ذلك كان تنغ، ينفذ فلسفته التي أحكم تلخيصها في الخمسينيات (١٩٥٠) حينما صرح بأنه لا يرى ثمة فرقاً إن كانت القطة سوداء أو بيضاء ما دامت تستطيع اصطياد الفئران. ففي المصطلحات الإيديولوجية الماركسية كان «تنغ» يؤكد على الأهمية القصوى للقوى الإنتاجية كأمر مناقض لاستراتيجية ماو، التي كانت تؤكد على ضرورة تطوير القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية في آن واحد معاً. إن معالم الصراع الجوهري بين برنامج تنغ وبرنامج ماو، قد تبدت في الوقت الذي انطلقت فيه مسيرة التحديث: كالتوكيد على المنجزات المدرسية بدلاً من التوكيد على

الجمع بين العمل الفكري والعمل اليدوي، و «إدارة الرجل الواحد» في المصانع والجامعات بدلاً من الإدارة الجماعية من قبل اللجان الثورية، وتشجيع زراعة البقاع العائلية الخاصة وإقامة الأسواق الموسمية الريفية بدلاً من تثبيطها، والتخصص الزراعي الإقليمي كشيء مناقض للاكتفاء الذاتي الإقليمي، والاستيراد الجماعي للمعامل والتقنيات الصناعية كأمر مناقض للاعتماد على الذات، وتزايد الاعتماد على اقتصادات السوق المفتوحة بدلاً من الاعتماد على الخطط والضوابط الإدارية.

في بداية عام ١٩٨١ بدأ يتخبط في المتاهات ذلك المدخل الذرائعي الذي طرقه تنغ بغية التحديث. فتم إلغاء عقود مع الشركات الأجنبية بقيمة بلايين الدولارات، كما تم تقليص تعهدات الصادرات النفطية إلى حد خطير، وانتشر التضخم بمعدل يتراوح بين ١٥٪ و ١٨٪ خلال عام ١٩٨٠، مما أثار موجة عارمة من السخط والاحتجاج. وقامت في المدن أزمة البطالة، إذ وصل عدد العاطلين عن العمل إلى قرابة ٢٠ مليون نسمة، كما قامت أزمة السكن التي كانت أكثر حدة من أزمة البطالة. وفي أواخر عام ١٩٨٠ تداول كبار المسؤولين مذكرة سرية تقيم الوضع في المدن بأنه «في غاية السوء» وتحذر من «العواقب الوخيمة جداً» في حال عدم المبادرة لشيء ما. ولذلك أعلنت في كانون الأول عام ١٩٨٠ القيادة في بكين بعد مناقشة مستفيضة عن تراجعها عن اقتصادات السوق المفتوحة وعن إعادة فرض قسط كبير من التخطيط المركزي الذي كان الهدف منه حفز الزراعة والصناعة الخفيفة بغية رفع المستويات المعيشة.

فهذه المآزق الاقتصادية بالإضافة إلى الخلافات السياسية أدت إلى ردود أفعال مختلفة في أوساط الجماهير. ولقد كان أحد ردود الأفعال يتمثل بتفشي الماوية من جديد، كما أشار إلى ذلك «آ. دوك بارنيت» الأمريكي الواسع الاطلاع: "هنالك بالتأكيد تقريباً شيء من المعارضة القوية من أنواع مختلفة من الناس كأولئك الذين كانوا يعارضون تنغ في السنوات القديمة، وأولئك الذين يرون الآن أن الخطر يحف بسلطتهم ومراكزهم، علاوة على أولئك الناس الذي يؤمنون بمنزع المساواة الماوي إيماناً أصيلاً ويلتزمون به التزاماً متيناً. فبالنسبة إلى كل أولئك الناس الذين يعارضون التوجهات الراهنة يلعب اسم «ماو» وتراثه دور قطب الرحى الكامن"[33].

ولقد برزت في الصين حركة صغيرة للمطالبة بحقوق الإنسان بعد أن وجدت التشجيع بتلك المساندة القديمة، التي أبداها «هوا» و «تنغ» لحق نشر الملصقات الجدارية وحق الإفصاح عن الرأي بمنتهى الحرية. فرئيس تحرير الصحيفة السرية الرئيسية المدعو «واي تشينغ ــ شانغ» ألصق على «جدار الديمقراطية» في بكين ملصقة يطالب فيها "بتحديث القطاع الخامس في الصين" ــ ألا وهو الديمقراطية والحكم الذاتي. فبلا هذه الحرية ــ وفقاً لحجة واي ــ لن يتمكن الحزب

الشيوعي من تعبئة الدعم الشعبي « لتحديثه القطاعات الأربعة » في الزراعة والصناعة والعلم والدفاع ، تحديثاً جديراً بالثناء العاطر . إن الشيء الذي كان يفعله واي هو الشيء نفسه تماماً الذي فعله « أندريه ساخاروف » في الاتحاد السوفييتي ، حينما أوضح سبب تخلف الاقتصاد والتكنولوجيا في روسيا عن اللحاق بركب الاقتصاد والتكنولوجيا في الغرب . ولكن واي لقي معاملة أقسى من المعاملة التي لقيها ساخاروف ، إذ حكم عليه بالسجن مدة خمس عشر عاماً لتحريضه " على الإطاحة بديكتاتورية البروليتاريا وخرقه المصالح الحيوية للدولة"[34] . وهكذا اختفت الصحافة السرية ، التي لم تعمر طويلاً وتم حظر الملصقات الجدارية على جدار الديمقراطية ، الذي أصبح يعرف الآن باسم « جدار البيروقراطية » في الأوساط الشعبية .

إن الأمر الذي ينطوي على أهمية تماثل على الأقل أهمية معارضة الماويين والمنشقين يتمثل بالغربة والسخرية المتناميتين . فعندما سئل مؤخراً طلاب جامعة فودان في شانغهاي عما يؤمنون به أجاب العديدون منهم تقريباً بأنهم لا يؤمنون " بشيء على الإطلاق " تماماً ، كما أجاب عديدون آخرون " نؤمن بالشيوعية " . وفي جامعة بكين توصل أحد السوسيولوجيين بعد أن قام بتقييم مماثل إلى الاستنتاج التالي : " إن العدمية تتنامى إلى مستويات خطيرة"[35] . ولكن الضيق ليس مقصوراً على الأحرام الجامعية . فإحدى صحف شانغهاي نشرت في مطلع عام ١٩٨٠ وصفاً نزيهاً لما دعته « بأزمة الثقة في الصين » ، كما روت أن الكثيرين من المواطنين يعتقدون " بأن الماركسية اللينية لم تعد تفعل فعلها السابق " ، و " أن الدروس السياسية لم تعد تلقى الرواج الحسن " في المدارس ، وأن المحاضرات السياسية في المكاتب والمصانع ليست " إلا مناسبات لقتل الوقت"[36] .

ففي ظل هذه الظروف يبقى مثار جدل كبير ما إذا كان بمقدور الذرائعيين في بكين أن يرسوا أسس السياستين القابلتين للحياة والجوهريتين لاستقطاب إجماع وطني جديد ــ ألا وهما السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية .

٥ ــ ثورة الصين والعالم الثالث

لقد كان طراز المجتمع الذي تمثله الرأسمالية الغربية بمثابة الطراز الوحيد المتاح أمام العالم الثالث حتى عام ١٩١٧ . ولكن بعد الثورة البلشفية وخطط السنوات الخمس صار المجتمع السوفييتي بمثابة الخيار الثاني ، وخياراً جذاباً لا سيما إبان الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية . وأما الثورة الصينية وما أفضت إليه من ثورة ثقافية بروليتارية عظمى ؛ فقد أتاحتا خياراً ثالثاً يختلف اختلافاً بيناً عن الطرازين السابقين .

وغالباً ما يشير الصينيون إلى «التعلم من خلال المثال السلبي» — تلك العملية التي تضخم بداهة عيوب المجتمع السوفييتي. ولكن توكيد الصينيين على «المثال السلبي» يوحي بإقرارهم ضمناً بالميزة العظيمة، التي امتازوا بها لمجرد ظهورهم بعد الثورة البلشفية. وليس بوسع المرء إلا أن يتذكر تعليق «إسحاق نيوتون»، الذي قال فيه بأنه استشرف ما استشرف لأنه كان واقفاً على أكتاف العمالقة. ويصح هذا التشبيه على الثورة الصينية بالنسبة لعلاقتها بالثورة الروسية. إن تحليلاً للمثالب التي عمل في ظلها البلاشفة، نظراً لدورهم الطليعي خلال الحرب العالمية الأولى يجلو المناقب، التي تجمعت لدى الصينيين في حذوهم حذو البلاشفة خلال الحرب العالمية الثانية.

فأولى المصاعب التي واجهها البلاشفة كانت انعدام المثال أمامهم. فلقد كانوا جماعة لهم شيء يسير من النظرية الاشتراكية وليس لهم شيء من الخبرة العملية لإرشادهم في مهمتهم لتقويض النظام القيصري القديم وخلق المجتمع الاشتراكي الجديد. وثانية العقبات أمام البلاشفة كانت تكمن في أنهم كانوا من المثقفين المتمركزين في المدن على نطاق ضيق وذلك على نقيض الشيوعيين الصينيين، الذين عاشوا وحاربوا مع الفلاحين طيلة عقدين من الزمن قبل إطباقهم على السلطة. وعلاوة على ذلك كان على البلاشفة أن يخوضوا غمار حرب أهلية وتدخل أجنبي مباشرة بعد اضطلاعهم بعبء السلطة، مما ترك بين أيديهم بلداً متداعياً منهكاً بالحروب بعد توقف الأعمال العدوانية. وكان على الشيوعيين الصينيين أن يخوضوا أيضاً غمار حرب أهلية طويلة الأمد كان لهم النصر فيها قبل إحرازهم السيادة الوطنية وليس بعد ذلك. وبالنتيجة فإنهم بدأوا عملية البناء من جديد على أنغام النصر الفعلي والتهليل الشعبي.

وعندما بدأ البلاشفة عملية البناء من جديد كانوا يعانون من النقص الخطير في كوادرهم، مما أجبرهم على الاعتماد، كما تذمر لينين، من "مئات آلاف الموظفين القدامى الذين ورثناهم عن النظام القيصري وعن المجتمع البورجوازي والذين يعملون ضدنا بعضهم عن عمد وبعضهم عن غباء"[37]. (راجع الفصل العشرين، المقطع الثالث). ولكن الشيوعيين الصينيين كان بمقدورهم الاعتماد، على نقيض البلاشفة، على نبع فياض من الكوادر المخلصة، التي حازت خبرة واسعة من خلال إدارة الأقاليم المحررة التي كان يستوطنها عشرات ملايين الناس. والأمر الذي ينطوي على أهمية مماثلة كان الفائدة الضخمة، التي استفادها الصينيون من الدعم الاقتصادي والعسكري الذي قدمه لهم الاتحاد السوفييتي. فالبلاشفة، على نقيض الصينيين، كان عليهم أن يحاربوا بمفردهم وكان لهم كل المبررات حين نظروا لأنفسهم نظرتهم لجزيرة اشتراكية معزولة ومطوقة بخضم رأسمالي كبير من حولها. وأخيراً تعرض البلاشفة لذلك الحظ العاثر الخطير المتمثل بفقدانهم لينين حالما وضعت

الحرب الأهلية أوزارها، في حين أن ماو بقي على قيد الحياة طيلة ربع قرن آخر، كي يقود الثورة الثقافية، علاوة على إطاحته بنظام الكومينتانغ.

إن العوامل التاريخية الواردة أعلاه، بالإضافة إلى التقاليد والظروف الفريدة السائدة في الصين، أدت إلى ولادة «الجمهورية الشعبية الصينية»، التي كانت تختلف عن الاتحاد السوفييتي اختلافها عن الولايات المتحدة. فالمجتمع الذي برز واتخذ شكلاً له في العقد القائم بين الثورة الثقافية ووفاة «ماو» كان له بعض السمات الهامة والمتميزة. ففي ميدان الاقتصاد كان يؤكد على أولوية الزراعة والمزارعين وكان يعتمد على اللاتمركز والاكتفاء الذاتي، علاوة على إحرازه قدراً معقولاً من التصنيع بمعزل عن التمدين. وفي ميدان السياسة كان «الخط الجماهيري» لماو يؤكد على ضرورة التفاعل بين القمة والقاعدة، وكان يعزز هذا التفاعل من خلال إنشاء مختلف «المؤسسات المضادة». وعلى غرار ذلك كان النظام التعليمي الذي كان المقصود به مكافحة «خصوصية امتلاك المعرفة» في حين أن الشؤون السياسية كانت في «جيش تحرير الشعب» تحتل المرتبة الأولى وتحتل الشؤون التكنولوجية المرتبة الثانية.

فهذه القيم والمؤسسات الماوية المتميزة، التي تبلورت بين منتصف الستينيات (١٩٦٠) ومنتصف السبعينيات (١٩٧٠) استقطبت قدراً كبيراً من الانتباه والملاحقة في بلدان العالم الثالث الساعية لبلوغ التطور الاقتصادي ومواجهة العقبات المماثلة للعقبات السائدة في الصين. ولكن النموذج الصيني بعد وفاة ماو فقد شيئاً من بريقه، نظراً للشكوك التي بدأت تثيرها بشكل طبيعي تلك التلميحات الدائمة «للعقد المهدور» وتلك الإلماعات غير المهيبة جداً إلى «عصابة الخمسة» التي تتضمن «الربان العظيم» السابق نفسه (كما وتلطخت صورة الصين بانتقالها من السياسة الخارجية الثورية العالمية إلى سياسة أخرى تضع النضال ضد «الأمبريالية السوفييتية» فوق أي اعتبار). ولذلك فإن الاستراتيجية التي اعتمدتها الصين بعد ذلك التحول السياسي والتي تدور حول مقولة "عدو عدوي صديقي" قد قادت بكين إلى مساندة النظام العسكري في الباكستان إبان الثورة البنغالية، وحكومة «باندرانايكا» في سيلان إبان ثورة عام ١٩٧١، وديكتاتورية «بينوشيه» في التشيلي، ونظام موبوتو في زائير، وحزب «يونيتا UNITA» في أنغولا، الذي كانت تدعمه جنوب إفريقية أيضاً (كما إن بكين استهجنت أيضاً موقف واشنطن لعدم منعها سقوط الشاه في إيران) ولذلك فإن مثل هذا المسلك حول المبدأ الصيني المعلن عن «المنزع العالمي البروليتاري» إلى مهزأة.

وهكذا فمهما كانت السياسات، التي كان من الممكن أن تعتمدها الصين، تبقى ماثلة

للعيان تلك الحقيقة التي مفادها، أن طراز المجتمع الماوي بطبيعته نفسها لا يمكن أن يستهوي إلا حفنة من بلدان العالم الثالث. فماو نفسه بسط أن حرب العصابات هي العنصر الأساسي ليس للثورة وحسب وإنما أيضاً لتنفيذ التطور الاقتصادي الاشتراكي اللاحق لمرحلة الثورة؛ أي إن الثورة الاجتماعية هي الشرط اللازم لإقامة النظام الاجتماعي على الطراز الماوي. فبدون ثورة سابقة فإن بمقدور المصالح المحلية والأجنبية الراسخة أن تسد المنافذ أمام المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الماوية من أمثال إعادة توزيع الأرض وإقامة الكومونات والتصنيع الريفي والتثقيف الجماهيري والرعاية الصحية والمشاركة العمالية في عملية صنع القرار. وهكذا فإن البلدان الاشتراكية الماركسية التي استجابت، أو قد تستجيب، للطراز الماوي لا تشكل إلا قسطاً ضئيلاً جداً من العالم الثالث. ويمكن طبعاً لهذه المرحلة الصغيرة أن تتوسع بغتة توسعاً حقيقياً، كما تدل على ذلك التطورات الحديثة في المستعمرات الإفريقية البرتغالية السابقة.

وخلاصة القول أن العامل الرئيسي، الذي سوف يحدد مستقبلاً مصير التأثير الصيني على العالم الثالث، سوف يتمثل بطبيعة الأحداث ضمن الصين نفسها. فإذا ما تمكن الجيل التالي ابتكار مؤسسات جديدة لديمومة الثورة في ظل ظروف جديدة؛ فسيكون للصين تأثيراً واسعاً خارج حدودها بشكل لا مفر منه. ولكن ذلك التأثير سوف لن يكون إلا تأثير النموذج السابق لغيره من النماذج وليس تأثير النموذج البدائي. ففي العصر الحالي، بما فيه من انتشار حافز تقرير المصير على نطاق عالمي، سينحو كل مجتمع من المجتمعات منحاه الخاص به وفقاً لواقع حاجاته الخاصة به وخبراته التاريخية وموروثاته الحضارية. ولذلك فإن تأثير الصينيين سيعتمد مستقبلاً بالنتيجة على الحد الذي ينجحون فيه بحل التناقضات التي لا زالت قائمة دون حل في كل من العالم الأول والعالم الثاني، علاوة على العالم الثالث ــ تناقضات من أمثال الحوافز المعنوية في مواجهة الحوافز المادية، والهرم البيروقراطي في مواجهة المشاركة الجماهيرية، والمدينة في مواجهة الريف، والجهد العضلي في مواجهة الجهد الفكري. إن تزايد الإنتاج القومي الإجمالي بحد ذاته لا يستطيع معالجة هذه التناقضات، كما تجلى ذلك للعيان في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، مثلما تجلى في بلدان العالم الثالث من البرازيل مروراً بإيران إلى أندونيسيا.

الفصل الثالث والعشرون

ثانية الموجات الثورية العالمية
بدءاً من عام ١٩٣٩ فصاعداً
المظاهر العالمية للثورة

إن الأغلبية الساحقة من الآسيويين لم تكن لتكترث الاكتراث الكافي، بعد مضي زهاء ١٢٠ عام على الحكم البريطاني، حيال إقدام ذلك الحكم على اتخاذ أية خطوة لضمان استمراره. فإذا كان من صحيح القول أن الحكومة لم يكن لها ثمة دور في حياة الشعب؛ فإن من الصحيح أيضاً أن الآلاف القليلة من المقيمين البريطانيين، ممن كانوا يستمدون وسائل معاشهم من الملايو وممن كان واحدهم لا ينظر عملياً إلى تلك البلاد وكأنها موطن له، كانت بعيدة تماماً عن الاحتكاك بالشعب..... فالحكم البريطاني والثقافة البريطانية بالإضافة إلى تلك الجماعة البريطانية الصغيرة لم تكن كلها تشكل أكثر من برقع رقيق واه يخفي تحته ما يخفي من عيوب.

التايمز اللندنية ــ ١٨ شباط، ١٩٤٢

لم تكن الأحلام الوردية تدغدغ أذهان الشيوعيين الصينيين، على نقيض الشيوعيين الروس، فيما يتعلق بالثورة العالمية كنتيجة لثورتهم هم. فماو ورفاقه طوروا حركتهم ضمن إطار وطني معزول ومنعزل مادياً وفكرياً عن التيارات الثورية العالمية. ومع ذلك فقد كانت الانتفاضات في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية أكثر اتساعاً وعمقاً بكثير عما كانت عليه بعد الحرب العالمية الأولى. فما مر عقدان من الزمن على عام ١٩٤٥ حتى قامت الانتفاضات الثورية الوطنية والاجتماعية وتمكنت من تمزيق الامبراطوريات الأوربية العظيمة التي كانت تبدو، وقبل بضعة سنين ليس إلا، وطيدة الأركان

ومنيعة الجانب. إن الحد الذي بلغه التحول العالمي يتجلى في تركيب الأمم المتحدة، التي كانت تتألف من ٥١ بلداً عضواً عند تأسيسها في عام ١٩٤٥، ولكن بحلول عام ١٩٨١ بلغ العدد الإجمالي لعضويتها ١٥٦ بلداً. فالأعضاء المائة والخمسة الجدد كانوا في معظمهم من دول العالم الثالث، التي برزت على أنقاض الامبراطوريات المهشمة.

إن من الواضح أن دراسة كل مظاهر هذا الجيَشان، الذي يدمغ المرحلة بدمغته أمر لا يتسم بالسمة العملية. ولسوف يكون من الأجدى والأقرب تناولاً تصنيف تلك الأنظمة الجديدة، التي برزت في أعقاب الحرب في فئات ثلاث حتى لو استبعد هذا التدبير بشكل لا مناص منه بعض المناطق الجغرافية والأحداث التاريخية. وإن إرادة الاستبعاد لهي الشرط المسبق لدراسة تاريخية تتناول ما يزيد على نصف حقبة من الزمن طولها ألف عام وتتناول معظم أرجاء المعمورة أيضاً. فالفئات الثلاث التي ستكون موضع التحليل في هذا الفصل هي الأنظمة الوطنية والأنظمة الثورية الاجتماعية وأنظمة المستوطنين البيض. ولسوف تتناول الدراسة هذه الفئات الثلاث كلاً على حدة بعد مقطع تمهيدي عن ديناميكية الموجة الثورية اللاحقة للحرب.

١ ــ ديناميكية الأساليب السياسية في العالم الثالث

إن جذور الخلاص من الاستعمار تكمن في يقظة وتسييس رعايا المستعمرات إلى الحد الذي جعل حجم القوة الضرورية للحفاظ على الروابط الاستعمارية، حجماً بالغ التكاليف ومرفوضاً إلى حد التحريم. فالعوامل التي تفسر تلك القفزة المسرحية لفئات ملايين شعوب العالم الثالث على مسرح التاريخ العالمي عوامل متعددة. وأول تلك العوامل كان النضج التدريجي للحركات الوطنية بين الحربين العالميتين، تلك الحركات التي تزايد استقطابها للجماهير والتي كان يتزعمها قادة أكثر حنكة ومعرفة من القادة السابقين. فأولئك القادة الذين وجهوا معارك النضال الناجح، طلباً للاستقلال ما كانوا من المتشبثين بالمعتقدات البالية من سلاطين ماليزيين وزعماء نيجيريين وأمراء هنود، بل كانوا من أولئك الرجال، الذين درسوا في الجامعات الغربية والذين ساهموا في عمل المؤسسات الغربية والذين كانوا على معرفة بوجود البديل السوفييتي لطراز المجتمع الغربي ــ رجال من أمثال غاندي ونهرو وسوكارنو ونكروما ونيريري وناصر.

إن يقظة شعوب المستعمرات على نطاق العالم وجدت لها حافزاً آخر إبان الحرب العالمية الثانية من خلال خدمة الملايين من أبنائها في جيوش الحلفاء واليابانيين وفي كتائب العمل أيضاً. فعديدون من الأفارقة حاربوا تحت ظل العلم البريطاني والفرنسي والإيطالي، بينما تطوع ما يزيد على المليونين من الهنود ضمن القوات البريطانية، بالإضافة إلى ذلك العدد الذي كان يتراوح بين ٣٥

ألفاً وبين ٤٠ ألفاً من الأسرى الهنود ممن اعتقلوا في هونغ كونغ وسنغافورة وبورما وتم تطويعهم ضمن صفوف «الجيش الوطني الهندي»، الذي كان تحت الرعاية اليابانية. وعلاوة على ذلك فعشرات الآلاف من الإندونيسيين والبورميين والماليزيين تطوعوا في جيوش بلدانهم، التي كان يدربها اليابانيون. فعندما عاد هؤلاء الرجال كلهم إلى أوطانهم في نهاية الحرب كان لا بد لهم من أن ينظروا إلى المسؤولين الاستعماريين المحليين وإلى القياديين الوطنيين بمنظار جديد، كما كان من المحتمل أن يطالبوا الحلفاء بإصرار بتنفيذ الدعاية، التي أطلقوها زمن الحرب بخصوص الحرية وتقرير المصير.

وأما الأمر الذي كان ينطوي على أهمية مماثلة؛ فقد كان إنهاك القوى الاستعمارية الرئيسية إبان الحرب العالمية الثانية، إنهاكاً لا سابق عهد لها به. ففرنسا وهولندا وبلجيكا تم اكتساحها واحتلالها، في حين تم إنهاك بريطانيا اقتصادياً وعسكرياً، وفي الوقت نفسه كانت المشاعر المعادية للأمبريالية، تنتشر ضمن البلدان الأمبريالية أنفسها. فلقد ولت تلك الأيام التي كان فيها الناس البيض يؤكدون بملء الثقة: "نحن هنا لأننا أسمى" وأصبح وجودهم في هذه الآونة موضع التساؤل من قبل رعاياهم في المستعمرات ومن قبل شعوبهم أيضاً. فهجوم موسوليني على إثيوبيا في عام ١٩٣٥، اعتبر على نطاق واسع في أوربة الغربية بأنه انتكاسة مؤسفة، في حين أن الهجوم الفرنسي الإنكليزي على السويس في عام ١٩٥٦ أثار موجة عنيفة من المعارضة الشعبية في كل من بريطانيا وفرنسا. إن نهاية الهيمنة الغربية على العالم كان مردها انعدام إرادة الحكم بمقدار ما كان مردها انعدام القوة أيضاً.

وأخيراً فإن ما حفز المستعمرات على القيام بثورتها كان يكمن في ذلك التدمير المادي والسياسي، الذي لا مثيل له والذي خلصت إليه الحرب العالمية الثانية التي سرعان ما تحولت إلى معركة حقيقية على نطاق العالم، عندما كانت الجيوش الألمانية تمارس تحركاتها من النرويج مروراً بشمال إفريقية إلى الفولغا، كما كانت القوات اليابانية، تمارس نشاطها من جزر «أليوشن» مروراً بـ «هاواي» إلى بورما. فعلى معظم هذه الجبهات النائية كانت فعالة منظمات المقاومة، التي كانت مغمورة نسبياً إبان الحرب العالمية الأولى. وبالتحديد نظراً لاحتلال الألمان واليابانيين أمثال تلك الأصقاع الشاسعة وبتلك السرعة انبثقت حركات المقاومة انبثاقاً عفوياً في معظم البلدان المحتلة. فلقد بدأت حركات المقاومة بأفعال الاحتجاج الفردية ـــ من تشويه ملصقات الأعداء إلى خربشة الشعارات على الجدران إلى رفع الرايات المحظورة وإلى استراق السمع لبرامج المذياع الممنوعة. وتدريجياً تحولت هذه الأفعال الفردية إلى حركات مقاومة جماعية تمارس بناء مخازن الأسلحة وتشغيل المطبوعات السرية وتقديم المعلومات السرية للحلفاء والإقدام على تنفيذ بعض الأعمال التخريبية البسيطة. وفي المرحلة الأخيرة من تطور حركات المقاومة عمدت هذه الحركات إلى تخريب السكك الحديدية

والتحريض على الإضرابات في المناجم والمعامل واغتيال العناصر القيادية بين المحتلين والخونة المتعاونين معهم وخوض غمار الثورات وممارسة حرب العصابات على نحو مكشوف .

وغالباً ما كان الشيوعيون يضطلعون بعبء قيادة حركات المقاومة هذه ، نظراً للخبرة التي اكتسبوها في ممارسة النشاط السري قبل الحرب . فلقد كان لهم منظمات سرية يلجأون إليها وقت الحاجة وكانوا يعرفون كيفية الحصول على السلاح وكيفية خلق المنظمات الجماهيرية لتعبئة العمال والفلاحين والطلاب وربات البيوت والمحاربين المحنكين وغير ذلك من قطاعات السكان المقهورة . فليس من المستغرب إذاً أن ترتفع أعداد المنتسبين إلى الأحزاب الشيوعية (خارج الحدود السوفييتية) ، ارتفاعاً هائلاً خلال سنوات الحرب ـــ من أقل من مليون في عام ١٩٣٩ إلى أربعة عشر مليوناً في نهاية عام ١٩٤٥ . وهكذا انتشر ذلك التفاؤل الجذلان فيما يتعلق باحتمالات الثورة العالمية مثلما انتشر في تلك الأيام البهيجة في أعقاب ثورة تشرين الثاني / نوفمبر / عام ١٩١٧ .

إن كل هذه العوامل التي شجعت على قيام الثورة كان لها ما يقابلها ويوازيها وزناً من ضغوط قوية معادية للثورة . فقيادات الأمم الأمبريالية الأوربية أفصحت عن عزمها على التشبث بمستعمراتها بعد الحرب . فهذا «ونستون تشرشل» يكرر مراراً وتكراراً بيانه في عام ١٩٤٢ الذي قال فيه : " ما أصبحت الوزير الأول عند الملك كي أشرف على انحلال الامبراطورية البريطانية" . وعلى هذا المنوال صدر تصريح مؤتمر برازافيل المعقود تحت رعاية حكومة فرنسا الحرة في عام ١٩٤٤ إذ جاء فيه : "إن إحراز المستعمرات لاستقلالها الذاتي أمر يجب استبعاده حتى في أبعد مراحل المستقبل"[1] .

وأما الدور الذي كان ينطوي على أهمية أكبر من الدور المعادي للثورة ، الذي لعبته القوى الأوربية فقد كان دور الولايات المتحدة ، إذ ليس من الشائع عموماً أن الولايات المتحدة لم تبرز بعد الحرب العالمية الثانية كقوة دولية رقم (١) وحسب ، وإنما برزت أيضاً بمثابة القوة الوحيدة ، التي لديها خطة لنظام عالمي جديد . فستالين كان منهمكاً أصلاً باقتطاع مناطق أمنية لحماية روسيا من أي عدوان في المستقبل ، بينما كان تشرشل يولي جل اهتمامه للحفاظ على الامبراطورية البريطانية . وما من دولة كان لديها القوة والتصور الضروريان لاستراتيجية عالمية باستثناء الولايات المتحدة ، التي صاغت فيها «لجنة الشؤون الخارجية» تلك الاستراتيجية وفق مفهومها عن «المنطقة العظمى» الخاضعة للهيمنة الأمريكية (التفاصيل في الفصل التاسع عشر المقطع الخامس) . فلقد كان الهدف الرئيسي إحياء النظام الرأسمالي السابق للحرب ولكن في شكل معدل يتيح له إمكانية تطبيق أكبر ، كما يتيح فتح الممتلكات الاستعمارية الأوربية أمام الشركات الأمريكية . ومثلما كانت بريطانيا

العظمى، القوة الاقتصادية الطاغية في القرن التاسع عشر، تحابي «أمبريالية التجارة الحرة» كي تسنح لها فرصة الوصول إلى الأسواق العالمية، صارت الولايات المتحدة، القوة الاقتصادية الطاغية في القرن العشرين، تحابي ــ وللسبب السابق نفسه ــ الأمبريالية المناهضة للاستعمار. ولقد كان البريطانيون يدركون أتم الإدراك هذا الاتجاه لدى الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعل من «أنطوني إيدن» ممثلاً نموذجياً لهم حين أشار في مذكراته: "كان روزفلت يأمل في أن تصبح بلدان المستعمرات السابقة، حالما تتحرر من أسيادها، معتمدة سياسياً واقتصادياً على الولايات المتحدة، كما كان لا يخشى أن تعمد ثمة قوة أخرى للعب هذا الدور"[2].

إن مناهضة الثورة لم تكن استراتيجية الولايات المتحدة والقوى الأوربية الغربية وحسب، وإنما كانت ــ ويا للدهشة ــ استراتيجية الاتحاد السوفييتي أيضاً. فبينما كان لينين يعزز الثورة العالمية تعزيزاً فعالاً من خلال «الأممية الشيوعية»؛ فإن ستالين تخلى عن ذلك المسعى كي يتوصل إلى الاتفاقات حول مناطق النفوذ مع حلفائه الغربيين. فسياسته الخارجية كانت تعتمد على قاعدتين استراتيجيتين أساسيتين: إخضاع الكومينتيرن لمصالح الدولة السوفييتية، واستغلال التناقضات بين القوى الأمبريالية كي يضمن للاتحاد السوفييتي مناطق نفوذ واسعة ومضمونة. وكان هذا يعني تقبل الوضع الرأسمالي القائم في أوربة الغربية وإقامة مجتمعات على النمط السوفييتي في أوربة الشرقية وتفادي المجابهات في العالم الثالث.

إن الخطوط العريضة الواردة أعلاه تفسر العديد من المفاوضات والترتيبات، التي أجراها ستالين مع القوى الغربية:

ــ **مثال**: مفاوضات ستالين ــ إيدن (كانون الأول عام ١٩٤١) التي رفض فيها إيدن اقتراح ستالين في أن تعترف بريطانيا «بمناطق النفوذ السوفييتية» كما حددها ميثاق هتلر ــ ستالين عام ١٩٣٩، مقابل حرية بريطانيا في إقامة القواعد لها في شمال فرنسا وبلجيكا والدانمارك والنروج والبلاد المنخفضة.

ــ **مثال**: مفاوضات مولوتوف ــ ديغول (أيار عام ١٩٤٢) التي وافق فيها مولوتوف على إقناع المقاومة الفرنسية والمستعمرات الفرنسية على الاعتراف بسلطة ديغول، مقابل دعم ديغول لفتح جبهة ثانية.

ــ **مثال**: حل الكومينتيرن من قبل ستالين (١٠ حزيران عام ١٩٤٣) بهدف إفساح المجال

أمام اتفاق الثلاثة الكبار (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة) على هيكل عالم ما بعد الحرب دون التلويح بشبح الثورة العالمية.

ـــ **مثال**: اتفاق ستالين ـــ تشرشل في موسكو (تشرين الأول عام ١٩٤٤) الذي حدد بكل دقة النسبة المئوية للنفوذين البريطاني والروسي بعد الحرب في كل دولة من دول البلقان.

ـــ **مثال**: الضغط الذي مارسته موسكو على قيادات الأحزاب الشيوعية الأجنبية لقبول اتفاقات مناطق النفوذ بين الثلاثة الكبار ـــ ذلك الضغط الذي رضخت له معظم تلك القيادات، بينما القلة التي رفضته كانت تتألف من تيتو وماو وهو.

فعلى ضوء ما ورد أعلاه من تبرير الغاية للوسيلة، اقتناصاً للمكاسب توصل المؤرخ البريطاني «أ. ج. ب. تيلر» إلى الاستنتاج بأن ستالين "هو الذي استبقى أوربة الغربية للديمقراطية الرأسمالية وليس الأمريكيون"[3]. كما إن أحد المؤرخين الأمريكيين، وهو «غابريال كولكو»، يتوصل إلى هذا الحكم نفسه في تحليله للدبلوماسية التي سادت الحرب العالمية الثانية:

".... خلال الفترة الحرجة الممتدة من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٤٧ قدم الروس الإغاثة للنظام الاجتماعي الأوربي الغربي، مما أتاح له استجماع قواه. فالروس كانوا يريدون فرصة التقاط أنفاسهم من الحرب، وإذا كان هذا الأمر يستدعي الاستقرار لحلفائهم السابقين؛ فقد كان الروس على استعداد لتوفيره مهما كان الثمن. وعلى الرغم من التزام الروس بالثورة مقدار التزام الغرب بالديمقراطية؛ فقد تعاون الطرفان تعاوناً وثيقاً وعارضا قيام تحول جدي في أوربة الغربية ونتائجه البعيدة المدى، التي تهدد الاستقرار على سطح الكرة الأرضية بأكملها. فلو لا مثل هذه السياسة السوفييتية.... لما كان بمقدور أي إنسان أن يتنبأ بملء الثقة بما كان من الممكن أن تصير إليه الحصيلة الاجتماعية للحرب في أوربة الغربية على أيدي الأحزاب اليسارية المحلية ذوات الاستقلال الذاتي"[4].

لم ينجح ستالين في ترتيب اتفاقية حول مناطق النفوذ، ولذلك كانت النتيجة تتمثل بالحرب الباردة، التي رد عليها ستالين بإقامة «الكومينفورم COMMUNIST INFORMATION BUREAU». لقد كان هذا الإجراء خطوة دفاعية، كما يدل على ذلك التقرير الذي قدمه «أندريه جدانوف» إلى المؤتمر التأسيسي لتلك المنظمة، إذ تجاهل فيه الحروب الأهلية الدائرة في الصين واليونان وفييتنام على الرغم من حقيقة تورط الولايات المتحدة في هذه الحروب الثلاث كلها إن بشكل مباشر أو غير

مباشر. وأما سبب هذا التجاهل فواضح في الخطاب الذي ألقاه «أندريه فيشينسكي» في الأمم المتحدة قبل عدة أيام وأعلن فيه أن "أية حرب جديدة لا بد من أن تتحول إلى حرب باردة نظراً للوضع الراهن"، ولذلك كان يرى بالتالي أن ثورات العالم الثالث ما هي إلا تهديد «للمهمة الجوهرية» التي حددها بأنها "بناء الشيوعية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية"[5]. فالمفهوم من هذه المسلمة أن ثورات العالم الثالث يجب تفاديها من جراء خطر المواجهة بين الاتحاد السوفييتي والغرب. وهنا يكمن سبب تلك الجهود الحثيثة، التي بذلها «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية» والأحزاب الشيوعية التابعة له، والجهود الحثيثة للقوى الغربية أيضاً، لإحباط الانتفاضات الثورية في العالم الثالث.

عندما تمت مذبحة آلاف الوطنيين في ولاية «قسطنطينة» في الجزائر في أيار عام ١٩٤٥ بقي الوزراء الشيوعيون في حكومة باريس في مناصبهم واكتفى زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي «موريس توريز» بإصدار بيان يرثي فيه "للأحداث المؤسفة في الشهر الماضي" ويقترح فيه تحسين المؤن الغذائية وطرد الموظفين الرسميين المسؤولين عن المذبحة[6]. وعندما قامت حملة فرنسية بقصف دمشق في الشهر نفسه شجب «توريز» مرة أخرى ذلك العمل وساند حق العرب في تقرير المصير، ولكنه أضاف متطوعاً بالقول "أن حق الطلاق ليس ملزماً بإجراء الطلاق"[7]. وفي فييتنام عمد جيش فرنسي عملياً إلى إعادة إنشاء نظام استعماري في جنوب البلاد، كما قصف أسطول فرنسي «هايفونغ» وأحدث إصابات جسيمة في صفوف المدنيين في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٤٦. وخلال الحرب الاستعمارية التالية كان أحد الشيوعيين وزيراً للدفاع مدة أربعة أشهر (من كانون الثاني إلى نيسان عام ١٩٤٧)، كما صوت الوزراء الشيوعيون إلى جانب الاعتمادات العسكرية للحرب بغية الحفاظ على «التضامن الوزاري». وأما زعيم الحزب الشيوعي «جاك دوكلو»؛ فقد أصر على أن مثل هذا التضامن كان ضرورياً لأن مؤتمر القوى الرباعية (بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا) كان على وشك الانعقاد في موسكو، ولأن "وزير خارجيتنا سوف يدافع عن مسألة فرنسا"[8]. ولذلك فليس على المسألة الفييتنامية إلا الانتظار.

وأثناء انعقاد مؤتمر موسكو قمع الجنود الفرنسيون عصياناً في مدغشقر بتلك الوحشية، التي قمعوا بها انتفاضة قسطنطينة. ومرة ثانية اكتفى الشيوعيون بالاحتجاج الرسمي لأن «التضامن الوزاري» كان مطلوباً للدفاع عن «مسألة فرنسا» في موسكو. وهكذا كان على مسألة مدغشقر أن تنتظر شأنها شأن المسألة الفييتنامية.

إن هذه الاستراتيجية الشيوعية نفسها تم اعتمادها في الهند أيضاً، حيث أعلن غاندي صراحة: "أن الهند لا يمكن أن تعتبر نفسها لها علاقة في حرب يقال بأنها من أجل الحريات الديمقراطية، في الوقت الذي هي نفسها فيه محرومة من الحرية". ولكن الحزب الشيوعي الهندي سار، على النقيض من ذلك، على نهج الوحدة الوطنية، نهج الكرملين، ضد المحور. ولذلك فقد كان يساند الإدارة الاستعمارية. وأما الرد البريطاني؛ فقد تمثل باعتقال غاندي وقمع حزب المؤتمر في ذلك الوقت نفسه الذي أضفى فيه الصفة المشروعة على الحزب الشيوعي الذي كان محظوراً منذ عام ١٩٣٤.

وأهم من كل ما تقدم كان السياسة السوفييتية في الصين، حيث كان ستالين يساند على الدوام «تشان كاي شيك»، خلال الحرب العالمية الثانية وفيما بعدها، ويعارض استراتيجية ماو الثورية (راجع الفصل الحادي والعشرين، المقطع الثاني). ففي شباط عام ١٩٤٨ اعترف ستالين إلى أحد الشيوعيين اليوغسلاف وهو «إدفارد كاردلج»، وإلى أحد الشيوعيين البلغار وهو «جيورجي ديميتروف»، بأنه ارتكب الخطأ في الصين:

"..... بعد الحرب دعونا الرفاق الصينيين لزيارة موسكو وبحثنا معهم الوضع في الصين. وقلنا لهم بمنتهى الصراحة بأننا نعتبر أن تطور الانتفاضة في الصين لا ينطوي على أية آمال، وأن على الرفاق الصينيين أن يتوصلوا إلى تفاهم عملي MODUS VIVENDI مع تشان كاي شيك، وأن عليهم الانضمام إلى حكومة تشان كاي شيك وحل جيشهم. فوافق الرفاق الصينيون هنا في موسكو على آراء الرفاق الروس، ولكنهم عندما عادوا إلى الصين تصرفوا نقيض ذلك تماماً. فحشدوا قواتهم ونظموا جيوشهم والآن كما نرى فإنهم يدحرون جيش تشان كاي شيك. وليس علينا الآن إلا الاعتراف بأننا كنا على خطأ في موضوع الصين"[9].

إن حقيقة ثبوت خطأ ستالين وصواب ماو كانت تنطوي على أهمية يتعذر تقديرها بالنسبة للعالم الثالث برمته. فماو تحدى بشكل ناجح ذلك الزعم الأساسي الذي كانت تدور حوله السياسة الخارجية السوفييتية والذي كان مفاده أن مصالح الاتحاد السوفييتي ومصالح شعوب العالم الثالث ما هي إلا مصالح واحدة. ففي نيسان عام ١٩٤٦ قدم ماو إلى الكوادر الرئيسية في حزبه تحليلاً عن الموقف العالمي، الذي لم يسبق له مثيل في الأوساط الشيوعية في ذلك الحين، وبيَّن فيه احتمال توصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى تسوية ما وأضاف أن هذه التسوية لا تستلزم قيام شعوب مختلف بلدان العالم الرأسمالي بإجراء التسويات فيما بين بلدان بعضها بعضاً، وحذر

قائلاً " أن هدف القوى الرجعية هو بالتأكيد تحطيم كل القوى الديمقراطية التي ليس أمامها لذلك إلا خيار وحيد يتمثل بخوض النضال المسلح الثوري أو الفناء"[10] .

لقد برهنت الأحداث منذ عام ١٩٤٦ على صواب تقدير ماو . فالحرب العالمية الثانية تلتها ، على نقيض الحرب العالمية الأولى ، سلسلة من الثورات المتعاقبة ، التي لا تزال موجودة حتى الزمن الحاضر ، بيد أن هذه الثورات ليست متسقة في جوهرها وليست خاضعة لإشراف مركزي . ولذلك فإن تباينها بعكس التباين الكبير في الظروف المحلية وميزان القوى ، ذلك التباين الذي أفضى إلى تلك الانتفاضات . وهكذا فإن من الممكن تمييز ثلاثة نماذج من الثورات ، التي ردت عليها القوى الأمبريالية بطرق مختلفة تمام الاختلاف .

ففي النموذج الأول كانت القيادات المحلية أساساً من الوطنيين ، الذين كانوا ينشدون إنهاء الحكم الأجنبي وليس تغيير المؤسسات الاجتماعية أو العلاقات الطبقية ، وما كانوا يريدون أن يتحدوا تحدياً أساسياً تلك المصالح الراسخة المحلية منها أو الأجنبية ، سواء أكانت تلك المصالح تتمثل بالملكيات العقارية التقليدية أو بالمزارع الضخمة أو بالشركات التجارية أو المصارف أو السكك الحديدية أو المناجم أو ترتيبات الديون الحكومية . فأمثال هذه القيادات أو الحركات الوطنية كانت على الأرجح موضع الثقة لإسناد السلطة السياسية إليها وذلك لأن المفهوم ضمناً كان أن هذه القيادات لن تستخدم تلك السلطة لإحداث التغيير الاجتماعي أو الاقتصادي . وبذلك حصلت المستعمرات على الاستقلال السياسي ولكنها لم تتحرر من الأمبريالية ، بل أصبحت دولاً من التابعية الاستعمارية الجديدة .

وكان النموذج الثاني من حركات الاستقلال هو ذلك النموذج ، الذي كانت فيه القيادات والحركات الوطنية قيادات ثورية اجتماعية ، علاوة على كونها وطنية أيضاً ، ولذلك كانت تخطط لقيام نظام اجتماعي وسياسي جديدين ، مما أدى إلى المجابهات مع المصالح الراسخة المحلية والأجنبية ، التي كانت في العادة توحد قواها لمقاومة الثورة الاجتماعية حتى الرمق الأخير . وتجدر الملاحظة إلى أن موقف التصلب هذا لم تكن تعتمده القوى الأمبريالية الوطيدة الأركان وحسب وإنما اعتمدته الولايات المتحدة أيضاً . وهكذا فإن بريطانيا كانت راغبة بمنح الاستقلال للهند يقودها حزب المؤتمر والعصبة الإسلامية ، في حين أن فرنسا والولايات المتحدة حاربتا ضد «هو تشه منه» الشيوعي في الهند الصينية طيلة ثلاثة عقود كاملة . وعلى هذا المنوال في الأمريكيتين سرعان ما بادر البريطانيون لمنح الاستقلال إلى «حزب العمال الفيدرالي» ذي المنزع الوطني في جزر الهند الغربية ، ولكنهم حجبوه عن اليساري «تشيدي جاغان» في غويانا حتى بعد أن نال مساندة الأغلبية في الانتخابات النيابية .

ومما تجدر إضافته أن البريطانيين حازوا على الدعم الشديد، إن لم يكن التشجيع، من الولايات المتحدة، التي كانت تعارض معارضة عنيدة قيام نظام اشتراكي قبالة عتبة بيتها الأمامية ــ وهو المعتقد الذي تجلى على أوضح ما يكون في موقفها ضد كاسترو في كوبا أيضاً.

وأما النموذج الثالث للثورة في المستعمرات؛ فقد كان ذلك النموذج الذي توجه ضد المستوطنين الأوربيين المحليين. وفي معظم الحالات كان على المستوطنين بالنتيجة أن يرضخوا مثلما حدث في الجزائر وكينيا وفي المستعمرات البرتغالية الإفريقية، وفي بعض الحالات الاستثنائية، كما في جنوب إفريقية وإسرائيل، تمكن نظام المستوطنين البيض من تعميق جذوره، نظراً لبعض مصادر القوة الكامنة في صلبه.

إن العالم الذي برز بعد انحلال الاستعمار عالم مختلف عن العالم الذي تصوره «ماركس وإنغلز»، عندما كتبا في البيان الشيوعي COMMUNIST MANIFESTO أن «العمال ليس لهم وطن». فالعامل المهم والحاسم يكمن في الحدود القائمة بين الدول وليس في عالم منقسم على أسس طبقية، كما إن ما نجم عن ذلك من نظام دولي يخضع، لا للمصالح الطبقية، وإنما للاعتبارات الوطنية، التي تراعيها الدول كلها بإصرار عنيد بغض النظر عن التلوّن السياسي. وهذا يعني انعدام الحركة ــ والاستراتيجية ــ الثورية العالمية المتحدة، ولكنه لا يعني توقف النشاطات الثورية ضمن الإطار الوطني، بل يعني على الأرجح استمرار هذه النشاطات حتى الزمن الحاضر، الأمر الذي أفضى إلى قيام ثلاثة نماذج من الدول في العالم الثالث ــ الدولة الوطنية (القومية) والدولة الثورية الاجتماعية ودولة المستوطنين البيض. هذه النماذج الثلاثة ستكون موضع تمحيص المقاطع التالية.

٢ ــ الأنظمة القومية

إن لكل دول التبعية الاستعمارية تقريباً وبشكل ثابت تواريخ مفعمة بالاضطرابات بعد الاستقلال. فباعتبارها كانت محاصرة بالمصاعب الاقتصادية؛ فإنها لم تكن قادرة على تحقيق الأماني المتطرفة لشعوبها المستيقظة حديثاً. وإن اقتران الضغوط الاقتصادية (ندرة رأس المال وارتفاع البطالة والمظالم الاجتماعية وتعرضها لتقلبات السوق العالمية وللشركات الأجنبية) بالقلاقل الجماهيرية فرض على تلك الأنظمة أن تتحول من الاستعمارية الجديدة إلى رأسمالية الدولة. ولقد تم هذا التحول في العادة عن طريق الانقلابات، التي قادها أفراد من البيروقراطية المدنية أو العسكرية. ولما كانت هذه الأنظمة تفتقر إلى القاعدة الاقتصادية الاجتماعية المستقلة؛ فإنها اعتمدت بالأساس على التحكم بالقوات المسلحة وآلية الدولة، ولذلك فإنها خلصت عادة إلى ديكتاتورية عسكرية أو إلى دولة حزب وحيد.

لقد كانت أنظمة رأسمالية الدولة أنظمة متضاربة الأهواء بشكل متأصل، كما تدل على ذلك تكتيكاتها المتعرجة. فمن زاوية أولى كانت تسن قوانين الإصلاح الزراعي وتؤمم المنشآت، التي يمتلكها الأجانب وتقيم صناعات الدولة وترحب بالمعونة من الاتحاد السوفييتي ومن القوى الغربية سواء بسواء، وتحاول بلوغ الاستقلال الاقتصادي علاوة على الاستقلال السياسي. ولكن أنظمة رأسمالية الدولة كانت ترفض، من زاوية أخرى، إيديولوجية الصراع الطبقي الماركسية وتستعيض عنها بأشكال قومية من «الاشتراكية»، التي تعقلن قمع الأيدي العاملة في سبيل تراكم رأس المال الوطني. ولذلك فإن رأسمالية الدولة قد حل بها الضعف من جراء تناقضاتها المتأصلة فيها. فلقد كانت تسعى لمقارعة الرأسمالية الأجنبية ولكنها كانت في الوقت نفسه تكبت وتستغل عمالها وفلاحيها هي. فبدافع الحاجة لجأت إلى الإيديولوجيا الديماغوجية البراقة (من أمثال الاشتراكية العربية والإفريقية)، التي كانت جوفاء وواهية على نحو أصيل.

وفي خاتمة المطاف بدأت أنظمة رأسمالية الدولة تنوء بأعباء الديون الباهظة والعجز التجاري وانتكاسات التطور وعسر وصول صادراتها الصناعية والزراعية إلى الأسواق الغربية. ولذلك عادت إليها القيود الاقتصادية الأجنبية بأزياء جديدة من خلال الشركات متعددة الجنسيات المالية منها والصناعية، ومن خلال الوكالات الدولية، التي يهيمن عليها الغرب كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فهذا النموذج العام، نموذج الانتقال من الاستعمارية الجديدة إلى رأسمالية الدولة إلى التبعية والخضوع الجديدين للنظام الرأسمالي العالمي، يتجلى ـــ على الرغم من الاختلافات العديدة في تفاصيله المحلية ـــ في المسح التالي لبعض المناطق الإقليمية.

ـــ أ ـــ
الهند

إن أهم انتصار ناله النموذج القومي كان الانتصار الذي نالته الهند. فشبه القارة تلك، بمواردها البشرية والمادية الهائلة، كانت منذ البدء حجر الزاوية للامبراطورية ومثالاً للسلطة الأمبريالية الأوربية. وأول سبب للطابع القومي المحافظ نسبياً، الذي كان يطبع حركة الاستقلال في الهند كان يكمن في أن الحكم البريطاني كان يهيىء تلك المستعمرة للحكم الذاتي منذ ما ينوف على القرن. كما إن «حزب المؤتمر» البارز كان بقيادة غاندي ملتزماً بالإصلاح السلمي والتدريجي. إن حقيقة اختيار غاندي لنهرو كخليفة له بدلاً من «صبحاس شاندرا بوس» كانت بحد ذاتها حقيقة تنطوي على مغزى واضح. فنهرو بولاءاته المتشعبة للاشتراكية الغابية واللا عنف الغاندي والنزعة الإنسانية

الغربية وتعاليم «الفيدانتا»، كان ميالاً إلى النهج «المعتدل» أكثر من «بوس» الاشتراكي المناضل والمتعنت وعلى الرغم من انتخاب هذا الأخير مرتين لرئاسة «حزب المؤتمر»؛ فإنه تخلى عن عضويته فيه نهائياً في نهاية الأمر نظراً للإحباط، الذي أصابه بسبب المعارضة العنيدة، التي كان يلقاها من القيادة المحافظة. ولذلك خلال الحرب العالمية الثانية هرب بوس من الهند إلى برلين ومنها إلى طوكيو، حيث بدأ فيها بتنظيم «الجيش الوطني الهندي» لمحاربة بريطانيا.

وأما العامل الأخير الذي ساهم في الحصيلة القومية في الهند؛ فقد كان يتمثل في أن تلك المستعمرة لم تتعرض للغزو والاحتلال اليابانيين، الأمر الذي لم يفض إلى قيام حركة مقاومة مسلحة تقذف إلى الواجهة بالقياديين الثوريين الاجتماعيين المتطرفين على الأقل مثل بوس، مثلما حدث في الصين والهند الصينية ببروز كل من «ماو» و «هو»، بل وبدلاً من ذلك فإن الحكم البريطاني الطليق أتاح لغاندي ونهرو المحافظين نسبياً، اقتناص السلطة بعد الحرب بالحد الأدنى من العنف والتمزق الاجتماعي.

فعلى الرغم من هذه الظروف المواتية للعلاقات الرقيقة بين السلطات البريطانية والقوميين الهنود، فإن اندلاع الحرب العالمية الثانية أطلق العنان لمواجهة سياسية بين الطرفين، إذ عندما أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا في ٣ أيلول عام ١٩٣٩ صرح مركيز «لين ليثغو»، نائب الملك في دلهي، وفي اليوم نفسه، أن الهند في حالة حرب أيضاً. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء كان صحيحاً من الزاوية الدستورية؛ فإن نهرو احتج احتجاجاً مريراً ضد هذا الاستبداد قائلاً "لقد كان بمقدور رجل واحد، علماً بأنه غريب وممثل لنظام بغيض، أن يزج في الحرب أربعمائة مليون كائن بشري دون أي اعتبار لهم..... ففي الدومينيون تم اتخاذ مثل هذا القرار من قبل ممثلي الشعوب بعد مناقشات مستفيضة..... وأما في الهند فلم يكن الأمر كذلك، فيا للإساءة"[11]. لقد دأبت لندن على رفض احتجاجات «حزب المؤتمر» بكل فظاظة إلى أن أدى سقوط فرنسا وبدء معركة بريطانيا إلى قيام حالة الطوارئ على الصعيد الوطني، وعند ذلك فقط أعلن نائب الملك أن ظروف الحرب لا تسمح بقيام التغييرات الجذرية في الهند، ولكن بعد الحرب ستنال الهند منزلة إحدى دول الدومينيون. وسرعان ما رفض حزب المؤتمر هذا العرض وبدأ المأزق.

إن احتلال اليابان لجنوب شرق آسيا بشكل مباغت في مطلع عام ١٩٤٢، قلب الموقف في الهند رأساً على عقب. فبعد أن أصبحت الجيوش اليابانية على حدود البنغال، تحولت الهند من حليف بالإكراه يقبع في زاوية ميتة إلى حليف يقع مباشرة في طريق عدو زاحف إلى الأمام بشكل سريع. فما كان من تشرشل إلا وأن أرسل إلى الهند في ٢٢ آذار أحد أفراد الوزارة، وهو السير

« ستافورد كريبس »، الذي استبعد مرة أخرى إجراء أي تبديل أساسي، نظراً لاستمرار الحرب ولكنه وعد أن الهند سوف تنال، حالما تنتهي الحرب، الاستقلال الذاتي الكامل بالإضافة إلى حقها بالانسحاب من الكومنولث. ولكن حزب المؤتمر رفض أيضاً عرض كريبس والسبب الرئيسي لذلك كان يتمثل برفض الحكومة البريطانية قبول الشعب الهندي كشريك أساسي في الحرب ومعاملته معاملة الند للند.

وعندما طالب حزب المؤتمر بوزارة الدفاع، وافقت لندن مكرهة على ذلك، ولكنها قلصت حينئذٍ صلاحية الوزير إلى توافه الأمور من أمثال العلاقات العامة وتسريح الجنود والمخازن العسكرية والقرطاسية والمطبوعات واستقبال البعثات الأجنبية. فلقد حبك نهرو خطة لإنشاء جيش قوامه خمسة ملايين رجل يتم تسليحهم من المعامل الهندية القائمة والآخذة بالتوسع، تلك المعامل التي كانت تصنع البنادق والقنابل اليدوية والمتفجرات. وكانت الخطة ترمي لتحضير جيش ضخم لخوض غمار حرب العصابات في حال فشل الجنود المحترفين في الهند مثلما فشلوا في جنوب شرق آسيا. بيد أن السياسة الرسمية البريطانية بقيت على حالها دون تبديل، فالهند يجب أن يدافع عنها جيش محترف يحيط به شعب حيادي بشكل سلبي في أحسن الأحوال ومعاد بشكل فعال في أسوأ الأحوال.

فرد حزب المؤتمر بقراره "ارحلوا عن الهند" (في ٧ آب، عام ١٩٤٢)، مطالباً بالحرية الفورية "لمصلحة الهند ولنجاح مسألة الأمم المتحدة معاً"[12]. وهدد حزب المؤتمر باللجوء، في حال عدم الاستجابة لمطلبه، إلى خوض "نضال جماهيري على أسس اللاعنف". فكالت الحكومة البريطانية الصاع صاعين بمنتهى القسوة وباستخدام القمع على أوسع نطاق، فتم اعتقال ما يزيد على ٦٠٠٠٠ نسمة، بما في ذلك كل القياديين في حزب المؤتمر، واحتجاز ١٤٠٠٠ نسمة دون محاكمة ومقتل ٩٤٠ نسمة وإصابة ١٦٣٠ نسمة في تصادمات مع قوات الشرطة والجنود. لقد حرض القمع البريطاني على قيام العصيان المسلح بشكل مكشوف في بعض المقاطعات، إذ تم قطع خطوط الهاتف والسطو على القطارات وإحراق الأبنية الحكومية وإقامة « حكومة موازية للحكومة القائمة » تحدياً للوضع الراهن STATUS QUO. فألقى البريطانيون مسؤولية أحداث العنف على عاتق قيادات حزب المؤتمر، ولكن الحقيقة أن غاندي، نظراً لمعتقداته باللاعنف، صدمه انفجار العنف ولذلك عمد إلى شجبه.

لقد برهنت هذه الأحداث على أنها نقطة الانعطاف الحاسمة في تاريخ الهند، فالتطورات الخارجية والداخلية تجلت الآن للعيان بالشكل الذي حدد تاريخ الهند لعقود عديدة في المستقبل. فخارجياً وصل الألمان إلى « الفولغا »، كما كانوا لا يبعدون عن الاسكندرية أكثر من ثلاثين ميلاً، وأما

اليابانيون فكانوا قد اكتسحوا وقتها بورما. ففكا الكماشة الضخمة الألمانية واليابانية ما كان يفصل بينهما إلا الهند، التي كانت تغلي غيظاً، والبلدان الإسلامية في الشرق الأوسط، التي كانت أكثر انحيازاً للمحور منها للحلفاء. فلو اندفع الألمان واليابانيون في تلك البلدان لأضرموا النار في الهشيم وأطبقوا على تلك السهوب الهائلة في شبه الجزيرة الأوربية الآسيوية وخلفوا فيها عقابيل لا تعد ولا تحصى.

وما كان بمقدور الغرب أن يتفادى الكارثة الوشيكة إلا لأن هتلر، اختار تبديد فيالقه العسكرية على السهول الروسية، ولأن اليابانيين، على الرغم من تهديداتهم ومناوراتهم، لم تكن لديهم أية خطة لغزو الهند في حقيقة الأمر. وهكذا فلم تقم ثمة حاجة تدعو لوجود قوة نهرو ذات الخمسة ملايين رجل من رجال العصابات ولذلك فإن الهند، على نقيض الصين وبلدان جنوب شرق آسيا، لم تنشىء أية قوة للمقاومة ولم تخض أية حرب تحريرية. إن انعطاف الأحداث على هذا الشكل كان يعني محالفة الحظ لنهرو وبقية قيادات حزب المؤتمر، إذ لو حدث الاحتلال الياباني لقامت حركة المقاومة الطويلة الأمد ولانتهت بقيادات من أمثال بوس، أو غيره من القيادات الأعتى تطرفاً حتى منه، ولأزاحت عن مسرح الأحداث التاريخية قيادات حزب المؤتمر كما حدث لتشان كاي شيك في الصين وللامبراطور «بي يو داي» في فييتنام.

وأما داخلياً أيضاً فإن ميزان القوى تبدل تبدلاً حاسماً من جراء تنامي قوة «العصبة الإسلامية» على حساب حزب المؤتمر الأعرج. فزعيم العصبة الإسلامية، محمد علي جناح، كان محامياً من بومباي وذا ذوق ولباس غربيين تماماً، وكان راغباً بالتعاون مع حزب المؤتمر على أساس إئتلافي ولكن حزب المؤتمر ما كان ليأبه بالعصبة الإسلامية، وما كان ليقبل بين صفوفه إلا المسلمين، الذين يقبلون بالانضمام إليه فرادى. فالتفت «جناح» إلى جماهير المسلمين بشعار «الإسلام في خطر»، ووضح الأمور والتمييزات التي كان يعتمدها حزب المؤتمر حينما كان يشن حملته بلا كلل لحصول الباكستان على استقلالها. "إن الهند الإسلامية لا يمكنها قبول دستور يفضي بالضرورة إلى حكم الأكثرية الهندوسية..... فالمسلمون يشكلون أمة طبقاً لأي تعريف للأمة ولذلك يجب أن يكون لهم موطنهم وبلادهم ودولتهم"[13].

إن ما ساهم في تحويل الأوضاع الداخلية في الهند كان التعبئة العسكرية الضخمة والتوسع الصناعي الهام. فلقد تزايد الجيش الهندي خلال الحرب من ١٧٥٠٠٠ رجل إلى مليونين، كما تضخم الأسطول الهندي أيضاً تضخماً ملحوظاً وتم تأسيس القوة الجوية الهندية. فهذه الوحدات الثلاث حاربت بشكل متميز ضد اليابانيين في الملايو وبورما، وضد الألمان الإيطاليين في شمال

إفريقية وإثيوبيا وسورية والعراق . وفي الوقت نفسه أصبحت الهند مركزاً لإمداد قوات الحلفاء الناشطة في الشرق الأوسط، مما أدى إلى تسارع نمو الصناعات، ولا سيما الفولاذ والإسمنت والألمنيوم بالإضافة إلى نمو المنشآت الصغيرة لإنتاج البطانيات والبزات الرسمية والأسلحة الخفيفة .

إن توسع القوات العسكرية كان يعني خبرات ومهارات جديدة لملايين الهنود، علاوة على اندفاع الكبرياء القومي، نظراً لمنجزاتهم الرائعة، كما إن التوسع الصناعي أتاح عدة فرص مواتية للهنود كتقنيين وإداريين، إذ توصل الآلاف منهم إلى مراكز المسؤولية وإلى المناصب الرفيعة والخبرة . ولذلك فعندما انتهت الحرب كان لدى الهند كفايتها من الضباط الهنود للاضطلاع بأعباء القوات المسلحة، كما كان لديها كفايتها من الموظفين التنفيذيين والتقنيين لتشغيل المنشآت التجارية والصناعية . هذا كله انضاف إلى وعي قومي متوثب وإيمان قومي متزايد . وما إن حلت نهاية الحرب حتى كانت الهند مستقلة معنوياً، علماً بأن هذه المشاعر كان يشوبها شيء من الاعتدال بسبب انتشار الشكوك حول نوايا البريطانيين من أنهم لا بد من أن يختلقوا الوسيلة التي تصون لهم حكمهم على الرغم من التزاماتهم العلنية .

وباستسلام ألمانيا في أيار /مايو/ عام ١٩٤٥، انفجر صراع ثلاثي مكشوف بين البريطانيين وحزب المؤتمر والعصبة الإسلامية . فحكومة لندن برئاسة «وينستون تشرشل»، الزعيم العتيد لحزب المحافظين، كانت تعتقد أن أمامها سنة أخرى على الأقل من الحرب مع اليابان، وكانت ترى أن بإمكان بريطانيا أن تتفاوض خلال تلك السنة مع القوميين الهنود من مركز قوة، نظراً لاحتشاد العديد من الجنود البريطانيين وجنود الحلفاء في الهند . ولكن هذا الافتراض تلاشى هباء منثوراً من جراء حدثين قاما في عام ١٩٤٥ بشكل مباغت تماماً . فالحدث الأول كان هزيمة «تشرشل» الانتخابية في تموز أمام حزب العمال، الذي كان منذ عقود، بطل المناداة بإعطاء الهند استقلالها الذاتي . وأما الحدث الثاني فقد كان استسلام اليابان بشكل مفاجىء في آب على أثر قصف «هيروشيما وناغازاكي» بالقنابل الذرية . وهكذا بين عشية وضحاها تقريباً انقلب الموقف السياسي في الهند وتلاشت حرية بريطانيا في ميدان المناورة .

فبعد اندحار الألمان واليابانيين وبعد إزاحة تشرشل عن السلطة أصبح من الواضح أن الجمهور البريطاني لم يعد ميالاً لمواصلة الأعمال الحربية في الهند بغية الحفاظ على الروابط الاستعمارية . وسرعان ما تم تقليص القوات البريطانية وقوات الحلفاء المتواجدة في الهند في تلك المرحلة نفسها، التي بدأ فيها التوتر يتصاعد بين حزب المؤتمر والعصبة الإسلامية . وهكذا وجدت

بريطانيا نفسها الآن وسيطاً، بدلاً من أن تكون الحكم القوي المؤهل لصنع القرارات ووضعها موضع التنفيذ، يحاول التوفيق بين حزبين مستقلين وعلى أشد ما يكون من الخصومة.

لقد سلط الأضواء على الموقف البريطاني المحفوف بالمخاطر. في الهند ثمة حدثان مرتبطان بالقوات المسلحة. الحدث الأول كان الغضب الجماهيري الذي أثاره إعلان السير «كلود أوشينلاك»، القائد الأعلى للجيش، عن النية مستقبلاً لمحاكمة ضباط الجيش الوطني الهندي، «جيش بوس»، لسعيهم للإطاحة بحكومة جلالة الملك في الهند. لقد عم الغضب الجماهيري كل أرجاء الهند إلى الحد الذي تبين فيه أن مثل تلك المحاكمة لا بد من أن تنطوي على مخاطر سياسية، مما أدى إلى تجاهل تلك النية في منتهى الهدوء. وأما الحدث الثاني فقد كان يتمثل بالعصيان الفريد، الذي نفذه بحارة «الأسطول الهندي الملكي» في عام ١٩٤٦. فلقد هيمن الثوار على أربع وسبعين سفينة وعلى عشرين منشأة بحرية وبدأت هذه الحركة تنتشر إلى القوات الجوية وإلى شوارع بومباي، التي بدأت تتدفق إليها جماهير العمال تأييداً للعصاة.

وبعد أن سيطر العصاة على الأسطول الهندي الملكي، أطلقوا عليه اسماً جديداً وهو «الأسطول الوطني الهندي» ورفعوا شعار «تحيا الثورة». ولكن لم يكن أي حزب أو أي زعيم وطني على استعداد لتقديم الدعم لهم. فالحزب الشيوعي كان ينفذ خط الكرملين المتمثل بالوحدة الوطنية في حين أن حزب المؤتمر كان يحذو حذو البريطانيين في وسم العصيان بالقضية «الاقتصادية» وليس بالقضية «السياسية»، واتهم البحارة، زوراً وبهتاناً، بأن مدار اهتمامهم مظالم من أمثال نوعية الطعام وظروف الخدمة، ولذلك حضهم قادة حزب المؤتمر على الاستسلام وأكدوا لهم بأنهم سيساعدونهم في حل مظالمهم. ولكن شهادة أحد قادة العصيان شهادة لاذعة وفاضحة أيضاً لمعميات الأمور:

"لقد كنا بالتأكيد نمثل البراءة في ذلك الغاب السياسي، ولكن سذاجتنا نفسها فضحت أن أصحاب الوضعيات الجماهيرية كانوا رجالاً جوف .... فسياسيو الهند كانوا في تلك المرحلة من الزمن يتبسمون لبريق السلطة القادمة إليهم. وأما بالنسبة لأولئك المتربعين في دست السلطة فقد كان اللا انضباط في الخدمة بمثابة الكابوس .... وفيما يتعلق بعصيان RIN فإن الحكام وقادة المحكومين لم يعودوا أخصاماً البتة، بل حلفاء .... ولكم يتمنى الواحد منا، وهو يستعيد في ذهنه أحداث الماضي، لو كان يدرك بأنهم كانوا ملتزمين فكرياً بديمومة نفس ذلك النظام، الذي كانوا يقاومونه بأسلوب اللا عنف. فيا للأسف، يا للأسف، يا للأسف العميق"(14)

إن إلغاء المحاكمات وعصيان البحارة كانا بمثابة إشارتي التحذير، اللتين أوضحتا للبريطانيين الحاجة الملحة للإسراع بإجراء تسوية سياسية تسهيلاً لانسحابهم من الموضوع.

وبقي قائماً ذلك السؤال الأساسي عما إذا كان حزب المؤتمر يمثل الهند كلها فعلاً، كما كان يدعي، أو ما إذا كانت العصبة الإسلامية خصماً خطيراً له يجب إشراكها في أي ترتيب سياسي. ولكن الانتخابات التي جرت في ربيع عام ١٩٤٦ أجابت على ذلك التساؤل إجابة حاسمة حينما سيطر حزب المؤتمر على القسم الهندوسي من الهند، وسيطرت العصبة الإسلامية بالدرجة نفسها على القسم الإسلامي، إذ حازت على نسبة ٧٤٪ من مجمل أصوات الناخبين المسلمين. فأوفدت لندن بعثة «كريبس» مرة أخرى لاستنباط تسوية دستورية مقبولة لدى الطرفين. وعندما انهارت المفاوضات في ١٢ أيار عام ١٩٤٦ نشرت البعثة خطتها، التي كانت تقضي بالحفاظ على وحدة الهند ومنح المسلمين، تهدئة لخواطرهم، الاستقلال الذاتي الإقليمي. وبدأت المفاوضات من جديد متثاقلة الخطا في جو مشحون بالاتهامات والاتهامات المضادة إلى أن انسحب منها جناح وأعلن عن يوم ١٦ آب بأنه (يوم العمل المباشر) تعجيلاً منه بخلق دولة مستقلة في الباكستان. هذا الإعلان أطلق في كالكوتا موجة من حوادث الشغب التي دامت أربعة أيام وصارت تعرف «مذبحة كالكوتا الكبيرة». فكال الهندوس الصاع صاعين في بيهار بذبح المسلمين، وكانت بداية حرب أهلية بأعتى أشكال تعصبها الديني.

والجمعية التأسيسية، التي جرى انتخابها في تموز عام ١٩٤٦، حل بها الشلل أيضاً من جراء الأزمة نفسها بين حزب المؤتمر والعصبة الإسلامية. ففي ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٤٧، تبنت الجمعية قراراً تقدم بها نهرو لخلق جمهورية عموم الهند المستقلة، ولكن العصبة الإسلامية رفضت التعاون. ولما وجدت حكومة «أتلي» نفسها في موقف العاجز عن الأمر أو الإقناع، أعلنت في ٢٠ شباط عام ١٩٤٧، أنها ستنسحب من الهند في موعد لا يتعدى شهر حزيران عام ١٩٤٨، وعينت اللورد «مونتباتن»، نائباً للملك ليشرف على الترتيبات الضرورية قبل الانسحاب. وسرعان ما تيقن مونتباتن أن استقلال الباكستان أمر لا مناص منه، وبعد إجراء مشاوراته في لندن والهند، اقترح في ٢ حزيران خطة قبلها الطرفان. ووفرت الخطة الظروف لتأسيس دولة الباكستان المستقلة، التي تتألف من القسم الشمالي الغربي من الهند ومن البنغال الشرقي. وأما الأقاليم المختلطة والمشتركة من أمثال البنجاب وإقليم الحدود الشمالية الغربية والسند وبلوخستان وقسماً من آسام، فقد كانت ستخضع للاقتراع فيما يتعلق بأمر انتمائها، إما كوحدات اندماجية أو مقسمة. وأعفت الخطة دويلات الأمارات من ولائها للعرش وحضتها على الانضمام إلى الهند أو إلى الباكستان.

وفي تموز عام ١٩٤٧ وافق البرلمان على مرسوم استقلال الهند، وفي ١٥ آب أصبحت كل من الباكستان و «اتحاد الهند» أمة مستقلة في الكومنولث البريطاني. وبما أن الهندوس والمسلمين ما كانوا منفصلين انفصالاً واضحاً في مناطق منفصلة واحدتها عن الأخرى، فإن تأسيس الهند والباكستان اقترن بالمذابح والهجرات الجماعية. فما حل منتصف عام ١٩٤٨، إلا وكان قد انتقل ثلاثة عشر مليون لاجيء إلى مواطن جديدة، كما كان قد قتل مليون إنسان تقريباً خلال تلك العملية. كما إن استيعاب الأمراء كان أيضاً عملية معقدة وطويلة الأمد لأن عددهم كان ينوف على خمسمائة، كما كانت مناطقهم تشكل ربع مجمل مساحة الهند قبل التقسيم وخمس مجمل عدد سكانها أيضاً.

إن قرار البريطانيين بتراخي قبضتهم على كنزهم الاستعماري الهندي يوفر مثالاً حياً للأسلوب الانتقائي، الذي كانت تعتمده القوى الأمبريالية الغربية لمنح مستعمراتها الاستقلال. فماذا كان حدث، ترى، لو أن اليابانيين غزوا الهند واستثاروا حركة مقاومة وطنية بقيادة زعيم مناضل مثل «س. س. بوس» أو زعيم آخر حتى أكثر يسارية منه؟ فلو حدث ذلك لحظي تشرشل بمزيد من الدعم لمعارضته منح الاستقلال، ولحظي مثله أيضاً الجنرال «ويفل» بمزيد من الدعم لاقتراحه خطة للتدخل العسكري والهيمنة على الأوضاع. فطبقاً لما كتبه «موريس وتايا زنكين»: "لو أن بريطانيا اعتمدت الإجراء المتشدد، الذي اقترحه اللورد ويفل لكان بإمكانها الاستمرار عشر سنوات على الأقل"[15]. فلقد اعتمد البريطانيون «الإجراء المتشدد» بالتعاون مع الفرنسيين واليابانيين ضد رجال عصابات «الفيت مينه» رفاق «هو». وإن الافتراض بأن البريطانيين لو واجهوا نظيراً هندياً للفيت مينه لاعتمدوا الإجراء المتشدد، لهو افتراض في محله وجدير بالتصديق.

لقد أعفي البريطانيون من ورطة الإقدام على الخيار المرير بين القمع المسلح والثورة الاجتماعية في الهند. فبما أن اليابانيين توقفوا عند الحدود واجهت بريطانيا، بدلاً منهم، حزب المؤتمر المحافظ نسبياً بقيادة رجال من أمثال غاندي ونهرو و «ف. ب. باتل»، كما واجهت العصبة الإسلامية، الأكثر محافظة من حزب المؤتمر، بقيادة جناح. ويؤكد الزنكيان على نحو صحيح: "لم تكن هنالك أية طلبات من قبل البريطانيين في عام ١٩٤٧ لإقامة القواعد، ولا مقترحات لإقامة تحالف، ولا تم الحصول على أية حماية للاستثمارات البريطانية". ولم تكن هنالك ثمة حاجة تدعو للحماية. ويضيف الزنكيان: "لم تجر مصادرة أي استثمار بريطاني ولم يمنع أي مستثمر بريطاني من تحويل أرباحه"[16].

إن طبيعة الهند المستقلة حديثاً، قد تجلت في خطاب نهرو أمام الجمعية التأسيسية في نيسان عام ١٩٤٨: "بعد كل ما جرى في غضون الأشهر السبعة أو الثمانية الماضية يجب على المرء أن يكون

في منتهى الحذر حيال الخطوات، التي يخطوها كيلا يسبب الأذى البالغ للبنية القائمة. لقد حدث ما يكفي من التخريب والأذى، وأجد لزاماً علي أن أعترف أمام هذا المجلس بأنني لست على ذلك القدر من الشجاعة والبسالة بما يدفعني للإتيان بمزيد من التخريب"[17].

وانسجاماً من نهرو مع الرأي الذي مفاده "حذار أن تزيد الطين بلة" عين «ف. ب. باتل» المحافظ في المنصب الحساس بوزارة الداخلية. فلقد حافظ باتل، دون مساس تقريباً، على سلامة النظام الإداري البريطاني بكل ما كان يعتوره من المفاسد والفلسفة الاستعمارية، كما استخدم أيضاً كل قوى الشرطة والجنود الضرورية لسحق الحركة الشيوعية في منطقة «تيلان غانا» في الجنوب. وبما أن نهرو كان لا يعير التفاتاً لتفصيلات الأمور الإدارية؛ فقد تمكن باتل أن يترك خلفه، وقت مماته في كانون الأول عام ١٩٥٠، بصمته المحافظة الدامغة على الهند المستقلة، تلك البصمة التي وصمها «غونار ميردال» بأنها تمثل "ذلك النمط السياسي الهندي الذي يظهر، من حيث المبدأ، بمظهر التطرف الجريء ولكنه، من حيث التطبيق، مغرق في محافظته...."[18].

إن خير ما يمثل البلاغة الطنانة للهند تمثيلاً نموذجياً، هو الأهداف المعلنة في دستور عام ١٩٥٠ وخطط السنوات الخمس المتعاقبة: "تأمين وسائل الرزق بما يكفي" لكل المواطنين، وضبط الموارد المادية لاستغلالها على «أحسن وجه لفائدة الصالح العام»، وليس ضمان الحقوق المدنية وحسب وإنما أيضاً ضمان «حق العمل وحق التعليم وحق نوال المساعدة العامة..... في حالات العوز المفرط» وإنهاء الاعتماد على المعونة الأجنبية بحلول عام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦.

ولكن الهند فشلت في الاقتراب من أي هدف من هذه الأهداف ولو بأدنى الحدود، وهذه الأهداف اليوم بعيدة عن إطار التحقيق وأبعد مما كانت عليه زمن الاستقلال في حقيقة الأمر. فالفشل ليس مرده نقص المعونة الأجنبية وذلك لأن الهند تلقت بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٧٧ معونة أجنبية يبلغ مجملها ٢٨ بليون دولاراً أمريكياً ــ أي أكثر من المعونة، التي تلقاها أي بلد من بلدان العالم الثالث، كما لا يعود ذلك الفشل إلى نقص التجريب لأن الهند سنّت من القوانين التقدمية لمساعدة المعدمين مقدار القوانين التي سنها أي بلد متطور، ومع ذلك فإن عدد المعدمين اليوم يزيد على عددهم زمن الاستقلال.

إن السبب الجوهري لهذا المأزق يكمن في أن الاستقلال أنهى الحكم البريطاني ولكنه أبقى على المؤسسات والعلاقات السلطوية القائمة سليمة لم تمس. فدراسة مايرون وينر لحزب المؤتمر في منتصف الستينيات (١٩٦٠) فضحت على أن قيادته والعناصر النشيطة فيه كانت تنحدر من

" صغار التجار والمهنيين ومن أولئك المواطنين"[19] .. فلقد كان من البديهي لهذه النخبة الحاكمة الضئيلة أن تحافظ على الوضع الراهن ، وقد نجحت في مهمتها هذه إلى حد كبير .

وهكذا فإن ما نجم عن ذلك من تيبُّس يتجلى على أوضح ما يكون في الريف ، حيث تقطن نسبة ٨٠٪ من المواطنين . فمباشرة بعد الاستقلال سارعت الحكومة المركزية فعلاً للحد من نفوذ بعض أعتى العناصر الطفيلية المتربعة على عرش المجتمع الريفي التقليدي ، كما سنت قوانين الإصلاح الزراعي ، التي أتاحت إعادة توزيع بعض ملكيات أكبر الملاكين العقاريين الغيابين ، بيد أن إعادة توزيع الأرض كانت تصطدم في معظم الأحيان بالملاكين العقاريين المحليين المتحالفين مع المسؤولين الرسميين المحليين .

ولما خاب فأل الحكومة المركزية بتعثر خطوات الإصلاح الزراعي والإنتاجية حاولت في الخمسينيات (١٩٥٠) أن تزيد الإنتاج باستعمال المبتكرات التقنية ـــ كاستخدام المزيد من الأسمدة الكيميائية ومبيدات الأعشاب والبذار المحسّن والري . ولكن هذه « الثورة الخضراء » زادت في تفاقم استقطاب الطبقات الريفية ، لأن الأغنياء وحدهم كان بمقدورهم دفع كلفة التقنية الجديدة ، كما كان بمقدورهم بلوغ المشورة التقنية وتسهيلات التسويق . وهكذا فإن النسبة المئوية من سكان الريف ممن انحدروا تحت مستوى الحد الأدنى لكسب الرزق ارتفعت من ٣٨٪ في عام ١٩٦٠ ـــ ١٩٦١ إلى ٥٤٪ في عام ١٩٦٨ ـــ ١٩٦٩ .

إن تزايد القلاقل الشعبية ضد المظالم الصارخة دفع الحكومة إلى إحياء الإصلاح الزراعي في أواخر الستينيات (١٩٦٠) وبداية السبعينيات (١٩٧٠) ، ولكن دون طائل ، كما كانت عليه الحال من قبل . فلقد توصلت لجان التخطيط ، التي أعادت النظر بالإصلاح الزراعي في عام ١٩٧٢ إلى الاستنتاج أن " برامج الإصلاح الزراعي المعتمدة منذ الاستقلال قد فشلت في الإتيان بالتغييرات المطلوبة في البنية الريفية ..... وإن انعدام الإرادة السياسية هو المسؤول أساساً عن هذه النتيجة .... فالبيروقراطية ، في مجملها ، تشكل جزءاً من تلك الكتلة القوية المعادية للإصلاح الزراعي"[20] .

إن التناقض بين الإصلاحات المنصوص عليها في القانون وبين الواقع الاجتماعي يتجلى أيضاً في الجهود المبذولة لتحسين واقع المنبوذين السابقين DALITS . فبما أن عددهم كان يتراوح بين ١٠٠ مليون و ١٢٠ مليون نسمة من مجمل عدد السكان الذي كان ٦٥٠ مليون نسمة ، فقد منحتهم الحكومة نسباً مئوية محددة من المقاعد في المدارس وفي الوظائف الحكومية . ولكن هذه البرامج تلقى ، مثلها مثل برامج العمل الإيجابي في الولايات المتحدة ، معارضة عنيفة ولا سيما من أدنى طبقات الهندوس المنغلقة التي يخشى أفرادها أن تصبح هذه المكاسب على حسابهم ـــ وهذا المحذور ليس

منافياً للمنطق في زمن تتزايد فيه البطالة ويتزعزع فيه الاقتصاد. فأولئك المنبوذون الذين قاتلوا في الريف سعياً وراء أجور أعلى أو قطعة صغيرة من الأرض كان مصيرهم التهجير من بيوتهم والضرب، بل والقتل أيضاً، وهم عرضة للاعتداءات لمجرد سكناهم القرى، التي تسكنها الطبقة الهندوسية المنغلقة، التي تتوجس خيفة من «تنجيس» المنبوذين لها دينياً. فأحد التجار الذين تقوضت حوانيت خضارهم في إحدى المظاهرات في «باتنا» قال: "إن الطبقة المنغلقة هي كل شيء. إنهم يقولون لنا أننا سائرون في طريق نبذ الطبقة المنغلقة في الهند الحديثة. ولكن الطبقة المنغلقة، هنا في «باتنا» على الأقل، لا تزال هي كل شيء"[21].

وأما ما يلقي مزيداً من الضوء على تيبس الواقع فهو المصير، الذي آلت إليه تلك الفقرة في دستور عام ١٩٥٠، الفقرة التي تنص على وجوب تنظيم المجالس المحلية الخماسية الأعضاء في القرى PANCHAYATS وتزويد تلك المجالس «بالسلطة والصلاحيات الضرورية، التي تمكنها من أداء أدوارها كوحدات حكم ذاتي". ولكن الحكومة الذاتية المحلية خاضعة لسلطة حكومة الولاية، التي ترفض تقاسم السلطة مع الهيئات القروية. وهكذا فعلى الرغم من أن عدد مجالس القرى قد زاد بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٥ مقدار ٣٤٦٠٠ مجلس وبلغ عددها ١١٧٦٠٠ مجلس (من مجمل عدد قرى الهند الذي كان ٥٠٠٠٠٠ قرية)، فإن الاستقصاء الذي قامت به لجنة من الحكومة المركزية في عام ١٩٥٧ قد فضح أن هذه المجالس، دونما استثناء، لم يكن لها إلا «أتفه المساهمات» في الإدارة والتطور المحليين.

إن الاستثناء الوحيد لهذا النمط من الاستنقاع المحلي كان في البنغال الغربي، حيث تم انتخاب حكومة ماركسية في هذه الولاية في حزيران عام ١٩٧٧ بعد أن تعهدت بترجيح ميزان القوى في الريف لمصلحة الفقراء. وفي العام التالي ذهب إلى صناديق الاقتراع ٢٥ مليون بنغالي غربي، لأول مرة بعد مرور عقدين من الزمن، وانتخبوا المجالس المحلية علاوة على المجالس الإقليمية. وتناط الخدمات الصحية والثقافية بهذه الهيئات القروية، كما وتنال التشجيع للبدء بالصناعات المحلية الصغيرة. ولقد أعطيت هذه الهيئات صلاحية جباية الضرائب لتمويل برامجها، كما إن حكومة الولاية تقيم معسكرات التدريب المزودة بالطواقم التقنية للتخفيف من نقص الخبرة الإدارية ومهارات المحاسبة. "إن انتقال السلطة ليس أمراً مزيفاً، إنه حقيقي وإنه يعطي ثماره على ما يبدو"، كما قال أحد المحللين السياسيين. ولكن الأمل ضئيل بانتشار هذا البعث الناجح للمجلس المحلي إلى ولايات أخرى. ولقد علق مسؤول في الحكومة المركزية بقوله: "إن هنالك بعض الولايات التي تنيط شيئاً من السلطة بالمجالس المحلية فيها، ولكن ليس هنالك تجربة تماثل تجربة البنغال الغربي. إنه ائتلاف حزبي سياسي

قوي يعتمد على الكوادر وينشط في ولاية تقدمية سياسياً ، الأمر الذي أتاح النجاح لذلك الائتلاف الفريد من نوعه"[23] .

إن التناقض الصارخ بين الإطناب اللغوي المتطرف وبين الواقع الاجتماعي جلّي في قطاعات الاقتصاد الهندي غير الزراعية جلاءه في القطاع الزراعي . فالقيادات السياسية والمخططون الاقتصاديون كانوا على عداء صريح لاعتماد استراتيجية رأسمالية محضة للنمو الاقتصادي ، كما كانوا بدلاً من ذلك ، يفضلون التخطيط المركزي لتقييد المؤسسات الخاصة الكبيرة ولتشجيع المشاريع الخاصة الصغيرة والحرف اليدوية التقليدية . وللوهلة الأولى بدت آفاق المستقبل طافحة بالآمال وذلك لأن الهند بدأت وجودها السياسي المستقل بأصول اقتصادية هامة ، إذ ورثت بنية اقتصادية حقيقية عن العهد البريطاني . فصناعاتها المختلفة كانت قد نمت نمواً هائلاً خلال الحرب ، بدلاً من أن يحل بها الخراب ، كما حدث للصناعات الصينية ، وعلاوة على ذلك كانت الهند في عام ١٩٤٨ تتمتع باحتياطات من القطع الأجنبي تبلغ في مجملها ٢ر١ بليون جنيهاً بريطانياً ، مستمدة من الصادرات الهندية غير المقابلة لبريطانيا زمن الحرب .

لقد أخطأ المخططون الهنود حينما ظنوا أن من الممكن تمويل مشاريع خطط السنوات الخمس من حيازات الاحتياط واستكمال التمويل بمقادير متواضعة من المعونة الأجنبية . فخطتهم الأولى كانت في الواقع مثال النجاح ، إذ ارتفع الدخل القومي نسبة ٤ر١٨٪ عوضاً عن النسبة التي كانت تطمح لها الخطة والتي كانت تتراوح بين ١١ و ١٢٪ . ولذلك فإن الخطة الخمسية الثانية كانت تستلزم حجماً من الإنفاقات العامة يساوي ضعف ما كان عليه في الخطة الأولى ، كما كانت تؤكد أكثر من الخطة الأولى على التصنيع وعلى توسع القطاع العام . وفي الوقت نفسه أسرفت الحكومة في منح إجازات الاستيراد ، بينما كانت المواسم أقل وفرة عما كانت عليه خلال الخطة الأولى . وهكذا فقبل أن يتيقن المسؤولون من خطورة خطأ حساباتهم كان احتياطي القطع الأجنبي قد تبدد عملياً . فتقدمت دلهي بطلب الاعتماد إلى البنك الدولي الذي رد بأنه يعتبر الخطة مفرطة في طموحها وغير واقعية . وكان هذا الرد يعني بكل بساطة أن البنك الدولي غير راغب في تمويل ذلك النوع من المشاريع الصناعية الثقيلة ، التي تعود للقطاع العام والتي تكمن في صميم الاستراتيجية الاقتصادية الهندية . وكما صرح « بيرك ناب » ، نائب رئيس البنك الدولي بقوله : " إننا من أشد المؤمنين بالقطاع الخاص ..... ونفعل كل ما بوسعنا لخلق المناخ الملائم ، الذي يتيح للمشاريع الخاصة أن تساهم المساهمة القصوى في تطور البلاد"[24] .

وعندما تم تبديد الاعتمادات في خاتمة المطاف كان الثمن مسخ الخطة باتجاه تلك

الصناعات، التي كانت الشركات الأجنبية راغبة في تمويلها. ولما كان من الطبيعي أن تتوقع هذه الشركات العوائد على استثماراتها؛ فإن تحويل حصص الأرباح إلى مقرات الشركات الأجنبية تزايد في تسارعه خلال مطلع الستينيات (١٩٦٠). وبحلول عام ١٩٦٤ حلت الأزمة بالاقتصاد الهندي من جديد وطالبت لجنة من البنك الدولي بتخفيض قيمة الروبية وإلغاء الكثير من القيود على التجارة الخارجية.

وخلال العامين التاليين غرقت الهند في كوارث الجفاف والحرب مع الباكستان ووفاة نهرو وخليفته «ل. ب. شاستري»، فاضطرت رئيسة الوزراء الجديدة «إنديرا غاندي» إلى قبول إجراء تخفيض جديد لقيمة الروبية وتوسيع نطاق حرية استيراد سلسلة واسعة من المواد أكثر من ذي قبل. ولكن التنشيط المأمول للصادرات لم يتحقق، وبدلاً من ذلك وقعت الهند تحت عبء الديون الفادحة ولذلك تقيدت بشتى القيود والالتزامات، التي بددت الآمال المعقودة على البرنامج الأصلي، الذي كان يطمح لبلوغ الاعتماد على الذات والتطور الاقتصادي المتوازن.

وثمة عامل آخر من عوامل الشلل كان منذ البداية غياب الإصلاح الزراعي الفعال، مما حرم الصناعات من السوق الداخلية الوافية بالغرض. فمصانع النسيج مثلاً، ما كان بمقدورها أن تبيع كميات كافية من النسيج الخشن لفقراء الريف ولذلك اضطرت إلى التحول لإنتاج السلع القطنية الأنعم أو السلع الاصطناعية، الأمر الذي أفضى إلى تقليص السوقين الداخلية والخارجية معاً. وهكذا فإن معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي أخذ بالانخفاض بشكل مضطرد على النحو التـــــــالي: ٧ر٤٪ في (١٩٥١ ــ ١٩٥٦)، ٦ر٨٪ في (١٩٥٦ ــ ١٩٦١)، ٨ر٩٪ في (١٩٦١ ــ ١٩٦٥)، ٣ر٣٪ في (١٩٦٥ ــ ١٩٧٠) و ٢ر٨٪ في (١٩٧٠ ــ ١٩٧٤)، بينما ازداد دخل الفرد سنوياً زيادة متواضعة خلال الخطط الثلاث الأولى (من ١ر٨٪ إلى ٢ر٩٪ وإلى ٢ر٣٪ على التوالي)، وفجأة هبط ذلك المعدل إلى ٠ر٣٪ خلال العقد الممتد من (١٩٦٠ ــ ١٩٦٥) إلى (١٩٧٣ ــ ١٩٧٤). وأما ما هو أنكى من ذلك فقد كان أن توزيع هذا الدخل كان سائراً في طريق التفاوت على نحو متزايد بحيث أدى عملياً إلى انخفاض مستوى المعيشة لدى فقراء المدن وفقراء الريف سواء بسواء»[25].

وفي عام ١٩٧٤ تفاقمت الأزمة الاقتصادية بأكملها من جراء الارتفاع الحاد، الذي طرأ على تكلفة واردات الحبوب والنفط، مع الإشارة إلى أن ذلك الارتفاع لم يكن سبب تلك الأزمة. فكما كتب ذلك الاقتصادي الهندي «آرون شوري»: "إن البلاد اليوم تئن تحت وطأة أزمة أسوأ بكثير من أية أزمة ابتليت بها منذ زمن الاستقلال حتى الآن. فلقد توقف الاقتصاد عن النمو، كما إن

الدخل الفردي أخفض اليوم مما كان عليه منذ عقد مضى، والأسعار آخذة بالارتفاع حوالي ٣٠٪ سنوياً ..... إن منشأة إثر أخرى آخذة بالتداعي في الهند"[26].

لقد انعكس الانهيار في عدة انفجارات مسلحة متفرقة في الريف، كما انعكس في تلك السلسلة المتواصلة من الإضرابات والمظاهرات، التي عمت المدن. وفي ٢٦ تموز عام ١٩٧٥ أعلنت رئيسة الوزراء إنديرا غاندي حالة الطوارئ تحت ستار التهديد الذي تواجهه حكومتها من المعارضة اليمينية، التي كانت تحاول منذ أمد طويل زحزحتها عن الحكم بشكل مشروع، لأنها خرقت قوانين الانتخابات. وبناء على ذلك تم توقيف عدد من الأشخاص يتراوح بين ١٧٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ نسمة توقيفاً تعسفياً دون محاكمة، ولكن أخلي سبيل معظم القيادات اليمينية في حين بقيت القيادات اليسارية رهن التوقيف. ولقد عبر أحد أفراد أسرة «أوبروي» عن غبطته إثر إعلان حالة الطوارئ قائلاً " يا لروعة هذا الموقف. لطالما كنا نواجه المشاكل المرعبة مع الاتحادات العمالية، التي تسارع الحكومة الآن إلى زج أفرادها في السجون بكل بساطة لدى إثارتهم أية مشكلة"[27].

وهكذا انخفض عدد الإضرابات انخفاضاً مثيراً، إبان حالة الطوارئ كما ارتفعت الأرباح ارتفاعاً هائلاً بالمقابل. فأسبوعية بومباي الاقتصادية السياسية لخصت، في عددها الصادر في ٢٠ كانون الأول عام ١٩٧٥، المناخ الاقتصادي الجديد في هذا العنوان: «قطاع الشركات: ما غنم مثل هذه المغانم قط». وروى ذلك التقرير عن وجود الانتكاسات الخطيرة في كافة الميادين الصناعية، كما روى عن ذلك الأداء الصناعي الشامل، الذي كان أردأ أداء من أداء كل الخطط التي سبقته. ومع ذلك " فعلى الرغم من مثل هذا الأداء الرديء... فإن حدود الربح ونسب اقتناص المغانم قد تكافأ، بل وزادا عن أعلى الحدود التي توصلا إليها في الماضي".

لقد ازدهرت الشركات الأجنبية والشركات الهندية سواء بسواء في ظل قانون الطوارىء والفضل بذلك يعود إلى الامتيازات الحكومية الملائمة. فرئيس البنك الدولي «روبرت ماك نامارا» خلال إقامته أسبوعاً كاملاً في الهند في تشرين الثاني عام ١٩٧٦، شدد صراحة على العلاقة السببية بين الامتيازات الحكومية والحجم المتزايد للمعونة الأجنبية:

" إن سبب الانعطاف في مقادير المعونة الأجنبية لهذه البلاد يجب البحث عنه في التغييرات التي طرأت على الإجراءات الحكومية. فالترخيص الصناعي أصبح ميسوراً من خلال سلسلة من التسهيلات والإعفاءات، كما إن القيود التي كانت مفروضة على البيوتات الكبيرة استحالت إلى قيود واهية عملياً، وتمت حلحلة سياسة الاستيراد، كما تم تقديم مختلف أنواع الإعانات المالية والامتيازات إلى الصادرات بشكل سخي، وتم تشجيع الشركات الأجنبية على التوسع.... وتخفيض ضريبة

الدخل الشخصية والضرائب غير المباشرة، وهنالك آمال معقودة على تخفيض معدلات ضرائب الشركات في الميزانية القادمة. وبكلمات أخرى فقد قامت تطورات ضخمة باتجاه اقتصاد المنشأة الخاصة ـــ اقتصاد السوق الحرة والمفتوحة. وإن البنك الدولي لم يتستر قط على تلك الحقيقة، التي مفادها أن هذه الإجراءات هي الإجراءات التي يحابيها البنك، وإن رجال الأعمال الخصوصيين، سواء أكانوا من الأمريكيين أو البريطانيين، لم يكونوا إلا أقل تستراً أيضاً على الإجراءات التي يحابونها هم"[28].

إن اقتران الأرباح الخيالية بالإنتاجية المنخفضة وباستغلال طاقة المعامل استغلالاً ناقصاً كان يعني البطالة المرتفعة وتزايد الاستقطاب. فلقد صرح «موهان داريا»، وزير التجارة، في خطاب له في لندن في ٣٠ آب عام ١٩٧٧، أن عدد العاطلين عن العمل في الهند قد بلغ مائتي مليون نسمة. وإن هزيمة «إنديرا غاندي» في انتخابات آذار عام ١٩٧٧ ومجيء حكومة حزب جاناتا بزعامة «مورارجي ديساي» لم يحلا من الأمر شيئاً، كما دلت على ذلك الإقامة القصيرة، التي أقامها ديساي في دست السلطة. فبحلول عام ١٩٧٩ كانت الإضرابات على ذلك التواتر الذي كانت عليه قبل إعلان حالة الطوارئ في عام ١٩٧٥، إذ لم يكن العمال والفلاحون وحدهم من يتحدون الحكومة وإنما بدأت تتحداها أيضاً بعض قوات الشرطة، كما بدأ العمال ذوو الياقات البيضاء ينتظمون في أعداد كبيرة لأول مرة في حياتهم.

وفي انتخابات كانون الثاني عام ١٩٨٠ برزت إنديرا غاندي من جديد بشكل مسرحي إذ فازت بثلثي المقاعد البرلمانية على الرغم من أنها لم تنل إلا ما نسبته ٤٢٪ من الأصوات الانتخابية. فلقد فازت لأنها ظهرت بمظهر الزعيم «القادر على الفعل» وعلى النقيض من حكومة ديساي، التي كانت تفتك بها المشاحنات الحزبية وتتقاذفها الأنواء. ولكن عملياً لم يكن بمقدور إنديرا غاندي أن تفعل أكثر من سلفها إلا القليل، فالبلاد كانت تمزقها المشكلات والاضطرابات المزمنة ـــ كالاصطدامات الهندوسية الإسلامية في «حيدر آباد»، والمنازعات في «آسام» حول الدخلاء من الناطقين باللغة البنغالية، وتعاظم حركات التحرر المطالبة بالاستقلال في الشمال الشرقي، والتضخم المستوطن الذي كانت نسبته تبلغ ٣٠٪ سنوياً، وفوق كل هذا كانت الهند مبتلية بانتشار الفقر وتفريخه. ولذلك فما إن حل شهر أيلول عام ١٩٨٠ حتى وجدت إنديرا غاندي نفسها مضطرة من جديد لاعتماد القمع للسيطرة على الاضطرابات المتنامية، فأصدرت مرسوماً يخول الحكومة الوطنية والحكومات المحلية اعتقال أي فرد مدة من الزمن تبلغ اثني عشر شهراً دون محاكمة إذا كان الاعتقال ضرورياً للحفاظ على النظام العام أو المؤن الغذائية أو الخدمات الأساسية، وبررت تصرفها ذلك على أساس " البغضاء الجماعية والصراعات الطبقية والتوتر الاجتماعي وارتكاب الفظائع

بحق الأقليات والزمر الاجتماعية الضعيفة وتعاظم الاتجاهات لدى مختلف الأحزاب ذوات المصلحة في إثارة الشغب حول مختلف القضايا"[29] .

وعلى الرغم من أن كل هذه المشكلات كانت مشكلات حقيقية ؛ فإنها لم تكن أكثر من أعراض وذلك لأن المشكلة الأساسية كانت تتمثل بالحقيقة ، التي مفادها أن الإنتاج الغذائي للهند تزايد بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٧٨ بنسبة ١٠٠٪ ، وأن سكان الهند قد زادوا ٥٠٪ ولكن عدد المواطنين الهنود ممن كانوا يعانون سوء التغذية كان ، في الوقت نفسه ، يتزايد بدلاً من أن يتناقص . فلقد كانت البلاد تعيش حالة من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالحبوب ، ومع ذلك فإن استهلاك الفرد من القمح ، من أولئك السكان ذوي التغذية السيئة أصلاً ، كان يتناقص . ففي عام ١٩٨٠ كان هنالك في الهند ما يزيد على ٣١٥ مليون نسمة من سكانها ، الذين عددهم ٦٥٠ مليون نسمة ، ممن كانوا يعيشون تحت خط الفقر ، وهو الخط الذي تعيش فيه الأسرة بدخل شهري يساوي ٨ دولارات أمريكية في الريف و ٩ دولارات أمريكية في المدن . وتباهي الحكومة في أن صادرات البلاد الرئيسية كانت عام ١٩٥٠ هي الجوت والقطن والشاي ، بينما في عام ١٩٨٠ أصبحت الآلات التي يصممها المهندسون من أهم منتوجات التصدير . وعلى الرغم من أن الصناعة الهندية قد خلقت عام ١٩٧٨ ٧٥٠٠٠٠ عملاً جديداً ؛ فإن عدد الملتحقين الجدد بسوق العمل بلغ بمجمله ٢٫٥ مليون نسمة ، وليس بوسع الصناعة أن تفعل أكثر من ذلك لأن انعدام القوة الشرائية المحلية يقيد الصناعة بالإنتاج لصالح تلك النسبة المئوية الضئيلة من أثرياء المواطنين ولصالح بعض الأسواق الأجنبية المحدودة ، وليس بوسعها أيضاً حتى أن تبدأ الإنتاج لصالح الحاجات التي لا حدود لها بالنسبة لأولئك المعدمين في الهند في كل من المناطق الريفية والحضرية على حد سواء .

إن « راج ثابار » ، رئيس تحرير مجلة المنتدى SEMINAR ، وهي من أرقى المجلات الفكرية مقاماً في الهند ، قد حدد المشكلة الأساسية تقريباً بنفس تلك الكلمات التي استعملها « راؤول بريبيش » فيما يتعلق بأمريكة اللاتينية (انظر الفصل الرابع والعشرون ، المقطع الثالث) : " لقد زعمنا كلنا في البداية أن النمو الداخلي بحد ذاته سيفضي إلى كل البركات الأخرى ـــ كالعمالة والعدالة الاجتماعية ومزيداً من الرفاه القومي . ولكننا لم ندرك أن هذا الزعم ليس حقيقياً بكل بساطة إلا الآن"[30] . وإن السبب الذي يجعل من ذلك الزعم ادعاء غير حقيقي هو أن النمو الاقتصادي ، الذي لم يترافق بإعادة التركيب الاجتماعي قد أدى في الهند ، كما في معظم بلدان العالم الثالث الأخرى ، إلى المزيد من التفاوت الاقتصادي ومن ثم إلى مزيد من الاستقطاب الاجتماعي والقلقلة السياسية . ولقد تنبأ غونار ميردال ، حينما كتب في عام ١٩٧٠ ، بالاحتمال البسيط لقيام إعادة التركيب المطلوب من جراء

" انعدام الضغط المنظم من تحت"[31] . وبعد مرور عقد من الزمن كان العالم السياسي « فرانسيس فرانكل » يصف بروز مثل هذا الضغط من تحت بالتحديد :

" لقد كانت التعبئة السياسية في الهند تنحو منحى شاقولياً منذ الاستقلال في عام ١٩٤٧ . فالطبقات المنغلقة المهيمنة والعائلات الملاكية كانت تسيطر على « الأصوات الانتخابية » للفقراء في دوائرها الانتخابية وتوجهها إلى حزب كحزب المؤتمر ، الذي كان تحت رحمة نخبة مثقفة حضرية ومتفرنجة . ولكن هذا البنيان الآن في طريقه إلى التداعي ، كما إن مختلف أنواع الطبقات المنغلقة والطبقات الاجتماعية ماضية في طريقها لتحقيق مصالحها وفق تحديدها هي لتلك المصالح . فمنذ حين قامت حركة متسارعة عظمى لتسييس الطبقات الفقيرة المتخلفة ، التي بدأت كل منها تتحدى هيمنة زمرة النخبة الخاصة بها من تلك الزمر ، التي كانت تشكل عوامل القمع بالنسبة لتلك الطبقات"[32] .

لقد بلغت الهند نقطة الانعطاف في تاريخ تطورها كبلد مستقل . فحزب المؤتمر لعب ذلك الدور ، الذي أطلقه عليه الدكتور « صن غوبتا » ، دور « حزب المظلة » ، مما ساعده على أن يحافظ على الوضع القائم محافظة فعالة من خلال الفصاحة التقدمية والإصلاحات اللفظية على الورق . ولكن هذه المظلة أصبحت الآن موضع الرفض لأن شراذم عديدة من المجموعات البشرية ذوات المصالح المتضاربة تنفصل عنها " ولها قياداتها الخاصة بها ومطامحها"[33-35] . فما لم تتمكن إنديرا غاندي من تثوير حزبها وتحدوها الرغبة للإقدام على تلك الخطوة ـــ وهذا احتمال من أوهى الاحتمالات ـــ فإن المرحلة القديمة ، التي لعب بها حزب المؤتمر دور المظلة ستنهار وتفسح مكانها لمرحلة جديدة من البعزقة والمجابهة . وإن هذا التحول ماض في طريقه في حقيقة الأمر .

ـــ ب ـــ
الشرق الأوسط

إن نشوء الشرق الأوسط إثر الحرب العالمية الثانية كان مماثلاً على العموم لنشوء الهند . فالدول التي استقلت حديثاً في الشرق الأوسط كانت تشبه ، باستثناء المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية ، التي سنفرد لمعالجتها مقطعاً لاحقاً ، الهند في أنها خضعت لتبديل دستوري أكثر من خضوعها لتبديل البنية الاجتماعية .

في عام ١٩٣٩ كان الشرق الأوسط تحت رحمة بريطانيا وفرنسا ، إما من خلال الانتداب

المباشر أو من خلال تبعية السلالات وزمر النخبة المحلية المستذلة (راجع الفصل الواحد والعشرون، المقطع الرابع). فخلال سنوات الحرب لم يعرف الشرق الأوسط، شأنه شأن الهند، مرارة الغزو أو الاحتلال. فالألمان والإيطاليون لم يتجاوزوا في تقدمهم التخوم المصرية الليبية كاليابانيين، الذين لم يتجاوزوا الحدود الهندية البورمية. ولقد كان في الشرق الأوسط أيضاً، مثلما كان في الهند، موجة عارمة من تضارب الأهواء حيال مساندة قوات الحلفاء أو قوات المحور. وكان العرب يمقتون الهيمنة الفرنسية الإنكليزية عليهم، مقت الهنود للحكم البريطاني. وتلميحاً إلى تلك التجارب المريرة، التي كان يعيشها العرب خلال سنوات الحرب علق أحد المتبحرين فيهم قائلاً "لم يكن هنالك ثمة خيار بين القمع المفروض تحت ستار الديمقراطية والقمع المفروض تحت ستار الفاشية"[36].

فهذه الاعتبارات تفسر الثورة في العراق في نيسان عام ١٩٤١، تلك الثورة التي كانت معادية للبريطانيين أكثر مما كانت مؤيدة للألمان. وبما أن المعونة الألمانية الموعودة على رؤوس الأشهاد لم تتحقق؛ فقد تمكن الجنود البريطانيون والأردنيون من سحق الثورة واحتلال البلاد. وكذلك الأمر في مصر عندما رفض الملك فاروق تعيين رئيس للوزراء موال للحلفاء. حاصرت الوحدات البريطانية المسلحة قصره، وهددت بخلعه إن لم يستجب لذلك المطلب، فأذعن فاروق وأصبحت القاهرة بمثابة القاعدة الآمنة لمركز إمداد قوات الحلفاء العاملة في الشرق الأوسط. فقد عبر مصر براً على ما يربو على نصف المليون من الجنود البريطانيين والأمريكيين والهنود والنيوزيلنديين والأستراليين والإفريقيين الجنوبيين والبولنديين واليونانيين والتشكيين واليوغسلافيين، إلى مختلف جبهات القتال.

وفي إيران أيضاً فرض الحلفاء إرادتهم حينما رفض «رضا شاه» المطالب السوفييتية والبريطانية لاستخدام بلاده طريقاً لمرور الإمدادات بعد الغزو النازي للاتحاد السوفييتي. فالجنود البريطانيون والروس اجتاحوا إيران في آب عام ١٩٤١ عندما احتل الروس الأقاليم الشمالية الخمسة واحتل البريطانيون بقية البلاد. ولقد تم استبدال رضا شاه بابنه البالغ العشرين من العمر، وفي كانون الثاني عام ١٩٤٢ وقعت إيران وبريطانيا وروسيا معاهدة حصل الحلفاء بموجبها على حق العبور (الترانزيت) شرط انسحاب قوات الحلفاء بعد ستة أشهر من اندحار المحور.

فعلى الرغم من أن القوميين كانوا عاجزين عن تحقيق مطامحهم خلال الحرب فإن ميزان القوى الجديد بعد الحرب أتاح لهم الفرصة، التي سارعوا لاقتناصها. لقد كانت بريطانيا وفرنسا في عام ١٩٤٥ أضعف بكثير مما كانتا عليه في عام ١٩٣٩، ولذلك فإن فراغ النفوذ الذي نجم عن ذلك الضعف في الشرق الأوسط سرعان ما عجلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بملئه. فاغتنم العرب فرصة الضعف الفرنسي الإنكليزي وفرصة التنافس الأمريكي الروسي للمناورة بين الجانبين،

ومما ساعدهم في هذا الموقف كان سيطرتهم على احتياطات النفط الهائلة، التي سرعان ما أصبحت أمراً لا غنى عنه للصناعة الغربية، وهكذا كان باستطاعة العرب الحصول على الامتيازات التي يرغبونها، والقضاء على الهيمنة الفرنسية الإنكليزية التي عفى عليها الزمن.

وفي ٢٢ آذار عام ١٩٤٥ اجتمعت ست دول عربية من الشرق الأوسط لتشكل الجامعة العربية، التي حافظ فيها كل عضو على سيادته والتي لم تكن قراراتها ملزمة له، وتسنى للقومية العربية الآن ولأول مرة أداة مشتركة يمكن استخدامها ضد القوى الغربية والصهاينة في فلسطين. لقد نالت الجامعة العربية أول انتصار لها ضد فرنسا في سورية ولبنان، الدولتين اللتين بقيتا تحت إدارة حكومة فيشي حتى حزيران عام ١٩٤١ حينما طردتهم القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة. وبرهن الجنرال ديغول على أنه لا يختلف عن غيره من القادة الفرنسيين في تصميمه على الاحتفاظ بهيمنته على كل الممتلكات الاستعمارية، فقد استثارت الإضرابات والمظاهرات حفيظة ديغول وجعلته يستخدم قواته العسكرية في قصف دمشق في أيار عام ١٩٤٥. وسرعان ما طالبت الجامعة العربية بجلاء كل القوات الفرنسية، وهو الطلب الذي ساندته تشرشل كونه حريصاً على تجنب المجابهة مع القوميين العرب في الوقت الذي كانت فيه الحرب مستعرة. وهكذا فإن الفرنسيين استجابة منهم للضغط البريطاني، سحبوا جنودهم وقبلوا في تموز عام ١٩٤٥ إنهاء حكمهم في الشرق الأوسط. ولدى رحيل البريطانيين في عام ١٩٤٦ نالت سورية ولبنان حريتهما التامة في نهاية الأمر.

ورغم انتصار القومية العربية على الفرنسيين؛ فقد تعرضت لانتكاسة كبيرة عام ١٩٤٨. فالكارثة الفلسطينية عرّت الأنظمة العتيقة في الشرق الأوسط ونزعت عنها الثقة، كما ساهمت في الإطاحة بفاروق ملك مصر، الذي سرعان ما احتل مكانه جمال عبد الناصر الملهم، الذي احتشدت من حوله أوسع الجماهير الشعبية في كل أرجاء الوطن العربي كرائد «الاشتراكية العربية» والوحدة العربية.

وأولى انتصارات ناصر كانت نجاحه في المفاوضات مع البريطانيين (١٩ تشرين الأول عام١٩٥٤) ووصوله إلى اتفاق معهم لسحب جنودهم من منطقة القناة وترك تجهيزاتهم للمصريين، وأما أعظم انتصاراته فقد حدث حينما فشل الهجوم المشترك البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على السويس. وتعود جذور ذلك العدوان إلى الصراع العربي الإسرائيلي، الذي بقي بعيداً عن الحسم حتى اليوم وإلى دخول الحرب الباردة منطقة الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة كانت ترعى «حلف بغداد»، الذي وقعت عليه بريطانيا وتركيا والعراق والباكستان في ١ تشرين الثاني عام ١٩٥٥. لقد كان الهدف الأمريكي من إقامة الحلف، يكمن في استكمال الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة بتوحيد

«الصف الشمالي» لبلدان الشرق الأوسط ليكون حاجزاً في وجه أية محاولة سوفييتية للاندفاع باتجاه الجنوب. وأن هذا الحلف سيحول اهتمام العراق شمالاً ضد روسيا، كما سيعزل ناصر العدواني ويشجعه على الالتفات باتجاه إفريقية بدلاً من الالتفات نحو إسرائيل والشرق الأوسط.

ولكن كيد هذه الاستراتيجية ارتد إلى نحر صاحبها، عندما كال ناصر والسوفييت الصاع صاعين بتوقيع اتفاق التسليح، الذي كان ينص على مبادلة القطن المصري بالمعدات الحربية السوفييتية. هذه الصفقة أعطت الاتحاد السوفييتي موطىء قدم في الشرق الأوسط بشكل لم يسبق له مثيل. وأما المفاجأة الأخرى غير السارة، التي فاجأ بها ناصر الغرب؛ فقد كانت تأميمه قناة السويس (٢٦ تموز عام ١٩٥٦) رداً منه على سحب وزير الخارجية «جون فوستر دالاس» لعرضه بتمويل بناء السد العالي في أسوان بشكل مفاجىء أيضاً. هذا التأميم دفع بحكومة حزب المحافظين البريطانية إلى التفكير بعمل مسلح ضد ناصر ولا سيما أنها كانت تملك الكثير من أسهم شركة قناة السويس المؤممة. ولقد كان الفرنسيون أيضاً يفكرون على هذا المنحى من جراء دعاية ناصر ومعونته المادية للثوار الجزائريين. وفي الوقت نفسه كانت إسرائيل تخطط لحرب وقائية ضد مصر لوقف الغارات عبر الحدود. ومن هنا قام التصميم على القيام بعملية مشتركة يهاجم فيها الإسرائيليون عبر شبه جزيرة سيناء ويهاجم فيها البريطانيون والفرنسيون منطقة القنال.

وسرعان ما عبر الإسرائيليون سيناء ولكن البريطانيين والفرنسيين، الذين لم يكونوا قد استكملوا استعداداتهم بعد لم يقوموا بعمليات الإنزال الفعلي إلا بعد مضي أسبوع، في ٥ تشرين الثاني عام ١٩٥٦. ولقد ثبت أن هذا التأخير كان مصيرياً؛ إذ انهالت الانتقادات وتعاظمت من كل جانب. فالاتحاد السوفييتي أرسل إنذاراً فعلياً، بينما الولايات المتحدة، التي لم تتلق أي إشعار بالهجوم المرسوم، كان رد فعلها عنيفاً في معارضته. فأقرت الأمم المتحدة بأغلبية كبيرة قراراً، يطالب بانسحاب كل الجنود الغرباء من مصر، مما اضطر المعتدين إلى الإذعان، وفي نهاية شهر كانون الأول انسحبت أواخر الوحدات الفرنسية الإنكليزية من مصر. وهكذا فإن حرب السويس، بدلاً من الإطاحة بناصر، تركته سيد القنال وجعلته بطل العالم العربي.[٢]

إن الحماسة للقومية العربية ساهمت في توحيد مصر وسورية في «الجمهورية العربية المتحدة» في شباط عام ١٩٥٨. ومما زاد في تعزيز العناصر المعادية للغرب كان الإطاحة بالأسرة الملكية الهاشمية المدعومة من قبل بريطانيا في العراق في تموز عام ١٩٥٨. وبعد مرور أشهر قليلة كانت آخر الوحدات البريطانية تغادر قواعدها الجوية في العراق، كما كانت الحكومة الجمهورية تنسحب من حلف بغداد وتضع حداً لثلاثين عام من التحالف مع بريطانيا. وحوالي هذا الوقت كان ثمة مراسل أمريكي في مصر يسرد حدثاً يجسد تلك الروح الجديدة، التي كانت تغمر العالم العربي:

" على تلة تطل على الموقع المستقبلي للسد العالي في أسوان ، في حوض النيل في جنوب مصر ، طلب المراسل من عامل رث الثياب أن يتخذ وضعية التصوير لالتقاط صورة له يمد بها ذراعه مشيراً إلى الموقع .

فاتخذ الوضعية المطلوبة وأخرج الكاتب قطعة نقدية كبخشيش له . لقد كان البخشيش جزءاً من الحياة اليومية في مصر منذ عهد بعيد حتى أن قدماء العمال المؤقتين كانوا يبدأون يومهم بتعبئة جيوبهم بنقود البخشيش .

ولكن ذلك العامل في أسوان امتعض حينما عرض عليه البخشيش وما استعاد مزاجه العادي إلا بعد مصافحة ودية وشكر عميق . لقد شرح الدليل أن محمود كان يدرك إلى ماذا يشير ، كما كان يدرك مغزاه ..... وشعر بالإهانة لعرض البخشيش عليه مقابل تلك الإشارة . إن العديدين من المصريين يخالجهم ، ولأول مرة في حياتهم ، شعور العزة القومية ، شعور بأنهم قومياً يفعلون شيئاً ما ويسيرون نحو هدف معين "[37] .

إن الشعور بالمسير نحو الهدف لم يكن شعوراً واسع الانتشار فعلاً بين العرب في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات (١٩٥٠ ، ١٩٦٠) . فلقد قامت هنالك مساندة قومية قوية لهدف « الوحدة العربية » ، الذي كثر ترداده كما كثر الحديث عن « الاشتراكية العربية » . وكان ناصر في إثر كل مجابهة مع الغرب ، يتجه إلى اليسار على نحو مضطرد ويؤم المنشآت المحلية والأجنبية على نحو كامل . وفي إقدامه على ذلك كان يلقى التهليل والتأييد في كل أرجاء العالم العربي باعتباره « صلاح الدين » الجديد الذي كان يدحر القوى الأمبريالية الغربية . فالعقد الذي جاء بعد عام ١٩٥٦ كان العقد الراديكالي في الشرق الأوسط ، العقد الذي جعل إيران وشبه الجزيرة العربية تتخذان موقفاً دفاعياً ضد ناصر ، الذي ، علاوة على تأسيسه الجمهورية العربية المتحدة مع سورية ، أرسل عام ١٩٦٥ الجنود لمساندة الثوار الجمهوريين في اليمن متحدياً بذلك السعودية .

ثم حلت الكارثة المرعبة ـــ حرب الأيام الستة في حزيران عام ١٩٦٧ . ففي نهاية تلك الأيام الستة المشؤومة كان الجنود الإسرائيليون يقفون على طول قناة السويس في الجنوب ، وعلى طول نهر الأردن في الشرق وعلى المرتفعات السورية المطلة على بحيرة طبريا في الشمال الشرقي .

إن القوى التقدمية العربية التي كان يمثلها ناصر لم تنهض من رقادها لهول الفاجعة ، ومنذ عام ١٩٦٧ طغت العناصر اليمينية في العالم العربي وتراجع النفوذ السوفييتي أمام النفوذ الأمريكي . وجاءت دفعة إضافية باتجاه اليمين في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ ، تلك الحرب التي فرضت فيها الدول النفطية حظراً على معظم البلدان الغربية ورفعت أسعار النفط من دولارين إلى ستة دولارات

للبرميل الواحد. فهذه الزيادة التي لا نظير لها في عائدات النفط أعطت الكتلة المحافظة ــ إيران والعربية السعودية ومشيخات الخليج ــ نفوذاً اقتصادياً وسياسياً قوياً في طول الشرق الأوسط وعرضه. وكان هذا الأمر صحيحاً على وجه الخصوص في الوضع الحرج، الذي بلغته مصر، حيث وافت المنية ناصر في عام ١٩٧٠ وخلفه «أنور السادات» المحافظ نسبياً، الذي حظي بمساندة السعوديين حينما أدار ظهره للاتحاد السوفييتي ووجهه صوب تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة.

تمكن العرب في حرب عام ١٩٧٣ من إعادة بعض الأراضي، التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. ومع ذلك لم تنجح قرارات الأمم المتحدة ولا المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ولا غارات الفدائيين عبر الحدود الإسرائيلية، في حمل الإسرائيليين على الجلاء عن الأراضي المحتلة ولن يتمكن العرب من التغلب على الإسرائيليين إلا إذا حققوا شعارهم في وحدة بلادهم وتكريس الإمكانات العربية بهذا الاتجاه.

لقد دأب الناطقون باسم العرب منذ الحرب العالمية الثانية بالكلام عن «وحدة الأمة العربية» ولكنهم كانوا يتصرفون عملياً وكأنهم يمثلون أمماً شتى ذات مصالح متضاربة. فالروابط المشتركة الوحيدة بين العرب كانت تتمثل برابطتي اللغة والدين، اللتين فشلتا في توحيد العرب فشلهما في توحيد الشعوب الكاثوليكية الناطقة بالإسبانية في الأمريكيتين. فأهم من اللغة والدين المشتركين كانت عوامل التنابذ العديدة، التي كان أولها يتمثل بذلك الخليط الكبير من أنظمة الحكم ــ من ملكيات إلى ثيوقراطيات إلى جمهوريات وديكتاتوريات عسكرية، بالإضافة إلى تلك المشيخات الصغيرة المتنوعة على الخليج العربي. ومن عوامل التنابذ أيضاً الفوارق الهائلة في الخلفيات الحضارية وفي الموقف من العالم الحديث، مما يجعل بلداً كلبنان أو مصر له من الأمور المشتركة مع إيطاليا واليونان أكثر مما له مع العربية السعودية واليمن. وعلاوة على ذلك تقوم المنافسات في العالم العربي كتلك المنافسة القائمة بين السلالات الحاكمة من هاشميين وسعوديين، والمنافسة القائمة بين القادة القوميين كما بين السادات والقذافي، وبين المجموعات الدينية كتلك القائمة فيما بين المسلمين والمسيحيين بالإضافة إلى التنافس القائم فيما بين الفرق الدينية أيضاً، وفيما بين الإيديولوجيات التي يؤمن بها الناصريون والبعثيون والشيوعيون والثوريون الفلسطينيون. وهنالك أيضاً الفوارق الاقتصادية العميقة، التي تفرق بين الأغنياء والفقراء العرب من أفراد ودول. فالعربية السعودية والكويت والعراق لا تستجيب للاقتراحات القاضية باستخدام عوائدها النفطية بالشكل الذي يحقق تطوراً اقتصادياً إقليمياً على نحو أشمل. كما إن أثرياء العرب لا يقدمون للأقطار العربية الفقيرة إلا مساعدات بسيطة جداً، NOUVAUX RICHES.

وأما الاشتراكية العربية فقد استحال تنفيذها في بلد عربي واحد، كما تعرضت الوحدة العربية لانتكاسة خطيرة عام ١٩٦٩ بانفصال سورية عن مصر، لأن قوى اليمين المحافظة وجدت في تلك الوحدة خطراً يهدد بقاءها. فالشرق الأوسط كان خالياً من رجل على شاكلة «ماو» في الصين أو «هو» في فييتنام؛ فالأحزاب الشيوعية المحلية كانت تسير في نهج محدود وكان هدفها الأساسي إخراج الشرق الأوسط من دائرة النفوذ الأمريكي، وما كان في نيته دعم الثورة الاجتماعية أو إثارتها وذلك لأنها تجعل الهدف السوفييتي الشامل المتمثل بالتعايش مع الغرب هدفاً محفوفاً بالمخاطر. وهكذا فإن الأحزاب الشيوعية المحلية السائرة في ركاب الكرملين فشلت في توفير القيادة وحشد الجماهير من حولها مع أن الكمون الثوري في بلد كمصر كان مماثلاً للكمون الثوري في الصين وفييتنام، مما ترك الساحة مفتوحة لناصر و «اشتراكيته العربية».

لم يكن لدى ناصر نظرية اجتماعية واضحة أو برنامج سياسي منطقي الترابط عند قيام ثورة ٢٣ تموز في عام ١٩٥٢. لقد كان ذا منشأ بورجوازي صغير وكان والده موظفاً في مديرية البريد، كما كان والد السادات فلاحاً صغيراً، وكان منطلقه الفكري، شأنه شأن معظم الضباط الأحرار، الذين أطاحوا بفاروق، منطلق الجناح الراديكالي للمنزع الأصولي الإسلامي. ولما وجد ناصر أن التصنيع البديل للاستيراد في سنوات الحرب لم يعد إلا بنتائج متواضعة جداً فإنه، وبغية تسريع وتيرة التصنيع، استبدل الصفوة الحاكمة بجهاز تكنوقراطي يتألف من ضباط الجيش والاقتصاديين والمهندسين.

من أوائل التدابير التي اتخذها نظام ناصر كانت تتضمن إلغاء الملكية وحل كافة الأحزاب والمنظمات السياسية الموجودة وإعادة توزيع الأرض بهدف زيادة أعداد صغار الملاكين وإعادة توجيه الاستثمار الرئيسي نحو الصناعة. ولتسهيل التصنيع أسس ناصر البنك الصناعي الجديد، كما أنشأ مجلساً دائماً للإنتاج الوطني. ولكن لم يكن من السهل فصل البورجوازية المصرية عن مدار اهتمامها التقليدي المتمثل بسرعة التصرف واقتناص الأرباح، ولذلك فإن ٧٠٪ من الاستثمارات الجديدة وجدت سبيلها إلى صناعة البناء ــ وفي معظمها إلى بناء الشقق السكنية للطبقتين الوسطى والعليا.

وبعد انتصار ناصر في السويس اندفع إلى اتخاذ المزيد من التدابير الاقتصادية الراديكالية، التي تضمنت تأميم البنوك الأجنبية والمصرية والصناعات الثقيلة وشركات التأمين والنقل وشركات الأراضي. وعلاوة على ذلك انطلق التخطيط الاقتصادي بخطة السنوات العشر الأولى (١٩٦٠ ــ ١٩٧٠). فهذه التدابير الاقتصادية وضعت حداً للهيمنة الأجنبية على الاقتصاد

المصري، ومكنت الدولة من تحديد غايات التطور الاقتصادي الوطني ومناهجه وسرعته. وفي هذه المرحلة أصبح التوكيد يتمركز في التصنيع على نطاق واسع، وعلى البحث عن احتمالات مصادر جديدة للطاقة وإحياء الأراضي الصحراوية وبناء السد العالي في أسوان.

وقد أوجد ناصر التنظيمات السياسية، التي كانت متطرفة تطرف تدابيره الاقتصادية. كما وضع حظراً على كافة الأحزاب السياسية، وفي ٢١ أيار عام ١٩٦٣ طرح على المؤتمر الوطني لقوى الشعب العامل خطة عمله الوطني، التي كانت تنص على أن "الاشتراكية هي السبيل إلى الحرية الاجتماعية" وأن "الاشتراكية العلمية هي السبيل القويم للعثور على النهج الصحيح، الذي يفضي إلى التقدم". وبدا، أن المصريين قد وجدوا فعلاً الطريق الذي يفضي بهم إلى «التقدم» في بداية الستينيات (١٩٦٠) إذ كان المعدل الوسطي لنمو صافي الإنتاج المحلي GDP بين (١٩٥٩ ــ ١٩٦٠) و (١٩٦٤ ــ ١٩٦٥) يتراوح بين ٥ و ٦٪، أو حوالي ٣٪ لكل فرد.

لم تقدم الخطط الاقتصادية النتائج المطلوبة لجملة أسباب: أول سبب لذلك كان الانفجار السكاني، الذي عجل به هبوط معدل الوفيات هبوطاً سريعاً وهبوط معدل الولادات على نحو أبطأ من سابقه بكثير ــ الاتجاه الواسع الانتشار في العالم الثالث في ذلك الحين. وأما السبب الآخر فقد كان يكمن في الاستنزاف الذي لعبته النفقات العسكرية من جراء الصراع الإسرائيلي والكارثة العسكرية لعام ١٩٦٧. ولكن السبب الرئيسي هو أن «اشتراكية ناصر العربية» لم تكن إلا نسخة مصرية لرأسمالية الدولة، التي قامت في الهند وغيرها من بلدان العالم الثالث. وبما أنها كانت كذلك فقد كانت عاجزة عجزاً متأصلاً عن تعبئة الطاقات البشرية والموارد المادية الوطنية لمصلحة التطور الاقتصادي المستقل والمنصف.

فالإصلاحات الزراعية في عام ١٩٥٢ و عام ١٩٦١ لم تخلص إلا إلى استبدال طبقة من الأعيان بطبقة أخرى، إذ تراجع الملاكون العقاريون الأرستقراطيون القدماء أمام طبقة جديدة من الفلاحين الأغنياء والفلاحين الوسط، الذين صاروا يحصلون على الاعتمادات والآلات والأسمدة الكيميائية، الأمر الذي أفضى بهم إلى أن يصبحوا فلاحين رأسماليين نافذين. ولكن الغالبية العظمى من الفلاحين الذين ما كانوا يملكون شبراً من الأرض، أو الذين كانوا يملكون أقل من خمسة فدادين (الفدان = ١,٠٤ آكر) "لم يكونوا عام ١٩٧٠ أفضل حالاً عما كانوا عليه حينما ابتهجوا للإطاحة بالنظام القديم في عام ١٩٥٢ ..... فالإصلاح الزراعي داهم صميم نفوذ العائلة المالكة والأرستقراطية العقارية وأكبر الملاكين العقاريين، ولكنه لم يقترب من الفلاحين الأغنياء وأعيان القرى"[38].

ونقطة الضعف الأخرى في «اشتراكية ناصر العربية» أنها شجعت نمط الاستهلاك في نوع

من اقتصاد دولة الرفاه. فالواردات كانت تتألف من نسبة مئوية هائلة من السلع الاستهلاكية من أمثال أجهزة التلفزة والكماليات البيتية، مما أضعف قطاع السلع الإنتاجية، ذلك القطاع الضروري للتطور الاقتصادي المستقل الذي يعزز نفسه بنفسه. وهكذا فإن التصنيع لم يخلق مجالات العمل الجديدة إلا لما نسبته ١٨٪ من الزيادة، التي طرأت على الأيدي العاملة بين عام ١٩٣٧ و عام ١٩٦٠، ولما نسبته ١٦٪ من الزيادة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٠[39]. وفي الوقت الذي كان فيه القطاع الصناعي آخذاً بالتلكؤ كانت بيروقراطية الدولة آخذة في طريق الإفراط بالتوسع. فبين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٦ زاد عدد البيروقراطيين بنسبة ٦١٪، كما زادت دخولهم نسبة ٢١٥٪، وفي غضون ذلك كان عدد العمال ذووي الياقات الزرقاء يتناقص عملياً.

ولقد برهنت «اشتراكية ناصر العربية» عن عجزها على حل التناقضات بين الأغنياء والفقراء من الفلاحين، وبين العمال الحضريين والطبقة البورجوازية الجديدة من مقاولين وموزعين ومتاجرين بقطاع التصدير / الاستيراد والبيروقراطيين العسكريين في الدولة. ولذلك فإن ما نجم عن ذلك من توترات لم يحفز على حظر الأحزاب السياسية وحسب وإنما حفزه أيضاً على اعتقال ما ينوف على الألفي شيوعي، مما صفى اليسار بشكل فعال وأتاح لليمين من بورجوازيين وملاكين عقاريين استعادة نفوذهم الاقتصادي والاعتراف بهم تدريجياً كطبقة سياسية. فهم لم يفقدوا لا رأسمالهم ولا أراضيهم بأكملها، كما تمكنوا من العثور على منافذ جديدة للاستثمار الرئيسي في الملكيات الثابتة والبناء، كما تمكنوا من استعادة الكثير من نفوذهم في الريف وإقامة التحالفات مع بعض قطاعات الجيش والبيروقراطيين والتكنوقراطيين. وهكذا وجد ناصر نفسه محاصراً بفراغ على يساره وبمجموعات ضاغطة بشكل متزايد على يمينه.

لقد كان ناصر قادراً على مقاومة ما نجم عن ذلك من جذب ثابت باتجاه اليمين في السياسة المصرية، ولكنه قاوم كفرد ليس إلا وليس كممثل لقوة يسارية منظمة، كما كانت «اشتراكيته» اشتراكية المراسيم الجمهورية، التي يحققها له الجيش والشرطة. فلم يكن هنالك ثمة مبادهة أو مشاركة على مستوى الجذور التحتية. إن الفشل في تعزيز الاشتراكية العربية بالاشتراكيين يفسر السبب الذي مكن السادات، بعد موت ناصر في عام ١٩٧٠، من أن يعكس الاتجاه دون أن يلقى إلا مقاومة طفيفة. فلم يكن الفلاحون منظمين، كما كان العمال ينقصهم الوعي لفرض السياسة الوطنية، وكان اليساريون القدامى مهيضي الجناح أو موضع الانتقاء والاحتواء: لقد كان اليساريون الناصريون خائري القوى، كما كان عليه البيرونيين بعد ابتعاد بيرون، وكانت الطبقة الوسطى منهمكة أساساً بالنزعة الاستهلاكية، كما كان ضباط الجيش موضع رشوة الامتيازات السخية. وهكذا فإن

هذا الواقع لم يترك إلا الطلاب وحدهم لخوض غمار المظاهرات وتنظيم «اللجان للدفاع عن الديمقراطية»، بيد أن الاستجابة كانت واهية، كما تم تحييد الطلاب بالضغط الاقتصادي والقوة العسكرية.

وبذلك أصبح المجال مفتوحاً أمام السادات لدفع استراتيجيته الجديدة أشواطاً إلى الأمام، تلك الاستراتيجية التي كانت تعتمد في الميدان الاقتصادي على فكرة «الاستثمار الثلاثي»، التي تجمع بين التقنية الأمريكية ورأس المال العربي واليد العاملة المصرية. وأهم ما في الأمر أن هذه الاستراتيجية كانت تعني ضمناً مبدأ الانفتاح INFITAH أو الباب المفتوح، الذي كان يعني التخلص من المظاهر الاقتصادية الناصرية في مصر، فتم إلغاء التخطيط الاقتصادي وتأميم المؤسسات بغية جذب رأس المال الأجنبي. ففي شباط عام ١٩٧٤ تأسست «المناطق الحرة» المعفاة من الضرائب والرسوم على طول قناة السويس، ومنحت شركات الاستثمار العاملة في أي مكان من مصر، إعفاء من الضرائب مدة تتراوح بين ٥ و ٨ سنوات، كما تم تحرير بنوك الاستثمار من ضوابط النقد. وأما قانون الاستثمار الصادر في حزيران عام ١٩٧٤ فقد فتح أمام الاستثمارات الأجنبية الصناعة والتعدين والصرافة والتأمين (وقد كانت كلها سابقاً موضع التأميم). وعندما كان السادات يتحدث أمام «نادي نيويورك الاقتصادي» في تشرين الثاني عام ١٩٧٥ تكلم عن حاجة الاقتصاد المصري «لعملية نقل الدم» وجاء على ذكر مبلغ ينوف على ٣ بلايين من الدولارات الأمريكية.

وعلى الرغم من الإغراءات التي طرحها السادات؛ فإن عدداً قليلاً جداً من الشركات الغربية اغتنم فرصة «الباب المفتوح»، إذ ثبط عزائم تلك الشركات الوهن الذي كان يعتور البيروقراطية المصرية المقيتة بالإضافة إلى الهيكل الأساسي العتيق في ميداني الاتصالات والنقل. وعلاوة على ذلك فإن البورجوازية المصرية في الوقت الذي كانت تهلل فيه لسياسة «الباب المفتوح» كانت ترى في رأس المال الأجنبي تهديداً لمصالحها المحلية ولذلك كانت تصر على صياغة المشاريع المشتركة بناء على ما تمليه هي من شروط. فكانت النتيجة الختامية التي تمخضت عنها بدع السادات تتمثل بتفاقم الوضع الاقتصادي سوءاً في مصر، إذ أدى إلغاء التخطيط المركزي إلى زيادة الواردات من ٣٫٩٤ بليون دولاراً أمريكياً في عام ١٩٧٣ إلى ٧٫٥ بليون دولاراً أمريكياً في عام ١٩٧٦ ـــ زيادة احتلت فيها السلع الكمالية مركز الصدارة في هذه القفزة. وأحد التقديرات جاء على ذكر بقاء نسبة ٢٥٪ من الأيدي العاملة التي كانت ٩ ملايين نسمة، إما عاطلة عن العمل أو ناقصة العمالة.

وبحلول عام ١٩٧٦ وصلت مصر حافة الإفلاس، إذ عجزت عن تسديد ما كان مستحقاً عليها من قروض قصيرة الأجل. فقام اتحاد مالي يتألف من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

وحكومتي الولايات المتحدة والعربية السعودية وقدم العون المطلوب، وكان الثمن تخفيض قيمة الجنيه المصري وإلغاء المعونات المالية للضرورات الأساسية، وسرعان ماأدت هذه النصيحة الأخيرة إلى ارتفاع سعر غاز البروبين بنسبة ٤٦٪ والطحين بنسبة ٦٣٪ واللحم بنسبة ٢٦٪ والرز بنسبة ١٦٪. وكانت هذه الزيادات بالنسبة لشعب يعيش أصلاً حالة الكفاف، أمراً لا يمكن التساهل فيه؛ فاندلع عصيان فعلي في كانون الثاني عام ١٩٧٧ في المدن في طول البلاد وعرضها، فأذعن السادات وأعاد المعونات المالية، وكان ذلك الإذعان تراجع رضيت به المصالح المالية الأجنبية، لأن سقوط السادات كان سيفضي إلى تقويض البناء الكرتوني برمته.

وأما تخفيض قيمة الجنيه فقد تم فرضه لأن وطأته التخريبية على الاقتصاد لم تكن موضع إدراك الجماهير الثائرة. فتكلفة السلع المستوردة، التي تعتمد عليها الصناعة والزراعة المصريتين اعتماداً بنيوياً، ارتفعت ارتفاعاً متكافئاً مع التضخم، وفي الوقت نفسه كانت تكلفة العمل تتزايد من جراء التضخم ومزاحمة السوق العربية المفتوحة أمام العمال المصريين. فأفلست الشركات الصناعية الصغيرة تاركة أمام العمال المطرودين خيار الالتحاق بصفوف العمال الناقصي العمالة في الحرف الهامشية أو الهجرة. فلقد كان لمصر، كالمكسيك، نسبة تقارب ٢٠٪ من قوتها العاملة تعمل في البلدان الأجنبية، من التي تساعد تحويلاتها المالية في تعديل الميزان التجاري غير المواتي، كما تسهم أيضاً في ذلك التغيير القيم الذي يطرأ على منظومة القيم باتجاه المنزع الاستهلاكي.

فسمة الحياة في القاهرة تحافظ على طابعها المرعب، حيث تتقاسم عائلات بأكملها غرفة واحدة صغيرة وتفيض النفايات من البالوعات إلى الشوارع ويتدلى الركاب من جوانب الحافلات وظهورها بغية سرعة الوصول إلى أماكن عملهم. وإن الامتعاض من هذا الواقع البائس يزداد تفاقماً بتفريغ المتعاملين بالسوق السوداء والمضاربين والمهربين ومختلف أنواع المتعهدين تحت ستار الانفتاح. فخلال مناقشة برلمانية في كانون الأول عام ١٩٧٥ وجه أحد النواب اتهامه بأن في مصر، في ذلك الحين، خمسمائة مليونيراً بالمقارنة مع أربعمائة مليونيراً قبل الإطاحة بالملك فاروق في عام ١٩٥٢. فالمرابع الليلية والمراقص ومخازن المشروبات الروحية وسيارات «الليموزين» الفاخرة وغير ذلك من مظاهر فداحة الظلم الاجتماعي كانت كلها أهدافاً مباشرة للمتظاهرين خلال أعمال الشغب، التي قامت في كانون الثاني عام ١٩٧٧.

فإذا كانت الظروف في المدن ظروفاً مرعبة فإن ظروف الريف أسوأ حتى منها. فالعمر المرتقب لا يزال دون الأربعين سنة ونسبة الأمية تبلغ ٧٠٪، وهي نسبة أعلى مما كانت عليه قبل عشر سنوات خلت، وثمة تقدير يورد أن نسبة من يعانون وهن البلهارسيا من سكان الريف تتراوح بين

٦٠ و ٧٠٪، وأن الإنتاجية الزراعية تزداد سنوياً بنسبة ٢٪ أو أقل من نسبة التزايد السكاني. وفي عام ١٩٧٥ فاقت الواردات الزراعية، لأول مرة، في قيمتها قيمة مجمل الصادرات الزراعية. وثمة دراسة عن الوضع الريفي المعاصر في مصر تتنبأ بتفاقم حدة التناقضات والصراعات الطبقية بين فقراء الفلاحين والفلاحين المعدمين من ناحية أولى وبين أغنياء الفلاحين من ناحية ثانية.

لقد لجأ السادات إلى ثلاثة تكتيكات لمجابهة هذا التفسخ الاجتماعي الذي ينذر بالشؤم. وكان أولها تكتيكاً سياسياً: إذ أعلن عن إنهاء «الديكتاتورية» الناصرية واعتماد (مشروع قانون الحقوق العامة)، الذي سوف يسم «بداية حياة جديدة في مصر». وفي خطابه بعيد العمال العالمي في أول أيار عام ١٩٧٧ وصم الناصرية "بمعسكرات الاعتقال وممارسة الوصاية والمصادرة، وبنظام الحزب الوحيد والرأي الوحيد". ورداً منه على ذلك خلق عملياً في تشرين الثاني عام ١٩٧٦ ثلاثة أحزاب سياسية: الحزب الاشتراكي العربي في الوسط، وحزب التجمع التقدمي الوطني في اليسار، والحزب الاشتراكي الليبيرالي في اليمين. وإن أقوى القوى اليمينية تتمثل بالإخوان المسلمين وأجهزتهم شبه العسكرية السرية. ولقد كان السادات عملياً يحابي الوسط ويتساهل مع اليمين ويقمع اليسار. فخلال أعمال الشغب في كانون الثاني عام ١٩٧٧ تجاهل الدور البارز، الذي لعبه الإخوان المسلمون واعتقل الأعضاء البارزين من التجمع التقدمي الوطني، كما اعتقل النقابيين في صفوف العمال والشيوعيين. وأعاد استعمال هذا القمع الاصطفائي في عام ١٩٧٩ ضد المعارضين لمهماته السلمية إلى القدس وإلى كامب ديفيد.

وأما التكتيك الثاني للسادات فقد كان جعل مصر خليفة لإيران في دور شرطي الخليج والمناطق الإفريقية المتاخمة. فالسادات كان يأمل، بضمان يسر تدفق النفط إلى الغرب، باجتذاب المساعدة المالية الضخمة للاقتصاد المصري المترنح. فمن هذا المنطلق جاء إيفاد ثمانية آلاف من الجنود المصريين إلى عمان للحلول محل الجنود الإيرانيين، الذين كانوا يساندون السلطان الرجعي «قابوس» ضد ثوار ظفار. ومن هذا المنطلق أيضاً جاء إرسال فرقة الطوارئ المصرية إلى زائير لمساندة الرئيس الفاسد «موبوتو» خلال انتفاضة عام ١٩٧٧ في إقليم شابا. وأما قطع التبديل للأسلحة المصرية القديمة ذات المنشأ السوفييتي؛ فقد قدمتها الصين، التي هي دائماً وأبداً على أهبة الاستعداد لمساعدة أي عدو لعدوها السوفييتي.

ولقد كان التكتيك الرئيسي للسادات حفاظاً على بقائه يتمثل بمبادرته السلمية المسرحية، التي بلغت أوجها في اتفاقات كامب ديفيد في أيلول عام ١٩٧٨، إذ قدم فيها السلم للجماهير المصرية باعتباره الحل لمشكلاتها الراهنة وحجر الأساس للرخاء في المستقبل. فالاستجابة العاجلة

كانت مرضية للسادات المخنوق بالمشاكل، كما عادت عليه على نطاق عالمي بجائزة نوبل للسلام، وأما داخل الوطن فقد استحثت الدعم الشعبي تلك الصحافة الحكومية، التي كانت تصور الفلسطينيين كناكرين للجميل، تواقين لمواصلة الحرب إلى آخر نقطة من الدماء المصرية. ولدى عودة السادات من القدس استقبلته الجماهير استقبالاً حماسياً وهي ترفع شعارات من أمثال «مصر أولاً ومصر ثانياً ومصر آخراً».

ومع ذلك فثمة سؤالان يبقيان دون إجابتين قاطعتين. أولهما هو ما إذا كان كامب ديفيد يمثل المقدمة الحقيقية للسلم. فالإجابة بالإيجاب على هذا السؤال تبقى دونكيشوتية في الوقت الذي يطالب فيه عرب الضفة الغربية بدولة فلسطينية مستقلة من ناحية أولى، وفي الوقت الذي تتصرف فيه حكومة «بيغن» وكأن معاهدة السلم قد أطلقت يدها CARTE BLANCHE لاستعباد الضفة الغربية والاستيطان فيها بشكل أبدي.

وأما السؤال الثاني، وهو أشد وقعاً في النفس حتى من السؤال الأول، فهو ما إذا كان بمقدور سلام وطيد في الشرق الأوسط أن يكون بشيراً «بالعصر الذهبي» الذي يعد به السادات. ففي عام ١٩٧٨ صرح السادات أن عام ١٩٨٠ سيكون «عام الازدهار»، ولقد قدمت الولايات المتحدة كل ما بوسعها من جهود للمساعدة على تحقيق الازدهار. فبين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ خصصت الولايات المتحدة ٣ر٥ بلايين من الدولارات الأمريكية على شكل معونة مدنية لمصر ـــ وهذه المعونة هي أكبر مشاريع المعونات طموحاً بعد مشروع «مارشال». فبناء على أساس نصيب كل فرد PER CAITA يتلقى المصريون معونة على شكل دولارات حقيقية أكثر مما كان يتلقى الأوربيون الغربيون بعد الحرب العالمية الثانية. وتتدفق هذه المعونة بشكل أسرع مما تستطيع مصر استيعابه، ولذلك ففي تموز عام ١٩٨٠ لم ينفق عملياً من مخصصات الإنفاق الشهري، الذي كان ١٠٠ مليون دولاراً أمريكياً إلا نصفها فقط، كل هذه المساعدات من أجل بقاء السادات تابعاً لأمريكة.

لقد حفز هذا الكنز ازدهاراً اقتصادياً في السلع الاستهلاكية الكمالية والمباني السكنية، التي لا تعود بأية مساعدة على الغالبية العظمى من المصريين[40]. فالمعونة الأمريكية زادت الصدوع بزينة مؤقتة ولكن يتعذر استمرارها إلى الأبد. فعلى السادات، أو خليفته، أن يواجه ببسالة، حالما تتوانى تلك المعونة، ذلك المأزق الباقي على قيد الحياة في مؤسسته: ألا وهو علاقة التبعية والاستغلال كتلك العلاقة القائمة بين العمال و «البورجوازية الطفيلية» الجديدة في القاهرة، والعلاقة القائمة بين فقراء الفلاحين والكولاكيين KULAKS الجدد في الريف، والعلاقة بين الدولة المصرية الراسفة في أغلال الديون وبين دائنيها المسيطرين في العواصم الغربية. ولقد شعر بهذا المأزق أحد الموظفين

الحكوميين، الذي قال لمراسل أمريكي وهو في غمرة يأس عميق: "من المؤكد أن أبنائي سيكونون على الفقر الذي أنا فيه"[41].

وقد تساق الحجج على أن مصر لا تمثل الشرق الأوسط تمثيلاً نموذجياً من جراء عبء مشكلاتها الصميمية ــ كانعدام الترسبات النفطية الهائلة أو غير ذلك من الثروات الطبيعية، والقيود التي تقيد الزراعة بسبب الصحراء المحيطة بها، والتفجر السكاني الذي يفضي إلى نسبة معاكسة ومتفاقمة باستمرار من الكثافة السكانية على اليابسة. وعلى نقيض هذه المعوقات فإن إيران بلد من بلدان الشرق الأوسط، بلد حبته الطبيعة بعوائد نفطية كافية لأي برنامج اقتصادي وبوفرة من الموارد الطبيعية الأخرى وبنسبة مواتية من الكثافة السكانية على اليابسة. ومع ذلك فإن إيران كانت تتخبط بمشكلات اجتماعية واقتصادية على ذلك الحجم الذي أدى إلى الإطاحة بالشاه في عام ١٩٧٧ على الرغم من جيشه الرائع التجهيز والبالغ ٤٥٠٠٠٠ رجل.

لقد كانت الثورة مفاجأة مقدار ما كانت جوهرية لأن صورة الشاه في الغرب كانت صورة الرجل الكريم والمصلح الشعبي، الذي كان يوزع الأرض على الفقراء، كما كان ينفذ «المعجزات الاقتصادية» بعوائد إيران النفطية ويوفر حياة أفضل لرعاياه الذين يبلغ تعدادهم ستاً وثلاثين مليون نسمة. وحتى الشاه نفسه لم ينج من تصديق هذا الوهم، عندما كان يباهي أن إيران ستكون القوة العسكرية العظمى الخامسة في العالم بحلول عام ١٩٨٠، وأن دخل الفرد فيها سيوازي دخل الفرد في ألمانيا الغربية بحلول عام ١٩٨٦، وأنها ستصبح حينئذ «حضارة عظمى» أسمى من كل المجتمعات قديمها وحاضرها لأنه سيكون عندها قد محق «مفهوم الطبقة والصراع الطبقي». ولقد ساهم «الرئيس كارتر» في تعزيز هذا الوهم، عندما كان يشرب نخب الشاه عشية حفلة رأس السنة عام ١٩٧٨ في طهران ويقول: "إن إيران في ظل قيادتكم العظيمة يا جلالة الشاه إن هي إلا جزيرة هادئة في منطقة من أكثر مناطق العالم الغير مستقر. وذلك يعود فضله، لجلالتكم، ولقيادتكم وللاحترام والإعجاب والحب الذي يكنه لكم شعبكم"[42].

وبعد عام واحد في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٧٩ اضطر الشاه، الذي انتحل لنفسه لقب «ملك الملوك» ولقب «ظل الله على الأرض» إلى الهرب من عاصمته والتفتيش عن منفى في البلدان الأجنبية، حيث مات في العام التالي. وبغية إدراك سبب هذه المحصلة المباغتة تقتضي الضرورة أن نشير إلى أن الشاه كان بالأساس صنيعة غربية. ذات يوم اضطر أيضاً للجوء إلى المنفى في عام ١٩٥٣، عندما حاول معارضة أحد رؤساء الوزارات الجماهيريين، الدكتور «محمد مصدق» الذي أمم حقول النفط على حساب شركة النفط الإيرانية الإنكليزية. فأحد التقارير الرسمية لوكالة

المخابرات، الذي تم إعداده في كانون الثاني عام ١٩٥٣ من قبل إدارة ترومان الراحل يخلص إلى الاستنتاج أن إجراء التأميم، الذي اتخذه مصدق كان «يحظى تقريباً بدعم إيراني شامل». ولقد صور ذلك التقرير «مصدق» بأنه عدو لدود للشيوعية، كما أشار إلى أن «حزب توده الشيوعي» كان على نزاع حاد مع مصدق وكان يرى كذلك أن الإطاحة بمصدق يجب أن تحتل «مركز الصدارة» في جدول الاهتمامات.

وعلى الرغم مما ورد في هذا التقرير؛ فإن وزير الخارجية «جون فوستر دالاس» ومدير وكالة الاستخبارات المركزية «آلان دالاس» أقنعا الرئيس أيزنهاور أن «مصدق» أداة سوفييتية ويجب الخلاص منه ضمانة للمصالح الغربية. فأوكلت مهمة «زعزعة الاستقرار» إلى «كيرميت روزفلت» وهو حفيد «تيودور روزفلت» ومدير فرع وكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأوسط. فوصل روزفلت إلى إيران تحت اسم مستعار في آب عام ١٩٥٣ ودأب على حبك مؤامرة الانقلاب مع الجنرال «فضل الله زاهدي». ولما تأكد الشاه من المساندة الأمريكية عزل طواعية «مصدق» وعين مكانه زاهدي، وهرب الشاه بعد ذلك خارج الوطن وبقي إلى أن دخل الجنرال زاهدي طهران بقواته المسلحة. وفي ٢٢ آب نقل آلان دالاس شخصياً الشاه، عائداً به إلى عاصمته.

وما إن اطمأن الشاه على عرشه حتى عمد أولاً إلى تنظيم جهاز حكومي بالغ المركزية. وبمساعدة عائدات النفط والخبرة الفنية الأمريكية لجأ إلى تحديث قوات الشرطة والبيروقراطية والقوات المسلحة وجهاز أمن السافاك المشين. وبحلول عام ١٩٧٠ كان على استعداد للبدء بتحويل إيران إلى قوة أمبريالية فرعية، أو إلى «قوة إقليمية نافذة» وفق تسمية واشنطن لها. فبين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٦ ابتاع الشاه أسلحة أمريكية قيمتها ١٠٫٤ بليون دولار، وكان هنالك في أنابيب النفط ما قيمته ١٢٫١ بليون دولاراً أيضاً، عندما سقط الشاه في عام ١٩٧٩.

وهكذا أصبحت إيران الدولة المثالية القادرة على تحقيق «مبدأ نيكسون»، الذي كان يقضي بوجود زبائن محليين مزدوين بمعونة عسكرية أمريكية ضخمة وتدريب كبير للقيام بالقتال المطلوب، حفاظاً على الوضع الراهن في المناطق الاستراتيجية من بلدان العالم الثالث. فلقد كان المال متوفراً للشاه لدفع أثمان أحدث أجهزة الأسلحة العصرية التي كان يفتن بها، كما كانت الإرادة متوفرة لديه لاستخدام تلك الأسلحة لقمع الحركات الإقليمية الراديكالية ــ مثلما فعل في عمان ضد ثورة ظفار، وفي الباكستان ضد المنشقين «البلوتشيين» وفي الصومال ضد الحبشة. وبما أن المملكة العربية السعودية لم يكن لديها من الطاقة البشرية ما يؤهلها لممارسة مثل هذا الدور الإقليمي الفعال، فإن واشنطن كانت تنظر إلى إيران وإلى إسرائيل بأنهما الحارستان للوضع الراهن في الشرق

الأوسط . فالاتفاق الإسرائيلي المصري الأخير ، الذي تم التوصل إليه في كامب ديفيد لم يكن بالأساس إلا تدبيراً لتوسيع وتعزيز ذلك الهيكل الذي يصون الوضع الراهن STATUSQUO .

ولكن البناء الامبراطوري الذي أقامه الشاه كان ، على الرغم من واجهته المهيبة ، بناء هشاً ينخزه السوس في صلبه . فلقد أصبح بناء يتزايد اعتماده على النفط ، الذي كان يمثل نسبة ٥ر١٩ من صافي الإنتاج المحلي GDP في عام (١٩٧٢ ــ ١٩٧٣) ، ونسبة ٧ر٤٩ في عام (١٩٧٧ ــ ١٩٧٨) ، العام الذي كان مسؤولاً فيه عن نسبة ٧٧٪ من إيراد الحكومة وعن نسبة ٨٧٪ من مكاسب القطع الأجنبي . ولكن صناعة النفط كانت مطمورة ضمن الاقتصاد الوطني ببعض « الوشائج ، التي تشدها إلى الخلف أو تدفعها إلى الأمام » . فلقد كانت تستخدم عدداً ضئيلاً من الأيدي العاملة ، كما كانت تحصل على تقنيتها من البلدان الأجنبية ومعظم مردودها كان موضع التصدير . والأدهى من ذلك أن احتياطات النفط محدودة ولذلك فإن الإنتاج سوف يبدأ بالهبوط في التسعينيات (١٩٩٠) ، كما ستهبط الإيرادات بنسبة مماثلة .

لقد كانت المشكلة الأساسية التي تواجه إيران تكمن في تطوير زراعتها وصناعتها فيما تبقى أمامها من الزمن ، كي تتحرر من الاعتماد على النفط . ففي كلا هذين الميدانين لحقت الكارثة بالبلاد على الرغم من الخطط الجليلة والإنفاقات الهائلة . فبرنامج الإصلاح الزراعي الذي انطلقت مسيرته في عام ١٩٧٢ برهن ، بمقدار ما يتعلق الأمر برفاه الطبقة الفلاحية ككل ، عن إخفاق الإصلاح الزراعي الإيراني . فلقد توصلت إحدى الدراسات في عام ١٩٧٤ إلى النتيجة التالية : " إن الإصلاح الزراعي لم يحسّن المنزلة الاقتصادية الاجتماعية للطبقة الفلاحية ، وعاد بالضرر على قسط كبير من الفلاحين ..... فبدلاً من أن يفضي الإصلاح الزراعي إلى خلق طبقة فلاحية مستقلة وإلى طبقة بورجوازية حضرية أكثر استقلالاً ، فإنه أفضى إلى مزيد من تشديد القبضة الاقتصادية الاجتماعية التقليدية للدولة على الطبقات الاجتماعية كلها "[44] .

فالأرض تم توزيعها فعلاً على زهاء نصف الفلاحين ، الذين لا يملكون شبراً منها ولكن لم تعقبها أية خطوة باتجاه المعونة التقنية ، ولذلك فقد ركدت الإنتاجية الزراعية ، مما دفع بالشاه إلى الالتفات إلى الهيئات الزراعية الأجنبية ، التي حلت عملياتها ذات الإنتاج كثيف رأس المال محل الفلاحين ، الأمر الذي أدى منذ عام ١٩٧٣ إلى القذف بنسبة ٨٪ من السكان القرويين إلى المدن سنوياً ، حيث انعدام الأشغال حولهم إلى نقاد قساة للنظام . وعلاوة على ذلك فإن عمليات الهيئات الزراعية لم تزد الإنتاجية زيادة كافية لتلبية الطلب الهائل على المواد الغذائية ، الطلب الذي كانت تحفزه العائدات النفطية مع وجود نمو سكاني كبير ووجود أعداد متزايدة من الأجانب ذوي الأجور العالية . فعلى

الرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومة ارتفع الإنتاج الزراعي سنوياً بنسبة تتراوح بين ٢٪و٥ر٢٪، قياساً إلى النمو السكاني الذي كانت نسبته ٣٪. إن نسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من دولارات النفط كانت تدفع مقابل الاستيرادات الغذائية، مما أدى إلى قيام وضع شاذ إلى حد الخطورة. ففي الوقت الذي كان يجري فيه استغلال الزراعة في معظم البلدان لتقديم العون المالي للتصنيع، كان النفط في إيران موضع الاستغلال لتعويض العجز الزراعي. وكما قال أحد الوزراء السابقين من أعوان الشاه: "إذا عدنا بأبصارنا إلى الماضي لوجدنا أن الواجب كان يستلزم منا إجراء أحد الأمور على نحو مختلف، ألا وهو إقامة التوازن بين الصناعة في المدن وبين الزراعة. فلقد وزعنا الأرض ولكننا لم نستتبعها بالإجراءات الكافية لاستبقاء المواطنين في الريف. لو فعلنا ذلك لكان هذا البلد أكثر استقراراً"[45].

وأما أفق الصناعة فقد كان قاتماً على قدم المساواة مع الزراعة. فهوس الشاه بالأمور العسكرية دفعه إلى الاستثمار في الأعتدة الحربية الأجنبية أكثر من الاستثمار في الصناعة المحلية. فلقد تضخم قطاع الخدمات في الاقتصاد تضخماً كبيراً إلى الحد الذي جعله مسؤولاً عام ١٩٧٤ عما نسبته ٤ر٣٩ من صافي الإنتاج المحلي بالمقارنة مع نسبة ١ر١٦ فقط من الصناعة. كما لم تقم أيضاً أية محاولة لتكييف الجهاز البيروقراطي المرهق وفق مقتضيات تشجيع التطور الاقتصادي السريع، مما جعل المقاولين، من إيرانيين وأجانب سواء بسواء، يهدرون الكثير من الزمن والنقود على مقارعة النظم وشق طريقهم بالرشوة إبان اعتراض العقبات. وأما الصناعات التي تم إنشاؤها فقد كانت في معظمها من النموذج البديل للاستيراد، كما كانت في العادة تركب الأجزاء المستوردة، بدلاً من تصنيع المكونات. وعلاوة على ذلك فإن ارتفاع التعرفات الحمائية أيضاً عزز العجز، فمثلاً كان تركيب سيارة «شيفروليه» في إيران يستغرق ٤٥ ساعة، قياساً إلى ٢٥ ساعة في ألمانيا. وما هو أهم من ذلك أن أية سلع مصنعة ـــ سواء أكانت سيارات أو فولاذاً أو أدوات منزلية ـــ كان من المحتمل استهلاكها داخل الوطن، نظراً للقوة الشرائية، التي خلقتها دولارات النفط. وهكذا فإن الصادرات غير النفطية انخفضت من نسبة ٢٢٪ عام ١٩٥٩ إلى ١٩٪ عام ١٩٧٣ وإلى ٥٪ في عام ١٩٧٥. والحقيقة المريرة الأخرى مرارة هذه الحقيقة كانت تكمن في أن نسبة ٧٢٪ من الصادرات غير النفطية كانت في عام ١٩٧٤ ـــ ١٩٧٥ ترد من القطاع التقليدي (كالسجاجيد الفارسية مثلاً) قياساً إلى ما نسبته ٢٨٪ من القطاع الصناعي الجديد.

هذا الفشل الاقتصادي المطلق كان لا بد من أن يترك خلفه بصماته الاجتماعية السلبية. فنسبة الأمية بقيت ٦٠٪ بين المواطنين، كما إن عدد الطلاب الذين عادوا إلى الوطن بعد إنهاء

دراستهم في الخارج لم يكن أكثر من ٢٢٠٠٠ طالب من أصل ٣٢٥٠٠٠ من الطلاب الموفدين للدراسة خلال العقد الممتد من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٨ . وأما ضرائب الدخل الشخصية فقد كانت منخفضة أصلاً ناهيك عن التملص منها في العادة . ففي عام ١٩٧٥ كشف وزير المالية أن عدد الشركات ، التي تحتفظ بكشوف نظامية عن دخولها لا يتعدى ٩٣٦٢ شركة من أصل ٢٠٠٠٠ شركة مسجلة ، كما إن نسبة ٤٣٪ من هذا العدد أدلت ببيانات عن خساراتها ، مما يفيد أن ربع تلك الشركات على الأقل لا يدفع ثمة ضرائب على الإطلاق . وعلاوة على ذلك كانت الفجوة بين مستوى المعيشة في الريف ونظيره في المدن آخذة بالاتساع ، الأمر الذي أدى إلى تدفق الناس إلى الأحياء القذرة في المدن وازدحامها بالسكان . وفي عام ١٩٧٣ أجرت منظمة العمل الدولية ILO دراسة حول توزيع الدخل في إيران وخلصت إلى الاستنتاج أن تلك النسبة المئوية التي تبلغ ١٠٪ من السكان والتي تتربع على ذروة سلّم الدخول ، هي التي تستنفد ما نسبته ٤٠٪ من مجمل الاستهلاك الخاص ، في حين أن تلك النسبة المئوية ، التي تبلغ ٣٠٪ من السكان والتي تحتل الدرجة السفلى من سلم الدخول لا تستنفد إلا ما نسبته ١٠٪ من الاستهلاك الخاص[46] . وفي عام ١٩٧٥ توصل تقرير لمؤسسة هدسون إلى النتيجة التالية : " إن من الممكن أن تتكشف إيران ، في العقد الأخير من هذا القرن ، بأنها ليست أكثر من بناء منصّف التصنيع مزركش السطح بزركشات العظمة والنفوذ العالمي وخاوي الجوهر "[47] .

هكذا كانت خلفية الأزمة الثورية الطويلة الأمد ، التي بدأت في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٧ ، عندما اصطدم خمسة آلاف طالب جامعي مع الشرطة . هذا الاصطدام أطلق العنان لموجات من أعمال الشغب ، التي بلغت أوجها في أيلول عام ١٩٧٨ حينما أدت التظاهرات الضخمة وسفك الدماء الغزيرة إلى أن يعلن الشاه الأحكام العرفية وأن يعين حكومة عسكرية على رأسها رئيس الأركان الجنرال « أزهري » . وفي ذلك الحين بدأ العمال ينضمون إلى الحركة التي بدأت كحركة طبقة وسطى إلى حد كبير ، وأخذت إضراباتهم توقع الشلل باقتصاد المدن ، كما إن هذه الحركة برمتها حازت على التلاحم والقيادة بانتقال « آية الله الخميني » من العراق إلى باريس ، حيث تسنى له مزيد من الاقتراب من وسائل الإعلام العالمية ومن ثم من إيران . وبحلول كانون الأول عام ١٩٧٨ تمكنت قوى المعارضة من حشد مساندة شعبية طاغية خلفها إلى ذلك الحد الذي جعل الحكومة العسكرية حكومة خائرة القوى .

وعندها عين الشاه رئيساً للوزراء « شاهبور بختيار » ذا الثقافة الفرنسية ، الذي وفر انتقالاً سلمياً إلى نظام ديمقراطي . فحل جهاز السافاك البغيض ووعد بتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة

وفق إجراءات دستورية صحيحة. وبدعم من واشنطن، التي تيقنت أن أمر الشاه قد انقضى، أقنع بختيار الملك بمغادرة البلاد في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٧٩. ولكن الآمال بحل سلمي تبخرت لأن بختيار كان صنو الشاه الذي عينه. فاستمرت الإضرابات والمظاهرات في الوقت الذي كان فيه الخميني يرفض استقبال المندوبين الذين كان يوفدهم بختيار. وبدلاً من ذلك عاد آية اللّه إلى طهران في أول شباط وعين «مهدي بازاركان» رئيساً لحكومة جديدة مؤقتة. بيد أن هذا الشذوذ المفرط المتمثل بوجود حكومتين متنافستين بلغ ذروته في ٩ شباط، عندما اصطدم صغار الضباط والتقنيين في قاعدة «دوش طابه» الجوية قرب طهران بكبار ضباط قيادتهم وبفصيلة الخالدون من الحرس الامبراطوري. هذا الاصطدام أطلق العنان لثورة عارمة في طهران مزقت الفصائل المناصرة للشاه في صفوف القوات المسلحة وأجبرت بختيار على الاستقالة والفرار. وخلال الأيام التالية وقعت اصطدامات مماثلة في المدن الإقليمية واستولى الثوريون على مخازن ضخمة من العتاد العسكري في كل القواعد العسكرية، التي اكتسحوها. وأصبح الآن «آية اللّه» الحاكم الواقعي DE FACTO لإيران بدلاً من السلالة البهلوية المدعومة أمريكياً.

إن هذه الثورة الفذة مهمة قدر ما كانت مباغتة. لقد كانت معززة بقاعدة شعبية عريضة إلى حد مذهل، إذ ضحى فيها قرابة عشرون ألف متظاهر بحياتهم طيلة فترة المقاومة، التي دامت أكثر من عام واحد. وعلاوة على ذلك كانت ثورة حضرية، مما يتعارض مع كل الثورات الفلاحية، التي قامت في العالم الثالث في أعقاب الحرب العالمية الثانية ــ كالثورة التي قامت في الصين، وفي جنوب شرقي آسيا، وفي إفريقية البرتغالية وفي الجزائر. وأخيراً كانت هذه الثورة أول ثورة مظفرة في دولة أمبريالية ثانوية. إن انتصار الثوريين، على الرغم من الدعم اللا محدود للشاه، ينطوي على مضامين واضحة بالنسبة للدول الأخرى، التي يناط بها القيام بدور مماثل، دور «القوة الإقليمية النافذة» ــ دول من أمثال البرازيل في أمريكة اللاتينية والعربية والسعودية في الشرق الأوسط وأندونيسيا في جنوب شرقي آسيا.

فالثورة اختتمت الفصل البهلوي في تاريخ إيران ولكنها ابتدأت أيضاً فصلاً جديداً من المحتمل له أن يتكشف على أنه فصل مضطرب اضطراب الفصل السابق. وعندما يصر الخميني على أن الثورة كانت «ثورة إسلامية»؛ فإنه يستخدم تلك العبارة كي يطمس التركيب الطبقي المتعدد، الذي كانت عليه الثورة بشكل فعلي، وكي يدحض شرعية مطالب مختلف الجماعات المسحوقة بإجراء التغيير الاجتماعي بالإضافة إلى التغيير السياسي. فالحقيقة تكمن في أن تحالفاً من قوى متعددة هو الذي نفذ الثورة، تحالفاً يتضمن عمال المدن ومثقفيها ومهنيي الطبقة الوسطى والطلاب والبورجوازية الصغيرة. ومن هذه القوى كان المهنيون والطلاب يقاتلون قبل بروز أي «ملا»

في الشوارع بزمن طويل. ومن أكثر القوى فاعلية في الإطاحة بالشاه كان العمال الذين واصلوا إضرابهم في المعامل وحقول النفط. لقد كان بمقدور القوات المسلحة، كملاذ أخير، أن تسحق المتظاهرين ولكنها كانت تدرك أنها لا تستطيع إجبار العمال على الظهور أمام بوابات المعامل وفي منشآت النفط.

فالإسلام اليوم، شأنه شأن الأديان الأخرى، موضع استغلال القوى التقدمية والقوى الرجعية سواء بسواء كل بغية تبرير مصالحها ومساعيها. وفي هذا العصر الحالي، العصر الانتقالي المتلاطم الأمواج، يجري حشر الإسلام في الصراع الشامل الدائر بين الرأسمالية والاشتراكية. وفي هذه المرحلة الراهنة يقترن الإسلام في مراكش وتركيا والباكستان وأندونيسيا بمحاولات الطبقة الحاكمة، حفاظاً على مصالحها المحلية وعلى روابطها مع النظام الرأسمالي العالمي. وعلى نحو مناقض يجري التوكيد اليوم على المبادئ الطافحة بالمساواة تبريراً لإعادة تركيب البنية الاجتماعية في الجزائر واليمن الجنوبي وليبيا وفي حركات التحرير كجبهة البوليساريو في الصحراء الكبرى الغربية وفي منظمة التحرير الفلسطينية في الشرق الأوسط وفي الجبهة الوطنية الموروية في الفلبين.

وفي واقع إيران تشبث بالسلطة بعد المرحلة الثورية «الجمعية الثورية الإسلامية» السرية، التي أسسها الخميني والجمعيات الثورية المحلية، التي أسسها الملّات وأقرانهم في المدن الإقليمية. وأما أداتهم السياسية فقد كانت «الحزب الجمهوري الإسلامي» بقيادة الداهية «آية الله محمد بهشتي» لقد كسب هذا الحزب الانتخابات النيابية في ربيع عام ١٩٨٠ وبذلك عزل «أبو الحسن بني صدر» الذي كان قد انتخب رئيساً للجمهورية في شباط عام ١٩٨٠. وعندما حاول بني صدر تعيين رئيس للوزراء موال إليه تجاهله «الحزب الجمهوري الإسلامي» ونصب «محمد علي رجائي» رئيساً للوزراء في أيلول عام ١٩٨٠ واختار له وزراءه من المناضلين الأشداء من بين صفوفه.

وتأتي المعارضة الأساسية «للحزب الجمهوري الإسلامي» من فئات ثلاث. فعلى اليسار تتمثل المنظمات الرئيسية بالفدائيين، الذين هم عبارة عن فئة ماركسية مناضلة تضم زهاء ألفي عضو، وبالمجاهدين الذين هم عبارة عن فئة ماركسية إسلامية تمزج بين المبادئ اليسارية والتقاليد الإسلامية، وبحزب «توده» الشيوعي الموالي لموسكو، الذي تأسس في عام ١٩٤٢. وتتضمن مطالب هذه المجموعات اليسارية التصنيع المستقل عن الهيمنة الأجنبية، وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل، والإصلاح الزراعي للفلاحين، والحقوق الديمقراطية للأقليات القومية والمساواة للمرأة. وأما المنظمة المركزية الأساسية فهي «الجبهة الديمقراطية الوطنية» برئاسة أحد أحفاد الدكتور «مصدق». وبما أن هذه الجبهة تتألف في معظمها من المثقفين والشخصيات السياسية الليبيرالية؛

فإنها تؤكد على أهمية الحقوق المدنية وتعارض الحكم الإسلامي باعتباره ليس أكثر من ديكتاتورية جديدة حلت محل ديكتاتورية الشاه.

إن اليسار والوسط يكرهان معاً «الخميني والحزب الجمهوري الإسلامي» كره التحريم. فتصور الخميني للإسلام تصور يحدد أفعال الفرد من ولادته حتى مماته حتى في أدق تفاصيل الحياة. ومن هذا المنطلق فإن الديمقراطية الدنيوية بالنسبة للخميني أمر فارغ من أي معنى ولا يمكن التساهل به. "إن عدونا ليس محمد رضا بهلوي وحسب، بل إنه يتمثل أيضاً بكل من يستعمل لفظة الديمقراطية أو الجمهورية"[48]. ولقد هاجم الأصوليون أيضاً المنظمات اليسارية؛ فسجنوا قياداتها وأخضعوا صحفها للمراقبة وبسطوا سيطرتهم على المجالس العمالية والفلاحية وعلى لجان الأحياء ونظموا الحرس الثوري PASDARANS. فهؤلاء الحراس الذين يبلغ عددهم ثلاثين ألف موالين شخصياً للخميني ويضطلعون بالمسؤوليات الأمنية، التي كانت منوطة سابقاً بالقوات المسلحة النظامية.

وهكذا يجب على الخميني والحزب الجمهوري الإسلامي أن يقارعا، علاوة على الوسط واليسار، الأقليات القومية (من أكراد وبلوشيين وتركمانيين وأذربيجانيين وعرب)، التي تشكل نسبة ٦٠٪ من مجمل السكان، كما يجب عليهما أن يقارعا الأقليات الدينية كالمسيحيين واليهود والزارادشتيين والبهائيين، ويقارعا النساء العصريات اللواتي يعانين من التحيز ضدهن في ميادين عديدة. فالمواجهة مع هذا العدد الكبير من العناصر المتباينة هي المسؤولة عن ذلك الاضطراب المحلي، الذي عم إيران بعد رحيل الشاه. فمن اتجاهات شتى يتناهى إلى سمع المرء التذمر التالي: "لقد حلت ديكتاتورية العمامة محل ديكتاتورية التاج".

وتزداد الصراعات المحلية تفاقماً بتدخل أنواع شتى من النفوذ الأجنبي. فالثورة الإيرانية بما تنطوي عليه من ثوران جوهري كان لابد لها من أن تقع في شرك منافسات القوى العظمى وسياسات توازن القوى في الخليج العربي. فلقد أصبح معروفاً الآن أن الجنرال الأمريكي «روبرت إ. هايسر»، الذي أوفده الرئيس كارتر إلى طهران، كان يحرض على القيام بانقلاب عسكري في ذروة الثورة لإجهاضها. وفي ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٧٩؛ أي بعد أسبوع على فرار الشاه، أرسل هايسر تقريراً إلى رئيسه الجنرال «ألكساندر م. هيغ» الأصغر، الذي كان وقتها آمر قوات الناتو NATO. إن ذلك التقرير الذي كان على غلافه «سري للغاية» و «للجنرال هيغ حصراً من الجنرال هايسر» قد سرد في البداية وصفاً للجهود التي بذلها هايسر لتعزيز حكومة بختيار. "لقد كانت توجيهاتي لهم علينا، في حال فشل ذلك، اغتصاب السلطة بشكل عسكري مكشوف". وفي ١٠ شباط

عام ١٩٧٩ ؛ أي قبل يومين فقط على قيام الثورة ، استدعت وزارة الخارجية السفير في طهران « ويليام سوليفان » للتشاور حول إمكانية القيام بانقلاب عسكري ، كما تم إعطاء الأمر إلى ناقلة نفط من أسطول الولايات المتحدة للوقوف على مقربة من ساحل إيران لتقديم الوقود للقوات المسلحة في حال قيام الانقلاب فعلاً . ولكن السيف كان قد سبق العذل في هذه الآونة . فلقد كان هايسر قد نبه في تقرير إلى ما قد يحدث في حال عودة الخميني إلى إيران : " أعتقد أنه سيكون هنالك ثوران ضخم ، وعندها سيختلط الحابل بالنابل بكل بساطة "[49] . لقد عاد الخميني في أول شباط وما مر أسبوعان إلا وثبتت نبوءة هايسر .

إن احتجاز طاقم السفارة الأمريكية في طهران جعل الصراع الدائر بين واشنطن وإيران الثورية يتجلى للعيان . فرد الرئيس كارتر على ذلك بتجميد كل الموجودات الإيرانية في البنوك الأمريكية وتنسيق العقوبات التجارية ضد إيران ، وأخيراً بإرسال فريق الإنقاذ العاثر الحظ في نيسان عام ١٩٨٠ . وأما ضمن إيران فقد أصبحت مسألة الرهائن كرة سياسية . فبني صدر كان يفضل الوصول إلى تسوية عاجلة بغية تطبيع العلاقات الخارجية وإنعاش الاقتصاد الوطني الممزق . ولكن « الحزب الجمهوري الإسلامي » كان ، على النقيض من ذلك ، يؤيد مطلب الطلاب المناضلين القاضي بمحاكمة الرهائن بتهمة التجسس ، مستغلاً بذلك المشاعر الفياضة بمعاداة الأمبريالية .

وأما الأصوليون الإسلاميون ؛ فقد تشبثوا بحماقتهم إلى الحد الذي جعل إيران معزولة سياسياً ومهزولة اقتصادياً ، الأمر الذي أدى مباشرة إلى الغزو العراقي لإيران في ٢٢ أيلول عام ١٩٨٠ . لقد كان « صدام حسين » رئيس جمهورية العراق يطمح لبسط هيمنته السياسية والعسكرية على منطقة الخليج العربي على غرار هيمنة الشاه السابقة . ولذلك فما إن رأى حسين إيران معزولة ومفككة حتى تخيل أن حرباً قصيرة قد تقوض نظام الخميني . وأما القادة العرب الآخرون فقد هللوا لذلك الغزو وساندوه خلسة ، لأنهم كانوا يفضلون رؤية بختيار المحافظ في دست السلطة بدلاً من آية الله المثير للقلاقل . فعلى الرغم من كل التناقضات القائمة في إيران الثورية كان جيرانها يرهبون جانبها ، ولا سيما بسبب تلك الدعوات المتواصلة التي كان الخميني يحرض فيها الجماهير الإسلامية على الثورة على حكامها الفاسدين والمارقين .

وبمعونة الدبلوماسية الأمريكية تم إعتاق الرهائن بعد أسر دام ٤٤٤ يوماً في ذلك الموعد ، الذي حلت فيه إدارة ريغان محل إدارة كارتر . فالمفاوض الإيراني الرئيسي « بهزاد نبوي » تباهى أن إيران " قد تمكنت من تمريغ أنف أكبر القوتين العظميين في الوحل " . ولكن الحقيقة تكمن في أن إيران قد تنازلت عن معظم مطالبها الأصلية ، بما في ذلك ثروة الشاه التي تركت في منزلة قانونية بين بين ،

والموجودات المجمدة في الخارج، التي اعترضت البنوك الأجنبية قسطاً ضخماً منها بغية استرداد قروضها.

إن إنهاء مسألة الرهائن التي طال بها الزمن قد هدد ـــ ويا للمفارقة ـــ الثورة الإيرانية بتفاقم حدة الصراع بين «رجائي» رئيس الوزراء و «الحزب الجمهوري الإسلامي» من ناحية أولى، وبين أتباع «بني صدر» رئيس الجمهورية من ناحية ثانية. فالحزب الجمهوري الإسلامي كانت له اليد الطولى في الشوارع، وكان يتمتع بحرية أكبر للاتصال بالخميني، كما كانت تسانده عدة مجموعات يسارية. فحزب توده وغالبية المجاهدين والفدائيين كانوا يساندون الحزب الجمهورية الإسلامي ضد بني صدر، الذي كانوا يرون فيه إنساناً قريباً للعناصر البورجوازية المرتبطة بالغرب ومعارضاً لاستمرار الثورة. وأما بني صدر؛ فقد كانت تؤيده العناصر المثقفة من سكان المدن وتجار السوق وربما القوات المسلحة، التي أحسن صقل قيادتها بمنتهى الدقة. ومما زاد الطين بلة بالنسبة لهذه التعقيدات كانت مواقف مختلف الأقليات، التي ظلت على خصامها مع الفرس الذين كانوا يرفضون مطالبها فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي الإقليمي.

إن مستقبل إيران بعد تسوية مسألة الرهائن مستقبل غامض ومحفوف بالمخاطر. فالصراعات السياسية الأساسية لا تزال دون حل، والاقتصاد فيها ركام، كما إن الضغوط الأجنبية سوف تستمر على حالها من الحرب الدائرة مع العراق ومن القوى العظمى أيضاً سواء بسواء. ولكن التجربة التي عاشها الجنرال هايسر، تدل على أن إيران «الخميني» مختلفة تماماً عن إيران «مصدق». إن تسييس الجماهير قد حال بين الجنرال هايسر وبين محاولته إعادة ذلك التدخل الناجح الذي تدخله «كيرميت روزفلت» في شؤون إيران الداخلية. ولسوف تترك هذه الحقيقة التاريخية بصماتها الدامغة على إيران وعلى الشرق الأوسط بأكمله بصرف النظر عما ستؤول إليه تلك الثورة التي خلعت «ملك الملوك» عن عرشه.

فعلى النقيض من مصر، التي تتخبط بالفقر وعلى النقيض من إيران التي تتخبط بالصراع، تبدو الآفاق وردية مشرقة أمام دول الخليج النفطية كالعربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. فهذه الدول النفطية، بما ينهمر عليها من عائدات وفيرة وبما تعيله من العدد السكاني الضئيل، تبدو في ظاهر الأمر في موقف تحسد عليه. وهكذا فإن من المعلوم تماماً أن نصيب الفرد الواحد من الإنتاج القومي الإجمالي GNP في الكويت أعلى منه في أي مكان من العالم. ولكن الاحتياطات النفطية الثمينة يساء استخدامها بتبصر أدنى، مما هو عليه حتى في إيران. فلدى إيران موارد طبيعية أخرى تستطيع الالتجاء إليها على الأقل بعد نضوب النفط. وأما تلك الدول النفطية

فليس لديها، علاوة على الرمال إلا القليل، بحيث أن سكانها الحاليين، الذين يبطرهم الغنى سيجدون أن من المحال عليهم، وقد اعتادوا التنعم بالكماليات الأجنبية، إعالة أنفسهم بالارتداد إلى ممارسة مألوفهم كرعي المواشي وصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ ومزاولة التجارة.

إن زمر النخبة الحاكمة في تلك الدول الصحراوية تصرف حياتها في تبذير المال داخل الوطن وفي البلدان الأجنبية. فنزوتها لإقامة المشاريع المكلفة لإعلاء شأنها يدغدغها رجال الأعمال الأجانب التواقون لاقتناص دولارات النفط على عجل. لقد أنشأت دبي أكثر من سبعين مرسى للسفن في ميناء «جبل علي»، مما يوفر لتلك الدولة الصغيرة طاقة مينائية أكبر من طاقة ميناء مدينة نيويورك، كما بنت كل من الدويلتين المتجاورتين، دبي والشارقة، مطاراً دولياً حديثاً على استعداد لاستقبال طائرات «الجمبو» النفاثة وخدمتها، وإن هذين المطارين قريبان بعضهما من بعض أكثر من قرب مطار دالاس في واشنطن من المطار الوطني، كما إن مطار دبي أقرب عملياً إلى الشارقة منه إلى دبي. وتجدر الإشارة إلى أن العربية السعودية بنت أيضاً مطاراً دولياً جديداً في ظاهر جدة خدمة لحركة الحجيج سنوياً إلى مكة، وكانت تكلفة هذا المطار سبعة بلايين دولارٍ أو ما يساوي عشرة أضعاف تكلفة أغلى مطار في أمريكة، مطار «دالاس فورت وورث».

إن مواطني الدول النفطية الصحراوية «موظفون» في خدمات حكومية شتى ويقبضون الرواتب عملياً، كي لا يمارسوا أي عمل في حقيقة الأمر. فالمسح الذي أجرته الأمم المتحدة توصل إلى الكشف على أن الموظف المدني الكويتي يعمل وسطياً سبع عشرة دقيقة في اليوم الواحد، وأن معظم العمل المفيد والمنتج يقوم به العمال الوافدون من مصر والعراق وفلسطين والباكستان وغيرها من البلدان المجاورة. وليس لهؤلاء العمال في العادة حقوق سياسية أو منظمات نقابية ولا يتقاضون إلا جزءاً من تلك الأجور المدفوعة للمواطنين المحليين، الذين يزاولون الأعمال نفسها. وهكذا فإن المواطنين يخضعون لعملية تبطل من المحتمل أن تكون مرضية ما دامت الموارد النفطية على عطائها، ولكن ما إن ينضب هذا الميراث الإقليمي العظيم حتى تأخذ أبعادها الكارثة ليس بالنسبة لمواطني الدول السالفة الذكر وحسب، وإنما بالنسبة للمنطقة بأكملها.

فالاقتصادي الفرنسي المرموق موريس غيرنييه وضع النقاط على الحروف في صحيفة النهار في مقالته: «التقرير العربي ومذكرة» عما يعتبره «الفرصة الأخيرة» أمام العالم العربي:

"..... إن الشرط اللازم لاستمرار بقاء العالم العربي يتمثل بالنظر إلى الثروة النفطية على أنها ثروة العرب قاطبة..... والحل الوحيد للعالم العربي هو استثمار العائدات النفطية في العالم العربي ولمصلحة العالم العربي.

إنه المنطقة المتصفة بأقل موارد مياه في الدنيا وبأصغر مساحات الأرض الصالحة للزراعة . وإنه المنطقة التي سوف يتزايد عدد سكانها بحلول عام ٢٠٠٠ من ١٣٥ مليون نسمة إلى ٢٧٠ مليون بشكل لا مناص منه . فهو المنطقة التي لا تستطيع إطعام شعبها حتى في هذه الأيام ..... وبعد مضي عشرين عام ستخلو من أي نفط ، فمن أين لها أن تشتري الطعام ؟ ....

وإنني لا أفهم ذلك الرأي القائل أن القدرة على الاستثمار غير كافية . فاليوم يعيش مائة مليون عربي في ظروف أدنى من الظروف الإنسانية ، وهنالك الكثير مما يجب القيام به ..... فإذا كانت القدرة غير كافية فذلك لأن العالم العربي لما يضع بعد خطة تطويره ....

فالعربية السعودية يجب أن تساهم في خطة تطوير شاملة ..... فقد يكون هنالك مناجم « في العربية السعودية » يمكن فتحها مستقبلاً . ولكن ذلك لا يغير في شيء من الحقيقة ، التي مفادها أنها بلد لا يمكن تطويره . إنها ليست بلداً قابلاً للحياة ..... وتعتقد العربية السعودية أن بمقدورها أن تستمر في بقائها في السنوات القادمة على الرغم من وجود الثورة على عتباتها ـــ الثورة في العراق وفي سورية وفي مصر . ولكنني لا أعتقد ذلك ....."[50] .

إن بعض العرب يدركون الأزمة المتفاقمة . (فالمكتب العربي للاستثمار الزراعي والتطوير) قد نبه محذراً إلى أنه ما لم يقم التخطيط والاستثمار على نطاق إقليمي لزيادة الإنتاج الزراعي ، فإن استهلاك البلدان العربية من الطعام سيكون بحلول عام ٢٠٠٠ ثلاثة أضعاف قدرتها الإنتاجية . وإن العائدات النفطية ستكون عاجزة عن تسديد ثمن نقص غذائي بهذا الحجم . ولذلك فإن المكتب المذكور يقترح تطوير « حزام قمح » عربي يمتد من العراق وسورية في الشرق إلى الجزائر ومراكش في الغرب . وإن تدريب المهندسين الزراعيين واستغلال الأرض الصالحة للزراعة استغلالاً جيداً كفيلان بتقليص استيرادات العرب الغذائية بنسبة ٧٠٪ في غضون عشرين عام [51] .

ولكن الدول المنتجة للنفط تجاهلت ذلك المكتب تجاهلاً مطلقاً وعاملته معاملة الربيب . وهكذا فإن غيرنييه يخلص إلى النتيجة التالية : " إن القلق يساورني حيال مستقبل العالم العربي أكثر مما يساورني حيال مستقبل الهند . ولا يعلم إلا الله عمق الكارثة في الهند ، ولكن المطر يتساقط في الهند على الأقل ، كما إن فيها على الأقل الأرض ، التي يستطيع المرء أن يستنبت فيها ما يشاء "[52] .

— ج —
إفريقية الاستوائية

مثلما شهد العقد الأول بعد الحرب تحرير آسيا، فإن العقد الثاني شهد تحرير إفريقية. لقد انطلقت الحركات الوطنية إبان سنوات الحرب (راجع الفصل الواحد والعشرون، المقطع السادس)، ولكن حين تعود بنا الذكرى إلى تلك الحركات نجد أنها كانت «عتيقة وبدائية» لأنها كانت تتألف من "أتباع مجتمعين حول شخصية نافذة حامية لأولئك الأتباع"[53]. ولقد كان هؤلاء الأتباع عبارة عن صفوة مهنية صغيرة عديمة الروابط بالجماهير الريفية العريضة، وكان تأثيرهم محدوداً في عدد ضئيل من المدن الصغيرة من أمثال داكار وأكرا ولاغوس والخرطوم/أم درمان، كما كان مدار اهتمامهم لا يتعدى تحسين مراكزهم ضمن الهيكل الاستعماري، المنطلق الذي دفعهم للمطالبة بأفرقة البيروقراطية والنظام القضائي والأجهزة التشريعية المحلية المنتخبة. ولذلك فعندما عمد أحد كبار المسؤولين الاستعماريين البريطانيين إلى القول في مؤتمر عام ١٩٣٩: "إن بمقدورنا أن نثق أن أمامنا في إفريقية، على أية حال، متسع من الزمن لا حدود له لممارسة عملنا"[54].

ولكن الحرب العالمية الثانية مزقت مثل هذه القناعة الراضية. فالعديدون من الأفارقة خدموا في الجيوش العاملة وراء البحار، إذ في بورما وحدها كان لا يقل عن ١٢٠٠٠٠ جندي. لقد لاحظ الأفارقة، خلال الحملات التي شنوها في بورما وإبان تمركزهم في قواعدهم في الهند وسيلان، أن الجنود البريطانيين كانوا يتقاضون أجوراً أعلى من أجورهم، كما إنهم كانوا يتمتعون بامتيازات أكبر حتى وهم في رتب الأفارقة. وتأثر الأفارقة أيضاً باتصالهم بالمسيّسيين الآسيويين، الذين كانوا أكثر تطوراً منهم في نظرياتهم وتنظيماتهم السياسية. فحزب المؤتمر الهندي كان له تأثير مباشر على «كوامي نكروما» وعلى حزبه «حزب المؤتمر الشعبي»، الذي كان يعتمد مبدأ غاندي المتمثل باللاعنف المطلق. وكان أفراد هذا الحزب الخارجون من السجون يعتمرون قبعات تماثل قبعات أتباع غاندي مذيلة بالحرفين (PRISON GRADUAT = P.G) كي تعني «خريج السجن». كما اقتبس نكروما من غاندي مفهوم الحزب ذي القاعدة الشعبية بغية الحصول على الامتيازات السياسية، مما جعله مشهوراً بين الأفارقة بغاندي غانا[55]. ولقد تزايد تأثير آسيا تزايداً هائلاً بعد أن نالت عدة مستعمرات آسيوية استقلالها، الأمر الذي حدا بالأفارقة إلى التساؤل بشكل طبيعي عن السبب الذي يمنعهم بدورهم من التحرر من أغلال الاستعمارية.

وأهم الأمور كان ذلك التوسع الاقتصادي الكبير إبان الحرب من جراء الطلب الملحاح على

المواد الخام الإفريقية . فسكان إفريقية الغربية البريطانية لجأوا إلى أكثر من مضاعفة قيمة صادراتهم بين عام ١٩٣٨ وعام ١٩٤٦ ، وعلى هذه الشاكلة زادت قيمة صادرات الكونغو أربع عشرة مرة بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٥٣ ، بينما ارتفعت عائدات الحكومة أربع مرات . إن هذه الانطلاقة الاقتصادية العامة أفضت إلى رواج بناء المدارس وتشييد الطرقات وتحسين ظروف السكن والخدمات الطبية والصحة العامة . لقد اقترنت هذه التجديدات كلها بالأثر الذي تركته عودة المحاربين ، كي تزلزل وتوقظ إفريقية الاستوائية . فزراع محاصيل النقد من الوطنيين كانوا يجنون المال أكثر من أي وقت مضى ، كما بدأ العمال الأفارقة يرقون درج الأشغال الصناعية ، التي تستلزم العمال أشباه المهرة ، بل وتمكن قسم منهم من احتلال مراكز العمال المهرة ، وتزايد عدد الأفارقة في المراكز الحكومية على شكل كتبة ومترجمين في المحاكم وسعاة رئيسيين ومروجين للمعدات الزراعية . وأما سكان المدن فقد زادت أعدادهم زيادات هائلة لم يسبق لها مثيل ، بحيث أن المدن الإفريقية النموذجية التالية زادت بين عام ١٩٣١ وعام ١٩٦٠ على النحو التالي (بالآلاف) : داكار من ٥٤ إلى ٣٨٣ ، أبيدجان من ٢ر١٠ إلى ١٨٠ ، وأكرا من ٧ر٦٠ إلى ٩ر٣٢٥ ، وليوبولدفيل من ٢ر٣٠ إلى ٥ر٣٨٩ ، ونيروبي من ٨ر٢٩ إلى ٨ر٢٥٠ .

إن ما نجم عن ذلك من تمزق اجتماعي أدى إلى ولادة نوع جديد من القيادات السياسية العجلى والعدائية من أمثال « كوامي نكروما ، نامدي آزيكيوي ، جوموكينياتا ، سيكوتوري ، ليوبولدسنغور ، وفالكس أوفوا بواجي » . فعلى نقيض القيادات التي برزت خلال الحرب من أمثال « كاسلي هيفوردز و بليز داياغنز » نظمت القيادات الجديدة الأحزاب الجماهيرية من صفوف الطبقة الوسطى والفلاحين . لقد كانت هذه الأحزاب أفضل تنظيماً وأشد انضباطاً من التجمعات السابقة لها ، كما أحسن أعضاؤها استخدام الطرقات المحسّنة للتغلغل إلى أعماق القرى النائية بسياراتهم الخاصة أو بشاحنات أحزابهم وحتى على الدراجات . وقد تحركت هذه القيادات الوطنية الجديدة على صعيد عالمي أيضاً ؛ إذ اجتمعت في « المؤتمر الخامس لعموم الأفارقة » في لندن عام ١٩٤٥ متحدية بذلك القوى الاستعمارية ومطالبة إياها بالوفاء بأحكام « البيان الأطلسي المشترك » ومنح الاستقلال الذاتي . فرد تشرشل على أن « البيان الأطلسي المشترك » لا ينطبق إلا على ضحايا عدوان المحور ، بينما أعلن الفرنسيون في برازافيل عام ١٩٤٤ "أن استهلال الحكم الذاتي في المستعمرات ، حتى في المستقبل البعيد ، أو غير وارد بتاتاً" .

ولقد بدا هذا التصلب شيئاً طبيعياً في ذلك الحين ولكنه سرعان ما انقلب رأساً على عقب إزاء الانتصارين الوطنيين في الهند الصينية والجزائر . إن مغزى هذين الحدثين المذهلين بالنسبة للعالم الاستعماري ككل كان موضع التعليق التالي الذي علقه « فرانز فانون » :

"إن شعباً يرزح تحت نير الاستعمار لم يعد في موقع منعزل فيه عن غيره من الشعوب. فعلى الرغم من كل ما تستطيع الاستعمارية أن تفعله؛ فإن حدودها تبقى مفتوحة للأفكار والأصداء الجديدة الوافدة من العالم الخارجي .... فالانتصار العظيم الذي انتصره الشعب الفييتنامي في «ديان بيان فو» ليس انتصاراً فييتنامياً على وجه الحصر. فمنذ تموز عام ١٩٥٤ وشعوب المستعمرات تتساءل: ما الذي يجب فعله لإحداث «ديان بيان فو» أخرى؟ وما هي وسيلتنا إليها؟ وليس هنالك فرد واحد من الشعوب المستعمرة يساوره الشك حيال الطريقة المثلى لاستخدام القوى التي تحت تصرفه، ولا حيال تنظيمها ولا عن موعد دفعها إلى ميدان العمل. وإن هذا العنف الشامل لا يطال شعوب المستعمرات وحدها دون سواها وذلك لأنه يعدل حتى مواقف الاستعماريين، الذين أصبحوا يدركون اقتراب موعد العديد من معارك ديان بيان فو. وهذا هو السبب الذي يجعل الرعب الحقيقي يخيم على الحكومات الاستعمارية كل بدورها، تلك الحكومات أصبح هدفها استلام زمام المبادرة والانعطاف بحركة التحرير نحو اليمين ونزع السلاح من أيدي الشعب: هيا، هيا فلنسرع لمنح الاستقلال إلى المستعمرات. امنحوا الكونغو استقلاله قبل أن يتحول إلى جزائر أخرى. وافقوا على مشروع قرار الهيكل الدستوري لإفريقية كلها، اعملوا على خلق «الجماعة الفرنسية»، بل ابعثوا تلك الجماعة نفسها من جديد، ولكن قبل كل شيء، بحق الله، هيا نعجل بإزالة مظاهر الاستعمار ...."[56].

وسرعان ما انطلقت فعلاً مسيرة إزالة مظاهر الاستعمار، تلك المسيرة التي استهلها البريطانيون في ساحل الذهب، حيث نال حزب نكروما، حزب المؤتمر الشعبي، أغلبية ساحقة في انتخابات عام ١٩٥١. ولما كان نكروما نزيل المعتقل يوم الانتخاب، وشعر الحاكم البريطاني باتجاه الأحداث حتى أطلق سراحه وأسند إليه وإلى زملائه المناصب الإدارية الرفيعة. وبعد أن أمضى ساحل الذهب فترة تدريبه على الحكم الذاتي برز إلى الوجود على شكل دولة غانا المستقلة في عام ١٩٥٧. وهكذا فإن السد الاستعماري، وقد انفتحت ثغرة في أحد أركانه، أصبح من المحال عليه احتجاز الفيضان. فنيجيريا أكثف البلدان الإفريقية سكاناً، أصبحت بشعبها البالغ ٣٥ مليون نسمة مستقلة في عام ١٩٦٠، وتلاها بعد ذلك مستعمرات بريطانية أخرى في إفريقية الغربية من أمثال سيراليون وغامبيا اللتين نالتا استقلالهما في عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ على التوالي.

وأما حكومات باريس فقد كانت ودية مع جنوب الصحراء الكبرى مقدار ما كانت متصلبة مع شمالها. ففي عام ١٩٥٦ سنت فرنسا «قانون الهيكل الدستوري» الذي منح المؤسسات التمثيلية لمستعمراتها الاثنتي عشرة في غربي إفريقية ولجزيرة مدغشقر أيضاً. وبعد عامين اثنين قرر النظام

الجديد لديغول، الذي أوصلته إلى السلطة أزمة الجزائر، أن يتفادى كارثة مماثلة في إفريقية الاستوائية. فالمستعمرات الواقعة تحت خط الصحراء الكبرى منحت حرية الاقتراع إما للاستقلال التام وإما للاستقلال الذاتي كجمهوريات منفصلة ضمن الجماعة COMMUNAUTÉ الفرنسية، التي كانت ستحل محل الامبراطورية. وبدت هذه الاستراتيجية ناجحة للوهلة الأولى وذلك لأن المناطق الإفريقية كلها باستثناء غينيا، التي كانت خاضعة لنفوذ الزعيم النقابي سيكوتوري، اقترعت في الاستفتاء لصالح الاستقلال الذاتي. ولكن هذا التدبير تكشف على أنه ليس إلا تدبيراً مؤقتاً، إذ في عام ١٩٥٩ طالب السنغال والسودان الفرنسي بالاستقلال التام ضمن الجماعة الفرنسية على شكل «اتحاد مالي». وبعد تحقيق هذا المطلب عمدت أربع مناطق أخرى ــ وهي ساحل العاج والنيجر وداهومي وفولتا العليا ــ إلى دفع هذا المطلب خطوة أعلى وأمنت لنفسها الاستقلال التام خارج إطار الجماعة الفرنسية. وما حلت نهاية عام ١٩٦٠ إلا ونالت الاستقلال كل المستعمرات الفرنسية في غربي إفريقية وفي إفريقية الاستوائية على حد سواء، كما نالت كلها، عدا واحدة منها، عضوية الأمم المتحدة.

ونظراً للطريقة الأبوية التي كانت تنتهجها بروكسل وتدخل القوى العظمى فإن الكونغو البلجيكي وقع ضحية قتال طويل الأمد قبل أن ينال استقلاله، كما سنشير فيما بعد. وهكذا سارت الأمور في شرقي إفريقية أيضاً؛ إذ إن وجود جماعة المستوطنين البيض استدعى قيام ثورة «الماو ماو» لإجبار الإدارة الاستعمارية البريطانية على تقبل استقلال دولة كينيا في عام ١٩٦٣. وأما الدول المجاورة، كدولتي أوغندا وتانجانيقا (وزنجبار وتانزانيا لاحقاً)، فقد نجحت في بلوغ منزلة الدولة المستقلة دون أية اضطرابات. وكانت النتيجة الختامية عبارة عن بروز اثنين وثلاثين بلداً إفريقياً مستقلاً

إبان العقد الذي أعقب بروز غانا كدولة مستقلة لأول مرة في عام ١٩٥٧، كما بقيت تلك المستعمرات القليلة ضمن القارة تبدو كعقابيل الماضي، التي عفى عليها الزمن والتي تستحق الشفقة.

إن موجة إلغاء المظاهر الاستعمارية لم تكن تعني أن شرف الاستقلال كان يوهب مجاناً أو اعتباطاً. فعلى الأقل كانت هنالك عوامل ثلاثة تحدد زمان ومكان منح منزلة الدولة المستقلة. وأول تلك العوامل كان القوة الاقتصادية والعسكرية، التي كانت تتمتع بها البلد الأم. فلقد كان لبريطانيا وفرنسا من القوة والثقة ما يكفي للتنازل عن استقلال مستعمراتهما السابقة وهما تتوقعان توقعاً معقولاً أن بإمكانهما الدفاع عن مصالحهما في تلك المستعمرات ضد انتهاكات أية قوة عظمى أخرى. وفي معظم الحالات ثبتت دقة حساباتهما وحافظتا على هيمنتهما على اقتصادات الدول الإفريقية الجديدة

وتزويدها بالعديد من التقنيين والإداريين والمربين. ولكن البرتغاليين كانوا، على النقيض من ذلك، يرفضون ــ نظراً لافتقارهم إلى ما كان يتمتع به البريطانيون والفرنسيون من موارد اقتصادية وطاقات عسكرية ــ التنازل عن الاستقلال السياسي في مستعمراتهم لخوفهم من المتطفلين الأوربيين والأمريكيين واليابانيين خوفاً له كل المبررات. وهكذا فإن ضعف البرتغال هو ما أجبرها على مقاومة إزالة المظاهر الاستعمارية ومواصلة الحرب ضد حركات التحرير الإفريقية زمناً طويلاً حتى بعد رضوخ بريطانيا وفرنسا. فهذه المفارقة كانت موضع إدراك واضح لدى وزير المستعمرات البرتغالي «أدريانو موريرا» الذي قال: "إننا نعرف أن السلطة السياسية وحدها هي حصننا ضد الغزو الاقتصادي والمالي لمناطقنا من قبل.... القوى الاستعمارية السابقة"[57]. لم يكن المسؤولون البرتغاليون هم الذين يدركون وحدهم مدى أهمية اعتبار السلطة هذه، بل ورعاياهم في المستعمرات أيضاً. ففي غينيا بيساو علق «أميلكار كابرال»، ذلك المنظر والممارس الثوري الإفريقي البارز، قائلاً في عام ١٩٦٥:

"إن الاستعمارية البرتغالية في عصرنا تتسم أساساً بهذه الحقيقة البسيطة جداً: إن الاستعمارية البرتغالية، أو إن شئت، الهيكل الأساسي الاقتصادي البرتغالي لا يمكنه أن يتحمل أعباء رفاه الاستعمارية الجديدة. وفي ضوء هذا الواقع يمكننا أن نفهم الموقف بأكمله، موقف العناد المطلق الذي تقفه الاستعمارية البرتغالية من شعبنا. فلو أن البرتغال كانت على تطور اقتصادي رفيع، أو لو كان من الممكن تصنيفها كدولة متطورة، لما كنا بالتأكيد في حرب مع البرتغال"[58].

وأما العامل الثاني الذي يحدد زمان ومكان الاستقلال؛ فقد كان يتمثل بدور القوتين الأعظم ــ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. فلا قوة من هاتين القوتين كان لها تأثير يذكر في إفريقية قبل الحرب العالمية الأولى، غير أن إنهاك القوى الاستعمارية خلال الحرب وفر الفرصة لروسيا وأمريكة اللتين سارعتا لاقتناصها. لقد كانت روسيا أضعف القوتين، نظراً لتواضع مواردها الاقتصادية وطاقاتها العسكرية، ونظراً لأنها تفتقر إلى تلك الصلات التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة ضمن إفريقية ومع القوى الاستعمارية. ولكن الاتحاد السوفييتي كان قادراً على التعويض عن ضعفه جزئياً بمساندة الحكومات وحركات التحرر الإفريقية بقدر من الحرية أكبر، مما كان متاحاً للولايات المتحدة، التي كان عليها أن تدخل في اعتبارها مصالح حلفائها الغربيين ومصالح شركاتها هي. ولذلك فإن الاتحاد السوفييتي كان، في مناسبات عديدة وبنتائج متفاوتة، يقدم سراً أو علانية المعونة و/أو الأسلحة إلى مصر ناصر وغانا نكروما وغينيا سيكوتوري وصومال بري وإثيوبيا هيلاس لاسي، وإلى الحركات الثورية في المستعمرات البرتغالية. وأما دور أمريكة فيما بعد الحرب في إفريقية فقد كان

يتذبذب بين التصميم على تعزيز الوضع القائم في وجه الانتهاكات السوفييتية وبين الرغبة في اقتحام الكنوز الاقتصادية الثمينة لبريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال. فالكونغو البلجيكي الغني بالمعادن يوفر مثالاً حياً عن تدخل القوى العظمى في الشؤون الإفريقية ــ أولاً في عام ١٩٥٩ ــ ١٩٦١ وثانياً في عام ١٩٧٨. ولكن المثل الأحدث يقوم في امبراطورية إفريقية الوسطى، حيث نصب الفرنسيون «جان بوكاسا» على عرش السلطة في عام ١٩٦٥ ومن ثم خلعوه بلا مراسم في عام ١٩٧٩ حينما صار يفاجئهم بأعماله البربرية المحرجة.

وأما العامل الثالث الذي كان يحدد مسلك إزالة المظاهر الاستعمارية، والذي ربما كان أهم العوامل، فقد كان التركيبة السياسية، التي كانت تنطوي عليها المنظمات والقيادات، التي تهيج الجماهير طلباً للاستقلال. ففي إفريقية فيما بعد الحرب سارت الأمور على النهج الذي سارت عليه في طول العالم الثالث وعرضه عبر كل العصور: فمنزلة الاستقلال كانت توهب على نحو اصطفائي، اعتماداً على درجة احتمالات التغيير الاجتماعي. فإذا كان الاحتمال لا يتجاوز التغيير السياسي ليس إلا فإن الاستقلال كان يعطى بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات القمعية المتطرفة. ولكن عندما يكون هنالك أدنى الاحتمالات بالنية لإعادة التركيب الاجتماعي، الذي يهدد المصالح الراسخة المركزية منها والمحلية، كان يجري عندها استخدام كل الإجراءات الممكنة لاستبعاد الثوريين الاجتماعيين عن السلطة. وفي أمثال هذه الحالات كانت المحصلة المألوفة تتمثل بانحياز القيادات الثورية تدريجياً ــ أمام إغراء احتمال الثروة والسلطة ــ إلى تبديل تلونها السياسي والانخراط في دعم الوضع القائم «والاستفادة منه».

إن خير من يمثل مثل هذا الانحياز تمثيلاً نموذجياً هو «فالكس أوفوا بواجي» في ساحل العاج. فلقد كان خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة يعارض الحكم الفرنسي والمزارعين الفرنسيين المحليين معارضة عنيدة. ففي عام ١٩٤٦ أثنى جهاراً على "المساعدة القيمة التي يقدمها الشيوعيون لبلدان ما وراء البحار في صراعها ضد العدو المشترك المتمثل بالرجعية الأمبريالية والاستعمارية....."[59]. ولكن ما إن حل عام ١٩٥٠ إلا وكان «أوفوا بواجي» قد قلب موقفه رأساً على عقب. فقطع علاقاته مع الشيوعيين وتعاون مع باريس تعاوناً وثيقاً وعارض الاستقلال حين أصبح موضع الخيار في عام ١٩٥٨. وبعد أن أفضت ماجريات الأمور إلى الاستقلال في ساحل العاج وغيره من المستعمرات الفرنسية الواقعة تحت خط الصحراء الكبرى أصبح «أوفوا بواجي» رئيساً للجمهورية وحافظ، ولا زال يحافظ حتى هذا اليوم، على علاقات اقتصادية وثقافية متينة مع فرنسا، متانتها إبان الأزمنة الاستعمارية.

ولكن التجربة التي عاشها « كوامي نكروما » في مستعمرة ساحل الذهب كانت تجربة مختلفة تمام الاختلاف . فبعد إطلاق سراحه من السجن في عام ١٩٥١ أعلن صراحة : " إنني صديق من أصدقاء بريطانيا ..... ولا أطمح إلا إلى الوصول إلى منزلة الدومينيون لساحل الذهب ضمن الكومنولث البريطاني ، وأنا لست شيوعياً وما كنت كذلك في حياتي قط ...."[60] . فهذا التصريح شجع البريطانيين على منح الاستقلال لساحل الذهب وقبول نكروما رئيساً لجمهوريته . ولكن عندما دفعت النكسات الاقتصادية نكروما إلى التحول إلى التدابير الاقتصادية الاشتراكية ، تغيرت المواقف والتصرفات الغربية حياله تغيراً مطلقاً . وطبقاً لما أدلى به « جون ستوك وال » ، عميل المخابرات المركزية السابق ، فإن واشنطن كانت متورطة في ذلك الانقلاب العسكري عام ١٩٦٦ ، الذي أطاح بنكروما : " إن شعبة أكرا (للمخابرات المركزية) قد حظيت بالتشجيع من القيادة المركزية ، كي تحافظ على اتصالاتها بالمنشقين عن الجيش الفاني ..... لقد كانت الشعبة منهمكة بهذا الأمر انهماكاً كبيراً إلى الحد الذي أتاح لها تنسيق استعادة بعض المعدات العسكرية السوفيتية المصنفة ..... بعد وقوع الانقلاب .... فمهمة تنفيذ الانقلاب الذي جرى كانت منوطة إناطة تامة ، وإن كانت غير رسمية ، بشعبة أكرا من قبل القيادة المركزية للمخابرات الأمريكية CLA "[61] .

إن تلك العوامل الثلاثة التي مر ذكرها أعلاه والتي كانت تكمن خلف إزالة المظاهر الاستعمارية كانت مسؤولة عن قيام ثلاثة نماذج من أنظمة الحكم في المرحلة اللاحقة لمرحلة التحرير هي : الأنظمة الوطنية والأنظمة الثورية الاجتماعية وأنظمة المستوطنين البيض . فإذا أولينا اهتمامنا أولاً للأنظمة الوطنية (لأن الفئتين الأخريين ستكونان موضع تحليل مقاطع لاحقة) لوجدنا أنها كانت تتفاوت تفاوتاً كبيراً في مؤسساتها ومسالكها السياسية . ومن باب التبسيط يمكن تقسيم تلك الأنظمة إلى نوعين : أنظمة الاستعمارية الجديدة المحافظة وأنظمة رأسمالية الدولة الإصلاحية .

لقد كانت السمة الأساسية التي يتسم بها مجتمع الاستعمارية الجديدة ، هي توكيده على الإنتاج لصالح الأسواق الأجنبية كشرط لازب لاستهلاله السير على طريق النمو الاقتصادي ، الأمر الذي أدى إلى تشجيع محاصيل النقد على حساب الإنتاج الغذائي التقليدي . فمحاصيل النقد كانت تجد حوافزها في تخصيص أفضل الأراضي الصالحة للزراعة لها ، وفي تعزيز شبكات الطرق والسكك الحديدية لها أيضاً ، وفي خطط الري التي ترعاها الحكومات ، وفي سلسلة واسعة من المدخلات العلمية كالأسمدة الكيميائية ومبيدات الأعشاب والبذور المدرار للغلال . ولقد كانت هذه الأنظمة المحافظة ، علاوة على توكيدها على إنتاج محاصيل النقد ، تجاهد لاجتذاب رأس المال الأجنبي بخلق مناخ سخي للاستثمار من خلال اعتمادها بعض التدابير كالإعفاءات الضريبية والتعرفات الحمائية وحرية إعادة الأرباح إلى أوطان المستثمرين .

فهذه الاستراتيجية الاقتصادية كانت تكمن خلف أوليات الخطط الاقتصادية الوطنية الإفريقية، التي كان يعدها الخبراء الغربيون في العادة. وما إن أوشك عقد الستينيات (١٩٦٠) على الانقضاء حتى تبين أن الآثار المضاعِفة المأمولة من صادرات محاصيل النقد ومن الاستثمارات الأجنبية كانت بعيدة عن التجسيد على أرض الواقع، إذا انخفضت أسعار صادرات المواد الخام، بينما ارتفعت تكلفة الاستيرادات المصنعة، كما إن الإنتاج الغذائي للأسواق المحلية بدأ بالفتور تدريجياً، مما أدى إلى تزايد التكاليف الغذائية بالنسبة لقاطني المدن، كما أدى إلى استيرادات غذائية على نطاق واسع، الأمر الذي قلب الميزان التجاري عاليه سافله. وهكذا بدأ الفلاحون المشردون يتدفقون على المدن، التي كانت تفتقر إلى الأعمال لأن التصنيع المعتمد على التمويل الأجنبي كان إنتاجه كثيف رأس المال ومعداً لإنتاج السلع الكمالية أو شبه الكمالية لصالح سوق طبقة وسطى محدودة. إن مأساة المزارعين الأفارقة المقتلعين من جذورهم والمتزاحمين في أكواخ المدن، زادت تفاقماً بالحقيقة التي مفادها أن الفلاحين القرويين يمكنهم، في حال توفر أدنى الفرص لهم، تحسين المزارع الكبيرة ليس فقط في ضوء مردود كل وحدة من الأرض، بل ــ وهذا أهم ــ في ضوء التكلفة لكل وحدة مُنتجة. ففي كينيا مثلاً تمكنت العائلات الفلاحية، التي اقتنصت مزارع المستوطنين الأوربيين السابقين من تحقيق المكاسب المجزية، إذ تمكنت في بعض الحالات من مضاعفة مستوى المردود تقريباً.

ففي ظل هذه الظروف خلص النظام المحافظ الإفريقي النموذجي إلى اقتصاد مزدوج يتألف من جيب محصور منتج بغية التصدير، مطوق بقطاع زراعي تقليدي متخلف. وكما يدل الرسم البياني اللاحق فإن ذلك الجيب يتعزز من خلال فيض الأيدي العاملة الرخيصة الوافدة من القطاع المتخلف، ومن خلال سلسلة من الحوافز التي توفرها الحكومة. وإن الشركات متعددة الجنسيات التي تهيمن على الواردات والصادرات بالإضافة إلى هيمنتها على المزارع والمناجم تحقق عائدات مجزية من استثماراتها، نظراً لسيطرتها على الأسواق العالمية من خلال شبكات التسويق، التي تقيمها على نطاق دولي. فالنتيجة هي استنزاف فضل القيمة من البلدان الإفريقية إلى الحد الذي أتاح لكبريات الشركات في الولايات المتحدة أن تنتزع، كما يدل على ذلك الجدول اللاحق، بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٥، مبلغاً صافياً مقداره (٢٩٩٨) بليون دولاراً أمريكياً، أو ما يزيد على استثماراتها هناك بنسبة ٢٥٪.

إن خير ما يمثل دولة الاستعمارية الجديدة هو الكونغو المعروف اليوم باسم زائير. فعندما منحت بلجيكا الاستقلال لهذه المستعمرة في حزيران عام ١٩٦٠ برز «باتريس لومومبا» وكأنه الزعيم الكونغولي الوحيد، الذي ينزع منزعاً يتخطى به المنزع الإقليمي. إن رفضه تقبل الاستغلال جعل

منه رجلاً مرفوضاً لدى بروكسل، ولدى واشنطن أيضاً وهذا الأهم. فكما تمت عملية الإطاحة بمصدق الوطني في إيران اشتباهاً بأنه صنيعة سوفييتية، تمت كذلك إدانة لومومبا الوطني بتلك التوجيهات التلغرافية التي أبرق بها «آلان دالاس» مدير وكالة الاستخبارات المركزية (٢٦ آب عام ١٩٦٠): "إن القرار الجازم لدى كبار المسؤولين هنا هو أن استمرار لومومبا على رأس السلطة سيفضي بشكل لا مناص منه إلى الفوضى المطلقة في أحسن الظروف، ولكنه في أسوأ الظروف سوف يمهد الطريق لوقوع الكونغو في الفخ الشيوعي ..... ولذلك فإن إقصاءه يجب أن يكون الهدف العاجل أولاً وأخيراً ..... ويجب أن تكون له الأولوية القصوى في تصرفاتنا المستورة ....."[63].

فضل القيمة الذي انتزعته الشركات متعددة الجنسيات المتمركزة في الولايات المتحدة من البلدان الإفريقية مباشرة باستثناء جنوب إفريقية، منذ عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٥

السنة	الاستثمارات الجديدة المباشرة للولايات المتحدة في إفريقية باستثناء جنوب إفريقية (ملايين الدولارات)	مقدار ما انتزعته الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة من فضل القيمة (١) (ملايين الدولارات)	المقدار الذي يتجاوز فيه فضل القيمة الاستثمارات المباشرة الجديدة (ملايين الدولارات)
١٩٦٥	١٧١ دولاراً أمريكياً	ـــ ٢٤٩ دولاراً أمريكياً	ـــ ٧٨ دولاراً أمريكياً
١٩٦٦	٨٣	ـــ ٢٧٠	ـــ ١٨٧
١٩٦٧	١٣٥	ـــ ٢٨٤	ـــ ١٤٩
١٩٦٨	٣٧٤	ـــ ٢٠٧	(١٦٧)
١٩٦٩	٢٤٦	ـــ ٦١٦	ـــ ٣٧٠
١٩٧٠	٣٨٧	ـــ ٦١٠	ـــ ٢٢٣
١٩٧١	٢٥٥	ـــ ٤٨١	ـــ ٢٦٢
١٩٧٢	١٣٨	ـــ ٤١٠	ـــ ٢٧٢
١٩٧٣	ـــ ٦٢٥	ـــ ٤٦٦	ـــ ٤٦٦ (٢)

١٩٧٤	١٤٣ ــ	٧٩٩ ــ	٧٩٩ ــ (٢)
١٩٧٥	١٦٤	٣٥٦ ــ	١٩٢ ــ
	المجموع الإجمالي ١٩٦٥ ــ ١٩٧٥		٢٩٩٨ دولاراً أمريكياً

المصدر : أ. سيدمان، «الأمبريالية في إفريقية بعد الحرب العالمية الثانية»، (مجلة الشؤون الإفريقية الجنوبية)، العدد الثاني، تشرين الأول عام ١٩٧٧ : صفحة ٤٠٩.

الملاحظات : (١) ــ إن من العسير الوصول إلى تقدير دقيق لما انتزع من فضل القيمة مباشرة، وذلك لأسباب عديدة. وما المقصود بهذا الجدول إلا تقديم مؤشر عن درجة الكبر. إنه تقدير منقوص باعتباره يعتمد على التقارير الرسمية الواردة إلى حكومة الولايات المتحدة من الشركات متعددة الجنسيات عن فائدتها وحصص أرباحها ومكاسبها الفرعية. وهو لا يشتمل على الرسوم الإدارية ورسوم الترخيص أو على التعويض عن المشتريات الحكومية لأسهم الملكية التي أصبحت، في السنوات الحديثة، أشكالاً متزايدة الأهمية لانتزاع فضل القيمة على نحو مباشر.

(٢) ــ في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ حدث هبوط في الاستثمار الإجمالي، أو استثمار سلبي. فلو أضيف هذا إلى ما ورد في التقارير عن فضول القيمة (قيمة الفوائض) المشحونة بحراً لكان إجمالي المبالغ في هذين العامين أعلى مما ورد بكثير، إذ لكان ١٠٩١ مليون دولاراً أمريكياً و ٩٤٢ مليون دولاراً أمريكياً في هذين العامين على التوالي.

وبغض النظر عن الخوض في تفاصيل ذلك السجل الطويل القذر (الذي اتضح للعيان في عام ١٩٧٥ بالتقرير المقدم إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة «تقرير عن مؤامرات مزعومة لاغتيال القادة الأجانب») فإن أوامر دالاس تنفذت بحذافيرها في حقيقة الأمر. فلقد قتل لومومبا في ٢١ حزيران عام ١٩٦١، وطبقاً لما قاله ستوك وال فإن أحد عملاء المخابرات المركزية قاد سيارته متجولاً في لوبومباشي، التي كانت تدعى وقتها إليزابيت فيل "ومعه جثة لومومبا في الصندوق الخلفي من السيارة، وهو يحاول الوصول إلى قرار عما يجب عليه فعله بالجثة"[64]. وخلف لومومبا بعد ذلك رئيس أركانه جوزيف موبوتو المدعوم من قبل وكالة المخابرات المركزية CIA.

مخطط عن الاقتصاد الثنائي الموروث وعما اقترن به من انحراف توزيع الدخل بشكل نموذجي في البلدان الإفريقية المستقلة حديثاً

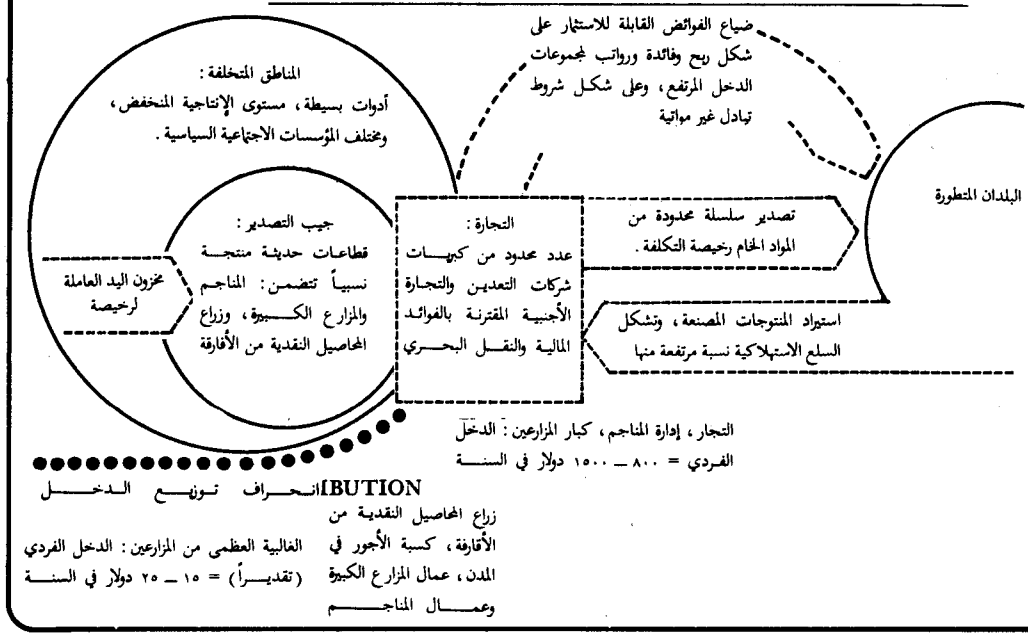

المصدر: أ. سيدمان «التخطيط للأمبريالية في إفريقية المتاخمة للصحراء الكبرى» (نيويورك: برايغر، ١٩٧٤) صفحة: ١٣.

وفي إثر ذلك زادت الاستثمارات الأمريكية في زائير زيادة هائلة، إذ بلغت بحلول عام ١٩٧٧ مبلغ البليون الواحد من الدولارات الأمريكية في ميادين التعدين والإنشاء والنفط، كما بلغت ٥٠٠ مليون دولاراً في قروض مصارف الولايات المتحدة. وطبقاً للمعلومات التي أدلى بها مسؤول في وزارة الخارجية في عام ١٩٧٦: "لقد كانت الولايات المتحدة ترى في وضع زائير ضمن إفريقية وضعاً مماثلاً تقريباً لوضع البرازيل في أمريكة الجنوبية" ــ أي غنية بالمعادن وفي موقع استراتيجي ومناصرة للغرب. وأضاف ذلك المسؤول: "كان هنالك ضغط متواصل في وزارة الخارجية لتعزيز زائير بأمل أن تبسط هيمنتها في طول القارة الإفريقية وعرضها"[65].

إن العيب في هذه الاستراتيجية الأمريكية أنها كانت لا تعتمد، كما هي العادة، إلا على اعتبارات علم السياسة الطبيعية وتتجاهل وضع ومطامح الشعب المقصود عملياً. وبهذه الحالة كان نظام موبوتو نظاماً واهناً وفاسداً إلى حد مشين وذلك لأن الزمرة الحاكمة كانت تستنزف مقداراً من الإنتاج القومي الإجمالي GNP يتراوح بين ربعه وثلثه. وهكذا فقد تجلى للعيان ما نجم عن ذلك من معاناة وسخط جماهيري في ١٣ أيار عام ١٩٧٨، عندما قامت قوة قوامها ما بين ٢٥٠٠ و ٣٥٠٠ رجل من رجال العصابات التابعين للجبهة الوطنية لتحرير الكونغو وهاجمت مدينة مناجم النحاس في «كولوازي». وتمكنت هذه القوة بمساعدة المتعاطفين معها من حضريين وريفيين من احتلال المدينة ومناجمها في يومين. وبما أن هذه المرحلة كانت المرحلة التالية للمرحلة الفييتنامية فإن إدارة كارتر ضيقت معونتها المكشوفة إلى موبوتو وقلصتها إلى ١٧٫٥ مليون دولار على شكل معونة عسكرية «غير فتاكة». ولكن سراً شجعت الإدارة بلداناً أخرى ومولتها ــ من البلدان الغربية وبلدان العالم الثالث ــ للتدخل تدخلاً عسكرياً. فطائرات القوة الجوية الأمريكية نقلت الجنود البلجيكيين من بروكسل إلى زائير، بينما نقلت الطائرات الفرنسية جواً، المحاربين الفرنسيين القدماء والجنود المغاربة. ولقد أشرف المستشارون العسكريون الفرنسيون والبلجيكيون على كل عمليات استجماع المعلومات والسوقيات، بينما قدمت ألمانيا الغربية والصين المؤن الغذائية والأدوية.

إن موبوتو لا يزال حتى اليوم يعربد في قصوره الأحد عشر ولا يزال يستجم على نهر زائير برفقة أربعة من أمهر الطهاة الفرنسيين، كما لا يزال رعاياه يقتاتون بنبات المنيهوت MANIOC، حيث يعاني ثلثهم من نقص البروتين وقلة الزاد الحراري أيضاً، في الوقت الذي لا يزال فيه الكوبالت والنحاس الحيويان ــ ناهيك عن أقساط تسديد الديون ــ يتدفقان على البلدان الغربية. إن الاقتصادي «ألبرت نادل»، الذي كان حاكم البنك المركزي في زائير منذ عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٧٠ يحذر الغرب من هشاشة صنيعتهم قائلاً "إن حجم الفقر والبؤس في بلادي حجم لا يمكن تصديقه. إن أحد التقارير الحديثة يذكر أن نسبة وفيات الأطفال في كينشاسا تبلغ ٧٠٪. فحتى الأدوية التي ترد عن

طريق الصدقات تباع إلى الناس ـــ من قبل عائلة موبوتو. فشبكة الطرقات خرائب والوضع الصحي رديء رداءة الطرقات. والقول نفسه يصح في التعليم. فإذا كنت تتصور أن موبوتو هو الإنسان الذي يعمل لمصلحة الغرب فعليك أن تعيد النظر بتصورك هذا"[66]. وإن من الجدير بالملاحظة ذلك التعليق الذي علقه طبيب زائيري نهل العلم من أوربة: "إن الغرب يجب أن يقول أن هذا التصرف تصرف إفريقي بحت ومتسق تماماً مع موروثنا عن الزعماء. ولكن هذا القول طبعاً قول هراء. فموبوتو ليس على الإطلاق نتاج تراثنا الإفريقي. إنه لا يعدو كونه نتاج الرأسمالية الغربية"[67].

وإن الرئيس جوليوس نيريري، في محاضرة له إلى المندوبين الأجانب في عاصمته، عبر عن آرائه أيضاً حيال المساعي الغربية الراهنة في زائير فقال:

"إن علينا أن نرفض المبدأ القاضي بأن للقوى الخارجية الحق في أن تعزز بالقوة الحكومات الإفريقية المعروفة على العموم، بأنها حكومات فاسدة أو واهنة، أو ليست أكثر من زمرة من القتلة، حينما تحاول شعوب تلك الحكومات أن تقوم بالتغيير. إن إفريقية لا يمكنها أن تقبل بتجميد حكوماتها الحالية في مواقعها إلى أبد الآبدين من قبل الاستعمارية الجديدة، أو لأن هنالك حرباً باردة أو صراعات إيديولوجية بين القوى العظمى. إن شعب كل بلد إفريقي له من الحق في تغيير حكومته العفنة في النصف الثاني من القرن العشرين، مقدار ما كان من ذلك الحق في الماضي للشعوب البريطانية والفرنسية والروسية في الإطاحة بأنظمتها الفاسدة أيضاً. فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر هذا الحق نفسه على الشعوب الإفريقية؟"[68].

وتتوفر في إفريقية أمثلة عن الدول الاستعمارية الجديدة أكثر نجاحاً من المثال الذي تقدمه زائير، ومن أبرز تلك الأمثلة دولة كينيا ودولة ساحل العاج. ففي الدولة الثانية كان أوفوا بواجي، مخلصاً الإخلاص كله للمؤسسات والإجراءات الاقتصادية الموروثة عن الأزمنة الاستعمارية. "ليس لي ثمة علاقة البتة بتلك السياسة الزائفة سياسة التأميم. إن سياستنا هي اجتذاب رأس المال الأجنبي وليست تأميم المؤسسات. نحن نريد لأصدقائنا الأجانب أن يجنوا المرابح وأن يدفعوا لنا، إن ربحوا، قسطاً معتبراً منها". فهذه الاستراتيجية الاقتصادية عادت على ساحل العاج بدخل فردي مقداره وسطياً ٣٠٠ دولار في العام وبنمو الإنتاج القومي الإجمالي GNP بنسبة ٨٪ في العام، كما عادت بميزان تجاري موات من تصدير البن والكاكاو والخشب والموز والأناناس وغير ذلك من المنتوجات الزراعية.

ولكن هذه الأرقام لا تدل إلا على النمو الاقتصادي بدلاً من التطور الاقتصادي الوطني المتوازن. فالنمو الاقتصادي هو الذي أدى إلى سيطرة فرنسا على ما نسبته ٤٠٪ من مجمل الاستثمارات

الرئيسية في البلاد ، علاوة على نسبة ٢٥٪ تتقاسمها مع بريطانيا والولايات المتحدة واليابان . وأما الباقي الذي تبلغ نسبته ٣٥٪ فيمتلكه ٤٠٠٠٠ مواطن فرنسي مستوطن في تلك البلاد وبضعة مئات من اللبنانيين و ٣٪ من سكان ساحل العاج . وهكذا فإن الإحصاءات الاقتصادية الرائعة قد تضمنت « ذلك التقطير » الطفيف الذي كانت تتقطره منافع النمو . فنسبة وفيات الأطفال تبلغ ١٣٨ وفاة بين كل ١٠٠٠ مولود (بالقياس إلى ٢٨ في كوبا) ، كما ان العمر المرتقب لا يتعدى ٣٥ سنة وتبلغ نسبة الأمية ٦٠٪ . وأما الموارد الطبيعية فيساء استخدامها بذلك الطيش الذي يساء في استخدام الطاقات البشرية . وطبقاً لتقديرات خبراء الحراج فإن مخزون الغابات في ساحل العاج " قد تكبد ما تكبد من ذلك التخريب الذي لن يتيح له الاستمرار أكثر من أعوام ثلاثة أو أربعة .... "[69] . وغالباً ما يشار إلى ساحل العاج بأنه " البلد الإفريقي الوحيد الذي يجاهد لشق دربه " . ولكن حري بنا أن نتساءل : لأية غاية ، ترى ، يجاهد ولمصلحة من ؟

ويسود النمط السابق كينيا أيضاً ، حيث عمد الرئيس « جومو كينياتا » ، على غرار أوفوا بواجي ، إلى انتهاج التدابير التي تتوجه بالمؤسسات صوب الغرب . إن أول لافتة خارج مطار نيروبي تقول : " شركة جنرال موتورز الكينية المحدودة ـــ بالثقة المطلقة بالمستقبل الاقتصادي لكينيا " . فهذه الثقة لها ما يبررها لأن كينيا توفر شبكة متطورة جداً من شبكات الهيكل الأساسي ، ومناخاً مستقراً للاستثمار والحق للشركات الأجنبية في تحويل أرباحها كلها . فنيروبي ، مثلها مثل أبيدجان عاصمة ساحل العاج ، مدينة ضخمة عصرية تعج بالبنوك وأبنية المنشآت والفنادق الفاخرة والمطاعم ذات المأكولات الشهية والمرابع الليلية العصرية . ولكن على بعد أبنية قليلة عن مظاهر الثراء هذه تتناثر أحياء الأقليات التي يعيش فيها الجياع بأكواخ رثة تخلو من المياه الجارية . فالجريمة ، ولا سيما السرقة ، تتفشى في نيروبي وكذلك الدعارة . وليست أفضل حالاً أوضاع الريف الذي تسكنه نسبة تربو على ٨٠٪ من عدد السكان الذي يبلغ ١٣ مليون نسمة . فالمسح الاجتماعي الذي أجرته بعثة من الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ بالتعاون مع الحكومة الكينية كشف على أن نسبة ٧٢٪ من أرباب الأسر ما تسنى لها قط التعليم في أية مدرسة ، وأن ثلث الأطفال يعانون من سوء التغذية ، وأن نسبة البيوت التي تنعم بالكهرباء تقل عن ٢٪ ، كما ان نصف النسوة يجررن أقدامهن جيئة وذهاباً بين القرى والينابيع ثلاث مرات يومياً على الأقل لنقل الماء في جرار ضخمة ثقيلة على ظهورهن . إن أحد الأمريكيين الذين اشتغلوا في كينيا في الستينيات (١٩٦٠) والسبعينيات قد حلل سبب الجوع الذي يتضور منه قاطنو تلك البلاد من بشر وبهائم على حد سواء . فتقريره ملفت للنظر لأنه يصف وصفاً شيقاً ذلك التحول (من زراعة المحاصيل الغذائية إلى زراعة محاصيل النقد) الذي يدمر بلدان العالم الثالث في آسيا وأمريكا اللاتينية وفي إفريقية أيضاً :

" يا لتلك البهائم المسكينة التي تستدر الشفقة : إن آخر القطعان العظيمة في الدنيا آخذة بالانقراض . فبطاح البوادي البدائية في شرق إفريقية آخذة بالتقلص من جراء محاريث المزارعين ، ولذلك فإن القطعان في طريقها للزوال بحثاً منها عن مأوى جديد . وفي المستقبل المنظور سوف تختفي إلى الأبد عظمة الهجرات البدائية عبر بطاح إفريقية ....

إن مشواراً قصيراً عبر الريف الكيني الغني بالمزارع ، سرعان ما يفضح أن قسطاً وافراً من أجود الأراضي الزراعية في إفريقية لا يستخدم لإطعام الناس ، كما لا يستخدم أيضاً لإطعام تلك البهائم التي تتضور جوعاً . فبدلاً من ذلك تعزز هذه التربة الرائعة حاصلات التصدير . إن آلاف الأكرات مزروعة بأشجار البن ـــ لأن البن جدير بالاستهلاك في ألمانيا وإنكلترا وأمريكة . وإذا ابتعدت قليلاً إلى الشمال من نيروبي لوجدت منظراً رائعاً لا نهاية له من أشجار الأناناس ـــ تلك الفاكهة التي يجدر تحميلها في الطائرات النفاثة وشحنها طازجة إلى أوربة . وأما إذا انعطفت غرباً إلى الوادي السحيق لشاهدت العديد من مربي المواشي والمزارع لتربية القطعان واستنبات القمح . وفي الوقت الذي ينتج فيه هذان الميدانان الأخيران الغذاء ، الذي يتم استهلاكه داخل كينيا ، فإن المستهلكين ليسوا هم الزراع الذين يتنافسون مع الحيوانات الكاسرة على مورد ثمين وإنما هم الناس الذين يعيشون في المدن الزاهية . وأما ما يثير السخرية فهو أن هؤلاء الحضريين الجدد من سكان المدن كانوا بالأمس القريب منذ بضعة سنين مزارعين قادرين على إطعام أنفسهم ....

إن المشكلة الحقيقية في كينيا تكمن في استخدام الأرض لمحاصيل النقد بدلاً من استخدامها للمواد الغذائية . فكينيا فيها من الأراضي الزراعية النتوج ما يكفي لإعالة سكانها كلهم دون أن تستدعي الحاجة تخريب مواطن الحيوانات البرية . وليس هنالك مجال للمقارنة بين حياة كائن بشري وحياة غزال ، ولكن إن أتيح الوصول إلى نظام زراعي واقتصادي أكثر توازناً من النظام القائم ؛ فإن من الممكن استمرار بقاء الكائنات الحية ، بشر وبهائم سواء بسواء ، على تلك السهول الإفريقية "[70] .

وأما من الناحية الأخرى فإن كينيا تباهي باحتوائها على أكبر الطبقات الوسطى من السود في إفريقية . فعلى الرغم من هيمنة الأوربيين على الاقتصاد الوطني ، وهيمنة العرب والهنود إلى حد أقل ، فإن النخبة السوداء تعيش الازدهار وذلك لأنها تنتفع بنصيبها من الاقتصاد ولا سيما من سيطرتها على جهاز الدولة ، الذي هو بمثابة منبع مدرار للدخل السري SUB — ROSA . فالرشاوى تلعب دوراً حيوياً في حصول المواطن على أي شيء من رخصة قيادة السيارة مروراً بعقد من عقود البناء إلى السماح للباعة الجوالين بممارسة عملهم البسيط . لقد احتج بعض الناس على الإفراط بتزييت

النظام بالرشاوى ولكن احتجاجاتهم ذهبت أدراج الرياح. فالممثل البرلماني الجماهيري «جوسيا كاريوكي»، هاجم ذلك التفاوت الاجتماعي الصارخ مشهراً بالوضع القائم في كينيا، مما يجعلها بلداً تضم عشرة مليونيين وعشرة ملايين متسول. ولكنه في آذار عام ١٩٧٥ أُردي قتيلاً في شوارع نيروبي وأُلحت لجنة تحقيق برلمانية إلى تورط المسؤولين في الشرطة وكبار أعوان كينياتا في مقتله.

وعلى الرغم من هذه الانحرافات تبقى ماثلة للعيان تلك الحقيقة، التي مفادها أن الطبقة الوسطى المتنامية من السود في بلدان من أمثال كينيا وساحل العاج، توفر مقداراً من الاستقرار المفقود في مجتمع كمجتمع زائير، حيث لا يتاح الوصول إلى المعلف إلا لحفنة من الناس. فعندما يستمد عدد معقول من السود منفعته من الوضع القائم؛ فإن الأغلبية الساحقة من المحرومين تعيش على دغدغة آمال الوصول إلى الأعلى وتحجم عن ممارسة العمل النضالي الجماهيري. وهذا هو السبب الذي حدا بوزير الخارجية كيسينجر ودهاقنة السياسة في وزارة الخارجية إلى اقتراح «النمط الكيني» كحل لاستقلال روديسيا وحكمها من قبل السود، وذلك قبل أن يتبخر هذا الخيار بالانتصار الانتخابي الذي انتصره «روبرت موغابي».

إن الوقائع المريرة التي تعيشها الدول الرازحة تحت وطأة الاستعمارية الجديدة، تدل على أن ما ورثته تلك الدول عن العصر الاستعماري من مؤسسات محلية وعلاقات اقتصادية عالمية لا يمكنه أن يتغلب على التخلف الذي حافظ على بقائه منذ الاستقلال. فالغرض من تصميم هذه المؤسسات والعلاقات كان تلبية المصالح الأجنبية وليس تلبية المصالح المحلية، علماً بأنها لا تزال تمارس هذا الدور حتى يومنا هذا. ونظراً لذلك فإن تلك الدول لا تزال تعيش وضع التبعية والاستغلال الاقتصاديين على الرغم من حصولها على استقلالها السياسي. فالتخلف لا يمكن الانتصار عليه إلا بقلب المؤسسات الموروثة وتغيير العلاقات القائمة مع اقتصاد السوق العالمي.

وهنا يخلص بنا المطاف إلى بحث ذلك النمط الإصلاحي، الذي كانت عليه الأنظمة الإفريقية في العصر اللاحق للعصر الاستعماري، ألا وهو نمط رأسمالية الدولة. إن قيادات أمثال هذه الأنظمة تدرك ضرورة التغيير ولكنها لا تقدم على تقويض المؤسسات القديمة واستبدالها بمؤسسات جديدة، وإنما بدلاً من ذلك تسعى لإصلاحها ابتغاء التصدي للمشكلات العاجلة. فهذه السمة هي التي كانت تدمغ أنظمة نكروما في غانا وسيكوتوري في غينيا وكيبتا في مالي وأوبوتو في أوغندا ونيريري في تانزانيا.

وفي المضمار السياسي لا تقدم الأنظمة الإصلاحية على تجديد موروثها في هيكل الدولة

والعلاقات الطبقية وإنما تستبدل كبار الملاكين العقاريين بالفلاحين الأغنياء، والتجار الاحتكاريين أو الكومبرادوريين بصغار الصناعيين والمهنيين والموظفين المدنيين. وعلى الرغم من أن هذه التبديلات قد تبدو رائعة في ظاهر الأمر؛ فإنها لا تضع حداً لإنهاء استغلال جماهير العمال والفلاحين. ففي القرى يختفي الملاكون العقاريون الكبار ولكن الفلاحين، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان إفريقية، يبقون ضحايا نهش التجار والمرابين والكولاكيين. وما هو أنكى من ذلك كله يكمن ببروز صفوة حاكمة جديدة تملأ بيروقراطية الدولة بجهاز الموظفين وتدير الصناعات المؤممة وتسيّر الجمعيات التعاونية في القرى وتوجه المؤسسة العسكرية. وبذلك لا يقضى على التمييز والاستغلال الطبقيين وإنما يتخذان لهما شكلين جديدين.

ويتجلى هذا النمط حتى في تانزانيا، حيث أصدر الرئيس نيريري إعلان ARUSHA في ٢٩ كانون الثاني عام ١٩٦٧ لمقارعة "زمرة النخبة الاقتصادية والاجتماعية التي همّها الوحيد اقتناص الأرباح لأفرادها وعائلاتهم ولا تعير اهتماماً للحاجات الأساسية لتحسين المستويات المعاشية الأساسية للأغلبية الساحقة"[71]. لقد كان نيريري يسعى جاهداً، اعتماداً على (الاتحاد الوطني الإفريقي لتانجانيقا ــ TANU)، لاستبدال أشكال النمو الرأسمالية بإجراءات بديلة تستند إلى الاعتماد على الذات والمشاركة الديمقراطية وصولاً إلى الاشتراكية. فالتعاون التقليدي الحميم أو UJAM AA كان يجب التعبير عنه بتلك الأشكال الجديدة من التنظيمات القروية التعاونية. ولكن على الرغم من الدعم الحماسي الذي قدمه نيريري فإن التدخل البيروقراطي من الأعلى دمر الهدف المنشود المتمثل بالاعتماد على الذات والمشاركة الجماهيرية وأبقى القرى التعاونية عرضة لاستغلال الفلاحين الأغنياء نسبياً[72]. إن التفسير التالي الذي يلقي الكثير من الضوء على واقع الأمور قد ورد على لسان مرجع مسؤول من الداخل هو «عبد الرحمن بابو» وزير الاقتصاد السابق في تانزانيا:

"السبب الرئيسي هو أننا نفتقر إلى الكوادر المدربة. ففي موزامبيق، حيث خاض المواطنون غمار نضال مسلح طويل الأمد من أجل الاستقلال تمكنوا من تطوير فريق جيد من الكوادر الانضباطية. ولكننا في تانزانيا لم تكن تتوفر لنا مثل هذه الخبرة إذ سرعان ما كان علينا، لدى حلول الاستقلال، أن ندير شؤون الحكم والاقتصاد في الوقت الذي لم يكن لدينا فيه تدريب مناسب للكوادر، ولم تكن الفرصة قد أتيحت لنا قطعاً لاختبار تلك الكوادر بادئ ذي بدء. فعلى الرغم من سياستنا الرسمية كانت تعمد بعض الكوادر لإجبار الفلاحين على الانتقال إلى القرى الجماعية، حيث كانوا يجهلون سبب وجودهم فيها. فلقد كانت سياستنا الرسمية تدافع عن الطواعية والتعبئة الجماهيرية والتربية ولكن الأمور اتخذت وجهة مختلفة أثناء التنفيذ"[73].

إن الواقع المرير الذي عاشته معظم الدول الإفريقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان، في ضوء معايير حياة الآدميين، يمثل الكارثة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. ففي عام ١٩٧٦ كانت إفريقية، التي تشتمل على ما نسبته ٥ر٧٪ من سكان العالم، تقتات بنسبة ٢ر١٪ فقط من الإنتاج القومي الإجمالي في العالم. فنصيب الفرد الواحد من الإنتاج القومي الإجمالي GNP يساوي ٢٧٧ دولاراً لإفريقية و ٣١٥ دولاراً لآسيا و ١٠٥٠ دولاراً لأمريكة اللاتينية. وتبلغ نسبة الأمية في إفريقية ٧٤٪، قياساً إلى نسبة ٤٧٪ في آسيا و ٢٤٪ في أمريكة اللاتينية. وأما العمر المرتقب للأفارقة فهو أقل من ٤٠ سنة، ما إن فرداً واحداً من بين كل أربعة أفراد لا ينال كفايته من الغذاء وفرداً واحداً من كل فردين لا يعثر على عمل ما، وتحظى نسبة ٧٪ من سكان إفريقية بما نسبته ٤٠٪ من الدخل وتعمل المظالم الناجمة عن ذلك في أساليب الحياة فتكاً في الروح الجماعية التقليدية، التي تسود المجتمع الإفريقي. ويخلص أحد المراقبين إلى الاستنتاج التالي: "إن المظالم التي يعاني منها السود من إخوتهم العرقيين تجعل من حكم البيض أكثر كرماً في بعض الأمثلة، كما يدل عليها تزايد الوقائع"[74]. وإن ما يعزز هذا الرأي يتمثل بشهادة السود المحرومين، كما يقول أحد الخدم السود في نيروبي: "إن أرباب العمل السود في بعض الأحيان أكثر سوءاً من أرباب العمل البيض، ولشد ما يكنون لنا الكره نحن الفقراء"[75].

فمثل هذا التمزق الاقتصادي والاجتماعي كان لا بد له من الخلوص إلى نتائج سياسية. فلقد فشل سوق العمل في مواكبة فيض الناشئة من حملة الإجازات الجامعية وأدى إلى تلك المشكلة الخطيرة، مشكلة «الخريجين العاطلين عن العمل» الأمر الذي أفضى بدوره إلى انبعاث النزعة القبلية وذلك لأن الخريجين العاطلين عن العمل ينضوون تحت اللواء العرقي، كي يكون النصر حليفهم في وضع تتفاقم فيه الأمور. كما إن القيادات الوطنية تستخدم، بحكم الظروف، المجموعات العرقية مطايا لخدمة أغراضها السياسية، مما يفضي أيضاً إلى زعزعة الظروف والبعزقة السياسية. وبما أن الطبقة الوسطى المحلية تفتقر عموماً إلى قاعدة اقتصادية مستقلة، فإن المنصب السياسي أصبح الوسيلة الأساسية للكسب الشخصي. وهكذا فإن امتداد سيطرة الحكام الجدد إلى ميدان الاقتصاد مكنهم من استغلال الفائض القومي. لقد أصبحت «الاشتراكية الإفريقية» قناعاً يتستر به الفساد والثراء الشخصي. ولذلك فإن ما ينجم عن هذا من سخط شعبي يستدعي تدخل العسكريين، الذين كانوا يحكمون، بحلول عام ١٩٨٠ عشرين بلداً من البلدان الإفريقية. إن هذه الظروف تفسر ذلك التحذير المروع، الذي أطلقه «إيدن كودجو» السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية OAU لدى اجتماعها في لاغوس في نيسان عام ١٩٨٠ حين قال:

"إن إفريقية تمر الآن في أحلك الظروف التي تطرح عليها حتى مشكلة البقاء على قيد

الحياة. وليس بوسعنا إلا أن نخبركم أن استمرار الأمور على ما هي عليه لن يترك على قيد الحياة من البلدان الإفريقية الأعضاء في (منظمة الوحدة الإفريقية) والبالغ عددها الخمسين أكثر من ثمانية أو تسعة بلدان في غضون السنوات القلائل القادمة "[76].

— د —
أمريكـة اللاتينية

في عام ١٩٧١ طالب الاقتصادي الأرجنتيني «راؤول برابيش» " بنمط جديد من التطوير في أمريكة اللاتينية "وأضاف أن " هذا النمط الجديد من التطوير لا يمكنـه الاعتماد على منهج بدل الاستيراد وحسب "[77]. ولقد كانت هذه المطالبة تنطوي على أهمية خاصة لأن برابيش كان، قبل مدة تنوف على عقدين من الزمن، أول من تنطح للدفاع عن الاستراتيجية الاقتصادية البديلة للاستيراد في مؤلفه المشهور «التطوير الاقتصادي في أمريكـة اللاتينيـة ومشكلاتـه الأساسيـة ١٩٤٩». وعلاوة على ذلك كان برابيش قادراً على تطبيق نظرياته على نطاق دولي لأنه كان رئيس «اللجنة الاقتصادية لأمريكة اللاتينية» ولأنه كان المحرك الرئيسي خلف «السوق المشتركة لأمريكة الوسطى» وخلف «المنطقة التجارية الحرة في أمريكة اللاتينية»، كما كان السكرتير العام «للجنة التجارة والتطوير» التابعة للأمم المتحدة. ونظراً لذلك تم اعتماد سياسة بدل الاستيراد على نطاق واسع من خلال إجراءات من أمثال التعرفات الحمائية والرقابة على الصرف وأفضليات استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة واشتراط تسليف الصناعات المحلية بفوائد بسيطة، وتجهيز الحكومة للهيكـل الأساسي الصناعي ومساهمتها في الصناعة عن طريق مؤسسات التطوير وهيئاته.

وعلى الرغم من هذه المساندة الحكومية السخية؛ فإن بدل الاستيراد لم يبرهن على نجاحه في حفز التطوير الاقتصادي الشامل وفي وضع حد للتبعية الاقتصادية التقليدية، التي كانت عليها أمريكة اللاتينية. فالتعرفات الحمائية وغير ذلك من المساندات الحكومية فـرَّخت الصناعات الواهنة، التي كانت تنتج السلع الكمالية أو نصف الكمالية لصالح سوق محدودة هي سوق الطبقة الوسطى. فلقد كانت هذه الصناعات عاجزة عن الارتقاء من مستوى إنتاج السلع الاستهلاكية إلى مستوى إنتاج السلع الإنتاجية في مضمار التطوير الاقتصادي. ومن هنا جاء استمرار استيراد السلع الإنتاجية والسلع الوسيطة، مما أدى إلى ميزان تجاري خاسر وتأبيد التبعية المالية. فنصيب أمريكة اللاتينية من مجمل الصادرات العالمية، هبط من نسبة ١ر٧٪ في عام ١٩٦٠ إلى نسبة ٥ر٥٪ في عام ١٩٦٨، كما بقيت السلع المصدرة عبارة عن المنتوجات الأولية إلى حد كبير ولذلك ففي عام ١٩٦٨

كان النفط والحديد يشكلان نسبة ٩٥٪ من منتوجات فنزويلا، والقهوة والموز يشكلان نسبة ٨٥٪ من منتوجات غواتيمالا، والصوف واللحم يشكلان نسبة ٧٧٪ من منتوجات أوروغواي، كما كان النحاس والنترات يشكلان نسبة ٧٧٪ من منتوجات التشيلي، بينما كان الموز والبن يشكلان نسبة ٧٥٪ من منتوجات الإكوادر، والبن والنفط يشكلان نسبة ٧٠٪ من منتوجات كولومبيا، والقصدير والفضة نسبة ٥٩٪ من منتوجات بوليفيا.

إن فشل استراتيجية بدل الاستيراد قد مهد الطريق أمام الشركات متعددة الجنسيات، التي سارعت في تركيب مصانعها خلف أسوار التعرفة الموجودة في بلدان العالم الثالث (راجع الفصل التاسع عشر، المقطع ف ب). وهكذا فبينما كان رأس المال الأجنبي يتمركز في قطاعي التعدين والزراعة، بدأ في هذه الآونة يتدفق تدفقاً متزايداً في قطاع التصنيع. وبينما كان رأس المال الأجنبي سابقاً يتقوقع في بعض الجيوب أخذ في هذه الآونة يندمج اندماجاً أساسياً في اقتصادات أمريكة اللاتينية، مما أخذ يفضي بالتالي إلى تزايد تأثيره على تلك الاقتصادات. ولذلك فإن ابتعاد أمريكة اللاتينية عن استراتيجية بدل الاستيراد، التي اعتمدتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة لم يفض إلى حل مشكلاتها الاقتصادية، الأمر الذي حدا بالاقتصادي التشيلي (أوزوالدو صانكل) إلى الاستنتاج بأن أمريكة اللاتينية كانت تعيش "في صميم أزمة هيكلية عميقة تفرض على النمو المستقبلي أن يعثر له على قوى ديناميكية جديدة، ولذلك فإن الحاجة تستدعي قيام استراتيجية جديدة للتطور"[78].

إن مظاهر «الأزمة الهيكلية» التي ألمح إليها صانكل مظاهر عديدة ومعروفة. أولها يتمثل بالمعدل الناقص للنمو الاقتصادي. فليس إلا بلدان من بلدان أمريكة اللاتينية ــ بوليفيا والبرازيل ــ تمكنا من تحقيق هدف مشروع (التحالف من أجل التقدم) القاضي برفع الدخل الفردي بنسبة ٢ر٥ سنوياً خلال الستينيات (١٩٦٠). فالمتوسط السنوي لمعدل النمو في إنتاجية كل فرد لم يكن في الأرجنتين إلا بنسبة ١ر٩٪ وفي فنزويلا بنسبة ١ر٣٪، في حين أنه عانى في الأوروغواي من خسارة صافية كانت بنسبة ٠ر٦. فالتوسع الاقتصادي الناقص جاء ليعين بطالة متزايدة في المدن والريف على حد سواء. فبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ زاد سكان المدن بنسبة ٦ر٥٪ سنوياً ولكن العمالة الصناعية لم تزد إلا بنسبة ١ر٢٪. وابتلي سكان المدن بالبطالة والعمالة الناقصة، حيث كانت العمالة الناقصة تأخذ شكل الخدمات الفائضة أكثر مما يجب ــ كتلميع الأحذية وغسل السيارات وتنظيفها في باحات الوقوف والتجوال في الشوارع لبيع الورود والسجائر وشرائط الأحذية والتحف «الفنية» وما شابه ذلك.

ويتجلى هذا الوضع نفسه في مضمار الزراعة، حيث يلعب توزيع الأرض الجائر بشكل فاضح دور القانون، كما يدل على ذلك الجدول التالي :

تقدير النسبة المئوية للحيازات العقارية في أمريكة اللاتينية ــ ١٨ بلداً ــ (١٩٦٠ ــ ١٩٦٥)

مساحة المزارع بالهيكتارات	النسبة المئوية للمزارع	النسبة المئوية لمجمل مساحة الأرض
٠٫٥ ــ ٢٠	٧٥٫٦	٦٫٦
٢٠ ــ ١٠٠	١٦٫٨	٩٫٥
١٠٠ ــ ١٠٠٠	٦٫٦	٢٤٫١
ما يزيد على ١٠٠٠	١٫٠	٥٩٫٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠

المرجع : إ. ر. وولف و إ. س. هانسن : «الوضع البشري في أمريكة اللاتينية» ــ لندن : مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٧٢، صفحة ١٤٨.

فالعقارات الواسعة التي تشتمل على معظم الأراضي الصالحة للزراعة لا تحظى بالحراثة المطلوبة. فالتحليل الذي أجراه «البنك الدولي ــ عام ١٩٧٥» عن الأداء المقارن لكل من المزارع الكبيرة والصغيرة في الأرجنتين والبرازيل والتشيلي وكولومبيا والإكوادور وغواتيمالا، توصل إلى أن إنتاجية الآكر الواحد في المزارع الصغيرة تساوي من مثلين إلى ثلاثة أمثال إنتاجية الآكر الواحد في المزارع الكبيرة. وعلاوة على ذلك فإن الكثير من آكرات العقارات الواسعة يبقى مهملاً. فالدراسة التي تناولت كولومبيا (١٩٦٠) أظهرت أن المزارعين، الذين لا تزيد ملكيتهم على ١٣ آكراً كانوا يزرعون ثلثي أراضيهم، في حين أن أكبر المزارعين الذين يملكون ٧٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة لا يحرثون إلا ما نسبته ٦٪ من محوزاتهم العقارية. وفي أمريكة اللاتينية ككل، حيث تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة ٢٫٢ بليون آكر لا يخضع منها للتشغيل الكامل إلا ٢٧٠ مليون آكر. إن كلاً من هذا النظام البالي للمحوزات العقارية والمعدل المرتفع ارتفاعاً بالغاً للنمو السكاني، أفضيا إلى

انخفاض المردود الزراعي الفردي. فلو اتخذنا من الرقم ١٠٠ مؤشراً للمنتوج الزراعي الفردي في كل بلدان أمريكة اللاتينية للفترة ١٩٦١ ــ ١٩٦٥، لكان هذا المؤشر في عام ١٩٧١ لا يتجاوز ٩٨ بالنسبة للأرجنتين و ٩٢ لكولومبيا و ٩٦ للإكوادور و ٨٤ للأوروغواي و ٨٠ للبيرو[79].

وأما ما ينطوي على خطورة انخفاض الإنتاجية الزراعية؛ فهو التحول لاستنبات محاصيل النقد لصالح الأسواق الأجنبية، بدلاً من المحاصيل الغذائية للمستهلكين المحليين. ففي كولومبيا على سبيل المثال يدر الهكتار المزروع بالقرنفل مليون بيزو سنوياً، قياساً إلى ١٢٥٠٠ بيزو يدرها هكتار القمح أو الذرة. ولذلك فإن أفضل الأراضي الكولومبية تستخدم لاستنباب القرنفل والهليون والفريز، التي تشحن كلها جواً إلى الأسواق الأجنبية، في الوقت الذي يجري فيه استخدام كميات متزايدة من القطع الأجنبي النادر لاستيراد المواد الغذائية، التي كان يتم استنباتها محلياً فيما مضى. فنظرياً بتلك العائدات المرتفعة من محاصيل التفكه يمكن استيراد الغذاء بكميات أوفى، بيد أن أرباح تلك المحاصيل تجد سبيلها إلى الشركات متعددة الجنسيات. وهكذا فإن المزارع الذي كان يعيش في الماضي حالة من الاكتفاء الذاتي يجد نفسه مضطراً إلى اعتصار ما يقيم أوده من الأرض الهامشية الباقية، أو إلى اللهاث سعياً وراء الأعمال القليلة المتاحة في المدن، حيث يتوجب عليه إعالة عائلته بتلك المواد الغذائية المستوردة المكلفة. وفي ظل هذه الظروف تعاني أمريكة اللاتينية، كغيرها من مناطق العالم الثالث، نزوحاً فلاحياً ضخماً إلى المدن. ففي عام ١٩٥٠ كانت نسبة الحضر في أمريكة اللاتينية لا تبلغ أكثر من ٤٠٪ من مجمل السكان، ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى ٥٦٪ بحلول عام ١٩٧٠. ولما كان الفلاحون يشكلون في هذه الحالة نسبة سكانية متسارعة التناقص فإن الحكومات تشعر بحاجة أقل لتنفيذ الإصلاحات الزراعية.

وثمة مظهر آخر من مظاهر «الأزمة الهيكلية» في اقتصاد أمريكة اللاتينية، يتجلى في توزيع الدخل توزيعاً جائراً حتى أكثر مما في الهند. فتلك النسبة المئوية التي تبلغ ٥٪ وتتربع على عرش الدخل تنال ما نسبته ٣٠٪ من مجمل الدخل القومي، في حين أن نسبة ٥٠٪ في أدنى درجات الدخل لا تنال إلا نسبة ١٣٫٤٪. وهكذا فإن «كارلوس مارتينيز»، المدير الإقليمي لصندوق رعاية الأطفال التابع للأمم المتحدة، فضح في عام ١٩٧٩ أن النسبة المبتلية بالجوع من أطفال أمريكة اللاتينية تبلغ ٤٠٪، حيث يعيش ٦٠ مليون طفل في بيوت دخولها دون خط الفقر.

وأما الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تفاقم «الأزمة الهيكلية» في اقتصاد أمريكة اللاتينة؛ فإنه دور تتزايد أهميته من حين إلى حين. فالشركات الأمريكية تحظى بما نسبته ٨٣٪ من رأس المال الذي تستثمره في أمريكة اللاتينية إما من إعادة استثمار مكاسبها أو من المستثمرين

الأمريكيين اللاتينيين . كما ان الشركات متعددة الجنسيات تحظى بامتيازات مفرطة في سخائها من الحكومات المضيفة اللازمة كالمواقع المجانية والإعفاء من الضرائب لفترة محددة وتحويل الأرباح إلى أوطانها بلا قيود . ونظراً لاحتكار الشركات متعددة الجنسيات تلك العمليات العمودية ؛ فإن بمقدورها تنقيص أسعار الصادرات من البلد المضيف ورفع أسعار الواردات إليه . وتستخدم تلك الشركات أيضاً طرق المحاسبة المعقدة بغية تخفيض الضرائب ، التي تدفعها إلى البلدان المضيفة وإلى حكومات بلدانها الخاصة . وتستطيع الشركات متعددة الجنسيات نقل مصانعها من بلد إلى بلد آخر ضمن أمريكة اللاتينية وفي طول العالم وعرضه ، وتنفذ ذلك فعلاً ، سعياً منها وراء أرخص الأيدي العاملة المتاحة . فصناعة الالكترونيات الأمريكية مثلاً أقامت أول مصنع لها في المكسيك في عام ١٩٦١ لأن بدائل الأجور في اليوم كانت أخفض من بدائل الأجور في الساعة في الولايات المتحدة . وما إن حل عام ١٩٧٧ حتى كان في المكسيك ١٩٣ مصنعاً إلكترونياً أمريكياً ، بيد أن العمال كانوا ينظمون الاتحادات العمالية ، كما كانت أجورهم ترتفع بشكل سريع ، الأمر الذي أخذ يؤدي إلى نقل المصانع إلى بلدان أخرى في أمريكة اللاتينية كهاييتي مثلاً ، حيث الحد الأدنى للأجور اليومية أقل من الحد الأدنى لأجور الساعة في المكسيك وحيث تنعدم المشاكل مع الاتحادات العمالية ، نظراً « لعدم وجود الاتحادات بمنتهى البساطة » .

إن تلك الممارسات الواردة أعلاه تولد قدراً كبيراً من المشاعر الوطنية والمشاعر المعادية للأمريكيين . ولهذا السبب فإن بعض الشركات متعددة الجنسيات تعمد في هذه الآونة إلى التخلي عن ملكية المصانع بشكل مباشر في سبيل الحصول على الإدارة وعقود الخدمات ، التي تنيط بشركة ما إنجاز بعض المهمات المحددة . وبهذه الوسيلة يتعذر تأميم شركة من الشركات الأمريكية ، لأنها لا تمتلك شيئاً ملموساً ، ومع ذلك فإنها تواصل سيطرتها على الاقتصادات المحلية بتوقيع العقود لبيع المواد الخام في السوق الدولية ولإقامة المصانع الكبيرة وإدارتها .

وخلاصة القول أن تلك الشركات متعددة الجنسيات تكسب عائدات ضخمة إلى حد مفرط من استثماراتها في أمريكة اللاتينية وغيرها من مناطق العالم الثالث . فنائب رئيس أحد البنوك الأمريكية أسر بالحقيقة التالية : " يقضي الواجب ألا أبوح لك بهذا السر الذي مفاده ، أننا في الوقت الذي نكسب فيه من عملياتنا في الولايات المتحدة نسبة مئوية تتراوح بين ١٣ و ١٤٪ ، فإننا نستطيع أن نضمن بمنتهى السهولة نسبة مئوية تبلغ ٣٣٪ على شكل عائدات من عملنا الذي نشرف عليه في أمريكة اللاتينية "[80] . وهذا ما يفسر السبب الذي جعل الأرباح العائدة إلى الولايات المتحدة ، بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٤ ، كما يفسر العجز الذي يقع فيه ميزان المدفوعات في بلدان أمريكة اللاتينية ،التي عليها أن تجاهد سنوياً لتلافيه .

إن عجز ميزان المدفوعات لا بد له من أن يفضي بشكل لا مناص منه إلى القروض الأجنبية والوقوع في حمأة الديون الباهظة المزمنة ـــ وهذا مظهر آخر من مظاهر «الأزمة الهيكلية» في أمريكة اللاتينية. فلقد كانت البنوك الأجنبية في غاية الحماسة لتقديم القروض إلى حكومات أمريكة اللاتينية الغارقة في الديون، وذلك لأن الأرباح التي تجنيها خارج الوطن أعلى منها في داخله. وأما حافة الخطر التي وصل إليها وضع الدين؛ فقد جاء على تفصيلاتها «أبيلاردو ل. فالدز»، وهو أحد المسؤولين عن برنامج «المعونة الأمريكية»، في خطاب له أمام «مركز العلاقات فيما بين الأمريكيين» في نيسان عام ١٩٧٨ وجاء فيه أن "الصافي الذي تناله أمريكة اللاتينية من أي دولار جديد تحصل عليه سنوياً من البنوك العالمية والبنوك الأمريكية لا يتعدى السنتات السبعة". ولا يزال هذا الوضع سائداً لأن بنوك التطوير العالمية وحكومة الولايات المتحدة تتلقى من بلدان أمريكة اللاتينية أموالاً، على شكل إعادة تسديد القروض، توازي تقريباً الأموال التي تقدمها لها على شكل قروض جديدة. وفي بعض الحالات تتلقى الولايات المتحدة أكثر مما تقرض، كما كانت عليه الحال في عام ١٩٧٧ عندما استردت من أمريكة اللاتينية مبلغ ١٥٠ مليون دولارٍ زيادة عما كانت قد أعطتها على شكل قروض معونة جديدة وقروض بنك «الاستيراد/التصدير». ولقد أشار فالدز إلى أن هذا الوضع هو الوضع نفسه أيضاً بالنسبة لبنوك التطوير العالمية. وبناء على ما جاء في تقرير لجنة أمريكة اللاتينية التابعة للأمم المتحدة؛ فإن الديون الخارجية المترتبة على هذه المنطقة قد حلقت من عشرة بلايين دولار في عام ١٩٦٥ إلى مائة وخمسين بليوناً في عام ١٩٨٠"[81].

وأما بالنسبة لشعوب أمريكة اللاتينية المحشورة أصلاً في مستويات الكفاف ليس إلا، فإن إجراءات التقشف تطلق العنان للمقاومة العنيفة، التي تتجلى في استفحال أعمال العنف في عدة بلدان منها كالبيرو وكولومبيا والإكوادور وجامايكا والمكسيك. فأمثال هذه الانتفاضات الشعبية تفضي إلى قيام الإجراءات القمعية ولذلك فإن علاقة سببية تقوم بين التقشف الذي يمليه «صندوق النقد الدولي» وأنظمة القمع الأمريكية اللاتينية. ولكن الأمر يتعدى العلاقة السببية إلى أن تلك الأنظمة الديكتاتورية سرعان ما تتلقى الدعم العاجل حال رسوخها من وكالات الإقراض الدولية ومن البنوك الخاصة، لأنها قادرة على استخدام القوة لفرض القيود المالية الضرورية والمطلوبة لتسوية الديون. ولهذا السبب دعي الانقلاب الذي وقع في الأرجنتين عام ١٩٧٦ «بالانقلاب الساعي إلى الاعتمادات الأجنبية» لأن وزير الاقتصاد اتخذ، قبل وقوع الانقلاب بثلاثة أسابيع، إجراءات تقشفية صارمة ابتغاء الحصول على الاعتمادات الأجنبية. فلقد جمدت الأجور ورفع في الوقت نفسه أسعار الضرورات بنسبة تزيد على ١٠٠٪. بيد أن إضراباً عاماً أسقط هذه الخطة، مما جعل صندوق النقد الدولي، يرفض الاعتماد المطلوب من قبل، ولكنه منح الاعتماد نفسه بعد مضي أيام قلائل على انقلاب عام ١٩٧٦.

ومن المعروف أن شيوع أمثال هذه المناورات كاف لإثارة المشاعر المعادية للولايات المتحدة على نطاق واسع في أمريكة اللاتينية. فهذا غونار ميردال يرى أن هذا الموقف مماثل "لما حدث في فيتنام ولما يحدث الآن في جنوب إفريقية، مع العلم بأن أمريكة اللاتينية تخلو من المشاعر المعادية للغرب ومن المشاعر المعادية للبيض بكل تأكيد. إنها مشاعر معادية للأمريكيين على وجه الحصر وفي منتهى البساطة"[82].

إن عمق المشاعر المعادية للأمريكيين كان مثار اهتمام دهاقنة السياسة في واشنطن. فلقد كتب «آرثر شيلزنغر» في إدارة كيندي عن تلك المفارقة، التي تبعث على القلق والتي تفيد بأن الشيوعيين ذوي الموارد المالية الشحيحة "يستقطبون أولئك الناس الذين لهم علاقة بالمستقبل ــ كالطلاب والمثقفين والقياديين العماليين والمناضلين الوطنيين ــ في الوقت الذي لا تعود فيه مليارانتا علينا إلا بالاحتكاك بالحكومات المشكوك بولائها المخلص وبديمومتها في الحكم"[83]. إن الذعر الأمريكي قد بلغ مرتبة الخطورة بانتصار ثورة كاسترو في عام ١٩٥٩ وبالفشل الذريع، الذي منيت به حملة «خليج الخنازير» في عام ١٩٦١، الأمر الذي أدى إلى ولادة مشروع «التحالف من أجل التقدم» ذي الهدف المزدوج المتمثل بتبييض الصورة الملطخة للولايات المتحدة وإحباط أية ثورات كاستروية أخرى في أمريكة اللاتينية. إن مشروع «التحالف من أجل التقدم» الذي تم إعلانه في «بونتا ديل إست» في الأوروغواي في ١٧ آب عام ١٩٦١ قد خص أمم الأمريكيتين بمائة مليون دولار لإنفاقها على برامج إصلاح الضرائب والإصلاح الزراعي في غضون عشر سنوات بهدف بلوغ معدل نمو نسبته ٢٫٥٪ سنوياً لكل فرد، وتوزيع الدخل توزيعاً أكثر عدلاً، وتنوع التجارة وزيادة الإنتاجية الزراعية، ومحو الأمية بين صفوف الناشئة، والإسكان الرخيص وتحسين جباية الضرائب.

ولكن مشروع «التحالف من أجل التقدم» لم يخرج إلى حيز التنفيذ من جراء ما كان يكمن في صلبه من تناقضات. فهدفه الأساسي، على الرغم من عدم الإفصاح عنه، كان ضمان سلامة الاستثمارات الأمريكية في أمريكة اللاتينية، تلك الاستثمارات، التي كانت تتهددها إجراءات الإصلاح المقترحة. فالتنوع التجاري كان يتعارض مع مصالح الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، كما كان الإصلاح الزراعي المجدي يشكل ضربة قاضية في أمريكة اللاتينية لزمر النخبة الحاكمة، التي كانت تقليدياً الحليفات الرئيسيات لواشنطن. فالتناقض كان يتجلى في المقارنة بين فصاحة الإصلاح المثالية، التي كان يطلقها كيندي وبين مدارس مقاومة العصيان التي كان يقيمها لتعليم الضباط من أمريكة اللاتينية أحدث التقنيات لقمع الفلاحين، الذين قد يحاولوا وضع

فصاحته موضع التطبيق. ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة قيام ستة عشر انقلاباً عسكرياً في أمريكة اللاتينية في غضون السنوات الثماني التي أعقبت الإعلان عن «التحالف من أجل التقدم».

ومنذ البداية الأولى لقي مشروع «التحالف من أجل التقدم» معارضة من قبل الأوليغارشيات المحلية والشركات متعددة الجنسيات، التي كان لها كلها مصلحة في المحافظة على الأوضاع القائمة والوصول بفرص الاستثمار الخاص إلى أقصى حد ممكن. فالأوليغارشيات سدت المنافذ على الإصلاح الزراعي وهللت لتدابير مقاومة العصيان، في حين أن الشركات متعددة الجنسيات صادقت على بناء الطرق ومؤسسات النفع العام والأشغال العامة، التي تلعب دور الهيكل الأساسي المساند للاستثمارات الأمريكية. وفي الوقت نفسه ضمنت الشركات متعددة الجنسيات تشريعات واشنطن، التي كانت تنطوي على الإجراءات التأديبية الصارمة ضد البلدان، التي أممت الممتلكات الأمريكية (تعديلات هيكين لوبر : HICKENLOOPER AMENDMENT)، والتي كانت تقيد أهلية استحقاق المعونة بضمانات الاستثمار حصراً.

وباغتيال الرئيس كيندي وجد مشروع «التحالف من أجل التقدم»، حلاً لتناقضاته بإسقاط مطامح الإصلاح والعودة إلى السياسة القديمة المتمثلة بسخاء المعونة الحكومية، دعماً للاستثمارات الخاصة. فالحاكم «نيلسون روكفلر» أفصح عن هذه السياسة في أعقاب بعثته عام ١٩٦٩ إلى أمريكة اللاتينية كموفد شخصي للرئيس نيكسون. لقد اعترف روكفلر "بالاتجاه الحالي المعادي للولايات المتحدة"، بل وتنبأ بقرب "الزمن الذي ستجد فيه الولايات المتحدة نفسها معزولة سياسياً وأخلاقياً عن قسم من النصف الغربي للمعمورة أو عن قسم كبير منها". ولكن روكفلر زعم أن النزعة المعادية للأمريكيين لم تكن إلا «نزعة خاطئة» واقترح حلاً لها بأن "الواجب يقضي على الولايات المتحدة أن توفر أقصى ما تستطيع من تشجيع للاستثمار الخاص في طول ذلك النصف الغربي من المعمورة وعرضه". وتم العمل بتوصيته مما جعل الاستثمارات الأمريكية في أمريكة اللاتينية ترتفع من ثلاثة بلايين دولار في عام ١٩٤٦ إلى تسعة بلايين في عام ١٩٧٠. ولقد أثنى دافيد روكفلر، أخ نيلسون، من «تشيس مانهاتن» على الفرص المتزايدة أمام رأس المال الخاص:

"إن السبب الرئيسي لهذا الأداء الطيب نسبياً «تزايد الاستثمار» يكمن، من وجهة نظري، في التغيير الذي طرأ على السياسة وساد في أوائل سنوات التحالف والذي كان يلقي المزيد من الأهمية على التغيير الاجتماعي الثوري وعلى مساعدة حكومة لحكومة أخرى حصراً. فهذا المنحى، الذي كان يدخل في اعتباره تلك الحقيقة، التي مفادها أن الخلاص من المظالم الاجتماعية أمر جوهري وعاجل، لم يعمل على تشجيع الظروف الجوهرية لحفز الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي. فالتغيير الثوري

الذي يزعزع الثقة في معاملة الملكية الخاصة معاملة منصفة يتعارض مع التوسع الاقتصادي السريع. وأما الآن وقد تم الاعتراف بالدور الحيوي، الذي تلعبه المشاريع الخاصة في عدد من دول أمريكة اللاتينية فإننا نشهد تطور مناخ موات للعمل أكثر من ذي قبل "[84].

«فالمناخ المواتي للعمل» الذي حظي باستحسان دافيد روكفلر كان ثمرة سياسات أمريكية خاصة محددة. وإحدى تلك السياسات كانت تتمثل بالتحول الذي طرأ على هدف المعونة العسكرية، التي كانت تقدمها الولايات المتحدة لأمريكة اللاتينية. ففي الخمسينيات (١٩٥٠) كان الغرض من المعونة تعزيز دفاعات ذلك النصف الغربي من المعمورة ضد العدوان الخارجي. ولكن بعد ثورة كاسترو بدأت مجموعة من الاستراتيجيين في واشنطن بقيادة وولت روستو و ماكسوال تيلر، تقيم الدليل على أن التهديد الحقيقي يتمثل بالثورة الداخلية وليس بالعدوان الخارجي. فتقبل الرئيس كيندي هذه المقولة التي أخذت تؤثر منذ الآن فصاعداً تأثيراً عميقاً على سياسات الولايات المتحدة، وبدأت الدولارات والأسلحة والخبرة الأمريكية تنهال على قوات الشرطة والمؤسسات العسكرية بهدف سحق الثورة الداخلية. فمدرسة الأمريكيتين المتمركزة في منطقة قنال باناما خرجت زهاء أربعين ألف طالب عسكري من أمريكة اللاتينية منذ تأسيسها في عام ١٩٤٦، وأصبح الكثير من خريجيها الضباط ديكتاتوريين عسكريين في بلدانهم: كالجنرال «أوغستو بينوشيه» في التشيلي، والجنرال «هوغو بانزر سواريز» في بوليفيا، والجنرال «عمر توريجوس هيريرا» في باناما، والجنرال «جوان ألبرتو ميلغار كاسترو» في هندوراس، والجنرال «كارلوس هامبيرتو روميو» في السلفادور والجنرال «روميو لوكاس غارسيا» في غواتيمالا.

إن مغزى هذه الاستراتيجية المناهضة للثورة كان موضوع فيلم «كوستا غافراس» المدعو «حالة حصار» الذي طرح الأمر بشكل دراماتيكي. كما ان تقرير لجنة العفو الدولية (١٩٧٨) أورد أن زهاء ثلاثين ألف مواطن في أمريكة اللاتينية قد اختفوا خلال السنوات العشر الماضية على أثر اعتقالهم من قبل قوات الأمن الرسمية أو من قبل زمر الرعب اليمينية المرتبطة بقوات الأمن من أمثال «شرذمة الموت» في البرازيل و «الكف الأبيض» في غواتيمالا و «الفرقة البيضاء» في المكسيك و «الزمرة» في جمهورية الدومينيكان. وعلى الرغم من أن الكثير من هذه العناصر «المختفية» هي من العناصر المسيّسة؛ فإن غالبيتها العظمى من العمال والفلاحين، الذين تم اصطيادهم من مراكز أعمالهم أو بيوتهم على أيدي الشرطة السرية أو أيدي مجموعات الأمن. وأولئك الذين يقتلون منهم مباشرة تضاف أسماؤهم إلى جداول المفقودين وأما الآخرون الذين يخضعون للتعذيب ويتم إطلاق سراحهم فيما بعد؛ فإنهم يؤدون المهمة المطلوبة المتمثلة بالرعب وإضعاف المعنويات. وهكذا فإن «مؤتمر قساوسة أمريكة اللاتينية»، الذي انعقد في «بيوبلو ــ المكسيك» في شباط عام ١٩٧٩

وصمم «الأمن القومي» بالمفهوم الإيديولوجي المرفوض الذي يتم استخدامه، وفقاً لما قاله القساوسة، "لفرض وصاية على الشعب من قبل أرستقراطية ذات نفوذ سياسي أو عسكري"[85]. وعلى هذه الشاكلة فإن مؤتمر «منظمة الدول الأمريكية» المعقود في تشرين الأول عام ١٩٧٩ أعلن أن "ممارسة الإخفاء إهانة لضمير النصف الغربي من المعمورة" كما أشار إلى أن "ممارسة التعذيب إجراء عادي في بعض البلدان على نحو واضح" وأوصى "بعقد معاهدة فيما بين الدول الأمريكية تعرف التعذيب بأنه جريمة دولية"[86].

ولقد تم الوصول إلى مناخ العمل المواتي الذي امتدحه دافيد روكفلر من خلال سلسلة من التدخلات العلنية والسرية، التي مارستها الإدارات الأمريكية المتعاقبة. ومن أشهر العمليات السرية كانت الإطاحة بالرئيس «جاكوب آربنز» في غواتيمالا (١٩٥٤) و «جوآو غولار» في البرازيل (١٩٦٤) وبالرئيس «سلفادور اللندي» في التشيلي (١٩٧٣). ومن أفضل التدميرات توثيقاً كان التدمير، الذي حل بغواتيمالا والذي يعود الفضل بتوثيقه لآلاف صفحات البرقيات والمذكرات الرسمية والبحوث التي حصل عليها «ستيفن شليزنجر» في حزيران عام ١٩٧٨ في ظل قانون «حرية الوصول إلى المعلومات». فلقد تبين «لشليزنجر» أن الإطاحة بـ آربنز كانت "موضع تصور وتنفيذ أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية بالتعاون الوثيق مع «الشركة المتحدة للفواكه» وتحت الإشراف التام لوزير الخارجية «جون فوستر دالاس» وبتأييد الرئيس أيزنهاور.

لقد كان آربنز عنيداً ومشاكساً وحالماً ولكنه كان بالتأكيد اشتراكياً إصلاحياً أكثر منه شيوعياً ثورياً، بيد أنه، كاللندي، ارتكب ذلك الإثم الذي لا غفارة له ألا وهو انتهاك مصالح الشركات الأمريكية. فلقد صادر آربنز في عام ١٩٥٣ زهاء ٢٠٠٠٠٠ آكر من الأرض الموات، التي كانت تمتلكها الشركة المتحدة للفواكه، التي كانت تسيطر على كل صادرات غواتيمالا من الموز وتسير ٥٨٠ ميلاً من السكك الحديدية البالغة ٧٣٢ ميلاً في تلك البلاد، كما كانت تمارس احتكاراً لكل «رافق الهاتف والبرق فيها وتمتلك أكبر المعامل الكهربائية وتدير ميناء من أهم موانئها على ساحل الكاريبي، وعلاوة على ذلك كانت تستخدم أعداداً كبيرة من الخبراء في الشؤون العامة في واشنطن ولها علاقات حميمة مع كبار المسؤولين في إدارة أيزنهاور من أمثال وزير الخارجية جون فوستر دالاس، الذي كانت هيئته التشريعية تمثل الشركة المتحدة، ومساعد وزير الخارجية «جون مورز كابوت» الذي كان أحد كبار المساهمين في تلك الشركة، وسفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة «هنري كابوت لودج»، الذي كان أحد المدراء في مجلس إدارة الشركة، ومديراً سابقاً لوكالة الاستخبارات المركزية «وولتر بادل» الذي أصبح رئيساً للشركة المذكورة بعد الإطاحة بـ آربنز. وكذلك اللندي جعل نفسه عرضة لنقمة دهاقنة السياسة في واشنطن حين بين منذ البداية بعد انتخابه في أيلول عام

١٩٧٠ ، أنه كان ينوي تطبيق الاشتراكية والدعاية لها ، وأصدر سلسلة متسارعة من قرارات التأميم ، التي تناولت مناجم النحاس الكبيرة ، التي كانت تملكها الولايات المتحدة بالإضافة إلى العديد من المنشآت الصناعية وعدد من البنوك يربو على الثلثين .

وأما رد فعل واشنطن على التطورات في غواتيمالا فقد كان تعبئة كل طاقاتها لتقويض الحكومة المذنبة دون أي اعتبار للالتزامات الأمريكية بمقتضى عضويتها في الأمم المتحدة ، التي تمنع مبادئها صراحة التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى ، أو التدخل العسكري المنفرد في أي مكان . لقد كان رأس الحربة لعملية غواتيمالا يتمثل بـ « جون بوريفوري » القادم من جنوب كاليفورنيا ، الذي كانت تنم مظاهره الخارجية ، وهو يتمنطق مسدسه ، على أنه ذلك الإنسان الجلف الذي برهن عن جلافته عندما كان يقيم الحكومات ويقعدها في أثينا [88] . وما أن جرى تعيينه سفيراً في غواتيمالا في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٥٣ حتى سارع لاستغلال وصول شحنة من الأسلحة التشيكية ، التي كان آربنز قد اشتراها ، نظراً لحظر بيعه الأسلحة الأمريكية . فعمدت واشنطن إلى تسريب قصة الأسلحة إلى الصحافة وشحنت بحراً شحنات من الأسلحة إلى نيكاراغوا المجاورة . لقد أصبحت إقطاعة سوموزا المطواعة ، بمثابة القاعدة التي كانت ستنطلق منها الفتنة PUTSCH بقيادة ذلك المنفي الغواتيمالي المصطفى « كاستيللو آرماس » ـــ الذي يمثل الضابط العسكري في جمهورية الموز تمثيلاً نموذجياً »[89] .

وفي ١٨ حزيران عام ١٩٥٤ عبر خليط عجيب من جنود كاستيللو الحدود من هندوراس إلى غواتيمالا في الوقت الذي كانت فيه عدة طائرات F-47 بقيادة المرتزقة من الطيارين الأمريكيين تمطر غواتيمالا بقنابلها في منتهى الحرية . وأما طائرات « الاستخبارات المركزية الأمريكية » ؛ فقد قذفت بالمظلات بعض الأسلحة الروسية على مواقع في غواتيمالا ، كي توفر الدليل لاتهام واشنطن القائل بأن الاتحاد السوفييتي كان يقيم لنفسه موطىء قدم في أمريكة اللاتينية . وقامت غارات الكوماندوس بقيادة عناصر سرية من CIA وخربت خطوط السكك الحديدية ، كما نسفت بعض القطارات والسفن . ولما كان آربنز يفتقر إلى الوسائل ، التي يقاوم بها هذا الهجوم المنسق ؛ فقد تخلى عن منصبه وفرَّ من البلاد .

وفي ذلك الحين شجب المندوب السوفييتي إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة عبور الحدود من هندوراس ووصفه بأنه مؤامرة من مؤامرات الولايات المتحدة ، وطالب بإرسال وحدات تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في غواتيمالا . ووافقت كل من بريطانيا وفرنسا على الاقتراح السوفييتي ، مما أثار حفيظة لودج سفير الولايات المتحدة ، الذي استدعى المبعوثين الإنكليزي والفرنسي لتوبيخهما

بالتنويه إلى أن بمقدور الولايات المتحدة معاقبة أي حليف غربي في منتصف الخمسينيات ، وأبرق إلى دالاس بالبرقية التالية :

" لقد كان لدي بيان هام أقدمه لهما ولذلك طلبت منهما المجيء إلى مكتبي ، كي يتسنى لي تقديمه شخصياً . وقلت لهما أن هذا البيان ليس (وأؤكد على كلمة ليس) تهديداً بحال من الأحوال ، لأنهما يمثلان طبعاً دولتين مستقلتين قويتين تستطيعان أن تفعلا كل ما ترغبان به ، ولكنني تنفيذاً مني لتوجيهات الرئيس قلت لهما أننا ، في حال شعور بريطانيا العظمى وفرنسا بوجوب اتخاذ خط مستقل لمساندة الحكومة الراهنة في غواتيمالا ، نشعر أيضاً بالحاجة لاتخاذ نهج مستقل حيال بعض القضايا كمصر وشمال إفريقية اللتين تذرعنا بالصبر الكبير حتى الآن كيلا (وأؤكد على كلمة كيلا) نسبب الإحراج لبريطانيا العظمى وفرنسا ، الأمر الذي جعلهما يتلقيان بياني هذا بصمت مهيب "[90] .

وهكذا بعد تأديب المندوبين البريطاني والفرنسي ، تراجعا عن تأييدهما للاقتراح السوفييتي بطيبة خاطر وتبنى مجلس الأمن ، بدلاً عن الاقتراح السوفييتي ، قراراً هزيلاً يطالب فيه بالكف عن أي فعل قد يؤدي إلى سفك الدماء . وفي هذه المرحلة أضحت المناقشة أكاديمية بحتة لأن الإطاحة بآربنز كانت قد تمت وتربع محله كاستيللو في دست الرئاسة . فلقد نالت واشنطن مأربها ولكن الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة كان باهظاً وذلك لأنها ، كما يستنتج شليزنجر : " مزقت إرباً إرباً ميثاق سياسة حسن الجوار ورسخت مجدداً بشكل لا لبس فيه حق الولايات المتحدة بالتدخل في طول النصف الغربي من المعمورة وعرضه . وعززت ، ضمن صفوف استخبارات الولايات المتحدة زمرة من العملاء السريين المختالين ممن صاروا على قناعة مطلقة أن بمقدورهم سحق أية حكومة يسارية أو أية حرب من حروب العصابات تحت خط الحدود ــ الأمر الذي أدى إلى قيام المخططات الأمريكية لتطويح كاسترو في كوبا واستئصال الثوريين في جمهورية الدومينيكان في عام ١٩٦٥ وطرد اللندي خارجي التشيلي "[91] .

إن النتيجة الختامية لتفاعل القوى المحلية والقوى الخارجية في أمريكة اللاتينية كانت قيام تشكيلة من الأنظمة ، التي تعيد إلى الأذهان صور الأنظمة ، التي قامت في إفريقية . فأغلبية هذه الأنظمة أنظمة محافظة خلصت في معظمها إلى ديكتاتوريات عسكرية ، وقليلها أنظمة إصلاحية تكافح ضد النزاعات المتفاقمة لإحداث تغيير سلمي ، ونظام واحد منها ــ سيكون موضع دراسة مقطع لاحق ــ نظام ثوري اجتماعي .

ومن أكثر البلدان المحافظة أهمية ، البرازيل التي تفوق في مساحتها القارية مساحة الولايات

المتحدة (بدون آلاسكا) ويقطنها ١١٤ مليون نسمة من السكان وفقاً لإحصاء كانون الثاني عام ١٩٧٩. فالبرازيل تسيطر على بقية أمريكة اللاتينية، نظراً لمواردها الطبيعية الهائلة وقوتها الاقتصادية والعسكرية. لقد كانت نقطة الانعطاف في تاريخ البرازيل الحديث تتمثل بالإطاحة بحكومة غولار المنتخبة عام ١٩٦٤ وإقامة ديكتاتورية عسكرية برئاسة سلسلة من الجنرالات وهم: كاستيللو برانكو، آرتر داكوستا إ سيلفا، إميليو غاراستازو مديتشي، إرنستو جيزل، جوآو باتيستا فيكوريدو. فالوثائق التي انتفت عنها صفة السرية حديثاً، تكشف أن «لينكولن غوردن»، سفير الولايات المتحدة إلى البرازيل، كان في آب عام ١٩٦٢ على اتصال ــ على الأقل ــ بكارلوس لاسيردا وغيره من المتآمرين على غولار. لقد شجع لينكولن قيام تحالف بين العسكريين والملاكين العقاريين ووعد بالأسلحة وبذلك انطلقت عملية العصيان، التي أطلق عليها اسم «الأخ سام Brother Sam». فحاملتان من حاملات الطائرات الأمريكية برفقة سفن المساندة وطائرات الهيلوكبتر ومشاة البحرية (المارينز) جرى إرسالها إلى الساحل البرازيلي، بغية "توطيد الحضور الأمريكي في هذه المنطقة وتنفيذ المهمات الإضافية، التي قد تناط بها". لقد كان المقصود بهذا الأسطول الهائل مساعدة الثوار وتشجيعهم ولكن النية اتجهت لكتمان هذا الأمر مخافة إثارة التعاطف الشعبي مع غولار. وبما أن الانقلاب نجح بدون تدخل سافر من قبل الولايات المتحدة؛ فإن عملية الأخ سام، بقيت سراً مدة تزيد على العقد من الزمن.

فمن الموقع الأمثل الذي تحتله محطة إذاعة «مونتيفيديو» كتب «فيليب آغي»، وهو عميل سري لوكالة الاستخبارات المركزية CIA، في مذكراته في ١ نيسان عام ١٩٦٤:

"إن حملتنا ضده (غولار) سارت على نفس الأسس تقريباً التي سارت عليها حملاتنا ضد التسرب الشيوعي إلى حكومتي فيلاسكو وأروس مينا قبل سنتين أو ثلاث في الإكوادور. فطبقاً لما رواه هولمان (وهو مدير محطة إذاعة مونتيفيديو)؛ فإن محطة إذاعة ريو ومراكزها الكبرى كانت تمول المظاهرات الجماهيرية في المدن ضد حكومة غولار، كما كانت تبرهن على أن المقولات القديمة فيما يتعلق بالله والوطن والأسرة والحرية مقولات تحافظ على فاعليتها منذ الأزل. إن سقوط غولار يعود في معظمه، بلا شك، إلى التخطيط الدقيق وحملات الدعاية المتواصلة التي ترجع على الأقل إلى عملية انتخابات عام ١٩٦٢"[93].

لقد رحبت واشنطن بالديكتاتورية في البرازيل، كما رحبت بمثيلاتها في بقية بلدان أمريكة اللاتينية، وقدمت لها كل ما تستطيع من مساندة. فهذا «فيليب آغي» يكتب في مذكراته في ٥ نيسان و ١٨ نيسان عام ١٩٦٤ ما يلي: "إن من الواضح أن محطة ريو سوف تساند الحكومة

العسكرية مساندة مطلقة ..... وإن من الواضح أيضاً أن الرئيس جونسون نفسه، هو الذي اتخذ القرار القاضي بتوفير كل الجهود ليس لمنع أي انقلاب معاكس أو تمرد في البرازيل على المدى القصير وحسب، وإنما أيضاً لبناء قوات الأمن فيها بأقصى درجة من السرعة والفاعلية على المدى البعيد. فلن يسمح مرة أخرى للبرازيل أن تنزلق إلى اليسار بحيث يشكل الشيوعيون وغيرهم تهديداً لاقتناص السلطة أو حتى أن يصبح لهم نفوذ قوي في البرازيل"[94].

وانسجاماً مع هذا القرار، الذي اتخذ على أعلى المستويات، نظمت وكالة الاستخبارات المركزية الهيئات الأمنية في البرازيل، ودرب «برنامج المعونة» ما يزيد على ١٠٠٠٠٠ شرطي برازيلي، كما إن ربع مجمل المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أمريكة اللاتينية بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧١ وجد سبيله إلى البرازيل. وعلاوة على ذلك فإن المعونة المالية، التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة والتي تقدمها وكالات الإقراض الدولية، والتي كانت شحيحة بشكل استثنائي خلال سنوات غولار، بدأت تتدفق في هذه الآونة على ذلك الشكل الذي تم اعتماده مجدداً فيما بعد في الأرجنتين والتشيلي وفي غيرهما من البلدان، التي حلت فيها الديكتاتوريات العسكرية الأثيرة محل الأنظمة الدستورية. وهكذا فإن كمية المعونة الإجمالية الوافدة إلى البرازيل من البنك الدولي ومن المؤسسة المالية الدولية ومن بنك التطوير فيما بين الأمريكيين ومن برنامج التطوير التابع للأمم المتحدة، لم تزد أكثر من ٢٧٫٦ مليون دولار في عام ١٩٦٢، وإلى ٢٣٫١ مليوناً في عام ١٩٦٣، وإلى ٢٥٫٩ مليوناً في عام ١٩٦٤، ولكنها قفزت إلى ١٥٩٫٩ مليون دولار في عام ١٩٦٥، وإلى ٢٤٢ مليوناً في عام ١٩٦٧، وإلى ٣٧٧٫٤ مليوناً في عام ١٩٧٠ وإلى ٦٨١٫٩ مليوناً في عام ١٩٧٢. وبالإضافة إلى هذه المعونة الحكومية الرسمية قامت استثمارات أمريكية خاصة كبيرة في الصناعات البرازيلية والموارد الطبيعية، كما قدمت بنوك الولايات المتحدة قروضاً كبيرة جداً[95]. وبحلول عام ١٩٧٨ تراكمت الديون الأجنبية على البرازيل حتى بلغت ٤٠ بليون دولاراً أمريكي، ومع ذلك وطبقاً لما قاله أحد المصرفيين البرازيليين: "ليس هناك من بلد أجنبي واحد يتمتع بجماعة مصرفية كبيرة إلى حد معقول إلا ويحاول تسويق القروض هنا"[96]. وهكذا فإن التقرير السنوي لمؤسسة CITICROP في نيويورك بين عام ١٩٧٨ أن ٢٠٪ من كل مرابحها جاءتها من البرازيل، وهي نسبة أعلى من المرابح التي جنتها في الولايات المتحدة.

إن الاستراتيجية الرئيسية للجنرالات الخمسة، الذين حكموا البرازيل منذ عام ١٩٦٤ قد نشأت في الأكاديمية العسكرية البرازيلية العليا، التي كانت بمثابة المؤسسة التي تقدم التوجيهات منذ عام ١٩٤٩ في فنون التخطيط الإقليمي وبناء الهيكل الأساسي ونظريات التطور الاقتصادي. وفي

الستينيات (١٩٦٠) طورت الأكاديمية العليا ما اصطلح على دعوته بمذهب الأمن القومي، الذي يجمع بين علم السياسة الطبيعية GEOPOLITICS وبين الاستراتيجية، بغية الوصول إلى الاستراتيجية الطبيعية GEOSTRATEGY. ويقوم هذا المذهب على المبدأ الذي مفاده وجوب تقاسم البرازيل والولايات المتحدة الهيمنة على النصف الغربي من المعمورة ومن حيث تسيطر البرازيل بموجبه على جنوب الأطلسي.

إن التدابير الاقتصادية التي اعتمدها الجنرالات البرازيليون كانت مناقضة تماماً لتلك التدابير، التي كان يعتمدها قبلهم الرئيس غولار، الذي تبنى، استجابة منه لضغوط القلاقل الجماهيرية إبان سنوات الانكماش (١٩٦٢ ــ ١٩٦٧)، برنامجاً شعبياً راديكالياً تضمن فيما تضمن الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الدخل والاعتماد على رأس المال المحلي وتقييد الاستثمارات الأجنبية وتدخل الدولة بشكل كثيف في الاقتصاد الوطني والتفتيش عن أسواق جديدة في أمريكة اللاتينية وإفريقية والبلدان الاشتراكية. ولتنفيذ هذا البرنامج سعى غولار للحصول على الدعم السياسي من عمال الريف وعمال المدن ومن الطبقة الوسطى الصغيرة. ولكن نظراً لتأثير الثورة الكوبية فإن حركة غولار اكتست طابعاً اشتراكياً، مما أدى إلى إثارة حفيظة العناصر العسكرية ومن ثم الإطاحة به في عام ١٩٦٤.

وما أن تربع الجنرالات على عرش السلطة حتى سارعوا للانقلاب على برنامج غولار. فبدلاً من أن يحاولوا حفز القوة الشرائية لدى الجماهير باشروا بتخفيض الأجور بهدف زيادة الأرباح، كما بدأوا باستقطاب رأس المال الأجنبي والتوسع في الأسواق الخارجية، وهكذا تمت عملية إعادة توزيع الدخل فيما بين الطبقات العليا، بدلاً منها فيما بين الطبقات الدنيا. وبعد مضي فترة من الزمن على تقييد الاستهلاك والنمو الاقتصادي كان المأمول أن ترشح المنافع الناجمة عن ذلك إلى الطبقات الدنيا على شكل مزيد من الأعمال ذات الأجور المتزايدة، بحيث تتمكن الديكتاتورية العسكرية بذلك تدريجياً من استقطاب الدعم الشعبي وإحراز قاعدة سياسية أعرض، الأمر الذي كان من المنتظر أن يتيح لها البحث الآمن بأمر الانتقال إلى التصنيع الكامل والنمو المتوالد بشكل ذاتي.

وبدا طيلة سنوات عديدة وكأن الحظ قد حالف الجنرالات بالوقوع على استراتيجية ناجحة؛ إذ انطلق الازدهار في عام ١٩٦٨ واستمر حتى عام ١٩٧٤. وخلال تلك السنوات تدفق رأس المال متعدد الجنسيات على البرازيل. فكما صرح الرئيس جيزل في عام ١٩٧٦ قائلاً "إن المشاريع الصناعية الأجنبية ــ بما فيها تلك المشاريع ذات الطبيعة متعددة الجنسيات ــ ستجد مكاناً لها ضمن النمط الصناعي، الذي تتبناه البرازيل. فالدولة تدرك الدور الهام لتلك المشاريع باعتبارها

وسائل لتقنية الموارد المالية الأجنبية ولنقل التكنولوجيا ولتقطير المهارات الإدارية للجماعة العاملة في الميدان الصناعي في هذه البلاد، بالإضافة إلى كونها وسائل لتوسيع أفق الصادرات وتنويعها"[97]. وإن ما عزز هذه الفصاحة المغرية كان تلك الامتيازات السخية، التي نالتها الشركات متعددة الجنسيات كالإعانات المالية الحكومية والإعفاءات من الضرائب وحظر التنظيمات النقابية عملياً بشكل قانوني.

لقد استجاب الاقتصاد البرازيلي استجابة هائلة، حيث بلغ معدل نمو الإنتاج القومي الإجمالي G.N.P. وسطياً ١٠٪ سنوياً، وهبط التضخم في الوقت نفسه إلى ١٧٪ في عام ١٩٧٢، بل ولربما انخفض حتى إلى ١٢٪ في عام ١٩٧٣، كما قفزت الصادرات من ١ر٤ بليون دولار في عام ١٩٦٤ إلى ٢ر٨ بليون في عام ١٩٧٥ ـــ أي بزيادة كانت ستة أضعاف في غضون أحد عشر عاماً. وهكذا قامت الأوساط المحافظة في طول العالم وعرضه بالتطبيل والتزمير «للمعجزة البرازيلية» باعتبارها الحل الرأسمالي البديل، الذي طال البحث عنه للحلول محل النماذج الماركسية من أجل تصنيع بلدان العالم الثالث.

في عام ١٩٧٤ بدأت المعجزة تتلاشى وألقي اللوم بذلك على منظمة «الأوبك»، لأنها ضاعفت كلفة الواردات النفطية أربع مرات، مما أدى إلى خسارة الميزان التجاري مبلغ ٥ر٣ بليون دولار في عام ١٩٧٥ بعد أن كان من قبل ميزاناً مواتياً طيلة سنوات عديدة. ولكن جذور المحنة الاقتصادية كانت أعمق بكثير من موضوع الأوبك؛ إذ أن الأمر الأهم كان يتمثل بقصور السوق المحلية من جراء تلك السياسة المتعمدة لإبقاء زيادات الأجور أدنى بشكل اصطناعي من المعدل المتنامي لإنتاجية اليد العاملة، الأمر الذي كان مسؤولاً عن الزيادة السريعة في إنتاج السلع الاستهلاكية المكلفة من أمثال أجهزة التلفزيون والثلاجات، والسيارات على وجه التخصيص. ولكن إنتاج السلع الاستهلاكية الجماهيرية من أمثال الملابس والأحذية لم يزد إلا بنسبة ١٪ بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٢. فبعد مرور سبعة أعوام على مثل هذا النمو الاقتصادي المنحرف أصبح الاقتصاد برمته اقتصاداً يفتقر إلى التوازن. وبحلول عام ١٩٧٤ أصبحت سوق الطبقة الوسطى المحدودة للسلع المكلفة سوقاً مشبعة، ولذلك فإن معدل نمو الإنتاج القومي الإجمالي هبط من نسبة ١٠٪ إلى ٤٪ في عام ١٩٧٥، وفشل في الإقلاع بعد ذلك التاريخ، وفي الوقت نفسه تصاعد التضخم إلى نسبة ٣٠٪ في عام ١٩٧٥ وإلى ٤٠٪ في عام ١٩٧٦ وإلى نسبة ١٠٩٪ في عام ١٩٨٠.

والعامل الأساسي الآخر خلف التباطؤ الاقتصادي كان يتمثل بالدور الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات والمصارف الأجنبية. ففي عام ١٩٧٨ كانت ديون البرازيل البالغة ٤٠ بليون دولار

تمتص ٤٠٪ من مكاسب الأمة من صادراتها السنوية، وهي ضعف تلك النسبة التي يعتبرها الخبراء نسبة مأمونة وقابلة للتدبير. وعلاوة على ذلك كانت الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على نسبة ٤٠٪ من الأصول السائلة في المشاريع الصناعية والتعدينية الأساسية، كما كانت تستبقي لأنفسها نسبة ٥٥٪ من أرباح تلك المشاريع وتحول تلك الأرباح إلى الأوطان الأصلية لتلك الشركات، مما ساهم في تفاقم الأزمة المالية للبرازيل. ففي عام ١٩٨٠ زادت نسبة الصادرات ٢٤٪ ولكن نسبة الواردات زادت ٥٠٪. وأما الجهود المبذولة لتقويم اعوجاج التوازن؛ فقد لاقت المقاومة في البلدان المتطورة، التي كانت تعاني من الانكماش وتعيش تحت وطأة الاحتجاجات العمالية على الواردات الأجنبية الرخيصة. ويصح هذا القول أكثر ما يصح على الزبون الرئيسي للبرازيل المتمثل بالولايات المتحدة، حيث حذر «س. فرد بيرجستون»، معاون وزير الخزانة، غرفة التجارة الأمريكية/البرازيلية في ١٥ أيار عام ١٩٧٨ من أن الولايات المتحدة، ما لم تكف البرازيل عن تقدم الإعانات المالية لصادراتها، سوف تقابل الأذى بالأذى، وأشار إلى حوافز التصدير أمام المصنعات البرازيلية "تتعارض تعارضاً مباشراً مع قوانين الرسوم التعويضية في الولايات المتحدة"، كما أشار إلى أن هذا المسلك سوف يعرض، في حال استمراره "انفتاح النظام التجاري برمته إلى المخاطر"[98].

وما إن حل عام ١٩٨٠ حتى كانت البرازيل تنوء تحت وطأة الديون، التي كانت تزيد على ٥٥ بليون دولار ـــ وهو أكبر مقدار من الديون وقعت تحت عبئه أية دولة من دول العالم الثالث. وأما تكلفة تسديد هذه الديون؛ فقد بلغت في مجملها خلال السنوات الخمس التالية مبلغ ٣٥ بليون دولار، الأمر الذي دفع بالرئيس «فيكوريدو» إلى الاستنتاج أن بلاده "لم يعد لديها ما تطوره البتة"[99]. وهكذا فحتى الصرح الشامخ لأمريكة اللاتينية يبقى، على الرغم من المعونة الأجنبية الهائلة ـــ أو بالأحرى من جرائها ـــ مقيداً بقيود التبعية.

لقد أخذت الديكتاتورية العسكرية تواجه أزمة متصاعدة في الثمانينيات (١٩٨٠)، إذ بدأ رجال الأعمال المحليون يحتجون على «عدم التأميم» ـــ وهو التعبير الشائع في طول أمريكة اللاتينية وعرضها للإشارة ضمناً إلى تلك الهيمنة الاقتصادية، التي تمارسها الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات. كما ان العمال تحولوا إلى مناضلين ضد ذلك النظام، الذي يمارس الاستغلال والقمع والذي لم يكن ليعود بالنفع إلا على نسبة ٥٪ من أكابر المواطنين بالإضافة إلى الشركات الأجنبية. ونظراً لذلك فقد شهد ربيع عام ١٩٧٨ سلسلة من الإضرابات، بدءاً بمصانع السيارات ومروراً بالشركات الكهربائية ومعامل الإطارات ومصانع المعدات الثقيلة وانتهاء بالمشاغل المعدنية.

إن قلاقل واضطرابات العمال كانت مماثلة لقلاقل الطلاب الذين نظموا المظاهرات في كل

البلاد، مطالبين بعودة الحريات الديمقراطية التي قوضها الحكم العسكري في عام ١٩٦٤. ولذلك فعندما زارت البرازيل روزالين كارتر في صيف عام ١٩٧٧، تقدمت إليها عريضة تشتمل على مظالم الطلاب جاء فيها:

"إننا نريد أن نؤكد على أن ما يجري الآن في جامعة برازيليا (حيث كان يقوم بالإضراب فيها ستة عشر ألف طالب) ليس حدثاً مستقلاً وإنما عرض من أعراض القمع، الذي عشنا في ظله نحن الطلاب طيلة حياتنا تقريباً. إن هذا النظام الذي يحكم بلادنا منذ عام ١٩٦٤ قد ضمن ربما مقداراً معيناً من الاستقرار الذي قد يعود بالنفع على المصالح الأمريكية، ولكن هذا النفع كان على حساب حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاجتماع"[100].

ولكن الأمر ينطوي على خطورة أكبر من خطورة قلاقل الطلاب بالنسبة للحكام العسكريين في البرازيل، هو المعارضة المتصاعدة التي تبديها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. فالبيان الذي أصدره «المؤتمر الوطني للقساوسة» في تشرين الثاني عام ١٩٧٦ شجب بشدة النظام لسماحه لرجال الشرطة بممارسة القتل والتعذيب دون أن يحاسبهم، ولغضه النظر عن توزيع الأرض توزيعاً جائراً، ولفشله في حماية السكان الهنود الذين أعدادهم آخذة بالتناقص، كما شجب النظام لاعتماده "إيديولوجيا الأمن القومي وإعلاء شأنها على شأن الأمن الشخصي"[101]. وأما ذلك الإعلان الذي وقع عليه ثلاثة من رؤساء الأساقفة وعشرة من القساوسة من المنطقة الشمالية الشرقية في ٦ أيار عام ١٩٧٣، فقد كان أكثر تفصيلاً. ففي هذه الوثيقة التي كانت تتألف من ست وثلاثين صفحة، أورد الكهنة تفصيلات عن البطالة في البلاد وعن الجوع والأمية وعن ارتفاع نسبة وفيات الأطفال، كما وصموا "المعجزة الاقتصادية المزعومة في البرازيل، بأنها ليست أكثر من وسيلة لزيادة الأغنياء غنى والفقراء فقراً". وعلاوة على ذلك فقد عزوا تعاظم تفاوت الدخل مباشرة لإخضاع الموارد المادية للبرازيل وطاقاتها البشرية لرحمة اقتصاد السوق العالمي:

"إن البنية الاجتماعية والبنية الاقتصادية في البرازيل تبنيان على القمع والظلم الناجمين عن موقف تعتمد فيه الرأسمالية المحلية على مراكز القوة الدولية العظيمة....

فسوء التغذية ووفيات الأطفال والدعارة والأمية والبطالة والتمييز الثقافي والسياسي، واختلال التوازن بين الأغنياء والفقراء ونتائج أخرى عديدة كلها تدل على الانتهاكات الدستورية في البرازيل.

إن حاجة نظام رأسمالي متماسك للقمع لضمان تحركه وأمنه تدل على أنه نظام مستبد دائماً وأبداً، وتكشف على أنه نظام عنيد في إغلاقه المؤسسات الدستورية التشريعية والاتحادات العمالية في الريف والمدن، وفي استنزافه القيادات الطلابية، وفي فرضه الرقابة وتدابير الاضطهاد على العمال

والفلاحين والمثقفين ، وفي مضايقاته المستمرة للكهنة ورجال الدين المناضلين ، وفي لجوئه لشتى أنواع الاعتقال والتعذيب والإفساد والاغتيال" .

وفي النهاية حذرت القيادات الدينية من "أن الكنيسة لا يسعها أن تبقى في موقف العطالة هذا تنتظر ساعة التغيير بشكل سلبي .... إن المسحوقين من عمال وفلاحين والكثيرين غيرهم من العاطلين عن العمل قد أصبحوا يدركون ما يدور ويتزايد لديهم وعي التحرر الجديد باضطراد"[102] .

وابتغاء التصدي للسخط الشعبي ، لجأ الجنرالات إلى « الديمقراطية القابلة للتطبيق » — وهي استراتيجية سياسية جديدة مفصلة لاتقاء الغضب الشعبي وإضفاء الطابع الدستوري على الثورة المضادة في البرازيل وفي كل أرجاء أمريكة اللاتينية . فالصحافة تكتب ما تشاء وأحزاب المعارضة تتحرك علانية والاتحادات العمالية تمارس الإضرابات ، وفي عام ١٩٨٢ وردت أسماء حكام المقاطعات وأعضاء الكونغرس في جداول تشير إلى نجاحهم بالاقتراع الشعبي . ولكن ليست هذه الممارسات كلها إلا بمثابة البراقع وذلك لغياب الأسس لانتخاب رئيس الجمهورية المطلق الصلاحيات ، كما إن افتقار الدولة للسلطان التشريعي الرسمي لا ينطوي على أهمية تذكر ، لأن الحكومات الرسمية لا تتمتع بالسلطة الحقيقية . وكذلك الكونغرس الذي يخضع لمشيئة رئيس الجمهورية ، الذي يهيمن أيضاً على الخزينة الفيدرالية ، كما يهيمن على أموال التشغيل في الحكومة المركزية وفي الإدارات المحلية . وسرعان ما يتنطح الناطقون الرسميون الحكوميون لتبرير تلك الامتيازات وتجويزها متذرعين بأن الغاية منها إبطال مفعول المعارضة أكثر مما هي خلق نظام سياسي تمثيلي . وكما يقول أحد أساتذة التاريخ البرازيليين : "ليس هنالك من أمر يكتسي الطابع الدستوري . وليس هنالك من رادع يردع الجنرالات من الإعلان عن نسف هذا الوضع من جذوره بكل بساطة دون أن يكون للكونغرس أو للشعب أية كلمة على الإطلاق"[103] .

وفي الوقت نفسه لا تزال واشنطن تواصل مساندة النظام العسكري في البرازيل . ففي شهر شباط عام ١٩٧٦ أجرى هنري كيسينجر مفاوضات مع البرازيل حول قيام علاقة خاصة بين البلدين تسمح "بإجراء المشاورات المنتظمة بينهما على المستوى الوزاري"[104] . كما إن وزير الخارجية « سايروس فانس » أقر من جديد هذه العلاقة الخاصة لمصلحة إدارة كارتر . ولكن الجنرالات البرازيليين ، من الناحية الأخرى ، أبدو امتعاضهم من حملة كارتر من أجل حقوق الإنسان ، وسخروا من الزعامة الأمريكية مراراً وتكراراً ، وصوتوا إلى جانب العرب في الأمم المتحدة لإدانة الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية ، وعقدوا صفقة حول الطاقة النووية بقيمة ٤ بلايين دولار

مع ألمانيا الغربية، مما قد يتيح للبرازيل احتمال الحصول على الأسلحة النووية، واعترفوا بجبهة MPLA في أنغولا، وباعوا الأسلحة إلى مختلف بلدان العالم الثالث.

إن من الواضح أن لواشنطن وبرازيليا مصلحة مشتركة هائلة في الحفاظ على الوضع الراهن في كل أنحاء أمريكة اللاتينية ضد القوى الثورية. ولكن برازيليا، من الناحية الأخرى، تحدوها المطامح للارتقاء من مرتبة القوة الأمبريالية الفرعية إلى مرتبة القوة الأمبريالية الشريكة في النصف الغربي من الكرة الأرضية. فمستقبل هذا النظام الديكتاتوري سوف يتقرر على ضوء محصلة علاقاته المتناقضة مع الولايات المتحدة وعلى ضوء علاقاته بشعبه بالذات، وهذا الأهم.

وإذا حولنا أنظارنا الآن من الدول المحافظة في أمريكة اللاتينية إلى الدول الإصلاحية لوجدنا أن البيرو قد اجتذبت إليها أنظار العالم بأكمله في مطلع السبعينيات باعتبارها موطن الجنرالات، الذين كانوا يحاولون العثور على طريق ثالث NI CAPITALISMO, NI COMUNISMO : ليس بالشيوعي ولا بالرأسمالي. فالبيرو لم تكن قد تضررت ذلك الضرر الكبير من نظام السوق العالمي قبل محاولات العسكريين إعادة تركيب بنيتها من فوق. فرأس المال الأجنبي لم يكن عنصراً بارزاً إلا في مناجم النحاس وفي زراعة حاصلات التصدير الساحلية، كما إن نصف السكان كان منهمكاً في زراعة ما يقتات به في مرتفعات سييرا في ظل ظروف شبه إقطاعية. ولقد كانت نسبة ١٪ من الملاكين العقاريين تسيطر على ٨٠٪ من الأرض الصالحة للزراعة، بما في ذلك بعض أضخم المزارع في الدنيا ــ إذ كانت مساحة بعض تلك المزارع تنوف على مليون آكر. وتلك المزارع الضخمة بيعت بمن فيها من العدد الغفير من الهنود، الذين ما كانوا ينتسبون إلى مواطن قراهم الأصلية وإنما إلى اسم صاحب المزرعة «الذي ننتمي إليه». كما إن النظام السياسي في البيرو كان نظاماً بالياً عفى عليه الزمن أيضاً. فالتحالف الشعبي الثوري الأمريكي APRA، الذي نظمه «فيكتور راؤول هايا دي لاتور» كان بالأصل حركة سياسية تقدمية، ولكن ما إن حلت السبعينيات (١٩٧٠) إلا وكان مؤسسه قد أضحى إنساناً بديناً طاعناً في السن يهذر في حديثه عن النظريات الاجتماعية لامبراطورية «إنكا». وعلى هذه الشاكلة أيضاً تحول الحزب الشعبي، الذي أسسه فرناندو بيلوندي وتصالح مع الواقع وأضحى وسيلة لتوظيف الأقارب وغير ذلك من ضروب الفساد.

إن هذا الواقع القائم في البيرو الذي ينطوي فيها، كما في بقية البلدان الأخرى من أمريكة اللاتينية، على مفارقة تاريخية، وجد دعامته في ذلك التحالف الثلاثي التقليدي، الذي يتألف من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والقوات المسلحة والأستقراطية العقارية. لقد انشقت الكنيسة انشقاقاً عميقاً من جراء لاهوت التحرر، بيد أن هذه الواقعة قامت أيضاً في معظم بلدان أمريكة

اللاتينية. وأما الأمر العجيب والمرعب في البيرو؛ فقد كان أن القوات المسلحة كفت عن ممارسة دور «كلب حراسة الأوليغارشية» بعد أن اقتنصت السلطة من حكومة مدنية في عام ١٩٦٨. إن الفصاحة الثورية للحكام العسكريين الجدد لم تحمل على محمل الجد في البداية لأن الإجراء النموذجي لكل الانقلابيين كان يتمثل بإطلاقهم التصريحات عن التزامهم «برفاه الشعب»، ولكن الجنرال «جوان فيلاسكو ألفارادو» وأتباعه كانوا مختلفين إلى حد الإزعاج في أنهم كانوا يقصدون ما نطقوا به.

لقد كانوا مختلفين جزئياً، لأن لون ضابط الفيلق البيروفي كان آخذاً بالتبدل التدريجي من اللون الأبيض الأرستقراطي إلى اللون الأسمر الهندي، حينما بدأت الطبقات العليا تنبذ الالتحاق بالقوات المسلحة، سعياً وراء العمل في شؤون أخرى مدرار لربح أوفى. وقامت بعد ذلك الانتفاضة الفلاحية في عام ١٩٦٢ ــ ١٩٦٥ وأجبرت صغار الضباط على التساؤل عن السبب، الذي دفع بالفلاحين للقتال بضراوة، وعن السبب الذي يدفعهم هم لقمع شعب ينتمي إلى الجذور، التي تنتمي إليها عائلاتهم. واتجه تساؤلهم باتجاه اليسار من خلال العلماء الاجتماعيين الراديكاليين، الذين كانوا يعلمون في «مركز الدراسات العسكرية ــ CAEM. فالإيديولوجيا التي تشربها الضباط في ذلك المركز كان إيديولوجيا «النهج الثالث»، الذي يتوسط بين الرأسمالية والشيوعية. وبالنتيجة عندما أطبق هؤلاء الخريجون على السلطة في عام ١٩٦٨ شرعوا في دفع المجتمع البيروفي صوب مزيد من الاستقلال ومزيد من المساواة من خلال ثلاثة ابتكارات جديدة.

الابتكار الأول كان برنامج الإصلاح الزراعي، الذي لم يمزق ويوزع المزارع الضخمة إلى مزارع صغيرة MINIFUNDIA وإنما حولها إلى تعاونيات. وهكذا أصبحت الأرض الآن ملك العمال وليس ملك الملاكين العقاريين المتغيبين عنها، كما أصبحت الدولة تقدم الأموال الضرورية للتعليم والإرشاد التقني وللأنواع الجديدة من الدواجن والحبوب. ولكن نتيجة الإصلاح الزراعي كانت، على كل حال، خلق جماعات جديدة من «الميسورين والمعدمين». فالميسورون كانوا هم العمال الذين جرى استخدامهم استخداماً كاملاً في تلك المزارع قبل مصادرتها، والذين كانوا وحدهم المؤهلين لعضوية التعاونيات الجديدة. فهذا الإجراء ترك جانبا العمال الموسميين والعمال الزراعيين في القرى المجاورة ممن كانوا يشكلون نسبة تتراوح بين ٨٥٪ و ٩٠٪ من المتشردين CAMPERSINOS، الذين لم ينالوا ثمة فائدة من الإصلاح الزراعي، والذين طفقوا يهجرون مرتفعات الآندز على شكل موجات بشرية كثيفة. فذهب بعضهم شرقاً نحو أدغال «حوض الآمازون»، في حين ذهب بعضهم الآخر غرباً باتجاه المدن الساحلية وعاشوا فيها عيشة سفلة البروليتاريا في بطالة أو عمالة ناقصة دائمة.

والابتكار الثاني من ابتكارات الطبقة العسكرية البيروفية كان استثمار رأس المال الأجنبي في التعدين والصناعة وفي بناء الهيكل الأساسي. وتم كذلك استهلال المشاركة العمالية والمساهمة في الأرباح كمظهرين بارزين من مظاهر «النهج الثالث» وعلى غرار التعاونيات في الريف. وهكذا تمت ولادة عدد معين من الأشغال الجديدة على الرغم من أنه لم يكن كافياً لتشغيل الزيادة العمالية السنوية، التي كانت عبارة عن ١٣٠٠٠٠ عامل جديد، فما بالك باستيعابه العاطلين أصلاً عن العمل ممن كانوا يشكلون نسبة ٣٠٪ من القوة العاملة. وحتى العمال المستخدمون تكشفت غالبيتهم على أنها غير جديرة بتقاسم الأرباح والتشارك الإداري، لأنها كانت ذات عون مؤقت وحسب.

وأما الابتكار الثالث الذي ابتكره الجنرال فيلاسكو؛ فقد كان تأميم المشاريع الأجنبية من أمثال مشاريع «الخليج وإيكسون وإت و W.R وغريس وآناكوندا وتشيس مانهاتن». فمن حيث المبدأ لم تكن الحكومة معارضة لرأس المال الأجنبي وإنما كانت تريد تغيير طبيعته واتجاه زخمه بغية تعزيز خطط التطوير الوطني. وأما ما كان على علاقة وثيقة بالتأميم؛ فقد كان الاستثمار والتدخل اللذان مارستهما الدولة على نحو كثيف لتشجيع استقلال الاقتصاد وكفايته الذاتية. وهكذا بدأت بالظهور عبارة «صنع في البيرو» على العديد من السلع كثمرة لمردود شركات عامة كبيرة من أمثال (شركة معادن البيرو وشركة فولاذ البيرو وشركة أسماك البيرو وشركة نفط البيرو).

وما إن ترعرع هذا البرنامج الطموح حتى تكشف عن عيبين قاتلين: أولهما كان أن منافع الإصلاحات لم تكن تصيب إلا نسبة مئوية ضئيلة من مجموع السكان ــ أقلية من العمال والفلاحين علاوة على بعض الصناعيين. ولكن حتى تلك الفئة القليلة، التي كانت تنعم فعلاً بمنافع الإصلاحات كانت تنفرها المناهج العسكرية الرامية لشقلبة الأمور «رأساً على عقب» ــ من خلال تلك الحقيقة، التي مفادها أن هذا الإجراء هو «الثورة من فوق» وما المشاركة المفيدة من تحت إلا مشاركة طفيفة. ولما كان الجنرالات يدركون المشكلة؛ فقد عمدوا، بغية التصدي لها، إلى ذلك الإجراء النموذجي ألا وهو خلق منظمة لتلك الغاية. ولقد كانت تلك المنظمة هي (النظام الوطني لمساندة التعبئة الاجتماعية ــ SINAMOS)، التي يعني اجتماع الحروف الاستهلالية لكلمات هذه المنظمة «بلا أسياد» باللغة الإسبانية. وكان هدف هذه المنظمة التي كانت تضم ٦٥٠٠ عضو يتمثل بحشد الدعم المالي والتقني للفلاحين والعمال ومجموعات الشباب بالإضافة إلى التعاونيات وبرامج العمل الجماعي. وأما الهدف العام فقد كان يتمثل بقص الشريط الأحمر، الذي يطوق المشاريع الجديدة وتشكيل جسر «بين القاعدة والقمة». ولكن الكراسات التي كانت ترشد عملاء منظمة SINAMOS إلى كيفية تشجيع الهنود على التفكير من تلقاء أنفسهم كانت موضحة دائماً

بالرسوم، التي تبين العملاء يلقون المحاضرات والهنود يصيخون إليهم بأسماعهم. إن التدريب الذي ناله الجنرالات دفع بهم إلى معاملة البلاد، على غير دراية منهم، معاملة الثكنة الضخمة.

وأما العيب الثاني للتجربة البيروفية؛ فقد كان أن الدافع للاستقلال الاقتصادي كان يعتمد على مقدار متعاظم من التبعية المالية. فتعويض الممتلكات المؤممة والمشاريع الأجنبية، وبناء المدارس الجديدة ومرافق الهيكل الأساسي كان يستلزم مقداراً كبيراً من رأس المال، كبر مستلزمات مشتروات الأعتدة العسكرية من الخارج. ونظراً لتأميم الممتلكات الأمريكية لم يكن بالإمكان الحصول على القروض من الحكومة الأمريكية ولا من الهيئات الدولية متعددة الجنسية الخاضعة لسيطرة حكومة الولايات المتحدة، الأمر الذي جعل البيرو تستقرض من البنوك الخاصة ١٤٧ مليون دولار في عام ١٩٧٢ و ٧٣٤ مليون دولار في عام ١٩٧٣، وهو العام الذي أصبحت فيه البيرو ثالث أكبر دولة مقترضة بين بلدان العالم الثالث، إذ بلغت ديونها ٣ بلايين دولار.

ولكن تراكم هذه الديون لم يكن ليثير مخاوف لا المقترضين ولا المقرضين، نظراً لارتفاع أسعار صادرات النحاس واكتشافات النفط المفاجئة في حوض الأمازون. فتفاؤلهم كان له ما يبرره في البداية، إذ بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٣ ارتفعت نسبة الإنتاج القومي الإجمالي ٥ر٥/ سنوياً، كما ارتفعت الأجور الحقيقية بنسبة ٦ر٦٪ سنوياً أيضاً وحافظت على التضخم عند حدود معدل ٢ر٧٪، وبقي الميزان التجاري إيجابياً. ولكن عام ١٩٧٤ ــ١٩٧٥ كشف الهشاشة المتأصلة لدى بلد من بلدان العالم الثالث كالبيرو ــ البلد المعتمد على تصدير بضعة مواد خام أسعارها معرضة لتقلبات الأسعار إلى حد مشين. ففي تلاحق سريع هبط سعر النحاس هبوطاً مفاجئاً، وتلاشت مدارس سمك «الأنشوفة» المنتشرة على الساحل البيروفي، تلاشياً غامضاً، كما كان مردود حقول النفط ــ التي استلزمت مد خط من الأنابيب كلفته بليون دولار ــ لا يتعدى الجزء اليسير مما كان مأمولاً منها. وهكذا أصبح الميزان التجاري سلبياً وتفشت البطالة وبدأ معدل التمو يتعثر.

لقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى قيام انقلاب عسكري أطاح بفيلاسكو الراديكالي ونصب مكانه الجنرالي «فرانسيسكو موريلز بيرمودز» المحافظ. فاضطر الضباط اليساريون للاستقالة وتم استهلال الإجراءات الاقتصادية التقليدية، وتم اعتقال المضربين من القيادات العمالية والفلاحية وزجهم في السجون دون محاكمات، كما تمت إعادة تسمية الثورة «بالثورة الإنسانية» بدلاً من «الثورة الاشتراكية». وعادت من جديد تلك الحلقة المألوفة، التي تدور بها الأمم المدينة في العالم الثالث: مزيد من القروض، مزيد من إجراءات التقشف، مزيد من البطالة، وارتفاع الأسعار وتزايد المقاومة وتزايد القمع رداً عليها.

وبحلول عام ١٩٧٩ كان اقتصاد البيرو قد انتعش انتعاشاً أساسياً والفضل بذلك يعود لإجراءات التقشف ولارتفاع أسعار النحاس ولزيادة مردود حقول النفط وعائدات أسماك الأنشوفة. لقد ظهر في إحدى صحف ليما رسم كاريكاتوري لطبيب يساعد مريضاً ــ يمثل الاقتصاد البيروفي ــ على النهوض من فراش مرضه وهو يقول له: "إن استردادك لعافيتك بهذه السرعة أمر لا يصدق"[105].

وبمقدار ما كان الأمر يتعلق بالدائنين الأجانب؛ فإن انتعاش اقتصاد البيرو كان أمراً «لا يصدق» بلا شك، ولكن بالنسبة لشعب البيرو كان الأمر مختلفاً تماماً. فنسبة تنوف على نصف القوة العاملة أصبحت تعاني من البطالة أو نقص العمالة، ونصف أطفال البيرو كانوا يعانون من سوء التغذية في عام ١٩٧٢، وبحلول عام ١٩٧٩ ارتفعت نسبتهم إلى ٦٥٪. ولا يزال الباحثون يشيرون في تقاريرهم إلى ذلك الانخفاض الثابت في حاصل الذكاء I. Q لدى أعداد لا تحصى من الأطفال في الأحياء الفقيرة من ليما، كما يشير الأطباء إلى زيادة حادة في عدد المصابين بمرض السل TB. وهو المرض السريع التأثر بموضوع التغذية. وعندما زار فريق صحي قرية ذات خمسة آلاف نسمة في شمال البيرو وجد أن نسبة الأسر، التي تعاني من حالة واحدة على الأقل من إصابات السل الخطيرة كانت تبلغ ٨٠٪. ولقد أوردت إحدى المجلات في ليما التقرير التالي عن البحث اليائس عن الغذاء الذي يبحثه فقراء المدن:

" في أسواق ليما يتوجب على مئات الأطفال المعروفين باسم «طيور الفواكه» إبعاد الكلاب الشاردة بحثاً عن الفواكه التالفة. كما ان الأمهات، اللواتي يعلقن أطفالهن على ظهورهن، يخضن غمار صراع كافكاوي (نسبة إلى الكاتب الشهير فرانتز كافكا) ــ ضد الصقور على النفايات في تلك المناطق التي تلقى فيها أحشاء الأسماك وغيرها من الحيوانات. كما ان طيور البجع التي كانت تملأ الأسواق بحثاً عن النفايات قد أضحت طعاماً للعائلات الجائعة"[106].

ففي البيرو كما في كل أمريكة اللاتينية، بل وبالأحرى في طول العالم الثالث وعرضه في حقيقة الأمر، يعتمد تقييم الواقع الصحي للاقتصاد على الزاوية التي ينظر منها إليه ــ فهنالك فرق صارخ بين من ينظر إليه من عل كالنخبتين المحلية والأجنبية اللتين تستفيدان من إجراءات «التقشف»، وبين من ينظر إليه من تحت كأولئك الناس الذين يعيشون في الأحياء القذرة من المدن وفي القرى البائسة والذين يدفعون يومياً من كرامتهم وصحتهم وحياتهم.

وقد تساق الحجج على أن البيرو ليست هي المثال الصحيح للنموذج الإصلاحي في أمريكة اللاتينية، لأنها من أكثر البلدان تخلفاً ولأنها تتألف من عدد كبير من السكان الهنود المستضعفين

إلى حد نادر . ومع ذلك فإن الآفاق في فنزويلا ، شأنها شأن البيرو ، تبدو كئيبة على قدم المساواة على الرغم من ارتفاع عائداتها النفطية إلى عشرة بلايين دولار في عام ١٩٧٥ . فالرئيس « كارلوس بيريز » اعتمد ، على غرار الجنرالات البيروفيين ، على الإتيان بالإصلاح من فوق حينما استهل خطة السنوات الخمس بكلفة ٥٢ بليون دولار لدى وصوله إلى السلطة في عام ١٩٧٣ . لقد كان الهدف يتمثل ببلوغ الاستقلال الاقتصادي وتوزيع الدخل من خلال طرح برامج التطوير الضخمة وتأميم ما يملكه الأجانب من مناجم وحقول نفط . ونظرياً كان المقصود أن تتقطر المنافع على الفقراء ، بيد أن الجيوب الخاصة المتناسقة تناسقاً جيداً ، امتصتها إلى الأعلى بشكل لا مفر منه . نظراً لتنظيم المجتمع تنظيماً هرمياً . فكما بين أحد المهندسين الزراعيين الفنزويليين قائلاً " ليس بوسعك أن تلقي ببيروقراطي ضحل الثقافة في الريف وتقول له حسناً ها هي النقود التي تحتاجها ؛ فامض لتنظيم تعاونيات الفلاحين . فالفلاحون الأميون لا يعرفون عما يتحدث هذا الموظف الحكومي ، كما إن البيروقراطي ، الذي لا يعرف أن يميز بين هذا الصنف من الحبوب أو ذاك ، لا يعرف عما يتحدث أيضاً ، ومع ذلك تثابر الحكومة في كاراكاس على إغداق النقود ، وتتعجب بعد ذلك عن سبب هبوط الإنتاج الغذائي "[107] .

فلقد كان الهبوط واضحاً إلى ذلك الحد الذي جعل فنزويلا ، ذات الموارد الزراعية الغنية ، لا تستطيع الآن أن تسد إلا نصف حاجاتها الغذائية . فبعد أن كانت من البلدان المصدرة للسكر واللحم أصبحت الآن تستورد كلتا هاتين السلعتين . ولقد تزايد اعتماد الاقتصاد على العائدات النفطية بشكل أدى إلى أوخم ما يمكن التنبؤ به من العواقب ، التي أخذت تتجلى الآن رويداً رويداً . ففي عام ١٩٧٨ واجهت فنزويلا أضخم عجز في ميزان مدفوعاتها في تاريخها كله ، إذ بلغ إجمالي المكاسب الأجنبية ٨٫٨٥ بليون دولار (نسبة ٩٥٪ من النفط) ولكن الواردات ارتفعت إلى ١١٫٨٩ بليون دولار ، تاركة عجزاً ينوف على ٣ بلايين دولار . وبحلول عام ١٩٧٩ بلغ الدين الأجنبي ، تقديراً ، ١٢٫٢ بليون دولار ، كما ارتفع تسديد الدين من ٧٦٧ مليون دولار في عام ١٩٧٤ إلى ما يزيد على البليوني دولار في عام ١٩٧٩ .

إن اقتران العجز التجاري بتزايد الدين الأجنبي وارتفاع التضخم وانكماش العائدات النفطية وانخفاض إنتاجية القطاعات غير النفطية في الاقتصاد ، لهو مؤشر على أن « أسطع نجم » من نجوم أمريكة اللاتينية آخذ بالأفول . وهاكم النتيجة التي توصل إليها « جوان بابلو بيريز » ، المدير التنفيذي لمؤسسة النفط الفنزويلية والذي كان المحرك الرئيسي الأول خلف ولادة الأوبك : " لقد تبين لي الآن مدى الوهم الكبير ، الذي كان يخالط تفكيري والذي كان مفاده أن أية نقود نجلبها إلى فنزويلا من النفط ، ومهما استثمرناها سوف تجدد نفسها لمصلحة البلاد . ولكنني الآن أرى بمنتهى الوضوح أن

النتيجة كانت مناقضة لذلك تماماً ألا وهي أن دخل النفط قد أصاب البلاد بالأذى عملياً "[108] . إن ذلك الدخل لم يعد بالضرر على من حصدوا منافع النفط وكدسوا الملايين وأخذوا يقضون عطلهم الأسبوعية على اليخوت الخاصة أو في ميامي ، وإنما عاد بالضرر فعلاً على تلك الأغلبية الساحقة من المواطنين ، الذين لم ينالوا ثمة فائدة من صناعة النفط ذات الإنتاج كثيف رأس المال والصناعة المتقوقعة ، والذين أصبحوا عرضة لسياط التضخم الذي استثاره طوفان دولارات النفط .

إن تقريراً لفريق من الاقتصاديين الإسرائيليين يكشف في عام ١٩٨١ على أن نسبة تقارب ٤٥٪ من الأطفال الفنزويليين ممن هم دون الحادية عشرة ، يعانون من أحد أشكال سوء التغذية ، كما يبين أن نسبة تزيد على ٥٠٪ من العمال لا يكسبون ما يكفي لتوفير الحد الأدنى الغذائي لعائلاتهم . وحتى لو كانوا يوفرون ذلك ، كما يؤكد التقرير ، فإن عائلات الطبقة العاملة لا تعرف ما هو الطعام المغذي ولذلك فإن نسبة ٧٠٪ من هذه العائلات تعاني سوء التغذية [109] . " فما الذي ترى أصاب أموال النفط ؟ " تتساءل الأخت « أورا ديليا غونزالز » وهي راهبة كاثوليكية تعمل بين سكان الأحياء القذرة في كاراكاس . " إننا لم نر أي خير من دولارات النفط ــ باستثناء ارتفاع سعر الحليب واللحوم ومزيد من الجنوح ونقص المدارس والمشافي "[110] .

ثمة أسئلة مماثلة سوف تطرح عن جدوى دولارات النفط في المكسيك ، حيث يجري استثمار آبار نفط جديدة هائلة . ولكن على الرغم من تزايد العائدات ؛ فإن العجز التجاري في عام ١٩٧٨ كان ٢ر١ بليون دولار ؛ أي بزيادة ٥٠٪ عما كان عليه عام ١٩٧٧ . وصناعة النفط لا تستخدم أكثر من ١٢٥٠٠٠ عامل في بلد تعيش فيه نصف قوته العاملة البالغة ١٧ مليون نسمة حالة من البطالة أو نقص العمالة . فالخطط الصناعية الراهنة ، التي أعدها الرئيس « لوبز بورتيللو » تستدعي استخدام عائدات النفط لتطوير الصناعات ذوات الإنتاج كثيف رأس المال ، كصناعة البترو كيميائيات ، التي لا توفر إلا قليلاً من الأعمال . وفي مضمار الزراعة أيضاً يجري التوكيد على العمليات الزراعية المتكيفة باتجاه التصدير وذوات الإنتاج كثيف رأس المال ، الأمر الذي لا زال يؤدي ، مع الارتفاع الهائل لنسبة الولادات ، إلى النزوح الجماعي عن المناطق الريفية .

ولما كان المخرج الوحيد لا يتمثل إلا بالهجرات الجماعية إلى المدن المكسيكية المزدحمة بالسكان بالأصل ، وإلى الولايات المتحدة ، حيث يعمل فيها الآن ربع القوة العاملة المكسيكية ، فإن بلدين غنيين بإنتاج النفط في أمريكة اللاتينية يبدوان عرضة للبقاء تحت رحمة القدر كأكثر بلدين يتفاوت فيهما توزيع الدخل تفاوتاً صارخاً ، تحتل فنزويلا من بينهما المقام الأول وتليها المكسيك في المقام الثاني . وبعد مضي عقد من الزمن من المحتمل أن يعود بأبصارهم خلفاء بورتيللو إلى الخلف

ويستنتجوا، كما استنتج «جوان بابلو بيريز» في فنزويلا أن "دخلهم من النفط قد عاد بالضرر على البلاد عملياً". وإذا ما حدث هذا الأمر فمن المحتمل أن تواجه الولايات المتحدة تكراراً لما حدث في إيران، وذلك طبقاً لتخمينات بعض الموظفين المسؤولين في وزارة الخارجية.

إن تخمينات بعض المكسيكيين تنحو هذا المنحى أيضاً وذلك لأنهم يلاحظون أن بلايين دولارات النفط لا تقترن إلا بتزايد البطالة والتضخم وبتزايد الاعتماد على الصادرات النفطية وعلى الواردات الغذائية. فخلال السبعينيات (١٩٧٠) لم يدر آكر القمح من الغلال إلا ما نسبته وسطياً ٨ر٤٪ سنوياً، ولذلك ففي عام ١٩٨٠ كان ثلث القمح المستهلك يجري استيراده من الولايات المتحدة. ويصح هذا القول نفسه في غير ذلك من الأقوات الرئيسية كالفول والسكر. إن المؤسسة التي تدير المستودعات التي تسيطر عليها الحكومة لم تكن ذات عون كبير بسبب التكلفة العالية للمواد الأساسية. فمؤسسة «كوبلامار COPLAMAR»، وهي المنشأة الحكومية التي تدير المستودعات، تقدر أن نسبة تزيد على ٦٠٪ من المواطنين لا تستهلك من البروتين الحيواني، هذا إذا تيسر لها ذلك، إلا القليل، كما إن تلك النسبة آخذة بتنقيص استهلاكها من القمح. ولذلك علق أحد الاقتصاديين المكسيكيين قائلاً "إن ما يدور يدعى بالأعراض المتزامنة للنفط. لقد شاهدناه وهو يقوم بفعلته في فنزويلا وإيران. ولقد عقدنا عزمنا على تفاديه، ولكنه ها هو الآن هنا"[111].

وختاماً ونحن نتأمل آفاق المستقبل بالنسبة لأمريكة اللاتينية يجدر بنا أن نتذكر جواب كاسترو حين سئل في إحدى المقابلات عن سبب نشاطه في إفريقية فقال: "لأن إفريقية تمثل أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية". ويمكن فهم إجابته هذه في ضوء الانتكاسات التي تعرض لها في محاولته قطع الحلقة الأمريكية اللاتينية عن السلسلة الأمبريالية، وذلك لأن القوى المحافظة، التي تساند الوضع القائم في أمريكة اللاتينية قوية، على نقيض مثيلاتها في إفريقية، قوة هائلة.

إن الاستعمارية الجديدة راسخة الجذور، في المقام الأول، في أمريكة اللاتينية، حيث تعود إلى قرن ونصف من الزمن وذلك على نقيض جذورها في إفريقية، التي لا تعود إلا لعقود قليلة. وبالنتيجة فهنالك عناصر بورجوازية قوية تتكاتف فيما بينها ضد أي تغيير ثوري، كما انها على أهبة الاستعداد للتعاون مع المراكز الميتروبوليتانية لسد المنافذ أمام مثل هذا التغيير. فالتشيلي مثال واضح لهذا المحور المركزي/المحيطي إبان تنفيذه لفعلته، مع الإشارة إلى إمكانية الوقوع على أمثلة أخرى من الماضي وإمكانية قيام أمثلة ملموسة أخرى في المستقبل. ويعني هذا القول أن العدو الرئيسي لحروب العصابات في أمريكة اللاتينية عدو محلي، ذلك العدو الذي يحول دون قيام التحالفات العريضة

المعادية للأجانب، كتلك التي أتاحت الثورات المظفرة في أنحاء أخرى من العالم الثالث ـــ كالتحالفات ضد اليابانيين في الصين وضد الفرنسيين والأمريكيين في الهند الصينية وضد البرتغاليين في إفريقية.

وإن ما عوق حروب العصابات في أمريكة اللاتينية كان يتمثل أيضاً باعتمادها استراتيجية النواة الدائبة الانتقال، التي فصلها «ريجيه ديبريه» في كتابه «الثورة في الثورة». فهذه الاستراتيجية تبتعد عن المذهب الماركسي التقليدي في توكيدها على دور «القوة الاستراتيجية رشيقة الحركة» ـــ وهي عبارة عن عصبة من الثوريين ممن وقفوا حياتهم على الثورة وممن يحرضون الريف من خلال عمليات عسكرية كنماذج تحتذى. وإن من الواضح أن هذه النظرية تمثل نقيض المذهب الشيوعي التقليدي الذي يعتمد الدأب على التحريض والتثقيف والتنظيم والذي لجأ إليه كل من «ماو وهو وكابرال» ولكن الأحزاب الشيوعية التقليدية في أمريكة اللاتينية رفضت هذه الاستراتيجية، مما جعل رجال العصابات يجدون أنفسهم، وهم في عزلة عن القوى اليسارية بالإضافة إلى عزلتهم عن البورجوازية، في وضع يتعذر الدفاع عنه. فهذه النظرية لم تفلح حتى في كوبا، حيث أن من صحيح القول تغلب رجال العصابات على بعض قوات باتيستا، بيد أن أشد الضربات فتكاً جاءته من أولئك الناس، الذين كانوا يسكنون المدن والذين قاموا بأعمال الشغب والتخريب وأحالوا وضع الديكتاتور إلى وضع يتعذر الدفاع عنه.

وإن ما يزيد في تقليص الكمون الثوري في أمريكة اللاتينية يكمن في تلك الحقيقة، التي مفادها أن الجمهور الهندي الوطني أضعف بكثير من الجمهور الوطني في إفريقية. فلقد لجأ الإسبانيون والبرتغاليون إما إلى طرد الهنود من مواطنهم نهائياً، وإما إلى تركهم في وضع من التبعية والخور تحت رحمة طبقة وسطى كبيرة من المولدين MESTIZO ورهن مشيئة الأسياد البيض أيضاً. ولكن الأوربيين ظلوا، على العكس من ذلك، يشكلون في طول إفريقية وعرضها أقليات معزولة لا تنطوي على أهمية تذكر، باستثناء جنوب إفريقية التي حتى فيها وضع الأقلية المتأفرقة آخذ بالانكشاف والتعرض للتهديد. وهكذا فإن الوضع معكوس في أمريكة اللاتينية، حيث يشكل البيض وحلفاؤهم المولدون الأغلبية الراسخة الجذور، في الوقت الذي تم فيه تخفيض مرتبة الهنود إلى موضع الأقليات المنغلقة خارج التيار الرئيسي. وما هو أنكى من ذلك أن استراتيجية النواة لا تفسح المجال أمام ذلك العمل التنظيمي الطويل الأمد بين الهنود الأمريكيين، كالعمل الذي مارسه الشيوعيون الفييتناميون بين الأقليات القائمة بين ظهرانيهم على سبيل المثال. ومن هذا المنطلق جاء الفشل الذي مُني به «تشي غيفارا» في حشد الهنود البوليفيين ممن لم تكن تربطه بهم حتى اللغة، ناهيك عن الروابط التنظيمية.

وأخيراً فإن الحلقة الأمبريالية في أمريكة اللاتينية تجد ما يعززها تعزيزاً هائلاً في متاخمة الولايات المتحدة لها. فتقرير فيليب آغي عن نشاطاته كعميل سري للمخابرات المركزية الأمريكية في مونتيفيديو، يكشف عن الدرجة التي تستطيع بلوغها واشنطن إلى كل قطاعات المجتمع الأمريكي اللاتيني ـــ إذ ان ذلك لا يقتصر على رجال الشرطة والجنرالات وحسب وإنما يتعداهم إلى رجالات السياسة ورجالات الأعمال والصحفيين ورجال الكنيسة والأكاديميين والناس المهنيين. إن تلك المعونة التي كانت تتلقاها المنظمات الإفريقية الثورية من أمثال «زانو وزابو وسوابو» من الدول المجاورة ما كان لها أن تتكرر في أمريكة اللاتينية وذلك لأن الدول في أمريكة اللاتينية كانت، بدلاً من تقديم المعونة، تتعاون فيما بينها ومع الولايات المتحدة لشن هجوم «خليج الخنازير» وللإطاحة بـ «آرينز واللندي» ولتعقب تشي غيفارا ولمضايقة واغتيال المنفيين المتبعثرين في عواصم أمريكة اللاتينية وحتى في واشنطن في ولاية كولومبيا.

ولكن من الناحية الأخرى يجب عدم المغالاة في قوة القوى الراهنة في أمريكة اللاتينية وفي أي مكان آخر من العالم. فإيران في ظل الشاه كانت تبدو، وكانت تظنها واشنطن، دعامة صلبة من دعائم النظام السائد في الشرق الأوسط. (ومع ذلك فقد تقوضت تلك الدعامة أمام الهجوم الكلامي الذي كان يشنه واحد من رجالات الدين الساخطين في فرنسا، حيث كان يوجه منها رجاله داخل إيران)، كما ولم تتنبأ أية حكومة غربية بالثورات الناجحة في المستعمرات البرتغالية في إفريقية ولا بالسرعة التي تنتشر بها الحركات الثورية الحالية في جنوبي إفريقية. وليس هنالك سبب يدعو للاعتقاد بأن أمريكة اللاتينية ستبقى إلى الأبد عاجزة عن تفكيك الأنظمة المنيعة ظاهرياً. فالقمع مفرط في هذه الأيام ويبدو ممتنعاً على المقاومة، ولكن تبقى ماثلة للعيان تلك الحقيقة التي مفادها أن القمع لن يفرخ، عاجلاً أم آجلاً، إلا المقاومة. وفي مثل أمريكة اللاتينية فإن المقاومة أوسع انتشاراً بكثير مما هو شائع في مدارك الناس.

فلقد أشار «إ. ج. هوبزبوم» إلى "وجود التقليد القاضي باستيطان الثورة الفلاحية في بعض مناطق المكسيك وفي قسط ضخم من المنطقة التي تنتشر فيها مستوطنات الهنود انتشاراً كثيفاً في جبال الآندز ولا سيما البيرو". ففي الستينيات (١٩٦٠) وحدها كان رجال العصابات البيرونيون ناشطين في الأرجنتين، كما كانت الميليشيات المسلحة من الفلاحين وعمال المناجم ناشطة في بوليفيا، وقامت «المناطق المسلحة للدفاع عن النفس» في أنحاء متفرقة من كولومبيا، كما ظهرت انتفاضات رجال العصابات في فنزويلا وغواتيمالا. وهكذا فإن «هوبزبوم» يتوصل إلى الاستنتاج التالي فيما يتعلق بآفاق العمل الثوري في أمريكة اللاتينية:

" إن الأمر الذي يثير الجدل الآن لا يكمن في وجود القوى الاجتماعية الثورية على هذه القارة، وإنما يكمن في الشكل الصحيح، الذي تجد فيه التعبير العملي ويوفر لها أسباب النجاح أو في شكل التدابير البديلة الهادفة تمزيق تلك القوى أو لاستدراك الحاجات التي أدت إلى ولادتها ....

إن من المحتمل أن تكون الثورة في أمريكة اللاتينية عملية مشتركة، إما في حالة أزمة سياسية داخلية ضمن النظام الوطيد الأركان، أو في حالة قيام قلقلة دستورية دائمة، تفسح المجال لإمكانية بدء مثل تلك الأزمة ـــ وهذه حالة أكثر ندرة من الحالة السابقة. وهكذا فإن المحتمل أن توحد الثورة فيما بين عدة قوى اجتماعية ـــ كالفلاحين والعمال وفقراء المدن الهامشيين والطلاب وبعض قطاعات الطبقات الوسطى ـــ كما أن من المحتمل أن تضم إليها قوى دستورية وسياسية من أمثال المتمردين في القوات المسلحة والكنيسة، وقوى جغرافية من أمثال المصالح الإقليمية في الجمهوريات المنقسمة على نفسها والمختلفة العناصر وغير ذلك من القوى. وإن أنجع الروابط لتوحيد تلك القوى، ألا وهي النضال ضد الأجنبي، أو ضد الحاكم الأجنبي بشكل أكثر تحديداً، لا يمكن تطبيقها لسوء الحظ إلا نادراً خارج إطار دويلات أمريكة الوسطى، حيث من عادة الولايات المتحدة أن تسارع إلى التدخل المباشر، أو إلى التدخل غير المباشر ـــ في حالة كمون قوى حقيقية بشكل طاغ كما في أمريكة اللاتينية ـــ بكل أسف من خلال تحريض القوى القومية المحلية وتوجيهها ضد جيرانها. إن أمريكة اللاتينية لا تزال تعيش، من الزاوية الاقتصادية، واقعاً استعمارياً ولكن جمهورياتها تمثل، من الزاوية السياسية، دولاً ذوات سيادة منذ عهد بعيد مضى "[112].

إن ما يبرهن على صحة تحليل هوبزبوم، يتمثل بثورة عام ١٩٧٩ في نيكاراغوا، تلك الثورة التي أطاحت بعائلة سوموزا بعد أن عفى الزمن على تشبثها بالحكم، كما يتمثل بما نجم عن تلك الثورة من زلازل ثورية في بقية أنحاء أمريكة اللاتينية. وإن الأجيال الراهنة من الثوريين الذين يشنون حروب العصابات قد تعلمت من نكسات الماضي. فهؤلاء الثوريون يجتذبون الآن الفلاحين والعمال إلى صفوفهم ويقضون السنوات الطوال مع الهنود أيضاً، كي يتعلموا لغاتهم ويشاطرونهم حياتهم ومشكلاتهم. ولأول مرة في التاريخ تجري عملية تعبئة الهنود وتسيسهم، وهي حقيقة تنطوي على أهمية قصوى في غواتيمالا، حيث يشكل الهنود نصف مجمل السكان، وفي جنوب المكسيك حيث يشكلون جالية ضخمة.

وبالإضافة إلى هذا الهيجان الثوري المستوطن تجدر الإشارة إلى أن الديكتاتوريات العسكرية، على الرغم من القمع الذي تمارسه وعلى الرغم من كل الدعم الصريح والمستور الذي تتلقاه من المراكز الميتروبوليتانية؛ فإنها فشلت في اجتذاب أي شيء يشبه الدعم الشعبي. فالديكتاتوريات

الأمريكية اللاتينية تفتقر، على نقيض الأنظمة الفاشية الأوربية، إلى الزعامة الملهمة وتفتقر إلى الإيديولوجيا الديكتاتورية، كما تفتقر إلى المساندة الجماهيرية خارج إطار الدوائر البورجوازية المحدودة. وحتى ضمن هذه الدوائر يوجد سخط عارم. فالرأسماليون عززوا مؤسسة الديكتاتوريات العسكرية، حرصاً منهم على ضمان ممتلكاتهم، ولكنهم لم يتنبأوا بتزايد الإنفاق على المعدات العسكرية وبالوقوع تحت وطأة الديون الكثيفة، كما لم يتنبأوا باستمرار التضخم وتزايد هيمنة منشآت الدولة والشركات الأجنبية متعددة الجنسيات على اقتصادات أمريكة اللاتينية. فالبرازيل، التي بدأت بنموذج اقتصادي يدعى نموذج «ميلتون فريدمان»، أممت الآن عدداً من الصناعات يفوق العدد الذي أممته حكومة اللندي في التشيلي. وهذا «أورلاندو سايز»، الناطق الرسمي باسم البورجوازية الوطنية التشيلية والخصم اللدود للندي، يبدي تذمره من التدابير الاقتصادية التي تتخذها زمرة بينوشيه العسكرية: " ... إن من غير المعقول فعلاً أن تكون هذه الحكومة هي الحكومة التي تنقض على الشركات الوطنية التي تنتج السلع الإنتاجية "[113].

وتواجه الديكتاتوريات العسكرية اليوم معارضة متزايدة من حليف سابق كان من الممكن الاعتماد عليه ــ ألا وهو الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. فمثلما ينغرس الإسلام في الحضارات المحلية للشرق الأوسط تشكل الكثلكة أيضاً إحدى المقومات الرئيسية في البنية السياسية والاجتماعية لأمريكة اللاتينية وذلك لأن ٩٠٪ من السكان قد خضعوا للتعميد والتنصير ودخلوا في كنف الكثلكة. إن الإدراك الاجتماعي الجديد للكنيسة الكاثوليكية قد عبر عنه «مؤتمر قساوسة أمريكة اللاتينية CELAM المعقود عام ١٩٦٨ في «مدلين ــ كولومبيا». فلقد شخص القساوسة «الأسباب العميقة» للفقر في أمريكة اللاتينية ووصفوها بعبارات تصطبغ بالصبغة الماركسية أكثر مما هي بابوية، وشجبوا «تخفيض قيمة معدلات التبادل» مما يجعل «قيمة المواد الخام التي تصدرها أمريكة اللاتينية ... في تناقص دائم قياساً إلى تكلفة المنتوجات المصنعة»، كما أشاروا «إلى الفرار السريع الذي يفره رأس المال الاقتصادي والبشري» من بلدانهم. ولقد حضوا على وضع حد لنظام التسليف العالمي الذي يخضع اقتصادات العالم الثالث «لأمبريالية النقود العالمية». وما هو أهم من ذلك كله كان يكمن في الموافقة الرسمية على تزايد أعداد الرهبان العاملين في أوساط الشعب لتحقيق إعادة توزيع الأرض وخلاف ذلك من الإصلاحات الاقتصادية الأساسية.

ولما وجد الرهبان والراهبات تشجيعاً لهم في الإطراء الرسمي زاد انخراطهم في العمل السياسي. فساهموا في تنظيم الاتحادات للعاملين في المزارع وبرامج العناية النهارية، وعملوا على تحرير السجناء السياسيين وعلى العثور على «المختفين». وأسسوا قرابة المائة ألف من «الجمعيات المركزية في كافة أنحاء أمريكة اللاتينية لإشراك الفقراء في النشاطات المسيحية» الهادفة لتحسين ظروف حياتهم،

حتى إن فئة قليلة من أولئك الرهبان أدارت ظهرها للكنيسة والتحقت برجال العصابات للانخراط في المقاومة المسلحة. فحرضت هذه المساعي السلطات على القيام بالأعمال الانتقامية، مما أدى، بناء على معلومات بعض المصادر في الفاتيكان، إلى مقتل أو سجن أو تعذيب عدد ينوف على الألف من الرهبان والراهبات والوعاظ العلمانيين خلال السبعينيات (١٩٧٠). وعلى الرغم من ذلك؛ فقد ثابر القادة الدينيون على إصرارهم حتى إن الثورة في نيكاراغوا وجدت الدعم المكشوف لها من الأساقفة السبعة للبلاد. فكما قالوا: "إننا كلنا نشعر بالأسى حيال التطرفات التي يمارسها العصيان الثوري المسلح، ولكن ليس من الممكن أن ندحض الشرعية الأخلاقية والقانونية لمثل هذا العصيان في حالة وجود طغيان طويل الأمد يسعى لتحطيم حقوق الإنسان الجوهرية ويجعل المخاطر تحف بالصالح العام للأمة". فالأب «ميغول دو إسكوتو»، مبشر من «ماريكنول» ووزير الخارجية الحالي لنيكاراغوا، وصف تعاون كنيسته مع الثوار الساندينيين فقال:

"في البداية كانت «جبهة التحرير الوطنية الساندينية» جبهة ماركسية ومعادية لرجال الدين، والسبب بذلك ربما كان أن عملية التنصير لم تكن قد بدأت بعد في الكنيسة الكاثوليكية في نيكاراغوا، التي كانت تربط نفسها بمصالح الطبقة ذات الامتيازات. ولكن بعد تطرفنا الإنجيلي ووضعنا أنفسنا إلى جانب الفقراء والمضطهدين وعدم خيانتنا المسيح تلك الخيانة الكبرى، فتحت الجبهة صدرها للمسيحيين، لأن أفرادها بدأوا يعتقدون أن الكنيسة تشكل عنصراً هاماً في النضال من أجل التحرير، ولأنهم بدأوا يدركون خطأ اعتقادهم الذي مفاده أن الماركسي وحده هو الإنسان القادر على أن يكون إنساناً ثورياً. وبذلك بلغت الجبهة مرحلة النضج وأصبحت ساندينية حقيقية"[114].

إن استقلال الكنيسة الكاثوليكية لا يشكل إلا مؤشراً واحداً من المؤشرات، التي تدل على قيام توازن جديد للقوى في أمريكة اللاتينية، الأمر الذي يفرض على الولايات المتحدة مقارعته، وعلاوة على ذلك هنالك أيضاً موقف الجزم، الذي يشتد صلابة حيناً بعد حين لدى الدول الكبرى، والمزاحمة المتنامية لدى المنافسين التجاريين الأوربيين واليابانيين، بالإضافة إلى شبح التهديد الدائم لاحتمالات الانفجارات الثورية. فهذا الموقف الجديد يستدعي إعادة تقييم السياسة الأمريكية، الأمر الذي أخذته على عاتقها «لجنة علاقات الولايات المتحدة بأمريكة اللاتينية» برئاسة «سول لينوفيتز»، الذي كان سفيراً سابقاً لدى «منظمة الدول الأمريكية OAS» والشريك الأكبر في شركة محاماة «الأخوين كوديرت». لقد أصدرت هذه اللجنة ـــ التي كان يرعاها مركز «العلاقات فيما بين الأمريكيين» ـــ تقريراً في كانون الأول عام ١٩٧٦ تحت عنوان: «الولايات المتحدة وأمريكة اللاتينية». وكانت توصيات تلك اللجنة تتضمن تسوية مشكلة قناة باناما وتوفير الدعم لحقوق

الإنسان الأساسية وتطبيع العلاقات مع كوبا وتقليص مبيعات الأسلحة والتكاثر النووي، بالإضافة إلى التوصيات المتعلقة بتقديم المساعدات المالية للدول النامية وتحرير الإجراءات التجارية من القيود وأخذ أهداف تلك الدول بعين الاعتبار.

ولقد تحقق بعض تلك التوصيات كالتوصيتين المتعلقتين بقناة باناما وحقوق الإنسان. وكذلك عندما هيأ جنرالات الدومينيكان أنفسهم لإلغاء انتخاب رئيس تقدمي للجمهورية، تعاونت إدارة كارتر، وبشكل يناقض إدارة جونسون تناقضاً صارخاً، مع حكومات فنزويلا وكولومبيا وباناما، لإحباط الانقلاب العسكري الذي كان قاب قوسين. وأما في كفة الميزان الأخرى؛ فإن سياسة كارتر في أمريكة اللاتينية، وسياسة غيره من رؤساء الولايات المتحدة أيضاً، كانت مقيدة بذلك الاعتبار الأساسي الذي أفصح عنه الرئيس كيندي في آب عام ١٩٦١ إبان محاولته السعي لخليفة مأمون لديكتاتور الدومينيكان المقتول «رافائيل تروجيللو»: "ليس هنالك إلا ثلاثة احتمالات في سلم الأفضليات: نظام ديمقراطي محترم أو استمرار نظام تروجيللو أو نظام كاستروي. ويجب علينا أن نصبو إلى النظام الأول، ولكننا لا نستطيع فعلاً أن نتنكر للنظام الثاني ما لم نتأكد أن بمقدورنا أن نتفادى الثالث"[115].

إن تقبل كارتر للسير على هدي هذه القاعدة، يفسر مناوراته حتى اللحظة الأخيرة لمنع الساندينيين من اقتناص السلطة ـــ وذلك من خلال اقتراح قوة لحفظ السلام تابعة «لمنظمة الدول الأمريكية، ومن خلال ضغوطه للحفاظ على الحرس الوطني واحتواء أقران سوموزا في الحكومة الجديدة. كما ويفسر أيضاً السبب الذي حدا بكارتر، بعد تعليق المعونة الاقتصادية للسلفادور، نظراً للشك بتورط قوات الأمن السلفادورية بمقتل ثلاث راهبات أمريكيات ومقتل عامل علماني كاثوليكي، إلى استئناف المعونة بشكليها في كانون الثاني عام ١٩٨١.

وأما خليفة كارتر في البيت الأبيض فلم يكن مبتلياً بالتردد؛ لأنه كان مقتنعاً أن الاتحاد السوفييتي مسؤول عن «كل القلاقل القائمة في حينه». فالرئيس «ريغان» صعّد مباشرة بعد تقلده مسؤولياته رسمياً المعونة العسكرية والاقتصادية إلى السلفادور، وأرسل المستشارين العسكريين لتدريب القوات التابعة للزمرة العسكرية، وأصدر كتاباً أبيض، بهدف تبرير تلك الإجراءات. ولقد تبين أن الهدف الأساسي كان محاولة طمس «الأعراض الفييتنامية المتزامنة» التي كان يرثي لها كل من كارتر وريغان مراراً وتكراراً. وكان يجب إقناع العالم بأن فييتنام كانت أمراً استثنائياً، وأن لدى الولايات المتحدة القوة والعزم معاً لسحق الثورة الاجتماعية في العالم الثالث.

إن بعض العوامل الخاصة تقف إلى صالح الولايات المتحدة في السلفادور، قياساً إلى مسألة

فييتنام . فالسلفادور أصغر مساحة وأقل سكاناً ، و « الجبهة الثورية الديمقراطية » فيها هشة ولا تماثل « جبهة التحرير الوطني » التابعة لِـ « هوتشي منه » لا انضباطاً ولا تلاحماً ولا خبرة ثورية . وإضافة إلى ذلك تبدو إدارة ريغان على أهبة الاستعداد لإرسال قوات التدخل السريع المتنامية لديها إلى أي مكان في العالم الثالث لمحق رجال العصابات قبل أن يشتد عودهم . ومن الناحية الأخرى فقد عبرت حكومات أوربة الغربية وحكومات أمريكة اللاتينية على حد سواء علانية أو سراً عن معارضتها التدخل العسكري الأمريكي في أمريكة الوسطى . وأما الجمعيات الدينية الأمريكية ، التي كانت تقدم الدعم المطلق لتدخل الولايات المتحدة في فييتنام ؛ فإنها أبدت منذ الوهلة الأولى ، وبشكل يناقض مألوف عادتها السابقة مناقضة واضحة ، معارضة حقيقية للتدخل في السلفادور .

وأما ذلك الأمر العويص أكثر من سابقه ؛ فيتمثل بالتساؤل ما إذا كان منشأ « قلاقل » السلفادور يكمن في هافانا وموسكو أم لا . فهذه المقولة التي يعتبرها المسؤولون في إدارة ريغان ، أمراً على العموم من المسلمات ، تجد التحديات الواسعة لها لا في أمريكة اللاتينية وأوربة الغربية وحسب وإنما حتى ضمن الولايات المتحدة أيضاً . فثلاثة خبراء في جامعة شمال كاليفورنيا « ف . ج . جيل ، و إ. أ. باليورا ، و ل . شولتز » أعدوا لوزارة الخارجية في كانون الأول عام ١٩٨٠ تقريراً بعنوان « الديمقراطية في أمريكة اللاتينية : آفاقها ومضامينها » . وفيما يتعلق بالسلفادور يشيرون إلى أن « القلاقل » هناك لا يعود بها الزمن إلى مرحلة سابقة لكاسترو وحسب ، وإنما حتى إلى مرحلة سابقة للثورة الروسية عام ١٩١٧ ، إذ تعود بجذورها إلى أواخر القرن التاسع عشر حينما بدأت أوليغارشية ، معتمدة على القهوة بتجريد الفلاحين من أراضيهم ، أولئك الفلاحين الذين ما زالت نسبة ٦٥٪ منهم لا تمتلك أي شبر من الأرض حتى اليوم . وبعد أن حلل التقرير هيمنة العائلات الملاكية والطبقات العسكرية على البلاد طيلة تلك العقود السالفة يخلص إلى الاستنتاج أن الزمرة العسكرية ، التي تساندها واشنطن لا تمثل الوسط الإصلاحي وإنما تمثل « اليمين المتطرف الذي أضحى دولة ضمن دولة » . ولذلك فإن التقرير يقيم سياسة واشنطن بأنها " غلطة دبلوماسية وقراءة مغلوطة لتاريخ السلفادور ، مما لن يساعد المسألة الديمقراطية لا في أمريكة اللاتينية ولا في أي مكان آخر " .

وعلى هذه الشاكلة أيضاً تحدى « مورات ويليامز » ، الذي كانت مهنته موظفاً مسؤولاً في الخارجية مدة ٢٥ عاماً وسفيراً إلى السلفادور منذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٤ ، علانية السياسة الحالية للولايات المتحدة في تلك البلاد فقال :

" إن الدليل الذي قدمته حكومتنا (لتبرير المعونة إلى الطغمة العسكرية السلفادورية) قد أكد على تدفق الأسلحة من كوبا والاتحاد السوفييتي ، الأمر الذي لا يخلو من مسحة من السخرية

باعتبار أن أسلحة الولايات المتحدة قد مضى على تدفقها إلى السلفادور أكثر من ثلاثة عقود . فهذه الطغمة لا تمثل الوسط ولا المسيحيين ولا الديمقراطيين ولا الإصلاحيين ..... وأولئك الذين يريدون «لتجهيزات الأمن» أن تحافظ على الوضع القائم ؛ فإنما يقامرون مرة أخرى بقيام شبح دمار على غرار الدمار الكوبي . فإذا حدث مثل هذا الدمار ؛ فإنه لن يكون نتيجة لافتقار الأسلحة وإنما نتيجة لافتقار التقدم الاجتماعي .

إن برامج مساعداتنا العسكرية لن تهدئ تلك البلاد أكثر مما هدأت غيرها من البلدان الأخرى ، التي أرسلنا إليها فرق «قمع العصاة» فالسلام لن يحل بالسلفادور إلا بعد أن تحقق مصيرها بنفسها وتحل بنفسها مشكلاتها المتمثلة بانتشار الغنى الفاحش في وسط من الفقر المدقع "[116] .

وجهة النظر نفسها هذه مطروحة في ذلك التقرير الذي لا يحمل توقيعاً والذي يتألف من ٣٠ صفحة والذي كانت تتداوله الأيدي في واشنطن في تشرين الثاني عام ١٩٨٠ . وعلى الرغم من أنه لم يكن وثيقة «تحمل طابع المعارضة» بالمعنى البيروقراطي التقني ، فإنه كان موضع إعداد «بعض المسؤولين الحاليين والسابقين» في وزارة الخارجية وفي مجلس الأمن القومي وفي C.I.A . ويعرض هذا التقرير أن الجنود السلفادوريين ، الذين يخضعون للتدريب في باناما على برنامج عسكري لمقاومة العصيان ، يمثل برنامجهم هذا "أضخم برنامج من برامج التدريب التي ترعاها الولايات المتحدة لأي بلد من بلدان أمريكة اللاتينية خلال عام واحد" . ويأتي التقرير أيضاً على ذكر «أكداس الأسلحة في منطقة القنال وتصعيد تفصيلات خطط الطوارئ من أجل .... نشر القوات العسكرية في السلفادور وغواتيمالا" ، كما يتناول التقرير غير ذلك من "الخطوات التمهيدية للتدخل عسكرياً" . وعلاوة على ذلك يورد التقرير الحجج على أن مثل هذا التدخل ، فيما لو تجسد على أرض الواقع ، قد يرهن عن عقم جدواه وقد تتسع رقعته ويتحول إلى حرب إقليمية "تمتد من كولومبيا إلى الحدود المكسيكية" . فالولايات المتحدة وغواتيمالا وهندوراس ستكون في صف السلفادور لمساعدة الطغمة العسكرية فيها ضد نيكاراغوا وكوبا ، وتكون باناما وكوستاريكا عرضة لزعزعة الاستقرار فيهما ، كما تكون المكسيك وفنزويلا ممتعضتان من الولايات المتحدة .

وأما المخرج من هذا المأزق ، وفقاً لما يسرده التقرير ، فيستدعي تقبل الحقيقة التي مفادها أن الرأي العام في السلفادور لا يساند الطغمة العسكرية JUNTA وإنما يساند الجبهة FRNTE أي «الجبهة الثورية الديمقراطية» ، التي هي عبارة عن تحالف من المجموعات المعادية للحكومة . ولذلك فحري بالولايات المتحدة أن تعترف بالجبهة "كقوة شرعية وتمثيلية في السياسة السلفادورية" . وقد يكون

هذا الاعتراف بمثابة الخطوة الحاسمة الأولى نحو المفاوضات، التي قد ينجم عنها تسوية سلمية على غرار زمبابوي، بدلاً من استمرار سفك الدماء على غرار فييتنام[117]-[122].

٣ ــ الأنظمة الثورية الاجتماعية

لقد كان الاتحاد السوفييتي، بين الحربين العالميتين، هو "الجزيرة الاشتراكية الوحيدة في بحر رأسمالي"، ثم فتحت الحرب العالمية الثانية السدود لقيام اختراقات ثورية أخرى، مما أدى إلى نشوء أنظمة شيوعية جديدة إبان الحرب وإلى حدوث زلازل ثورية بعد الحرب. ولقد كانت هذه الأنظمة تشكل نموذجين متميزين بعضهما عن بعض، أولهما كان يتألف من الدول الشيوعية الأوربية الشرقية، التي سلمتها القوات العسكرية السوفييتية مقاليد السلطة. وبقيت هذه الدول، ما عدا يوغسلافيا وإلى حد ما رومانيا، تقلد النمط الروسي، كما بقيت تعتمد على الجيش الأحمر إلى حد كبير.

وبالإضافة إلى هذه الأنظمة الشيوعية المفروضة من الخارج؛ فإن الحرب العالمية الثانية أدت إلى قيام نموذج ثان من الدول الشيوعية في العالم الثالث. لقد كانت هذه الدول تعتمد على الثورات الفلاحية المحلية، بدلاً من اعتمادها على القوات السوفييتية المسلحة. وأما هذه الثورات الفلاحية؛ فقد كانت تتوجه إما ضد احتلال المحور، كما في آسيا، وإما ضد الحكم الاستعماري الغربي، كما في إفريقية. وفي كلتا هاتين الحالتين كانت الأنظمة الثورية الجديدة مختلفة تمام الاختلاف عن ذلك النمط المروض، الذي فرضه الجيش الأحمر في العواصم الأوربية الشرقية. فبعض تلك الأنظمة كانت، منذ الوهلة الأولى، بقيادة الأحزاب الشيوعية المحلية، التي بقيت في سدة الحكم بعد التحرير، كما حدث في الصين وفييتنام على سبيل المثال. وأما بعض الأنظمة الأخرى فقد انبثقت عن حركات وطنية متطرفة كان يعارضها، في بعض الحالات، أحزاب شيوعية صغيرة متمركزة في المدن. ولكن بعد التحرير نشأ مركب جديد تحالفت فيه الأحزاب الشيوعية الصغيرة مع رجال العصابات، الذين تحولوا شيئاً فشيئاً إلى أحزاب شيوعية حاكمة. لقد قامت هذه العملية في كوبا واليمن الجنوبي، حيث صاحبها علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي، كما قامت هذه العملية نفسها، وإن بأسلوب أقل وضوحاً، في المستعمرات البرتغالية السابقة في إفريقية التي كان بمقدورها، نظراً للظروف الجغرافية المواتية لها أكثر من كوبا واليمن الجنوبي، أن تتفادى المبالغة بالاعتماد على الاتحاد السوفييتي ذلك الاعتماد الذي لم يكن بد منه لكوبا واليمن الجنوبي.

إن الدول الثورية الاجتماعية في العالم الثالث، مهما كانت أصولها، تعمل في ظل بعض المزايا

المفيدة منها والضارة معاً إلى حد متطرف . ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الوطنية المحافظة تعاني ، كما أشير سابقاً ، من وطأة استمرار العبودية الاقتصادية بعد تحررها ؛ فإن الدول الثورية الاجتماعية تحديداً كانت تصبو ، منذ بداياتها الأولى ، إلى إعادة التركيب الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي سواء بسواء . فلقد كانت هذه الأنظمة الراديكالية تتمتع أيضاً ، علاوة على وضوح الأهداف ، بميزة وجود القيادات والجماهير المسيسة والمدربة من خلال مسيرة الكفاح المسلح . ولذلك فإن تانزانيا ، التي نالت الاستقلال سلماً ، " كانت تفتقر إلى الكوادر المدربة " ، كما أشار عبد الرحمن بابو (راجع المقطع الثاني ـــ د ـــ في هذا الفصل) . ولكن رئيس جمهورية موزامبيق « سامورا ماشيل » كان ، على العكس من ذلك ، يبدي أسفه على توقف الكفاح المسلح فجأة في بلاده في عام ١٩٧٤ من جراء قيام الثورة في البرتغال . فلو استمرت الأعمال العسكرية لكان بالإمكان تعبئة السكان في القسم الجنوبي من البلاد ، بالإضافة إلى القسم الشمالي منها . فالكفاح المسلح ، كما صرح ماشيل " جامعة رائعة "[123] . وعلى هذه الشاكلة علق وزير التخطيط الاقتصادي في موزامبيق :

" إن مايكمن في أساس خططنا الاقتصادية والاجتماعية لهو الانضباط . وإن تطور هذه الوحدة ينبثق عن النضال التحرري الرائع ، الذي خاضه رجال عصابات FRELIMO طيلة ١١ سنة ضد قوة برتغالية قوامها ٧٠٠٠٠٠ رجل .... لقد كان بمقدور منظمة FRELIMO أن تصهر عناصر قومية متباينة ضمن قيادة واحدة وأن تنشىء عقيدة وبرنامجاً لهدف كان يتجاوز الاستقلال "[124] .

ولقد تم اعتماد هذا الموقف نفسه بالتحديد في أنغولا ، التي كانت مستعمرة برتغالية . فأحد مراسلي صحيفة نيويورك تايمز ، وهو مايكل كوفمان ، عبر عما لاحظه في العاصمة لواندا : " لقد كان من الواضح رسوخ الحماسة الثورية والتلاحم الشعبي " ، كما ان تينيتو ، وهو طالب الحقوق السابق ، الذي كان في التاسعة والعشرين من عمره والذي كان قد قضى منها سبع سنوات في أحد معسكرات الاعتقال البرتغالية ، أوضح لذلك المراسل جذور التعبئة الجماهيرية ؛ فقال له :

" إننا نعتقد أن هذا النوع من التنظيم بمثابة تكيفنا الثوري الذي ينبثق عن خبرتنا الخاصة . فلو أننا أعطينا الاستقلال في عام ١٩٦١ ، كبقية البلدان الإفريقية ، لما تسنى لنا تطوير وعينا وشعورنا القومي من خلال النضال ، ولكان الأمر مهزلة تثير السخرية ولكانت بلادنا تعيش تحت وطأة الاستعمارية الجديدة . ولكننا الآن ، ومن خلال ذلك الأسلوب ، أحرزنا الوحدة الحقيقية "[125] .

إن الدول الثورية الاجتماعية الجديدة قد عانت أيضاً من جملة معوقات خطيرة ، أحالت تواريخها إلى قصص من أقاصيص العنف ، بل وأقاصيص مأساوية . وأحد تلك المعوقات كان عداء

الغرب لها بشكل متواصل، كما يدل على ذلك الغزو الأمريكي لكوبا ومن ثم فرض الحصار عليها، والغزو الأمريكي لفييتنام ومن ثم عدم الاعتراف بها، وغزوات جنوب إفريقية ضد أنغولا وموزامبيق. ومن الأمور المرهقات أيضاً كان العداء الصيني/السوفييتي، الذي فرض على الحركات الراديكالية والدول الراديكالية أن تختار بين موسكو وبكين. وإن ذلك العراك الوحشي الضاري بين الفئات اليسارية الهندية المتبعثرة يعود جزئياً إلى العداء الصيني/السوفييتي. وإن كلاً من الفييتناميين والكمبوديين عاشوا أيضاً تحت العبء الكبير لهذه المحنة، كما سنشير عما قريب. فالأمير «نوردوم سيهانوك» علق بشكل يرثى له قائلاً "إن الصينيين يحبون الرجعيين. ليس عندهم متسع من الوقت للشيوعيين الأوربيين ولا للأحزاب الشيوعية المتبعزقة. إنهم مشغولون أكثر مما يجب بمغازلة الرجعيين الأمريكيين والرجعيين البريطانيين والرجعيين الألمان والرجعيين اليابانيين. فلماذا إذاً لا يستطيعون أن يتعلموا محبة رجعي كمبودي مثلي؟"[126]. والجواب طبعاً هو الغطرسة السياسية HAUTE POLITIQUE، التي تتسم بها القوى العظمى، الشيوعية منها والرأسمالية سواء بسواء.

وأما أخطر العقبات التي تواجه الدول الثورية الاجتماعية في العالم الثالث فهي فقرها. فلقد كان هذا الفقر للوهلة الأولى، ويا للمفارقة، بمثابة الحصن الحصين الذي وفر لها ملاء الحرية أن تندفع في اتجاهات جديدة. فالتخلف يعني ضمناً الانعزال عن اقتصاد السوق العالمي، لأنه يقلل التعرض للضغوط الاقتصادية والسياسية الخارجية، كما يزيد في حرية الابتكار وإعادة تركيب البنية الاجتماعية. إن الثورة البلشفية عام ١٩١٧ تمكنت من تجاوز محنة سنوات الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي لأن أربعة أخماس السكان كانوا يعيشون في المزارع، بينما كان الخمس الباقي يتشبث بأواصر القربى القروية لإقامة أود حياته. وكذلك الأمر في الصين إبان الثورة الصينية، حيث كانت مئات ملايين الفلاحين تشكل الطبقة السائدة بغض النظر عمن كان يسيطر على المدن وعلى خطوط المواصلات. وأما في فييتنام فإن التخلف الممزوج بالتسييس الجماهيري كان يطغى على الآلات الحاسبة والنار والحديد والأجهزة الالكترونية. وفي المستعمرات البرتغالية في إفريقية أيضاً كانت بدائيتها، التي لا تضاهى هي التي مكنت الفلاحين الذين يعيشون في مستوى الكفاف أن ينهضوا نضالاً ثورياً لا مثيل له في مناطق إفريقية أخرى وأمريكية لاتينية أكثر تقدماً منها وأكثر تعرضاً للعدوان أيضاً. وأما المثال المناقض تماماً فيتجلى في المجتمع التشيلي المتطور نسبياً، حيث تم تدمير الاشتراكية الديمقراطية بالاعتماد على الأسواق الأجنبية وعلى البنوك الأجنبية وعلى صناعات التسليح الأجنبية أيضاً.

فإذا كان من الممكن للتخلف المفرط أن يساهم في كسب الاستقلال السياسي، فإنه عبء ثقيل الوطأة تنوء بحمله الظهور في النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي في مرحلة ما بعد التحرير، فهو يفرض الإقدام على الخيار الصعب المصيري بين الاستهلاك أو التطوير، بحيث أن

المضاعفات الناجمة عن ذلك الخيار تتزايد تعقيداً من جراء التخريب، الذي يمارسه المستعمرون الراحلون، ومن ثم من جراء الحظر التجاري والمقاطعة المالية. كما إن إرث التخلف يستدعي أيضاً، في مضمار العلاقات الخارجية، التنكر للخطط الأصلية الرامية لعدم الانحياز. فمجرد الحفاظ على البقاء هو الذي أملى اعتماد كوبا على الاتحاد السوفييتي واعتماد كامبوديا على الصين — وحينما برهن اعتماد كامبوديا على الصين عن عدم كفايته كانت النتائج كارثة قومية.

إن ما جئنا على ذكره أعلاه من اقتران الضغوط الخارجية بالعقبات الداخلية يفسر الاضطراب، الذي حل بتواريخ الدول الثورية الاجتماعية في المراحل اللاحقة لمراحل التحرير، كما يتجلى ذلك في التحليل التالي لثلاث دول من هذه الدول، ألا وهي فييتنام وموزامبيق وكوبا.

— أ —
فييتنام

بعد أن حصلت الهند على الاستقلال أعلن نهرو أمام الجمعية التأسيسية في نيسان عام ١٩٤٨ أن الاحتراس ضروري "لعدم إيذاء البنية القائمة إيذاءً مفرطاً" وأضاف قائلاً "ليس لدي ما يكفي من الشجاعة والإقدام للمضي قدماً بالتخريب أكثر مما جرى"[127]. ولكن المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الفييتنامي تبنى، على النقيض من ذلك، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الهند الصينية، مقولة الرئيس «هو تشه مينه» التالية: "كي نبني الاشتراكية علينا، قبل كل شيء آخر، أن نكون أولئك الناس الاشتراكيين المتحمسين للعمل بالنزعة الوطنية الاشتراكية وبالنزعة العالمية البروليتارية". فالواجبات التي وضعت نصب أعين هؤلاء الناس الجدد كانت تتضمن: "حفز البناء الاشتراكي في البلاد، وبناء القاعدة المادية والتقنية للاشتراكية، وضمان انتقال بلادنا من البناء الاشتراكي على نطاق صغير إلى بناء اشتراكي على نطاق واسع"[128].

إن الفارق الأساسي بين الهند وفييتنام، فيما يتعلق بالأهداف والاستراتيجية، يفسر إلى حد كبير الفارق بين تاريخيي هذين البلدين. فالحكومة البريطانية أوفدت اللورد مونتباتن لتدبير انتقال السلطة إلى قيادات مضمونة ومعروفة النوايا سلفاً من أمثال «غاندي ونهرو وجناح». ولكن قائد حركة المقاومة الوطنية المعادية لليابانيين في فييتنام كان «هو تشه مينه» الشيوعي. ولذلك فمن هذا المنطلق كانت نجدة الجنود البريطانيين للفرنسيين لاستعادة السيطرة على مستعمرتهم. ومن هذا المنطلق أيضاً كانت تصريحات الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين، التي كانت تصم الشيوعية الفييتنامية بالخطر الداهم ليس على الولايات المتحدة وحدها وإنما على الحضارة الغربية بأكملها.

فلقد صرح أيزنهاور : "إننا نساعد الفييتناميين والفرنسيين على إدارة دفة تلك الحرب ، لأننا نرى فيها حالة من الحالات التي تحارب فيها أمم حرة ومستقلة ضد انتهاكات الشيوعية" ، كما إن جونسون قال لأحد أعضاء الكونغرس من المهتمين بالشؤون الخارجية ، اهتماماً جدياً القول التالي : "إذا فشلنا في إيقاف الحمر في فييتنام الجنوبية فلسوف يكونون غداً في هاواي وسيكونون بعد أسبوع في سان فرانسيسكو" . وأما نيكسون فقد كان نبياً في تحذيره " .... إن انتصار الفيت كونغ ..... يعني التقويض المطلق لحرية الكلام لكل البشر وعلى مدى الزمن كله ليس في آسيا وحدها بل وفي الولايات المتحدة أيضاً"[129] .

فإذا نظرنا إلى هذه التوكيدات الحماسية في ضوء تلك الحقيقة ، التي مفادها أن الهند الصينية هي المستعمرة التي كان الرئيس «فرانكلين د . روزفلت» يشعر حيالها شعوراً قوياً بعدم وجوب خضوعها للحكم الفرنسي مرة أخرى . فلقد أوضح للورد «هاليفاكس» : "لقد سيطرت فرنسا على تلك البلاد زهاء مائة وخمسين سنة وأصبح الناس فيها في وضع أسوأ مما كانوا عليه في البداية"[130] . ولكن روزفلت كان يلقى المعارضة من بعض عناصره في وزارة الخارجية ومن البريطانيين والفرنسيين أيضاً ، ولذلك فإنه بحلول ١٥ آذار عام ١٩٤٥ أذعن طواعية قائلاً "إذا استطعنا الحصول على تعهد صحيح من فرنسا بأن تلتزم بالتزامات الدولة الوصية ، فإنني سأوافق على احتفاظ فرنسا بهذه المستعمرات شريطة أن يكون الاستقلال بمثابة الهدف النهائي"[131] . وهكذا بالنتيجة تقبل روزفلت سيطرة فرنسا على الهند الصينية بعد الحرب العالمية الثانية .

وبعد أن تقلد ترومان منصب الرئاسة ، سارعت الولايات المتحدة لتقديم الدعم الكامل للمصالح الاستعمارية لحلفائها الغربيين . وأحد الأسباب لذلك كان الالتزام الأمريكي بمبدأ ترومان (١٢ آذار عام ١٩٤٧) التالي وهو : "دعم الشعوب الحرة التي تقاوم المحاولات الرامية لإخضاعها من قبل الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية" . والسبب الثاني كان تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية ، الأمر الذي كان دهاقنة السياسة الأمريكيون يرون فيه كارثة كبرى . وبالإضافة إلى ذلك كانت الحرب الكورية تعكس ، وفقاً لما قاله «ويليام ب . بوندي» "التيقن من أن خطاً دفاعياً في آسيا محدداً بحدود جزيرة على المحيط الخارجي ، لم يكن كافياً لتحديد مصالحنا الحيوية ، وأن تلك المصالح يمكن إلحاق الضرر بها من جراء عمل ما على البر الآسيوي"[132] . وكان هذا الموقف يمثل تحولاً هاماً عن البيان الذي ألقاه ماك آرثر في عام ١٩٤٩ وجاء فيه "أن خط دفاعنا يسير عبر سلسلة من الجزر التي تتناثر على ساحل آسيا" ـــ سلسلة كما حددها تبدأ في الفلبين مروراً بأوكيناوا واليابان وانتهاء بجزر البوشن[133] . وأخيراً كانت هنالك تلك المجابهة المتزايدة بين الشرق والغرب والمتمثلة بتشكيل الحلفين العسكريين «الناتو وحلف وارسو» .

ففي ظل هذه الظروف تحرك دهاقنة السياسة الأمريكيون على عجل نحو الدعم الكامل للفرنسيين في الهند الصينية، وفي تحركهم ذاك كانت تدغدغ أحلامهم نفس الانتصارات التي انتصروها في اليونان وكوريا الجنوبية. وهكذا بدأ التورط الأمريكي، الذي تثاقلت خطاه طيلة ربع قرن والذي كانت كلفته مرعبة لكل المعنيين به. إن هذا التحليل سوف يتمحور على (١) ـــ كيفية تنظيم الفييتناميين لحركة المقاومة المظفرة ضد كل من فرنسا والولايات المتحدة، (٢) ـــ كيفية انتصار الفييتناميين عسكرياً وكيفية خيانتهم ثلاث مرات بعد توقيع الاتفاق مع فرنسا (في آذار عام ١٩٤٥)، وبعد توقيع اتفاقات جنيف (تموز عام ١٩٤٥) وبعد توقيع اتفاقات باريس (في كانون الثاني عام ١٩٧٣)، (٣) ـــ عن كيفية خيانة الفييتناميين ليس من قبل أعدائهم وحسب، كالفرنسيين والأمريكيين، وإنما من قبل حلفائهم أيضاً، الروس والصينيين، (٤) ـــ كيفية إفساد الانتصار الفييتنامي الأخير بطرد الأمريكيين من خلال استمرار الصراع بين السياسات السوفييتية والصينية والأمريكية في جنوب شرق آسيا، ومن خلال جهود الفييتناميين أنفسهم لفرض وحدة الهند الصينية لتكون سداً منيعاً في وجه نزعة التدخل الأجنبية.

إن أحد أسباب نجاح المقاومة الفييتنامية كان طبيعة القمع والاستغلال، التي كان يتسم بها الحكم الأمبريالي في ظل الفرنسيين الذين كانوا يمارسون السياسة الأمبريالية المشتركة، سياسة فرق تسد، الهادفة لزيادة تفاقم الخلافات الإقليمية ووضع هذه المجموعة من الفييتناميين ضد تلك. فلكي يزيد الفرنسيون صادرات الأرز والمطاط، اعتمدوا نظام المزارع الضخمة، مما ترك معظم الفلاحين بلا أية أرض أو بأرض صغيرة جداً. لقد زادت الصادرات فعلاً، وكانت لمصلحة التجار الفرنسيين، ولكن استهلاك الفرد من الأرز انخفض عملياً بالنسبة للفلاحين. فالتعليم الابتدائي كان متاحاً لما نسبته ٢٪ من السكان، بينما كان التعليم الثانوي متاحاً لنسبة ٥ر٠٪ فقط. وأما الخريجون الوطنيون من الجامعة المزعومة الوحيدة؛ فقد كانوا يواجهون التمييز في فرص التوظيف وفي تفاوت الرواتب، مما جعل العديدين منهم يخلصون إلى أحد المعتقلات العديدة.

لقد بدأت أولى حركات المقاومة بقيادة نخبة الموظفين القدامى في أواخر القرن التاسع عشر، ثم استلم زمام الأمور المثقفون على الطريقة الفرنسية من أبناء الطبقة الوسطى ولكنهم كانوا يفتقرون إلى الاحتكاك بجماهير الفلاحين والعمال. ولذلك فإن أحد الكتاب الشيوعيين، وهو «نغوين خاك فين»، لم يكن مجحفاً بحق هؤلاء المثقفين حين وصفهم بأنهم "يمثلون العجز المطلق عن تنظيم إضراب ما وعن العمل سنوات بطولها في المناجم أو المزارع، وعن خوض حرب العصابات طيلة عقود من الزمن وعن التخبط في أوحال حقول الأرز". وأضاف مشيراً، على النقيض من ذلك، إلى أن "أولى التعليمات الصادرة عن الحزب الشيوعي في فييتنام بعد مضي فترة وجيزة على تأسيسه

كانت تأمر الأعضاء الناشطين سياسياً على العمل في المناجم وعلى جر العربات وعلى الحياة والعمل بين الفلاحين ـــ وذلك كله لبناء قاعدة شعبية ضمن المواطنين "[134] .

إن حياة «هو تشه مينه»، قائد المقاومة الشيوعي الملهم، تدل على الفرق الصارخ فيما يتعلق بالمنبت الطبقي واتخاذ المواقف. لقد كان تلميذاً ثائراً في الخامسة عشرة من عمره، وشاباً ثورياً في هيو وبحاراً على سفينة تجارية، ومعاون رئيس الطهاة في لندن، وبستانياً في سانت أندرس، ومنمقاً فوتوغرافياً في باريس وعضواً في الأحزاب الشيوعية الفرنسية والروسية والصينية. فهذه الخبرات مقرونة بدراسته النظرية أدت به، كما قال، إلى أن يدرك "أن الشيوعية الاشتراكية هي السبيل الوحيد لتحرير الأمم المضطهدة والجماهير العمالية في العالم من العبودية"[135]. فعلى غرار «ماو» كان «هو» يرى في الماركسية لا الفلسفة المجردة وإنما الأداة المفيدة. وحتى حينما كان يعمل وكيلاً لمنظمة الكومينترن؛ فإنه لم يتردد في التشهير بـ موريس توريز على «رأيه الرائع جداً» من أن الواجب يقضي باستمرار الحكم الفرنسي في الهند الصينية بعد الحرب العالمية الثانية.

خلال الحرب شكل «هو» منظمة الجبهة المتحدة، عصبة الدفاع عن استقلال فييتنام (فيت مينه اختصاراً). وبما أن اليابانيين كانوا منهمكين في مكان آخر كان بمقدور أفراد منظمة «فيت مينه» سحق الحاميات الفرنسية في المواقع الريفية البعيدة. وبعد أن نالوا الأسلحة من الإنزالات الجوية الأمريكية ومن مستودعات الذخائر الفرنسية صاروا يسيطرون في صيف عام ١٩٤٥ على قطاعات ضخمة من الأقاليم الشمالية الخمسة. وعندما انتهت الحرب دخل جنود منظمة «فيت مينه» هانوي، حيث أعلن «هو» في ٢ أيلول عام ١٩٤٥ تأسيس الجمهورية الديمقراطية في فييتنام. وسرعان ماوزع النظام الجديد على الفلاحين المعدمين ممتلكات الفرنسيين والمتعاونين معهم، كما فتح المدارس الجديدة وحدد يوم العمل بثماني ساعات في المدن وخفض الضرائب وأمم المرافق العامة (التي كانت حتى ذلك الوقت ملكاً للأجانب حصراً) وساعد العمال على إقامة اتحاداتهم النقابية، وأطلق سراح آلاف السجناء السياسيين المحتجزين.

في ٦ آذار عام ١٩٤٦ وقع «هو» تلك الاتفاقية مع الفرنسيين، التي اعترفت بالجمهورية الديمقراطية في فييتنام "كدولة مستقلة تتمتع بحكومتها الخاصة وبرلمانها وجيشها ومواردها المالية، وتشكل جزءاً من الاتحاد الفيدرالي الهندي الصيني ومن الاتحاد الفرنسي". ومقابل ذلك وافق «هو» على عودة خمسة عشر ألف جندي فرنسي. ولدى توقيع الاتفاق علق «هو» قائلاً "لست مسروراً بهذا الاتفاق لأنكم أنتم الرابحون أساساً فيه. ولكنني أدرك أنكم لا تستطيعون الحصول على كل شيء في يوم واحد"[136].

ولقد تبين أن ذلك الإدراك الذي كان لدى «هو» كان له ما يبرره، إذ بدأت الآن أولى الخيانات الثلاث، التي تعرض لها «الفيت مينه»، وذلك لأن التدبير الذي تم آنذاك كان يقضي باستسلام اليابانيين للوطنيين الصينيين في الشمال وللبريطانيين في الجنوب. وكانت مهمة الصينيين ظاهرياً "جمع شتات اليابانيين وتجريدهم من أسلحتهم واستعادة أسرى حرب قوات الحلفاء والمعتقلين منهم"[137]. ولكن الصينيين في الشمال كان همهم السلب والنهب في حين أن البريطانيين صاروا يشتطون في إجراءاتهم لتمكين الفرنسيين من استعادة السلطة. فلقد أعادوا تسليح الجنود الفرنسيين، الذين دخلوا منطقة سايغون والتفتوا، بعد أن أطبق هؤلاء الجنود على العاصمة، صوب الريف ليحاربوا مع الجنود الهنود واليابانيين «الفيت مينه» إلى أن تمكن الفرنسيون من السيطرة عليه. وبدأ الفرنسيون بعد ذلك بتقديم الطلبات إلى «هو»، بحيث بلغت عملياً مستوى الاستسلام. وعندما رفض «هو» تلك المطالب عمد الأسطول الفرنسي في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٤٦ إلى قصف القطاعات الفييتنامية من «هايفونغ» بالقنابل، مما أدى إلى مقتل ستة آلاف مدني. وبعد مرور أقل من شهر قطع «الفيت مينه» إمدادات المياه والكهرباء عن «هانوي» وشنوا هجوماً. ولما كانوا يفتقرون إلى كفايتهم من الأسلحة؛ فقد فشلوا في احتلال المدينة وهكذا تسلل جنود «الفيت مينه» مع قادتهم إلى الريف.

ها قد بدأت الحرب من أجل السيطرة على الهند الصينية. إن الصحيفة الباريسية الشيوعية «الأومانيتيه» حذت حذو الخط المعادي للثورة، الذي كان يسير عليه الكرملين حين سألت قراءها: "هل بعد أن فقدنا سورية ولبنان البارحة، سنفقد الهند الصينية غداً وشمال إفريقية بعد غد؟"[138]. لقد كان جواب «هو» يتصف بالبلاغة ويحمل طابع النبوءة، إذ علق قائلاً "إن الحالة اليوم تشبه حالة الجندب الذي يستحق الشفقة ضد الفيل، ولكن في الغد القريب سيتم تمزيق أحشاء الفيل"[139].

لقد خاض «الفيت مينه» حرباً شعبية تشبه من حيث الأساس تلك الحرب التي خاضها شيوعيو «يينان»، علماً بأنها نشأت محلياً من خلال التجربة والخطأ. وكان التركيز هنا أيضاً يتمحور حول تسييس الجماهير وتعبئتها ابتغاء تلبية حاجات الفلاحين الملحة وتحريك المقاومة، الأمر الذي كان يعني ضمناً مزيداً من إعادة توزيع الأرض وفتح المدارس الجديدة وحملات محو الأمية في أوساط الجماهير وإنشاء مرافق الصحة العامة وبناء الطرقات والصناعات القروية[140]. فالروح التي كانت تتمتع بها المقاومة الفييتنامية أصبحت موضع إعجاب حسود من قبل الصحفي جوزيف آلسوب، الذي كان ميالاً للصقور والذي تجول في مناطق «الفيت مينه» في دلتا الميكونغ في شتاء عام ١٩٥٤:

"كم كنت أتمنى أن تتاح لي الفرصة ـــ وقد أتيحت أخيراً ـــ لتقديم تقرير صحفي عن تلك الرحلة البطيئة الطويلة في القناة إلى «فينه بينه»، حيث شاهدت كل علامات البؤس والاضطهاد، التي أحالت زياراتي إلى ألمانيا الشرقية إلى رحلات مرعبة كالرحلات إلى عالم رواية (عام ١٩٨٤). ولكن أسفاري هنا لم تكن كذلك .... لقد كان من العسير علي في البداية أن أتصور حكومة شيوعية «تخدم الشعب» على نحو أصيل. وما كان بمقدوري أن أتخيل حكومة شيوعية حكومة جماهيرية أيضاً وحكومة ديمقراطية تقريباً. ولكن هذا النوع من الحكومة كان هو الحكومة القائمة عملياً في دولة أكواخ النخيل في غمرة استمرار الصراع ضد الفرنسيين. فالفيت مينه ما كان بمقدورهم المضي في المقاومة عاماً واحداً، ناهيك عن أعوام تسعة، بدون الدعم الشعبي القوي المتحد"[141].

فرد الفرنسيون على المقاومة بذلك الأسلوب التقليدي المتمثل بتوطيد السيطرة على مراكز المدن وخطوط المواصلات، وسعوا بعدئذ «لتهدئة» الريف. ولكن القرويين كانوا موضع إعداد وتنظيم جيدين جداً حتى إن الفرنسيين وجدوا أنفسهم داخل معاقلهم في عزلة تامة ـــ كتلك العزلة التي انعزلها اليابانيون والصينيون الوطنيون في الصين. وفي عام ١٩٥٠ تم سحق الحملات الفرنسية في فييتنام الشمالية في ذلك الوقت الذي كان الأمريكيون فيه يحاربون في كوريا، مما جعل واشنطن تنظر إلى هاتين الحربين وكأنهما نتيجة المؤامرة الشيوعية العالمية للسيطرة على آسيا برمتها. ولذلك فإن الولايات المتحدة زادت إعانتها المالية إلى فرنسا من ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٥٠ إلى بليون دولار في عام ١٩٥٤. وعلى الرغم من هذا التدخل الأمريكي الهائل بقي الفيت مينه يكسبون المزيد من الأراضي حتى إنهم بحلول ربيع عام ١٩٥٤ كانوا يسيطرون على ثلاثة أرباع البلاد بأكملها، وكان جنودهم في هذه الآونة على درجة جيدة من التسليح بالأسلحة الأمريكية، التي كانوا يستولون عليها من الفرنسيين، أو التي كان يزودهم بها الشيوعيون الصينيون من المستودعات الضخمة، التي تركها خلفهم الصينيون الوطنيون الهاربون.

وحلت الكارثة في نيسان عام ١٩٥٤، عندما وقع في الفخ اثنتا عشرة فرقة فرنسية في قرية «ديان بيان فو». وفي المعركة الفاصلة تمكن الفيت مينه من «تمزيق» أحشاء «الفيل» الفرنسي تمزيقاً نظامياً. فالجنرال هنري نافاري كان قد اختار ديان بيان فو كمعقل له، لأنها كانت تسيطر على خطوط إمدادات الفيت مينه من لاوس والصين، ولكن الجنرال المذكور تغافل عن الحقيقة التي مفادها أن الطرقات المحيطة بموقعه عرضة لهجوم مضاد وعرضة لطقس معاكس أيضاً. وهكذا فإن الفرنسيين، بدلاً من بناء قاعدة لهم لاصطياد العدو، وجدوا أنفسهم مطوقين بجنود الفيت مينه،

الذين كانوا قد تمكنوا بمساعدة الرجال والخيول من نقل مائتين من المدافع الثقيلة بالإضافة إلى قاذفات الصواريخ ذوات المواسير العديدة، وذلك عبر أدغال «يتعذر المرور فيها».

لقد كان على القيادة الفرنسية أن تقذف جواً بالمظلات، مائتي طن كحد أدنى من المؤن والذخائر يومياً، ولكن كان على الجنود الفرنسيين أن يزحفوا في العراء، وهم في الوادي، تحت وابل من النيران لالتقاط المقذوفات. وأما الفيت مينه، فقد كانوا على النقيض من ذلك، مزودين بآلاف الرجال والنساء والأطفال ممن كانوا يسيرون ليلاً على دروب الأدغال، ينقلون الإمدادات بالعصي وهم يتلمسون دروبهم على ضوء مصابيح الكاز، التي كانت تنير لهم الطريق وتمكنهم من السير إثر بعضهم بعضاً على شكل سلاسل بشرية لا نهاية لها. ولقد كان الأرز بمثابة المادة الأساسية في الإمدادات، التي لم يكن يصل منها في خاتمة المطاف إلا العشر الواحد، مما كان يحمله الفرد لأن التسعة أعشار الأخرى كان يتم استنفادها لإطعام الحمالين في مسيرتهم الطويلة.

إن نظام الإمدادات الذي كان يعتمده «الفيت مينه»، على الرغم من بدائيته، قد بز نظام الإمدادات الفرنسي. فمدفعية الفيت مينه كانت تصب النيران من المرتفعات المحيطة منزلة الموت بالحملة المحاصرة والتمزيق بمواقع المدفعية الفرنسية المكشوفة. فحكومة باريس ناشدت واشنطن من أجل التدخل العسكري المباشر. فاقترح وزير الخارجية «جون فوستر دالاس»، استخدام الأسلحة الذرية ووافقه على ذلك نائب الرئيس «ريتشارد نيكسون» لأن "الولايات المتحدة ليس بوسعها، كزعيمة للعالم الحر، أن تتكبد ثمن تراجع آخر في آسيا"[142]. ولكن تشرشل عارض ذلك معارضة صريحة، كما إن الكونغرس كان يخشى المضاعفات المحلية والدولية بالإضافة إلى أن الجمهور الفرنسي كان قد أصبح متعباً من الحرب. في ٧ أيار استسلم زهاء عشرة آلاف جندي فرنسي في الوقت الذي كانت فيه أشلاء ألفين آخرين تتناثر هنا وهناك في الوادي، وما تمكن من الفرار إلا ثلاثة وسبعون جندياً.

فبعد هذا النصر المؤزر حدثت الخيانة الكبرى الثانية للفيت مينه في مؤتمر جنيف، الذي انعقد في إثره. فالفرنسيون كان همهم الأول يدور حول الخروج من هذا المأزق السياسي بأقل الخسائر الممكنة، بينما بذل الأمريكيون جهوداً مضنية، من خلف الستار، لإقناع حلفائهم بالعدول عن التوصل إلى أية تسوية. ولقد شارك في ذلك المؤتمر كل من «فياشيسلاف مولوتوف» و «شو إن لاي» اللذين كانا يسعيان جاهدين كل منهما لدفع مصالحه الوطنية أشواطاً إلى الأمام، تلك المصالح التي كانت تتضارب مع مصالح الفيت مينه. فالهدف الرئيسي للدبلوماسية السوفييتية كان في تلك المرحلة يدور حول إحباط مصادقة فرنسا على «الدفاع الأوربي المشترك». ولكن ليس

هنالك أية وثيقة دامغة تدل على أن مولوتوف ، قد عقد صفقة مع رئيس الوزراء « مانديس فرانس » حول تسوية مقبولة في الهند الصينية ، مقابل امتناع فرنسا عن التوقيع على « الدفاع الأوربي المشترك » ، بيد أن أمثال هذه الصفقات يتم تدبيرها بالتلميحات والتأشيرات أكثر مما يتم بالاتفاقات المكتوبة . وكما علق أحد المؤرخين في البنتاغون :

" لقد كان بالتأكيد من مصلحة السوفييتات أن يضغطوا على الفيت مينه للقيام بتنازلات إلى الفرنسيين لأن انتقال القيادة الفرنسية من الهند الصينية كان من شأنه أن يعيد مستويات القوة الفرنسية إلى سابق عهدها في القارة الأوربية ، مما قد يبعث على حاجتها « للدفاع الأوربي المشترك » . وهكذا فإن المصالح السوفييتية أملت على السوفييت التضحية بأهداف الفيت مينه في حال الضرورة لمنع إعادة تسليح ألمانيا "[143] .

ويضيف ذلك المؤرخ أن الموقف السوفييتي في مؤتمر جنيف " قد تشابك مع ما كان يبدو بأنه وجهة النظر الصينية حينذاك "[144] . فمثلما كان الروس منهمكين في الشؤون الأوربية كذلك كان الصينيون منهمكين بأمن حدودهم الجنوبية ، ولذلك كان « شو إن لاي » يضغط في المؤتمر لتحييد الهند الصينية بما في ذلك تحريم القواعد الأجنبية وانسحاب الجنود الأجانب . وبغية إحراز هذا الهدف اقترح « شو إن لاي » على « أنطوني إيدن » و « مانديس فرانس » وجوب انسحاب قوات « الفيت مينه » من لاوس وكامبوديا وتقسيم فييتنام والإبقاء على بعض الروابط بين فييتنام والاتحاد الفرنسي . فهذه العروض كانت بالكاد في مصلحة الفيت مينه ، الذين احتجوا عليها احتجاجاً عنيفاً ، مما استدعى سفر « شو إن لاي » إلى الحدود الصينية الفييتنامية ، حيث تقابل شخصياً مع « هو » . وبعد هذا اللقاء أخبر « شو » الفرنسيين أن النتائج " كانت طيبة جداً ومفيدة لفرنسا "[145] .

وهكذا كان من البديهي أن يخلص مؤرخ البنتاغون إلى الاستنتاج أن " .... الصينيين كانوا يفاوضون لمصلحة أمنهم هم وليس لمصلحة الفيت مينه الإقليمية .... لقد ذهب الصينيون إلى المؤتمر للحصول منه على كل ما يستطيعون .... "[146] . كما إن المندوب الفرنسي في جنيف « جان شوفل » توصل أيضاً إلى الاستنتاج " .... كان كل من الروس والصينيين يطلقون يد الفيت مينه ليروا إلى أي مدى كان من الممكن أن تصل ، ولكنهم كانوا يتدخلون حينما يلاحظون أن مطالب الفيت مينه قد أصابها الشطط ومن غير المتوقع للفرنسيين أن يقبلوا بها .... "[147] . ولذلك فإن شوفل كان يحدوه الأمل في " أن يؤثر الاعتدال الروسي / الصيني على الفيت مينه "[148] .

ولذلك ليس من المستغرب ، والحالة على ما ذكرنا بين مجموعة المؤتمر ، أن يخرج المنتصرون في

الحرب مهزومين في السلم. فالاتفاق النهائي الذي تم إبرامه في تموز عام ١٩٥٤ نص على تقسيم فييتنام تقسيماً مؤقتاً عند خط العرض السابع عشر إلى منطقتين وانسحاب القوات العسكرية للطرفين إلى حين إجراء الانتخابات القومية في تموز عام ١٩٥٦. وكانت الإدارة المدنية ستؤول إلى أيدي الفيت مينه في الشمال وإلى الفرنسيين في الجنوب، كما كان للفيت مينه كل الحق في المساهمة التامة بالنشاطات السياسية في الجنوب قبل الانتخابات، ولضمان حياد البلاد كان محظوراً على الطرفين عقد التحالفات العسكرية مع الأمم الأخرى أو استقدام الجنود والمعدات العسكرية من الخارج. وتم تشكيل لجنة رقابة دولية أعضاؤها من كندا والهند وبولندا للسهر على تنفيذ الاتفاق.

ولربما كان الأمر الذي أقنع الفييتناميين بقبول هذا التدبير كان يعود إلى حد ما إلى ضغوط كل الأطراف، كما كان يعود إلى الالتزامين بالحياد وبالانتخابات. ولكن الولايات المتحدة انتهكت هذين الالتزامين منذ الوهلة الأولى. فإذا كانت هانوي تشعر بالمرارة، حيال نتيجة المؤتمر، فإن واشنطن كانت تشعر بمرارة أكبر. فطبقاً لما قاله «وولتر س. روبرتسون»، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى: "إن القول بأننا كنا نحب أن تصل اتفاقية وقف إطلاق النار إلى هذه النتيجة قول تشوبه الشوائب"[149]. كما إن مؤرخ البنتاغون يشير إلى أن واشنطن كانت تنظر إلى اتفاق جنيف نظرتها إلى الكارثة. ولذلك فإن هذا الموقف أدى إلى "تعميق تورط الولايات المتحدة باضطراد في دوامة العنف والدسائس ضمن فييتنام، وأدى من ثم إلى دور مباشر في الانهيار التام لاتفاق جنيف"[150].

إن أحد الأصوات القليلة التي كانت تدل على رجاحة العقل في واشنطن في هذا الزمن كان صوت الجنرال «ماثيو ب. ريدجواي»، القائد العام السابق في كوريا ورئيس أركان الجيش في عام ١٩٥٤. فبعد مضي أشهر قلائل على مؤتمر جنيف أعد مذكرة سرية إلى وزير الدفاع أوضح فيها ضعف السياسة الأمريكية السائدة والمتمثلة بمعارضة الصين وإثارتها. وبدلاً عن ذلك أورد الجنرال المذكور الحجج للدفاع عن استراتيجية جديدة هدفها "... فصل الصين الشيوعية عن الكتلة السوفييتية .... وإنني أعتبر في الواقع أن تقويض مثل هذه القوة العسكرية كالصين أمر يعود بالضرر على مصالح الولايات المتحدة في المستقبل البعيد وذلك لأنه سيفضي إلى خلق فراغ لن تسعى إلى ملئه إلا أمة واحدة، وأعني روسيا السوفييتية ...." . وانطلاقاً من هذه المقدمة توصل «ريدجواي» إلى النتيجة التالية: "إن الحنكة السياسية تبدو لي في حث الصين على التيقن أن مصالحها البعيدة المدى تنبثق من علاقتها الودية مع أمريكة وليس مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، الأمر الذي يفتح عينيها على مغانمها من أرضها ومواردها الطبيعية ...."[151].

ولكن الصينيين لم يكونوا بحاجة إلى من يغريهم "بمنافع العلاقة الودية مع أمريكة" لأنهم كانوا يرسلون الرسائل إلى واشنطن، حتى قبل استلامهم السلطة، يطلبون فيها بالتحديد ما كان ينصح به ريدجواي في هذه المرحلة. ولكن الهوس المعادي للشيوعية الذي خيم على سنوات الحرب الباردة طغى على جهابذة السياسة الأمريكيين إلى الحد الذي أدى إلى إلقاء مذكرة «ريدجواي» في مجاهل النسيان. إن اقتراح ريدجواي القاضي بفتح نافذة على الصين كلف عقوداً من الكوارث قبل أن يعمل به نيكسون وكيسينجر في خاتمة المطاف ويدفع به كارتر وبريجينسكي أشواطاً إلى الأمام.

لقد رفض أيزنهاور الإجراءات العسكرية المتطرفة التي كان يفضلها «دالاس ونيكسون والأميرال رادفورد»، وتم اعتماد المنهج الوسط الذي وصفه الجنرال غافين كما يلي: "إننا لن نهاجم فييتنام الشمالية ولكننا سنساند حكومة فييتنامية في الجنوب نأمل أن تكون حكومة مستقلة راسخة تمثل الشعب"[152]. وعلى الرغم من أن هذه السياسة كانت انتهاكاً أثيماً لشروط الحياد التي نص عليها اتفاق جنيف، فإن الولايات المتحدة اعتمدتها إلى أن استوجب إخفاقها العدوان المسلح على الشمال وعلى الجنوب سواء بسواء.

واستعداداً لمزيد من التدخل في فييتنام نظم «جون فوستر دالاس» حلف «السيتو ـــ SEATO» في جنوب شرق آسيا بعد مضي شهر واحد على مؤتمر جنيف. ولقد كان ذلك الحلف يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأوستراليا ونيوزيلاندا وثلاثة بلدان آسيوية فقط، هي الباكستان وتايلاند والفلبين. ومدّ هذا الحلف حمايته من جانب واحد إلى كامبوديا ولاوس و "المنطقة الحرة الخاضعة لسلطان دولة فييتنام" ـــ كناية عن المنطقة الجنوبية، ولذلك فقد كان انتهاكاً آخر لاتفاق جنيف. وإن دالاس في الحقيقة أخبر أحد المراسلين لصحيفة التايمز، وهو «سايروس سولزبيرغر» أن الهدف الرئيسي لحلف السيتو كان "توفير السلطة المشروعة لرئيسنا للتدخل في الهند الصينية"[153]. وفي ذلك الوقت نفسه أعلن الجنرال «ج. لوتون كولينز» أن الولايات المتحدة ستنفق بليونين من الدولارات، دعماً لتلك البعثة العسكرية التي "ستعنى عما قريب بتدريب الجيش الفييتنامي على الأساليب الأمريكية الخاصة التي برهنت عن جدواها في كوريا واليونان وتركيا وفي غير ذلك من مناطق العالم....."[154].

وعلاوة على هذا التدخل العسكري كان الأمر يستدعي العثور على شخصية سياسية تلعب في فييتنام الدور نفسه الذي لعبه «سيغمان ري» في كوريا و «رامون ماغاسسي» في الفلبين، ولما كان دالاس متأثراً بالنجاح الذي حالف الكولونيل «إدوارد لانسديل» في الإشراف على قمع الـ HUKS في الفلبين، فقد أوفده إلى فييتنام في ذلك الوقت الذي كانت تتداعى فيه «ديان بيان

فو». فقرر لانسديل أن «نغو دين ديم» هو الإنسان المناسب للعمل. وبما أن ديم كان مثقفاً غامضاً وكاثوليكياً؛ فقد اشتغل موظفاً مدنياً في الإدارة الفرنسية في الثلاثينيات (١٩٣٠)، ولكنه رفض العمل لصالح اليابانيين واختار منفاه في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٠، حيث عاش في معاهد «ماري تول» اللاهوتية في نيوجرسي ونيويورك وأصبح مشهوراً كمناضل مناهض للشيوعية. وهكذا جذب إليه انتباه ومساندة بعض الأمريكيين المتنفذين من أمثال الكاردينال «سبال مان» وعضوي مجلس الشيوخ «مايك مانسفيلد» و «جون ف. كيندي». ولذلك فإن الفرنسيين، استجابة منهم للإلحاح الأمريكي، عينوا ديم كرئيس للوزراء في القسم الجنوبي. وسرعان ما باشر ديم العمل لإنقاذ فييتنام من «المؤامرة الشيوعية العالمية».

لقد توفر لِـ «ديم» ثلاثة مصادر دعم رئيسية أكثرها أهمية كان المعونة الأمريكية غير المحدودة. ولقد كانت هذه المعونة تتضمن فيما تتضمن ٢٥٠ مليون دولاراً سنوياً بالإضافة إلى المعدات العسكرية والمستشارين العسكريين وعملاء CIA لتدريب قوات الأمن لديه، وعدد من أساتذة جامعة ميشيغان الرسمية ليكونوا واجهة محترمة لهذه المساعي، علاوة على خبراء العلاقات العامة لتجميل صورته في الولايات المتحدة.

وكان مصدر الدعم الثاني يتوفر في الكاثوليك، الذين كانوا يشكلون أقلية في مجتمع فييتنامي تسوده أغلبية بوذية. فلقد تعزز موقف الكاثوليك تعزيزاً قوياً بتدفق ٨٨٠٠٠٠ لاجيء من الشمال في عام ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥. فهذا النزوح تم تصويره على أنه برهان على الطغيان الشيوعي في الشمال، ولكن هذه الدعاية تتجاهل الدور الناشط جداً الذي قامت به وكالة CIA ورهبان الأبرشيات الصغيرة، الذين أطلقوا الإشاعات بين الفلاحين الكاثوليك أن الشيوعيين سوف يقمعون كل النشاطات الدينية وأن رهبانهم سيخضعون للمحاكمات وأن الأمريكيين سوف يقصفون قراهم بالقنابل. ولذلك فإن ما نجم عن ذلك من هروب جماعي، طبقاً لما قاله الخبير الفرنسي «برنارد فول»: "كان على رؤوس الأشهاد نتيجة عملية أمريكية مكثفة جداً ومتقنة جداً، وكان ــ في ضوء مراميه ــ عملية حربية نفسية أمريكية ناجحة جداً"[155]. لقد جاء هؤلاء اللاجئون ليعتمدوا الاعتماد المطلق على ديم وليقدموا له الولاء المطلق ولذلك فقد عينهم في المراكز الرئيسية في سايغون وفي دوائر الأقاليم أيضاً.

وأما المجموعة الثالثة التي كانت تساند ديم فقد كانت تتمثل بكبار الملاكين العقاريين في دلتا الميكونغ. هذه المجموعة الصغيرة والنافذة كانت محصلة نظام المزارع الضخمة، الذي اعتمده الفرنسيون. فبما أن منظمة الفيت مينه وزعت الكثير من أراضي تلك المجموعة على الفلاحين؛ فإن

الغبطة دخلت إلى نفوس أصحابها عندما أعاد ديم الإيجار الذي كان قد ألغي من قبل وأعاد إرساء الممتلكات الكبيرة من جديد بعد أن كانت قد خضعت من قبل للتمزيق.

إن السياسة الزراعية التي انتهجها ديم قلما كانت تحظى برضى الفلاحين في الريف. فلما كان ديم واثقاً من الدعم الأمريكي فقد لجأ إلى القمع الجماعي. فلقد ألغى المجالس المنتخبة التي كانت تحكم من قبل القرى في فييتنام الجنوبية، التي كان عددها ٢٥٦٠ قرية، واستعاض عن تلك المجالس بالموظفين الرسميين الذين صار يعينهم حكام الأقاليم. واستهل ديم «نظام القرى الزراعية المتكاملة» ــ وقد حازت تلك القرى على هذه التسمية الجديدة بعد النكسات المتكررة التي مني بها نظام «القرى الاستراتيجية» ونظام «قرى الحياة الجديدة» ــ التي كانت تبنى بالعمل القسري وتطوقها حواجز الأسلاك الشائكة والخنادق المائية المحاطة بالخوازيق المعدنية. وكان الهدف من هذه القرى مجابهة الاستراتيجية الثورية لرجال العصابات، الذين كانوا يتحركون بمنتهى الحرية «كالأسماك في البحر» مجابهة فعالة من خلال استنزاف مياه البحر؛ أي بإجبار الفلاحين على الانحشار في مراكز القرى وبذلك ينحرم رجال العصابات من دعمهم الجماهيري. وبحلول عام ١٩٦٣ كان يتجمهر عدد لا يقل عن ثمانية ملايين قروي فيما ترق تسميتها، حسب اعتراف المسؤولين الأمريكيين، إلى «معسكرات الاعتقال»[156].

ولكي يبقى الرئيس ديم في دست السلطة على الرغم من العداء الجماهيري الواضح رفض إجراء الانتخابات، التي نص عليها اتفاق جنيف. وأما التبرير المنطقي الذي ساقه لهذا الموقف فقد كان التذرع باستحالة الانتخابات الحرة في فييتنام الشمالية، الأمر الذي لا يسمح بإجرائها على نطاق قومي. بيد أن دوافعه الحقيقة تتجلى في ذلك التصريح الذي أورده الرئيس أيزنهاور في مذكراته بعنوان «الانتداب كبديل» وجاء فيه: "إنني لم أتحدث ولم أتراسل قط مع إنسان له شيء من الدراية بشؤون الهند الصينية إلا ووافق على أن الانتخابات لو جرت في زمن الحرب لكان من الممكن أن تقترع نسبة ٨٠٪ من السكان لصالح الشيوعي «هوتشه مينه» كزعيم لها...."[157].

لقد احتجت فييتنام الشمالية على القمع وعلى الإحجام عن إجراء الانتخابات، وعلى الرغم من عدم حصولها على إجابات مقنعة فإن «هو» قرر عدم تجديد الأعمال العسكرية. وكان قراره هذا يستند بكل وضوح إلى ثقته من عدم قدرة دولة منفصلة في الجنوب على تثبيت أقدامها، وإلى قناعته التامة بأن حكومة جديدة لا بد لها بالنتيجة من أن تقبل بالاتحاد مع الشمال. ولكن الكوادر السابقة في منظمة «الفيت مينه» في الجنوب ما كان بمقدورها أن تتحمل عبء وجهة النظر هذه المتسمة بالانتظار الطويل. ولذلك فعندما بدأت شرطة ديم تتعقب تلك الكوادر شعرت بالخيانة،

التي عرضها لها مؤتمر جنيف ويخذلان رفاقها الشماليين لها ونظمت في كانون الأول عام ١٩٦٠ جبهة التحرير الوطنية NLE في جنوب فييتنام ودعت إلى قيام الثورة على الصعيد القومي ضد نظام سايغون .

وسرعان ما حظيت هذه الجبهة بدعم واسع النطاق ولذلك السبب الرئيسي نفسه ، الذي كان قد عزز نضال الفيت مينه ضد الفرنسيين . فعلى نقيض شرطة وعساكر ديم كان رجال عصابات جبهة التحرير الوطنية أناساً مهذبين يتحدثون لغة الفلاحين ويقاسمونهم فقرهم ويفتحون المدارس والمراكز الصحية ويوزعون الأرض أو يقللون الإيجارات . وطبقاً لما قاله أحد المستشارين الأمريكيين المدنيين ؛ فإن الجبهة في أواخر عام ١٩٦١ كانت تسيطر بدرجات متفاوتة على ٨٠٪ من الريف . وحتى الجيش في فييتنام الجنوبية صار يتسم بالنزعة اللا أخلاقية لإصرار ديم على الولاء لشخصه في تعيين الضباط في المراكز العسكرية . وبدأ الأمريكيون في موطنهم يدركون مدى السخط الشعبي من خلال اضطرابات البوذيين وتضحياتهم بذواتهم التي بدأت في أيار عام ١٩٦٣ .

إن تفسخ النظام على هذا النحو كان الأساس الذي تم بناء عليه اغتيال ديم وشقيقه في انقلاب عسكري نفذه الجنرالات الفييتناميون في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ . فلجنة مجلس الشيوخ ، التي أوفدتها الولايات المتحدة لاستقصاء ظروف الاغتيال توصلت إلى النتيجة التي مفادها أن " حكومة الولايات المتحدة كانت بمثابة المشجع للانقلاب ولكنها لم تكن راغبة بالاغتيالات ولا متورطة فيها . ويبدو أن اغتيال ديم كان على الأرجح مبادرة عفوية قام بها الجنرالات الفييتناميون ، نظراً لحنقهم على ديم لرفضه الاستقالة أو وضع نفسه تحت رحمة قادة الانقلاب "[158] .

وبعد سقوط ديم وضعت الولايات المتحدة ثقتها بالمؤسسة العسكرية الفييتنامية الجنوبية ووفرت لها الدعم . فالرئيس « ليندون ب . جونسون تعهد بزيادة المجهود الحربي ، كما استغل حادثة خليج تونكين في ٢ آب عام ١٩٦٤ للحصول على قرار مشترك من الكونغرس يفوض الرئيس " باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لرد أي اعتداء مسلح على قوات الولايات المتحدة ولصد أي عدوان جديد آخر " . فالدراسات التي تناولت هذه الحادثة فيما بعد[159] . تشير إلى أن الأدلة المتوفرة عن الهجوم المزعوم على المدمرة الأمريكية مادوكس أدلة غير قاطعة ، كما تشير إلى أن إدارة جونسون ، استغلت مناخ الأزمة التي خلقتها إجراءاتها الحربية السرية ضد فييتنام الشمالية ، لكي تحصل على تفويض من الكونغرس بشن الحرب في جنوب شرق آسيا كلما وحيثما تراها ملائمة .

لقد استخدم جونسون ذلك التفويض لقصف فييتنام الشمالية والجنوبية أيضاً بهدف إجبار هانوي على الكف عن إرسال جنودها جنوباً وعلى الاعتراف بفييتنام الجنوبية كدولة منفصلة . إن تسارع التورط الأمريكي في الحرب قد وصل إلى ذلك المستوى الذي فاق مستوى القصف في

الحرب العالمية الثانية وفي الحرب الكورية بالإضافة إلى مشاركة ما يزيد على نصف مليون جندي أمريكي في الحرب البرية. ولقد كان الظن بأن تسارع التصعيد في الحرب لا بد من أن يعود بالرعب على الفييتناميين. "إن أي إجراء كمي يشير إلى أننا في طريقنا لكسب الحرب" كما صرح ماك نامارا وزير الدفاع في عام ١٩٦٢. وأما «وولت روستو»، مستشار الرئيس جونسون فقد تنبأ بملء الثقة عام ١٩٦٥: "إن الفيت كونغ سوف ينهارون في غضون أسابيع، ليس في شهور بل في أسابيع". كما إن الجنرال «واست مورلاند» أعلن في عام ١٩٦٨: "لقد تم دحر العدو في كل جولة".

ولكن هذه الأوهام تمزقت بفعل هجوم TET الذي شنه العدو في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٦٨ ضد كل المدن الرئيسية في فييتنام الجنوبية وضد ست وثلاثين عاصمة إقليمية وضد أربعة وستين مركزاً قيادياً في المناطق. فردت الولايات المتحدة بالقصف العشوائي المكثف للمدن المحتلة لطرد جبهة التحرير الوطنية منها. وفي أحد التعليقات التي لا تنسى عن الحرب ورد على لسان أحد المستشارين العسكريين الأمريكيين في فييتنام الجنوبية قوله، وهو يمسح أنقاض بن تري في دلتا الميكونغ: "كان علينا أن ندمرها كي ننقذها"[160].

لقد هبط دعم الرأي العام الأمريكي للحرب هبوطاً عمودياً، وحاز السيناتور «يوجين ماكارثي»، المرشح المناهض للحرب، ٤٠٪ من أصوات المقترعين في الانتخابات الأولية في «نيوهاميشاير»، التي جرت في آذار عام ١٩٦٨ لاختيار مرشح الحزب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية. وبعد مضي ثلاثة أسابيع أوقف جونسون عمليات القصف خلف خط العرض العشرين في فييتنام الشمالية وأعلن أنه لن يرشح نفسه لمنصب الرئاسة من جديد.

كسب ريتشارد نيكسون انتخابات الرئاسة، التي جرت في تشرين الثاني عام ١٩٦٨ بعد أن وعد بخطة لإنهاء الحرب. وأما هذه الخطة فقد تكشفت على أنها تتضمن انسحاب القوات الأمريكية البرية، الأمر الذي كان لا مندوحة عنه، نظراً لوضع الرأي العام الأمريكي، بالإضافة إلى استمرار الدعم لنظام «ثيو» في سايغون. فلقد كانت الاستراتيجية الجديدة تستند إلى «فتنمة» الحرب مما كان يعني ضمناً مزيداً من الأموال والأسلحة والطواقم العسكرية التي لا تضاهى، وتعزيز هذا كله بقصف فاق مستوى القصف في ظل إدارة جونسون. وهكذا استمرت الحرب بخطواتها المتثاقلة، مما دفع نيكسون إلى القيام «بغارات مسلحة» على كامبوديا (نيسان ــ حزيران عام ١٩٧٠) وعلى لاوس (شباط ــ آذار عام ١٩٧١). وفي ٨ شباط عام ١٩٧١ شنت الولايات المتحدة آخر عدوان واسع لها في فييتنام الجنوبية. لقد كانت هذه العملية أول امتحان حقيقي لجيش فييتنام الجنوبية وهو

يخوض الحرب وحيداً ـــ بدون مستشارين وبمساعدة أمريكية جوية فقط ـــ فكانت النتيجة كارثة بالنسبة للجنوب. وفي خاتمة المطاف التفت نيكسون، وقد بدأ يواجه تزايد المظاهرات داخل وطنه وانسداد الأفق أمام أي حل عسكري، إلى بكين ـــ إلى تلك الاستراتيجية التي كان قد تقدم باقتراحها الجنرال ريدجواي في عام ١٩٥٤.

وبدأت الولايات المتحدة الآن تستغل التناقضات بين الصين وروسيا لدفعهما معاً للضغط على هانوي، لتوقيع معاهدة السلم، التي لولاهما لرفضت التوقيع عليها. فالخلافات بين موسكو وبكين كانت أعمق من خلافات أية عاصمة منهما مع واشنطن. فلقد كان الصينيون الآن حريصين حرصهم إبان مؤتمر جنيف على رؤية الولايات المتحدة منسحبة من الهند الصينية، كي يتاح لهم مزيد من الخيارات في مواجهتهم الاتحاد السوفييتي. وكان الاتحاد السوفييتي، بدوره، يعاني من المشكلات المزمنة في ميداني الاقتصاد والتكنولوجيا، علاوة على أزمة زراعية خطيرة. فهذه المصاعب السوفييتية هي التي استغلها كيسينجر، استغلالاً ماكراً بالتلويح للسوفييت بجزرة تزايد التجارة والمعونة التقنية. لقد كان الموقف الآن يماثل أساساً ذلك الموقف الذي طغى على مؤتمر جنيف ولذلك ان بمقدور كيسينجر أن ينجز الخيانة الثالثة، التي تعرضت لها المقاومة الفييتنامية، وقد كانت على شكل اتفاقيات باريس في كانون الثاني عام ١٩٧٣.

وخلال المفاوضات التي طال بها الزمن، وفي الوقت الذي كانت فيه موسكو وبكين تمارسان «الإقناع والضغط» على هانوي، سنحت الفرصة لواشنطن أن تطلق يدها في حصار وقصف فييتنام الشمالية. فلا الاتحاد السوفييتي ولا الصين فعلا شيئاً حيال هذا العدوان الأمريكي أكثر من إصدار الاحتجاجات الصورية PRO FORMA. لقد كتب «إ. ف. ستون» في ذلك الزمن، بإدراك وصراحة متميزين، ما يلي: "يبدو الآن أن بريجينيف وشو إن لاي يمثلان أكثر الطلاب الرأسمالية ضراوة. وهكذا يجب أن تنظر إليهما هانوي"[161]. وهكذا بدا بالفعل واقع الأمور لهانوي، وهذا ما عبرت عنه فعلاً في ذلك الزمن صحيفة الحزب الشيوعي نان دان وإن بلغة أكثر دبلوماسية بالضرورة:

"إن الأمبرياليين ينهجون نهج الانفراج DÉTENTE مع بعض البلدان الكبيرة، كي يتاح لهم إطلاق اليد.... والتنمر على البلدان الصغيرة وتشويه موقف حركة التحرر الوطني.... فيما يتعلق بالبلدان الاشتراكية..... للاهتمام بمصالحها الضيقة الآنية والابتعاد عن واجباتها الدولية السامية. فهذا الموقف لن يعود بالضرر على حركة الثورة في العالم وحسب، وإنما سيعود بضرر لا يمكن تبيانه عليها هي أيضاً في خاتمة المطاف"[162].

إن النقد الذي ساقته هانوي وجد مصداقيته في ذلك المقال الصريح، الذي أورده «هنري كيسينجر» في مذكراته وهو أن "الهم الأول لبكين لم يكن يتمثل بالحرب الدائرة على حدودها الجنوبية وإنما كان يتمركز حول علاقتها بنا. وبعد مضي ثلاثة أشهر (على زيارة نيكسون لبكين) كشفت موسكو عن مثل هذا الهم أيضاً وبشكل أكثر فجاجة. فموسكو وبكين، على الرغم من عمق البغضاء بينهما ـــ أو ربما بسببها ـــ كانتا متفقتين على النقطة التالية ألا وهي عدم السماح للمسألة الفييتنامية أن تطغى على اهتماماتها السياسية الطبيعية الأكبر منها"[163].

فهذه الظروف توضح السبب الذي جعل اتفاقيات باريس (١٩٧٣) تشبه اتفاقيات جنيف (١٩٥٤) لا سيما بالغموض الذي كان يكتنف الفقرات السياسية، التي ما تم إبرامها إلا لكي يتاح خرقها أيضاً. ولما كانت هانوي تقوم بالمفاوضات في ظل الضغط؛ فإنها تنازلت عن مطلبيها القديمين المتعلقين "بحل نظام سايغون مباشرة" والاستقالة الفورية للرئيس «ثيو». لقد كانت اتفاقيات باريس تتألف من قسمين أساسيين أولهما كان توقف الولايات المتحدة عن القصف الجوي والتلغيم البحري، مقابل الإفراج عن أسرى الحرب الأمريكيين الذين تحتجزهم هانوي، والثاني كان عبارة عن اتفاق لوقف إطلاق النار في فييتنام الجنوبية، مقابل عملية منافسة وتسوية سياسيتين بهدف وضع حد للصراع الدائر من أجل السيطرة على فييتنام الجنوبية بشكل سلمي. وبناء على ذلك فإن اتفاقيات باريس كانت تتضمن تلك الفقرات، التي تؤكد مجدداً أن فييتنام بلد واحد وأن الانقسام الواقع عند خط العرض السابع عشر ليس إلا خطاً حدودياً مؤقتاً، كما كانت تؤكد على "استقلال وسيادة ووحدة وتكامل الأرض الإقليمية الفييتنامية" التي أقرتها اتفاقيات جنيف (١٩٥٤)، علاوة على الفقرة التي تكفل كف الولايات المتحدة عن التورط أو التدخل العسكري في الشؤون الداخلية لفييتنام الجنوبية، والفقرة التي تتيح حرية الحركة بين المناطق العسكرية وإطلاق سراح السجناء السياسيين وتأسيس مجلس وطني للمصالحة الوطنية، بالإضافة أخيراً إلى تلك الفقرة التي كانت تضمن حق الحكومة المؤقتة بالاشتراك في الإعداد للانتخابات وإدارتها تحت إشراف دولي.

لقد كانت هذه الفقرات الشرطية المتعلقة بالعملية السياسية السلمية، هي التي كانت موضع التجاهل بعد عودة أسرى الحرب إلى الولايات المتحدة مباشرة. وهكذا فإن اتفاقيات باريس كانت تمثل أيضاً خيانة للشعب الفييتنامي، شأنها شأن اتفاقيات جنيف السابقة. وأما أساس الخيانة فقد كان يكمن في نقل كميات ضخمة من الأسلحة الأمريكية إلى حكومة «ثيو» قبل وبعد اتفاقيات جنيف مباشرة، كما كان يكمن في التوكيدات التي كتبها نيكسون إلى ثيو في ١٤ تشرين

الثاني عام ١٩٧٢ وفي ٥ كانون الثاني عام ١٩٧٣ وجاء فيها أن الولايات المتحدة " سوف تكيل الصاع صاعين لفييتنام الشمالية في حال خرقها الاتفاقيات " .

وأما ثيو فقد قام ، استناداً منه إلى هذا الدعم ، ببعض الإجراءات العدائية ، التي انتهكت اتفاقيات باريس ودفعت بفييتنام الشمالية إلى الانتقام بشكل لا بد منه . ونظر إلى نشر نصوص اتفاقيات باريس في فييتنام الجنوبية نظرته إلى الجريمة ، ومنع الحركة بين المناطق ، وأعاد تصنيف السجناء السياسيين كمجرمين عاديين بغية الاحتفاظ بهم في السجن وحظر كل الأحزاب السياسية باستثناء حزبه ، ورفض إقامة مجلس مصالحة وطنية ، وفي الوقت الذي أوشك فيه وقف إطلاق النار أن يصبح نافذ المفعول شن العمليات العسكرية العدوانية . ففي شباط عام ١٩٧٤ كتب تقريراً الأميرال « توماس مورر » أورد فيه أن قوات ثيو " قد وسعت رقعة سيطرتها الإجمالية من ٧٦٪ إلى ٨٢٪ خلال العام الماضي " . وأما الأمر الذي كان ينطوي على أهمية مماثلة فهو تقريره الذي مفاده أن سياسة فييتنام الشمالية كانت " سوف تتمركز حول العمل السياسي ..... ولن تلجأ إلى دفعه إلى مستوى النشاط العسكري الواسع النطاق . فالفييتناميون الشماليون نشروا علانية منهجهم هذا ولا زالوا ينهجونه "[164] . وعلى هذا النحو كتب « مينارد باركر » في مجلة " الشؤون الخارجية " كانون الثاني ، عام ١٩٧٥ ان " الشيوعيين ..... ما كانوا مستعدين لعدوانية عملية الحكومة ـــ وترنحوا تحت وطأتها ـــ ..... وأما الأمر اللافت للنظر على نحو استثنائي في هذه الصورة العسكرية فهو ، طبعاً ، مقدار ضبط النفس الذي أبدته قوات فييتنام الشمالية " .

وعندما لجأت فييتنام الشمالية والحكومة الثورية المؤقتة في خاتمة المطاف في مطلع عام ١٩٧٥ إلى رد الصاع صاعين بمواجهة العدوان بالعدوان ما كانتا تتحملان ، بأي حال من الأحوال ، مسؤولية انهيار اتفاقيات باريس . فاتهامهما بمسؤولية ذلك يعني إلزامهما معاً بعدم استخدام القوة في مواجهة العدوان المسلح والقمع السياسي ، اللذين شنتهما سايغون . وعلى الرغم من ذلك فقد حمل كيسينجر فييتنام الشمالية مسؤولية خرق اتفاقيات باريس ، وبناء على ذلك صرح بأن تلك الاتفاقيات أصبحت بحكم « الميتة » ـــ وهو موقف جعل الولايات المتحدة في حل ، بكل بساطة ، من التزامها في الفقرة (٢١) وهو أنها " ستساهم في شفاء جراح الحرب وفي إعمار جمهورية فييتنام الديمقراطية وفي كل الهند الصينية " .

لقد تفاجأ الفييتناميون الشماليون بذلك الانتصار السريع والكامل الذي حققته قواتهم . فقوتهم العسكرية لم تكن العامل الحاسم في ذلك الانتصار وإنما تسوس نظام سايغون بفعل النخر الجاف ، إذ بعد سلسلة من الهزائم أمر الرئيس ثيو قواته بالانسحاب من المرتفعات الوسطى ، وتحول

الانسحاب إلى هزيمة نكراء، تزايد زخمها تلقائياً حتى أن الفييتناميين الشماليين ما كان بمقدورهم مواكبة سرعة عدوهم المهزوم. وكثيراً ما كانوا يفشلون في دخول القرى والمدن، التي هرب منها جنود سايغون وموظفوها الرسميون إلا بعد مضي يوم أو يومين. وتكال التهم في بعض الأوساط أن نظام ثيو قد تداعى، لأن واشنطن لم تكن تزوده بذلك المقدار من المعونة، الذي كانت تتلقاه هانوي من الصين والاتحاد السوفييتي. ولكن استناداً إلى تقرير لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، التي استقت معلوماتها من «المجموعة الأمنية للولايات المتحدة»، فإن المعونة السوفييتية الصينية المشتركة لفييتنام الشمالية كانت بمقدار ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٣ و ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤، في حين أن المعونة العسكرية الأمريكية لفييتنام الجنوبية قد تصاعدت إلى ٢ر٢ بليون دولار في السنة المالية ١٩٧٣، وإلى ٩٣٧ مليون دولار في السنة المالية ١٩٧٤ وإلى ٧٠٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٧٥، مع الإشارة إلى أن هذه المعونة لا تتضمن أكداس الأعتدة الهائلة، التي تم نقلها إلى سايغون حوالي زمن التوقيع على اتفاقيات باريس.

وخلال الأيام الأخيرة لنظام ثيو برهن الرئيس «جيرالد فورد» عن قصر النظر الذي برهن عنه الرؤساء السابقون في البيت الأبيض. ففي محاولة منه للحصول على مصادقة الكونغرس لمزيد من المعونة إلى سايغون، أعلن في ٣ نيسان عام ١٩٧٥: "إنني لا أتوقع سقوط فييتنام في هذه الآونة..... وهنالك فرصة لإنقاذ الموقف بإفساح المجال أمام الفييتناميين الجنوبيين للدفاع عن حريتهم". وفي نهاية ذلك الشهر نفسه كان السفير «غراهام مارتن» يلوذ بالفرار من سايغون متأبطاً العلم الأمريكي، كما كانت الحكومة الثورية المؤقتة تعلن "ها قد تم تحرير سايغون".

وأما الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة مقابل اضطرارها أن تقبل في عام ١٩٧٥ ما كانت قد رفضته في عام ١٩٥٤؛ فقد كان خوضها غمار أطول حرب في التاريخ الأمريكي و ٥٦٧١٧ ضحية أمريكية وما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ جريح ونفقات تنوف كثيراً على ١٠٠ بليون دولار. وأما الثمن الذي دفعته فييتنام الجنوبية؛ فقد كان يزيد على ١٨٠٠٠٠ قتيل، كما كان عدد القتلى فيما يتعلق بفييتنام الشمالية وجبهة التحرير الوطنية يربو على ٩٢٥٠٠٠ قتيل. ولقد كان التخريب المادي وإتلاف البيئة في طول الهند الصينية وعرضها من جراء سنوات القصف والأسلحة الكيميائية أمرين لا يمكن تقديرهما ويفوقان الوصف.

لقد كان الهدف الأساسي لسياسة الولايات المتحدة في فييتنام تبيان استحالة الثورة الاجتماعية في العالم الثالث، لأنها عرضة لسحق القوة العسكرية الأمريكية لها. وأما المغزى التاريخي لفييتنام فهو هزيمة هذا الهدف الأمريكي، مما يبرهن على أن أي شعب قليل العدد يعيش في بلد صغير نسبياً

لشعب قادر، في حال تعبئته تعبئة كاملة وقيادته قيادة معقولة، على نيل استقلاله والدفاع عنه. فهذه النقطة الرئيسية نفسها وردت، زمن سقوط سايغون، في تلك الصحيفة اليابانية الواسعة النفوذ ASAHI SHIMBUM إذ كتبت: "إن الحرب التي دارت رحاها في فييتنام كانت، من جميع الوجوه، حرب تحرير وطنية. وإن العصر الذي كان فيه بمقدور أية قوة عظمى أن تخنق إلى الأبد نشوء النزعة الوطنية قد انقضى"[165].

وأما الدرس الثاني الذي تقدمه فييتنام للعالم الثالث، فهو أن العلاقات الإيديولوجية ليس لها من التأثير على صنع القرار في دولة عظمى إلا القليل. "فالواجبات العالمية السامية"، التي ألمحت إليها هانوي بمنتهى الرثاء ليست موضع الإجلال إلا بمقدار ما تتسق مع المصالح الوطنية، وحين لا يتوفر لها مثل ذلك الاتساق؛ فإنها سرعان ما تكون عرضة للتجاهل وسرعان ما يتم انتهاج سياسيات مناقضة لسياسة تلك الواجبات بلا تردد. فلقد تجلى مثل هذا الموقف بوضوح كامل في السياستين اللتين اعتمدتهما الصين والاتحاد السوفييتي في غمرة النضال لاستقلال الهند الصينية، كما تجلى بعد الاستقلال مساهماً مساهمة جوهرية في الحروب التي تلت الاستقلال فيما بين الدول الشيوعية (فييتنام وكامبوديا والصين) مع الإشارة إلى أن المنافسات التاريخية بين هذه الدول كانت عوامل هامة أيضاً.

بعد الانسحاب الأمريكي من الهند الصينية في عام ١٩٧٣ خشيت بكين من التدخل السوفييتي لملء الفراغ الناجم عن ذلك الانسحاب ولذلك حثت واشنطن على استبقاء قواتها في المنطقة، كما احتضنت الحلف المحافظ، حلف ASEAN (حلف أمم جنوب شرقي آسيا). فلقد كان هذا الموقف الصيني منسجماً مع تطور رأي الصين بالاتحاد السوفييتي، ذلك الرأي الذي قام على ثلاث مراحل وبلغ كماله في (نظرية العوالم الثلاثة). فالصين في ظل ماو كانت تعتبر الاتحاد السوفييتي قوة رجعية عظمى على قدم وساق مع الولايات المتحدة، وفي المرحلة الثانية صارت تعتبره قوة عظمى أخطر بكثير من الولايات المتحدة، وجاءت لتعيره في المرحلة الأخيرة بمثابة الهدف الصحيح لتحالف عالمي يتألف من العوالم الثلاثة: الولايات المتحدة والصين، والبلدان المتطورة في العالم الثاني، والبلدان غير المتطورة في العالم الثالث.

فهذا التطور الثلاثي المراحل، الذي سارت عليه السياسة الصينية المعادية للسوفييت أطلق العنان بالمقابل لتطور ثلاثي المراحل لسياسة فييتنام المعادية للصين. ففي البداية كانت هانوي تعتبر الولايات المتحدة بأنها التهديد الرئيسي لأمنها ومصالحها، ثم وضعت هانوي الولايات المتحدة والصين على قدم وساق كعدوين لفييتنام ووصمتهما معاً «بالقوتين الدوليتين الأمبرياليتين والرجعيتين»، وفي

خاتمة المطاف توصلت هانوي إلى قرار مفاده أن التهديد الرئيسي لها يتمثل بالصين وأن تقاربها مع الولايات المتحدة له ما يبرره لمواجهة التهديد الرئيسي.

إن فساد العلاقات بين الصين وفييتنام كان مرده، جزئياً، حث الصين الولايات المتحدة على البقاء في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي نظرت إليه هانوي نظرتها إلى التهديد المطبق عليها والمحاولة التي تحاول فيها بكين إجبار فييتنام على الدوران في فلك الصين. هذا الشك وجد له ما يعززه في تلك المعونة الاقتصادية والعسكرية التي كانت تقدمها الصين إلى كامبوديا، وفي ذلك الحظر التجاري الذي فرضته واشنطن على فييتنام وفي معارضتها دخول فييتنام حلبة الأمم المتحدة.

فالفشل في تطبيع العلاقات بين واشنطن وهانوي كان مرده الخطأ الحسابي، الذي ارتكبه الجانبان معاً. ففي البداية رفضت هانوي عرضين أمريكيين في عام ١٩٧٧ بهدف التطبيع، إذ طلبت معونة الولايات المتحدة لإعادة التعمير كجزء من الاتفاق. وعندما قام بريجينسكي برحلته إلى بكين في أيار عام ١٩٧٨، انقلبت واشنطن إلى تطبيع علاقاتها مع الصين قبل إبرام اتفاقية سالت٢. وفي غضون ذلك كانت علاقات هانوي بالصين وكامبوديا قد فسدت إلى الحد الذي جعل هانوي تخبر واشنطن بشكل لا مباشر في تموز عام ١٩٧٨ أنها على استعداد للتنازل عن الشرط المسبق، الذي وضعته لإنجاح التطبيع. ولكن واشنطن كانت في هذه الآونة قد عقدت عزمها على الاتفاق مع الصين، ومن ثم يعقبه الاتفاق مع فييتنام في غضون فترة تتراوح «بين أربعة وستة أسابيع». وعندها قرر الزعماء الفييتناميون أن العداء الصيني والروغان الأمريكي يستدعيان غزو كامبوديا وعقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتي كرادعين لأي هجوم صيني. فمن هذا المنطلق قامت «معاهدة الصداقة والتعاون الفييتنامية السوفييتية» في تشرين الثاني عام ١٩٧٨، كما قام في الشهر التالي الغزو الفييتنامي لكامبوديا وإقامة نظام دمية في «بنوم بينه».

إن الغزو الفييتنامي لكامبوديا والغزو الصيني اللاحق لفييتنام كانا عملين عدوانيين تعود جذورهما إلى المنافسات التاريخية القائمة من قرون عديدة، وإلى مناورات القوى العظمى في هذه الآونة. فمنذ زمن بعيد سابق لظهور الاتحاد السوفييتي، وحتى لظهور كارل ماركس، كانت السلالات الصينية تحاول دائماً إخضاع فييتنام لها، كما كانت فييتنام أيضاً تقوم بانتهاكاتها للأراضي الكامبودية. وعندما تم تنظيم الحزب الشيوعي في الهند الصينية عام ١٩٣٠ كان الفييتناميون فيه بمثابة العنصر الطاغي ويعملون لتحقيق «الاتحاد الفيدرالي الهندي الصيني» بين فييتنام ولاوس وكامبوديا بعد طرد المستعمرين الفرنسيين. وخلال الحرب العالمية الثانية تم تنظيم ثلاثة أحزاب منفصلة بغية توفير مزيد من المصداقية للمقاتلين الكامبوديين واللاووسيين كوطنيين حقيقيين مناهضين للفرنسيين.

ولكن في الوقت نفسه كان الفييتناميون يبشرون صراحة " بتعاون طويل الأمد بعد التحرير .... بين الأحزاب الثلاثة لمساعدة كل منها الآخر على طريق تحقيق الديمقراطية للشعب " .

لقد تبدد الحلم بقيام وحدة بلدان الهند الصينية من جراء التطرف القومي الذي كان عليه حزب بول بوت، حزب الخمير الحمر KHMER ROUGE، الذي تسلم السلطة في كامبوديا إثر الإطاحة بنظام «لون نول» المدعوم أمريكياً. ولما كان الخمير الحمر على درجة عالية من الارتياب بالفييتناميين؛ فقد اتهموهم بخيانة المصالح الكامبودية من خلال مفاوضاتهم مع كيسينجر والتوصل لوقف إطلاق النار، مما أتاح الحرية للولايات المتحدة في مواصلتها قصف كامبوديا. وعلاوة على ذلك كان لدى الخمير الحمر مخططات لبناء مجتمعهم بعد الحرب تختلف تمام الاختلاف عن المخططات الفييتنامية. فلقد كان الفييتناميون يفضلون قيام نوع من التوازن العملي بين الاعتماد على الذات وبين إقامة مختلف أنواع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع القوى الأجنبية للحصول على أقصى حد من المساعدة لعملية التعمير، في حين كان الخمير الحمر ـــ على نقيض الفييتناميين ـــ يولون الاعتماد على الذات قدراً أكبر بكثير ولذلك فقد شرعوا في إقامة ذلك المجتمع الصارم الانضباطي والمعتمد على نفسه بما يكفل له مقاومة الضغوط، التي كان يتوقعها من جارته فييتنام ومن القوى العظمى أيضاً.

إن تلك الخطوة القسرية على أوسع نطاق في مضمار البناء الزراعي، بالإضافة إلى رفض المعونة الأجنبية، قد أرهقت كاهل الطبقة الفلاحية في كامبوديا، كما كان لوطأتها وقع مرعب على سكان المدن ومثقفيها. وفي ذلك الوقت نفسه كان نظام «بول بوت»، المدعوم من الصين، على خصام مع فييتنام بشأن مسائل الحدود، وشن في نيسان عام ١٩٧٧ هجماته الضخمة على مناطق الحدود الفييتنامية، الأمر الذي كان أساس الاجتياح الفييتنامي لكامبوديا تحت ذلك الستار الواهي، ستار الثورة العفوية التي ثارها الشعب الكامبودي على بول بوت.

لقد كان الرد الصيني يتمثل بالتهديد الصريح بمعاقبة الفييتناميين «وتلقينهم درساً بذلك». فعلاوة على المعاهدة السوفييتية / الفييتنامية واحتلال فييتنام لكامبوديا، كانت بكين ترد على ذلك التهجير الجماعي للعرق الصيني من فييتنام. فأولئك الذين هربوا من فييتنام الجنوبية كانوا يشتملون بين صفوفهم على عدد كبير من التجار الصينيين الذين لم يتلاءموا مع المجتمع الاشتراكي الجديد والذين كانوا يرفضون الضغوط الرسمية للعمل في مناطق المجمعات الريفية، كما أنهم عبروا عن سخطهم في حقيقة الأمر لدى وصولهم إلى مزارع الدولة في إقليم يونان. فلقد صرح المدير الصيني لإعادة توطين اللاجئين قائلاً " هؤلاء الناس يريدون مزاولة الأعمال الخاصة ولكن من الواضح أن

هذا الأمر لا يمكن أن يقوم في الصين. إنهم لا يحبون العمل في المزارع ولذلك فإن ما يفعلونه لا يتعدى المكوث في البيت والعيش على ما نعطيهم "[166].

إن اسعدادات بكين للغزو كانت من الوضوح بحيث أن وكالة الاستخبارات المركزية، وفقاً لما قاله النائب «لاس آسبين»، بدت وكأنها «تعلم بالغيب» لأنها تنبأت بالهجوم الصيني قبل وقوعه بزمن طويل[167]. ولكن الإشعار بوقوع هذا الهجوم لم يثر واشنطن إلى الحد الذي يدفعها إلى الضغط على تانغ لتجنب العمل العسكري إبان زيارته الولايات المتحدة في كانون الثاني عام ١٩٧٩. ففي الحرب التي دامت أربعة أسابيع اعترفت الصين بعشرين ألف إصابة وادعت أنها أوقعت خمسين ألف إصابة في صفوف الفييتناميين. ولقد تحدث المراسلون الأمريكيون المتواجدون في ساحة المعركة عن التكلفة البشرية، التي استدعاها «تلقين الدرس»، ووصفوا نسف الجسور وتلغيم الطرقات وتخريبها ودك المشافي ونسف المحطات الكهربائية بالديناميت، كما وصفوا تخريب القرى وتركها أنقاضاً وتحدثوا عن المقابر الجماعية المكشوفة. فقررت الحكومة الفييتنامية ترك العديد من هذه الأنقاض دون مساس، كي تكون بمثابة الذكريات عن العدوان الصيني. ولكن في الوقت نفسه كان المراسلون الأجانب يبعثون بتقاريرهم عن الغنائم الجماعية، التي كان الفييتناميون يسطون عليها في كامبوديا. "إن البرهان المقنع عن عمليات السطو يمكن العثور عليه في حوانيت التحف في كل من مدينة «هوتشه مينه» وهانوي. إن سرقة وترحيل الكنوز الغنية الكامبودية أمر جدير بالانتشار على أوسع نطاق، إذ يقوم الدليل على ذلك في موجودات الحوانيت الفييتنامية "[166].

وفي غضون ذلك كانت بكين وهانوي تعقدان المفاوضات العقيمة لإحلال السلم، كما كانت بكين تهدد "بتلقين درس جديد"، وتواصل دعم بقايا الخمير الحمر المتناثرين هنا وهناك بهدف تحويل كامبوديا إلى (فييتنام جديدة) أمام فييتنام. وبالفعل فقد قال تانغ بكل صراحة أن سياسته ترمي "لإجبار الفييتناميين على البقاء في كامبوديا لأنهم سيواجهون المزيد والمزيد من المتاعب".

إن المحنة المتواصلة في فييتنام تعزى، بناء على رأي قادتها، إلى مركب من العوامل الموضوعية والذاتية؛ فالعوامل الموضوعية هي الطقس ـــ سلسلة هدامة من الأعاصير والفيضانات والجفاف ـــ والتعقيدات الأجنبية التي أفضت إلى غزو كامبوديا والحرب مع الصين. وأما العوامل الذاتية؛ فإنها تتجلى في اعتراف صحيفة الحزب الشيوعي «نان دان» بسوء الإدارة الاقتصادية وفساد المسؤولين في الحزب والدولة الذين "أصبحوا متفسخين ومنحرفين باستغلالهم مراكزهم لإساءة استعمال ممتلكات الدولة وقبض الرشاوى وكبت الجماهير وعقد الصفقات مع سفلة الناس لتنفيذ الأعمال

غير المشروعة "[169]. فمهما كان مركب العوامل فإن الوطأة التي يئن منها الشعب الفييتنامي قد جاء على وصفها في آب عام ١٩٧٩ أشهر أطباء تلك البلاد وهو الطبيب «تون تات تونغ» وذلك على النحو التالي :

" ليس لدى الشعب الفييتنامي ما يكفي لغذائه . فالمرء يرى ذلك على وجوه الناس . فهم صفر الوجوه مصابون بفقر الدم وهزال الجسوم . إن جيلاً كاملاً سيحمل هذه الأعراض طيلة حياته . وإنني أرى آثار ذلك على أولئك الناس الذين يشتغلون هنا (في المشفى) . فبعد عمليتين يصاب الجراحون بالإرهاق ..... إن صغار الأطفال والرضع هم الذين يتضررون حصراً بنقص التغذية المزمن ..... فوزن الولادات الجديدة انخفض دون المعايير القديمة ، كما إن الأمهات المرضعات لسن مدرارات للحليب الكافي "[170] .

ـ ب ـ
موزامبيق

عندما ألقى الرئيس «سامورا ماشيل» خطابه بمناسبة ولادة جمهورية موزامبيق في ٢٥ حزيران عام ١٩٧٥ أعلن بصراحة متناهية ما يلي :

" إن الدولة الاستعمارية ، التي كانت أداة الهيمنة والاستغلال في يد البورجوازية والأمبريالية الأجنبيتين ، قد تقوضت جزئياً من خلال النضال . ويقضي الواجب إحلال دولة الشعب محلها من خلال تحالف العمال والفلاحين ..... تلك الدولة التي تزيل الاستغلال وتطلق المبادرة الخلاقة للجماهير والقوى المنتجة ..... ويجب علينا أن ندرك أن الجهاز الذي نحن بصدد وراثته الآن لجهاز ، في طبيعته وتركيبه وبنيته ، رجعي يتراجع القهقرى ، وجهاز يجدر تثويره بأكمله كي يوضع في خدمة الجماهير "[171] .

فليس من قبيل المصادفة عدم بروز الأنظمة الثورية في المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة ، التي تم منحها الاستقلال من خلال الإجراءات الدستورية السلمية . فمثل هذا الانتقال السلمي يميل إلى الحفاظ على المؤسسات الاستعمارية ، كما حدث في الهند والملايو وسيلان ، كما حدث في كينيا ونيجيريا وساحل العاج . وأما الأنظمة الثورية فقد ضربت جذورها في تلك المستعمرات السابقة ، التي جرى فيها نيل الاستقلال بالنضال المسلح الذي تم من خلاله استبدال البنى الاستعمارية والعناصر الكومبرادورية بمؤسسات جديدة ومنظمات جماهيرية . ففي آسيا

حدث هذا في الصين خلال مسيرة النضال المسلح الطويل الأمد ضد «الكومينتانغ» واليابانيين، كما حدث في الهند الصينية إبان المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين والأمريكيين. وعلى هذا النحو في إفريقية إذ برزت الأنظمة الثورية في المنطقتين اللتين شهدتا أشنع أنواع العنف. فالمنطقة الأولى هي القرن الإفريقي، حيث ولدت الامبراطورية الإثيوبية المتحجرة الانتفاضات الثورية ضمن إثيوبيا، كما ولدت النضال الانفصالي في كل من أريتيريا والصومال. وأما المركز الثوري الثاني فيتمثل بالمستعمرات البرتغالية السابقة، حيث اضطر الوطنيون لانتهاج المنهج الثوري، نظراً لغياب خيار الإصلاح من أمامهم.

إن الإطاحة بالجمهورية في البرتغال عام ١٩٢٦ وإقامة النظام الجديد ESTADO NOVO (لسالازار) في عام ١٩٣٢ قضيا قضاء مبرماً، بالنسبة للمستعمرات البرتغالية، على أي احتمال للتطور الاستعماري السلمي. إذ كما أعلن سالازار: "إننا لن نبيع، وإننا لن نتنازل، وإننا لن نستسلم وإننا لن نتخلى عن أي قسط مهما كان ضئيلاً من سيادتنا .... إن قوانيننا الدستورية تحظر علينا ذلك، وحتى لو كانت لا تحظره فإن ضميرنا القومي يحظر علينا ذلك"[172]. وفي عام ١٩٥٠ أعلنت لشبونة أن مستعمراتها ستكون "أقاليم فيما وراء البحار"، وبناء على ذلك فإنها رفضت أن تتقدم بأي تقرير إلى (مجلس الوصاية) التابع للأمم المتحدة. فالمندوب البرتغالي للأمم المتحدة قال "..... إن بلادي لا تمارس أي نوع من الاستعمار مهما قل شأنه ..... وإننا أمة من عروق متعددة ..... فأرضنا وشعبنا يتناثران فوق قارات متعددة .... ولكننا نشكل وحدة متكاملة ... وطن واحد يغمره نفس الشعور القومي الفياض"[173].

إن نقطة الضعف القاتلة في هذه العقلنة كانت تكمن حصراً في انعدام «الشعور القومي الفياض»، على الأقل من الطراز البرتغالي، لدى الشعوب الوطنية في أنغولا وموزامبيق وغينيا ــ بيساو. فنظرياً كان بمقدور كل رعايا المستعمرات حيازة المواطنية البرتغالية التامة من خلال «التشبه» بالبرتغاليين، الأمر الذي كان ضمناً يعني التحدث بالبرتغالية بطلاقة وإنهاء الخدمة العسكرية وكسب الدخل الكافي لإعالة أسرة من الأسر واقتباس طريقة الحياة الأوربية والتنازل عن الحقوق القبلية. ولكن نسبة الوطنيين الذين تمكنوا من تحقيق هذه المستلزمات كانت ضئيلة جداً حتى إن إحصاء عام ١٩٥٠ أشار إلى أن نسبة المواطنين المحليين «المتشبهين ــ ASSIMILADOS» كانت ٧٤ر٠ في أنغولا و ٤٤ر٠ في موزامبيق و ٢٩ر٠ في غينيا ــ بيساو. فعملياً يعني هذا أن الأفارقة كلهم كانوا محرومين من حقوق المواطنة، كما كانوا مستبعدين من أية مشاركة سياسية.

وهذا ما ترك الأفارقة عزلاً في وجه الاستغلال، الذي كان في المستعمرات البرتغالية أكثر

صراحة ووحشية منه في أية مستعمرات أخرى. فالتشريع البرتغالي كان ينص على أن أي إقليم " يجب أن يخدم الاقتصاد الوطني البرتغالي كما يجب حشره ضمن الاقتصاد العالمي "[174]. ولذلك فقد كان دور الفلاحين الأفارقة يتمثل باستنبات محاصيل النقد ــ كالقهوة والقطن وليف السيزال واللب المجفف لجوز الهند ــ واستهلاك السلع البرتغالية المصنعة، التي كان الكثير منها يعتمد أساساً على المواد الخام الواردة من المستعمرات. ويروي لنا ماشيل أن تثقيفه السياسي لم يبدأ " من قراءة المكتوب في الكتب ولا من قراءة ماركس وأنجلز، ولكن من رؤية والدي المضطر لزراعة القطن للبرتغاليين ومرافقته إلى السوق، حيث كان مضطراً أيضاً لبيعه بسعر بخس ــ بسعر أدنى بكثير من الأسعار التي كان يتقاضاها المزارعون البرتغاليون البيض "[175]. ومن أشد الأمور وطأة كان العمل القسري، الذي كان بمثابة القاعدة، التي كانت تقوم عليها اقتصادات المستعمرات البرتغالية إلى درجة أكبر بكثير منها في أية مستعمرات أخرى، حتى إن العمل القسري الذي ابتلي به الأفارقة هناك كان لا يقل عن ستة أنواع مختلفة :

١ ــ العمل التأديبي الذي كان عبارة عن عقوبة مشروعة تفرض على المجرمين أو على من ينتهكون تشريعات العمل أو على من يخفقون في تسديد ضريبة الرؤوس.

٢ ــ العمل الإلزامي الذي كانت تفرضه الحكومة لتنفيذ الأشغال العامة في حال نقص العمل الطوعي.

٣ ــ العمل التعاقدي الذي كان يمارسه أي إفريقي يفشل في إثبات تشغيله مدة ستة أشهر على الأقل من العام السابق وبذلك يتعرض للعمل القسري لصالح الدولة أو لصالح أرباب العمل المستقلين. وأما الأجور فقد كانت تتفاوت من منطقة إلى أخرى ومن رب عمل إلى آخر، ولكنها لم تكن تتعدى مستوى الأجور الرمزية.

٤ ــ العمل الطوعي الذي كان يتعاقد فيه العمال طوعاً ومباشرة مع أرباب أعمالهم، بدلاً من تجنيدهم عن طريق المسؤولين الرسميين. لقد كان شبح العمل التعاقدي يجبر العمال على ممارسة العمل الطوعي في ظل شروط متماثلة عملياً باستثناء تلك الفائدة الوحيدة ألا وهي أن العمل الطوعي كان يتم في المنطقة التي كان يعيش فيها العامل.

٥ ــ الزراعة الإلزامية التي كان يعطى فيها الفلاحون البذور من قبل الشركات، التي كانت تتمتع بامتيازات احتكارية، حيث كانت الحكومة تخصص لهم حصصاً معينة من الأكرات، كما كانت تفرض عليهم زراعة محصول محدد على أراضيهم وبيعه إلى تلك الشركات بأسعار أدنى بكثير من أسعار السوق. فالأرض التي كانت تتحول قسراً إلى

زراعة محاصيل النقد كان يتم احتباسها عن اقتصاد الكفاف، الأمر الذي كان دائماً يفضي إلى المجاعات في المناطق القاحلة.

٦ ــ العمال المرحلون: إن ميثاق ترانسفال/موزامبيق الذي تم إبرامه عام ١٩٠٩ وتجديده في عام ١٩٢٨، ١٩٣٤، ١٩٣٦، ١٩٤٠ كان ينص على توريد مائة ألف عامل كحد أقصى سنوياً من أفارقة موزامبيق للعمل في مناجم الذهب في ترانسفال، وكانت الحكومة البرتغالية تتقاضى ١٨ شلناً مقابل كل عامل واحد، علاوة على بعض التعويضات الأخرى. ولما كانت الأحوال في موزامبيق في غاية السوء فقد كان العمال يتعاقدون طواعية على العمل في المناجم، كما كان العديدون منهم يعبرون الحدود خلسة، كما يفعل المكسيكيون الآن في عبور حدود الولايات المتحدة.

في كانون الثاني عام ١٩٤٧ تقدم «هنريك غالفاو»، وهو أحد كبار المسؤولين في الإدارة الاستعمارية، بتقريره عن الأحوال في الامبراطورية الإفريقية إلى الجمعية الوطنية البرتغالية وجاء فيه:

"لقد خلت مناطق بأكملها من سكانها، إذ لا يوجد فيها الآن إلا الشيوخ والمرضى والنساء والأطفال..... إن الأمر عبارة عن هجرة سرية تعمل بشكل متسارع دائماً على تفريغ غينيا وموزامبيق وأنغولا من سكانها.... إن أدق وصف لعملية الإفقار هذه يمكن أن نحصل عليه من الانخفاض المرعب في معدل الولادات، ومن نسبة وفيات الأطفال التي لا تصدق، ومن ذلك العدد المتزايد للمرضى والعجزة، بالإضافة إلى أرقام الوفيات التي تعود لمختلف الأسباب التي يتمثل أهمها بظروف العمل وتجنيد العمال....

فالفكرة التي مفادها أن المواطن المحلي ليس أكثر من دابة لحمل الأثقال لا تزال فكرة سائدة. وأما اللامبالاة بالصحة الجسدية والمعنوية للعمال فأمر واضح.... وفي بعض المجالات فإن الوضع أشد خطورة من الوضع الذي خلقه الاسترقاق الخالص. ففي ظل الاسترقاق كان الإنسان المشترى، حتى لو كان كرأس من رؤوس القطيع، في نظر سيده أصلاً من أصول موجوداته. فلقد كان يهتم بالحفاظ عليه صحيح الجسم قوي البنية وخفيف الحركة وبنفس تلك الطريقة التي كان يعتني فيها بحصانه أو ثوره. ولكن المواطن المحلي اليوم لا يباع ولا يشرى وإنما بكل بساطة يجري استئجاره من الحكومة على الرغم من أنه قد يكون في منزلة الإنسان الحر. وقلما يوليه سيده أدنى اهتمامه حتى لو مات أو وقع صريع المرض، طالما أنه قادر على مواصلة العمل وهو على قيد الحياة.... وعندما يعجز عن أداء العمل أو عندما يموت؛ فليس على سيده إلا أن يطلب تزويده بعامل آخر.... فلا يعفى من العمل القسري إلا الأموات في الحقيقة"[176].

إن هذه الظروف غير الإنسانية وضعت تلك الحفنة من «المتفرنجين» أمام خيار صعب وهو إما البقاء في تلك المنزلة الميسورة لهم وامتيازاتها وتقبلها إلى الأبد، مما كان يعني التنكر لأصولهم العرقية والتغافل عن المأزق الذي يتخبط فيه مواطنوهم، أو اللجوء إلى ذلك البديل الوحيد الذي تركه لهم البرتغاليون ـــ ألا وهو الثورة المسلحة. ففي لشبونة اختار الطلاب الأفارقة، الذين رازوا هذا الخيار، الثورة، ولكن المشكلة كانت كيفية صنع الثورة. فالماركسية الأوربية باعتمادها على البروليتاريا الحضرية لم تكن لها علاقة بأشد المستعمرات الإفريقية تخلفاً وذلك لانعدام البروليتاريين فيها عملياً. وهكذا قرر طلاب لشبونة أن ليس ثمة خيار أمامهم سوى العودة إلى الوطن و «أفرقة» أنفسهم من جديد. فالاستراتيجية الثورية ما كان لها أن تقوم إلا من خلال تجريب (المحاولة والخطأ) المعتمد على التحليل الدقيق للظروف الموضوعية السائدة. فعلى نقيض الثوريين في أمريكة اللاتينية ممن كانوا يعتمدون على النواة العسكرية كبؤرة للثورة، قضى القادة الأفارقة السنين الطويلة يعيشون مع الفلاحين يتعلمون منهم ويعلمونهم في الوقت نفسه أيضاً»[177]. إن مثل هذا التوكيد على إقامة الإلفة الحميمة مع الجماهير واضح في هذا النص التالي الذي كثر الاستشهاد به والذي قاله «أميلكار كابرال» الثوري العظيم في غينيا ـــ بيساو:

«.... يجب أن تتذكروا أن المواطنين لا يقاتلون دفاعاً عن الأفكار، ولا عما يدور في ذهن كل منا. إنهم يقاتلون .... دفاعاً عن المكتسبات المادية، كي يعيشوا في وضع أفضل وفي طمأنينة، وكي يروا حياتهم تتقدم أشواطاً إلى الأمام، وكي يضمنوا مستقبل أبنائهم. فالتحرر الوطني والحرب على الاستعمارية وبناء السلم والتقدم ـــ الاستقلال ـــ ذلك كله يبقى شعارات فارغة من أي مضمون ما لم يجلب معه تحسناً حقيقياً في ظروف الحياة»[178].

وانسجاماً مع هذا المنطلق فإن الثورات التي نشبت في أنغولا (١٩٦١) وفي غينيا ـــ بيساو (١٩٦٣) وفي موزامبيق (١٩٦٤) سبقتها كلها سنتان أو ثلاث من الإعداد. وأما المعونة التي تلقاها العصاة من «منظمة الوحدة الإفريقية» فقد كانت طفيفة لافتقار المنظمة للأموال والجدارة العسكرية معاً، كما إن الجزائر ومصر لم تقدما من المعدات والتدريب إلا الشيء القليل، ولكن المعونة الحقيقية جاءتهم من العالم الشيوعي. فالعداء السوفييتي الصيني عمل لمصلحة الحركات الثورية، لأن القوتين الشيوعيتين كانتا تتنافسان على القيادة الثورية في إفريقية. فمنظمة FRELIMO في موزامبيق أفادت أكثر ما أفادت من المعونة الصينية، ومنظمة MPLA في أنغولا أفادت من المعونتين الروسية والكوبية، في حين أن منظمة PATGC في غينيا ـــ بيساو، أفادت من المعونات الروسية والكوبية والفييتنامية الشمالية. ولقد قدمت القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، المعونة المالية والعسكرية، التي مكنت ذلك البلد المبتلي بالفقر من أن يخوض غمار ثلاث حروب استعمارية طويلة الأمد. وأحد

الأسباب الكامنة وراء كرم واشنطن كان تلك القاعدة الجوية الاستراتيجية في جزر الآزور، التي كانت محطة أساسية لإمداد الوقود للقوة الجوية الأمريكية العاملة في الشرق الأوسط. وهكذا فإن «إدواردو موندلين»، زعيم منظمة «فرايمو» توصل منذ عام ١٩٦٩ إلى هذا الاستنتاج الذي ثبتت صحته من خلال الفضائح التي أدلى بها «فيكتور مارشيتيه» و «جون ستوك وال» العميلان السابقان لوكالة الاستخبارات المركزية CIA :

" في الوقت الذي تطلق فيه الدبلوماسية الغربية الكلام جزافاً، دفاعاً عن التعايش العرقي والديمقراطية، تستمر الحكومات بالعمل خلسة ضد هذين الشعارين. فبريطانيا تعاود مرة بعد أخرى توكيد تحالفها مع البرتغال، وتوقف بيع الأسلحة إلى جنوبي إفريقية ولكنها لا تقوم بأية محاولة لتقليص أنواع التجارة الأخرى مع هذا البلد.... وفي الوقت الذي تدس فيه فرنسا أنفها، كي تحل محل بريطانيا كمورد للأسلحة إلى جنوبي إفريقية وترسل النفط إلى روديسيا، يعلن الجنرال ديغول عن نفسه بأنه حامي العالم الثالث. فالولايات المتحدة ترسل الأسلحة إلى البرتغال وألمانيا الغربية تساعدها في تصنيع أسلحتها البرتغالية ولكل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية قواعدها في الممتلكات البرتغالية، كما إن لكل من هذه البلدان مشاريعها الضخمة، التي تمارس الاستثمار الشديد في جنوبي إفريقية وفي البرتغال وفي موزامبيق وأنغولا. وإن من الواضح أن عبء التحالف الغربي، كائناً ما يكون الكلام الذي يطلقه الدبلوماسيون، هو الذي يكمن خلف الديكتاتورية الغربية وهو الذي يعمل ضد حركات التحرر "[179].

لقد كان التفوق الذي يتمتع به البرتغاليون على الثوريين، تفوقاً مثبطاً للهمم. ففي غينيا ــ بيساو كان هنالك ٦٠٠٠ مقاتل من رجال العصابات ضد ٤٠٠٠٠ من الجنود البرتغاليين، وفي موزامبيق ١٠٠٠٠ ضد ٧٠٠٠٠، وفي أنغولا ٥٠٠٠ مقاتل (٣٠٠٠ من منظمة MPLA علاوة على ٢٠٠٠ من منظمتي UNITA و FNLA) ضد ٥٠٠٠٠. ولقد كانت القيادات الثورية تتوقع استمرار القتال طيلة السبعينيات (١٩٧٠)، عندما انتهى فجأة بقيام الثورة في البرتغال في ٢٥ نيسان عام ١٩٧٤. فالثورة البرتغالية تنطوي على مغزى تاريخي استثنائي باعتبارها تمثل حالة من حالات المستعمرات، التي تفضي الثورة فيها إلى قيام الأحداث في الوطن الأم وإفراغها في قالب معين.

إن الحروب المتزامنة الثلاث في المستعمرات أجبرت الديكتاتورية في لشبونة على تكريس ٤٠٪ من ميزانيتها للنفقات العسكرية وعلى سحب إنسان واحد من بين كل أربعة ممن هم في سن الخدمة العسكرية ودفعه إلى مختلف الخدمات في القوات المسلحة. فالحملات العسكرية الطويلة الأمد لم تنخ

بعبئها على الموارد المالية الهزيلة في البرتغال وحسب، وإنما أدت إلى وقوف بعض الضباط إلى جانب الإيديولوجيا الثورية لرجال العصابات، الذين كانوا يحاربونهم. فالمناقشات المستفيضة مع سجنائهم أدت بهم إلى التيقن، كما قالوا، ان "المستفيدين من الحرب هم نفس الزمر المالية العاملة على استغلال الشعب في الوطن الأم، تلك الزمر التي كانت تنعم برغيد العيش في لشبونة أو أوبورتو أو في البلدان الأجنبية، والتي كانت تجبر الشعب البرتغالي، بواسطة حكومته الفاسدة، على الحرب في إفريقية دفاعاً عن مرابحها الهائلة". وهكذا فإن التجربة الاستعمارية أدت إلى إعادة النظر فيما كان يدور داخل الوطن وتقييمه من جديد. "إن ما رأيناه كان يتجسد في أن البرتغال نفسها كانت جزءاً من العالم الثالث. وما كانت لشبونة أو أوبورتو إلا وهماً من الأوهام لأن المنطقة المحيطة بأي منهما كانت منطقة متخلفة تفيض بالفلاحين الأميين والمستغلين"[180]. وهكذا فإن الثورة في المستعمرات أدت مباشرة إلى قيام الثورة في الوطن الأم. ومهما كانت محصلة الثورة البرتغالية؛ فإن ما يكتسي أهمية وغرابة متساويتين هو أن يحاضر الأميرال «أنطونيو روزا كوتينهو» في مجموعة من رجال الأعمال قائلاً "أن حركة القوات المسلحة تعتبر نفسها حركة تحرير كسائر بقية حركات التحرير في إفريقية، وهي تسعى لا للاستقلال الشكلي وحسب وإنما لتحرير الشعب تحريراً مطلقاً"[181].

إن الإجراءات والمؤسسات التي قامت في المستعمرات البرتغالية السابقة والمستقلة حديثاً، انبثقت بداهة عن تلك الإجراءات والمؤسسات الثورية التي نشأت وتطورت إبان الصراع من أجل التحرير. فالصراع اعتمد على تعبئة الجماهير الفلاحية وتسييسها. "إن الشعب بالنسبة لرجال العصابات هو بمثابة الماء للأسماك"، كما أعلنت إحدى نشرات القيادة العسكرية لمنظمة «فرايمو». "..... فبلا مساندة الشعب لا يمكن لرجال العصابات البقاء على قيد الحياة"[182]. ولذلك فإن رجال العصابات كانوا، بغية اكتساب تأييد الفلاحين، يعقدون الاجتماعات الأسبوعية مع الفلاحين في المناطق المحررة. وبذلك أتيح للفلاحين، لأول مرة، إسماع أصواتهم كما إنهم سرعان ما صاروا يشاركون في المناقشات مشاركة فعالة، وينتخبون قيادات جمعياتهم الفلاحية من العناصر التي يثقون بها لتحل محل الزعامات، التي كانت تتعاون مع البرتغاليين وتسطو على ممتلكات الجمعيات. وطفقت بعد ذلك القيادات الجديدة، رجالاً ونساء، تنظم عملية الإنتاج التعاوني وتترأس الاجتماعات العامة وتساهم في تنظيم المليشيات الشعبية التي صار وجودها ستاراً لذلك الفرق الواضح بين رجال عصابات FRELIMO وبين الفلاحين، الأمر الذي خلق ذلك البحر الضروري للأسماك، كي تسبح فيه.

فهذا الإيقاظ الجماهيري وما لازمه من تسييس لم يجعلا من كسب معركة التحرير أمراً ممكناً وحسب، وإنما شكلا أيضاً ذلك الأساس الذي نهض عليه بناء الدولة فيما بعد التحرير. فإذا

التفتنا الآن إلى موزامبيق وحدها لوجدنا أن التعبئة الجماهيرية استمرت فيها على سيرتها الأولى حتى إبان مرحلة الاستقلال حينما كان المبدأ الرائد المطروح يتمثل بسلطة الشعب PODER POPULAR. فمن تلك الزيارة التي قام بها «باسيل دافيدسون» إلى موزامبيق ودامت خمسة أسابيع (أيار ــ حزيران ١٩٧٩) وما تخللها من نقاش يخلص إلى الاستنتاج التالي: "إن المبدأ الأساسي هو أن الواجب يقضي على كل جمعية فلاحية أن تنظم نفسها وأن تحلل مشاكلها الخاصة وكافة الاحتمالات، وأن تجد الحلول والتدابير المناسبة وتعمل على وضع هذه الحلول والتدابير موضع التطبيق.... إن جوهر الموضوع هو أنهم لا يتصرفون نيابة عنا، بل انهم يساعدوننا فقط على التصرف لمصلحتنا نحن"[183].

إن إحدى الوسائل لتحقيق سلطة الشعب كانت اعتماد الزمر التحريضية GRUPOS DINAMIZADOREA، التي كانت تنتخبها المؤتمرات الشعبية في القرى وأحياء المدن والمصانع والتي كان عليها تنفيذ مهمات أساسية ثلاث: تعميق الوعي السياسي لدى الجماهير الكادحة، وزيادة الإنتاج من خلال العمل الجماعي وتعبئة الشعب للتصدي للمشكلات الاجتماعية في جمعياته. ولقد وصف البروفسور «آلان إسحاق مان» من جامعة «مينيسوتا» كيفية عمل هذه الزمر التحريضية:

"في تلك الاجتماعات الأسبوعية REUNIÒES، التي كنت أحضرها في كل البلاد كان المشاركون فيها يمحصون مختلف المسائل من أمثال الآثار الانقسامية التي يخلفها الانتماء القبلي، والحاجة لإقامة التحالف بين العمال والفلاحين، والمشكلات المتعلقة بإعادة البناء على الصعيد الوطني، والحاجة لليقظة، وقيمة الأعمال الجماعية. وعلاوة على ذلك كان أفراد الزمر التحريضية يفسرون الإرشادات والأوامر الحكومية والبرامج الوطنية المطروحة حديثاً.

"وبالإضافة إلى هذه المسائل الوطنية كان الاهتمام الجاد يدور حول مشكلات التعبئة السياسية ضمن الجمعية نفسها أو في مكان العمل. وغالباً ما كان المشاركون ينخرطون في ممارسة النقد والنقد الذاتي إلى حد جارح. وكان يتم توجيه التوبيخ إلى الأفراد الذين يرفضون المساهمة في المساعي الجماعية، وإلى الذين يتقاعسون عن أداء قسطهم من العمل، وإلى المدمنين على معاقرة الخمرة واللاهثين وراء الأرباح الفاحشة، وإلى الذين يستغلون زوجاتهم ــ لأن كل هذه الممارسات تعوق تحويل المجتمع. وكانت الفرصة تتاح للمتهم أن يدافع عن نفسه وأن يحدد الأفعال التي سيقوم بها لكي يعالج الموقف.

ففي كل هذه اللقاءات كنت أتأثر أيما تأثر بذلك العدد الكبير من الحضور القادمين طوعاً وبتلك المشاركة الفعالة التي كان يشاركها الأعضاء في المناقشات. فمراراً وتكراراً كان الأفراد، الذين

ظلوا صامتين السنين الطوال، يرفضون التوقف عن الكلام إلا بعد توضيح قضاياهم والتوكيد عليها مرة بعد أخرى. وعلى الرغم من أن أمثال هذه العروض كانت بالضرورة تطيل أمد الاجتماعات (التي كانت غالباً تبدو لإنسان أجنبي اجتماعات مملة ولا محدودة)، إلا أنها كانت تتيح فرصة رائعة للمشاركة المباشرة، كما كانت تغرس مستوى جديداً من الإدراك العام. ولدى تأمل «مارسيلينو دوس سانتوس» لهذه العملية المربكة قليلاً والهادفة لتجذير التنوير السياسي، علق بقوله أنها 'خلقت إحساساً جديداً من الثقة في نفوس الجماهير المضطهدة وساهمت في إقناعها بقدرتها هي على تحويل موزامبيق' واختتم مناقشته معي بتذكيري أن هذه العملية هي جوهر سلطة الشعب ذاته"[184].

وبالإضافة إلى هذه الزمر التحريضية؛ فإن المنظمة الأساسية الأخرى التي تلعب دور الأداة للتغيير الاجتماعي في موزامبيق هي منظمة فرايمو، التي أعادت تنظيم نفسها في شباط عام ١٩٧٧ على شكل «حزب ماركسي لينيني». وأما سبب هذا التحول فهو أن الهدف الأصلي المتمثل بالتحرير لدى هذه المنظمة قد تم تحقيقه بنوال الاستقلال، وأن المهمة الجديدة الرامية لخلق مجتمع اشتراكي كانت تستدعي قيام «حزب طليعي» يتسنم القيادة على نطاق الأمة. إن طريقة الانتساب إلى الحزب الجديد ــ FRELIMO ــ طريقة رائدة. فلما كانت المهمة الشاقة، مهمة إعادة البناء الاجتماعي، تستلزم الحاجة لمزيد من الأعضاء الجدد، يُطلب إلى المرشحين لعضوية الحزب ملء بعض الاستمارات، وتناقش مواصفات المرشحين من قبل زملائهم ــ سواء أكانوا في قرية أو مصنع أو تعاونية أو مؤسسة مدنية أو وحدة عسكرية. فزملاؤهم يعرفون نقاط الضعف ونقاط القوة لدى المرشحين ويبحثونها علناً وعلى نحو دقيق جداً. وإن هذا الإجراء نفسه هو الإجراء المعتمد في انتخاب أعضاء المؤتمرات المحلية والإقليمية والعامة، إذ يخضع المرشحون ثانية لعملية التمحيص الدقيق من قبل الناخبين في اجتماعات عامة. ولكن الفرق بين الانتخابات العامة وبين الانتساب الحزبي هو أن الناخبين ينتخبون في العملية الأولى المرشحين الذين يفضلونهم على غيرهم، بينما في العملية الثانية فإن اللجان الحزبية الإقليمية هي التي تقرر أي المرشحين يجدر قبولهم في عضوية الحزب، علماً بأن آراء تلك اللجان تعتمد أساساً على الآراء التي قيلت عنهم في الاجتماعات العامة.

وأما أعسر المهمات العاجلة، التي كانت تواجه الدولة والحزب بعد التحرير؛ فقد كانت التطوير الاقتصادي لبلد متخلف إلى حد البؤس. فموزامبيق المستقلة تمت ولادتها ببنية صناعية متأخرة، كما إن زراعتها كانت موقوفة على زراعة المواد التصديرية، كما كانت عاجزة عن تلبية الحاجات المحلية. فالاقتصاد برمته كان داخلياً معتمداً على طبقة تقنية وإدارية من المستوطنين البيض، وخارجياً على المستوطنين البيض في روديسيا وجنوبي إفريقية. والأدهى من ذلك أن هذا الاقتصاد المحفوف بالمخاطر كان عرضة لفتك مختلف النكسات زمن التحرير من أمثال النزوح

الجماعي الذي نزحه الأوربيون، والقحط الخطير في الشمال والفيضانات في الجنوب، وإغلاق الحكومة الحدود مع روديسيا ـــ إغلاقاً مبدئياً ومكلفاً أيضاً في الوقت نفسه ـــ والدمار الذي أوقعته الغزوات الروديسية المتعددة في مناطق الحدود، بالإضافة إلى نفقات إطعام قرابة ٤٠٠٠٠٠ لاجيء من روديسيا.

وشرع حزب FRELIMO بادئ ذي بدء، بإعادة بنية الريف بتنظيمه القرى الاشتراكية. ولكن هذا الإجراء اصطدم بمقاومة الزعماء والمزارعين الأفارقة الميسورين نسبياً، مما حدا بالزمر التحريضية لإطلاق حملة تثقيفية لشرح منافع الزراعة التعاونية كتلك المنافع، التي قامت إبان سنوات الحرب في المناطق المحررة. ولكن القرى الاشتراكية التي أنشأتها الحكومة لم تكن حتى في آذار عام ١٩٧٨ تتجاوز في حدها الأقصى، وفقاً للتقارير الرسمية، أكثر من ١٥٠٠ قرية ويقطنها تقديراً زهاء ١٫٥مليون نسمة من مجمل المواطنين، الذين كان عددهم ٩٫٨ مليون نسمة. إن كل القرى الاشتراكية، على الرغم من تعدد أشكالها الخاصة، تستند إلى ثلاثة مبادئ: المشاركة الجماعية في عمليات اتخاذ القرارات، والعمل الجماعي، وتوزيع الأرباح والخدمات الاجتماعية ـــ كالمدارس والمرافق الصحية ـــ توزيعاً نسبياً. وبشكل أكثر تحديداً فإن كل الأعضاء الراشدين في قرية اشتراكية يساهمون في بناء الطرقات وحفر الآبار وتسوية الحقول وبناء كل البيوت والمدارس والمشافي. وبعد إنجاز هذه المهمات الأساسية ينقسم الأعضاء إلى جماعات زراعية تضم واحدتها من عشرين إلى ثلاثين رجلاً وامرأة، ولكل جماعة منها مهمة محددة. وتعقد هذه الجماعات اجتماعات منتظمة لبحث سبل زيادة الإنتاج، وممارسة النقد والنقد الذاتي. إن أسبوع العمل العادي يتألف من خمسة أيام ونصف، وتبدأ عطلة نهاية الأسبوع بعد ظهر السبت وطيلة يوم الأحد للاستجمام والاحتفالات وحراثة البقاع الفردية الصغيرة المنوطة بكل أسرة.

وعلاوة على القرى الاشتراكية، استخدمت الحكومة ٢٠٠٠ من المزارع المهجورة لإقامة شبكة من مزارع الدولة عليها. وهنا أيضاً ينقسم العمال إلى جماعات تعقد واحدتها الاجتماعات الدورية لبحث السبل الكفيلة برفع سوية إنتاجيتها، كما تنتخب كل جماعة مندوباً عنها يترأس مجلساً لمراقبة مجمل العمليات الزراعية. ويجتمع هذا المجلس، كممثل للمستخدمين، بلجنة الإنتاج التي تعينها الحكومة وذلك لتعيين الأهداف الإنتاجية للعام التالي ولتحديد معدلات الرواتب، التي ليست على غرار مثيلاتها في القرى الاشتراكية والتي تختلف من هذا الصنف من العمل إلى ذاك. وسواء أكان الفلاحون الموزامبيقيون في القرى الاشتراكية أو في مزارع الدولة؛ فإنهم يندفعون، كما يقول أحد الصحفيين الفرنسيين " بروح الاعتماد على الذات والمبادهة، وبدلاً من انتظارهم حل مشكلاتهم على

يد سلطة مركزية بعيدة ما ؛ فإنهم مدركون لمقدراتهم الذاتية ومضطلعون بأعباء تحسين حياتهم اليومية بشكل بطيء ولكنه مضمون باعتمادهم على الوسائل التي تحت تصرفهم "[185] .

وأما إعادة تنظيم القطاع الصناعي ؛ فقد تكشفت على أنها مهمة أصعب من إعادة تنظيم القطاع الزراعي وذلك نظراً للتحطيم الكامل ، الذي تعرضت له الآلات على أيدي البرتغاليين الراحلين ، وللتحويلات غير المشروعة للقطع النادر ونزوح الخبرات العمالية ، بالإضافة إلى تلك المشكلة المتعلقة بالعمال الأفارقة ، الذين غالباً ما تتمثل ردود أفعالهم على إنهاء الحكم الاستعماري برفض العمل مع البيض أو الامتثال لأوامر المشرفين في المصانع ، والذين يطالبون بزيادة الأجور زيادة ضخمة ويمارسون الإضراب القصير الأجل في بعض الأحيان . ولكن الحكومة استجابت على ذلك بإجراء الإصلاحات ، التي أتاحت لعمال كل مصنع على حدة انتخاب مجلس إنتاجي للإشراف على العمليات اليومية . إن مدار اهتمام هذا المجلس يكمن بشكل رئيسي في تطوير القدرات العمالية وضمان استمرار تدفق المواد الخام وتحسين ظروف العمل وتحديد المعيار الموضوعي للترقيات وإقامة الخدمات الاجتماعية كصفوف محو الأمية وبيوت الحضانة ، ومناطق الاستجمام المريحة والخدمات الطبية . ولقد توقعت الحكومة أن يصل المردود الصناعي بحلول عام ١٩٨٠ إلى ذلك المستوى الذي كان عليه في نهاية المرحلة الاستعمارية .

وأخيراً فإن حزب فرايمو أكد منذ الوهلة الأولى على أهمية تحسين طابع حياة الموزامبيقيين كلهم . فخلال السنة الأولى عـمّـم التعليم المجاني وأمم المرافق الصحية وعمد إلى نقل آلاف العائلات من مدن الأكواخ وإعادة توطينها في مساكن حضرية حديثة معزولة مسبقاً ، كما نظم شبكة من حوانيت الشعب لتوفير السلع الرئيسية بأسعار مقبولة . وأما المدارس فإنها موضع اهتمام خاص باعتبارها ، على ما جاء في كلمات الرئيس « ماشيل » ، " مصنع الرجال الجدد ، ومصنع الأفكار العلمية ، ومصنع المجتمع الجديد ..... فالطلاب يجب أن يكونوا العمال المؤهلين لخدمة الشعب "[186] . والبرنامج الدراسي لم يعد يمجّد مغامرات « هنري الملاح » والمهمة التمدينية للكنيسة الكاثوليكية ، بل صار الطلاب يدرسون عن هويتهم القومية وعن تراثهم الحضاري والنضال الطويل ، الذي خاضه الشعب الموزامبيقي ضد الاستعمارية ، كما يدرسون عن العناصر الرجعية في المجتمع التقليدي بما في ذلك دور التجار الأفارقة في تجارة الرقيق وتعاون الزعماء الأفارقة مع السلطات الاستعمارية واستغلال النساء من خلال تعدد الزوجات وثمن العروس . وعلى المعلمين والتلاميذ معاً أن يقضوا شطراً من الأسبوع الدراسي في العمل بالحقول ، وحتى على المستوى الجامعي تقضي الكليات والجهاز التعليمي شهر تموز في المناطق الريفية في بناء المراحيض وزراعة المحاصيل ونشر المعلومات الصحية والمساهمة في حملة محو الأمية . وأما وسائل الإعلام الشعبية JORNAIS DO

POVO ؛ فإنها مخصصة للجيل المتعلم الجديد على وجه التخصيص وتتألف من لوحات الإعلانات الكبيرة والرسائل المكتوبة بلغة برتغالية مبسطة والمعززة بالصور العديدة لوصف أحدث الأنباء وشرح برامج الحكومة.

إن أهمية الأنظمة الثورية الإفريقية أهمية مزدوجة. فقد بينت أولاً: كيفية خوض غمار حرب التحرير وكيفية ربحها كما بينت ثانياً: أنها رائدة في إقامة وتطوير المؤسسات والإجراءات الثورية الجديدة، كي تحل محل مثيلاتها الاستعمارية. ولكن محصلة التجريب الاجتماعي الجاري ليست مؤكدة بحال من الأحوال. فإحدى الدراسات التي تناولت التطورات اللاحقة للتحرير وصفت «التوجه الاشتراكي» لتلك التطورات ولكنها استنتجت "عدم ضمان استمرار هذا التوجه على قيد الحياة"[187]. وعلى هذا النحو أيضاً أجاب «ريموندو فوليو»، وهو رئيس إحدى الجمعيات التعاونية الناجحة في موزامبيق، رداً على سؤال أحد الأمريكيين عن احتمالات المستقبل قائلاً التعليق التالي "إن مسيرة الانتقال من الاستعمارية إلى المستقبل مسيرة طويلة جداً جداً"[188].

فهي مسيرة طويلة فعلاً ومسيرة تحدق بها العقبات الكأداء. فخارجياً هنالك النضال الجاري مع جنوبي إفريقية، معقل المستوطنين البيض، بالإضافة إلى الضغوط الواردة من القوى الغربية والناجمة عن العداء الصيني السوفييتي على حد سواء. وداخلياً هنالك الخلافات الخطيرة حول السياسات الرئيسية، مما أدى إلى قيام نزاع مسلح حقيقي حول مسألة التعصب العرقي المضاد. وعلاوة على ذلك هنالك المقاومة الكامنة ضد التغيير الاجتماعي الجذري، تلك المقاومة التي تلبس لبوس التعصب لحكم الصفوة والنزعة القبلية وإيثار الذكور والبيروقراطية. ولقد أكد على خطورة حجم هذه الأمور الرئيس «ماشيل» في أحد الاجتماعات الوزارية لمجمل الوزراء في شباط عام ١٩٨٠ إذ قال:

"إننا لم نبتعد عن الأساليب الاستعمارية في ممارساتنا لأعمالنا. فنحن نقبع في مكاتبنا غرق بأكوام الورق، ولا نعرف حتى أمناء السر عندنا، ولا نزور المشافي أو المدارس أو المزارع ..... إلخ. ولا نلقي بالاً للرأي الشعبي؛ ولا نعرف الحقائق إلا من خلال المذكرات والتقارير. ونفتقر إلى التوجيه ولا نركز إلى على الشؤون اليومية الروتينية الصغيرة ..... ونحن لا نعاقب المخربين، ويعيشون بين ظهرانينا، بل وندفع لهم رواتبهم. فالكياسة وخدمة الجمهور بلباقة واستقباله الاستقبال الحسن، أمور كلها ليست ضمن سلوك العاملين في جهاز الدولة ....."[189].

ولكن على الرغم من هذه الصعوبات والشكوك يروى عن قيام تقدم هام. فهذا «مايكل نوفمان»، من صحيفة «نيويورك تايمز» قد وجد خلال تجواله في موزامبيق على مدى ثلاثة آلاف

ميل "وجود شعور بالانضباط دون أن يحول البلاد إلى معسكر مسلح.... وشعور بالثقة واسع النطاق قائم على التعبئة الوطنية والتضحية بالذات، وهذا أمر استثنائي في تجارب إفريقية السوداء المستقلة". ولقد استشهد كوفمان بقول الرئيس ماشيل، الذي صرح بأن "الشيء الذي سيذكرنا التاريخ من أجله ليس الانتصار على الاستعمارية وإنما الدرس الذي تعلمناه عن كيفية استخدام النضال المسلح كوسيلة لتبديل عقلية الشعب". كما أن شاباً من موزامبيق أخبر كوفمان وعلى هذا النحو "لقد انتظرنا ستين عاماً إلى أن تمت ولادة الإنسان الجديد في موسكو. ولقد طالت فترة الحمل ولربما كان حملاً مشوهاً، ولكنه قد يولد في كوبا وفي فييتنام أو ربما هنا"[190].

وعلى كل حال ليس هنالك أية ضمانة في أن يبرهن الحمل في موزامبيق على أنه أجدى من الحمل الذي حملته موسكو، ولكنه إن كان كذلك، فإن العواقب ستكون وخيمة على بقية أرجاء إفريقية السوداء وعلى إفريقية البيضاء أيضاً في حقيقة الأمر. وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن بعض المناطق الإفريقية الأخرى تعيش درجات متفاوتة من حالات المخاض (كأنغولا وغينيا ــ بيساو وبلدان القرن) وأن مناطق أخرى ستحذو حذوها في المستقبل. ولكن أهم ما في الأمر أن كل بلد من تلك البلدان سوف تشق طريقها الخاصة بها، الأمر الذي يدل عليه التقرير المهم التالي الذي كتبه «أنطوني لويس»، وهو محرر أحد الأعمدة في صحيفة نيويورك تايمز، بعد محادثته مع رئيس وزراء زيمبابوي «روبرت موغابي»: "بعد أن قضى هذه السنوات الأخيرة في موزامبيق فإنه لا يحب الصرامة الإيديولوجية والمشكلات الاقتصادية التي شاهدها هناك وليس في نيته ارتكاب الأخطاء نفسها. إن تكرار حديثه عن «الحقائق» وعن «الممكنات» يتطابق مع ما سوف يقوله عنه بعض الغربيين الذين يعرفون روبرت موغابي"[191].

ــ ج ــ
كـوبـا

إن أهمية فيديل كاسترو لا تنبثق عن نجاح حركته في حرب العصابات وذلك لأن الثورات كانت أمراً مستوطناً في تاريخ أمريكة اللاتينية، حتى ان بعضها، كثورة زاباتا وثورة فيللا تمكنتا من السيطرة على مناطق شاسعة وطيلة سنوات عديدة. فحرب العصابات التي قادها كاسترو لم تكن تكتسي أية أهمية تذكر من حيث مجالها وديمومتها بالمقارنة مع الكثيرات من أمثالها اللاتينية. بيد أن كاسترو تمكن من إنجاز أمرين فريدين وينطويان على أهمية قصوى في الوقت الذي يعودان فيه عليه بالفخار. فأولهما: لا يكمن في اقتناصه السلطة عام ١٩٥٩ وحسب، وإنما يكمن في استمراره

بالسلطة وتنظيم نظام يعتبر الآن راسخاً وممتنعاً على الانقلاب عليه. وثانيهما: إنجاز كاسترو لثورة اجتماعية جذرية ممتنعة أيضاً على الانقلاب عليها وتنطوي على مضامين عميقة بالنسبة لأمريكة اللاتينية، بل وبالنسبة للعالم الثالث قاطبة، ولإفريقية على وجه التخصيص.

وأحد الأسباب لنجاح كاسترو كان أن اعتناقه الشيوعية فيما بعد كان أمراً مفاجئاً تماماً، ولذلك فإن المقاومة التي واجهها من قبل المصالح المحلية والأجنبية الراسخة الجذور كانت مقاومة أقل عناداً مما كانت عليه فيما لو كان شيوعياً منذ البداية. فقبل قراره ذاك لم يكن كاسترو قطعاً ماركسياً من أي نوع من الأنواع. إن «هايدي سانتا ماريا»، وهو من أقدم زملائه، قد أكد أن "كل المجموعات ــ التي كانت حول كاسترو ــ كانت تربط نفسها بـ «مارتي» .... ولو قلنا بأننا كنا ندرس الماركسية لكان قولنا بعيداً عن الحقيقة"[192]. كما إن راؤول كاسترو، شقيق فيديل كاسترو، قال لمراسل صحيفة نيويورك تايمز السيد هربرت ماثيوز: "لم يكن فيديل يريد الانضمام إلى أي حزب قط، لأنه لم يكن يحب التقييد ولم يكن يحب الخضوع للأوامر أو الانضباط. ولم يكن يطيق أي نوع من أنواع الشكلية. وهذه كانت سمة من سماته التي ما تخلى عنها قط"[193]. ولقد كانت تلك السمة هي السمة التي ساهمت في انتصار كاسترو الأولي بشكل حاسم، لأنها نزعت أسلحة الخصوم المحتملين داخل كوبا وخارجها أيضاً. ولكن اقتناص السلطة الآن، على طريقة كاسترو، بقوة السلاح أمر ينطوي على صعوبة أكبر بكثير بالنسبة لغيره من الثوريين في أمريكة اللاتينية وعلى نحو مؤكد. فرداً على ثورته الاجتماعية الكاسحة وعلى تحالفه مع الاتحاد السوفييتي حشدت الولايات المتحدة المزيد من القوى الفعالة المناهضة للثورة في طول أمريكة اللاتينية وعرضها وأكثر عدداً من القوى الموجودة قبل عام ١٩٥٩.

والسبب الآخر لنجاح كاسترو كان الظرف المواتي في كوبا بشكل استثنائي لأية حركة ثورية. فتعديل بلات، الذي قام في عام ١٩٠٢ (راجع الفصل الثامن عشر، المقطع الثالث) حول كوبا "إلى محمية من محميات الولايات المتحدة"[194]. فبين عام ١٩٠٦ وعام ١٩٢٧ زادت الاستثمارات الأمريكية الخاصة في كوبا في السكر من ٣٠ مليون دولار إلى ٦٠ مليوناً، وفي السكك الحديدية والملاحة البحرية من ٢٥ مليون دولار إلى ١٢٠ مليوناً، وفي المرافق العامة من ١٧٫٥ مليون دولار إلى ١١٥ مليوناً. فهذا «ليلاند جنكز» يكتب في عام ١٩٢٨ ويتوصل إلى الاستنتاج التالي: "إن رأس المال الأمريكي آخذ بتحويل كوبا إلى مزرعة من مزارع السكر التي يسيرها محاسبوها مفوضون وبياعون متضامنون. ولذلك فإنه يثير التساؤل الخطير ما إذا كان بمقدور بلد ما أن يتحمل طويلاً عبء الاستمرار على أساس المزارع التي تعتمد المحصول الوحيد والتي يديرها الملاكون المتغيبون عنها...."[195].

فتعديل بلات يسر السيطرة الأمريكية السياسية منها والاقتصادية أيضاً. "كانت حكومة الولايات المتحدة تتدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية الكوبية تدخلاً منتظماً"[196]، وطبعاً لمساندة العناصر المحافظة المطبوعة على محاباة المصالح الأمريكية. إن ذلك الاستنتاج الذي خلص إليه «ليلاند جينكز» والذي يتسم بنفاذ البصيرة لا ينطبق على كوبا وحدها في ذلك العصر وإنما ينطبق أيضاً على العالم الثالث قاطبة في هذه الأيام:

"إن الدور الاقتصادي الذي تلعبه كوبا يماثل إلى حد كبير الدور الذي تلعبه إحدى الولايات الجنوبية العظيمة (التابعة للولايات المتحدة)، التي تنتج محصولاً وحيداً وفق عقود تحافظ ضمناً على علاقة الدائن بالمدين بشكل دائم وبأسعار خارج متناول المزارع المكافح..... فالجهود التي تبذلها كوبا للتوفيق بين استقلالها الوطني وبين محاولات المشاريع والرساميل الأجنبية الرامية بكل إصرار للتغلغل وبسط سيطرتها، تكشف بمنتهى الوضوح عن المشكلة الضخمة القائمة في الطور الحالي من تاريخ العالم، وتركز الانتباه على ذلك الصراع الكامن بين المؤسسات التجارية والمؤسسات السياسية، ذلك الصراع الذي قد تنطوي نتائجه على خطورة تماثل خطورة الصراع بين البابوية والدولة في مستهل العصور الحديثة"[197].

لقد تم إلغاء تعديل بلات في عام ١٩٣٤ ولكنه لم يكن يعني أكثر من أن الممثلين الأمريكيين صاروا يحصلون على القرارات السياسية المرغوبة من خلال الرشوة عوضاً عن القوة، كما بقي السكر سلطان المحاصيل، الأمر الذي كان يعني استيطان البطالة بالنسبة لسكان تلك الجزيرة. فمحصول السكر لم يكن يستغرق أكثر من أربعة إلى خمسة أشهر ولذلك فإن الشهور الباقية من السنة كانت تعرف باسم الزمن الميت TIEMPO MUERTO، حيث كانت تبقى عاطلة عن العمل نسبة تربو على ٢٠٪ من العمال. وحتى خلال موسم العمل كانت نسب البطالة لا تقل عن ١٠٪، وكانت المدن لا تستطيع استيعاب الفائض العمالي، لأن صناعاتها كانت مقصورة على تحويل المواد الأولية وتقديم الخدمات للسواح. وأما واردات السلع الإنتاجية فقد زادت فعلاً من نسبة ٥٢ر٦٪ عام ١٩٤٩ إلى نسبة ٦٠ر٩٪ عام ١٩٥٨. وهكذا علق أحد الاقتصاديين الإنكليز، وهو «دادلي سيرز»، حوالي زمن ثورة كاسترو: "إن كوبا قد تكشفت عن تقدم طفيف خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٥٨ والبالغة ٣٥ عاماً. وكان الركود فيها أخطر منه في أي اقتصاد آخر من اقتصادات أمريكا اللاتينية وأطول زمناً أيضاً ــ باستثناء اقتصاد واحد أو اقتصادين لدى بعض الأمم الصغيرة والفقيرة جداً من أمثال بوليفيا وهايتي..... فواقع الأمور الفعلي ــ في الوقت الذي كان فيه الناس يفتقرون إلى الطعام والعمل، كما كانت الأرض فيه بواراً ولما يقم فيه بعد بناء المصانع ــ ما كان له أن يدوم"[198].

وأما بنية المجتمع الكوبي فقد كانت هشة في عام ١٩٥٨ هشاشة مرتكزاته الاقتصادية، لأنه كان يخلو من الطبقة الوسطى أو البورجوازية الوطنية. فالمصالح الأمريكية المتشاركة كانت طاغية إلى الحد الذي منع قيام التعرفات الحمائية حول الصناعات الكوبية حتى عام ١٩٢٧، كما كانت الاتحادات العمالية رهن مشيئة الحكومة وتنفذ أوامر السياسيين أكثر مما تنفذ أوامر قياداتها، وكانت الطليعة المثقفة تشكل أقلية ساخطة ونهباً للمرارة وذات فرصة هزيلة للتأثير في سياسة الدولة. وأما الكنيسة الكاثوليكية؛ فقد كانت معدومة الوجود عملياً في المناطق الريفية وذلك لوجود عدد من القساوسة لا يزيد على ٧٢٥ قساً فقط لممارسة الطقوس بين ظهراني شعب يبلغ تعداده ستة ملايين نسمة، أو قس واحد لكل ٨٢٧٦ نسمة. ولما كان العدد الكبير من القساوسة من المذنبين كنسياً والوافدين من البر الرئيسي؛ فإن نوعيتهم كانت منخفضة، كما كان عددهم قليلاً. وهكذا فإن الكنيسة في كوبا كانت تفتقر إلى النفوذ لتعبئة الدعم الجماهيري خلف مصالحها هي أو لتعزيز النظام الاجتماعي السائد. وأخيراً فإن الأحزاب السياسية الرئيسية كانت عبارة عن منظمات تعوزها الثقة وذلك لأن مدار اهتماماتها كان لا يعدو مغانم السلطة. وأما نظام «فول خينجو باتيستا» فقد كان يفتقر إلى الشرعية على وجه الحصر، لأنه وليد انقلاب عسكري، كما كان نظاماً يستند إلى الانتخابات المزيفة والانتهاكات الدستورية والقمع المكشوف.

هكذا كان واقع الأمور في كوبا عندما قام محام شاب «فيديل كاسترو» ــ وهو إنسان جريء وداهية وملهم ــ وتنطح للسلطة كقائد عسكري بذلك الموروث الذي يعود به الزمن إلى أيام «أنطونيو ماسيو وجوزيه مارتيه». فبعد أن قام كاسترو في تموز عام ١٩٥٣ بهجومه الفاشل على معسكرات «مونكادا» في «سانتياغو دي كوبا» صدر عنه العفو والتجأ إلى المكسيك. وفي كانون الأول عام ١٩٥٦ حاول مرة ثانية؛ إذ حط رحاله في «الإقليم الشرقي» ووصل إلى الجبال، حيث بدأ بشن حملات حرب العصابات. وأما الفوارق الهائلة فقد كانت تتجلى في عصابته المؤلفة من اثني عشر رجلاً يتنكب كل منهم بندقية وعشر طلقات ضد جيش باتيستا، المؤلف من ثلاثين ألف رجل والمزود بالبنادق الرشاشة والمدافع والدبابات والطائرات. إن هذا التفاوت الصارخ، الذي يزرع اليأس في النفوس ظاهرياً تم التغلب عليه وتحييده بتلك الطريقة تماماً، التي تم تحييده فيها في الصين وجنوبي شرق آسيا. فلقد كان رجال العصابات يدفعون النقود مقابل ما يأخذون. وعندما حصلوا على المواد الضرورية لإقامة مشفى ميدان في «السييرا مايسترا» وفروا العناية الطبية للمواطنين الرحل CAMPESINOS مثلما وفروها لجرحاهم. وخلال عامين أقاموا ثلاثين مدرسة عسكرية لتدريب شباب المواطنين الرحل وأطفالهم على الحروب الثورية. وأهم الأشياء كان الإصلاح الزراعي الذي انطلق عملياً في السييرا خلال القتال وأعلن تطبيقه رسمياً على البلاد كلها في ١٠ تشرين الأول عام

١٩٥٨ قبل صدور «قانون الإصلاح الزراعي» النهائي في ١٧ أيار عام ١٩٥٩. ولقد كان لهذه الإجراءات صداها العميق حينما بدأ راديو الثوار يذيع في ٢٤ شباط عام ١٩٥٨ "من منطقة كوبا الحرة في السييرا مايسترا".

وبهذه الطريقة تمكنت تلك الحفنة الأصلية من الثوريين من أبناء الطبقة الوسطى من الحصول على إمدادات الأغذية من المواطنين الرحل، كما تمكنت من تعزيز نفسها بالمتطوعين من الفلاحين. فلقد كان الوافدون الجدد يخضعون لبرنامج سريع في شؤون حرب العصابات ومن ثم يضعون خبرتهم موضع التطبيق بالغارات على مستودعات أسلحة باتيستا. وفي ٥ أيار عام ١٩٥٨ شن باتيستا هجوماً باثني عشر ألف رجل لسحق الثوار دفعة واحدة وإلى الأبد. ولكن هذا الهجوم أخفق في غضون ثلاثة أشهر بعد أن كانت نسبة ١٠٪ من القوة الأصلية قد هربت أو أسرت أو قتلت أو جرحت. وعندها انحدر الثوار من الجبال إلى السهول، حيث تلقوا المعونة من المخربين السريين. ولما صارت مدينة إثر أخرى تتهاوى أمام ضربات رجال العصابات، استقل باتيستا طائرة أودته إلى منفاه عشية عيد رأس السنة الجديدة في عام ١٩٥٨.

لقد ضمن الإصلاح الزراعي تأييد الفلاحين لكاسترو ولكنه أفسد عليه علاقاته بواشنطن، كما إن أبناء الطبقة الوسطى في حكومته بدأوا ينفضون من حوله بعد أن تبين لهم أنه كان ثورياً اجتماعياً وقائداً عسكرياً CAUDILLO في آن واحد أيضاً. وأما نقاده فقد أقاموا الدليل على أن فيديل كاسترو قد وعد بنوع معين من الثورة ولكنه نفذ نوعاً آخر واستغلوا هذه الذريعة لتبرير غزوة «خليج الخنازير». ولكن كاسترو بقي مصراً على مطلب الثورة الاجتماعية، لكي يجعل كوبا مستقلة عن الولايات المتحدة، ولما كان لا يعرف مسبقاً كيفية الوصول إلى الثورة الاجتماعية؛ فقد كان عليه أن يلجأ إلى تجريب المحاولة والخطأ. وكانت آراؤه تتبدل وفق تبدل نتائج سياساته المختلفة، وفي الحقيقة لا تزال آراؤه وسياساته عرضة للتبدل حتى هذه الأيام الراهنة في حين أن الأمر الثابت الوحيد لديه يتمثل بهدف الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية. فكما استنتج ماثيوز: "لو أنه ساوم على ثورته الاجتماعية، ولو أنه توصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة، ولو أنه حافظ على ذلك النظام الكوبي الذي كان يجسد تحالفاً رأسمالياً مشتركاً قبل الثورة، لكان قد خان الثورة في حقيقة الأمر"[199].

إن مثلاً حياً عن التجريب الذي اعتمده كاسترو كان هدفه الشامل للوصول إلى عشرة ملايين طن من السكر في عام ١٩٧٦، ولكنه في أحد خطاباته المشهورة اعترف بالفشل الذريع الذي مني به ذلك الهدف، كما اعترف بأن المحصول قد نقص مليون ونصف طن عن المطلوب وأن التركيز على السكر أدى إلى تقليص موارد الأرز والحليب والأسمدة والأحذية والثياب والخبز، كما أدى

إلى تعطيل التجارة الخارجية والنقل، وباختصار كان هزيمة اقتصادية نكراء أدت إلى هبوط معنويات العديدين وارتفاع نسبة العمال المتغيبين، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى اتخاذ العقوبات بحق المتقاعسين عن العمل. وهكذا برزت الحاجة الملحة لاعتماد سياسات جديدة أمام نظام كاسترو بعد أن تيقن أن الحوافز المعنوية والتعبئة الجماهيرية لا تفي بالغرض وأن سرعة التغيير الاجتماعي وأفقه يجب تكييفهما وفقاً للظروف الموضوعية. وهنا بدأ القادة الكوبيون يعيرون مزيداً من الاهتمام إلى تجربة الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية، فبدأوا يقللون من اعتمادهم على العمل الطوعي ويجمعون بين الحوافز المادية والحوافز المعنوية، كما بدأوا يخففون من نسبة المدخرات لإتاحة المزيد من الإنفاق على السلع الاستهلاكية. وقبلوا أيضاً عضوية الكاميكون، التي وفرت الاستقرار لأسعار الصادرات الكوبية وكفلت إمدادات النفط والآلات والسلع الاستهلاكية بأسعار مدعومة مالياً. ولكن الاندماج في الكاميكون كان يعني أيضاً استمرار الاعتماد على الكتلة السوفييتية، كما كان يعني ـــ في بعض الحالات ـــ تدفق سلع أردأ من سلع البلدان الرأسمالية.

إن الاستراتيجية الاقتصادية الكوبية، بشكل أكثر تحديداً، عمدت إلى تجويع هافانا بشكل متعمد، كي تقوم اعوجاج التفاوت التقليدي بين العاصمة والأقاليم. فهافانا اليوم تبدو قذرة ومرهقة بسلع استهلاكية قليلة في الحوانيت وبسيارات عتيقة في الشوارع وبأبنية بأمس الحاجة للإصلاحات والطلاء. ولكن هافانا، على نقيض كل عواصم أمريكا اللاتينية، هي العاصمة الوحيدة التي تنعدم فيها حلقة الأحياء القذرة، كما ينعدم فيها البؤس. فالمدارس والمشافي والطرق والسدود والمزارع التجريبية والمصانع، التي تطل برؤوسها في المناطق الريفية، هي التي أحبطت بشكل فعال تدفق الفلاحين المعدمين الذين يطغون بشكل فعلي على كل عواصم بلدان العالم الثالث.

وأما السمة البارزة الأخرى للاقتصاد الكوبي منذ عام ١٩٧٠؛ فإنها تكمن في سرعة تنوعه. فالعمال يتحررون من العمل في صناعة السكر من خلال المكننة، ومردود المنتوجات الزراعية، خارج إطار قصب السكر، (كالحبوب ودرنات الجذور والخضار والفواكه)، يتزايد تزايداً سريعاً، كما إن صناعة الأسماك لها سفنها الناشطة في الأطلسي من «نيوفاوندلاند» إلى جنوب إفريقية، وفي المحيط الهادي أيضاً حتى البيرو، في حين أن المزارع المخصصة لإنتاج الألبان والأجبان، تتيح الآن للكوبيين أن يصبحوا شعباً يتلذذ أكل البوظة وشرب الحليب لأول مرة في حياته. وعلاوة على ذلك تزدهر صناعة الإنشاءات في طول الجزيرة وعرضها ببناء الطرقات والمدارس والمساكن والسدود والمستودعات ونظامي الري والصرف. فالبطالة عملياً غير موجودة وذلك نظراً لتشغيل كل الرجال ونسبة من النساء تقارب ٣٥٪ ـــ وهي نسبة تتزايد سنوياً من خلال التوسع بمرافق وخدمات العناية بالأطفال. وأما السلع الاستهلاكية؛ فقد زادت وفرتها زيادة كبيرة خلال العقد التالي لعام ١٩٧٠

على الرغم من أن سكان المدن لا يزالون يتذمرون من ارتفاع الأسعار ورداءة السلع والروتين الحكومي.

إن أخطر نقاط الضعف في الاقتصاد الكوبي يتمثل باستمرار اعتماده على السكر من أجل معظم مكاسب التصدير ـــ وهو قاعدة محفوفة بالمخاطر لاقتصاد وطني في ضوء التقلبات الجامحة لأسعار السكر. ومع ذلك فإن التقدم الملموس يأخذ مجراه في هذه الآونة، كما إن العلاقات الاقتصادية الحديثة مع أوربة واليابان، بالإضافة إلى الدعم الذي تناله كوبا من الكتلة السوفييتية، يتيح لها مقاومة الحظر التجاري المطلق، الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة مع أنه يعوق فعلاً معدل النمو الاقتصادي. إن كوبا لا تزال تشعر بالحاجة لتصدير العديد من السلع، التي هي بأمس الحاجة إليها داخل الوطن، إذ كما شرح كاسترو في كانون الأول عام ١٩٧٨: "علينا أن نخلق عقلية التصدير، فإذا صار لدينا مصنع إسمنت جديد علينا بتصدير المزيد من الإسمنت، وإذا قام لدينا مصنع جديد للنسيج فليس علينا استهلاك المزيد من النسيج، بل يجب علينا تصديره"[200].

إن المنجزات الاقتصادية لكوبا، هي منجزات أساسية ولكنها ليست سامية ولا مقصورة على فئة من الناس. فكما يستنتج «هربرت ماثيوز» "ليس هنالك من خطأ أكبر من الخطأ الذي يتمثل بتقييم الثورة الكوبية بالمعايير الاقتصادية أو المادية. ففيديل كاسترو ..... يعطي الناس الشيء الكثير، مما كانوا يفتقرون إليه فيما مضى كالاستقامة في الأوساط الحكومية وكتلك الخدمات الممتازة في الميادين الثقافية والطبية والاجتماعية وللمواطنين كافة، وكالعمالة التامة تقريباً"[201]. فنتائج الخدمات الاجتماعية الممتازة بادية للعيان لأي مسافر عرضي في كوبا. فالأطفال أينما كانوا، هم موضع تغذية جيدة على نحو واضح، وهم ينتعلون الأحذية التي تقيهم شر ديدان «الأنسيلو ستوما» وغيرها من المكروبات، ويواظبون على المدارس بدلاً من التسكع في الشوارع وتسول البنسات. كما إن الدافع الحكومي نحو الأمية قد رفع نسبة المتعلمين في أوساط البالغين إلى ٩٦٫١/ في أواخر عام ١٩٦١ ـــ وهي نسبة من أعلى النسب في أمريكة اللاتينية، كما إنها نسبة مرتفعة، قياساً إلى مثيلاتها في أرجاء العالم قاطبة.

ومن الأمور الرائعة في الريف نشر المدارس الثانوية الريفية ESBECs التي هي عبارة عن مدارس زراعية داخلية كان يوجد منها مائة في عام ١٩٧٤، كما كان يجري بناء مائة أخرى سنوياً حتى عام ١٩٨٠، حتى أصبحت هذه المدارس قادرة على استيعاب كل طلبة المدارس الثانوية في الريف.

إن هذه المدارس مكلفة جداً. فعلاوة على النفقات الأولية لبنائها يحظى الطلاب بالنقل المجاني من بيوتهم إليها وبالعكس، ويشير أحد التقديرات إلى أن الطالب الواحد يكلف الدولة ٧٥٠ دولاراً

أمريكياً في العام الواحد ـــ وهو مَبلغ باهظ بالنسبة لبلد متخلف وفيه يكمن أحد الأسباب لاقتران العمل الجسدي بالدراسة من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة. ولقد بين كاسترو أن الطلاب ما لم يمارسوا العمل بجد ونشاط للتعويض عن تكلفة تعليمهم، فإن البديل الوحيد لهذا الإجراء لا بد من أن يكون الرجوع إلى النظام التعليمي البائد، الذي كان وقفاً على صفوة قليلة.

فبعض البقاع الصالحة للزراعة تفرد للطلاب على كافة المستويات، كي يعنوا بحراثتها. إن نصف الطلاب والمعلمين يعملون في أرض «المدرسة الزراعية الريفية» صباحاً في الوقت الذي يواظب فيه النصف الآخر على حضور الدروس، وبعد الظهر يتبادل النصفان موقعيهما. وإن من المتوقع أن تصل هذه المدارس في الثمانينيات (١٩٨٠) إلى مرحلة الإعالة الذاتية من خلال العمل الإنتاجي الذي يمارسه الطلاب ومعلموهم. ولهذا البرنامج الدراسي/العملي ثمة هدف إيديولوجي أيضاً ـــ ألا وهو تربية جيل يتحلى بالمشاعر الشيوعية العميقة وينبذ المشاعر التقليدية، التي تسود أمريكة اللاتينية والتي تتقزز من العمل اليدوي وتحتقره.

ويتجلى هذا الهدف في جامعة هافانا، حيث كان زهاء ستة عشر ألف طالب في عام ١٩٧٢ يجمعون ما بين العمل والدراسة في الوقت الذي انتسب فيه إلى الجامعة أربعة عشر ألف عامل آخر لحضور المحاضرات إبان احتفاظهم بممارسة أعمالهم ممارسة منتظمة. فالهدف النهائي هو تحويل الجامعة إلى منشأة هائلة من الكيات والمصانع والمشافي والمناجم، مما يفضي مستقبلاً إلى زوال التمييز بين العمال والطلاب تدريجياً. فالجامعة كما يصر كاسترو على القول "لا تنجب إنساناً أفضل من الإنسان الذين ينجبه المعمل"[202].

والهدف في مضمار العناية الصحية، شأنه شأن الهدف من التعليم، يتمثل باقتران العمل الفكري بالعمل العضلي وبتقليص الفوارق التقليدية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فطلاب الطب يعملون في الحقول والمعامل كبقية الطلاب الآخرين، وحينما تحين مرحلة ممارسة اختصاصهم، عليهم أن يخدموا في المراكز الصحية في الريف مدة ثلاثة أعوام. فبعد الثورة هاجر نصف أطباء كوبا الذين كان عددهم ستة آلاف طبيب، ولكن البرنامج الحكومي الطارئ الذي اعتمدته الحكومة تمكن من تلافي النقص، بل وزاد في تعويضه حتى بلغ عدد الأطباء الممارسين الآن تسعة آلاف طبيب بالإضافة إلى تخريج ألف طبيب جديد سنوياً. وإن نسبة ١٠٪ من هؤلاء الأطباء يعملون الآن في أكثر من عشرات البلدان النامية بما فيها جامايكا وغويانا والجزائر والكونغو وفييتنام وغينيا وتانزانيا وأنغولا والصومال وموزامبيق واليمن الجنوبي.

إن الطب الكوبي يركز على الوقاية من خلال الفحوص الطبية المنتظمة وتوفير المناعة على

المستوى الجماهيري والتثقيف الصحي وتقديم المعلومات المتعلقة بالأغذية والعناية بالأمهات. فهذه الخدمات، بالإضافة إلى استقبال المرضى في المشافي في الحالات الضرورية، يتم تقديمها مجاناً من خلال شبكة شاملة تتألف من المراكز الصحية والمشافي في مراكز الأقاليم والمشافي العامة في المستويات المحلية، ولذلك فإن النتائج رائعة جداً ــ إذ تم القضاء على شلل الأطفال في عام ١٩٦٣، وعلى الملاريا في عام ١٩٦٨، وعلى الدفتريا في عام ١٩٦٧، كما انخفضت نسبة وفيات الأطفال بحلول عام ١٩٧٤ إلى ٢٧٫٤ بالألف قياساً إلى النسب الموجودة في بقية بلدان أمريكة اللاتينية الأخرى والبالغة من ٤ أضعاف إلى ١٠ أضعاف النسبة الكوبية.

فالدكتور «دانيال جولي»، ممثل منظمة الصحة العالمية في كوبا، توصل في عام ١٩٨٠ إلى النتيجة التالية: "ليس هنالك ثمة شك في أن لدى كوبا أفضل الإحصاءات الصحية. وعلى الرغم من أن كوبا بلد فقير؛ فإن منظمتها الصحية تشبه منظمة أي بلد متطور جداً"[203]. وفي ذلك الوقت الذي كانت فيه نسب وفيات الأطفال آخذة بالهبوط كانت نسبة ولادات الجزيرة آخذة بالهبوط أيضاً. فبعد أن كانت هذه النسبة في عام ١٩٥٧ تبلغ ٢٦٫١ بالألف هبطت إلى ١٥٫٣ في عام ١٩٧٨. ومرة أخرى تتناقض هذه النسبة تناقضاً صارخاً مع مثيلاتها في بقية بلدان أمريكة اللاتينية، التي نسبة الولادات فيها أعلى مما هي عليه في آسيا أو إفريقية أيضاً. وبناء على ما جاء في أقوال الطبيب النسائي «كالاستينو آلفاريز ليجونشير» المسؤول عن حماية الأطفال ومساواة المرأة، فإن سبب انخفاض نسبة الولادة يعود إلى رفع المستوى الثقافي لدى النساء وتزايد أعداد العاملات منهن عمالة تامة.

وعلى مستوى أهمية التبديلات في ميداني التعليم والرعاية الصحية كانت أهمية التبديلات التي طرأت على منزلة المرأة. فالقوة العاملة كانت تتضمن في عام ١٩٥٣ ما نسبته ١٧٫٢ من النساء ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى ٢٨٪ في عام ١٩٧٥، كما وتشكل الإناث نسبة ٤٦٪ من مجمل طلاب مدارس الطب، ونصف عدد المنتسبين إلى العلوم الطبيعية، و ٤٢٪ في كلية الاقتصاد، كما يشكلن الأغلبية الساحقة في أوساط العاملين في التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية. وأما التشريع العائلي الجديد الذي صدر عام ١٩٧٥؛ فإنه لا يشترط المساواة بين الجنسين في أماكن العمل والمحاكم وحسب، كما هو منتظر في مجتمع ثوري، بل وضمن العائلة أيضاً. "إن على كلا الفريقين أن يعتنيا بالعائلة التي خلقاها، وعلى كل منهما أن يتعاون مع الآخر في تعليم الأطفال ورعايتهم وإرشادهم.... ولكل من الفريقين الحق بممارسة مهنته أو عمله ومن واجبهما معاونة بعضهما بعضاً..... في الدراسة وتحسين المعرفة" (الفقرتان ٢٦ و ٢٨).

إن «الاتحاد النسائي الكوبي» القوي يراقب عدم تحول هذه البنود إلى مجرد فصاحة لغوية. ولما

كان هذا الاتحاد يضم إلى عضويته مليونين من النساء وتترأسه السيدة المهيبة « فيلما إسبين » ، زوجة « راؤول كاسترو » وأم البنين الأربعة ، فإنه من أكثر المنظمات الشعبية نفوذاً . فحملاته ، منذ تأسيسه في عام ١٩٦٠ ، تتضمن النضال ضد أمية المرأة ، وتدريب العاملات المنزليات على المهن المنتجة ، وإنشاء بيوت الحضانة للأطفال على شكل شبكة على مستوى الأمة ، وتوفير عمليات الإجهاض بناء على طلب المرأة ، والقضاء على الدعارة . وعلى الرغم من هذه الجهود فإن الإرث اللاتيني في كوبا ، إرث هيمنة الذكورة ، لا يزال حياً إلى حد بعيد . وإن من الواضح أن النساء لا زلن بعيدات عن مراكز السلطة السياسية الحقيقية . فكاسترو في خطابه في المؤتمر الثاني للاتحاد النسائي الكوبي (في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٤) اعترف " باستمرار وجود العوامل الموضوعية والذاتية التي تحيز ضد النساء ..... ووجود العادات الموروثة عن ذلك الزمن الذي كانت فيه المرأة سلعة في المجتمع ..... فعلى النساء والرجال أن يدركوا عمق وخطورة هذه المشكلة ، وعليهم أن يخوضوا المعركة جنباً إلى جنب " ولكن التقدم الذي قام لكسب هذه المعركة كان طفيفاً ، وذلك استناداً إلى التقرير المطروح على المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الكوبي ـــ ١٩٨٠) : " إننا لا يمكن أن نشعر بالرضى عن النتائج التي تم إحرازها في مضمار رفع النساء إلى المراكز الحكومية العليا "[204] . فهذا الاعتراف كان تخفيفاً متعمداً لحدة الواقع إذا أخذنا بعين الاعتبار تلك الحقيقة التي مفادها أن فيلما أسبين كانت ، وقت انعقاد المؤتمر الثاني للحزب ، المرأة الوحيدة ضمن الأعضاء المائة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي .

فميدان العلاقات بين الجنسين ليس بالميدان الوحيد الذي تقوم فيه هوة عميقة بين الفصاحة الرسمية والواقع الاجتماعي . فهذا دومينغوز يشير إلى أن ثمة نخبة حكومية ، على الرغم من التحذيرات المتكررة ضد النزوع البيروقراطي ، تتمتع بامتيازات تعيد إلى الأذهان امتيازات « الطبقة الجديدة » أيام جيلاس :

" إن المزايا تتجمع لدى البيروقراطيين والتقنيين والمستشارين الأجانب والأغنياء القدامى . فدخولهم تسمح لهم أن ينفقوها في المطاعم الفاخرة ، التي يدخلون إليها دون الحاجة إلى وقوفهم بين الناس على شكل أرتال طويلة من حين إلى آخر . فمطاعم البيروقراطيين تقدم طعاماً أفضل وكميات أوفى . فأصحاب الامتيازات كان لهم ، حتى في الستينيات (١٩٦٠) ، أفضلية في شراء السيارات . والمنتجعات متاحة لهم أيام العطل أكثر من غيرهم ، ومبيتهم أفضل طبعاً ، ويتأثرون بضائقة السكن على ما يبدو أقل من غيرهم أيضاً . إنهم يستطيعون السفر خارج البلاد والخدمة في البعثات الدبلوماسية واستلام الدعوات لحضور المآدب الدبلوماسية .... ففي عام ١٩٧٠ شجب كاسترو

بمنتهى المرارة مسلك أولئك الناس من أعضاء الحزب ممن يستفيدون من المزايا بل ومن الرشوة أيضاً وطالب بطردهم من الحزب "[205].

ولقد أورد دومينغوز الجدول الوارد أدناه عن نسب الإجرام، وهو جدول يوحي بمستوى من الصحة الاجتماعية النادرة في هذه الأيام في البلدان المتطورة وفي البلدان المتخلفة أيضاً.

نسبة الإجرام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٨ (بالنسبة لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن)

العام	مجمل الجرائم	مجمل الجرائم ضد الملكية	جرائم القتل والقتل العمد
١٩٥٩	٢٩٠٥	١ر٥٤٣	٢ر٣٨
١٩٦٠	٢٨٥٥	٧ر٤٨٢	٧ر٣٦
١٩٦١	٢٨٥٥	٧ر٤٨٢	٧ر٣٦
١٩٦٢	٢٣٠٤	٤ر٤٨٩	٠ر٣٥
١٩٦٣	٢٤١٥	٦ر٢٣٢	٧ر١٣
١٩٦٤	٢٠٣٣	٢ر١٣٣	٠ر٨
١٩٦٥	١٥٢٩	٢ر٢٧٢	٤ر٨
١٩٦٦	١٦٣٨	٠ر٣١٧	٦ر٧
١٩٦٧	١٢٧٠	٢ر٣٣٥	٨ر٦
١٩٦٨	١١٧٩	٤ر٣٤١	١ر٦

المرجع: ج. آ. دومينغوز ــ «كوبا: النظام والثورة» (كامبردج، ماس. مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧٨) الصفحة: ٥٠٧.

وأما في المضمار السياسي فإن الشعار العريض هو تحريك الجماهير وإشراكها. ولقد عرف كاسترو هذا الشعار بعبارات تذكر المرء بالخط الجماهيري الذي انتهجه ماو. "إن الاشتراكية دون الجماهير تخسر المعركة وتتحول إلى بيروقراطية .... نحن لا نؤمن بزمرة متوقدة الذكاء من الناس لتوجيه الجماهير السلبية. فهذا شيء يخالف الثورة ..... ففي مجتمع جماعي لا يتوفر اكتساب المعارك إلا من خلال مشاركة جماهيرية على أوسع نطاق لحل مشكلات تلك الجماهير"[206]. وأما الوسيلة لإحراز المشاركة الجماهيرية المرغوبة؛ فهي قيام سلسلة من المنظمات الجماهيرية (كلجان الدفاع عن الثورة، والمنظمة المركزية للاتحادات النقابية، والاتحاد النسائي الكوبي، والاتحاد الوطني لصغار الفلاحين، واتحاد طلاب المدارس الثانوية، ومنظمة الطلائع الكوبية).

فلجان الدفاع عن الثورة مثلاً تم تنظيمها في عام ١٩٦٠، عندما كان الخطر الداهم يتهدد الثورة من قبل أعداء الثورة داخل الوطن ومن قبل المنفيين الأشداء في الخارج. ولقد كانت المهمة الرئيسية لتلك اللجان، التصدي للتخريب الذي كان لا يزال موجوداً إلى حد معين. ولكن بعد رسوخ الثورة الآن أصبح لتلك اللجان مهمات أخرى من مثل التوسط بين الشعب والبيروقراطية. فلجان الدفاع عن الثورة تنظم آباء الأطفال ويعمل أفرادها ضباطاً لضبط المتغيبين والمتقاعسين في أعمالهم، وينظمون برامج التلقيح، ويجمعون النفايات ويعيدون معالجتها من جديد، ويعدون خطط الطوارئ للكوارث الطبيعية كالأعاصير على سبيل المثال. ولقد تزايد عدد أعضاء هذه اللجان من ١١١٩٨٣٥ عضواً في عام ١٩٦٢ إلى ٤٨٠٠٠٠٠ عضو في عام ١٩٧٦، أو إلى ما تنوف نسبته عن ٨٠٪ من مجمل المواطنين الشباب.

وما الجيش الكوبي بالنتيجة إلا منظمة اجتماعية شعبية أيضاً تعمل "للحرب والإعمار"[207]. فرداً على النقد الجارح من أن القوات المسلحة تشكل عبئاً ثقيلاً جداً اضطلعت القيادة العسكرية الكوبية بأعباء المهمات الاجتماعية والاقتصادية إلى ذلك الحد، الذي يفوق مهمات نظرائها حتى في الصين. فلقد كان الجيش في حقيقة الأمر هو الأساس للتعبئة الجماهيرية، أكثر مما كان الحزب، بعد استلام كاسترو السلطة. ففي عام ١٩٧٠ قطف الجيش ما نسبته ٢٩٪ من موسم قصب السكر، كما قام خلال تلك العملية بشق الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وإقامة المساكن المؤقتة. ولقد ابتاعت القيادة العسكرية الكوبية بعض الطائرات لرش مبيدات الحشرات على المزروعات جواً ونقلت ٢٥٠ طياراً للقيام بتلك المهمة الزراعية. وعندما كان الجنود في طريقهم إلى أنغولا كان الأمر الذي تلقوه من كاسترو بأن عليهم أن "يكونوا عمالاً ومحاربين في الوقت نفسه". فهؤلاء الجنود الكوبيون شقوا الطرقات والمطارات في غينيا وبنوا المشافي في البيرو والمدارس في تانزانيا في نفس ذلك الوقت الذي كانوا فيه خبراء عسكريين ومدربين.

إن أحدث الاتجاهات السياسية يتمثل بتزايد المشاركة الجماهيرية في مواقع العمل والإدارات تحت شعار سلطة الشعب PODER POPULAR . فإدارات العديد من المنشآت الاقتصادية تم نقلها إلى التجمعات المحلية ، التي ترشح الأعضاء من صفوفها بشكل علني لخوض معركة انتخابية فيما بينهم بشكل سري ومباشر . وعلى المندوبين في مراكز السلطة أن يعقدوا الاجتماعات الأسبوعية في المناطق التي يمثلونها لتبرير مسلكهم أمام " تجمعات محلية مسؤولة " مرتين شهرياً ويخضعون لسحب الثقة والإقالة . لقد وجد أحد المراقبين الأمريكيين أن سلطة الشعب واقع ملموس قيد الممارسة العملية :

" ..... إن تلك الأمسية التي قضيتها في مراقبة البيان الذي أدلى به المندوب المحلي رسخت لدي القناعة بما قيل لي شفوياً : " ومفاده أن الكوبيين يرون في هذه المؤتمرات المحلية حقاً ديمقراطياً لهم ، ويصرون فيها على أن يعمل مندوبهم على حل مشكلاتهم . وإذا كان هنالك من مشكلة فإنها تكمن ، كما اعترف أحد المندوبين ، في أن ناخبيه يتوقعون من سلطة الشعب أكثر مما يجب . وإذا ما فشل في حل معضلتهم ، كالسكن أو غيره من المشكلات المادية فإن بمقدوره ، كما شرح لهم ، أن يوجههم إلى الجهة المسؤولة وربما يستعمل الهاتف مسبقاً لتيسير مهمتهم . ويبدو للوهلة الأولى أن الديمقراطية تضرب جذورها في الأرض بكوبا "[208] .

وأما الأمر الذي ينطوي على قسط أكبر من الغموض فهو مقدار الواقع الديمقراطي في المؤتمرات الإقليمية وفي المؤتمر الوطني ، التي يتم انتخاب أعضائها من قبل المؤتمرات المحلية وليس بطريقة الانتخاب المباشر . إن إدارة الخطة الاقتصادية تناط بالمؤتمرات الإقليمية في حين أن « للمؤتمر الوطني » ، على الورق على الأقل ، سلطة إقرار القوانين والإشراف على الوزارات والإدارات الحكومية ، والمصادقة على التعيينات الوزارية والخطط الاقتصادية والميزانيات الحكومية . فالقانون الجديد الذي حظي بموافقة الاستفتاء العام في عام ١٩٧٦ يشبه أمثاله في البلدان الاشتراكية الأخرى من حيث كفالته تلك اللائحة الرائعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويؤكد الناطقون الرسميون الكوبيون على أن تراثهم المتميز وخبرتهم الثورية في مضمار المشاركة الجماهيرية ، سيجعلان حقوقهم الدستورية المكفولة أكثر مغزى مما تكشفت عنه حتى الآن في أي مكان آخر . وإن الزمن سيحكم على مصداقية ادعائهم الذي مفاده ، أن الأشكال البنيوية السوفييتية والظروف والمطامح المحلية ستبلغ درجة الكمال في مركب كوبي فريد من نوعه .

إن الأهمية التي تنطوي عليها كوبا الثورية هي أن الرئيس كيندي أطلق برنامج التحالف من أجل التقدم في آب عام ١٩٦١ ، لكي يحفز التطوير الاقتصادي والرفاه الجماهيري في أمريكة

اللاتينية ولكي يوفر ، بهذه الوسيلة ، بديلاً للكاسترويه . ولكن كوبا اليوم هي البلد الوحيد في أمريكة اللاتينية ، حيث تحققت فيه هذه المطامح الشعبية التي كان يهدف إليها التحالف من أجل التقدم . فالنجاح الذي أصابته كوبا أفضى ، ويا للمفارقة العجيبة ، إلى عكس التيار القاري الذي كانت تتصوره استراتيجية كيندي . فبدلاً من أن يعم الإصلاح والازدهار أمريكة اللاتينية وتدير ظهرها إلى كوبا ، فإن كوبا هي المثل البديل الذي يتزايد إغراؤه يوماً إثر آخر لتلك التناقضات والتوترات ، التي تعتور الاستعمارية الجديدة في أمريكة اللاتينية . فهذه المحصلة التي خلص إليها التحالف من أجل التقدم والتي تثير السخرية ، هي ما أشار إليها السيناتور إدوارد كيندي في ذلك الخطاب الذي ألقاه في نيسان عام ١٩٧٠ والذي قيم فيه مبادرة أخيه بعد مرور عقد من الزمن عليها :

" وإن من المفجع شخصياً اليوم أن أكرر تقريباً نفس تلك الحقائق المؤسفة عن أمريكة اللاتينية ، تلك الحقائق التي أوردها الرئيس كيندي في عام ١٩٦٠ والتي أوردها روبرت كيندي في عام ١٩٦٦ . لقد كان التحالف من أجل التقدم فشلاً بشرياً ذريعاً . فلا تزال نسبة تزيد على ٣٠٪ من الناس تموت قبل بلوغها سن الأربعين ، ولا يزال الفقر وسوء التغذية والمرض يفتك بهمم وحوافز الغالبية العظمى من الناس .

لقد كان التحالف فشلاً اقتصادياً . فحتى آمالنا بالتطوير الاقتصادي باءت بالفشل وامتنعت عن التحقيق . فمعدل النمو الاقتصادي بالنسبة لكل فرد كان متوسطه ١٫٨٪ طيلة هذا العقد ؛ أي أدنى مما كان عليه .... في تلك السنوات السابقة لقيام التحالف ....

ولقد كان التحالف فشلاً اجتماعياً . فالأرض لا تزال في أيدي نسبة مئوية هزيلة من المواطنين . ففي بعض البلدان تملك نسبة أدنى من ١٠٪ من الناس ما نسبته ٩٠٪ . كما أن ثلث القوة العاملة الريفية عاطل عن العمل ..... ونحن نعلم أن المدن لما تبلغ بعد طاقة استيعاب حتى قوتها العاملة الراهنة .

ولقد كان التحالف فشلاً سياسياً أيضاً ، إذ كان المقصود به أن يكتب صفحة جديدة في التاريخ السياسي لأمريكة اللاتينية ، وأن يضع حداً لذلك الفصل المحزن المتمثل بديكتاتوريات العائلات والانقلابات العسكرية . ولكن بدلاً من ذلك تمت الإطاحة بـ ١٣ حكومة دستورية في غضون تسع سنوات ....

وإن روح التحالف قد أخفقت هنا داخل الوطن ، إذ على الرغم من تقاليدنا الراسخة في موضوع الديمقراطية فإن الولايات المتحدة تثابر على مساندة تلك الأنظمة التي تتنكر للحقوق الإنسانية الأساسية في أمريكة اللاتينية ... "[209] .

إن هذا التقييم الذي ورد على لسان السيناتور كيندي لم يكن التقييم الوحيد. فهذا بات هولت، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، قد أورد في تقريره، إثر زيارته لكوبا في تموز عام ١٩٧٤، أن الجزيرة قد أصبحت في ظل كاسترو " خزانة عرض اشتراكية في النصف الغربي من المعمورة ". وعلى هذا النحو ألح المؤرخ الأمريكي « كالمان هـ. سيلفرت » على المضامين التاريخية الإيجابية لكوبا الثورية :

" إن ذلك الجانب من التجربة الكوبية، الذي كان حظه من الفهم قليلاً في الولايات المتحدة يكمن في أن هذه الجزيرة الصغيرة هي، اجتماعياً وسياسياً، أول دولة عصرية تقريباً في عالم الحضارة الإيبيرية ..... فالحكومة الكوبية تبدو بأنها الدولة الأولى التي تبعث وتفرض عنوة نوعاً من التلاحم الطبيعي ضمن مجتمعها. ولذلك فإن مثار اهتمام أمريكة اللاتينية بكوبا يتعدى مجرد الاعتزاز بأن " الذي يقارع الولايات المتحدة ويتمكن من الصمود هو أحد فتيتنا الصغار ليس إلا " ..... فمن المسلمات في أمريكة اللاتينية ..... أن كوبا قد تمكنت من فك قيود القوالب الأمريكية اللاتينية التقليدية والانعتاق باتجاه أولى مراحل بناء هيكل الأمة العصري "[210].

فالتأثير الذي تتركه كوبا خلفها يتجاوز إطار أمريكة اللاتينية، كما يدل على ذلك وجود العدد الغفير من الكوبيين، من أطباء ومعلمين وتقنيين ومستشارين عسكريين وجنود، في طول العالم الثالث وعرضه ولا سيما في إفريقية، كما يدل على ذلك أيضاً ـــ بشكل معاكس ـــ وجود ألفين من الأطفال الموزامبيقيين والأنغوليين، وألف من الأطفال الإثيوبيين ممن يدرسون ويعملون في تلك المدرسة الداخلية الهائلة في جزيرة الصنوبر برفقة عشرين ألف طفل كوبي. وتفسيراً لهذه الفعالية الكوبية في البلدان الأجنبية توصل « س. ل. سولزبيرغ » من صحيفة نيويورك تايمز إلى الاستنتاج بأن " كاسترو، وهو وافد حديث إلى الشيوعية، يضع اليوم الاعتبارات الإيديولوجية فوق المصالح العاجلة للدولة، وأن هذا الموقف هو الباعث لسلسلة طويلة من التدخلات العسكرية الكوبية في كافة أرجاء المعمورة: فليس في أنغولا وحدها وإنما في الجزائر وسورية والكونغو وغينيا وغينيا ـــ بيساو والصومال واليمن الجنوبي وحتى في عمان، ناهيك عن التدخل الكوبي في الستينيات (١٩٦٠) في زائير وجمهورية الدومينيكان وفي فنزويلا وباناما وبوليفيا "[211].

إن تحليل سولزبيرغ يتطابق مع ذلك التقرير الذي أعده مكتب المعلومات والبحوث في وزارة الخارجية في ١٣ نيسان عام ١٩٧٦ والذي نشره « جاك آندرسون » في عموده بصحيفة واشنطن بوست في ١٢ تشرين الأول عام ١٩٧٩. فلقد جاء في هذا التقرير أن كاسترو، على الرغم من انحيازه إلى جانب العديد من السياسات السوفييتية، يبقى " بمثابة الشارد الذي يتخيل نفسه زعيماً

للعالم الثالث" . وبعد أن يعالج التقرير فترة تنوف على اثني عشر عاماً من الانهماك الكوبي في إفريقية يصل إلى الاستنتاج بأن "الحد الذي يستطيع إليه الاتحاد السوفييتي أن يوجه ويقيد — أو يجيز — المساعي الكوبية في إفريقية، يمثل مسألة لا تزال بين أخذ ورد. فالسياسة السوفييتية قد تحدد الأطر الخارجية للخيارات الكوبية؛ أي بما يعني عدم إقدام كوبا على أية مبادرة يعارضها الاتحاد السوفييتي بشكل مباشر كما يعني أن أية عملية عسكرية كوبية واسعة النطاق تستوجب الدعم السوفييتي التعبوي والمالي ...." . ويصور التقرير كاسترو وكأنه مبشر متنكب بندقيته، كما يعرض أن "كاسترو في معارضته الأمبريالية الاقتصادية الغربية — وهي ليست أكثر من البقية الباقية من آثار الاستعمارية الأوربية — ونظامي الأقليتين البيضاوين في جنوب إفريقية وروديسيا، فإنه يطبع رسالته بطابع الحماسة المسيحية تقريباً ويضيق التقرير على أن اهتمام كاسترو بالحرفية الماركسية المتزمتة لحركة يعمل على مساعدتها لهو أقل من اهتمامه بطاقتها الكامنة أو الفعلية لمقاومة قوى الأمبريالية الرأسمالية" .

فالذعر الذي تطلقه واشنطن مراراً وتكراراً حيال عدد الجنود الكوبيين في إفريقية هو موقف، في نظر العديد من الأوساط الإفريقية، يفتقر إلى الاتساق مع نفسه، الأمر الذي يجعله يبدو كذلك حتى بالنسبة للعديد من الأوساط الأمريكية أيضاً. فالبروفسور «جيرالد بندر» يشير إلى أن عدداً يزيد على الألفين من المواطنين الفرنسيين يعملون في إفريقية الناطقة بالفرنسية على شكل مستشارين وتقنيين بالإضافة إلى ما ينوف على عشرة آلاف جندي فرنسي وألف وستمائة ضابط فرنسي ممن يعملون بهمة ونشاط في الجيوش الإفريقية. ولو أن «مجلس الأمن القومي» قدر عدد الفرنسيين في إفريقية بناء على نفس المعايير التي يطبقها على الكوبيين لتبين عندئذ، وفقاً لما يقوله بندر، "أن الوجود الفرنسي أكبر بكثير من الوجود الكوبي" . ويعرض بندر أن العديدين من الأفارقة يعلقون بأن كوبا ليس لها أي نصيب اقتصادي في إفريقية على نقيض الشركات الفرنسية التي تسيطر على ما تزيد نسبته عن ٥٠٪ من القطاعات الاقتصادية الحديثة في السنغال والغابون والكاميرون وفي ساحل العاج. وهكذا يخلص بندر إلى الاستنتاج "بأن توجيه النقد إلى الكوبيين وغض النظر عن الفرنسيين، بل ومساعدتهم قد لا يفضي إلى تقويض المصداقية الأمريكية في إفريقية وحسب، وإنما قد يعرض سياستنا الإفريقية الساذجة إلى الاتهام بأن إدارة كارتر تكرس اهتمامها أساساً لمساعدة الاستعمارية الجديدة الفرنسية"[212] .

إن الحدس الذي جاء «بندر» على ذكره يتعزز بذلك البيان الذي ألقاه الجنرال «أولوسيغون أوباسانجو» رئيس أكبر دولة إفريقية على تخوم الصحراء الكبرى، ألا وهي نيجيريا، أمام مؤتمر «منظمة الوحدة الإفريقية» في الخرطوم في تموز عام ١٩٧٨ إذ قال :

"إننا ندرك، يا سيادة الرئيس، مدار اهتمام الغرب فيما يعتبره تدخلاً سوفييتياً وكوبياً في إفريقية. ولكن تقديرنا، حين نأخذ خصوصيات نظمنا الاجتماعية بعين الاعتبار، هو أنه ليس هنالك بلد إفريقي واحد على وشك اعتناق الشيوعية جملة وتفصيلاً وتفضيلها على الرأسمالية. وإلى الحد الذي يمكن فيه اتهام أي بلد إفريقي من قبل الغرب بأنه 'سائر في ركاب الشيوعية' نقول بأن هذا النهج لم يكن إلا نتيجة مباشرة لفشل السياسات الغربية.

إن جوهر الأمر يكمن في أن إفريقية قد تعرضت للاستعمار من قبل القوى الغربية وليس من قبل السوفييت. وفي غمرة الكفاح من أجل الاستقلال والحرية كان المصدر الوحيد للمساندة الفعالة يتمثل ببلدان الكتلة الشرقية. ولذلك فإن السوفييت الذين جاءوا إلى إفريقية جاءوا إثر دعوة لهم لهدف ما، وذلك الهدف كان تحرير تلك البلدان التي استدعوا إليها من معاناة قرون من الوحشية والمهانة والقمع والاستغلال. فلو لم نكن نرغب باستمرار وضع بغيض في إفريقية — وكل المناورات الراهنة في أوربة وأمريكة تعزز لنا ارتيابنا بهذا الخصوص — لما بالغنا بالاهتمام بوجود أولئك الناس الذين دعوناهم لأسباب محددة ولا شيء سواها.

فالكوبيون طبعاً من أحدث الوافدين إلى إفريقية، ووجودهم يستند إلى نفس الأساس الذي يستند إليه وجود السوفييت. وفي كل الحالات التي تدخل فيها الكوبيون كان تدخلهم نتيجة لفشل السياسات الغربية ولمصلحة المصالح الإفريقية المشروعة. فليس لنا الحق إذاً بإدانة الكوبيين ولا بإدانة البلدان التي شعرت بحاجتها للمساعدة الكوبية، كي تعزز بها سيادتها الوطنية أو وحدتها الإقليمية".

وختاماً فكيف يتسق التحليل الوارد أعلاه مع ذلك النزوح الجماعي من كوبا إلى الولايات المتحدة في صيف عام ١٩٨٠؟ أفليس هذا النزوح هو البرهان على وجهة النظر التي تصف نظام كاسترو بأنه «ديكتاتوري استبدادي» يكبت «شعباً أسيراً» على أهبة الاستعداد دائماً لاقتناص أول فرصة ممكنة "للهروب إلى الحرية"؟. إن ذلك النزوح في الحقيقة كاشف لنقاط القوة في الثورة الكوبية ولنقاط الضعف فيها سواء بسواء. فالمسح الدقيق الذي أجرته مديرية (الهجرة والتجنيس) في الولايات المتحدة والذي تناول الدفعة الأولى من المهاجرين الذين كان عددهم خمسة عشر ألف مهاجر في شهري نيسان وأيار، فضح أن نسبة المهاجرين السود أو الخلاسيين لم تكن أكثر من ١٥٪ على الرغم من أنهم يشكلون نسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ من مجمل سكان كوبا. كما فضح ذلك المسح أن نسبة لا تتعدى من ١٥ إلى ٢٠٪ كانت نسبة المهاجرين من الريف، قياساً إلى تلك النسبة التي يشكلها القرويون في الشعب الكوبي والبالغة ٣٥٪. فهذه الأرقام تعزز القناعة التي مفادها، أن

القطاعات التي نالت أعظم المكتسبات في المجتمع الكوبي كانت القطاعات الريفية وقطاعات الناس غير البيض. ومما كان ينطوي على دليل قاطع كان ذلك التناقض بين ركاب البحر الكوبيين والهاييتيين الذين رسوا على شاطىء فلوريدا في آن واحد معاً. فلقد كان الوافدون من هاييتي على العموم من العناصر غير المثقفة وسيئة التغذية والعاطلة عن العمل. ولقد هجروا موطنهم لعدم قدرته على تلبية حاجاتهم الأساسية. وأما الكوبيون فقد كانوا من العناصر المثقفة وأصحاء الجسوم ومن العاملين في ميادين شتى، كما كان سبب هجرتهم من بيوتهم يكمن في الغذاء الرتيب ونقص المساكن ومحدودية إمدادات الملابس وغيرها من السلع الاستهلاكية. فلقد فشلت الثورة بالنسبة إليهم في إرضاء مطامحهم بالوصول إلى مستوى معيشة الطبقة الوسطى الأمريكية.

إن الشرارة التي انطلق منها النزوح الكوبي في عام ١٩٨٠ كانت تكمن في إغراء المنزع الاستهلاكي أكثر مما كانت تكمن في فشل المذهب الشيوعي. فطراز الحياة الأمريكية كان موضع ترويج إذاعة «صوت أمريكة» له على أجهزة الراديو في هافانا، وكان محط شاشات التلفزة الكوبية من خلال أقنية البث التلفزيوني في ميامي، كما كان محور تهليل الأعداد المتزايدة من السواح الأجانب في كوبا طولاً وعرضاً، ولا سيما السواح الأمريكيين الكوبيين. فخلال عام ١٩٧٩ عاد ما ينوف على مائة ألف مهاجر من أمثال أولئك الناس إلى بيوتهم السابقة، حيث كان يرفل الكثيرون منهم بمظاهر النجاح والثراء. لقد كانت الرسالة واضحة جداً، كما إنها برهنت في أكثر الحالات عن مدى جدواها في إقناع الآخرين. وإن حقيقة نجاحها في أداء مهمتها كانت أمراً ينطوي على مغزى كبير، لأنها دلت على أن أسباب الترفيه والتقدم الشخصيين ظلت بالنسبة للعديدين، حتى بعد مضي عقدين من الزمن على عمر الثورة، أكثر أهمية من وسائل الترفيه الجماعي والأهداف الاجتماعية.

لقد كان لهذا الواقع طعم الحنظل في حلق كاسترو الذي رد عليه بسياسة مزدوجة: تركيز أكثر من ذي قبل على الحوافز المادية، وتصحيح مفاسد البيروقراطية ومظاهر الترف. كما إن «راؤول كاسترو» شن هجوماً مقذعاً على المسؤولين الكوبيين لأنهم "يستخدمون ويستغلون امتيازات مناصبهم وموارد مشاريعهم لحل مشكلاتهم ومشكلات أصدقائهم"[213]. ولقد اعترف «فيديل كاسترو» أيضاً على هذا النحو قائلاً: "إننا نواجه مشكلات فيما يتعلق بانضباط الأيدي العاملة" وعزا ذلك الأمر إلى "تركيز كل جهود الإنتاج على الحوافز المعنوية وإهمال الحوافز المادية في الوقت نفسه. فلقد بدا لنا وكأن الحماسة كفيلة بحل كل شيء، ولكنها ليست كافية"[214]. وبناء على ذلك تم اعتماد سياسة رواتب جديدة أصبحت نافذة المفعول في الأول من تموز عام ١٩٨٠ وأدت إلى زيادات حقيقية في مكتسبات الحدود الدنيا بالنسبة للعمال الكوبيين، كما أدت إلى علاوات نقدية

مباشرة بالنسبة للأفراد وإلى تسهيلات فاقت حصصهم السابقة . إن النتيجة التي خلص إليها « بيتر وين » في جامعة « ييل » تبدو خلاصة معقولة للواقع الراهن للثورة الكوبية ومستقبلها أيضاً :

" إن الواقع الحالي يمثل شيئاً أكثر من مجرد الضعف ، ولكنه شيء أقل من أزمة في الاشتراكية الكوبية . فرحيل عدد كبير من الكوبيين المبعدين ، ممن سوف ينتجون أقل ما يمكن ويستهلكون مقدار ما يستطيعون وينشرون سخطهم هنا وهناك ، قد يكون ، وقت الأزمة الاقتصادية ، داخلياً أقل ضرراً منه خارجياً .

وأهم ما في الأمر أن الأزمة الراهنة تتيح لقادة كوبا فرصة تصحيح مسيرتهم وإصلاح العيوب التي عرتها الأزمة . ففي الماضي لم تكن قوة كاسترو ورفاقه COMPA~NEROS تكمن في قدرتهم على تفادي الأخطاء ــ وقد ارتكبوا منها أكثر مما يجب ــ ، بل في قدرتهم على الإفادة من أخطائهم وإعادة صياغة الثورة في ضوء دروس الخبرة . فتلك القدرة على مساس بالواقع في عام ١٩٨٠ مثلما كانت على مساس به في عام ١٩٧٠ عندما أدت تلك الحملة المشؤومة للوصول بمحصول السكر إلى عشرة ملايين طن ، إلى وضع القادة الكوبيين قبالة أزمة أخطر من الأزمة التي يواجهونها اليوم مع الاشتراكية الكوبية . فإذا كان بمقدورهم مجابهة الأزمة الراهنة بنفس تلك الروح النقادة المبدعة ؛ فإن مكتسبات تعزيز الثورة سوف تعود عليهم بشيء أكبر من التعويض عن خسارة حتى عدة مئات الآلاف من المهاجرين الذين يخلفون الثورة وراءهم "[215] .

٤ ــ أنظمة المستوطنين البيض

إن النموذج الثالث من الدول التي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، علاوة على النموذج الوطني والنموذج الثوري الاجتماعي ، كان يتمثل بأنظمة المستوطنين البيض ، التي من أبرزها نظاماً جنوب إفريقية وإسرائيل .

ففي إفريقية كانت هنالك أصلاً عدة أنظمة بيضاء مبعثرة هنا وهناك في طول تلك القارة وعرضها : كالجزائر وكينيا وأنغولا وروديسيا وجنوبي غرب إفريقية وجنوب إفريقية . ولقد تم القضاء على معظم هذه الدول الاستيطانية بما عرفه « هارولد ماكميلان » بأنه " رياح التغيير التي تهب على إفريقية " . ففي الجزائر انتصر الوطنيون بعد سنوات من القتال الضاري ، الذي كاد يفضي إلى تقويض الجمهورية الفرنسية . وفي كينيا كان عدد البريطانيين قليلاً جداً ولا يكفي لفرض الحفاظ على دولة استيطانية صالحة للحياة ، ولذلك فإن حكومة لندن قبلت ، بعد أن سحقت ثورة « الماو ماو » ، نظام « كينياتا » ، الذي ازدهرت في ظله المصالح البريطانية . وأما المستعمرون البرتغاليون في

أنغولا ؛ فقد تزايد عددهم تزايداً سريعاً بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن بلغ عددهم أربعمائة ألف . ولكن حكومة لشبونة الاستبدادية رفضت إعطاء الحكم الذاتي للمهاجرين من رعاياها ، كما رفضته بالنسبة للأغلبية الإفريقية ، ولذلك فعندما نشبت الثورة في لشبونة كان المعمرون في أنغولا يفتقرون للاستعداد والتدريب تماماً إلى الحد الذي أقعدهم عن شق طريقهم بأنفسهم . وهكذا فإن الأنظمة الاستيطانية الوحيدة التي بقيت على قيد الحياة كانت في إفريقية الجنوبية ، حيث كانت تتألف من المعقل القوي للبيض في جنوب إفريقية ومن التابعين اللذين يدوران في فلكه في روديسيا « زيمبابوي » وجنوب غربي إفريقية « ناميبيا » .

وأما بالنسبة لإسرائيل فليس من الشائع أنها دولة استيطانية ، ولكن الحقيقة تكمن في أن الإسرائيليين أنفسهم يتصورون مهمتهم بأنها مهمة استيطانية ـــ مهمة العودة إلى صهيون . ولقد رأينا أن الصهاينة منذ البداية (انظر الفصل الواحد والعشرون ، المقطع الخامس) كانوا يضطلعون بدور المعمرين بكل دراية مستغلين القوة الأوربية الأمبريالية وإيديولوجيتها أيما استغلال . ففي نهاية القرن التاسع عشر عرض « تيودور هرزل » " إقامة حاجز دفاعي عن أوربة في آسيا " إذا سمحت بريطانيا " لشعبنا أن يستعمر بشكل حقيقي تلك البقعة الاستراتيجية التي تتداخل فيها المصالح المصرية والمصالح الفارسية / الهندية " . وبعد مرور نصف قرن اعترف « موشيه دايان » صراحة ، وقد كان رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي ، بنجاح ومضامين « الاستعمار الحقيقي » الذي تم إنجازه في تلك الفترة الفاصلة . ففي الخطاب الذي ألقاه عام ١٩٥٣ في حفلة تأبين رائد إسرائيلي شاب لقي مصرعه على أيدي المغيرين العرب صرح دايان قائلاً :

" جدير بنا ألا نلقي الاتهامات جزافاً على القاتلين اليوم . فمن نحن حتى نقيم الأدلة على كراهيتهم ؟ ها قد مضى عليهم ثمانية أعوام وهم يقيمون في معسكرات اللاجئين في غزة ونحن نحول ، أمام أبصارهم ، إلى موطن لنا تلك الأرض والقرى التي عاشوا فيها ، كما عاش أجدادهم من قبلهم . إننا جيل من المستوطنين ، وبدون الخوذة الفولاذية والمدفع لا نستطيع أن نغرس شجرة أو نبني بيتاً . فيجب ألا نتراجع عندما نرى الكراهية تملأ في سعيرها حياة مئات آلاف العرب ممن يحيطون بنا . ويجب ألا نحول أبصارنا كي لا تتراخى قبضتنا . وما هذا المصير إلا مصير جيلنا ، خيار حياتنا ـــ أن نكون دوماً على أهبة الاستعداد وبيدنا السلاح ، أقوياء وقساة ـــ وإلا فإن السيف سيهوي من قبضتنا وتضيع حياتنا هباء منثوراً "[216] .

إن جنوب إفريقية وإسرائيل لا تشكلان بحال من الأحوال مجتمعين استيطانيين متماثلين تمام التماثل كما سنشير بعد قليل . ومع ذلك فلهما بعض السمات المشتركة العامة التي تبين سبب بقائهما

ونجاحهما حتى الأيام الحالية. فلكل مجتمع من هذين المجتمعين عدد من السكان العرقيين بما يكفي لتوفير قاعدة متينة للحكم، فاليهود يشكلون أغلبية ساحقة في إسرائيل ٨٥٪، كما يشكل الأوربيون جالية كبيرة في جنوب إفريقية ١٨٪. وإن كلاً من اليهود والمتأفريقين AFRICANERS يقيمون على مزاعمهم على وصية توراتية، فاليهود يعتبرون حصولهم على فلسطين بمثابة استعادتهم لأرضهم الموعودة، في حين أن المتأفريقين يعتبرون تمدين السود، الأقل شأناً منهم، رسالتهم المقدسة. ولقد تمكنت جنوب إفريقية من تطوير اقتصاد أكثر تقدماً من أي اقتصاد آخر في القارة الإفريقية، وكذلك فعلت إسرائيل في الشرق الأوسط أيضاً، كما تمكن كل بلد من هذين البلدين من إنشاء مؤسسة عسكرية متكافئة مع قوته الاقتصادية، ولذلك سيطر كل منهما على منطقته عسكرياً واقتصادياً أيضاً. وأخيراً تلقى كل من جنوب إفريقية وإسرائيل الدعم الاقتصادي والدبلوماسي الحاسم من القوى الغربية إلى ذلك الحد الذي مكنهما من التغلب على الأزمات في طريق تطورهما، كما مكنهما من إحراز سطوتهما الحالية.

وأما الأسباب الجوهرية للدعم الغربي لإسرائيل وجنوب إفريقية فهي أسباب سياسية طبيعية واقتصادية. فالمراهنات واضحة في حالة إسرائيل: الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط الذي تلتقي فيه القارات الثلاث، والعظمة الاقتصادية لحقول النفط في الشرق الأوسط. ومما لا شك فيه أن سقوط شاه إيران في عام ١٩٧٩ قد زاد في أهمية وقيمة إسرائيل بالنسبة لحسابات جهابذة السياسة الغربيين. كما إن جنوب إفريقية أيضاً بلد ذو أهمية اقتصادية وسياسية طبيعية أساسية بالنسبة للقوى الغربية، لأنه يحتوي على موارد طبيعية غنية بشكل استثنائي من التي تلعب دوراً حيوياً بالنسبة للغرب والتي تجتذب المستثمرين الغربيين إلى أن بلغ استثمارهم قرابة ٢٥ بليون دولاراً أمريكياً، بالإضافة أن هذا البلد يلعب دور القوة الأمبريالية الفرعية القوية في حماية مصالح رأس المال الغربي في كل إفريقية المتاخمة للصحراء الكبرى.

فعلى الرغم من القوة الحقيقية التي تتمتع بها كل من جنوب إفريقية وإسرائيل (حتى بعد توسيع هيمنتها في أعقاب عام ١٩٦٧)، وعلى الرغم من الدعم الخارجي القوي لهما، تبقيان دولتين استيطانيتين في عصر ينحدر بهما إلى منزلة النشاز والمفارقة التاريخية. فهذه النقطة الجوهرية أشار إليها حديثاً الجنرال «يهوشافات هاركبي»، الرئيس السابق للاستخبارات الإسرائيلية والاختصاصي الآن في الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط في الجامعة العبرية. فلقد كتب الجنرال «هاركبي»، الذي كان فيما مضى من المتشددين ضد الفلسطينيين، إلى رئيس الوزراء بيغن في عام ١٩٧٨ مستقيلاً من منصبه كمستشار لشؤون الاستخبارات. وعندما أحجم بيغن عن الإجابة أرسل هاركبي رسالة توضيح طويلة إلى صحيفة معاريف، التي تلعب دور الأداة الرئيسية بالنسبة للمؤسسة الإسرائيلية.

لقد كانت رسالته تتضمن النص التالي الذي يفسر سبب بقاء إسرائيل وجنوب إفريقية، على الرغم من قوتهما العسكرية الطاغية، مجرد قلعتين محاصرتين وبؤرتين للتوترات الداخلية المزمنة والأزمات الدولية المتلاحقة:

"إنني لا أتصور أن من الممكن منع تأسيس حكم عربي، عاجلاً أم آجلاً، في يهوذا والسامرة. وتتميز كل حقبة زمنية بطغيان عدد من الأفكار أو المعايير عليها. فالمعيار الرئيسي الذي يطغى على حقبتنا هذه هو حق تقرير المصير للأقليات المتميزة. ولذلك فإن المحاولة لتعويق مثل هذه الأقلية في حق تقرير مصيرها لموقف ينطوي على مفارقة تاريخية لن تتمكن من الصمود طويلاً"[217].

ـ أ ـ
جنوب إفريقية

عندما جرى انتخاب الإفريقي الجنوبي «بيتر بوثا» لمنصبه في عام ١٩٧٨ (انظر الفصل الواحد والعشرون، المقطع السابع) كان ذائع الصيت «كأقسى من صخر». فقسوته كوزير للدفاع في الإدارات السابقة عادت عليه بلقب WAPEN ـــ وهي التصحيف الإفريقي لكلمة WEAPON (السلاح). ولكن بوثا بدلاً من نزوعه نزعة المحافظ المتزمت أقحم عدة إصلاحات من خلال البرلمان، كما أثار الجدل حول المزيد من التغييرات. ولذلك فإن الحكومة بدأت تسمح للسود بالإقامة في المناطق الحضرية وبالانتساب إلى الاتحادات العمالية المشروعة وبالارتقاء في المناجم والصناعات إلى مناصب العمال المهرة. وأما على الصعيد الاجتماعي فقد صار يسمح للسود بالاشتراك مع البيض في بعض الألعاب الرياضية والاختلاط بهم في بعض المسارح والمطاعم والفنادق والمنتزهات. وأخيراً ختم بوثا ووزراؤه هذا كله بطوافهم في مواطن السود BANTUSTANS وزيارة «سويتو» مدينة السود.

وهكذا أصبح بوثا الآن في نظر الناس أحد المتأفريقين المتنورين VERLIGTE، الأمر الذي أدى إلى وقوع الانقسام في «حزبه الوطني»، إذ انشقت عنه مجموعة صغيرة متزمتة من اليمينيين المتطرفين لتشكل الحزب الوطني الصرف HERTZIGE. كما إن الاتحادات العمالية أيضاً كانت تعارض معارضة عنيدة منافسة السود بالوصول إلى مراكز العمال المهرة والأجور المرتفعة. ولكن كل هذه التغييرات الحديثة لم تكن تتعدى، وفقاً لما أشار إليه «دافيد ويلرز» في معهد «الشؤون الدولية» في جنوب إفريقية، "مجرد إعادة ترتيب المقاعد المتحركة على ظهر الباخرة البريطانية TITANIC. لقد

طرأ شيء من التحسن على سياسة التمييز العنصري في الإطار الاجتماعي وفي ميادين العمل، ولكن في المسائل الجوهرية المتعلقة بالسلطة السياسية بقي كل شيء كما كان عليه من قبل "[218].

إن لهذا التحليل ما يبرره تماماً لأن «بوثا» ذرائعي أكثر مما هو مستنير وذلك لأنه يميز تمييزاً واقعياً بين التمييز العنصري الطفيف أو التحيز، وبين التمييز العنصري الكبير أو العزل، كما إنه يلعب ورقة الأول، كي يحافظ على الثاني. فبغية الحفاظ على التمييز العنصري الكبير ينتهج بوثا استراتيجية النفس الطويل المتمثلة «بالتطور المستقل» لكل موطن من مواطن السود على حدة. وتضمن هذه الاستراتيجية أن البيض، الذين يشكلون نسبة ١٨٪ من مجمل السكان، هم وحدهم الذين يتمتعون بحقوق المواطنة وبالملكية الأبدية لما نسبته ٨٧٪ من الأرض، بما فيها أفضل المناطق الزراعية والصناعات كلها عملياً. وأما الأساس المنطقي للتمييز العنصري الكبير، فهو أن جنوب إفريقية عبارة عن مجتمع متعدد الجنسيات أكثر مما هو مجتمع متعدد العروق، وكل مجموعة لغوية إفريقية فيه ينظر إليها وكأن لها شخصية عرقية مستقلة ولذلك فهي جديرة بموطن خاص بها BANTUSTAN. وينجم عن هذه الخدعة، فيما لو انطلقت على أحد، عدم وجود أغلبية سوداء في جنوب إفريقية، بل وجود مجموعة من «الأمم» ــ كأمة الزولو ذات الخمسة ملايين نسمة، وأمة الخوسا ذات ٤٫٨ مليون نسمة، والأمة البيضاء التي يشكل أفرادها ٤٫٣ مليون نسمة وهكذا دواليك.

ولقد خطط رسل التمييز العنصري في الأصل لاستبقاء كل أمة من هذه الأمم قسراً في موطنها الخاص بها. ولكن التصنيع وما نجم عنه من حاجة لليد العاملة غمرا المدن بالناس السود منذ عهد قديم يعود به القدم إلى عام ١٩٤٠ وأديا إلى تزايد الأغلبية السوداء تزايداً ثابتاً منذ ذلك الحين حتى بلغت نسبة كل الأفارقة الذين يعيشون في جنوب إفريقية «البيضاء»، بدلاً من أن يعيشوا في مواطنهم، ٦٠٪ في حقيقة الأمر. هذا التفاوت الصارخ بين النظرية والتطبيق يجري حله في هذه الآونة بالسماح للأفارقة بالرواح والمجيء بين مواطنهم وبين جنوب إفريقية «البيضاء» كعمال زائرين. وهكذا زاد عدد رحلات الحافلات من ٣٤ مليون رحلة في عام ١٩٧٣ إلى ١١٠ ملايين رحلة في عام ١٩٧٦.

ووفقاً لما تقتضيه الخطط الموضوعة؛ فإن عدد مواطن الأفارقة سوف يتزايد في غضون خمس سنوات من عدده الحالي الذي لا يتعدى الثلاثة إلى عدده الختامي الذي سيكون عشرة. فلدى وصول هذه العملية إلى نهايتها لن يكون هناك أفارقة جنوبيون سود ــ بل مواطنون من مختلف المواطن ممن سوف يتمتعون بحقوق المواطنة التامة بما فيها "صوت واحد لكل إنسان واحد". ولكن هذا الامتياز سيبقى محصوراً طبعاً ضمن المواطن. ففي عام ١٩٦٨ خاطب رئيس وزراء ذلك الحين

« جون فورستر » البرلمان قائلاً "إن حقيقة الأمر هي ما يلي: نحن بحاجة إليهم لأنهم يشتغلون لصالحنا .... ولكن حقيقة شغلهم لصالحنا لن .... تخولهم قط لأية حقوق سياسية. فلا الآن ولا في المستقبل .... ولا يمكننا بحال من الأحوال أن نمنحهم تلك الحقوق السياسية، لا الآن ولا في أي وقت آخر في المستقبل"[219]. ولقد كان « بوثا » على هذه القسوة في تشرين الثاني عام ١٩٧٩ حينما فشل في الحصول على أصوات زمرة من الملونين (من المولدين) إذ وبخهم بكل مرارة قائلاً: "إن مقولة صوت واحد لكل إنسان واحد أمر مقضي عليه في هذه البلد، وأعني لن تكون قط"[220].

وفي ظل هذا التدبير فإن الأفارقة ليس لهم الحق بأكثر من نسبة ١٣٪ من أسوأ الأراضي إنتاجاً في جنوب إفريقية، على الرغم من أنهم يشكلون ٧٥٪ من مجمل السكان. وبالنتيجة فإن هذا التدبير يرقى إلى مستوى نظام معسكرات العمل الاحتياطية تحت ستار المواطن الإفريقية BANTUSTAN. ولاستبقاء هذا الاستغلال الفاضح على قيد الحياة تبذل كل الجهود الممكنة لخلق بورجوازية سوداء مستندة إلى بيروقراطيات تلك المواطن بزعامة الزعامات القبلية. وإن مثل هذه البورجوازية تطل برأسها الآن ولكنها هزيلة وشوهاء السمعة. ولكن الحقيقة التي لا مناص منها والتي تبقى ماثلة للعيان هي أن الجماهير السوداء تفتقر إلى ما يكفيها من الأرض لاستنبات قوتها، كما تفتقر إلى ما يكفيها من الأعمال في المناطق « البيضاء » المجاورة. إن نسبة ٣٠٪ من مجمل القوة العاملة السوداء عاطلة عن العمل، كما إن نصيب الفرد الواحد من الإنتاج القومي الإجمالي GROSS NATIONAL PRODUCT في تلك المواطن أدنى مما هو عليه في كل الدول الإفريقية باستثناء عشرة منها، ونسبة وفيات الأطفال في ترانسكي « المستقلة » هي ٢٨٧ بالألف (في حين أنها ١٢ بالألف في أوساط الإفريقيين الجنوبيين البيض)، وهي نسبة أعلى مما هي عليه في معظم بلدان العالم الثالث. فهذه الإحصاءات تدحض ذلك الزعم الذي ما فتئت تردده جنوب إفريقية والذي مفاده، أن الأفارقة فيها يعيشون في وضع أفضل من وضع غيرهم من الأفارقة في بقية أرجاء تلك القارة.

ولقد جاء « بوثا » بعدة تجديدات في سياسة جنوب إفريقية الخارجية وفي سياستها الداخلية أيضاً. فمثلما يكمن أساس سياسته الداخلية في سياسة التمييز العنصري الكبير، يكمن أساس سياسته الخارجية في نظام « المستوطنة الداخلية »، ذلك النظام الذي كان المقصود به في الأصل تطبيقه قسراً على (زيمبابوي و ناميبيا). ففي حالة « زيمبابوي » اتخذ ذلك النظام شكل اتفاقية « سالزبري » التي عقدها « إيان سميث » مع بعض القادة السود المختارين بقيادة المطران « آبيل موزوريوا » في آذار عام ١٩٧٨. فلقد أشاعت بنود تلك الاتفاقية سراب حكم الأغلبية، إذ نصت على: قيام ذلك الدستور الذي وفر للبيض (الذين يشكلون نسبة ٤٪ من السكان) الهيمنة على قوات الشرطة والجيش والمحاكم والإدارة المدنية، وإجراء الانتخابات التي انتهكت نزاهتها في ظل المعايير

الغربية كلها والتي أوحت، على الرغم من ذلك، بفكرة تقرير المصير، كما نصت على تفكيك الكيانات العنصرية الصغيرة وعلى مناشدة القوى الغربية، في خاتمة المطاف، لإلغاء الحظر التجاري. ولقد قيمت إدارة كارتر بشكل مصيب أن حكومة موزوريوا ليست أكثر من واجهة لاستمرار هيمنة الأقلية البيضاء في روديسيا، ودفعت هذه المعارضة الأمريكية برئيسة الوزراء «مارغريت تاتشر» إلى عقد مؤتمر لانكاستر، حيث تم التوصل إلى اتفاق مع قادة الجبهة الوطنية نص على دستور جديد وعلى إجراء الانتخابات في آذار عام ١٩٨٠ بشكل يفضي إلى الاستقلال.

وعندما نال «الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي» بزعامة «روبرت موغابي» خمسة وسبعين مقعداً من مقاعد البرلمان المائة، ونال «جوشوا إنكومو»، وهو قائد المجموعة المقاتلة الرئيسية الأخرى، خمسة وعشرين مقعداً آخر، وقع ذلك الانتصار وقع الصاعقة على المراقبين الغربيين وعلى الروديسيين البيض على حد سواء. وأما من المقاعد الثلاثة والعشرين الباقية؛ فقد كان ثلاثة منها من نصيب «موزوريوا» الذي تلقى الإعانات المالية الضخمة، وعشرون مقعداً كفلها اتفاق «لانكاستر» للبيض. لقد كانت هذه النتائج مخيبة للآمال ولا سيما بالنسبة إلى بوثا، الذي كان قد صرح قبل الانتخابات بقليل أن جنوب إفريقية تطمح أن تكون "الأم المرضع لزمرة من الدول" بما فيها زيمبابوي وناميبيا. ولكن «المؤتمر الوطني الإفريقي» المحظور في جنوب إفريقية أعلن "أن ذلك الانتصار في زيمبابوي يسم بداية النهاية بالنسبة لجنوب إفريقية".

ولكن «المؤتمر الوطني الإفريقي» لم يكن يلهو بالجعجعة الفارغة، كما إن انتخابات «زيمبابوي» ألهبت فيه روح الكفاح المسلح وأبعدته عن طبيعته المحافظة القديمة. فلقد خاض هذا الحزب، منذ تأسيسه في عام ١٩١٢ وطيلة أربعين عاماً، حملة التوسل والتذلل المتواضعة دفاعاً عن حقوق السود، وسرعان ما مر في أطوار متعاقبة من العصيان المدني البعيد عن العنف والتخريب ضد أهداف غير الأهداف البشرية إلى أن توصل في الستينيات (١٩٦٠) إلى القرار الذي مفاده أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة قطعاً لتحرير الغالبية السوداء في جنوب إفريقية. ولكن أولى جهوده في مضمار حرب العصابات مُنيت بفشل ذريع وما تقيض لها النجاح إلا بعد قيام الثورة في أنغولا وموزامبيق، بالإضافة إلى ذلك الانتصار الانتخابي في زيمبابوي، حيث تمكن من إنشاء القواعد المأمونة لتدريب المتطوعة وشن العمليات من تلك القواعد. فلقد هرب آلاف الشباب إلى خارج البلاد، حيث تمكنوا من حيازة الأسلحة والتدريب، ومن ثم من تنظيم جيش رجال العصابات التابع لحزب «المؤتمر الوطني الإفريقي»، الجيش الذي هو بالنسبة للأمة رأس حربتها UMKONTO WE SIZWE.

إن معظم أسلحة هذا الجيش تأتيه من الاتحاد السوفييتي ومن أوربة الشرقية، وليس هنالك من مصدر بديل آخر له باعتبار أن القوى الغربية تفضل تسليح جنوب إفريقية مثلما سلحت من قبل الأنظمة الاستعمارية البرتغالية. وبفضل هذه الأسلحة يسعى «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» لا لإقامة حكم السود وإنما لإقامة ما يسميه جنوب إفريقية «اللاعنصرية». وإن عضوية هذا الحزب تضم مجموعة قليلة من البيض ويرحب بالمزيد منهم، كما إن شدة نضاله المسلح آخذة بالتسارع بشن الهجمات على مخافر الشرطة والبنوك ومصافي النفط. وبعد تنفيذ أمثال هذه العمليات يستطيع رجال العصابات الآن الاختفاء في أوساط عامة الناس المحيطة بهم، الأمر الذي يدل على درجة ما من تنظيم الدعم الجماهيري الجديد على هذا الحزب والمهم في الوقت نفسه.

ولم تعد العمليات المناهضة لسياسة التمييز العنصري تقتصر على العمليات المسلحة وحدها فحسب، إذ إن هنالك نهوض جماهيري واسع النطاق على مستويات عديدة وتحت ستار مختلف الأقنعة. فثمة قيادات كنسية بارزة، سوداء وبيضاء، تخرق عمداً في هذه الأيام قوانين التمييز العنصري وتعرض أنفسها لعقوبة الزج في عربات الشرطة، كما إن أعداداً كبيرة من الطلبة المولدين يرفضون الآن، بعد خمول طويل، الالتحاق بالمدارس العنصرية ويعلنون انتماءهم «للسود» تضامناً مع الأفارقة. وعلاوة على ذلك تتزايد اليوم النزعة النضالية لدى العمال السود الحضريين بتلك الإضرابات التي ينفذها عمال البلدية في «جوهان سبيرغ» وعمال تصنيع اللحوم في «كيب تاون» وعمال الإنشاءات في معامل SASOL السرية لتحويل النفط إلى غاز، بالإضافة إلى الإضرابات التي يقوم بها الخليط العمالي في «دوربان» وفي «بورت أليزابيت» والمستخدمون في مصانع «فورد وجنرال موتورز وفولكسفاغن وغودييز».

إن النزعة النضالية لدى السود الحضريين سوف تستمر، نظراً لتزايد البطالة والتمايز في الأجور. فأسود واحد من بين كل أربعة يعيش حالة البطالة، كما إن هذه النسبة سوف تكون، طبقاً للدراسة الحديثة التي أجراها «آراث روكنز دي لانج» من جامعة «ويت ووترسراند»، أربعة من بين كل عشرة من السود بحلول عام ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه تتزايد اتساعاً تلك الهوة بين الأجور المدفوعة للبيض والأجور المدفوعة للأفارقة. فمجلة «بيزنس ويك» في عددها الصادر في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٧٧ تورد في تقريرها: "إن البيض في المناجم ينالون ما متوسطه ١٠٢٧ دولاراً في الشهر بالمقارنة مع متوسط ما يناله السود وهو ١٢٤ دولاراً، الأمر الذي يشكل هوة تبلغ ٩٠٣ دولارات مقابل الهوة التي كانت تبلغ ٧٢٢ دولاراً في عام ١٩٧٤". كما إن مديرية الإحصاءات في جنوب إفريقية تشير أيضاً إلى أن السود كانوا ينالون، في شهر حزيران ١٩٨٠، من الأجور ما يقل بنسبة ٧٩٪ عما كان يناله البيض في التعدين والصناعة والإنشاءات والكهرباء والنقل ووسائل الاتصالات

العامة. وأما الظروف التي يعيش بها السود في مواطنهم BANTUSTAN ـــ حيث يعيش نصف المواطنين السود ويعملون، أو حيث يهجرونها بانتظام كعمال متعاقدين إلى تلك المنطقة التي تدعى «بالمنطقة البيضاء» والتي تحتل رقعة تبلغ نسبتها ٨٧٪ من البلاد ـــ فهي ظروف أسوأ من هذه الظروف. فالجوع والازدحام والمرض في هذه المواطن أسوأ مما هي عليه في زيمبابوي القروية، الأمر الذي وفر التربة الخصبة لنشاط رجال عصابات «الجبهة الوطنية».

إن اقتران التطورات الخارجية بمجريات الأمور الداخلية كان السبب في انزلاق جنوب إفريقية إلى حمأة ما دعته صحيفة «راند ديلي ميل» "بحالة من حالات الحرب الثورية". وأما بوثا فبإمكانه الاعتماد، استناداً منه إلى سجلات الماضي، على الدعم الغربي لمجابهة العاصفة القادمة وذلك لأن الموارد الطبيعية في جنوب إفريقية (كالذهب والكروم والبلاتين والفحم والماس والنحاس والأورانيوم) تلعب دوراً حيوياً بالنسبة للعالم الغربي. وطبقاً لما أوردته صحيفة «فورتشن» في ١٤ آب عام ١٩٧٨؛ فإن "جنوب إفريقية، من وجهة النظر الأمريكية، تمثل بالنسبة للمواد الاستراتيجية ما تمثله العربية السعودية بالنسبة للنفط". وعلاوة على ذلك كان للبنوك الأمريكية مبلغ ٢٫٢٧ بليون دولار من مجمل الديوان الأجنبية المترتبة على جنوب إفريقية والبالغة ٧٫٨ بليوناً، بالإضافة إلى تزايد معدل إقراض مصارف الولايات المتحدة لجنوب إفريقية في هذه الآونة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى وجود ما قيمته ٢٥ بليون دولاراً من استثمارات الشركات الغربية في جنوب إفريقية، علماً بأنها آخذة بالتزايد تزايداً حاداً أيضاً وذلك لأن المستثمرين الأمريكيين غنموا من جنوب إفريقية في عام ١٩٧٤ ما نسبته ١٩٫١٪ بالمقارنة مع ما كان متوسط نسبته ١١٪ من عائدات مجمل استثماراتهم الأجنبية.

فهذه المصالح الغربية الجوهرية والمجزية تفسر التحالف السري والواقعي DE FACTO بين جنوب إفريقية والغرب. فخلال كل أزمة من الأزمات التي كانت تحاصر ذلك النظام العنصري كانت الحكومات والشركات الغربية تهرع إلى تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية إليه. إن مذبحة «شارب فيل» التي حدثت في آذار عام ١٩٦٠ والتي قتل فيها ٦٩ متظاهراً خرقاً لكل القوانين النافذة في جنوب إفريقية، استتبعت قمعاً سياسياً رهيباً فرضه «جون فورستر» الذي كان وزيراً للشرطة في ذلك الحين. وإن ما نجم عن ذلك من احتجاجات عالمية قد عاد بالضرر على اقتصاد جنوب إفريقية، ولكن الشيء الذي كفل استمرار سياسة التمييز العنصري كان القرض العاجل الذي قدمه اتحاد البنوك الأمريكية بقيمة ٤٠ مليون دولاراً. وأما الأزمة الضخمة التالية فقد كانت انتفاضة سويتو عام ١٩٧٦، التي اعترف المسؤولون فيها بمقتل ٢٣١ نسمة وجرح ١٢٠٠، مما أدى إلى تقليص الشركات الصناعية لاستثماراتها ولكن المصارف الأمريكية لم تبد مثل هذا التعقل، إذ عمد «صندوق النقد الدولي»، بدعم مصرفي أمريكي كبير، إلى تأمين قرض بمبلغ ٤٦٤ مليون دولار

لجنوب إفريقية، ذلك القرض الذي سدد لبريتوريا النفقات العسكرية، التي كانت قد تزايدت تزايداً هائلاً في ذلك الحين.

وأما الأمر الذي كان ينطوي على أهمية توازي أهمية المعونة المالية، فقد كان المعونة العسكرية التي مكنت جنوب إفريقية من بناء جيش حديث قوي لاستخدامه ضد مواطنيها السود وضد الدول الإفريقية في شمالها. فعندما أقرت الأمم المتحدة حظر بيع الأسلحة إلى جنوب إفريقية في عام ١٩٦٣ كان لتلك البلاد جيش قوامه ١٣٠٠٠ رجل مزودين بالأسلحة البريطانية والأمريكية العتيقة، ولكن ما إن حل عام ١٩٧٨ حتى صار لجنوب إفريقية جيش مؤلف من ٥٥٠٠٠ جندي نظامي و ١٣٠٠٠٠ جندي احتياط مزودين بـ ٣٦٢ طائرة مقاتلة و ٩١ حوامة و ١٧٠ دبابة و ١٦٠٠ عربة مصفحة. فلقد تم التوصل إلى هذه الترسانة من خلال عدة إجراءات مختلفة كان أحدها ابتياع براءات الاختراع من الشركات الغربية لتصنيع الأسلحة بدءاً بالأسلحة الصغيرة وانتهاء بصواريخ أرض جو، صواريخ «كاكتوس ــ كروتيل». وأما الإجراء الآخر فيتمثل بإنتاج جنوب إفريقية للأسلحة المعقدة تحت ستار التراخيص الرسمية الفرنسية والإيطالية والأمريكية والبريطانية. وعلاوة على ذلك كان بمقدور جنوب إفريقية أن تشتري من البلدان الأجنبية تلك السلع «غير العسكرية» كالآلات الحاسبة والطائرات الخفيفة وطائرات النقل، التي كانت تستخدمها بعد حين للأغراض العسكرية. وما القدرة النووية المشهورة لجنوب إفريقية إلا بمثابة المحصلة الأخيرة للمدخلات التكنولوجية من أوربة وإسرائيل والولايات المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر أيضاً. وإن مراقبة الأقمار الصناعية قد التقطت في ٢٢ أيلول عام ١٩٧٩ ومضة برق فوق جنوبي الأطلسي، وإن من المعتقد على العموم أن تلك الومضة قد وسمت بداية انتساب جنوب إفريقية إلى النادي النووي.

وختاماً فقد حظيت جنوب إفريقية بالدعم الدبلوماسي الغربي على الرغم من تمويهه لأسباب سياسية محلية. فالتوجه المناصر للاستعمار الذي تتوجهه واشنطن تم تبيانه بكل وضوح في تقرير «الرضيع الأسود» عام ١٩٦٩ ــ وهو المذكرة (٣٩) الصادرة عن هيئة «الأمن القومي». فهذه الدراسة التي تناولت سياسة الولايات المتحدة بالمراجعة والتي كلف «هنري كيسينجر»، مستشار البيت الأبيض، أكثر من جهة رسمية بإعدادها، شككت "بعمق عزيمة السود واستمرارها" واستبعدت حركات التمرد ووصمتها بأنها "حركات غير واقعية أو أنها حركات غير جديرة بالمساندة". وفي مطلع عام ١٩٧٠ تبنى الرئيس «نيكسون» الخيار الثاني من تقرير هيئة «الأمن القومي» رقم ٣٩، ذلك الخيار الذي كان يطالب باتخاذ «الموقف العام» التالي:

"سوف نحافظ على معارضتنا العلنية للقمع العنصري في الوقت الذي نخفف فيه من حدة

العزلة السياسية والقيود الاقتصادية المفروضة على دول البيض. ولسوف نبدأ بمؤشرات متواضعة عن هذا التخفيف وذلك بتوسيع أفق علاقاتنا واتصالاتنا تدريجياً استجابة منا، إلى حد ما، لذلك الاعتدال الملموس لسياسات البيض على الرغم من أنه اعتدال طفيف وتدريجي. ولسوف نكون أكثر مرونة في موقفنا من نظام سميث دون أن يؤدي ذلك الموقف العلني إلى تقويض موقف المملكة أو الأمم المتحدة من روديسيا. ولسوف ننظر إلى السياسات البرتغالية الحالية وكأنها ترمي إلى الوصول إلى المزيد من التغييرات في المناطق البرتغالية ..... ".

وهكذا فإن واشنطن، انسجاماً مع هذه الاستراتيجية، خففت العقوبات المفروضة على روديسيا وخرقت حظر بيع الأسلحة إلى جنوب إفريقية وساندت البرتغال في حروبها الاستعمارية. وعلى نقيض هذا الموقف فإنها وصمت حركات التحرير بالمنظمات الإرهابية وبأنها دمى في يد الاتحاد السوفييتي. وجاءت بعد ذلك الثورة البرتغالية في نيسان عام ١٩٧٤ لتعري مزاعم التضليل التي كانت تنطوي عليها استراتيجية نيكسون / كيسينجر وعدم قابليتها للحياة. وكان رد واشنطن يتمثل بمحاولتها أن تفعل بـ « آغوستينو نيتو » و « بحركته الشعبية لتحرير أنغولا » ما كانت قد فعلته منذ عدة سنوات خلت « بياتريس لومومبا » في الكونغو. فلقد تم فضح المحاولة الأمريكية الرامية لإجهاض الثورة في أنغولا من خلال ما نشره عميل المخابرات المركزية المسؤول عن هذه العملية. « فجون ستوك وال » يفضح في تقريره « بحثاً عن الأعداء »[221]، أن التدخل الأولي في أنغولا من قبل قوة خارجية ـــ وأي تصعيد نجم عن ذلك ـــ كان التدخل الذي نفذته الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفييتي أو كوبا، كما إن إرسال الجنود الكوبيين كان بناء على طلب « الحركة الشعبية لتحرير أنغولا » بعد الهجوم الذي شنته جنوب إفريقية على أنغولا في ٢٣ تشرين الأول عام ١٩٧٥، وتم إبلاغ الاتحاد السوفييتي بالقرار الكوبي بعد تنفيذه وليس قبل ذلك. وأما قرار كيسينجر بمساندة « الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا » و « الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام »، المنظمتين المؤيدتين للغرب، فقد كان مرده، كما قيل لـ « ستوك وال »، أن كيسينجر " كان لا ينظر إلى الصراع في أنغولا إلا في ضوء السياسة العالمية، كما كان قد عقد عزمه على عدم السماح للسوفييتي بالإقدام على أية خطوة في أي مكان بعيد من العالم دون أن يواجهوا فيه القوة العسكرية للولايات المتحدة "[222].

لقد أقدم « ناثانيال ديفيس »، مساعد وزير الخارجية، على تقديم استقالته في آب عام ١٩٧٥، لأن كيسينجر رفض اقتراحه القاضي بإجراء تسوية سلمية دولية في أنغولا، كما أدلى بتحذيره الذي كان مفاده أن مساندة « الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا ـــ FNLA » و « الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام ـــ UNITA » ستمنى بالفشل لأن « سافيمبي ـــ رئيس UNITA » لم يكن مقاتلاً ماهراً وكذلك الأمر بالنسبة لِـ « روبرتو ـــ رئيس FNLA ». وإن اللعبة لعبة مغلوطة كما إن اللاعبين اللذين

نراهن عليهما هما الخاسران "[223]. وفي غضون ستة عشر شهراً توصل «ستوك وال»، وقد خاب فأله، إلى تلك النتيجة نفسها وترك جهاز الاستخبارات المركزية أيضاً. وفي رسالة مفتوحة نشرها في «واشنطن بوست» في ١٠ نيسان عام ١٩٧٧ قدم مبرراته:

" بعد فييتنام تلقيت قرار تعييني كرئيس لحملة أنغولا. ولقد تم هذا الأمر على الرغم من الحقيقة التي مفادها أنني كنت والعديد من الضباط الآخرين في جهاز الاستخبارات المركزية وفي وزارة الخارجية نعتقد أن التدخل قرار لا يتسم بالمسؤولية وينطوي على تصورات مغلوطة من زاوية تقدم مصالح الولايات المتحدة أشواطاً إلى الأمام، ومن زاوية المسألة الأخلاقية التي تتعارض مع إسهام التدخل بتصعيد الحرب الأهلية الملتهبة أصلاً، في الوقت الذي لم يكن لنا فيه أية إمكانية للالتزام المطلق بواجبنا وضمان النصر لحلفائنا.

فمن وجهة نظر لاعب شطرنج كان التدخل خطأً فادحاً. فمنذ تموز عام ١٩٧٥ كان من الواضح أن النصر حليف «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ــ MPLA» إذ كانت تسيطر على ١٢ محافظة من المحافظات الخمسة عشر، كما كان العديد من الرسميين الأمريكيين وأعضاء مجلس الشيوخ ممن يتسمون بروح المسؤولية، يرون في هذه المنظمة أنها أفضل المنظمات تأهيلاً لإدارة دفة الأمور في أنغولا، مع التنويه إلى أنها لم تكن معادية للولايات المتحدة. لقد رصدت الاستخبارات المركزية مبلغ ٣١ مليون دولار لاعتراض انتصار MPLA، ولكن ما إن مرت ستة أشهر حتى انتصرت هذه المنظمة انتصارها الساحق، وتمركز ١٥٠٠٠ جندي من الجنود الكوبيين النظاميين في أنغولا وهم يتمتعون بالتعاطف المطلق من معظم أنحاء العالم الثالث وبدعم العديد من رؤساء الدول الإفريقية من ذوي النفوذ الواسع ممن كانوا يفتقدون سابقاً أي تدخل في الشؤون الإفريقية من خارج القارة الإفريقية.

وفي الوقت نفسه تجللت الولايات المتحدة بالخزي لافتضاح تدخلها العسكري المستور ولتحالفها مع جنوب إفريقية ولهزيمتها "[224].

ورداً على أن هذا الفشل المطلق أقر مجلس الشيوخ في عام ١٩٧٦ «تعديل كلارك» الذي يحظر تقديم المعونة العسكرية الأمريكية سراً إلى القوى المعارضة للحكومة في أنغولا. ولكن كلاً من «بريجينسكي» والمسؤولين في الاستخبارات المركزية بذلوا الجهود الحثيثة لتجديد تقديم المعونة إلى «سافمبي ــ رئيس UNITA»، كما إن بعض العناصر القوية من الكونغرس ومن خارجه ساندت مثل تلك المعونة. فاستجابت إدارة كارتر برفض إقامة العلاقات الدبلوماسية مع أنغولا وتركت بذلك الولايات المتحدة تقف وحدها، دون سواها من القوى الغربية الرئيسية، ذلك الموقف. وخلال الحملة الانتخابية الرئاسية في عام ١٩٨٠ صرح «رونالد ريغان» بأنه " لا يرى من الخطأ تقديم

الأسلحة لأولئك الناس في أنغولا الذين يحاربون الكوبيين" . وفي غضون ذلك كانت جنوب إفريقية تقدم المساعدة الفعالة لمنظمة UNITA كأداة لزعزعة استقرار حكومة أنغولا وبذلك تتمكن من اصطياد رجال عصابات «سوابو» في ناميبيا على نحو غير مباشر . وهكذا فإن من المحتمل أن تتورط الولايات المتحدة ، في ظل إدارة ريغان الجديدة ، في حرب غير مكشوفة في أنغولا وفي تحالف واقعي DE FACTO مع جنوب إفريقية .

إن مضمون مثل هذا النهج يتجلى للعيان في التصريح التالي الذي أدلى به الرئيس «شيهو شاغاري» ، رئيس جمهورية نيجيريا التي هي بمثابة ثاني أهم البلدان المصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة ، وقال فيه : "إن نيجيريا لن تثابر على توفير المال وغيره من أشكال الدعم لرجال العصابات الذين يحاربون لتحرير ناميبيا وحسب ، ولكنها ستساعد أيضاً المدافعين عن الحرية في جنوب إفريقية نفسها . ولسوف نساهم بنصيبنا مادياً ومعنوياً . فهذه الحرب نعتبرها حربنا نحن وليست حرب الناس المضطهدين في جنوب إفريقية ليس إلا"[225] .

وفي تشرين الأول عام ١٩٧٩ وجه أحد مراسلي الإذاعات الباسيفيكية السؤال التالي إلى «نيريري» رئيس جمهورية تانزانيا : "كيف تنظرون إلى الانتخابات الرئاسية «في الولايات المتحدة» التي ستجري عام ١٩٨٠؟" فكان جوابه جديراً بالملاحظة كمعيار لرصد ماجريات الشؤون السياسية والأحداث في المستقبل :

"إن المنزلة الأخلاقية التي طرحها الرئيس «جيمي كارتر» جعلت الحياة أمراً هيناً جداً بالنسبة لنا لأن المرء يجد فيه الإنسان الذي يمكن الجلوس إليه والتحدث معه ، والإنسان الذي يدرك ما يتحدث به ذلك المرء معه . فإذا قلنا له 'بأننا لا نحارب لمصلحة الشيوعية في إفريقية الجنوبية' ؛ فإنه سوف يدرك بأننا لا نحارب لمصلحة الشيوعية . وإذا ما اختلفت معه في الرأي فإنه لن يتصورني إنساناً ذا قرنين ، وهذا ما يجعل العلاقات الشخصية أكثر يسراً .

ولكنني لست واثقاً من أن يكون لهذا الأمر تأثير كبير في الشؤون السياسية ، التي هي وليدة هيكل بنيان السلطة في الولايات المتحدة ..... فإذا كانت الولايات المتحدة مخيبة لآمال العالم الثالث فإن المشكلة لا يمكن أن تكون شخص (كارتر) . فالمشكلة تكمن في النظام بحد ذاته . إن الولايات المتحدة دولة رأسمالية ، وهي أمبريالية ، وهي قوة عظمى ، ولذلك فإن ديدنها الهيمنة .

إنني لا أعلم إن كنت منصفاً في حديثي أم لا ، ولكنني أقول أن وجود إنسان فاضل في سدة رئاسة الجمهورية يجعل الحياة أسهل بالنسبة لنا ، لأن ذلك يتيح لك أن تجالسه وأن تحاوره . ولكن مشكلات تانزانيا ستبقى هي هي ، كما ستبقى مشكلة العالم الثالث هي هي أيضاً ، فلماذا يا ترى؟

فالسبب لا يكمن في شخص من يحتل البيت الأبيض، بل في هيكل بنيان السلطة في الولايات المتحدة، وهذا الواقع سوف يستمر كما كان سواء أكانت هنالك انتخابات أم لا "[226].

— ب —
كيان إسرائيل

من أوائل الشعارات الصهيونية كان شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». لقد كان شعاراً آخاذاً ولكنه كان مغلوطاً أيضاً. فتجاهله المطلق للسكان المحليين كان جوهر العملية العقلية الاستيطانية. ولكن القرن العشرين لم يكن القرن السادس عشر. فالعرب الفلسطينيون لم يكونوا الهنود الأمريكيين أو الياكوت YAKUTS السيبيريين. لقد فشل المهاجرون اليهود إلى فلسطين أن يفعلوا ما كان قد فعله الإسبانيون في العالم الجديد أو الروس في سيبيريا. فالوعي القومي العربي وجد لنفسه التحريض في الاعتداءات الأمبريالية إبان القرن التاسع عشر وبالصدمات وبالوعود الكاذبة إبان الحرب العالمية الأولى وبدعايات قوات المحور وانتصاراتها في الثلاثينيات (١٩٣٠) (راجع الفصل الواحد والعشرون، المقطع الخامس).

في ذلك الوقت الذي كانت فيه الأمور تنذر باقتراب نشوب الحرب العالمية الثانية كانت الحكومة البريطانية تسعى جاهدة لتحييد تلك العناصر الموالية للألمان في العالم العربي. ففي أيار عام ١٩٣٩ أصدرت «الكتاب الأبيض» الذي أعلنت فيه أن فلسطين لن تصبح دولة يهودية ضد إرادة سكانها وحددت الهجرة المستقبلية لليهود بالشكل الذي لن يسمح لعددهم أن ينوف على ثلث العدد الإجمالي للسكان، الأمر الذي أثار حفيظة الجماعة اليهودية وجعلها ترغي وتزبد ولكنها عند نشوب الحرب بعد ثلاثة أشهر لم يكن لها خيار آخر غير مساندة بريطانيا ضد ألمانيا الهتلرية. وهكذا تطوع عدد من اليهود الفلسطينيين يبلغ في مجمله ستاً وعشرين ألف نسمة (ومن بينهم أربعة آلاف امرأة) للخدمة في مختلف الجبهات المتناثرة في جميع أرجاء العالم بما فيها الشرق الأوسط وشمال إفريقية وإثيوبيا والهند وأوستراليا وإنكلترا والقارة الأوربية. وبذلك تسنى لهؤلاء المتطوعين أن يتدربوا على الخدمات الطبية والورشات الصناعية ومجموعات الإشارة والمدفعية والقوات الجوية والبحرية، وعلى العمل بين قوات المظليين ووحدات الكوماندوس وفي الوحدات النسائية المساعدة. ففي قيام اليهود بدورهم في الحرب ضد النازيين، اكتسبوا خبرة وتدريباً قيّمين بالنسبة لصراعهم المستقبلي في فلسطين.

إن الحرب العالمية الثانية لم تتح الفرصة لليهود، كي يحصلوا على المهارات العسكرية وحسب وإنما دفعت بهم نحو تعصب قومي مقاتل رداً منهم على أهوال الإبادة «بالأفران» وعلى رفض الدول المسيحية فتح أبوابها أمام اللاجئين اليهود. ولقد تجلت هذه الروح العدوانية الجديدة في «برنامج بيلت مور»، الذي تبنوه في نيويورك عام ١٩٤٢ والذي كانت مطالبه تدور حول «كومنولث يهودي»[227]، وهي العبارة المموهة لدولة يهودية يكون لها جيشها الخاص الذي يقاتل تحت علمها الخاص بها أيضاً. فالهجرة يجب ألا تكون مقيدة وتحت إشراف «الوكالة اليهودية».

وفي ضوء التطورات اللاحقة تجدر الإشارة إلى أن ذوي المنزع الاشتراكي من دعاة تعايش القوميتين دأبوا تفضيلهم قيام جبهة مشتركة مع العرب لمقاومة العدو المشترك للشعبين معاً ــ ألا وهو الأمبريالية. ولكن «دافيد بن غوريون» كان يسيطر على مؤتمر «بيلت مور» بخطاباته الحماسية. "فإما أن تلبي الصهيونية، بشكل جذري وعاجل، الحاجة الملحة لآلاف اليهود المقتلعين من الجذور، وتضع الأساس المتين، من خلال الهجرة والاستيطان الجماعيين، لقيام فلسطين يهودية حرة تحكم نفسها بنفسها، وإلا فإنها دعوة جوفاء"[228]. وأما «موشيه سميلانسكي»، وهو مهاجر محنك منذ التسعينيات (١٨٩٠)، فقد كان يتحدث باسم الأقلية المنشقة الصغيرة، عندما كان يبدي تذمره قائلاً "منذ أيام بيلت مور تم إخماد حرية الفكر والكلام. لقد أصبح فقهاء اليهودية أبواقاً SHOFARS يرددون الشعارات المفروضة عليهم من فوق. وكل من يتجرأ على التعبير عن رأيه الخاص يوصم بالخيانة، كما فرض الصمت على الكتاب ذوي النزعة الاستقلالية مهما كانت ضئيلة الشأن"[229].

ولما انتهت الحرب بدأت تدغدغ أحلام اليهود فكرة مكافأتهم على خدماتهم الجلى، ولا سيما بعد النصر الانتخابي الذي حققه حزب العمال البريطاني (الودي) في تموز عام ١٩٤٥. ولكن آمالهم سرعان ما بدأت تتبخر عندما بدأ العمال يسعون لإقامة نوع من التوازن بين المطالب اليهودية والضغوط العربية وبين مصالحهم الأمبريالية. فرد الصهاينة على ذلك باعتماد استراتيجية مزدوجة يمكن تلخيصها «بالصهيونية الدبلوماسية» التي كان يجسدها الدكتور الوقور حايم وايزمن، «وبالصهيونية المقاتلة» التي كان يجسدها مناحيم بيغن.

وعلى الرغم من أن عبارة «الصهيونية المقاتلة» كانت من ابتكار «يوري أفنيري»، وهو أحد المندوبين الإسرائيليين، فإن جذورها تعود إلى التطرف الرجعي الذي كان يتحلى به «جابوتنسكي» والذي أشرنا إليه من قبل. فمع أن التيار الرئيسي في الزعامة اليهودية قد فصل جابوتنسكي ومنظمته السرية المسلحة «إيرغون ــ IRGUN باعتبارهما يمثلان "الجناح المتطرف في الحركة الصهيونية"

فإنهما كانا يتمتعان بعدد كبير من الأتباع، نظراً لمغامراتهما الجريئة ونظراً لأن الأحداث ـــ وهذا الأهم ـــ قد برهنت عن صحة دعوتهما في أغلب الأحيان، بدلاً من أن تبرهن على خطئها. فلقد كانا يصران، بدقة النبوة، على أن الشعب اليهودي لن ينال استقلاله الوطني ما لم يكن على أهبة الاستعداد للقتال من أجله.

وبعد موت جابوتنسكي في عام ١٩٣٩ تزعم مناحيم بيغن منظمة إيرغون. لم يكن بيغن رجلاً مقاتلاً أو شاعراً ثورياً أو شخصية أسطورية رومانسية. وإنما كان إنساناً قصير القامة وبعيداً عن الوسامة وأنيقاً في مسألة الملبس وآداب السلوك، فإنه كان أكثر شبهاً بمحام أو معلم في مدينة صغيرة منه بالقائد الثوري المطاع. ومع ذلك فإن شجاعته وحزمه ونزعته نحو النشاطات السرية وقدرته على التشبث بالخيارات الاستراتيجية، جعلت منه زعيماً بلا منازع لتلك المنظمة الإرهابية في طورها اللاحق بالشكل الذي كان عليه جابوتنسكي في أيامها الأولى. لقد استبعد بيغن العرب من حساباته بمنتهى البساطة كعامل ضئيل الشأن "طبعاً للعرب حقوق ولكن حقوقنا أهم من حقوقهم بكثير كما إن حاجاتنا تطغى على حاجاتهم أيضاً"[230]. ولقد كان يعتبر البريطانيين بمثابة العدو رقم١ كما كان على قناعة تامة أن بالإمكان طردهم من فلسطين بالقوة المسلحة. "لقد أقنعنا التاريخ وملاحظاتنا أيضاً أن السلطة البريطانية ستتهاوى تلقائياً فيما لو نجحنا في تقويض هيبة الحكومة في أرض إسرائيل ERETZ ISRAEL. وبدءاً من ذلك التاريخ فصاعداً لن نترك الفرصة لهذه الزاوية الضعيفة أن تهنأ بالراحة. وطيلة سنوات انتفاضتنا، كنا نضرب هيبة الحكم البريطاني بشكل متعمد وبلا كلل وبلا انقطاع"[231].

لقد نفذ بيغن هذه الاستراتيجية بنجاح باهر على الرغم من الفوارق الهائلة الظاهرية والمثبطة للهمم. فحرب العصابات بدأت في عام ١٩٤٤ بستمائة فرد من منظمة إيرغون فقط وبأقل من مائة قطعة سلاح. ومع ذلك فقد كان «الإرهابيون اليهود»، كما كانت تطلق عليهم الصحافة البريطانية. يوماً بعد آخر ينسفون الجسور ويلغمون الطرقات ويخرجون القطارات عن سككها الحديدية ويغرقون قوارب دوريات الحراسة ويهاجمون الثكنات والإنشاءات العسكرية ويسطون على الأسلحة وشاحنات الرواتب. وأما ذروة الإرهاب، فقد كان نسف «فندق الملك داوود» الذي كانت تستخدمه السلطة البريطانية مقراً لقيادتها العسكرية والمدنية معاً، إذ مات بين الأنقاض أكثر من ثمان وثمانين نسمة معظمهم من البريطانيين والعرب واليهود. وأما رد السلطات البريطانية فقد كان يتمثل باتخاذ الاحتياطات الأمنية المألوفة كالأسلاك الشائكة وإقامة الحواجز وأكياس الرمل وتشديد الحراسة وحظر التجول. وتحولت فلسطين الواقعة تحت الانتداب إلى سجن كبير للعرب وإطلاق العنان لعصابة

الأرغون . وأخيراً في ١٤ شباط عام ١٩٤٧ أعلنت الحكومة البريطانية على العالم بأنها لا ترى ثمة أمل بحل هذا النزاع وأنها قررت " إحالة المشكلة برمتها إلى الأمم المتحدة "[232] .

وبعد أن هيمنت « الصهيونية المقاتلة » على فلسطين فقد جاء دور « الصهيونية الدبلوماسية » كي تتوج النصر في الأمم المتحدة . لقد كان « وايزمن وبن غوريون » هما زعيما هذه المرحلة الجديدة من النضال وكانت وسيلتهما بذلك تكمن في الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة ، الجماعة التي كان الرئيس « ترومان » رهن مشيئتها سياسياً . فكما قال للسفراء الأمريكيين المعتمدين في العالم العربي : " إنني آسف أيها السادة ولكن علي الاستجابة لمئات الألوف من الناس التواقين لنجاح الصهيونية . وليس لدي مئات الآلاف من العرب بين من ينتخبني من الناس "[233] . وأما الهم الرئيسي والعاجل « للصهيونية الدبلوماسية » فقد كان يتمركز حول فتح فلسطين ، وفلسطين وحدها ، أمام ذلك الفيض المتعاظم من المهاجرين اليهود . فهذا هو المحامي الأمريكي « موريس إيرنست » الذي عينه الرئيس روزفلت لإقناع أكبر عدد ممكن من البلدان لقبول المهاجرين ، يصاب بالذهول لرد الفعل العدائي الذي ظهر على المنظمة الصهيونية . " لقد أصبت بالذهول بل وشعرت بالإهانة عندما عمدت القيادات الصهيونية الفعالة إلى الانتقاص من قدري والتهكم علي ومن ثم اتهامي بالخيانة . ففي إحدى المآدب المسائية اتهمت صراحة بترويج خطة المزيد من حرية الهجرة بهدف تقويض الصهيونية السياسية "[234] .

وهكذا أصبحت الأمم المتحدة مسرحاً للصراع تتنافس فيه الأمم الأعضاء على تأمين الموافقة على حلولها المختلفة للمشكلة الفلسطينية . وفي النهاية حسم النزاع أن كلاً من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كانا يجهدان لصالح تقسيم فلسطين .

وأما الخطوات التي أدت بالأمم المتحدة لاتخاذ قرارها المصيري القاضي بتقسيم فلسطين فهي معروفة تماماً . ففي آب عام ١٩٤٥ اقترح الرئيس « ترومان » السماح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين . وفي نيسان عام ١٩٤٦ قدمت لجنة تقصي الحقائق الإنكليزية / الأمريكية تقريرها المزوَّر لصالح اقتراح الرئيس ، فردت « جامعة الدول العربية بتحذيرها بأنها تعارض معارضة عنيدة هذا التقسيم وأنها على استعداد ، إذا اقتضى الأمر ، لاستخدام القوة لمنعه . وعندها أرسلت الأمم المتحدة لجنة لتقصي الحقائق إلى فلسطين وصوتت « الجمعية العمومية » ، بعد أن تلقت تقرير اللجنة ، لصالح تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ . وفي ١٤ أيار من العام التالي نفذ اليهود قرار التقسيم وأعلنوا عن تأسيس دولة يهودية تدعى إسرائيل . وفي اليوم نفسه اعترف الرئيس ترومان بالدولة الجديدة ، وفي اليوم التالي نفذ العرب تهديدهم الموعود وأرسلوا جيوشهم من أجل تحرير فلسطين .

لقد تكشف الهجوم العربي وكأنه كان نعمة من الله بالنسبة للدولة اليهودية الجديدة. فمن مساحة فلسطين البالغة عشرة آلاف ميل مربع كانت الأمم المتحدة قد خصت اليهود بخمسة آلاف وسبعمائة ميل مربع وتركت للعرب الأميال المتبقية والبالغة أربعة آلاف وثلاثمائة ميل. وهكذا كانت الدولة اليهودية المقترحة ستبدأ بعدد من السكان العرب مواز تقريباً لعدد السكان اليهود ـــ الأمر الذي كان مخيبة للآمال، نظراً لارتفاع معدل الولادات بين العرب أكثر بكثير منه بين اليهود. ولكن ما كان لهذه الورطة أن تثير مخاوف اليهود لأن الهجوم العربي أتاح لهم ما دعاه الصهاينة «تطهير» موطنهم وتوسيعه توسيعاً كبيراً خارج إطار الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة.

إن حرب عام ١٩٤٨ بين إسرائيل ودول الجامعة العربية (مصر والأردن وسورية والعراق ولبنان) بدت وكأنها معركة غير متكافئة. وعملياً كان العرب هم الذين برهنوا على أنهم يمثلون الطرف الأضعف بكثير. فالعرب الفلسطينيون نكّلت بهم القوات البريطانية في الثلاثينيات (١٩٣٠)، ولذلك فما كان بمقدورهم في عام ١٩٤٨ تجنيد أكثر من بعض الوحدات غير النظامية ووحدات الدفاع المحلي التي كانت سيئة التسليح والتدريب والتي كانت تفتقر إلى الدعم التعبوي. ولذلك فقد كانت تلك الحرب أساساً حرباً بين القوات الصهيونية وبين قوات الجامعة العربية. وعلى الرغم من تباين التقديرات فإن أعداد الطرفين كانت متساوية تقريباً، كما كان لكل منهما نقاط ضعفه وقوته المختلفة عن الآخر.

لقد كان الإسرائيليون أفضل تدريباً وأحسن قيادة من العرب، وأن بريطانيا كانت تقدم لهم السلاح والمعلومات، وكانوا كلما طال أمد الحرب يزدادون قوة من خلال إمدادهم بمزيد من الأسلحة والمتطوعين إمداداً ثابتاً من تلك الشبكة الصهيونية الماهرة والعاملة في أوربة والولايات المتحدة. ففي نهاية الحرب كان هنالك زهاء ستين ألف جندي يهودي في مواجهة أربعين ألف جندي عربي. كان العرب في البداية أفضل تجهيزاً لامتلاكهم عدداً متواضعاً من الدبابات والطائرات النفاثة، كما كانوا يتمتعون بميزة التحرك ضمن مناطق سكانها من العرب الموالين. ولكن على الرغم من كل هذه المزايا فإن الجيوش العربية هاجمت وهي بقيادات متفرقة، وأسلحة ضعيفة، تنقصها الخبرة وحرية الحركة.

«فموس علمي»، وهو فلسطيني مشهور، قام برحلة إلى العواصم العربية ليقف على نوع المساعدة التي قد يتوقعها شعبه من إخوتهم العرب، فصادف التطمينات الطنانة في كل مكان زاره. فالسعودية قالت لموسى هذا "ما ان نحصل على الضوء الأخضر من البريطانيين حتى نتمكن من طرد اليهود بمنتهى السهولة ....."، وقيل له في العراق أن المطلوب لا يتعدى "بضعة مكانس" لقذف اليهود بالبحر. وأما الأمين العام للجامعة العربية فقد قال بملء الثقة: "إن لم يكسب العرب

الحرب ضد اليهود .... فلك أن تشنق كل قياداتهم وسياسييهم" (وعندما قابل موسى الرئيس السوري، الذي كان أكثر المسؤولين العرب ثقة بالنفس، أكّد لموسى علمي أن " .... جيشنا مجهز بأفضل المعدات العسكرية وهو قادر جداً على تصفية الحساب مع حفنة من اليهود، ويمكنني أن أبوح لك سراً أن بحوزتنا حتى قنبلة ذرية" . وأضاف الرئيس بعد أن رأى علامات الدهشة على موسى: "نعم، لقد صنعت محلياً، لقد وقعنا مصادفة على مواطن ذكي جداً، إنه سمكري) .... "[235].

وعلاوة على هذا الهراء الأجوف اكتشف موسى أن قادة الدول العربية كانوا عبارة عن مجموعة من المتنافسين أكثر مما كانوا شركاء في مشروع مشترك لمعونة الفلسطينيين، ولذلك فقد توصل إلى الاستنتاج "أن الهدف المعلن لهم كان إنقاذ فلسطين وأن مصيرها بعدئذ يجب أن يترك، كما قالوا، لشعبها. ولكن هذا الكلام ما كان يتجاوز ألسنتهم إذ في قلوبهم كلهم كانوا يتمنون أن تؤول فلسطين إليهم، كما كان معظمهم يسارع لمنع جيرانه من استباقه إلى ذلك والتفوق عليه "[236].

وإن ما كان يعزز استنتاجات موسى كانت عداء القوات العربية بعضها لبعض بعد اندلاع الحرب. فالمصريون، مثلاً، خوفاً من طموح الملك عبد الله لاقتناص فلسطين كانوا يحرصون عمداً على تقليص فاعلية شرقي الأردن باحتجاز الذخائر العسكرية الذاهبة إليه. وما هو أدهى من ذلك أن بعض قادة الجيوش العربية برهنوا على أنهم، في أغلب الأحوال، مغامرون سياسيون أكثر مما كانوا قادة عسكريين مدربين. لقد كانت عملياتهم موضع الارتجال أكثر مما كانت موضع التخطيط، كما كانت أنجح أعمالهم نتيجة محالفة الحظ لهم، كما إن تلك المكاسب القليلة التي كسبوها لم تكن موضع استغلال مناسب[237].

ففي ظل هذه الظروف لم يكن الانتصار اليهودي في حرب عام ١٩٤٨ معجزة من المعجزات، ولكن هزيمتهم ـــ لو تحققت ـــ لكانت هي المعجزة بعينها. ففي نهاية الحرب كان الصهاينة يسيطرون على نسبة ٧٧٪ من البلاد بدلاً من نسبة ٥٧٪ التي خصصتها لهم الأمم المتحدة. والأدهى من ذلك أن ٩٠٠٠٠٠ نسمة من ١٫٣ مليون عربي ممن كانوا يقطنون مناطق المعارك قد اضطروا لترك أراضيهم وبذلك تركوا اليهود يشكلون الأغلبية الساحقة القوية في دولتهم التي وسعوها إثر الحرب من جديد.

وعلق الدكتور وايزمن على هذا التحول بأنه كان بمثابة "تنظيف الأرض تنظيفاً رائعاً". ولكن هذا التنظيف لم يكن بحد ذاته معجزة أكثر مما كانها النصر العسكري أيضاً. وأما الأسباب التي دفعت العرب إلى النزوح عن مدنهم وقراهم فهي مسألة لا تزال بين أخذ ورد. فالعرب يتهمون

الصهاينة بأن الرعب الذي زرعوه كان السبب الأساسي، في حين يزعم اليهود أن النزوح كان تنفيذاً منهم لأوامر قياداتهم القاضية بإخلاء الأرض تسهيلاً لهجوم عربي وشيك. ولكن السبب الأساسي كان يكمن، على أية حال، في انهيار المعنويات العربية نظراً لرحيل القوات البريطانية وترك البلاد تحت رحمة عصابات الهاغانا والأرغون اللتين زرعتا الرعب في قلوب السكان العرب وأجبرتهم على النزوح، واستغل اليهود الانهيار المعنوي العربي استغلالاً ناجحاً إلى حد التدمير. ففي بعض تلك المناطق التي كان يتوفر فيها تقليد التعاون اليهودي/العربي كان اليهود يحضون العرب على البقاء، ولكن الصهاينة عموماً نفذوا خطتهم ـــ (PLAN DALET = الخطة د) ـــ التي كان هدفها "السيطرة على المنطقة التي منحتنا إياها الأمم المتحدة بالإضافة إلى المناطق التي احتلتها قواتنا والتي كانت خارج نطاق هذه الحدود"، كما كان هدفها «تنظيف» أمثال هذه المناطق من سكانها العرب[238]. وأما تنفيذ هذه الخطة فقد كان يقضي ضمناً "شن حملة مركزة BLITZ اقترنت فيها حملات القتل والتعذيب والحرب النفسية بشكل محبوك ونفذتها قوات الهاغانا الرسمية وقوات الأرغون المنشقة سواء بسواء، مما أدى في خاتمة المطاف إلى طرد الفلسطينيين خارج البلاد"[239]. فالحملة المادية كانت تتألف من الهجمات المسلحة التي كانت من أشنعها تلك المجزرة التي ذهب ضحيتها سكان القرية العربية «دير ياسين». وأما الحملة النفسية فقد كانت تتضمن بث الإشاعات وإشاعة الذعر باللغة العربية من محطات إذاعية صهيونية سرية ومن مكبرات الصوت المحمولة على العربات المصفحة. ومؤخراً أكد مناحيم بيغن، الذي كان وقتها زعيماً لمنظمة الأرغون، صحة تنسيق تلك العمليات اليهودية التي أدت إلى طرد العرب من المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة لقيام الدولة اليهودية الجديدة فقال:

"في الشهر السابق لنهاية الانتداب قررت الوكالة اليهودية الاضطلاع بعبء مهمة شاقة تكون مقدمة للإطباق على المدن العربية قبل جلاء القوات البريطانية وتشتت سكانها العرب. فلقد توصلت الوكالة اليهودية إلى اتفاق معنا يقضي بضرورة تنفيذنا لهذه التدبيرات في الوقت الذي كانت فيه ستتشجب كل أفعالنا وتتظاهر فيه بأننا عناصر منشقة ـــ مثلما كانت تفعل عندما كنا نحارب البريطانيين. ولذلك فقد ضربنا ضرباً عنيفاً وزرعنا الرعب في قلوب العرب وبذلك أنجزنا طرد السكان العرب من المناطق المخصصة للدولة اليهودية"[240].

وإن «إسحاق رابين»، رئيس الوزراء السابق، يصف أيضاً في مذكراته كيفية مشاركته في العمليات التي أجبرت العرب على الهرب من اللد والرملة، المدينتين القريبتين من تل أبيب. ولكن النص المتعلق بهذه الوقائع كان مصيره الشطب من قبل لجنة الرقابة التي كان يترأسها وزير العدل في وزارة بيغن[241].

لقد عبرت الجيوش العربية حدود فلسطين حينما انتهى الانتداب في منتصف أيار عام ١٩٤٨. وبعد مضي شهر على القتال تدخلت الأمم المتحدة وفرضت هدنة بإشرافها. ولكن هذه الهدنة التي دامت شهراً واحداً فقط، كانت موضع استغلال الجانبين لتعزيز القدرات القتالة لقواتهما. ولقد كان الإسرائيليون أكثر فاعلية بهذا المضمار، مما جعلهم يبرزون في نهاية الهدنة أقوى بكثير مما كانوا قبلها. ولما كانت الحكومة العربية تؤمل شعوبها بنصر قريب؛ فقد وجدت لزاماً عليها في هذه الآونة أن ترفض تمديد الهدنة. ولذلك فعندما اندلع القتال من جديد في ٨ تموز تقدمت الجيوش الإسرائيلية على كافة الجبهات ووسعت المناطق التي كانت تهيمن عليها إلى حد كبير جداً. وفي النهاية وقعت إسرائيل اتفاقات الهدنة مع الدول العربية كلاً على حدة بين شهري شباط وتموز من عام ١٩٤٩.

إن إطار السياسة الدولية الذي نشبت في ظله حرب عام ١٩٤٨ إطار جدير بالاهتمام. فتلك الفترة كانت فترة بداية الحرب الباردة ـــ غمرة الحرب الأهلية في اليونان وترسيخ الهيمنة السوفييتية في أوربة الشرقية وانتصار ماو في الصين. وأما في إسرائيل فقد كان الصهاينة اليساريون من ألد أعداء الأمبريالية بعد الحرب مع بريطانيا، ولذلك فقد كانوا يعارضون الهدنة ويحبذون استمرار الحرب ضد الدول العربية إلى غاية الاستيلاء على فلسطين بكاملها، وبعد ذلك كانت خطتهم ترمي إما لإقامة دولة مزدوجة القومية وإما للتنازل عن بعض المناطق للفلسطينيين. ولكن بن غوريون كان أبرع من الصهاينة اليساريين في مناوراته إذ تعاون مع عبد الله ملك الأردن على إنهاء الحرب ومن ثم إدخال الدولة الإسرائيلية الجديدة في المعسكر الغربي.

فحرب عام ١٩٤٨ حولت شكل خارطة فلسطين، البلد الخاضع للانتداب سابقاً، وجعلت منها كياناً إسرائيلياً، وقطاع غزة ـــ تحت الإدارة المصرية، والضفة الغربية تحت الإشراف الأردني. وهذا التحول السياسي حول بدوره شكل الصراع الإسرائيلي/العربي الجماعي ضمن فلسطين إلى صراع بين إسرائيل والدول العربية الثلاث المتاخمة لها وجعله يتخذ شكل صراع فيما بين دول بعضها ببعض. وهكذا انخفضت منزلة العرب الفلسطينيين إما إلى منزلة الرعايا ضمن إسرائيل وإما إلى منزلة اللاجئين خارج إسرائيل، الأمر الذي جعل منهم عنصراً ثانوياً في الصراع الإسرائيلي/العربي، لأنهم صاروا بمثابة «المشكلة» بدلاً من كونهم محور ذلك الصراع. وبدأ الفلسطينيون بعد ذلك يتقبلون تدريجياً هذا الموضع الثانوي. وبما أن معنوياتهم أصبحت موضع الضعف المطلق من جراء النتيجة غير المتوقعة للحرب ومن جراء اقتلاعهم من جذورهم من بيوت أجدادهم، فقد باتوا يتطلعون إلى الدول المحيطة بهم لإنقاذهم من محنتهم. لقد كان هذا الموقف هو السمة البارزة التي طغت على المرحلة الممتدة منذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٧.

إن الاعتماد الفلسطيني على العالم العربي المحيط بالفلسطينيين قد برهن عن عدم جدواه بشكل مطلق. فنكبة ١٩٤٨ كانت العامل الذي أضعف معنويات العرب والذي أدى إلى انقساماتهم. فالإخوان المسلمون ردوا على ذلك بالعودة إلى الشريعة الإسلامية، ولكن القوميين العرب الدنيويين رفضوا تلك الدعوة في الوقت الذي كانوا يفتقرون فيه إلى منظمة أو إيديولوجية مشتركة، إذ ساند بعضهم حزب البعث الاشتراكي، وساند بعضهم الزعيم المصري «ناصر» بمخططاته للوحدة العربية و «الاشتراكية العربية»، في حين انضم آخرون منهم إلى حركة القوميين العرب التي تحول جناح منها بقيادة الدكتور «جورج حبش» من القومية إلى الماركسية. وأخيراً فإن كل هذه الفئات نزعت ثقتها من بعض الأنظمة العربية الوطيدة الأركان واعتبرتها أنظمة لا يمكن الاعتماد عليها في تحرير فلسطين.

وأما الأنظمة العربية فقد لجأت بدورها إلى إطلاق التصريحات ضد إسرائيل بغية تحويل أنظار الرأي العام الشعبي عن الحاجة الملحة لإصلاح أحوالها الداخلية التي كشفت عنها هزيمتها العسكرية. فأعلن في سورية: "إن على سورية والعراق ومصر أن تتفق فيما بينها على خطة متحدة تمكنها من القضاء على إسرائيل"، وقالت العراق: "لن يكف العرب مطلقاً عن اعتبار إسرائيل دولة معادية. فاليهود كلهم أعداؤنا بغض النظر عن درجة التملق التي يعرضونها ..... إننا لن نكف لحظة واحدة عن استعداداتنا ليوم الثأر"، في حين أن السعودية اشتطت إلى حد التصريح "أن الشعوب العربية يجب أن تكون على استعداد لتقديم عشرة ملايين ضحية من ملايينها البشرية الخمسين، إذا اقتضى الأمر، لمسح إسرائيل عن الوجود... ويجب استئصال إسرائيل السرطان"[242]. فقد اجتثت هذه التهديدات وما كانت تنطوي عليه، جذور تلك العناصر اليهودية التي كانت لا تزال حتى حينه تنادي بأن على إسرائيل المنتصرة أن تمسك بزمام المبادرة لتنشيط "السلام والتعاون بين الشعبين"[243]. ولكن منطقهم فشل في أن يشق طريقه في ظل الظروف السائدة التي أتاحت لِـ «بن غوريون»، الذي كان يعيش مرحلة التصلب من حياته السياسية المتقلبة، الهيمنة على الأمور خلال هذه السنوات. وبذلك كانت النتيجة الخالصة قيام حالة من المواجهة الدائمة بين إسرائيل والدول العربية ساهمت فيها إسرائيل باتخاذ التدابير العدوانية ضد الدول العربية المحيطة بها.

لقد كانت التدابير العربية تتضمن المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وفرض الحصار البري والبحري عليها، وكان المقر الإداري للجنة المقاطعة والحصار يقوم في دمشق وله فروع في بقية الدول العربية الأخرى، كما تم إغلاق قناة السويس في وجه السفن الإسرائيلية وإعداد «القوائم السوداء» بأسماء كل السفن التي تزور الموانئ الإسرائيلية لمنع تأدية الخدمات لأمثال هذه السفن في الموانئ العربية. وأما أصحاب جوازات السفر التي تحمل التأشيرات الإسرائيلية؛ فقد منعوا من دخول الدول

العربية، كما تم تحذير شركات النفط العاملة في البلدان العربية من إمداد إسرائيل بالنفط. ولكن هذه التدابير كلها لم تعطل الاقتصاد الإسرائيلي الذي دعمته أمريكة، علماً بأنها أوقعت عبئاً مالياً معتبراً على الدولة الجديدة، إذ ان التقديرات تشير إلى أن إسرائيل كانت تخسر سنوياً مبلغاً يتراوح بين الأربعين مليون دولار والخمسين مليون دولار على شكل تكاليف إضافية على الشحن البحري وأسعار النفط ورسوم السفن. وعلاوة على ذلك فقد تعرضت إسرائيل لخسائر جسيمة لا تحصى كان من المحتمل أن تتجنبها في ميداني التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، وأن تكسب عوضاً عنها المغانم التي لم تتحقق من جراء الضغط الاقتصادي العربي.

إن المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل تم استكمالها بالمقاطعة السياسية، إذ كان العرب يرفضون المشاركة في أية منظمات إقليمية أو ألعاب رياضية أو مؤتمرات سياسية تتمثل بها إسرائيل. وهكذا، ونظراً للتهديد العربي بمقاطعة «مؤتمر باندونغ للدول الآسيوية والإفريقية ـــ في نيسان عام ١٩٥٥) لم تدع إسرائيل لحضوره على الرغم من انعقاد ذلك المؤتمر تحت شعاري المساواة والتمثيل العام. وأما ما كان أخطر من هذا كله فهو شن الغارات العربية عبر الحدود الإسرائيلية بهدف جعل الحياة أمراً مستحيلاً في مستوطنات الحدود. فلقد تم تنظيم وحدات الفدائيين لهذا الغرض من المتطوعين القادمين معظمهم من مخيمات اللاجئين، وبدأت بمهاجمة المراكز العسكرية والاقتصادية تمنع الاستقرار عن دولة ظالمة معتدية.

لقد كانت الأعمال الفدائية العربية بمثابة عوامل استفزاز دائم للإسرائيليين، ولكنها لم تكن قط بمثابة التهديد الخطير، ولذلك نظم العسكريون الإسرائيليون الإجراءات المضادة الناجعة باستخدام الطائرات والغارات، التي أوقعت عدداً من القتلى يفوق العدد الذي أوقعه العرب في صفوفهم، كما إن الحكومة الإسرائيلية اعتمدت مختلف التدابير التي صارت تقيد الأقلية العربية ضمن إسرائيل تقييداً محكماً. وهكذا خضعت غالبية العرب الكبيرة إلى حكومة عسكرية تعتمد «النظم الدفاعية» التي استعملها البريطانيون عام ١٩٤٥. وفي تلك الآونة شجب الدكتور «ياكوف شابيرا»، الذي أصبح لاحقاً وزير العدل الإسرائيلي، تلك «النظم الدفاعية» ووصمها بأنها إجراءات "لا مثيل لها في أيد بلد متحضر ..... ولم تكن حتى في ألمانيا النازية"[244]. ومع ذلك فرضت إسرائيل هذه القوانين على العرب بمنتهى القسوة وأصبحت القيادات العسكرية مخولة باقتلاع جماعات من العرب بأكملها من الجذور حسب أهوائها، وبفرض منع التجول ضمن حدود إدارتها العسكرية، وباغتصاب الأرض وتفتيت الملكية أو منع استعادتها، وبالدخول إلى أي مكان وتفتيشه واعتقال أي فرد اعتقالاً تعسفياً أو فرض الإقامة الجبرية عليه في منزله.

وأما الأداة الأساسية الأخرى لبسط الهيمنة الإسرائيلية فقد كانت حيازة الأرض من خلال مصادرة ملكيات الناس الذين هربوا من البلاد إبان حرب عام ١٩٤٨، ومن خلال بعض التشريعات الخاصة فيما بعد من أمثال قوانين الطوارئ ـــ كقانون حراثة الأراضي البور (١٩٤٨)، وقانون استملاك الأرض لمستلزمات الطوارئ (١٩٤٩)، وقانون ملكية المتغيبين (١٩٥٠)، وقانون حيازة الأرض كشيء مكتسب ـــ وقوانين تثبيت الملكية والتعويضات (١٩٥٣)، وقانون حق التقادم (١٩٥٨)، علاوة على تطبيق (النظم الدفاعية ـــ ١٩٤٥) بشكل انتقائي. فمن خلال هذه التدابير القضائية بالإضافة إلى الاستفادة من الهروب العربي الجماعي، تمكن اليهود من مصادرة ثلثي الأراضي التي كان يحرثها الفلاحون العرب قبل عام ١٩٤٨ وآلت إلى هيمنة اليهود بعد حرب عام ١٩٤٨ بقصد استثمارها من قبلهم أو استعمالها لأغراض أخرى. ولكن هذه التدابير كلها تركت القرى العربية في إسرائيل السابقة لعام ١٩٤٨، على الرغم من ذلك كله، تتمتع بنسبة ٦ر٢٢٪ من المحاصيل الزراعية في المناطق المحروثة، غير أن الحكومة لم تخصص لهذه النسبة إلا نسبة ٩٨ر١٪ من مصادر المياه العامة المخصصة لسقاية المزروعات.

وهكذا فإن العديد من المزارعين العرب غادروا حقولهم، بعد أن حرموا من المساعدة المالية والتقنية كما حرموا من مياه الري، للعمل في المدن بأعمال وضيعة شتى ولم يقبل اتحاد العمال «الهستدروت» انضمام العمال العرب إلى صفوفه إلا في عام ١٩٥٩، وحتى في ١ تموز عام ١٩٦٧ لم تكن عضوية العمال العرب تشكل فيه إلا نسبة ٥ر٤٪ من مجمل العضوية العامة. ونظراً (للنظم الدفاعية) فلم يكن بمقدور العمال العرب الوافدين من المناطق المحتلة والعاملين في المدن الإسرائيلية المبيت والسكن في تلك المدن. إن «آهارون كوهين» يتوصل إلى الاستنتاج التالي إذ يقول: "إن معظم العمال العرب يتعرضون للتحيز فيما يتعلق بالأجور والمزايا الاجتماعية. فهم يهدرون الكثير من الزمن والنقود في رحلاتهم الطويلة إلى مراكز أعمالهم، وفي أكثر الأحيان يتنقلون من عمل إلى آخر ومن مكان إلى آخر .... دون حياة اجتماعية سليمة ... وينقطعون عن بيوتهم فترات زمنية طويلة. وإن فرص العمل أمام العمال العرب ليست كما يجب أن تكون، ولا سيما أمام الشباب والشابات"[245].

وأما في الميدان الصحي فقد تحسنت ظروف العرب الإسرائيليين تحسناً أساسياً، إذ انخفضت نسبة وفيات الأطفال من ٩٦ بالألف في عام ١٩٤٧ إلى ٣١ في عام ١٩٧٨ (في حين أن هذه النسبة لليهود هي ٢ر١٤)، والتلقيح ضد شلل الأطفال يتناول الأطفال العرب كما يتناول الأطفال اليهود، كما عمدت وزارة الصحة إلى إقامة المراكز الصحية والمراكز الاجتماعية بالإضافة إلى بيوت رعاية الأمومة والطفولة في بعض القرى العربية. ولكن على الرغم من هذا التقدم فإن «آهارون كوهين» يشير إلى

أن "المنجزات في مضمار تحسين صحة المواطنين العرب لا تواكب، شأنها شأن المنجزات في الميادين الأخرى، منجزات الدولة ككل ولسوف تصبح الهوة، بمرور الزمن، أشد وضوحاً وأكثر إيلاماً، وحتى في حزيران عام ١٩٦٦ لم يكن هنالك أي طبيب في نصف القرى العربية تقريباً، كما كانت كل تلك القرى تقريباً تخلو من الخدمات الطبية"[246].

وفي ميدان التعليم كانت نسبة الطلاب العرب في المدارس الابتدائية في عام ١٩٧٥ في إسرائيل السابقة لعام ١٩٦٧ تشكل ٤ر٢١٪ من النسبة العامة لطلاب المدارس الابتدائية (وهي نسبة تنسجم مع تلك النسبة السكانية التي كان يشكلها العرب بين مجمل السكان والبالغة ١٥٪ نظراً للعائلات العربية الكبيرة)، ولكن النسبة في المدارس الثانوية هبطت إلى ١٠٪، كما هبطت في الجامعات إلى ٢٣ر٢٪. ويعود هذا الاختلال جزئياً إلى السياسة الإسرائيلية المقصودة، كما يدل على ذلك البيان التالي الذي ورد على لسان «يوري لوبراني»، وهو المستشار السابق لرئيس الوزراء حول الشؤون العربية: "لو لم يكن هنالك طلاب لهان الأمر وكان أكثر استقراراً. ولو بقي العرب حطابين لسهلت قيادتهم علينا. ولكن هنالك بعض الأمور التي تبقى خارج إطار سيطرتنا. وهذا أمر لا مناص منه. وكل ما نستطيع فعله لا يتعدى تدوين مشورتنا واقتراح كيفية معالجة المشكلات"[247].

هذه الرغبة «لاستبقاء العرب حطابين» تجد ما يعبر عنها في الإجراءات المتحيزة في مضمار التعليم. فالطلاب المرشحون للقبول في الجامعة العبرية عليهم، بصرف النظر عن مستوى علامات قبولهم، أن يخضعوا لاختبارات أمنية مشددة، لأنها متمركزة حول العرق ولذلك فهي صعبة بالنسبة للطلاب العرب، كما إن هنالك بعض الموضوعات التي تقع خارج متناول الطلاب العرب كهندسة الطيران والإلكترونيات المتطورة في مركز التقنيات. وأما أولئك الطلاب العرب الذين يتغلبون على هذه العقبات ويحظون بالتدريب الجامعي يجدون أنهم غير أكفاء للعمل تقريباً في كل الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتطورة وذلك لأنها مصنفة كمنشآت أمنية. وبعض الصناعات الأخرى تستدعي إنهاء الخدمة العسكرية الإلزامية، الأمر الذي يستبعد المتقدمين العرب بشكل غير مباشر ولكنه استبعاد فعال. فأمثال هذه العقبات تفرض الهجرة على الكثيرين من الخريجين العرب مخلفين وراءهم «الحطابين» الذين يفضل الإسرائيليون بقاءهم بين ظهرانيهم.

إن الرأي السائد بين اليهود هو أن وضع العرب في إسرائيل أفضل من الوضع الذي كانوا فيه في الماضي، كما إنه أفضل من وضع إخوتهم العرب في البلدان العربية. ويؤكد آهارون كوهين على أن "هذا النمط من التفكير يتجنب عملياً جوهر المشكلة، إذ لا يمكن الادعاء أن العرب ضمن حدود إسرائيل، لو لم يكونوا فيها لظلوا في حالة جمود فيما يتعلق بالتطور العام والخدمات العامة .... وإلخ

طيلة السنوات العشرين المنصرمة، وذلك لأن التطور في البلدان المجاورة دليل على قولنا هذا". والأهم من هذا، كما يشير كوهين، هو أن العرب الفلسطينيين "وهم يسمعون دائماً الحديث عن الديمقراطية والمساواة في الحقوق المدنية وما شابه ذلك، وفي الوقت نفسه يرون أن هذا كله يتزايد تحقيقه في القطاع اليهودي — فإنهم يحكمون على وضعهم، ليس من خلال مقارنته بوضع إخوانهم في هذه الدولة العربية أو تلك، بل من خلال مقارنته بوضع جيرانهم اليهود في الدولة نفسها"[248]. وباختصار فإن مقارنة وضع العرب الفلسطينيين بوضع العرب في البلدان المجاورة تشبه، في ابتعادها عن جوهر الموضوع وعن سداد الرأي، مقارنة وضع السود في جنوب إفريقية بوضع السود في البلدان المجاورة، أو مقارنة وضع السود الأمريكيين بوضع السود الأفارقة.

فالعرب الفلسطينيون، بغض النظر عن تحسن وضعهم المادي — بشكل مطلق أو نسبي — يمثلون الحقيقة الماثلة للعيان ألا وهي أنهم لم يروضوا أنفسهم بعد على تقبل الحكم الإسرائيلي، بل ان ما حدث كان النقيض تماماً في واقع الأمر ولا سيما بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. فبعد حرب عام ١٩٤٨، كان من الطبيعي أن يتلفت العرب الفلسطينيون، وقد تركوا متبعثرين بلا قيادة، صوب الدول العربية أملاً بإنقاذهم. وبعد الكارثة الثانية تأكد لهم أن السبيل الوحيد للإنقاذ يكمن في جهودهم هم. ولقد توفر لهم الآن ثمة أساس لجهودهم الذاتية وذلك لعدم قيام هروب عربي في عام ١٩٦٧ مماثل لما حدث في عام ١٩٤٨، فعرب المناطق المحتلة مجدداً ظلوا أقوياء في أعدادهم وتنظيمهم (وفي الوقت الذي كان فيه القادة الإسرائيليون المنتصرون يتوقعون من فتوحاتهم الكاسحة عام ١٩٦٧ أن توفر لهم جيل السلام، أدركوا الآن أن الصهيونية المنتصرة أدت، بدلاً من ذلك، إلى ولادة صهيونية مضادة).

(إن الصهيونية المضادة اتخذت لها شكل «منظمة تحرير فلسطين» بمجموعاتها الفدائية أو "أولئك الناس القادرين على التضحية بأنفسهم". فهؤلاء الناس الذين تنظموا في «فتح» وغيرها من المنظمات اتخذوا من إسرائيل الصهيونية نموذجاً لهم. "إن شعبنا، شعب النكبة، يدرك بالغريزة أن إسرائيل لن تختفي من الوجود بفعل كارثة طبيعية ولا بالإقناع، ولا بقرار الهيئات العربية الدولية، كما إنها لن تختفي من خلال السياسات العقيمة والتافهة..... فإسرائيل تقول "إنني هنا بقوة السلاح" وعلينا أن نكمل هذا القول — ولن تخرج من هنا إلا بقوة السلاح"[249]).

إن منظمة التحرير الفلسطينية قررت بعد عام ١٩٦٧ اعتماد سياسة جريئة جديدة ولذلك فإن الفدائيين بدءاً من ذلك التاريخ قيدوا أنفسهم بغارات (اضرب واهرب) عبر خطوط الهدنة. وفي هذه الآونة عبر عرفات وقواده العسكريون نهر الأردن في محاولة منهم تنظيم حركة مقاومة ذاتية ضمن

ذلك المليون من العرب الفلسطينيين ممن وقعوا ضحية الحكم الإسرائيلي المباشر. وطبقاً لمقولة «ماو» الشهيرة؛ فإن الفدائيين الآن كانوا سيصبحون نظرياً كالسمك في خضم بحر ثوري يمارسون فيه السباحة بمنتهى الحرية. وهكذا ذهب «ياسر عرفات» إلى قصبة نابلس المكتظة بالسكان واختفى فيها وجند الطواقم واستحدث منظمة سرية واتخذ القرارات المطلوبة حيال التكتيكات وخطط العمليات. وبدأ الشباب المدربون في سورية يعبرون الحدود وهم يحملون الأسلحة والمتفجرات ليشاركوا في النضال.

وعلى الرغم من إنكار الفدائيين ذواتهم والتضحية بأنفسهم، وعلى الرغم من الدعم المالي والتعبوي الذي تلقوه من الخارج، فإن سجل «منظمة التحرير الفلسطينية» برهن على أنه سجل متفاوت ينطوي على عدد من الانتكاسات يماثل عدد الانتصارات على الأقل. إن نضالهم المسلح قد استعاد للفسطينيين في حقيقة الأمر كبرياءهم وثقتهم بأنفسهم، ولا سيما بعد «معركة الكرامة» التي قررت فيها إحدى المجموعات الفدائية الصمود والقتال، فأوقعت الخسائر الفادحة بقوة إسرائيلية قوامها ألف وخمسمائة رجل مزودة بعدد من الدبابات بعد أن عبرت نهر الأردن في فجر الحادي والعشرين من آذار عام ١٩٦٨. فعلى الرغم من إبادة نصف رجال العصابات فإن مخيمات اللاجئين في جميع أرجاء العالم العربي "احتفلت بانبعاث الشعب الفلسطيني". لقد أُقيمت الجنازات الحاشدة الضخمة «للشهداء» وتقاطر المتطوعون على مراكز تجنيد «فتح»، ولم يعد الناس ينظرون إلى الفلسطينيين وكأنهم مجرد ضحايا سلبية يعيشون في معسكرات اللاجئين على أرزاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك حققت «منظمة التحرير الفلسطينية» الانتصارات الدبلوماسية في عام ١٩٧٤ في مؤتمر القمة العربي في الرباط، حيث تم الاعتراف بها بأنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وفي الهيئة العامة للأمم المتحدة، حيث خطب عرفات وسط مظاهر حفاوة تليق برؤساء الدول. وفي العام التالي وصمت الهيئة العامة للأمم المتحدة "الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتحيز العرقي"، كما تم طرد إسرائيل من اليونيسكو، احتجاجاً على تهويدها القدس العربية في الوقت الذي تم فيه قبول «منظمة التحرير الفلسطينية» لعضو مراقب في بعض الهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة من أمثال «منظمة العمل الدولية و وكالة الطاقة الذرية الدولية» أيضاً.

إن نكسات منظمة التحرير الفلسطينية كانت على الأقل ذات وزن يضاهي وزن انتصاراتها. فادعاءات المنظمة بالانتصارات وبالحجم الكبير للخسائر التي كانت توقعها في صفوف العدو، كانت من المبالغات المفضوحة، مما وفر المبررات للإسرائيليين للهزء "بأضغاث الأحلام الشرقية". وعلاوة على ذلك فإن تزايد جدوى الإجراءات الدفاعية الإسرائيلية جعل الزمر المقاتلة من «فتح»

تلجأ إلى ممارسة الإرهاب بشكل عشوائي بحيث صار يتناول المدنيين . لقد اتسعت رقعة هذا الإجراء على أيدي المجموعات المقاتلة المتنافسة حتى أخذ يشتمل على ممارسة «العمليات الأجنبية» كخطف الطائرات وقتل الرياضيين الإسرائيليين في الألعاب الأولمبية في ميونيخ . إن أمثال هذه الممارسات كانت تستقطب الاهتمام على نطاق العالم فعلاً ولكنها كانت في الوقت نفسه تعكس الضعف الفلسطيني أكثر مما تعكس القوة الفلسطينية . ولقد كانت هذه الممارسات بعيدة جداً عن ساحة المعركة الحقيقية ولذلك فإن آثارها الختامية كانت سلبية على الأغلب .

وكذلك ابتليت منظمة التحرير الفلسطينية بالانقسامات . فهنالك المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين التابعة للدكتور جورج حبش وهي المنظمة ذات التوجه الماركسي والتي تقف على يسار معظم فصائل «منظمة التحرير الفلسطينية» من حيث المنزع الإيديولوجي . وأما أخطر الأمور التي كانت تتعرض تلك المنظمة ، فهو الطعن من الخلف من قبل بعض الحكومات العربية حينما كانت نشاطاتها في اعتبار تلك الحكومات نشاطات معادية للمصالح القومية . فالفلسطينيون لا يزالون يتذكرون بمنتهى المرارة «أيلول الأسود» عندما أمر الملك حسين جنوده البدو بطرد فصائل المنظمة من الأردن في أيلول عام ١٩٧٠ . ولذلك فإن هنالك كل المبررات للتعليق الذي ساقه موشيه دايان والذي قال فيه أن الحسين "قتل من الفلسطينيين في أحد عشر يوماً ما لم تقتله إسرائيل في عشرين عاماً"[250] . فالنتيجة الختامية كانت أن حرب التحرير الوطنية المأمولة فشلت في أن تصبح حقيقة حية وذلك لأن البحر المحيط بها لم يبرهن عن مناخه الثوري الكافي لأسماك منظمة التحرير الفلسطينية ، وهكذا فسرعان ما اضطر عرفات للتخلي عن حملته في الضفة الغربية والعبور إلى الضفة الأخرى من نهر الأردن مرة جديدة .

فإذا كانت حرب عام ١٩٦٧ قد ولدت صهيونية مضادة في أوساط الفلسطينيين ؛ فإنها حرضت أيضاً على قيام صهيونية ألد وأشد ثقة بالنفس في أوساط اليهود . فقبل الحرب كانت إسرائيل ممزقة من جراء الصعوبات الاقتصادية والشك الذاتي ، طبقاً لما قاله الاقتصادي الإسرائيلي «آهارون دوفرات» ، ولكن ذلك الواقع تغير بأكمله بعد الانتصارات العسكرية والتوسع الإقليمي :

"لقد كانت هذه البلاد تئن تحت وطأة كساد حقيقي قبل حرب الأيام الستة ، كما كان الناس فيها يعيشون حالة من الكآبة النفسية وكان العديدون منهم يتطلعون إلى فرصة الفرج في أي مكان في الدنيا . ولقد كانت النكتة الرائجة في عام ١٩٦٦ هي : 'ليتكرم آخر فرد يغادر مطار اللد بإطفاء الأنوار' .

ولكن الحرب خلصت البلاد من تلك الحالة إذ فجأة توفرت الفرص في كل مكان منها .

فلقد صار لنا مليون مستهلك جديد في المناطق المحتلة، كما صار لنا مصدر جديد من مصادر اليد العاملة. ومنذ ذلك الحين سار كل شيء في تحسن ملحوظ: الإنفاق الحكومي والهجرة والاستثمار الأجنبي»[251].

إن الإشارة إلى «المستهلكين الجدد» وإلى «المصدر الجديد لليد العاملة» إشارة تنطوي على مغزى ما. فبين عام ١٩٦٨ ونهاية عام ١٩٧٤ زاد عدد الفلسطينيين من المناطق المحتلة وممن صاروا يعملون في إسرائيل من ١٢٠٠٠ نسمة إلى ٧٨٠٠٠، أو ما كانت نسبته تساوي ٤٩٫٨٪ من مجمل القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فلقد صار أولئك العمال يمارسون العمل في أحقر الأعمال وأبخسها أجرة بحيث أن أحد تقارير «بنك إسرائيل» اكتشف وجود هوة في معدل الأجور تبلغ ٥٠٪ في عام ١٩٧٢ بين متوسط ما يتقاضاه العامل الإسرائيلي ومتوسط ما يتقاضاه العرب القادمون من المناطق المحتلة. ولقد أصبحت الهوة الآن أعمق مما كانت عليه لأن العمال الفلسطينيين ليس لهم سبيل إلى مختلف أموال التأمينات المتاحة في العادة للعمال الإسرائيليين. كما إن العمال الفلسطينيين ممنوعون من المبيت في إسرائيل دون إذن خاص ولكن هذا الإجراء يتم خرقه في أغلب الأحيان من جراء تستر أرباب العمل عليهم ولذلك فإنهم عادة ينامون في أماكن مؤقتة بالقرب من أماكن عملهم ــ في أقبية المصانع أو أقبية المباني التي هي قيد البناء، وفي مطابخ المطاعم وفي باحات المزارع والبساتين. وأما الأجور التي تدفع لهؤلاء العمال المهاجرين فهي أعلى بكثير مما قد يتقاضونه في ديارهم.

فنسبة العاطلين عن العمل في الضفة الغربية هبطت من ٢٠٪ في عام ١٩٦٧ إلى ٥ر٠ في عام ١٩٧٩، وطفق القرويون العرب الآن يتمتعون بالسلع الاستهلاكية التي كانت قديماً خارج متناول مواردهم ولكن جهدهم موضع الاستغلال الآن لتطوير اسرائيل بدل تطوير ديارهم هم، التي يجري استنزافها من العمال إلى ذلك الحد الذي يجعل المشاريع المحلية تتوقف عن العمل. كما إن صغار المقاولين السابقين في الأراضي المحتلة يتحولون إلى عمال مأجورين بشكل يزيد الطين بلة ويوسع إطار البروليتاريا الفلسطينية ضمن صفوف الطبقة العاملة. وبحلول عام ١٩٧٣ لم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة يتلقيان أقل من ٩٠٪ من مجمل وارداتهما من إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل لا تتلقى أكثر من ٢٪ من وارداتها من الأراضي المحتلة. وهكذا فقد كانت الأراضي المحتلة ثاني أكبر الأسواق بالنسبة للسلع الإسرائيلية، إذ لم يكن يتفوق عليها إلا سوق الولايات المتحدة ولكنها كانت تتفوق على السوق البريطانية.

إن هذه العلاقة بين المحتلين والمحتلين ترقى إلى مستوى "ذلك النمط التقليدي، نمط الهيمنة

والاستغلال الاستعماريين اقتصادياً"، كما أشارت اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٢[252]. وهذه النقطة نفسها كانت موضع إشارة «محمد ملحم»، رئيس بلدية حلحول في الضفة الغربية:

"من المؤكد أن لدى الناس الآن مقادير من النقود تفوق ما كانوا يحلمون به. بيد أن هذه النقود نقود فردية مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي الذي تحاول الحكومة يومياً أن تزيد من جرنا إليه. فنحن في طريق التحول إلى تابع يدور في فلكه.

نعم لقد ارتفع مستوى المعيشة ارتفاعاً مذهلاً، كما إن الحوانيت ملأى بمختلف السلع ولكننا في خاتمة المطاف سنكون الفريق الخاسر وذلك لعدم قيام أية قاعدة لاقتصاد مستقل لنا نحن"[253].

فإذا كانت الأراضي المحتلة مربوطة باقتصاد إسرائيل فإن العكس صحيح أيضاً. إن اعتماد الصناعة الإسرائيلية على الأيدي العاملة في الأراضي المحتلة وعلى أسواقها أيضاً، يخلق عقبة كأداء أمام إنهاء الاحتلال، ناهيك عن أي اعتبار من الاعتبارات الأمنية.

إن ذلك النمط الاستعماري نفسه، نمط علاقة التبعية، يسود في الزراعة، حيث تعمل أعداد كبيرة من الفلسطينيين في البساتين الإسرائيلية في الوقت الذي يبقى فيه البرتقال دون قطاف في بساتين غزة، نظراً لقلة العمال. ولكن وطأة هذا المخزون من الأيدي العاملة الرخيصة على المجتمع الإسرائيلي أثارت، ولا تزال، موجة من القلق كما تدل على ذلك الرسالة التالية الذائعة الصيت المكتوبة إلى موشيه دايان، بيد أم تعيش في (MOSHAV = مزرعة جماعية على غرار الكيبوتز). فلقد أوضحت تلك الأم أن زوجها المزارع قد ضحى، بعد حرب عام ١٩٦٧، مقاول عمال يزود الزراعة الإسرائيلية بالعمال العرب إذ كتبت تقول: "إن لدينا الآن خمسة عمال، ووصل بنا الأمر إلى الحد الذي لا نحرك فيه إصبعاً واحداً في مزرعتنا. فابني يرفض حتى أن يشذب العشب في المرج ـــ 'محمد سوف يشذبه' ـــ فما بالك بسقاية الحقول أو ممارسة أي عمل قذر آخر".

وأضافت تلك المرأة أن زوجها ومعظم الرجال الذين يعيشون في مزرعتهم الجماعية قد أشادوا الأكواخ الصغيرة على طرف المستوطنة لإيواء عمالهم العرب خرقاً منهم لذلك التدبير القاضي بوجوب عودة العرب إلى قراهم في الأراضي المحتلة ليلياً. وكتبت قائلة: "أن العرب ينامون في أيكة لا تبعد إلا بضعة أمتار عن بيتنا، كما إن طراز حياتنا قد تحول وأصبح طراز حياة الأفندية" أو طراز حياة الملاكين العقاريين من الإقطاعيين العرب.

وبعد أن ساقت المرأة الحجج على أن البلاد قد انطمرت بهؤلاء العمال حضت موشيه دايان

على منع دخولهم إسرائيل. "فإذا كان الحال قد وصل إلى هذا الحد المرعب بعد مضي خمس سنوات، فماذا الذي سوف يحدث بعد مضي عشر سنوات أو يزيد؟ فكل سنة تمضي ستجعل المشكلة تزداد سوءاً وتحول المقاولين، الذين يكدسون الأموال اليوم دون وازع من ضمير إلا في حدوده الدنيا، إلى مجموعات ضاغطة تسد المنافذ أمام أي تغيير في المستقبل"[254].

لقد تبين أن مخاوف تلك المرأة حيال تزايد صعوبة تغيير الوضع القائم المجزي في الأراضي المحتلة لها ما يبررها. فعندما مضت إسرائيل في سبيلها إلى الحرب في حزيران عام ١٩٦٧ تلا موشيه دايان، وزير الدفاع، الأمر التالي على جنوده: "يا جنود إسرائيل ليس من أهدافنا الفتوح، وما هدفنا الوحيد إلا إجهاض محاولة الجيوش العربية غزو أرضنا وكسر الطوق الذي يحتجزوننا فيه وصد العدوان الذي يتهددنا"[255]. ولكن ما إن حل كانون الثاني عام ١٩٧٠ إلا وتبدلت أهداف دايان إلى ذلك الحد الذي كتبه فيه في «منشورات وزارة الدفاع الإسرائيلية» ما يلي:

"طيلة عشرين عاماً، حتى حرب الأيام الستة، كان يخالجنا شعور التربع على الذروة واستنشاق الهواء الطلق. فلقد حاربنا كي نبلغ الذروة، وكنا قانعين بما أحرزناه..... ولكننا في أعماقنا، في صميم قلوبنا، لم نكن نشعر بالسعادة الحقيقية والقناعة التامة. لقد روضنا أنفسنا على تقبل إيلات كحدنا الجنوبي ـــ حداً لدولة إسرائيل التي كان عرضها أقل من خمسة عشر كيلو متراً من قلقيلية إلى البحر، كما كانت القدس القديمة خارج حدود إسرائيل ـــ فهذه كانت إسرائيل. وأما في حياتنا اليومية فقد كنا نروض أنفسنا على التصالح مع هذا الواقع كله. بيد أن مصدر الهيجان الكبير الذي نشعر به اليوم فيكمن في إدراكنا حقيقة الخطأ الذي وقعنا فيه، وليس علينا الآن إلا الاعتراف بذلك. لقد كنا نتصور أننا بلغنا الذروة، ولكننا كنا، كما اتضح لنا فيما بعد، لا نزال في طريق الصعود إليها. فالذروة لا تزال بعيدة عنا"[256].

ولم تمض فترة ذلك العام إلا وكان دايان يحبك ما يعنيه بقوله "أن الذروة لا تزال بعيدة عنا":

"فهذا ما كان وقتها يدعى «بيهودي إثر يهودي»، «موجة من المهاجرين ـــ ALIYAH ـــ إثر موجة أخرى» أو «شبراً فشبراً»، «معزاة إثر معزاة». لقد كان هذا يعني التوسع، مزيداً من اليهود، مزيداً من القرى، مزيداً من المستوطنات: فمنذ عشرين عام خلت كان عددنا ٦٠٠٠٠٠ ولكننا اليوم قرابة ثلاثة ملايين نسمة. ويجب ألا يكون هنالك يهودي واحد يقول 'هذا يكفي'، ولا من يقول: 'إننا على وشك بلوغ نهاية الشوط'..... وهذا الموقف نفسه ينطبق على الأرض. فليس هنالك ثمة اتهامات للجيل الذي أنتمي إليه بأننا لم نستهل هذه العملية..... ولكن ستكال الاتهامات لكم (يخاطب دايان اتحاد شبيبة الكيبوتز في مرتفعات الجولان) إذا جئتم وقلتم: 'ها هنا

خاتمة المطاف'. فواجبكم هو ألا تتوقفوا، ألا تغمدوا سيوفكم، وأن يتوفر لكم الإيمان وأن تبقوا الراية خفاقة. كما يجب عليكم ألا تستريحوا ــ لاسمح اللّه ــ وتقولوا: "هذا يكفي، يكفي إلى هنا، إلى ديجانيا، إلى موفالاسيم، إلى ناحال أوز، لأن ذلك ليس خاتمة المطاف'"[257].

إن الحكومتين اللتين كان يسيطر عليهما «حزب العمل»، حكومتي «غولدا مائير» و «إسحاق رابين»، كانتا تعملان بوحي هذه الإيديولوجيا التوسعية ورفضتا فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وزرعتا هذه المنطقة، بين عام ١٩٦٧ و ١٩٧٧، بعدد من المستوطنات التي بلغت ٩٠ مستوطنة بكلفة كانت تقارب ٣٥٠ مليون دولارٍ. وعلاوة على ذلك تم ابتياع الكثير من الأرض في منطقة القدس والضفة الغربية، سراً أو علانية من قبل الإسرائيليين المستقلين ومن قبل اليهود غير الإسرائيليين ومن قبل «إدارة الأرض و الصندوق القومي اليهودي». ويشير أحد التقديرات إلى أن الملكية الإسرائيلية للأرض قد بلغت في منتصف عام ١٩٧٧، وبتشجيع المساعدات الحكومية، ١٦٠٠٠٠ هكتارٍ أو ثلث مساحة المنطقة بأكملها.

وأما الدلائل الأخرى التي تدل على نوايا حكومتي «حزب العمل» المعتدلتين للاحتفاظ بالأراضي المحتلة؛ فإنها توجد في تلك الحوافز التي وفرتاها للشركات الإسرائيلية لإقامة مصانعها في تلك الأراضي. ففي عام ١٩٧٢ منحت الحكومة قروضاً بلغت حتى نسبة ٥٠٪ من رأس المال العامل الضروري، كما أعطت القروض بفائدة بلغت ٩٪ لأولئك المقترضين الذين ما كان عليهم تأمين إلا ما نسبته ٢٠٪ من مجمل رأس المال المطلوب لأي مشروع. وعلاوة على ذلك قدمت الحكومة المنح التي بلغت حتى ثلث الاستثمارات في الآلات والمعدات، والتي بلغت حتى نسبة ٢٠٪ من الاستثمارات في مضمار تطوير الأبنية والمواقع، بالإضافة إلى الاحتياطات الاستهلاكية السخية والإعفاءات من ضريبة الدخل مدة خمس سنوات[258].

وعلى الرغم من هذه التدابير الحكومية العدائية فإن مناحيم بيغن قد فاز في انتخابات عام ١٩٧٧ جزئياً لمجرد ادعائه بأن يهوذا والسامرة (الضفة الغربية) منطقتان يهوديتان بشكل تاريخي وبشكل قاطع، ولدعوته بضرورة الهجرة الجماعية لتهويدهما على أرض الواقع انسجاماً مع العقيدة. وحال فوز بيغن بالانتخابات سئل عن مخططاته حيال الأراضي المحتلة فأجاب: "وأية أراض محتلة؟ إذا كنتم تقصدون يهوذا والسامرة وقطاع غزة؛ فإنها أراض محررة، قسماً من أرض إسرائيل"[259]. وأما ما كان يعنيه بقوله فيتجلى في تدابيره المتشددة في أعقاب معاهدة السلام مع مصر في آذار عام ١٩٧٩. فلقد نصت تلك المعاهدة على منح الضفة الغربية والقطاع "الاستقلال الذاتي التام"، وعلى ضرورة "إلغاء الحكم العسكري وسحب الإدارة المدنية".

إن تأويل بيغن «للاستقلال الذاتي التام» كان بالغ الضيق إلى الحد الذي أحاله إلى خدعة واضحة. فالحكم العسكري كان سيسحب ولكن إلى بعض النقاط الاستراتيجية ضمن الأراضي المحتلة، حيث يمكنه منها مواصلة ممارسة سلطته. كما أن الاستقلال الذاتي التام كان سيجري تطبيقه على الناس وليس على الأرض، مما يمكن إسرائيل من حيازة المزيد من الأرض والتحكم بمصادر المياه الحيوية واستبقاء الأمن في أيدي سلطاتها العسكرية. وعلاوة على ذلك صرح بيغن أن إسرائيل لن تسمح قط بإقامة دولة فلسطينيّة في الضفة الغربية وغزة، كما أن إسرائيل سوف تصر، بعد مرور فترة انتقالية مدتها خمسة أعوام، على ادعائها السيادة على الضفة والقطاع.

وفي الوقت نفسه كانت إسرائيل تنتهج سياسة استيطان عدائية في الأراضي المحتلة. ففي حزيران عام ١٩٧٩ شرح وزير الدفاع «إريل شارون» سياسة حكومته بمنتهى الصراحة فقال: "بعد مضي عام آخر قد يصبح النشاط الاستيطاني أمراً مستحيلاً. ولذلك علينا أن نعمل الآن ـــ أن نقوم بالاستيطان بقوة وسرعة. علينا في البداية أن نوطد حقائق مواقع أقدامنا ومن ثم نجمّل المستوطنات ونخططها ونوسعها"[260]. ولقد تم تنفيذ هذه السياسة بكل قوة. فعندما استلم بيغن السلطة في عام ١٩٧٧ كان هنالك ٣٢ مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية وتضم ٣٢٠٠ نسمة، ولكن في نهاية عام ١٩٨٠ صار فيها ٦٩ مستوطنة وتضم ١٧٤٠٠ نسمة. ولقد كان هنالك أربع مستوطنات أخرى في طور التخطيط، كما كان برنامج الاستيطان يطمح لاستيعاب ١٠٠٠٠٠ يهودي في الضفة الغربية بحلول عام ١٩٨٤.

لقد عمد «ماتيياهو دروبلز»، وهو رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية، إلى طرح هذه الاستراتيجية في مقدمة خطته الكبرى عام ١٩٧٧ لمشاريع الاستيطان[261]: "إن الاستيطان في طول أرض إسرائيل وعرضها أمر تقتضيه الضرورات الأمنية وأمر نمارسه من خلال حقنا فيه. إن سلسلة من المستوطنات القائمة في بعض المواقع الاستراتيجية تعزز الأمن الداخلي والخارجي سواء بسواء، كما تجسد على أرض الواقع حقنا..... في أرض إسرائيل ERETZ ISRAEL .... وإن ترتيب المستوطنات يجب ألا يجري تنفيذه حول مستوطنات الأقليات وحسب، وإنما فيما بينها أيضاً.

«فبالأقليات» كان دروبلز يقصد المواطنين العرب المحليين الذين كانوا يعدون ٧٥٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٠ قياساً إلى ١٧٤٠٠٠ مستوطن يهودي. فهذه هي الذهنية الاستيطانية رقم واحد.

إن إسرائيل ستبقى مجتمعاً استيطانياً طالما تسودها هذه الذهنية وطالما تنتهج المناهج السياسية الراهنة. إن «شولاميت آلوني»، وهي من أنصار الحقوق المدنية في إسرائيل، تكتب عن بروز "نمط

إسرائيلي للتمييز العنصري "[262] ـــ الأمر الذي قد يبدو ، من حيث الشكل ، بعيد الاحتمال وأما من حيث المضمون فهو كذلك فعلاً . وإن من الواضح أن قادة إسرائيل لم يتعمدوا خلق دولة متمايزة عنصرياً وإن ما تعمدوه ، وفي منتهى الحماسة ، كان خلق دولة استيطانية ـــ وهو موقف لا بد من أن يفضي إلى الموقف السابق وفق ما جاء في التحذيرات التي أطلقها رواد الصهاينة قبل عقود عديدة . فإسحاق إيبستاين ، الذي هاجر إلى فلسطين في عام ١٨٨٦ وعمل مزارعاً ومعلماً فيها ، كتب مقالة بعنوان « المسألة المكتومة » جاء فيها :

" من بين تلك المسائل الخطيرة المرتبطة بانبعاث شعبنا على ترابه الخاص تبرز مسألة تفوق في وطأتها وطأة المسائل الأخرى وهي مجتمعة بعضها ببعض ، ألا وهي مسألة علاقاتنا بالعرب . فمطامحنا القومية تعتمد على حل هذه المسألة حلاً صحيحاً . وإن الصهاينة لم يسقطوا هذه المسألة من حساباتهم ، بل تناسوها بكل بساطة .....

إن هذا الشعب (العرب الفلسطينيين) لا يشكل إلا قسماً صغيراً من تلك الأمة العظيمة التي تسيطر على كل الأراضي المحيطة ببلدنا : سورية ، والعراق وشبه الجزيرة العربية ومصر ..... ويجب علينا ألا نثق بالرماد الذي يطمر الجمر : فشرارة واحدة قد تعيد إشعال النار وتفضي إلى حريق هائل يتعذر إخماده ....

وعندما أقول هذا فلا تراودني أية نية في أن ألمح إلى أن علينا الاستكانة والخضوع للمواطنين المحليين . ولكننا نقترف إثماً كبيراً ضد شعبنا ومستقبلنا إذا نحن ألقينا جانباً أسلحتنا الأساسية بكل إستخفاف : الاستقامة والصدق .. والقوة .... فهدفنا ليس تهويد العرب وإنما إعداد لحياة أكمل ... لكي يصبحوا بمرور الزمن حلفاءنا المخلصين وأصدقاءنا الصدوقين وإخوتنا أيضاً "[263] .

إن هذا الأثر ، أثر الإيمان بالتعايش القومي ، قد حافظ على بقائه ضمن الحركة الصهيونية حتى الزمن الحالي ـــ كما أشير من قبل ـــ ولكن الغلبة لم تكتب له قط . وبدلاً من ذلك كان لهدف الموطن القومي اليهودي أفضلية على وسائل تحقيقه كما تجلى ذلك في خطابات وسياسات القادة الصهاينة البارزين . « فماكس نورداو » ، رفيق هرزل ، أوضح أنه في « مؤتمر بازل » الصهيوني عام ١٨٩٧ استخدم عبارة ' الوطن القومي ' كنوع من " المواربة التي تعبر عما نريد والتي يمكننا النطق بها بتلك الطريقة التي تجنبنا إثارة نقمة الحكام الأتراك الذين كانوا يحكمون الأرض المنشودة . فلقد اقترحت عبارة ' الوطن القومي ـــ HEIMSTÄTTE ' ..... وكانت عبارة ملتبسة ولكننا كلنا كنا ندرك ما تنطوي عليه من مغزى .... فلنا كانت تعني دولة يهودية JUDENSTAAT والآن تعني الشيء نفسه لنا "[264] . وحينما صدر وعد بلفور هرع الدكتور حايم وايزمن إلى فلسطين ليطمئن العرب

بقوله : " ليس من أهدافنا التشبث بالسلطة العليا والإدارة في فلسطين ، ولا تجريد أي مواطن محلي من ممتلكاته "[265] . ولكن ما ان مر عامان إلا وكان الدكتور وايزمن يردد على مسامع جمهور لندني : " إنني أؤمن بقيام دولة يهودية بمشيئة الله، ولكنها لن تقوم بفعل التصريحات السياسية وإنما بفعل عرق الشعب اليهودي ودمائه ..... إن بإمكاننا أن نصب هناك عدداً كبيراً من المهاجرين ونقيم في خاتمة المطاف مثل هذا المجتمع الذي يجعل فلسطين يهودية بمقدار ما إنكلترا إنكليزية أو أمريكة أمريكية "[266] .

ونحن نشهد اليوم ذلك « الحريق الهائل » الذي لا سبيل لإخماده والذي تنبأ بنشوبه « إيستاين » في بداية هذا القرن . وأما السبب فيكشف عن نفسه بنفسه . ففلسطين لا يمكن تحويلها إلى دولة يهودية مثلما هي إنكلترا إنكليزية إلا من خلال تجريد العرب المحليين من ممتلكاتهم ، ومن خلال إقامة دولة استيطانية . ولكن الأنظمة الاستيطانية تنطوي ضمناً ، نظراً لمنشئها وجوهرها نفسه ، على نضال مستمر ضد المواطنين المحليين بسبب ترحيلهم ، وعلى نفس هذا النضال ـــ في ظل ظروف معينة ـــ مع البلدان الأم « الميتروبوليتانية » بشكل يفضي إلى انفصالها عن جذورها . إن تاريخ كل من جنوب إفريقية وإسرائيل قد خضع لمثل هذا النوع من النضال المزدوج . فكلتاهما نالتا الاستقلال بعد نضال مسلح ضد الحكم البريطاني ـــ وقد كان حكماً استعمارياً مكشوفاً في حالة جنوب إفريقية ومقنعاً بقناع الانتداب في حالة إسرائيل ، كما تصدى كلا الطرفان لمشكلة استبقاء المواطنين المحليين فيهما في منزلة الاستكانة واستخدما ، بحكم الظروف ، تدابير متماثلة وإن لم تكن عين التدابير .

فأولاً : اعتمد البلدان كلاهما التدابير الرسمية وغير الرسمية لطرد المواطنين المحليين من ديارهم ولتحويل المزارعين السابقين إلى عمال زراعيين وعمال صناعيين . ووجد البلدان أيضاً أن الضرورة تقضي عليهما باللجوء إلى مختلف التدابير الأمنية بما في ذلك ضوابط السفر ونظم الإقامة وفرض حظر التجول وتهديم البيوت وإقامة مخافر الاحتجاز وما شابه ذلك . وكملاذ أخير لجأت كلتا الدولتان إلى ممارسة التعذيب ـــ بشكل جماعي صاخب في جنوب إفريقية ، وبشكل فردي هامشي في إسرائيل ـــ إلى الحد الكافي لتسويغ الاستقصاءات والتقارير النقدية من قبل بعض المؤسسات كالصحيفة اللندنية « ساندي تايمز » والهيئات السويسرية كلجنة الدفاع عن حقوق الإنسان ولجنة العفو الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية .

ولقد تزايد تقارب إسرائيل وجنوب إفريقية أيضاً من خلال إقامة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية فيما بين بعضهما بعضاً . فاقتصاد الواحدة منهما يكمل اقتصاد الأخرى ، إذ تقدم

إسرائيل المعدات العسكرية والتكنولوجيا المتطورة إلى جنوب إفريقية مقابل موادها الخام من أمثال الفحم والماس والأورانيوم، كما إن هنالك بين الدولتين وشائج لا مادية كالإرث التوراتي المشترك وتقاسمهما نفس الذهنية الضيقة المتمثلة بالمجتمع الاستيطاني، كما أشار «س. ل. ج سولزبيرغر» في صحيفة نيويورك تايمز:

"إن المتأفرق يرى في إسرائيل أمة صغيرة أخرى، محاطة بالأعداء، يلعب في وجودها التوراة واللغة المنبعثة من جديد دورا العاملين الجوهريين. وكما كتب جانييه كروجر، وهو محرر سابق في صحيفة DIE TRANSVALER، 'إن المتأفرقين ..... هم أمة الكتاب المقدس بلا منازع'. فلقد شق البوير الأصوليون طريقهم شمالاً وهم يحملون البندقية بيد والتوراة باليد الأخرى.

بل ان فروستر رئيس الوزراء يشتط إلى حد القول أن إسرائيل تواجه اليوم مشكلة التمييز العنصري ـــ أي كيفية معاملة سكانها العرب. فلا أمة من هاتين الأمتين تريد وضع مستقبلها برمته في أيدي تلك الأغلبية التي تطوقها وتفضل أن تقاتل دفاعاً عن ذلك.

وتمثل كل من جنوب إفريقية وإسرائيل دولة حدودها عرضة للانتهاك بمعنى من المعاني. وإن تأسيس كل منهما أيضاً كان على أيدي أولئك الرواد الذين ولدوا في بلدان أجنبية وجاؤوا للاستيطان في مناطق مأهولة جزئياً ..... ويقول فورستر: 'إننا ننظر بعين العطف والإدراك إلى وضع إسرائيل ومشكلاتها وذلك لأن على الإسرائيليين أن يتصدوا، مثلنا، للتعامل مع الفدائيين الذين ينطلقوا عبر الحدود، كما انهم مثلنا أيضاً يواجهون الأعداء الذين عقدوا عزمهم على تدميرهم'"[267].

وعلى الرغم من أن التماثل بين إسرائيل وجنوب إفريقية تماثل حقيقي وأصيل؛ فإن ثمة بوناً شاسعاً يقوم بين المجتمعين. فجنوب إفريقية ستبقى على ما يبدو متقوقعة ضمن ذلك القالب الاستيطاني الجامد بالنسبة للمستقبل المنظور، لأن المعمرين الأوربيين ادعوا منذ البدء أن الأرض ملكهم فصادروها وأن سكانها ملكهم فاستغلوهم أيضاً. ويبقى هذا الادعاء بمثابة حجر الأساس للنظام العنصري القائم حتى هذه الأيام، كما يلقى الدعم الحماسي من الأغلبية الساحقة للبيض. وحتى تلك الإصلاحات التجميلية التي أقدم عليها «بوثا»، على الرغم من أن القصد منها أن تحافظ على الدعائم الأساسية للنظام، أثارت معارضة شديدة، كما نلاحظ في تذمر أحد رفاقه الذي قال: "إنه يقوم بإصلاحاته ضمن الإطار العام، ومع ذلك فيا للمأزق الذي يورط نفسه فيه"[268].

وأما إسرائيل، فعلى النقيض من جنوب إفريقية، فإن الصهيونية المتزمتة كانت عرضة للتحدي منذ بداية الحركة والدولة. ومما يثير الدهشة أن النقاد الإسرائيليين لإسرائيل لا يأتون على ذكر أية عقبات أساسية تعترض إبداءهم آراءهم علناً في موطنهم، علماً بأنهم يتعرضون دائماً

للمضايقات من قبل المنظمات اليهودية الأمريكية حينما يدلون بآرائهم في الولايات المتحدة . فهذا هو اللواء المتقاعد « ماتيتياهو بيليد » يؤكد في حزيران عام ١٩٧٨ حينما كان أستاذاً زائراً في جامعة هارفارد " أن وزارة العدل ..... على الرغم من معارضته العلنية للسياسة الرسمية الإسرائيلية .... لا تعزو أفعالنا التي نمارسها إلى أية دوافع منحطة أو خبيثة . وعلى الرغم من أن ذلك قد تأكد لي ضمن الجماعة اليهودية الأمريكية ؛ فإنني وجدت لدى هذه الجماعة ميلاً أكبر للنظر إلى أي انحراف عن الخط الرسمي بمنظار الدوافع الخبيثة . فلقد شعرت بهذا شخصياً في مناسبات عديدة ، ولكن هذا الميل لما يتيسر له بعد عبور المحيط والوصول إلى إسرائيل "[269] . وعلى هذا المنوال أيضاً كشف البروفسور « إسرائيل شاهاك » من الجامعة العبرية ، أمام لجنة فرعية من لجان مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٧٧ ما يلي :

" .... لم يكن هنالك أية عقبة تذكر في دولة إسرائيل خلال السنتين والنصف الماضيتين أو يزيد . وأما العقبات التي مصدرها الولايات المتحدة فإنها مستمرة ..... وحينما تحاول احتضاني إحدى الجماعات الكنسية ؛ فإن كل المنظمات اليهودية في مدينة ما سرعان ما تمارس الضغوط على هذه الجماعة الكنسية لإلغاء احتضاني حتى في اللحظة الأخيرة . وعلاوة على ذلك يجري تداول بعض الأدبيات مغفلة التوقيع ضدي وهي مليئة بالأكاذيب .... ولا تحمل أية تواريخ أو عناوين ..... وأولئك الناس الذين تمكنت من معرفتهم وتحديدهم ينتمون إلى منظمات خاصة ..... ولا تتعدى المهمة الموكولة إليهم مضايقتي بشكل دائم ..... من أمثال منظمة « B'NAI B'RITH = أبناء العهد » ومنظمة « الدفاع عن تشويه السمعة » المزعومة "[270] .

إن الانحراف المتاح للمنشقين الإسرائيليين في إسرائيل كان موضع الاستغلال التام . فأحد الفلاسفة البارزين ، وهو « مارتن بوبر » ، دافع عن إقامة « حوار » وتقارب بين القوميين اليهود والقوميين العرب ، كما إن المؤرخ « مايكل براشر » من الجامعة العبرية اتهم بيغن " بالتفاوض بنية خبيثة " حول المشكلة الفلسطينية . وأما « يائيل لوتان » ، وهو رئيس التحرير السابق لمجلة ARIEL التي تبحث في شؤون الفن والثقافة الإسرائيلية والتي ترعاها وزارة الخارجية الإسرائيلية ، فقد تحدى السياسة الرسمية بشكل فظ حين كتب يقول :

" ..... ليس هنالك شيء أسوأ من استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة . فما من صيغة توراتية تجعل المنزلة التي يحتلها السكان العرب منزلة مقبولة منهم . إن قمعهم يقلقنا جميعاً ، والحلم الصهيوني آخذ بالتحول إلى كابوس بسرعة متناهية . ولذلك علينا أن نقرر الخروج منه ـــ لا أن نفاوض أو نحاول ، بل أن نخرج منه بكل بساطة ..... إن قيام فلسطين مستقلة هو الفرصة الوحيدة أمام إسرائيل ، كي تبقى على قيد الحياة إلى نهاية القرن العشرين "[271] .

إن المنشقين الإسرائيليين لا يكتفون بالقول فقط، بل يمارسون الفعل أيضاً. ففي ٩ أيلول عام ١٩٧٨ سار مائة ألف إسرائيلي في أكبر تظاهرة سياسية في تاريخ الأمة. لقد كان المتظاهرون يطالبون بيغن بإبداء المرونة في محادثات كامب ديفيد، كما كانت أعلامهم تحمل شعار "السلام أفضل من أرض إسرائيل الكبرى". وسارت هذه التظاهرة مرة أخرى بعد «كامب ديفيد» احتجاجاً على عناد بيغن فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي الفلسطيني. وحينما كان الاستعمار الإسرائيلي يأخذ أبعاده العدوانية في الضفة الغربية سار ثلاثون ألف متظاهر من المؤيدين لحركة «السلم الآن» في تل أبيب ورياتهم تحمل شعارات من مثل "وفروا للسلام فرصته". فهذه الاحتجاجات الجماهيرية كانت كافية لإثارة حفيظة «أريال شارون» الذي تذمر من أن شبكة التلفزة والصحف الإسرائيلية أقنعت "عدداً من المواطنين الطيبين والمخلصين بالانحياز إلى جانب أعداء البلاد"[272].

فالحركة المناصرة للسلم داخل إسرائيل تتناظر مع اتجاه موال للتسوية داخل «منظمة التحرير الفلسطينية». وإن الأداء المعقول الذي أبدته الجيوش العربية في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ أعاد هيبة الحكومات وجامعة الدول العربية. وأما ماعزز هذا الاتجاه فقد كان ذلك الارتفاع الخيالي لأسعار النفط الذي أدى بالمقابل إلى تزايد الموارد المالية للدول المحافظة الغنية بالنفط وتزايد نفوذها أيضاً. وهكذا فإن تغير ميزان القوى في العالم العربي يفسر النكسات التي مُنيت بها «فتح» في «أيلول الأسود» في الأردن في عام ١٩٧٠ وفي لبنان عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣. وكانت اتفاقات كامب ديفيد صفعة أخرى حتى ان بريجينسكي اعتبر أن نهايتها ستكون في تلك الاتفاقات حينما أطلق تعليقه اللاذع "الوداع، الوداع يافتح".

ولكن «فتح» انتعشت وبقيت على قيد الحياة، بدلاً من أن تتلاشى، من خلال تكيفها مع الظروف المستجدة. فسياساتها ليست جامدة، إذ تغيرت مراراً وتكراراً من قبل المجلس الوطني الفلسطيني. ففي عام ١٩٧٤ تبنت هذه الهيئة رسمياً «البرنامج الانتقالي» الذي كان يدعو «فتح» للاضطلاع بعبء السيادة على أي حيز يتم تحريره بالنتيجة من فلسطين. إن «أبا إياد»، وهو الرئيس المساعد في «فتح»، فسر هذا بأنه يعني "انعدام قيام أية نشاطات فلسطينية تخريبية في الوقت الذي يصير لنا فيه دولة نسوسها ونصونها قبل أي شيء"[273]، وهو الموقف الذي كرره «فاروق القدومي»، مدير الدائرة السياسة في «فتح»، خلال اجتماع له في دمشق في كانون الثاني عام ١٩٧٩ مع بعثة أمريكية تضم «آلان سولومونوف» مدير برنامج السلم في الشرق الأوسط. فلقد قال القدومي: "حينما تصبح لنا دولة فإننا سوف نعترف بأمن حدود إسرائيل وبحق إسرائيل في أن تعيش

بسلام"، وأضاف أن ثمة إشارة من إسرائيل تولد تحولاً هاماً ضمن «فتح» إذ تمكن المعتدلون من المجاهرة بآرائهم أكثر من ذي قبل.

إن عكس هذا الموقف تماماً كان الموقف الذي اتخذته عناصر حركة «السلم الآن» في إسرائيل. فهذا المأزق الناجم عن تناقض الموقفين أحسنت إيجازه إحدى افتتاحيات «نيويورك تايمز» حين جاء فيها: "لما كانت قيادة فتح ترى أن اعترافها بحق إسرائيل في الوجود هو الورقة الرابحة السياسية الوحيدة في حوزتها، فإنها لن تلعب هذه الورقة ـــ هذا إذا ما لعبتها ـــ إلا مقابل نوع من الاعتراف بها من قبل إسرائيل. ومع الأخذ بعني الاعتبار القناعة الواضحة لرئيس الوزراء الإسرائيلي «بيغن» من أن فتح لا يمكنها أن تكون أكثر من هيئة إرهابية عازمة على تدمير إسرائيل، فإن مثل هذا الاعتراف أمر بعيد الاحتمال في المستقبل"[274].

ولكن على الرغم من هذا المأزق؛ فإن الأمل بالارتداد عن ممارسات ومؤسسات الدولة الاستيطانية في إسرائيل أكبر مما هو في جنوب إفريقية بكثير. ومع ذلك فحتى في إسرائيل تبقى هنالك هوة عميقة بين الأمل وتحقيقه لأن المصالح السياسية اللاهوتية والمصالح الاقتصادية ضمن إسرائيل سوف تحارب حتى الخندق الأخير ضد أي انسحاب من الأراضي المحتلة بما تنطوي عليه هذه الأراضي من تداعيات توراتية وأسواق رابحة ومخزونات الأيدي العاملة الاحتياطية. وعلاوة على ذلك فإن المصالح الأجنبية القوية قوة المصالح الإسرائيلية عازمة أيضاً على الحفاظ على ديمومة الوضع القائم، كما يدل على ذلك ما قاله كيسينجر كمستشار للأمن القومي حين قال: "إننا نحاول الوصول إلى تسوية في الشرق الأوسط بتلك الطريقة التي تعزز الأنظمة المعتدلة وليس الأنظمة المتطرفة"[275].

إن سبب تفضيل «الأنظمة المعتدلة» على سواها يكمن في أن أهمية الشرق الأوسط من الزاوية السياسية الطبيعية والاقتصادية بالنسبة للغرب لأهمية أكبر حتى من أهمية جنوب إفريقية. ومن هذا المنطلق نلاحظ الجهد العنيد الذي تبذله واشنطن لتعزيز إسرائيل وللانحياز إلى الدول النفطية المحافظة ولعزل «فتح». وهكذا فإن اتفاقات كامب ديفيد تمثل ذروة هذه السياسة وذلك لأن المقصود بها أن تلعب في الشرق الأوسط الدور نفسه الذي تلعبه التسويات الداخلية في جنوب إفريقية ـــ أي قبول التغييرات التجميلية حفاظاً على جوهر الهيمنة البيضاء في الحالة الثانية، وحفاظاً على جوهر الهيمنة الإسرائيلية في الحالة الأولى. ولكن الهيمنة الإسرائيلية لا تبدو صالحة للحياة على المدى البعيد، شأنها شأن الهيمنة البيضاء في جنوب إفريقية، وذلك لأنها تعني ضمناً الاحتلال الإسرائيلي الأبدي، الأمر الذي ترفضه الدول العربية كلها بما فيها الدول المحافظة ذوات النفط والأنظمة المتطرفة سواء بسواء. وأما الحل البديل الذي تفضله واشنطن و «حزب العمل»

الإسرائيلي؛ فهو الخيار الأردني القاضي بتقسيم الضفة الغربية بين إسرائيل والملك الهاشمي، بيد أن ما يعترض هذا الحل يتمثل بوجود العدد الغفير من الفلسطينيين من ذوي الأهواء المتضاربة حياله، وأن حزب العمل برئاسة غولدا مائير وإسحاق رابين كان الحزب الذي زرع عشرات المستوطنات في الأراضي المحتلة والحزب الذي ضم القدس الشرقية وطوقها بالضواحي اليهودية.

وأما العقبة الأخيرة التي تحول دون تغيير ممارسات ومؤسسات الدولة الاستيطانية في إسرائيل؛ فهي العقبة التي تكمن في إرث ألفي عام من الاضطهاد بكل ما نجم عنه من هوس يمكن تلخيصه بشعار "لن يعود قط من جديد". فكيف لهذا الهوس أن يعرف سبيله إلى التخفيف من غلوائه في الوقت الذي كان الواقع فيه عام ١٩٨٠ يدل على أن عدد الدول تعترف بإسرائيل لا تزيد على الخمسين، قياساً إلى مائة وخمس عشرة دولة تعترف «بفتح». وأن استطلاعاً للرأي في تشرين الثاني عام ١٩٧٩ كشف لأول مرة أن نصف الجمهور الأمريكي تقريباً كان يفضل قيام المفاوضات بين الولايات المتحدة و «فتح». ولذلك فمن هذا المنطلق نجد لدى العدد الغفير من الإسرائيليين ذلك الإصرار القاضي بأن الاحتفاظ بحدود ما بعد عام ١٩٦٧ هو الشرط المسبق لضمان الأمن القومي ضمن بيئة معادية.

ولكن مثل هذا الزعم ليس موضع تشكيك حركة «السلم الآن» وحدها وحسب، وإنما موضع تشكيك بعض العناصر البارزة في المؤسسة الإسرائيلية الفكرية منها والسياسية والعسكرية أيضاً. فالمؤرخ الإسرائيلي الشهير «جاكوب تالمان» كتب قبل وفاته بقليل في حزيران عام ١٩٨٠ أن "المحاولة الرامية لحكم مليون عربي ضد إرادتهم قد تجعل من أحلامنا الوردية المتعلقة بالبعث القومي والروحي أضغاث أحلام"، واعتبر أن استمرار احتلال الأراضي المحتلة، أو استمرار السيطرة عليها، إن هو إلا تهديد لأمن إسرائيل بدلاً من أن يكون بمثابة الضمانة. فلقد كتب في الصحيفة الإسرائيلية «ها آرتيس»: "في العصر الحديث ليست أراضي بلد من البلدان هي الشيء الذي يمكن توريثه للأجيال التالية، وإنما وعي وإرادة الشعب الذي يعيش في تلك الأراضي. إن الخطر الحقيقي على وجود إسرائيل يكمن في استمرار الجهد «السيزيفي» لإخضاع الفلسطينيين. وإن كل من لا يرى خطر ما يتهددنا من حرب عنصرية لإنسان أعمى"[276].

وعلى هذا المنوال نفسه يؤكد «الجنرال بيليد» أن توسيع الحدود لا يعني مزيداً من الأمن ـــ وأن هذا الزعم ليس إلا حالة من حالات «السبات الدوغماتي»، ويشير إلى أن قوة حدود إسرائيلية قوامها بضعة آلاف رجل كانت كافية قبل عام ١٩٦٧، كما أن ميزانية الدفاع حينئذ كانت لا تزيد عن ١٢٪ من الإنتاج الإجمالي GNP، ولكن بعد الحصول على الحدود الجديدة ـــ التي قيل

أن الدفاع عنها أيسر من الحدود القديمة السابقة لعام ١٩٦٧ ـــ أصبحت الحاجة تقضي بوجود عدة فيالق قوامها عشرات آلاف الجنود، كما ارتفعت ميزانية الدفاع ارتفاعاً هائلاً حتى بلغت نسبة ٣٦٪ من الإنتاج القومي الإجمالي. وأما تفسير هذه المغالطة فهو أن نفقات الدفاع عن صحراء سيناء من خلال انتشار القوات فيها أكثر من نفقات الدفاع عنها من خلال قوة متمركزة على طرفها الشرقي، كما كانت عليه الحال قبل عام ١٩٦٧. ويؤكد بيليد أيضاً أن مرتفعات الجولان التي تحتلها الآن إسرائيل ما هي إلا منطقة صغيرة جداً ولا تنطوي على أية أهمية استراتيجية. وأخيراً فإن الأردن كان يحتفظ قبل عام ١٩٦٧ بفيلقين اثنين في الضفة الغربية، الأمر الذي لم يكن يقلق إسرائيل البتة. ولذلك فإن بيليد يستنتج أن قيام دولة فلسطينية ذات جيش أقل من فيلقين، وتجريد مرتفعات الجولان من السلاح وإعادتها إلى سورية، وتجريد سيناء من السلاح وإعادتها لمصر، سوف يبقي إسرائيل على قدر كبير جداً من الأمن وبتكلفة أقل جداً أيضاً. وإذا ما خطر للدولة الفلسطينية الجديدة ذات مرة أن تستخدم قواتها المسلحة ضد إسرائيل بأي شكل من الأشكال فإن "هذا سوف يعني الحرب التي ستصبح فيها الدولة الفلسطينية الوليدة أثراً بعد عين إلا الأبد"[277].

إن «دافيد بن غوريون» قد توصل إلى استنتاج مماثل في نهاية حياته السياسية الرائعة:

"**أولاً**: يجب ألا ننسى أن هذه البلاد تعود تاريخياً إلى عرقين اثنين ـــ عرب فلسطين ويهود العالم ـــ وأن كلاً منهما، اليهود أولاً ومن ثم العرب، قد سيطر عليها منفرداً قرابة ١٣٠٠ عام.

ثانياً: يجب أن نتذكر أن العرب يفوقوننا تناسلاً إلى حد بالغ، ولذلك فإن ضمان استمرار دولة يهودية يستدعي في كل الظروف احتفاظ تلك الدولة بأغلبية يهودية ساحقة ضمن حدودها.

ثالثاً: إن منطق هذا كله هو أن حصولنا على السلام يفرض علينا العودة من حيث المبدأ إلى الحدود السابقة لعام ١٩٦٧. فببساطة ليس لدينا العدد الكافي من اليهود لإسكانهم في فلسطين التوراتية. ولذلك عندما أتأمل مستقبل إسرائيل؛ فإنني أتصور إسرائيل السابقة لحرب الأيام الستة. يجب أن نعيد كل ما كسبناه عدا القدس الشرقية والجولان. وحول هاتين المنطقتين يجب أن نفتح باب المفاوضات..... فالسلم أهم من الممتلكات الحقيقية. فبالري المناسب لدينا الآن ما يكفي من الأرض في النقب لإيواء كل يهود العالم ـــ إذا جاؤوا، وبالتأكيد لن يأتوا جميعهم إلينا.

وأما فيما يتعلق بالأمن فإن الحدود الصالحة للدفاع عنها عسكرياً، على الرغم من رغبتنا فيها، فإنها لا يمكن أن تضمن لنا بحد ذاتها المستقبل. وهنالك قطاعات من شعبنا لما تتعلم بعد هذا الدرس، فالسلم **الحقيقي** مع جيراننا العرب، والاحترام المتبادل، بل والعواطف المتبادلة، وربما تحالف عربي إسرائيلي، والتوصل بأي شكل من الأشكال إلى تسوية لا يرضون عنها رضاء تاماً ولكنهم

يرحبون بها بشكل حماسي من صميم قلوبهم كشيء جوهري لمستقبلنا المشترك ـــ هذا وحده أمننا الفعلي. وبذلك يمكننا معاً أن نحول الشرق الأوسط إلى جنة عدن ثانية وإلى مركز من المراكز الخلاقة العظيمة على وجه الأرض "[278].

إن تعليقات بيليد وبن غوريون تصب في الرأي المنطقي الذي توصل إليه ناثان يالين مور، وهو قائد مجموعة شتيرن، منظمة الإرهاب اليهودية السرية بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ إذ كتب يقول:

" ..... عندما أسمع رئيس الوزراء بيغن وهو يستعمل عبارتي 'المنظمة السّفوك للدماء' و 'المنظمة النازية' لوصف منظمة التحرير الفلسطينية، فإنني أتذكر تاريخ منظمة إرغون ..... لقد أصبح بيغن رئيساً لهذه المنظمة في عام ١٩٤٤. قد يكون من المناسب له أن ينسى تاريخ هذه المنظمة قبل ذلك الموعد. ولكنه تاريخ موجود فعلاً ومكتوب بدماء العرب الأبرياء في حرب عشوائية دونما تمييز. (وبعد أن يسرد يالين مور بعض الأمثلة بتفاصيلها عن تلك الهجمات التي كانت تشنها إرغون والتي ذهب ضحيتها العرب الأبرياء يقول): إن من الممكن دعوة المنظمات الفلسطينية بالمنظمات التخريبية أو الإرهابية، كما إن من الممكن في الوقت نفسه أن نتغاضى عن الحقيقة التي مفادها أننا كنا بالإرهابيين أيضاً من قبل وسائل الإعلام كلها. لقد كنا إرهابيين ولا يعتريني الخجل من الاعتراف بذلك. فلقد كانت قواتنا ضعيفة جداً بالقياس إلى قوات العرب ولربما كان مصيرنا الزوال، في مواجهة مكشوفة. ولذلك فالسبيل الوحيد الذي كان متاحاً لنا هو ممارسة الإرهاب، إرهاب الحكام على نحو متواصل حتى توفرت لهم القناعة بعدم قدرتهم على محق كل المقاتلين من أبناء شعبنا إلا بعد إحراز ما كنا نريد: ألا وهو الحرية.

فلا هذه اليافطة ولا تلك هي التي تمنعني من مد يدي إلى أحد ممثلي «فتح»، بل إن ما يثير حفيظتي هو هدفها الأخير كما عبر عنه «الميثاق الفلسطيني» ذلك التعبير الذي لا يترك ثمة مجال لحياة حرة كريمة لشعبي في دولته. إن تبديل الميثاق سيكون علامة على أن «فتح» بدأت تدرك أن لا مخرج من هذا الصراع غير مخرج الاعتراف بحق التعايش للأمتين في دولتين مستقلتين متمتعتين بحق السيادة، واحدتهما حذاء الأخرى، إلى أن يحين موعد الاتحاد الفيدرالي بينهما.

فإذا ما توصلت «فتح» إلى هذا الإدراك لن تكون هنالك أية قيمة لتصريحات مختلف رؤساء وزراء إسرائيل من أننا 'لن نجلس قط مع فتح حول طاولة المفاوضات بل سنقابلها في ميدان المعركة دون سواه'. فالمعارك، مهما كانت أنواعها، تقتضي الضحايا. فمهمة السياسي الناجح لا تتجلى بندب الضحايا والتشهير بالمنظمة المجرمة، التي تتسبب بمقتل هؤلاء الضحايا، وإنما تتجلى في خلق

المناخ الذي لا يفضي إلى المزيد من الضحايا وإلى المزيد من إراقة الدماء. وكلما تم التعجيل بذلك كنا في حال أفضل "[279].

إن ما كتبه «يالين مور» يطرح المشكلة بشكل منصف. فهل بوسع الإسرائيليين ـــ اليسوعيين والأقوى عسكرياً والمعززين من الخارج والمعذبين بالتاريخ ـــ أن يتراجعوا عن موقفهم الاستعماري الراهن؟ وهل بوسع منظمة «فتح» أن تنبذ «ورقتها الدبلوماسية الرابحة» ألا وهي الإحجام عن الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود؟ وهل بوسع الطرفين معاً حسم مسألة القناعة بأن الاستعمارية والورقة الرابحة قد أصبحتا، سواء بسواء، مصدرين من مصادر التدمير المتبادل وليس من مصادر القوة؟

الفصل الرابع والعشرون

رؤيا مشتركة

إنني أرى طهران اليوم مثلما كان بمقدوري أن أرى المكسيك في عام ١٩١٥ . فحينئذ كان عندنا (بانشو فيلا ، وزاباتا ، ولاغوس شازارو) ، وكانت الفوضى ضاربة أطنابها حتى إن الاستقرار استلزم سنوات عديدة ، إلا أن شيئاً ما كان في طريق المخاض .....

واليوم إن كان هنالك من شيء يجري في أرجاء الدنيا فهو عزم الشعوب على ألا تقبل ببساطة أن للتقدم طريقين محتومين لا ثالث لهما ــ طريق الرأسمالية الغربية أو طريق الاشتراكية السوفييتية ــ وعزمها أيضاً على البحث عن السبل الكفيلة باقتران قوة التكنولوجيا بطاقة موروث كل شعب من الشعوب .

كارولس فيونتس (١٩٨٠)

إن « الثورة الزراعية » التي قامت منذ عشرة آلاف عام تقريباً ، قد استهلت زحزحة جامعي الغذاء وتحويلهم إلى مزارعين ممن صاروا يشكلون ، منذ ذلك التاريخ ، الأغلبية الساحقة بين أفراد الجنس البشري . واليوم تجري عملية زحزحة المزارعين وتحولهم من جراء التكنولوجيا الرأسمالية الديناميكية التي تولدها « الثورة الصناعية الثالثة » . فإذا ما كتب للاتجاهات الراهنة أن تستمر عدة عقود ؛ فإن الطبقة الفلاحية في العالم معرضة أن يطويها التاريخ في مجاهل النسيان على غرار جامعي الغذاء . وهذا هو السبب الجذري للاندفاعات الثورية المستمرة التي تزلزل العالم الثالث ، كما تزلزل ، على نحو غير مباشر ، بقية الدنيا . فرئيس الوزراء « شوإن لاي » ، في تقريره إلى المؤتمر القومي العاشر

للحزب الشيوعي الصيني (٢٤ آب عام ١٩٧٣) أصاب كبد الحقيقة حين وصف ذلك الهياج الذي يجتاح العالم بأسره بأنه "اضطراب كبير تحت قبة السماء". إن هذا الاضطراب يلعب دور العامل الأهم من العوامل المحركة للشؤون الدولية في الوقت الراهن ولسوف يبقى كذلك طيلة المستقبل المنظور أيضاً.

١ ـ الاضطراب الكبير تحت قبة السماء

إن أحد العوامل الكامنة خلف هذا «الاضطراب» الذي يسم نهاية القرن العشرين هو العامل الاقتصادي ـ أي تلك الهوة الآخذة بالاتساع بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، وبين المواطنين الأغنياء والمواطنين الفقراء في بلدان العالم الثالث أيضاً. إن تكنولوجيا «الثورة الصناعية الثالثة» تقتلع الآن المزارعين من جذورهم في أي مكان بالعالم وتحشرهم قسراً في زرائب المدن (راجع الفصل التاسع عشر، المقطع الأول والثالث). فبلوة التحضير دون مقدار كاف من التصنيع آخذة هذه الأيام بتحويل المزارعين السابقين إلى فائض وإلى طبقة ضئيلة الشأن لا ضير بالتضحية بها. إن نسبة ٤٠٪ من مجمل القوة العاملة البالغة ١٫٢ بليوناً في العالم الثالث هي الآن عاطلة عن العمل. ومن البليونين الاثنين تقريباً من أولئك البشر الذين سوف ينضافون إلى سكان العالم خلال العقدين القادمين، فإن نسبة ٩٠٪ منهم ستولد في البلدان المتخلفة، كما سيتضاعف عدد الباحثين عن العمل خلال ذانك العقدين. وأما الفرصة أمام توفر أعمال جديدة كافية لاستيعاب الأجيال الشابة الراغبة بالالتحاق بالقوة العاملة؛ فهي فرصة قليلة جداً.

وإن من الواضح أن العاطلين الجدد عن العمل ممن يعيشون حالة بطالة دائمة، لهم أقل رغبة من آبائهم في تقبل مصيرهم في هذه الحياة الدنيا، كما إن العوامل النفسية الكامنة خلف الاضطرابات العالمية الراهنة لعوامل مهمة عين أهمية العوامل الاقتصادية. فتواريخ الحضارات القديمة مرقشة بالانتفاضات الفلاحية. بيد أن هذه الانتفاضات كانت عادة حركات ترميمية وذلك لأن الفلاحين ما كانوا ينتفضون بغية تحدي الأنظمة الاجتماعية القائمة وإنما للدفاع عنها. ففي أواخر القرون الوسطى شهر السلاح الفلاحون الأوربيون للحفاظ على النظام الاجتماعي الإقطاعي التقليدي، الذي كان وقتها عرضة لنخر الاقتصاد الرأسمالي الصاعد فيه. وفي الامبراطورية الروسية كان الفلاحون يعتبرون القيصر، حتى اللحظة الأخيرة تقريباً، بمثابة «الآب الصغير» الذي ما كان من الممكن له أن يتغاضى عن المظالم التي يوقعها بهم الطماعون من مسؤولين رسميين وملاكيين عقاريين، لو أنها كانت تصل إلى مسامعه فقط. فالعصر السابق للعصر الرأسمالية كان ـ كما وصفته كلمات دوستويفسكي في «المفتش الكبير» ـ عصر «الأسطورة والسر والسلطة»،

العصر الذي كانت فيه الرغبة العارمة الشاملة والأبدية لأفراد الجنس البشري تتمثل " بالعثور على إنسان ما كي يعبدوه " .

وهكذا فإن الرضى التقليدي عن الوضع القائم بدأ يتعرض للتقويض من جراء تلك القفزة الكمية ، التي قفزتها الرأسمالية من أوربة إلى أرياف العالم الثالث وتحويل الأرض إلى سلعة صالحة للبيع والشراء والاستخدام ، استجابة لقوى السوق وليس لتلبية الحاجات المحلية للجماعات الفلاحية . ولذلك فإن عملية التتجير والإفقار والتمدين ، التي نجمت عن ذلك كانت عملية تمزيق مدمر بلغت أيضاً حد تمزيق الكوابح النفسية ، التي كانت تتمثل بقيود « الأسطورة والسر والسلطة » والتي كانت تفرض تقبل الفقر والاستغلال كأمرين مقدرين من اللّه على البشر منذ الأزل . وهكذا بدأت انفجارات الماضي الفلاحية الهوجاء تخلي مكانها للثورات الفلاحية المتعمدة والهادفة لتقويض الأنظمة الاجتماعية القائمة ، بدلاً من ترميمها وإصلاحها .

إن نبذ القيود أمر جلي أيضاً في أوساط المثقفين الذين يقودون الثورات الراهنة . فحتى في زمن يعود بقدمه إلى منتصف الأربعينيات (١٩٤٠) أسلم القادة الشيوعيون ، في حركة المقاومة التابعة لجبهة التحرير الوطنية اليونانية EAM ، قياد بلادهم إلى تشرشل ، لأنهم لم يتمكنوا من ترويض أنفسهم على تحدي سلطة هيئة الأب المتمركزة في الكرملين . وعندما تجرأ الشيوعيون اليوغسلاف على ذلك في نهاية الأمر في عام ١٩٤٨ ، فإن قيادتهم بأكملها ومن ضمنها « تيتو » نفسه ، عانت الأمرين من العلل الجسدية الخطيرة ذات المنشأ النفسي . ولكن القيادات الثورية في هذه الأيام وفي كل مكان بالعالم تعلن جهاراً ، على النقيض من ذلك ، أنها ترحب بالمعونة الأجنبية مهما كان مصدرها شريطة ألا تفرض عليهما تلك المعونة أية التزامات أو تحالفات .

إن جنوح الجماهير والقيادات في العالم الثالث نحو التطرف والنضج ، يفسر السبب الذي جعل الثمانينيات (١٩٨٠) تبدأ بسلسلة من الثورات الناجحة في إيران وزيمبابوي ونيكاراغوا ، كما يفسر السبب الذي يجعل الثورات على التهابها في أفغانستان وأريتيريا والصحراء الغربية وناميبيا وتيمور الشرقية وسان سلفادور والفلبين . ففي إيران كان بمقدور « كيرميت روزفلت » ، وهو عضو في جهاز الاستخبارات المركزية CIA ، في عام ١٩٥٣ أن يطيح بحكومة مصدق بمساعدة حقيبة ملأى بفواتير الدولارات وحفنة من ضباط الجيش الإيراني . ولكن عندما حاول الجنرال « روبرت هويسر » في عام ١٩٧٩ إحباط انتصار « الخميني » بتشجيع « العسكريين على اقتناص السلطة مباشرة » كانت الجماهير المسيّسة هي التي نفذت عملية « الاقتناص » وليس جيش الشاه .

٢ ــ المجابهات الدولية

إن العالم السياسي البارز «هانس مورغان ثاو» علق قائلاً " بأن المعضلة الأساسية التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية لا تكمن في كيفية **الحفاظ** على الاستقرار في وجه الثورة وإنما في كيفية **خلق** الاستقرار. وإن مأزق مثل هذا الخلق لا يجابه حكومة الولايات المتحدة وحدها، بل والحكومات كلها سواء أكانت في العالمين الأول والثاني المتطورين أم في العالم الثالث المتخلف". وهكذا فإن مشكلة الخلق كانت، ولا تزال، بادية للعيان أينما كان من خلال غياب الخلق ذاته.

فإذا ما تناولنا أولاً حكومات العالم الثالث نجد أنها تتألف، على العموم، من صنفين: القومي المحافظ والثوري الاجتماعي. لقد فشل كلا هذان النموذجان، إلى درجة قد تقل أو تكثر، في الاستجابة لمقتضيات الثورة في العالم الثالث استجابة خلاقة. إن بعض الأنظمة المحافظة نالت دعماً اقتصادياً وعسكرياً جوهرياً من الولايات المتحدة ثمناً لقيامها بأدوار «القوى الأمبريالية الفرعية الإقليمية» المعينة ضد الانتفاضات المحلية. ولكن الثورة في إيران والاضطراب المزمن في العربية السعودية وأندونيسيا والفلبين، يثير كله أعمق الشكوك حيال قدرة القوى الإقليمية المدعومة على إيقاف هدير الثورة في العالم الثالث.

إن التسوس الاقتصادي الكامن في صلب هذه الأنظمة المحافظة يتبدى للعيان لدى مقارنة وضعها بوضع إنكلترا في أول أيام الثورة الصناعية. فلما كانت النقابات في القرون الوسطى نقابات هزيلة ضامرة، وكانت الاتحادات العمالية بعيدة كل البعد عن اكتساب السمة المشروعة، تمكن رجالات الصناعة من استغلال عمالهم استغلالاً وحشياً بلا هوادة، الأمر الذي أدى إلى الاضطرابات التي قام بها «اللوديون*» والتشارتيون**) كما أدى إلى مذابح «بيترلو»*** عام ١٨١٩، وإلى ثورة الفعلة الزراعيين في عام ١٨٣٠. ولكن ما إن حل منتصف القرن التاسع عشر حتى بدأت الأجور الفعلية تأخذ بالارتفاع ولذلك فإن آخر حالة من حالات الجوع الحقيقي في الريف الأوربي الغربي كانت في عام ١٨٤٦ ــ ١٨٤٧. فلقد كان بمقدور مربي الماشية «روبرت بيك وال» أن يؤكد بمنتهى الجدية بأنه كان يربي المواشي لمصلحة الجماهير ولموائد النبلاء سواء بسواء، كما إن ماثيو

---

* عمال النسيج البريطانيون الذين قاوموا مكننة صناعة النسيج وحطموا الآلات في أوائل القرن التاسع عشر.

** أصحاب الوثيقة البريطانيون الذين سعوا لتحسين أوضاع العمال اجتماعياً وصناعياً.

*** اجتماع عمالي راديكالي في حقول «سانت بيتر» في مانشستر عام ١٨١٩ تدخلت فرقة الخيالة لتفريغه فقتلت أحد عشر عاملاً وجرحت ٥٠٠.

المترجم

بولتن أعلن أيضاً على غرار بيك واك أن مشاغله لتصنيع الأزرار النحاسية كانت ترمي "لتزويد الشعب بها وليس طبقة النبلاء فقط"[1].

وهكذا فإن "استقطار الخير إلى تحت"، وهو الأمر الذي تجري عنه اليوم الأحاديث المستفيضة في العالم الثالث ولكنه نادراً ما يتحقق، قد حدث في حقيقة الأمر، كما عاد فعلاً بالفائدة على الطبقة العاملة البريطانية بعد منتصف القرن التاسع عشر. ولكن ما كان لهذا الأمر أن يتم لولا تلك الميزة الفريدة، التي كانت تتمتع بها الصناعة البريطانية، ألا وهي احتكار الأسواق العالمية. فالصناعة القطنية في لانكاشاير كان بمقدورها «الإقلاع» نظراً لسهولة بلوغها الأسواق الإفريقية والأمريكية في آن واحد. فبحلول عام ١٨١٤ كانت بريطانيا تصدر من الثياب القطنية ما تزيد نسبته عن ١٤٪ عما يجري استهلاكه داخل الوطن، وبحلول عام ١٨٥٠ وصل هذا الفرق إلى نسبة ٢٤٪ على الرغم من ارتفاع الاستهلاك المحلي ارتفاعاً هائلاً.

وأما اليوم فإن مثل هذه السوق العالمية ليست متاحة لبلدان العالم الثالث اللاهثة خلف التصنيع، بل وبدلاً من ذلك فإن العمال وأرباب العمل معاً في البلدان المصنعة يشنون حملة هوجاء ضد الواردات ــ سواء أكانت من الأقمشة أو الفولاذ أو الأحذية أو الثياب ــ التي تجعل أعمال هؤلاء وأرباح أولئك محفوفة بالمخاطر. فحرية التجارة شيء جميل طالما هنالك متسع من الاتجار أمام أي إنسان، ولكن حين تلوح في الأفق حالياً أزمة اقتصادية عالمية طويلة الأمد يتزايد الطلب على التجارة المنصفة ــ وهي أحدث الكنايات عن النزعة الحمائية.

والأمر الذي ينطوي على خطورة مماثلة بالنسبة لبلدان العالم الثالث؛ فإنه يتمثل بعدم مرونة أسواقها الداخلية. فالصناعات الوطنية لا تعاني مشكلات بلوغ الأسواق الأجنبية وحسب وإنما تتعوق أيضاً بفعل القوة الشرائية الناقصة داخل أوطانها هي. فالعمال الصناعيون ذوو الأجور الخسيسة والمزارعون المشردون لا يعرفون من الخيرات التي يفترضها جدلاً المنظرون الاقتصاديون بمقولة "استقطار الخير إلى تحت" إلا القليل. فبدلاً من "استقطار الخير إلى تحت" يجري "استقطار الخير إلى أعلى" ــ إلى زمر النخبة ــ كما يجري "استقطار الخير إلى الخارج" ــ إلى الشركات متعددة الجنسيات. ونظراً لذلك نجد ذلك الصراع المزمن بين المنظمات العمالية من ناحية أولى، وبين الحكومات التي تحاول فرض إجراءات التقشف استجابة لمطالب البنوك الخاصة والوكالات الدولية الرئيسية من أمثال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من ناحية ثانية. إن بطل الطبقة العاملة في البرازيل، وهو عامل المعادن المدعو «لويس إناسيو داسيلفا» والمعروف في الأوساط الشعبية باسم «لولا»، قضى عقوبة ثلاثة أعوام ونصف في السجن لقيادته إضراباً «غير مشروع»،

كما إنه واجه عقوبة ثلاثين عام أخرى في السجن لاتهامه زوراً بإثارة «العنف الطبقي». إن ذلك التقرير الذي قدمه أحد المراقبين في محاكمة «داسيلفا» إلى «اتحاد عمال السيارات» يبين بكل جلاء كيف أن أنظمة العالم الثالث تسعى جاهدة للحفاظ على الاستقرار بدلاً من خلقه، إذ جاء في ذلك التقرير: "إنني لا أصدق بتاتاً أنني في مقارنتي البرازيل ببولندا، وهي بلد شيوعي، أجد أن الحرية هناك أكثر مما هي هنا «ففاليزا» يتمتع بقدر من الحرية أكبر مما يتمتع به «لولا» وذلك لأن الحكومة هناك وافقت على إجراء الحوار معه، وأما هنا فلا. وهذا فارق جوهري يثير الذهول"[2].

فإذا كانت التناقضات تقوم في صلب الدول المحافظة في العالم الثالث على نحو متأصل، فإن صدق هذا القول ينطبق أيضاً على المجتمعات الثورية الاجتماعية فيه. فعلى الرغم من أن هذه المجتمعات تتوجه علانية أو سراً توجهاً ماركسياً؛ فإن تطورها التالي للمرحلة الثورية قد نحا مراراً وتكراراً منحى لا ماركسياً، بل ومنحى معادياً للماركسية أيضاً. فتلك المجتمعات لم تقض على الطبقات وليس من المحتمل لها أن تقدم على ذلك في المستقبل المنظور، ولم تفكك الدولة التي أصبحت بدلاً من ذلك كلية القدرة وأشد هيمنة من ذي قبل. وأما في الشؤون الاقتصادية؛ فإنها أخفقت في استقلالها عن النظام الرأسمالي العالمي، كما أخفقت في تطورها لبلوغ مستوى الاقتصادات المعتمدة على ذواتها فحسب، وإن ما جرى كان النقيض تماماً.

لقد بدا ذات مرة أن الصين، بما لها من طاقات بشرية وموارد طبيعية هائلة وبقيادة «ماو» هادم الأصنام، قد تبلغ الاستقلال الاقتصادي المنشود. ولكن بعد وفاة «ماو» سرعان ما انجرفت السياسات الصينية باتجاه التطرف. "ليس هنالك من حدود للنزعة الرجعية الصينية" صرح أحد رجال الأعمال اليابانيين وهو يلاحظ زحف الصين نحو التكنولوجيا الرأسمالية والتسليفات وصفقات الإنتاج المشترك. وإن ما يرمز إلى النزعة الرجعية الجديدة كان استبدال اسم «شارع بكين» الذي تقوم فيه السفارة السوفييتية؛ إذ في ذروة «الثورة الثقافية» أطلق على هذا الشارع اسم جديد هو اسم «الشارع المعادي للرجعية»، ولكن اسمه الأصلي أعيد إليه في عام ١٩٨٠. فالحزب الشيوعي الصيني اعترف ضمناً بهذا التحول في أواخر عام ١٩٧٩، عندما وزع وثيقة على كوادره القيادية يخبرهم فيها أن الحزب السوفييتي يجب عدم اعتباره حزباً رجعياً بعد ذلك.

إن بعض القادة الماركسيين في العالم الثالث يدركون المآزق التي يواجهونها وقد عمدوا إلى بحثها علناً. فالرئيس «سامورا ماشيل» حينما سئل عن كيفية معالجة موزامبيق "لإساءة استعمال السلطة من قبل أعضاء الحزب"، كما جرى في بعض البلدان الاشتراكية أجاب بأن حزبه قد طور، إبان مرحلة كفاحه من أجل الاستقلال، بعض التدابير وكساها طابع المؤسسات بغية فضح ومعاقبة

أولئك الناس الذين يسيئون استخدام السلطة. ولقد تمت حماية وتشجيع حرية استخدام هذه التدابير، مما فرض رقابة شعبية على قيادات الحزب والدولة ومحاسبة ذوي السلوك السيء منهم وإقصاءهم عن مراكز السلطة. واختتم ماشيل إجابته قائلاً: "في ظل أمثال هذه الظروف يمكننا أن نقول بكل اطمئنان أن كل إساءة استخدام للسلطة تبرز من جديد سرعان ما سوف نضع يدنا عليها ونفرض العقوبة الملائمة على صاحبها"[3].

ولكن حتى إذا ما برهن تفائل ماشيل عن مبرره، تجدر الملاحظة إلى أنه قد تطرق فقط إلى الجوانب السياسية في الأزمة الماركسية ليس إلا، إذ إن هنالك معضلة اقتصادية تنطوي أيضاً على قدر مماثل من الخطورة. فالرئيس ماشيل في أحد خطاباته السياسية الهامة في آب عام ١٩٧٩ أكد ثقته بأن موزامبيق يمكنها أن تنال التطور الاقتصادي دونما تبعية أو استغلال، واعترف بالحاجة لرأس المال والتكنولوجيا ولكنه طرح الأيدي العاملة والموارد الطبيعية بالمقابل، ودعا إلى "التعاون مع الشركات الخاصة من البلدان الأخرى" ولكنه أصر على أن موزامبيق "ترفض المشاركة في ذلك التقسيم العالمي للعمل الذي يجعلها تحتل موضع التبعية لتدفع المزيد.والمزيد لشراء المنتوجات المصنعة مقابل بيع قوة عملنا بأبخس الأسعار"[4].

إن هدف ماشيل هدف يستحق الثناء العاطر ولكن الاستراتيجية المعتمدة لبلوغه لا تزال سراباً أمام الأنظمة الثورية، الأمر الذي يتجلى في كتابات اثنين من الاقتصاديين في جزر الهند الغربية وهما «جورج باكفورد وكلايف توماس». فكلاهما يسعيان، كما يسعى الرئيس ماشيل، لنموذج من التطور الذي يعتمد على نفسه بنفسه. فباكفورد يقترح توزيع عدد من أكرات الأرض يتراوح بين ٥ إلى ٢٥ آكراً على العائلات الفلاحية، لأن أمثال هذه العائلات قد برهنت على أنها أكثر إبداعاً وإنتاجاً من كبار الملاكين العقاريين، في حين أن توماس يدعو إلى التشريك COLLECTIVIZATION كشرط لازب لاستهلال التكنولوجيا الزراعية المتقدمة. ولكن التشريك قد ينطوي على مخاطر معارضة الفلاحين له في الوقت الذي فيه توزيع الأرض قد يسد المنافذ أمام التقدم التكنولوجي. وهكذا فإن المشكلة الرئيسية المتمثلة بكيفية بلوغ التطور الاقتصادي المستقل ذاتياً تبقى مشكلة لا حل لها، لا في النظرية ولا في التطبيق على حد سواء.

إن حكومات العالمين المتطورين الأول والثاني لم تكن أكثر إبداعاً من حكومات العالم الثالث في تصديها لمعالجة مشكلة الثورة في العالم. ففي الوقت الذي تحاول فيه واشنطن على العموم إحباط الثورات أو إخمادها تسعى فيه موسكو لاستغلالها لمصالحها القومية. وإن من الواضح أن كلتا هاتين الاستراتيجيتين فاشلتان، علاوة على أنهما قد أوقعتا بشعوب العالم الثالث قدراً لا يوصف من الدمار

والمعاناة. وأما أكثر الناس خيالاً فهم جهابذة السياسة الأمريكيون، بدءاً «بهنري كيسينجر» الذي لم يكن يرى سبباً يدعو للوقوف والتفرج على بلد يتحول إلى بلد شيوعي، نظراً "لانعدام حس المسؤولية لدى شعب ذلك البلد نفسه"[5]، ومروراً بالرئيس ريغان الذي يؤكد أن "الاتحاد السوفييتي يكمن خلف كل القلاقل الجارية الآن" وأنه لولا مكائد الكرملين "لما كان هنالك أية بقعة ساخنة على وجه الأرض"[6]. وينجم عن هذه الافتراضات أن الثورات الراهنة في العالم الثالث لا هي ثورات محلية فطرية ولا مشروعة ولذلك؛ فإنها توصم بالأفعال المحظورة قانوناً باعتبارها «إرهاباً دولياً».

إن الحقيقة الواضحة وضوح الشمس تكمن في أن «البقاع الساخنة» المأسوف عليها و «الإرهاب الدولي» سوف يبقيان، كما كانا دون نقصان حتى لو نزلت بالاتحاد السوفييتي نازلة جيولوجية ومسحته من على وجه الأرض. وهذه البديهية هي السبب الرئيسي لكل النكسات التي تعيش مرارتها الولايات المتحدة في محاولاتها الحفاظ على الوضع الراهن المهزوز في العالم الثالث. وهذه النكسات ـــ بدءاً بفييتنام ومروراً بإيران وجنوب إفريقية ووصولاً إلى المصاعب الحالية في أمريكة الوسطى ـــ لها بالمقابل ما يوازنها من خسائر سوفييتية في العالم الثالث. إن إحدى الدراسات التي قام بها «مركز المعلومات الدفاعية» القائم في واشنطن قد توصلت إلى الاستنتاج الذي مفاده أن الاتحاد السوفييتي كان في عام ١٩٤٥ يتمتع بنفوذ على ما نسبته ٩٪ من أمم العالم، وأن هذه النسبة قد بلغت أوجها في أواخر الخمسينيات حين وصلت إلى ١٤٪، ومن ثم انحدرت إلى ١٢٪ (أو إلى ١٩ بلداً من بلدان العالم البالغة ١٥٥ بلداً) في عام ١٩٨٠[7]. فمن بين البلدان الرئيسية التي كان فيها للاتحاد السوفييتي استثمارات مالية وعسكرية كثيفة ومن ثم كان مصيره الطرد منها، تتضمن العراق ومصر وأندونيسيا والصين. ويتميز هذا البلد الأخير بأن مصيره كان «الضياع» مرتين اثنتين، مرة بالنسبة لكل من القوتين العظميين، وان من الممكن أن يفترض المرء جدلاً بأن بلداناً أخرى سرعان ما سوف تشاطر الصين هذه الميزة. وعلى الرغم من إلحاح الصين في تحذيراتها ضد «نزعة التسلط» تبقى ماثلة للعيان هذه الحقيقة وهي أن العالم الثالث كان منذ سنوات عديدة، ولا زال، خارج متناول سيطرة كل من واشنطن وموسكو سواء بسواء.

٣ ـــ «أسعياً وراء الامتيازات أم وراء التبديلات البنيوية»؟

يشير «محبوب الحق» مدير الإدارة والتخطيط في البنك الدولي للتعمير»، إلى أن البلدان المتخلفة لما تحزم أمرها بعد حيال ما تسعى إليه عملياً أهو "الامتيازات ذات الأجل القصير" أم "التبديلات البنيوية ذات الأجل الطويل"؟[8]. وتكمن خلف مسألة الخيارين هذه مشكلة التراكم

الرأسمالي التي لا مهرب للبلدان المتخلفة من مواجهتها. فهذا «واسيلي ليونتييف» في تقريره الذي يحمل عنوان «مستقبل الاقتصاد العالمي» إلى الأمم المتحدة، يقدر أن هذه البلدان عليها أن تدخر من دخولها القومية نسبة تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ كي تحرز التطور المعتمد على نفسه بنفسه، كما ويشير «ليونتييف» إلى أن بلوغ هذا المستوى من المدخرات يستلزم بالضرورة اعتماد "التغييرات الهامة في المجتمع والمؤسسات" بما في ذلك "توزيع الدخل بشكل أكثر إنصافاً"[9].

ويجلو هذا التحليل ذلك التناقض الكامن في صلب كل الخطط الرامية لتطوير العالم الثالث، تطويراً باتجاه النشوء والاستقلال أيضاً. فالمدخرات بالحجم الضروري لمباشرة التطور الذاتي، إن هي إلا مدخرات لا يمكن تصورها في مجتمعات فائضها المعصور من الفلاحين على شكل إيجارات وفوائد يجد سبيله إلى التبذير على استهلاك الكماليات من قبل الملاكيين العقاريين. وبالتالي فإن تعبئة الموارد الاقتصادية تستدعي، كما يقترح ليونتييف، إعادة تركيب البنية الاجتماعية على حساب زمر النخبة المحلية وأقرانها في المراكز الميتروبوليتانية. وتعني هذه الخطوة عملياً قيام أنظمة ثورية اجتماعية وطنية تعتمد إجراءات تطويرية معادية للمصالح الراسخة المحلية منها والأجنبية، الأمر الذي يفضي بدوره إلى كيل الصاع صاعين من قبل المصالح الراسخة التي تتهددها المخاطر، وإلى إيقاف "موارد الاستثمار الوافدة من الخارج" التي يرى فيها ليونتييف "تكملة ضرورية للموارد الداخلية".

إن التناقض الكامن في صلب هذا الموقف يفرض على زمر النخبة في العالم الثالث مواجهة الخيار الحرج بين أمرين أحلاهما مرّ. فمن الناحية الأولى برهن الوضع الراهن الذي تعتمد عليه ثروتهم ووجاهتهم عن عدم قابليته للحياة بما لا يقبل الشك، كما دلل على ذلك الفشل الذريع الذي مُني به التطوير في العقدين الماضيين. وهم، من الناحية الأخرى، ككل زمر النخبة عبر التاريخ، لا تتوفر لديهم الرغبة للتنازل عن امتيازاتهم ومصادر دخلهم، استجابة منهم لبعض الدواعي الأخلاقية. ولذلك فمن هذا المنطلق تنطلق استراتيجيتهم الحالية المتمثلة بمقاومة التبديلات الاجتماعية الجذرية باللهاث خلف الامتيازات من خلال المطالبة بإقامة «نظام اقتصادي عالمي جديد NIEO —».

فأبطال الدعوة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، يسعون لانتزاع الامتيازات من البلدان المتطورة، لكي يتمكنوا من مواجهة ثلاث مشكلات من أخطر المشكلات في العالم الثالث. فهم يسعون أولاً: لتحسين فساد معدلات التبادل بربط أسعار المواد الخام بأسعار الصادرات المصنعة في البلدان المتطورة. وثانياً: يريدون كبح جماح عدم الاستقرار في أسعار صادراتهم الرئيسية بتأمين قيام صندوق دولي ضخم لتشغيل نظام «المخزون المعادل». فعندما تبدأ أسعار المواد الخام بالهبوط يمكن

استخدام الصندوق لشراء مقادير كافية من المواد الخام، حفاظاً على أسعارها. وأخيراً يقترح هؤلاء المصلحون لعلاج الديون الباهظة التي يرزح تحتها العالم الثالث إلغاء قسط هام من الديون وإعادة جدولة بقية الديون أو تمديد فترة تسديدها.

لقد انعقدت مؤتمرات دولية لا تحصى لبحث هذه الإصلاحات المقترحة، وبدا في عام ١٩٧٥ أن تباشير النجاح تلوح في الأفق أمام منحى الإصلاح. فمنظمة الأوبيك OPEC تجلت فيها قوة الدولة المنتجة للمواد الخام حين تتكاتف فيما بينها، كما إن رواج السلع جعل أسعار كل الأشياء، من النحاس حتى فول الصويا، ترتفع ارتفاعاً شاهقاً. ولكن عدم القدرة على التنبؤ بسوق المواد الخام سرعان ما كشف عن نفسه مرة ثانية حينما هبطت الأسعار من جراء تكدس الفوائض. فمكاسب صادرات العالم الثالث تقلصت في نفس ذلك الوقت الذي ارتفعت فيه كلفة وارداته بسبب التضخم في البلدان المصنعة. ولقد أحجم قادة العالم الأول عن الإقدام على الإنقاذ، كما تبين ذلك بالخطاب الصريح الذي ألقاه كيسينجر في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول التجارة والتطور UNCTAD في نيروبي في ٥ أيار عام ١٩٧٦ حين قال "إن بمقدور الولايات المتحدة، أكثر من أية أمة أخرى تقريباً، أن تتخطى فترة صراع اقتصادي. فنحن نستطيع مقاومة المجابهة والهجمات البلاغية الطنانة حين تختار بعض الأمم هذا الطريق. كما إننا نستطيع أن نتجاهل المطالب غير الواقعية، والمطالب المستندة إلى حق الشفعة (كما وردت على لسانه)"[10]. ولقد أبدت قيادات أخرى من قيادات العالم الأول قدراً مماثلاً من عدم التعاون، وإن لم تكن على مثل تلك الفظاظة، في مؤتمر UNCTAD الذي انعقد في مانيلا عام ١٩٧٩ وفي مؤتمر عام ١٩٨٠ الذي عقدته منظمة التطوير الصناعي التابعة للأمم المتحدة في دلهي الجديدة.

وفي غضون ذلك كان المصلحون ضمن البلدان المتطورة منكبين على وضع الخطط لإكساء المساعدة إلى العالم الثالث طابع المؤسسة. فاقترحت «باربارا وارد» "نظاماً حقيقياً لفرض الضرائب على نطاق دولي كتعبير جوهري عن الالتزام الودي على المستوى الدنيوي". فمثلما كانت ضريبة الدخل التصاعدية شرطاً أساسياً في تطوير الأمم الحديثة، يجب أن تكون كذلك أيضاً بالنسبة لعالمنا الصغير، واختتمت باربارا اقتراحها بالقول أن "الواجب يقضي بوصول التحويلات بشكل أوتوماتيكي وإلا فإننا سوف نعيش في ظل نظام من أنظمة الامتيازات والصدقات. فأمثال هذه الأنظمة، كما نعرف من التاريخ، لا يمكن لها أن تدوم بكل بساطة"[11]. وكذلك الأمر بالنسبة للاقتصادي «جان تين بارغن» الهولندي، الحائز على جائزة نوبل حينما ترأس فريقاً لتحضير تقرير إلى «نادي روما» يحمل عنوان «RIO: تجديد صياغة النظام الدولي"[12]. فلقد أشار هذا التقرير إلى تلك الهوة الآخذة بالاتساع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، كما طرح عدة توصيات مختلفة ومن

بينها «ضريبة التضامن الدولي» التي تبلغ نسبتها ٠,٠٧ من الإنتاج القومي الإجمالي GNP للبلدان الغنية. واقترح «تين بارغن» أيضاً أن على الشركات متعددة الجنسيات أن تدفع الضرائب في صندوق للتطوير الدولي.

إن مثل هذه المعونة المقترحة من العالم الأول إلى العالم الثالث قد فشلت في معالجة مشكلة التفاوت الاقتصادي العالمي معالجة جذرية. ففي المقام الأول تبين أن مقدار المعونة كان مقداراً ناقصاً لا يفي بالغرض المطلوب، كما إن تلك القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة والتي ناشدت فيها البلدان المتطورة أن تزيد مقدار معونتها إلى ١٪ من إنتاجها القومي الإجمالي، ظلت حبراً على ورق لأن البلدان التي ساهمت بتلك النسبة كانت قليلة جداً باستثناء البلدان المنتجة للنفط والحديثة الغنى، إذ ساهمت بمعدل ٢٪ من إنتاجها القومي الإجمالي. وأما البلدان المصنعة الرئيسية فقد كانت، على النقيض من ذلك، في عام ١٩٨٠ تقدم أقل من ٠,٢٥ من إنتاجها القومي الإجمالي.

وأما الأمر الأكثر أهمية من عدم كفاية الأموال؛ فهو سوء تخصيص أية أموال متوفرة بسبب المبادئ الإجرائية المغلوطة. إن «مؤسسة إدارة الأغذية والتطوير» قد حللت في مختلف النشرات[13] كيف أن مشاريع المعونة المطروحة من الوكالات الوطنية أو الدولية إن هي بالأساس إلا ممارسات في ميدان الاقتصاد بمعزل عن المساس بأي عامل آخر من تلك العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية المسؤولة عن الفقر بالدرجة الأولى. فبعض الخبراء من الخارج يعمدون، في محاولة منهم لعلاج مستوى الفقر المعروف، إلى إعداد ورقات العمل وتخصيص الموارد الخارجية المرسومة لهدف استثارة إنتاج محاصيل التصدير مع تسليمهم جدلاً بصحة الادعاء القائل، كما ورد في كلمات ورقة العمل التي أعدها البنك الدولي عام ١٩٧٥، أن "تفادي معارضة القطاعات القوية وذوات الشأن ضمن الجماعة الريفية أمر جوهري إذا أريد لبرنامج البنك ألا يحل به التدمير من الداخل". ولقد شدد روبرت ماك نامارا، رئيس البنك الدولي على أهمية هذا المدخل حين اشترط أن البرنامج الزراعي للبنك "سيؤكد في المقام الأول ليس على إعادة توزيع الدخل والثروة ــ الأمر الذي قد يكون ضرورياً بالنسبة للعديد من البلدان الأعضاء ــ وإنما على زيادة إنتاجية الفقراء بالشكل الذي يعود عليهم بقسط من منافع النمو أكثر إنصافاً من القسط الحالي"[14].

إن هذا البيان، على الرغم من التفكير الذي يدل على الرغبة في صدقه في النهاية، يتقزم إلى مستوى الاعتماد على جدارة مقولة "استقطار الخير إلى تحت" ــ تلك المقولة التي بينت الخبرة العملية والدراسات النظرية، أنها قد خلصت إلى "استقطار الخير إلى الأعلى". ولذلك فإن

«جوزيف كولينز و فرانسيس مور لابي»، من «مؤسسة إدارة الأغذية والتطوير»، قد توصلا ـــ فيما يتعلق بالبنك الدولي وغيره من الهيئات التي تقدم المعونة ـــ إلى الاستنتاج أن "تدخل هذه الهيئات بالأموال لإقامة استثمارات تولد الأرباح في الوقت الذي تختار فيه عدم المساس بالبنى الاجتماعية التي تولد الفقر، فإنها لا تفعل أكثر من تعزيز قبضة زمر الصفوة. وبذلك تكون النتيجة زيادة إفقار الفقراء ـــ على الرغم من أن البنك يدعي بأنه يساعد الفقراء على الخلاص من الفقر"[15]. وكذلك الأمر بالنسبة لتلك اللجنة الرئاسية التي كلفها الرئيس كارتر باستقصاء واقع الجوع العالمي. فقد أوصت في آذار عام ١٩٨٠ بأن على الولايات المتحدة أن تزيد في معونتها الأجنبية وأن تحض زمر الصفوة في العالم الثالث على مساعدة فقرائها. وهذا يعني استمرار تلك الإجراءات التي تبين فشلها في الماضي. فلقد فشلت تلك الإجراءات لأن السبب الجوهري لفقر فلاحي العالم الثالث يكمن في وهنهم ـــ في افتقارهم للقوة لتغيير البنى الاجتماعية المسؤولة عن فقرهم. فالولايات المتحدة، بتعزيزها هذه البنى الاجتماعية بشكل مباشر (كما في التشيلي وغواتيمالا) وبشكل غير مباشر (من خلال منظمات المعونة الوطنية منها والدولية)، عملت على تأبيد الجوع العالمي الذي كانت تستقصي أسبابه اللجنة الرئاسية، بدلاً من تخفيف وطأته[16].

وأما السبب الأخير لفشل برامج المعونة في تضييق الفجوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة؛ فهو أن تخصيص المعونة كانت تمليه المقاصد السياسية للمساهمين أكثر مما كانت تمليه حاجات مستلميها، الأمر الذي ينافي الرأي النظري الرسمي الذي اشترط، منذ أن قامت «إدارة الإغاثة والتأهيل» التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٣، "عدم التمييز في توزيع المعونة لدواعي العرق أو الدين أو السياسة"[17]. ولكن عملياً كان الملكيون في اليونان وحزب الكومينتانغ في الصين موضع الحظوة في الوقت الذي جرى فيه تجاهل الهند إبان مجاعة عام ١٩٤٦ ـــ ١٩٤٧ وذلك لأن «آتشبسون» وزير الخارجية لم يكن يرى في ذلك منطقة حدودية معادية للشيوعية. وكذلك الأمر في ظل «مشروع مارشال» كانت كميات ضخمة من القمح تعطى ديناً إلى فرنسا وإيطاليا لإبعاد هذين البلدين عن التحول إلى الشيوعية، إذ إن مارشال نفسه أكد في ذلك الزمن: "أن الغذاء يلعب دوراً حيوياً في سياستنا الخارجية". ولقد حافظت هذه الاستراتيجية على بقائها حتى هذه الأيام الراهنة، كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل في الفصل التاسع عشر، المقطع ف ب. وهكذا يمكن تعريف المعونة الأجنبية بأنها تقديم الحسنات التكتيكية بغية تعزيز وضع قائم مستحب. وإن وزير الخارجية دين راسك، قد أعطى هذا التعريف بالتحديد في شهادته التي أدلى بها أمام الكونغرس في آذار عام ١٩٦٤ حين عرض أن برنامج المعونة الأجنبية كان منذ بدايته الأولى في الأربعينيات (١٩٤٠) "يرمي في تخطيطه وإدارته لخدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة ..... ولولا برنامج المعونة لكان أمننا محفوفاً بالمخاطر"[18].

لقد أوجزت الاقتصادية «جوان روبنسون» من جامعة كامبردج الأمر بمجمله في تعليقها: "ان غرض المعونة تأبيد ذلك النظام الذي يجعل من المعونة حاجة ضرورية"[19].

إن وقائع الحياة المذكورة أعلاه والقائمة اليوم في العالم الثالث قد دفعت بالمؤرخ «جيوفري بارا كلوف» إلى الاستنتاج أن: "الشيء الوحيد الواضح في هذه الآونة .... هو أن اقتصاد العالم الحر مثلما هو عليه منذ ربع قرن بعد عام ١٩٤٥ على وشك الاضمحلال"[20]. وهكذا ينجم عما سبق أن الإجابة قد تمت ولو جزئياً على السؤال الأصلي: "أسعياً وراء الامتيازات أم وراء التبديلات البنيوية؟". إن الامتيازات لا تجدي فتيلاً لسبب بسيط، يتمثل في أنها لا تمس إلى أي حد معقول تلك المصالح الراسخة والطاغية في العالمين الأول والثالث معاً، ومن أين لها أن تمسها في الوقت الذي تعتمد فيه ثروة وقوة تلك المصالح على الحفاظ على النظام العالمي القائم.

فإذا لم تكن الامتيازات هي الوسيلة الصالحة للتطبيق بغية الوصول إلى «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» المنشود، عندها يكون السؤال المطروح ما إذا كان بمقدور «التبديلات البنيوية» أن تلعب دور البديل العملي. فهل بمقدورها أن تحل المعضلة الأساسية التي طرحها «ليونتييف» ــ ألا وهي حاجة بلدان العالم الثالث لتوفير نسبة مئوية تتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من دخولها القومية، كي تحقق تطورها الذاتي؟ فمع التسليم جدلاً بالفقر المدقع الذي يحيق بالقرية، التي تمثل العالم الثالث تمثيلاً نموذجياً، يبدو من الواضح تلقائياً أن تراكم رأس المال على هذا النطاق أمر غير وارد بتاتاً. ومع ذلك فالأمر لا يقف عند هذا الحد والسبب هو أن رأس المال يعني شيئاً أكثر من الأموال المودعة في البنوك. فالأرض والإنسان، بقلة استغلالهما إلى ذلك الحد الفاضح الذي يدمغ معظم قرى العالم الثالث، يمثلان رأس مال كامن. فإذا ما تقيض للكمون أن يتجسد على أرض الواقع، مثلما حدث على أروع ما يكون في الصين بعد عام ١٩٤٩، لكان لرأس المال أن يتراكم فجأة وبشكل ملموس.

إن «التبديلات البنيوية» هي الشرط اللازب لاقتران الأرض باليد العاملة وتحويل طاقاتهما الكامنة إلى رأس مال. ففي الصين، بناء على الأبحاث التي أجراها «جون لوسينغ بغ» في الثلاثينيات (١٩٣٠)، كان متوسط العطالة الريفية نظراً للتقلبات الفصلية يبلغ ١٫٧ شهراً لكل إنسان قادر على العمل جسدياً أو ما نسبته ١٤٪ من العام، كما وجد بغ أن نسبة ٩٪ من الأراضي الصالحة للزراعة غير مزروعة بسبب شروط حيازة الأراضي والأعراف الاجتماعية كتحديد مواقع المدافن والحدود الفاصلة بين هذه البقعة وتلك. وعلاوة على ذلك كانت نسبة مئوية ضخمة من الإنتاج الفعلي تجد سبيلها إلى التسريب والتبذير من قبل مختلف العناصر الطفيلية على مصروفات كمالية غير إنتاجية. فلقد كان ذلك التسريب يتخذ شكل الإيجار للملاكين العقاريين والفائدة

للمرابين والمدفوعات الباهظة لجباة الضرائب والرشاوى الابتزازية لقطاع الطرق والقيادات العسكرية[21].

وبعد عام ١٩٤٩ أنشأ الشيوعيون الكومونات لا لأسباب إيديولوجية وحسب وإنما لأنها كانت بمثابة الآلية، التي تكتسي طابع المؤسسة والتي تتيح تحقيق مقدار، مما كان يكمن في الأرض من خيرات وفي الأيدي العاملة من طاقات، أكبر من المقدار السابق، بالإضافة إلى وضعها حداً نهائياً لتحويل الفائض المغصوب إلى قنوات غير إنتاجية مثلما درجت عليه العادة منذ ألف سنة خلت. إن حجم الكومونات قد جعل من الممكن إقامة المشاريع الجماعية الكبيرة على مدار العام، وبذلك حول فائض الأيدي العاملة، الذي بقي خاملاً حتى تلك الآونة، إلى رأسمال على شكل آبار ومنشآت هيدرو كهربائية وأنظمة ري وأراض مستصلحة ومصانع ريفية. كما إن توفر الماء والكهرباء ومطاحن الحبوب أكثر من ذي قبل، قد حرر النساء من الخدمات التقليدية المضيعة للوقت وأتاح لهن العمل في الأراضي الجماعية. ففريق «تاكاي» نال شرف اللقب بأنه النموذج الزراعي المحتذى في كل الصين لمجرد تحويل منطقة قاحلة في «إقليم شانسي» إلى أرض معطاء على أيدي زمرة من المزارعين الذين اعتمدوا على جهودهم الجماعية الخاصة، بدلاً من اعتمادهم على مساعدة خارجية. وهكذا كانت النتيجة الختامية أن مساحة الأرض المزروعة في الصين كانت عام ١٩٥٦ أكبر بنسبة ٣ر٩٪ من مساحة الأرض المزروعة في عام ١٩٣٣ (أي ١ر٦٧٧ بليون مو قياساً إلى ١ر٥٣٣ بليون مو) أو توازي تقريباً ذلك التقدير الذي أورده «بغ» عن قلة استغلال الأرض في الثلاثينيات (١٩٣٠). ولقد حسب «بيتر شران» أيضاً أن المتوسط الإجمالي لعدد أيام العمل سنوياً في الزراعة قد زادت نسبته ٤٠٪ بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦، كما زادت نسبة الإنتاج ٣٥٪ في نفس الفترة. وهكذا فإن النسبة الصافية للمدخرات في الصين قد ارتفعت من ١ ــ ٢٪ في عام ١٩٤٩ إلى ٢٠٪ في عام ١٩٥٣[22].

وثمة مثال آخر عن تراكم رأس المال والاعتماد على الذات في القرى الرازحة على ما يبدو تحت وطأة الفقر هو المثال الذي توفره ملاحظات العالمة الإنسانية «كاثلين غوف» عن جنوب شرق الهند وعن إقليم «النهر الأحمر» في فييتنام[23]. ففي منطقة «ثانجافور» الهندية تعود ملكية ثلاثة أرباع الأرض إلى ملاكين عقاريين غيابيين ممن ينتزعون مقداراً من المنتوج الزراعي يتراوح بين نصفه وثلاثة أرباعه لاستهلاكهم الشخصي ولاستثمارات خارج إطار الزراعة. وأما في منطقة «ثاي بينه» الفييتنامية؛ فإن ملكية الأرض ملكية تعاونية، وكذلك العمل بها أيضاً، كما إن نظام التوزيع الوطني يشتري نسبه ٤٥٪ من المحاصيل، علاوة على قسط لا بأس به من منتوجات الدواجن والسلع الحرفية. فالأموال المكتسبة، بالإضافة إلى النسبة المتبقية من المحاصيل والبالغة ٥٥٪، يتم توزيعها على الفلاحين، حيث يتم إنفاق ٧٠٪ على الأجور والنفقات الجارية و ٢٠٪ على المشروعات الهندسية

والآلات والأسمدة، كما يتم إنفاق ١٠٪ على الإنعاش الاجتماعي بما في ذلك الإسكان والعناية الطبية. وهكذا فإن قيمة ما يجنى تعود بالنفع على القرية لتطويرها بدلاً من تحويلها إلى الاستهلاك الكمالي الشخصي والاستثمار خارج القرية.

إن التناقض في استخدام الطاقات البشرية في كلا الإقليمين لتناقض صارخ شأنه شأن التناقض في استخدام موارد الأرض. ففي ثانجافور يبقى ٦٠٪ من القرويين عاطلين عن العمل مدة لا تقل عن نصف عام، كما لا ينخرط من النساء في صفوف القوة العاملة إلا نسبة لا تتجاوز ١١٪ فقط، في حين أن كل الشباب القادرين على العمل جسدياً في ثاي بينه يعملون ٤٠ ساعة أسبوعياً في التعاونية، علاوة على رعاية كل منهم لبستان عائلي صغير لتربية مقدار إضافي من الخنازير والدواجن والخضروات للاستهلاك المنزلي أو للسوق. وعندما لا تكون هنالك ثمة حاجة تستدعي وجود الفلاحين في الحقول الجماعية؛ فإنهم يعملون في حوانيت الحرف لصنع الفرش والمناشف والسجاد والناموسيات والأواني الخزفية والآجر والحبال وأثاث البيوت والملابس، إما للاستخدام المحلي وإما لبيعه للحكومة. وأما الحرف اليدوية في ثانجافور فإنها، على النقيض من ذلك، قد انهارت في وجه السلع المصنعة المستوردة من الخارج، الأمر الذي أدى إلى تفاقم البطالة الخطيرة أصلاً وأجبر العائلات الفلاحية الهامشية على الإقلاع عن الزراعة والانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل في المدن.

والأمر الذي ينطوي على أهمية مماثلة يكمن في الفعالية التكنولوجية بين الإقليمين أيضاً. إن قرية من القرى التي تمثل إقليم ثاي بينه، تمثيلاً نموذجياً تستخدم ١٢ مجموعة من المضخات لسقاية ٣٠٠ فداناً، في حين أن قرية من قرى إقليم ثانجافور تحتاج إلى ١٨ مجموعة من المضخات لسقاية ١٧٥ فداناً؛ أي أنها تستخدم من المضخات ما تساوي نسبته ٥٠٪ زيادة عما تستخدمه القرية السابقة لسقاية مساحة من الأرض تقل بنسبة ٤٢٪. وأما تفسير ذلك فهو أن ملكية المضخات في ثانجافور ملكية خاصة ولا تروي إلا البقاع الخاصة، مما جعل المهندسين الزراعيين الهنود يجدون من العسير عليهم، وفقاً لما أوردته غوف، نقل حاجز ترابي أو قناة "حتى ولو لمسافة قدم واحد"، نظراً لحاجتهم الحصول على إذن مسبق من عدة ملاكين.

وفي ثاي بينه لا يترك الفلاحون كلهم أية ذرة من الفضلات الحيوانية والبشرية إلا واستخدموها كسماد، كما إنهم يستخدمون ما تركته القنابل من حفر لتربية الأسماك وتنمية الطحالب، كي تكون سماداً، وهم يزرعون الأشجار كي تمدهم بالوقود وتزود محاصيلهم بالمأوى وكي تكون سماداً أخضر. وهكذا فإن قرى ثاي بينه تنتج من السماد العضوي ما يغطي ٧٠٪ من حاجتها الإجمالية من الأسمدة في حين حلت تقريباً المنتجات الكيميائية الباهظة التكلفة محل الأسمدة

العضوية في ثانجافور، مما أدى إلى بعض الآثار الجانبية الضارة بالمحاصيل والأسماك والحيوانات. ويتضح ثمة تمايز تكنولوجي مماثل فيما يتعلق بتربية الدواجن والأسماك وتصنيع الآلات الزراعية واستخدامها من أمثال مطاحن الرز والجرارات والدراسات وعربات نقل المحاصيل. فكل هذه الأدوات، كما تقول غوف "غالباً ما تكون محلية الصنع وأخف وزناً وأصغر حجماً وأرخص كلفة وأكثر توفراً في ثاي بينه منها في ثانجافور".

ويوحي التحليل الوارد أعلاه أن الشرط اللازب للتطور الاقتصادي المستقل لا يتمثل في توفر رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية، إذ لو كان الأمر كذلك لكانت بلدان من أمثال نيجيريا وإيران وأندونيسيا وفنزويلا اليوم، بعائداتها الضخمة من دولارات النفط، قد أصبحت أمثلة ساطعة عن مثل هذا التطور. فالشرط اللازب إذاً، بدلاً من ذلك، يتمثل بالتبديلات البنيوية أو شقلبة البنية الاجتماعية وتركيبها من جديد بهدف تنشيط المشاركة الجماهيرية التي بدونها يتعذر الوصول إلى التطور الاقتصادي المستقل. ولكن المشاركة الجماهيرية تستدعي بدورها وجود العدالة الاجتماعية، على الرغم من أن هذا الافتراض كان ولا يزال موضع تمحيص الأدبيات الاقتصادية. ولقد قامت ادعاءات عديدة، مفادها أن توزيع الدخل توزيعاً جائراً، حاجة تمليها ضرورة تعزيز تلك الأقلية الثرية، التي سوف تستثمر فائضها وبذلك تحفز النمو الاقتصادي. ولكن الحقيقة تدل على أن من الأرجح لمثل هذه الأقلية أن تنفق رأس المال على استهلاك الكماليات أو على الأملاك الثابتة والصفقات التجارية في رأس المال الوطني أو البلدان الأجنبية. فحيث يتسنى لصغار الفلاحين مثل كبارهم حرية الوصول إلى الري والبذور المحسنة والأسمدة والتسليف والإرشاد التقني؛ فإنهم على نقيض الادعاءات السابقة، يتفوقون على كبار الفلاحين. وهم في أمثال هذه الظروف يعمدون أيضاً إلى الادخار والاستثمار بنسب مذهلة حينما يكون تصميم المؤسسات المالية يرمي لتلبية حاجاتهم.

لقد دلت التجارب على أن التوصل إلى النتائج المرجوة يستوجب مشاركة الجماهير ومبادهتها بشكل حقيقي. وأما العيب المشترك بذلك؛ فهو أن دعوى الاعتماد على الذات لا تكون إلا بممارسة الإدارة من فوق بشكل فعلي، وعندئذ يشعر الناس بأنهم يعملون لصالح الحكومة ـــ أي أنهم زبائن لديها أكثر من كونهم قوة دافعة. ولقد كانت هذه المناورات من فوق هي السبب الكامن في جذور المشكلة، التي تبتلي بها الزراعة في بلدان تتباين تبايناً كبيراً من أمثال سيرالانكا وتانزانيا والاتحاد السوفييتي.

فحيث يكون الاعتماد على الذات والمشاركة الجماهيرية أمرين حقيقيين، عندئذ يتضح الطريق لاعتماد الاستراتيجية الأساسية المتمثلة بالانفصال عن المركز أو إلغاء المركزية أو «الغذاء أولاً»

هذا إذا استعملنا الشعار الذي روجته « مؤسسة إدارة الغذاء والتطوير ـــ IFDP » . فالغذاء أولاً يعني أن الهدف من الزراعة في أي بلد من البلدان يجب ألا يكون الوصول بحاصلات التصدير إلى حدها الأعظم، وإنما يجب أن يكون الوصول بالمحصول الذي يلبي الحاجات الغذائية للسكان المحليين إلى حده الأعظم. إن مؤسسة IFDP تؤكد: "أن ليس هنالك بلد في العالم لا يستطيع الناس فيه إطعام أنفسهم من مواردهم هم". وإن كون الناس قادرة على ذلك أم لا، أمر لا يعتمد على عددهم أو على عدد فدادين الأرض، وإنما يعتمد على من يهيمن على الأرض وعلى ما تستخدم تلك الأرض لإنتاجه.

فالغذاء أولاً لا يعني الانعزال وإنما يعني جملة من الأولويات. فالصادرات الغذائية لا يمكن لها أن تلعب دوراً إيجابياً إلا بعد التوصل إلى تنويع المنتوج الغذائي وبعد أن يحصل الناس على كفايتهم من الغذاء. وبعد تلبية الحاجات الأساسية وهذا هو الشرط اللازب المطلق ـــ يمكن للتجارة أن تصبح وسيلة لتلبية المزيد من الحاجات المحلية بدلاً من أن تكون وسيلة لتلبية المطالب الأجنبية على حساب الحاجات المحلية. فالغذاء أولاً هو استراتيجية لضمان عدم تحول التجارة ـــ كما تحولت اليوم في معظم بلدان العالم الثالث ـــ إلى طوق نجاة بائس يتعلق باستمراره استمرار الحياة، وضمان لاستخدامها كأسلوب لتوسيع إطار الخيارات بعد إتمام تلبية الحاجات الرئيسية.

إن الشاهد الملموس على هذه النقطة الأساسية يقوم في التناقض القائم بين كوبا وجمهورية الدومينيكان. ففي كوبا، بعد الإطاحة بنظام باتيستا على يد كاسترو، كان رد الفعل ضد زراعة السكر الوحيدة عارماً جداً، مما أدى في البداية إلى تقليص إنتاج السكر لصالح إنتاج المحاصيل الغذائية. وفي عام ١٩٦٩ اعتمدت المؤسسة الوطنية للإصلاح الزراعي سياسة عملية أكثر توازناً تتمثل بالتوكيد على مكننة العمليات المتعلقة بالسكر بغية تحرير الأيدي العاملة وتكريسها لمختلف الأعمال الزراعية والصناعية. وعلى الرغم من أن كوبا لا تزال حتى اليوم من أكبر مصدري السكر في العالم؛ فإن الإنتاج الزراعي من غير السكر قد ازداد في الوقت نفسه بنسبة ٣٨٪ بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥. ففي عام ١٩٧١ لم تكن المكننة قد دخلت ميدان حصاد السكر إلا بنسبة ١٪ ولكنها ازدادت إلى نسبة ٢٥٫٨ في عام ١٩٧٥. وخلال تلك الفترة نفسها تزايد مردود الدواجن إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه سابقاً، كما تضاعف إنتاج الخضار وزادت إمدادات الفواكه بنسبة ٦٠٪، علاوة على تزايد مردود صناعة الأسماك إلى ستة أضعاف في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٧٤. وأما نصيب الفرد من استهلاك الغذاء فقد ارتفع بنسبة ٢٠٪ بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ في الوقت الذي بقيت فيه نسبة ٤٠٪ من الأراضي الزراعية تثابر على زراعة السكر مما كان يدر القطع الأجنبي

الضروري للاستيراد . فتحسن التغذية ، بالإضافة إلى برنامج فعال للعناية بالصحة العامة ، رفعا القدرة الجسدية للشعب الكوبي إلى مستوى يفوق بكثير أي مستوى آخر في بلدان أمريكة اللاتينية .

وأما في جمهورية الدومينيكان فقد كانت سياسة الحكومة سياسة مناقضة تماماً ، وكذلك كانت العقابيل الاجتماعية . ففي عام ١٩٦٥ عمد الرئيس جونسون إلى إرسال ٢٢٠٠٠ جندي من مشاة البحرية الأمريكية ، كي يحولوا دون عودة « جوان بوش » إلى الرئاسة ولكي يكفلوا قيام نظام رجعي ممالئ للأمريكيين جدير بالاعتماد عليه . إن « جواكوين بالاغور » ، الرئيس الذي قعد في سدة الرئاسة بدلاً من بوش ، تبنى سياسة بخصوص الضرائب واليد العاملة مرضاة للشركات الأجنبية . فشركة GULF + WESTERN ، التي كانت بالأصل شركة لتصنيع قطع التبديل للآليات في وسط الغرب الأمريكي ، استجابت للإغراء الدومينيكاني واشترت عام ١٩٦٧ شركة « سكر جنوب بورتوريكو » . وسرعان ما وسعت شركة G. + WESTERN حيازاتها وتعاقدت مع الملاكين على زراعة السكر من أجل مطاحنها . والآن تمتلك هذه الشركة ما نسبته ٩٪ من أراضي البلاد ولها أسهم في ٩٠ مشروع من مشاريع الجزيرة تقريباً كزرائب القطعان والفنادق السياحية الفخمة ومنتجات الخضار والفواكه للتصدير والشركات المالية . ولقد عززت هذه المشاريع أرباح وحيازات شركة G + W ، وليتها حسنت واقع الدومينيكانيين . فهذه الشركة التي كانت سابقاً في وسط الغرب الأمريكي ، كما كانت ذات اختصاص وحيد أصبحت اليوم شركة متعددة النشاطات ، بحيث أصبحت تضم دوراً للسينما « سينما بارامونت » وصناعة السكاكر « شرافتس » وصناعة السيجار « إلبرودوكتو و موريل » والكتب « سيمون وتشوستر » والألعاب الرياضية « ماديسون سكوير غاردن » ومؤسسات التجميل « مس يونيفيرس باغانت » .

وفي غضون ذلك انخفضت الأجور في الدومينيكان إلى أقل مما كانت عليه في عام ١٩٦٧ على الرغم من التضخم الطارئ . فثلاثون بالمائة من العمال الدومينيكانيين هم الآن عاطلون عن العمل ، وثلاثة أرباع السكان يعانون من سوء التغذية ، ونسبة وفيات الأطفال تربو على ٣٠٪ قياساً إلى أقل من ٣٪ في كوبا . إن الدراسة التي أجراها « روبرت ليدوغار » ، وهو من اتحاد المستهلكين ، قد خلصت إلى استنتاج ما يلي : " بالنسبة لصغار الفلاحين الذين يعيشون وطأة سوء التغذية وللفلاحين الذين يعيشون عيش الكفاف وللفعلة ممن لا يملكون شهراً من الأرض ــ الذين يشكلون بعضهم مع بعض نسبة تناهز ٧٥٪ من السكان القرويين ــ فإن ذلك المشهد الذي لا نهاية له من حقول قصب السكر يبدو وباء أخضر كبيراً يفتك بأرضهم فتكاً بطيئاً "[25] . كما إن وزير المالية « بوليفار بايز أورتز » قد رصد نتيجة أخرى من نتائج الخضوع لاقتصاد السوق العالمي حين قال : " في عام ١٩٧٥ عادت علينا مبيعاتنا من السكر بـ ٥٥٠ مليون دولار ، كما كانت تكلفة مشترواتنا من النفط

تبلغ ٥٠ مليون دولار . ولكن في عام ١٩٧٩ عادت علينا مبيعات السكر بـ ٢٢٥ مليون دولاراً وكانت تكلفة مشترواتنا من النفط تبلغ ٣٥٢ مليوناً "[26] .

هذه هي النتيجة الختامية لمثل هذا النمط من الإنتاج الغذائي ، الذي يعزز أرباح الشركات بدلاً من أن يلبي الحاجات المحلية . وأما البديل لذلك ؛ فهو أولاً بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالأقوات الأساسية للحياة ، وبعدئذ ، وليس قبل ذلك قطعاً ، يمكن لدول العالم الثالث أن تساهم في التجارة الدولية بشروط قائمة على التكافؤ والمنفعة المتبادلة .

وإن المقولة التي مفادها أن إعادة تركيب البنية الاجتماعية تحتل مركز الصدارة في جدول أعمال المجتمعات المتخلفة في هذه الأيام ، لمقولة جرى توكيدها في البيان الذي بسطه الاقتصادي الأرجنتيني البارز « راؤول برابيش » الذي نال صيتاً عالمياً بعد الحرب العالمية الثانية على منشوراته ، التي أوضح فيها استراتيجيته القائمة على سياسة بدل الاستيراد . فلقد كانت هذه الاستراتيجية تتألف من مجموعة من التدابير الحكومية الهادفة لحفز الصناعات المحلية بغية إنتاج السلع المصنعة التي كانت موضع الاستيراد حتى حينه . ولقد تم اعتماد هذه الاستراتيجية على نطاق واسع وكثيراً ما أدت فعلاً إلى زيادة الإنتاجية الصناعية المحلية ، ولكن على الرغم من ذلك اضطر برابيش إلى الاعتراف في مقابلة معه عام ١٩٧٩ إلى أن المشكلة أساساً مشكلة سياسية اجتماعية أكثر منها اقتصادية إذ قال : " لقد كنا نعتقد أن التسريع بمعدل النمو سوف يحل كل المشكلات ..... وكان ذلك غلطتنا الفادحة " . وذكر برابيش أن هنالك دولاً مضى على النمو العالي لإنتاجها القومي الإجمالي مدة ثلاثين عاماً ومع ذلك فلا تزال نسبة ٤٠٪ من سكانها لا تنال ثمة فائدة من ذلك النمو . وأما السبب ، كما فسره ، فهو " أننا نقاوم إجراء التبديلات في البنية الاجتماعية " ، مما يجعل من منافع النمو الاقتصادي " مزايا مقصورة على الجماعة الاستهلاكية " ، وخلص إلى القول بأن خطط التنمية كلها مصيرها الفشل المحتوم " إن لم تكن مقرونة بتحول اجتماعي كامل " .

٤ ـــ لمحة عامة

إن المشكلة الأساسية المطروحة اليوم أمام العالم الثالث هي كيفية تحقيق « التحول الاجتماعي » الأساسي الذي دعا إليه برابيش . فالأمر يستلزم من حيث الجوهر تعديل العلاقات السلطوية ، والتعديل يستوجب ، إذا أريد له أن يكون فعالاً ، إعادة النظر على كافة المستويات ، إذ يجب ألا تقتصر عملية إنجازه ضمن بلدان العالم الثالث فحسب ، وإنما أيضاً في العلاقات بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة ، الأمر الذي يستوجب بدوره أن تمتد يد التعديل إلى العلاقات السلطوية ضمن البلدان المتطورة في العالمين الأول والثاني أيضاً .

فالهند، في معاينة البنى الداخلية لبلدان العالم الثالث، توفر مثلاً حياً نظراً لوجود النمو الاقتصادي والبؤس الاجتماعي فيها جنباً إلى جنب، حتى حينما كانت تحت رعاية الإدارات المتعاقبة ذوات التوجه الإصلاحي (راجع الفصل الثالث والعشرون، المقطع ٢آ). لقد عمد إلى تحليل هذه الظاهرة الغريبة «آرون شوري» الاقتصادي العامل في إدارة الإنشاء والتعمير التابعة للبنك الدولي والمستشار لدى اللجنة الهندية للتخطيط في مجلة القضايا الأجنبية بعددها الصادر في كانون الثاني عام ١٩٧٣. فلقد أشار شوري إلى أن الفقر آخذ بالنمو على الرغم من إصدار التشريعات الإصلاحية واعتماد الكثير من برامج الإنعاش من قبل الحكومات الهندية المتعاقبة. وأما تأويله لذلك فقد كان في منتهى الحسم:

"لقد كان الأمل معقوداً على إمكانية تحويل نمط ملكية الأرض وتشغيلها بمجرد إصدار القوانين في العواصم الوطنية والإقليمية، وبالاعتماد على الموظفين المتنقلين في تنفيذها وبإلباس هذه الإصلاحات لبوس المسائل القضائية. وباختصار كان الأمل أن بمقدور هؤلاء الدخلاء ـــ وهم المشرّع البعيد والموظف المتنقل والقاضي المتبحّر ـــ أن يحولوا ويغيروا أكثر السمات أهمية في حياة القرية ألا وهي ملكية الأرض وتشغيلها. ولكن أنى لهؤلاء الناس أن يضبطوا أي عقد من عقود الإيجار وأن يتفحصوا العلاقة الدقيقة بين كل محاصص وبين سيده الملاك العقاري، وأن يتأكدوا من الحد الذي بلغه الملاك العقاري في حراثة أرضه بشكل فعلي؟ وأنى لذلك الأجير الوضيع ـــ الذي عليه البقاء في القرية أمداً طويلاً بعد انتقال الموظف، والذي عقده على الأرجح عقد شفوي، والذي غالباً ما يكون أمياً وضعيفاً ومديناً لسيده الملاك العقاري ـــ أن يبرز الأدلة المكتوبة وأن يجند الشهود وأن يتهم سيد أرضه في محاكم علنية تعمل بوحي الصيغ القضائية الغربية؟

ففي مناخ كهذا المناخ ـــ الذي يعيش فيه الفقراء حالة من حالات الفقر المدقع والذي يعيشون فيه حالة من حالات التشتت والافتقار إلى أي تنظيم ـــ كل ما تفعله الحكومة تقريباً يعود بالفائدة في خاتمة المطاف على الأغنياء والأقوياء أكثر منه على الفقراء والضعفاء".

وبما أن الفقراء ضعفاء والأغنياء أقوياء؛ فإن شوري يبين كيف أن وكالات التسليف الحكومية تخلص إلى إعطاء التسليفات للملاكين العقاريين والتجار والمرابين، وكيف أن الأقنية المفتوحة لتزويد جميع الناس بالمياه لا تزود بها إلا كبار الفلاحين والأقوياء منها، وكيف أن الشركات التجارية للدولة، التي كان من المفروض بها أن تحل محل السماسرة، لا تعمل عملياً إلا من خلال هؤلاء السماسرة. وهكذا فإن شوري، مثله مثل برابيش، يخلص إلى الاستنتاج بأن المشكلة بالأساس مشكلة سياسية إذ يقول: "لن ينال الفقراء قسطاً مناسباً من منافع النمو ما لم يتغير جوهر النمو تغيراً جذرياً.....

ولا يمكن بلوغ مثل هذا التغيير إلا إذا كان جزءاً من عملية تغيير سياسي كبير ....» ، ويضيف شوري أن مثل هذا التغيير يفرض على إنديرا غاندي أن تنهج نهجاً معاكساً لنهجها السابق :

« ..... إن تغييرها حزبها إلى حزب للجماهير ـــ حزب يحشد المحرومين كي يحرزوا الثقة بالنفس لتوكيد مطالبهم ، والقوة لفرض الإصلاحات ، حزب يعمل أفراده مع الجماهير في برامج بناءة ، حزب لا يعتمد في أمواله على الأموال المنهمرة عليه من الأغنياء ، حزب تبرهن فيه الممارسات الاجتماعية لأعضائه وطراز حياتهم عن تكريس نفسه لمصالح الجماهير ..... ـــ يفرض على القيادة السياسية ..... الإقلاع عن طراز حياتها الراهنة ، الإقلاع عن الإصرار على السكنى في البيوت الفاخرة وعن السفر في وسائل الركوب الفارهة من ذوات التكييف الهوائي ، وعن نوال السيارات المستوردة والخدمات الهاتفية والكهرباء وغير ذلك من أسباب الرفاه بأسعار أدنى بكثير من الأسعار المفروضة على الشعب الذي يدعون تمثيله وخدمته » .

إن مثل هذا التحول لم يحدث ولذلك يتضح سبب الغليان الاجتماعي والسياسي في الهند . وهذا النمط هو النمط السائد في العالم الثالث وما ينجم عنه من قلاقل تتخذ أشكالاً شتى ـــ من الاضطرابات الانتخابية في الهند إلى العصيان المسلح في أمريكة الوسطى وما بينهما من درجات متفاوتة عديدة .

وأما الالتفات إلى العلاقات السلطوية فيما بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة فيدل على أن إعادة تركيب البنية الاجتماعية في هذا المضمار أمر ضروري في الساحة العالمية ضرورته ضمن أية قرية هندية ، إذ كما أشير في المقطع السابق فإن الحاجة للتطور الاقتصادي الذاتي تستدعي ضمناً قيام شيء من الانكفاء ـــ أي وضع مسافة ما بين الاقتصادات الوطنية النامية وبين اقتصاد السوق العالمي . ولكن الاستقلال الاقتصادي كان موضع المعارضة ، في الماضي وفي الحاضر سواء بسواء ، من قبل أولئك الناس الذين تحيق المخاطر بمصالحهم . فعندما حاول محمد علي في مطلع القرن التاسع عشر الوصول بمصر إلى مرحلة الاستقلال الاقتصادي والعسكري أرغى وأزبد اللورد بالمرستون ضد ذلك « البربري الجاهل » وأقسم على خنقه في مياه النيل ـــ وهو تهديد نفذه بشكل رمزي . وعلى هذه الشاكلة أيضاً حينما استهل الرئيس اللندي في التشيلي إصلاحاته التي اصطدمت بالمصالح الأمريكية المتشاركة أصدر الرئيس نيكسون أوامره « بأن الواجب يقضي بإنقاذ التشيلي ..... إن ١٠٠ مليون دولاراً من الدولارات المتوفرة الآن ومزيداً منها إذا قضت الضرورة .... تجعل الاقتصاد التشيلي يضج بالصراخ ..... »[28] . إن العقاب الذي فرضه الرئيس الأمريكي تكشف على أنه كان أسرع وأشد مقتلاً من وعيد رئيس الوزراء البريطاني .

إن مرارة الصدمات التي تعيشها بلدان عديدة من بلدان العالم الثالث على غرار مصر والتشيلي، تدل على أن دعوة برابيش «لتغيير اجتماعي كامل» هي من الضرورة بمكان في العالمين الأول والثاني ضرورتها في العالم الثالث، وليس لمصلحة العالم الثالث وحسب. فتقرير المصير بشكل حقيقي محظور في هذه الأيام على المواطنين في البدان المتطورة وعلى المواطنين في البلدان المتخلفة أيضاً، كما إن الشواهد الدالة على هذه الحقيقة شواهد ظاهرة للعيان أينما كان ولكل ذي عينين.

ـــ إن القواعد المسيّسة في الحزب الشيوعي البولوني طالبت في نيسان عام ١٩٨١ بإجراء تبديلات كاسحة في بنية حزبها وإقصاء أعضاء اللجنة التنفيذية وتحميلهم مسؤولية مشكلات الأمة. فلقد صرح أحد أفراد تلك القواعد قائلاً "إننا بحاجة إلى قيادات شعبية حقيقية. فالمجتمع الذي نحن فيه مجتمع مقسوم على نفسه بين (نحن ـــ وهم) حيث يحتل فيه الشعب (واتحاد التضامن) منزلة «نحن» وتحتل فيه الحكومة والحزب منزلة «هم». وعلى الحزب أن ينضم إلينا في منزلة نحن"[29].

ـــ إن «فلاديمير كليبانوف» البالغ من العمر خمسة وأربعين عاماً وكبير عمال المناجم في أوكرانيا سابقاً أعلن في موسكو في كانون الثاني عام ١٩٧٨ عن ولادة «اتحاد عمال للدفاع عن العمال» ـــ وهو أول اتحاد عمال مستقل في التاريخ السوفييتي. ولقد جاهر كليبانوف بمظالم عمالية عديدة من أمثال انتهاكات أنظمة السلامة في المصانع والفصل من العمل دونما سبب واضح وانخفاض الأجور وفساد المراقبين، كما أعلن قائلاً "إننا لا نستطيع أن نفعل أي شيء بشكل إفرادي تجاه هذه المظالم ولذلك يجب علينا أن نتعاون في هذا الميدان"[30]. ولكن التعاون فيما بين أعضاء الاتحاد لم يدم طويلاً إذ تم في شباط عام ١٩٧٨ اعتقال الأعضاء البارزين فيه على أيدي الشرطة ووضعهم موضع الحجر الصحي في مدنهم الأصلية.

ـــ إن صحيفة نيويورك تايمز نشرت في ٣ كانون الثاني عام ١٩٨٠ تقريراً مثيراً للمشاعر عن «ميلوني»، مدينة المناجم البوليفية، يصف أن اقتران استنشاق ذرات الرماد والحوادث وظروف المعيشة البائسة لا تسمح بطول حياة إلا العدد القليل من السكان المحليين. وحينما سُئل جوزيه آكو البالغ من العمر خمسة وعشرين عاماً، ما إذا كان يعلم أن التقديرات المستقبلية الراهنة لطول أعمار عمال المناجم تشير إلى أن المدة الباقية من حياته لا يتعدى طولها السنوات السبع، أجاب بمنتهى البساطة: "نعم أعلم ذلك، ولكن علي أن أعمل". وقبل شهر واحد؛ أي في ٣ كانون الأول عام ١٩٧٩، كانت صحيفة نيويورك تايمز تحمل تقريراً مماثلاً من «غوفرنور» في ولاية نيويورك الشمالية، حيث يعاني عمال المناجم المحليون من مرض «الرئة البيضاء» من جراء استخراجهم الطلْق TALC الشبيه بالحرير الصخري ASBESTOS. فعلى الرغم من أن آباءهم وأصدقاءهم كانوا يموتون اختناقاً من

هذا المرض؛ فإن شباب هذه المنطقة كانوا لا يزالون يتقدمون بالطلبات للعمل في هذا المضمار، وذلك لأن نسبة البطالة كانت ١٤٪ "وليس هنالك ثمة مجال آخر للعمل به".

ـــ إن الإجراء القياسي الذي تعمد إليه الشركات متعددة الجنسيات لتشغيل معاملها في العالم الثالث يتمثل بدأبها على نقل معاملها استغلالاً منها لأدنى الأجور المتاحة. وبناء على ذلك نلاحظ الانتقال المتعاقب من المكسيك إلى هايتي ومن هونغ كونغ إلى ماليزيا ومن سنغافورة إلى أندونيسيا. وفي الولايات المتحدة تتعرض المصانع لنفس هذا المصير دون الأخذ بعين الاعتبار للأثر الذي يخلفه هذا الإجراء على الجماعات المحلية. ولكن إحدى الدراسات الصادرة عن جامعة كورنل، فضحت عملية نقل العديد من المصانع الرابحة، لأنها لم تحقق كمية العائدات التي وضعها نصب أعينهم المسؤولون في تلك الشركات. فشركة شيكوبي الصناعية القائمة في وسط ماساشوتس كانت تدر نسبة ربح تبلغ ١٢٪ على منتوجاتها من أدوات الزينة، ولكن الشركة الأم، وهي شركة «جونسون وجونسون» للمستحضرات الصيدلانية، لم تكن لترضى بأية نسبة أدنى من ١٦٪ ولذلك عمدت إلى إغلاق شيكوبي. ولهذا السبب نفسه أيضاً أغلقت شركة «يونيرو بال» مصنعها لصناعة الأنابيب الداخلية في مدينة «أنديانا بوليس» عام ١٩٧٨ على الرغم من استمراره بالعمل هناك طيلة ٧٨ عام. إن أحد المحللين من وول ستريت أدلى بالتأويل التالي: "هنالك كينونة كبيرة جداً تنظر إلى كينونة صغيرة جداً، ولكن الكينونة الصغيرة تبدو كبيرة جداً في أعين الناس العاملين فيها. وأعتقد أن من البداهة بمكان ألا تنظر تلك الشركات العديدة التي أضحت أكبر مما يجب بعين الاعتبار إلى الأسواق الصغيرة"[31].

ـــ إن صناعة مبيدات الحشرات قد تضخمت تضخماً هائلاً إذ أصبحت تنتج اليوم ٤ بلايين رطلاً إنكليزياً، أو رطلاً واحداً لكل إنسان على وجه الأرض. فالولايات المتحدة هي البلد الرائد في هذه الصناعة و ٢٠٪ من مردودها تجد سبيلها إلى بلدان العالم الثالث. وعلى الأقل ربع الصادرات الأمريكية تتألف من مبيدات الحشرات الخاضعة للقيود الشديدة أو التي لم تكن مسجلة بأنها قيد الاستعمال في الولايات المتحدة فقط. ولكن تأثيرها مميت في العالم الثالث الذي يمكن أن يتحول فيه حتى «المبيد المأمون» إلى قنبلة موقوتة، نظراً لانعدام نواظم استخدام هذه المواد فيه وانتشار الجهل وظروف العمل القمعية. وبما أن مجمل العمليات الزراعية في العالم الثالث تعمل على نحو متزايد بهدف التصدير إلى الولايات المتحدة؛ فإن ما نسبته ١٠٪ من الأغذية المستوردة، التي يستهلكها الأمريكيون أغذية فاسدة. وليست هذه الحالة أيضاً حالة من حالات استخدام مبيدات الحشرات بهدف زيادة الإمدادات الغذائية لفقراء العالم الثالث لأن تلك المبيدات يتم استعمالها في معظمها لمحاصيل الصادرات المدرار للربح. إن أكثر الدراسات تفصيلاً لهذه المشكلة التي تعم أرجاء

العالم ـــ وهي الدراسة التي أجراها كل من « دافيد وير ومارك شابيرو » ـــ تخلص إلى استنتاج ينطوي على مغزى هام لكل من البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة سواء بسواء :

" إن أوجه التباين في مستويات معيشتنا المادية تطغى أيضاً في معظم الأحيان على أوجه التشابه ـــ فنحن نعيش حالة مشتركة من حالات الوهن في مجابهة تمركز القوة الخاصة تمركزاً متزايداً في أيدي حفنة من الشركات الدولية القليلة العدد نسبياً . إن حقيقة تمركز القوة العالمية ، التي تنعكس هنا في تجارة مبيدات الحشرات ، تفرض علينا أن نفتش عن حلول تتضمن طرقاً جديدة للتعامل بها مع أهل العالم الثالث بغية إعادة توزيع السلطة الاقتصادية توزيعاً يشمل كافة أرجاء العالم . ويجب أن نبدأ بالنظر لسكان العالم الثالث لا نظرتنا إلى عبء أو تهديد وإنما نظرتنا إلى حلفاء "[32] .

وتشير المقولة الواردة أعلاه إلى ذلك الاستنتاج الحاسم ، الذي لا مفر منه والذي فضحه تاريخ العالم الثالث : ألا وهو أن المشكلة التي نواجهها لا تتمثل في تخلف العالم الثالث ليس إلا ، وإنما تتمثل أيضاً بتطور العالم الأول تطوراً مفرطاً أو تطوراً سيئاً ، كما تتمثل في تداخل هذين العالمين وتفاعلهما . إن سمات المجتمعات المتخلفة سمات معروفة تماماً ولكن السمات المناظرة لها في المجتمعات ذوات التطور المفرط معروفة أقل من الأولى . إن أعراضها الباثولوجية كانت موضع الاستتار بالعبارة التي أطلقها « كانيث بولدينغ » وهي عبارة " علم اقتصاد راعي البقر "[33] . فلقد دأب قادة المجتمعات المفرطة التطور على الافتراض أن قاعدة مواردهم الطبيعية هي الحد الذي لا نهاية له والذي يمكن استغلاله استغلالاً لا حد له لدعم مستويات المعيشة الآخذة بالارتفاع أبداً .

إن المشكلة الأساسية اليوم هي أن ذلك الحد آخذ بالتقلص ، بدلاً من التوسع ، الأمر الذي يدل عليه استمرار " تعايش الكساد والتضخم " جنباً إلى جنب . فالتوسع الذي لا حدود له بدأ يواجه القيود من خلال استنزاف الموارد وانحطاط البيئة وتزايد مقاومة العالم الثالث مقاومة بدأت تنزل الضعف بالمراكز الميتروبوليتانية بدلاً من تعزيزها . ففي زمن مضى كان من الممكن الاعتماد على المستعمرات لتقديم المواد الأولية الرخيصة وتوفير الأسواق المحمية واستبقاءها وقفاً على الاستثمارات . ولكن المستعمرات السابقة اليوم تستدعي المعونة الاقتصادية ، بل والتدخل العسكري ، مما يمكنه أن يبرهن على أنه بمثابة الكارثة من الزاويتين المالية والسياسية ، مثلما اكتشفت ذلك فرنسا والولايات المتحدة في الهند الصينية ، والأمر الذي قد يتكرر تماماً في بعض المناطق الهشة كالشرق الأوسط وجنوب إفريقية .

إن الأزمة العالمية كانت موضوع الندوة التي نظمتها « المؤسسة الدولية للبحث عن السبل العديدة للتطور » بإشراف الأمم المتحدة في هولندا في تموز عام ١٩٧٩ . ولقد وافقت هذه الندوة على

ضرورة اعتماد استراتيجية جديدة للتطور، وعلى ضرورة اشتمال هذه الاستراتيجية العالم الأول السيء التطور والعالم الثالث المتخلف أيضاً. وأما سوء تطور العالم الأول فقد تم تعريفه بأنه "هدر الموارد وانحطاط البيئة والمنزع الاستهلاكي الذي يكتسي طابع المؤسسة، والاعتماد المطلق في المعاش على المصادر الخارجية وتعاظم البطالة والانكماش واستمرار جيوب هامة يعشش فيها الفقر وتلك الأزمة التي تعيشها القيم والهوية الحضارية". ولقد وصمت الندوة هذه الأعراض بأنها راسخة الجذور في المنظمة المجتمعية وأنها بحاجة إلى علاجات بنيوية.

"هنالك أزمة في الشمال لا تقل أهمي عنها في الجنوب. ولذلك فإن استراتيجية التطور الجديدة يجب أن تكون استراتيجية عالمية تطال الشمال والجنوب والمؤسسات والعمليات العائدة لهما. ويجب أن تدور الاستراتيجية حول الخطأ الجسيم في الشمال، وكذلك في الجنوب، بالإضافة إلى العلاقة بين سوء التطور في الشمال وأنماط التطور المبتورة والمجحفة وغير المتوازية في الجنوب — وهي الظواهر التي توفر المناخ المناسب من حين لآخر للثورة العالمية التي يثورها جيل الشباب ولاغترابه أيضاً، تلك الثورة التي تزلزل الشمال والجنوب معاً. ولذلك يجب على استراتيجية التطور الجديدة أن تكرس نفسها لهذا الميدان العالمي الفسيح، ميدان التبديل البنيوي والحضاري"[34].

فلقد رصدت الندوة، وبشكل أكثر تحديداً، مكونات الرؤيا المشتركة الجديدة الرامية لإعادة تركيب الشمال والجنوب سواء بسواء: "فما لم تحقق اللا مركزية ومشاركة قطاعات عريضة من الشعب ومن المناطق المكبوتة والمستغلة في أرجاء الدنيا، فلن يكون بالإمكان إعادة بنية النظام الاقتصادي الاجتماعي، الأمر الذي يلعب بالأساس دور المهمة السياسية".

فما هي يا ترى حظوظ قبول وتنفيذ هذه الرؤيا المشتركة المستندة إلى اللا مركزية والمشاركة الجماهيرية؟ تجدر الإشارة أولاً إلى أن هذين المبدأين يبدوان صحيحين تاريخياً. فالمجتمعات العصرية في كل حقبة من الحقب التاريخية كانت تلك المجتمعات التي تمكنت من استلام زمام المبادرة في رفع سوية الانخراط الجماهيري إلى مستوى جديد. فأمثال هذه القفزات الكمية كانت تشكل حداثة هذه المجتمعات الرائدة بالشكل الذي كان يمدها، نوعياً، بتلاحم اجتماعي وديناميكية رفيعين، وبالشكل الذي مكنها في كل حالة من الحالات أن تسود على بقية المجتمعات المعاصرة الأخرى وأن تترك بصماتها على أزمانها.

إن مثل هذه القفزة الكمية إلى ميدان «الحداثة» هي ما يفسر تلك المسيرة المظفرة التي سارها الاسكندر الكبير من بحر إيجة إلى البنجاب، مقوضاً الممالك والامبراطوريات على الرغم من تفوقها الهائل بشرياً عليه، وهي ما يفسر أيضاً انتصار الفاتحين الإسبان على امبراطوريتي «الآزتيك

وآنكا»، كما تفسر في النهاية هزيمة الامبراطورية الهندية المغولية أمام حفنة من التجار البريطانيين. ففي كلتا هاتين الحالتين قديماً وحديثاً، كان بمقدور الجنود والتجار الأوربيين أن يحتلوا بلداناً شاسعة وأن يبسطوا سيطرتهم عليها وأن يديروها على الرغم من تفوقها العددي الكبير عليهم ـــ ومرد ذلك كله كان يعود إلى التفوق الاجتماعي أكثر مما كان يعود إلى التفوق التكنولوجي.

وما أشبه اليوم بالبارحة لأن المجتمعات العصرية، التي سوف تترك بصماتها على حقبتنا التاريخية هذه، ستكون تلك المجتمعات التي تلبي، بشكل أجدى من كل ما عداها، حافز المشاركة الراهن. وقلة هي تلك الفئة من الناس التي ستواتيها الشجاعة كي تحاول تحديد هوية تلك المجتمعات. فنحن نعيش في حقبة يتساءل فيها «جون كانيث غالبريث» السؤال التالي: "ما حاجتنا في هذه الحياة الدنيا لعلماء الاقتصاد ونحن نعيش ظروف تعايش الكساد والتضخم؟"[36]، كما إنها الحقبة التي يكتب فيها «بول سويزي»، عميد الماركسيين الأمريكيين، عن "الأزمة التي تعيشها النظرية الماركسية"[36]. وحتى في أزمنة أقل اضطراباً كان أسطع دليل على تبصر السياسيين والأكاديميين يتمثل بغياب ذلك التبصر نفسه. فما هو عدد أولئك الناس الذين توقعوا في نصف القرن المنصرم نقاط الانعطاف التاريخي من أمثال الكساد الأعظم وتحالف هتلر وستالين وانحلال الامبراطوريات بعد الحرب العالمية الثانية والانشقاق السوفييتي اليوغسلافي والانشقاق السوفييتي الصيني والتعايش الراهن للكساد والتضخم في العالم الرأسمالي والكساد في العالم الاشتراكي؟

فإذا لم يكن بمقدور أنماط الماضي أن تلعب دور الكهانة للكشف عن الأحداث المستقبلية؛ فإن بمقدورها أن تلعب دور المؤشر لتحديد الملامح الأساسية والسمات العامة لما ينتظرنا في المستقبل. فالإبداعية، التي نادى بها «هانس مورغان ثو» لمقاومة الثورة لا يمكن بلوغها إلا من خلال إعادة البنية الاجتماعية على نطاق عالمي، استناداً إلى مبدأي اللا تمركز والمشاركة الجماهيرية اللذين أوضحتهما ندوة الأمم المتحدة في هولندا. إن قيام نظام عالمي مستند إلى هذين المبدأين سوف يمثل تحولاً باتجاه ذلك العالم اللا متمركز الذي كان قائماً في العصر السابق لعصر دو غاما. فخلال تلك الألف من الأعوام التي سبقت عام ١٥٠٠ كانت الجماعات البشرية تعيش في عزلة إقليمية. فالسكان الأصليون الأوستراليون والهنود الأمريكيون كانوا مجهولين تماماً لدى بقية أفراد الجنس البشري، مثلما كان الأفارقة مجهولين تقريباً إلا لذلك العدد القليل من سكان المناطق الساحلية وحتى شعوب شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية لم يكن لها من الصلات بعضها ببعض إلا صلات ضئيلة ومتقطعة. وإن من الواضح أن العودة إلى مثل هذه العزلة الإقليمية أمر ليس موضع سؤال قط. بيد أن من المحتمل، ومن المستحب أيضاً، قيام نقلة من عالم اليوم الرفيع التكامل إلى

عالم من الاستقلال الذاتي الإقليمي . فعلى نقيض العزلة في الأزمنة الغابرة وعلى نقيض التكامل الجائر القائم اليوم بين اللا متكافئين ، فإن الاستقلال الذاتي الإقليمي سيعني ضمناً المشاركة الطوعية لمختلف عناصر الاستقلال بناء على الأسس المتكافئة والمنفعة المتبادلة . وإن الشرط اللازب لإعادة البنية العالمية على هذا النحو ؛ فهو إعادة البنية على نحو مماثل في الوحدات الوطنية أيضاً . فاقتصاداتهم يجدر توجيهها صوب الأسواق الداخلية أكثر منها صوب الأسواق الخارجية . إن قيام أسواق داخلية كافية سوف يستدعي تزايد الدخول بالنسبة للجماهير ، الأمر الذي سيفضي بالضرورة إلى تحويل البنى الاجتماعية الريفية ، لأن الجماهير في أغلبيتها الساحقة اليوم من الفلاحين .

ففي عالم لا متمركز كهذا العالم تكون الشركات متعددة الجنسيات أقل بروزاً فيه مما هي عليه اليوم ، الأمر الذي لن يكون إلا نعمة من النعم ، إذ من سيكون الرابح حينما تستورد ولاية « ماساشوتس » ٨٥٪ من غذائها الذي تستورد عشره من كاليفورنيا التي تبعد عنها مسافة ٣٠٠٠ ميل ؟ فحتى منذ عهد حديث لا يعود به القدم إلا لعام ١٩٠٠ كانت نسبة تزيد على ٥٠٪ من الأطعمة المأكولة في الولايات المتحدة تزرع ضمن مسافة لا تبعد إلا ٥٠ ميلاً عن مناطق استهلاكها ، واليوم نسبة ٨٠٪ من الخضروات المستهلكة في أية مدينة صينية تزرع على بعد ستة أميال من مناطق استهلاكها الحضرية . فالحكمة التقليدية لا بد من أن تنتصر للرأي الذي مفاده أن هذه الإحصاءات تعكس تخلف الولايات المتحدة في عام ١٩٠٠ وتخلف الصين اليوم . ولكن الأمر بالنسبة لبلد ابتلي بتكاليف الطاقة الخيالية ؛ فهو بالتأكيد حالة من حالات **الإفراط** بالتطور بحيث أن الفروج العادي يجتاز مسافة ١٢٠٠ ميل حتى يصل إلى مائدة المستهلك الأمريكي .

وإذا التفتنا خارج الحدود الوطنية من سيكون الرابح حينما تنتج المزارع الأمريكية الغلال الضخمة من القمح لتصديرها إلى بلدان العالم الثالث ، الذي لم يعد بمقدور فلاحيه أن يستنبتوا قوتهم وطفقوا يعملون الآن ، بدلاً من ذلك ، لتلبية حاجات الأجانب من أكّالي جوز البلاذر وشراة الأطعمة الشهية ؟ فهذا المشهد الغذائي العالمي المقلوب رأساً على عقب هو الآن الكارثة بعينها بالنسبة للسواد الأعظم من أبناء الجنس البشري وجدير بالمزيد من الاهتمام .

في مطلع السبعينيات (١٩٧٠) جابهت حكومة الولايات المتحدة فائضاً في غلالها الغذائية وعجزاً تجارياً متصاعداً ولا سيما بعد أزمة نفط الأوبك ، فتم القرار على حفز الصادرات الغذائية بغية إعادة التوازن التجاري . ولقد بدا أن هذه الاستراتيجية لا غبار عليها بيد أن عقابيلها أثبتت عكس ذلك تماماً . فالحافز لزيادة المردود الزراعي أدى بدوره على نحو مماثل إلى زيادة الفدادين المحروثة التي كان قسط كبير منها يشتمل على الأراضي المتعرضة للحت تعرضاً شديداً . ففي ولاية إيوا يخسر

الفلاحون، كما تبين (لمؤسسة إدارة الأغذية والتطوير)، بشلين اثنين من أديم التربة مقابل اكتسابهم بشلاً واحداً من القمح الذي يحصدونه ــ ونسبة الخسارة هذه كفيلة باستنفاد كل أديم تلك الولاية الغنية في أقل من قرن من الزمن. وكذلك الأمر بالنسبة للمياه السطحية، التي منسوبها آخذ بالانخفاض بتلك السرعة الكفيلة بجعل أنظمة الري القائمة الآن عديمة الجدوى في غضون سنوات قلائل. وفي الوقت نفسه تعمل شركات العمليات الزراعية على اعتصار المزارع المتوسطة الحجم التي تلعب على الأقل دور المنتج الكفء للأغذية والتي تتعرض مع ذلك للعقاب من جراء التدابير الحكومية.

وأما العقابيل في العالم الثالث فقد كانت تنطوي على ضرر مماثل. فاستيراداته من الحبوب الأمريكية ــ على شكل معونات مالية ــ تقلص إنتاجه المحلي من المواد الغذائية، كما إن أخصب أراضيه توقف حكراً على تلك العمليات الزراعية ذوات الإنتاج كثيف رأس المال والمقصورة على المحاصيل النقدية للأسواق الغربية. وأما فيما يتعلق بالفلاحين المرحلين فإن المقام يخلص بهم في المدن المجاورة أو في البلدان الأجنبية، والمكسيك خير مثال على ذلك، إذ تصدر الفواكه والخضروات الشتوية إلى المستهلكين الأمريكيين في ذات الوقت الذي تصدر فيه فائض اليد العاملة للعمل في الحقول والمصانع الأمريكية.

وبما أن استيرادات الولايات المتحدة من النفط وما ينجم عنها من عجز تجاري هي من العوامل الهامة في هذه الاختلالات الوظيفية العالمية؛ فإن المخرج البسيط من هذا المأزق هو المخرج الذي تقترحه تانك الدراستين اللتين انتهى العمل بهما في عام ١٩٨١ حول وضع الطاقة في أمريكة. فالدراسة الأولى أشرف عليها «معهد بحوث الطاقة الشمسية» في «غولدن ــ كولورادو» لمصلحة «قسم الطاقة» في الولايات المتحدة. لقد استنتجت هذه الدراسة أن الاستثمارات المكثفة لتعزيز فعالية الطاقة واستخدام المصادر الصالحة للتجديد بمقدورها أن تقلص الاستهلاك الأمريكي للطاقة بنسبة ٢٥٪ بحلول نهاية هذا القرن، وبذلك تنتفي الحاجة لأية استيرادات نفطية. وأما الدراسة الثانية، التي قام (مركز إنتاجية الطاقة، في جامعة ميلون كارنجي في بيتسبيرغ)، فقد توصلت إلى الاستنتاج السابق نفسه أيضاً. فتدابير حماية الطاقة يمكن أن تقلص الإنفاقات على النفط الأجنبي زهاء ٨٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ وإلى ما متوسطه سنوياً ١٥ بليون دولار في التسعينيات (١٩٩٠) وإلى الصفر بعد عام ٢٠٠٠[37].

وعلى الرغم من النتائج التي توصل إليها هذان التقريران؛ فقد أعلن قسم الطاقة في آذار عام ١٩٨١ أنه بصدد إعداد التشريعات الكفيلة بإلغاء كل البرامج ــ أو تقليصها تقليصاً حاداً ــ

حفاظاً منه على تشجيع صيانة الطاقة وتطوير مصادر وقود أخرى قابلة للتجديد والبحث عن بدائل أخرى للنفط . وإن البرامج الفيدرالية المستوحاة من التشريعات المقترحة تشتمل فيما تشتمل على : البحوث المتعلقة بالطاقة الشمسية وتطويرها ، والإفادة من طاقة الرياح والطاقة الحرارية البحرية وتطويرهما ، والبحوث المتعلقة بالمركبات الكهربائية ووسائط النقل العاملة بوقود غاز الميتان ، وفعالية الطاقة المستخدمة في المساكن ، والحفاظ على الطاقة للمباني التجارية ، وتثقيف المستهلك حول كيفية حماية الطاقة ، وإقامة المشاريع الكهرمائية على نطاق محدود ، وتدقيق استهلاك الطاقة من قبل المرافق العامة .

فإذا تم تصديق التشريعات التي يقترحها قسم الطاقة ووضعت موضع التطبيق ؛ فإن النتائج سوف تدل على نفسها بنفسها تلقائياً ألا وهي : استمرار أرباح لا سابق عهد بها للشركات النفطية متعددة الجنسيات التي تزود الولايات المتحدة في هذه الآونة بحاجاتها من النفط ، واستمرار أرباح لا سابق عهد بها للشركات متعددة الجنسيات التي تسوق الحبوب الآن وتهيمن على ما نسبته ٨٠٪ من تجارة الحبوب العالمية ، واستمرار اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي ولا سيما على نفط منطقة الخليج العربي .

إن الحاجة لا تدعو إلا للقليل من الخيال لتمديد هذا السيناريو إلى نقطة أبعد . فدول الخليج العربي دول هشة إلى حد مشين ، كما دل على ذلك احتلال الكعبة في مكة في تشرين الثاني عام ١٩٧٩ من قبل مجموعة من الأصوليين الإسلاميين المحليين الذين كانوا يرفضون حكم العائلة السعودية لخيانتها الإسلام " ولهاثها خلف الأمور الدنيوية " . فلقد علق أحد السفراء السعوديين بعد مضي ما ينوف على عشرين عاماً على خدمته في السلك الدبلوماسي ، أن هذه الثورة قد تأخر بها العهد طويلاً وكان يجب أن تقوم منذ زمن بعيد وأن " مشاعر التململ ونفاذ الصبر آخذة بالانتشار من جراء الظلم العاتي ، وأن الناس في مكة ينشدون التغيير في النظام الحاكم ، وأن هذه الحركة أكبر بكثير مما توحي به قيادتها "[38] . إن وكالة الاستخبارات المركزية CIA كانت تشاطر السفير آراءه ، إذ في كانون الثاني عام ١٩٨٠ استدعى أحد المحللين التابعين لوكالة الاستخبارات المركزية مراسلين صحفيين اثنين من « نيوزويك و واشنطن ستار » لكي يؤكد أن الوكالة المذكورة قد حذرت إدارة كارتر من أن بقاء النظام السعودي على قيد الحياة " لا يمكن ضمانه أكثر من السنتين التاليتين "[39] .

وحينما تبرهن مسوغات تحذير وكالة الاستخبارات المركزية عن صحتها ؛ فإن الولايات المتحدة لن تتردد قطعاً باستخدام وحداتها البحرية المتواجدة في المياه والقواعد المحيطة بالسعودية ولن تتردد

بإرسال «قوات التدخل السريع» التي يجري تعزيزها الآن لأمثال هذه الطوارئ بالتحديد. ولكن نصف العمال العاملين في حقول النفط السعودية هم من الشيعة الذين قاموا مراراً وتكراراً بالمظاهرات العنيفة، تأييداً «لآية الله الخميني». إن ضابطين من ضباط الجيش العاملين في «البيت الأبيض» وهما الرائد «دانيال و. كريسمان والرائد ك. كلارك» قد توصلا ــ في دراستهما التي تحمل عنوان «المصادر الأجنبية للطاقة والقوة العسكرية» ــ إلى الاستنتاج بأن "القوات المسلحة للولايات المتحدة ستكون عديمة الجدوى في إجبار الدول المنتجة للبترول على الاستجابة لرغبات أمريكة"[40]. فالمحصلة يمكن أن تكون، بدلاً من ذلك، تمزيق عمليات النفط في الخليج العربي وما ينجم عن ذلك من عقابيل تفوق عقابيل فييتنام إلى حد كبير وتعود بأفدح الأضرار على أوربة الغربية واليابان مثلما تعود بها على الولايات المتحدة.

إن النتيجة الختامية لهذا السيناريو البعيد البعد المطلق عن الخيال هي، في أحسن الأحوال، كارثة اقتصادية تماثل كارثة الثلاثينيات (١٩٣٠)، وهي في أسوأ الأحوال «ساراجيفو» جديدة تتفوق في خسائرها تفوقاً لا حدود له على تلك الخسائر التي مُنيت بها امبراطوريات «آل رومانوف وهابيسبيرغ وهو هونزوليرن وآل عثمان». وإذا اعتبرنا أن هذا القول يثير ذعراً لا نظير له فليس علينا إلا أن نتأمل الحوار التالي بين السيناتور «كليبورن بال» ووزير الخارجية «ألكساندر هيغ» إبان إدلاء هذا الأخير بشهادته دحضاً لما كان يشاع حين سُئل السؤال التالي: "هل راودك تصور في أي وقت من الأوقات، منذ نشوء أزمة الرهائن في إيران، أن استخدام الأسلحة الذرية التكتيكية خيار قابل للتطبيق؟". فأجاب هيغ: "حسناً، إنني أعتقد أن مجرد المحاولة للتفتيش عن صيغة للإجابة على هذا السؤال بشكل دقيق وقاطع تزعزع الرادع الأساسي الذي يرتكز عليه اليوم سلامنا وأمننا، ولذلك لست على استعداد للخوض فيه"[41]. إن إجابة هيغ تثير سؤالاً آخر عما إذا كان التكتيك الفييتنامي الذي مفاده "تدمير القرية حفاظاً على سلامتها" قد تم تمديده وتحويله إلى استراتيجية عالمية.

إن عالم أواخر القرن العشرين يمكنه أن يكون المسرح الأثيم الذي تمارس فيه قوة عظمى تلك السياسة الواقعية REALPOLITIK، التي تنتهي على شكل واقعية خرقاء. فالحاجة تقضي إدراك تانك المشكلتين المتواكلتين بعضهما على بعض، مشكلة الإفراط في التقدم ومشكلة الإغراق في التخلف، والانكباب على معالجتهما، الأمر الذي يستدعي قيام رؤيا مشتركة تدور حول ما يواجه اليوم البشرية جمعاء من وعيد لا مثيل له ووعد لا مثيل له أيضاً.

المصادر

الجزء الرابع

1. K. M. Pannikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1954), p. 12.

الفصل التاسع عشر

1. W. R. Bailey, *The One-Man Farm* (Washington, D.C.: U.S. Department of Agriculture Economic Research Service, 1973), pp. v, 3.
2. Cited by R. Burbach and P. Flynn, *Agribusiness in the Americas* (New York: Monthly Review Press, 1980), p. 31.
3. S. Avineri, ed., *Karl Marx on Colonization and Modernization* (New York: Anchor Books, 1969), p. 464.
4. Cited by H. Carrère d'Encausse and S. R. Schram, *Marxism and Asia* (London: Allen Lane, Penguin Books, 1969), pp. 198–99.
5. M. Ram, "Les contradictions de la Révolution Verte en Inde," *Le Monde Diplomatique* (Oct. 1974).
6. Cited by R. Freund, "Food for Peace or for Selfishness?" Los Angeles *Times* (Dec. 3, 1979).
7. Cited by Burbach and Flynn, op. cit., p. 67.
8. Washington *Post* (Dec. 24, 1980).
9. *Commentary* (Mar. 1975).
10. Cited by H. Stephenson, *The Coming Clash: The Impact of the International Corporation on the Nation State* (London: George Weidenfeld & Nicolson, 1972), p. 12.
11. G. Chaliand, *Revolution in the Third World* (New York: Viking Press, 1977), pp. 11, 12.
12. UN Conference on Trade and Development, *The Reverse Transfer of Technology: Economic Effects of the Outflow of Trained Personnel from Developing Countries* (New York, 1975) (TD/B/AC. 11/25/Rev. 1).
13. *World Bank: Annual Report, 1980* (Washington, D.C., 1980), p. 24.
14. New York *Times* (Feb. 4, 1980).
15. Ibid. (Aug. 22, 1980).
16. E. Abrahamian, "The Guerrilla Movement in Iran, 1963–1977," *MERIP Reports* (86) (Mar.–Apr. 1980):11.
17. Hoang Tung, member of the Central Committee of the Workers' Party of Vietnam and editor of the daily newspaper *Nhan Dan*, cited by K. Gough, "A Hanoi Interview," *Monthly Review* (May 1977), p. 27.
18. Cited by B. Davidson, "The Revolution of People's Power," *Monthly Review* (July–Aug. 1980), pp. 77, 78.
19. Cited by D. Milton and N. D. Milton, *The Wind Will Not Subside: Years in Revolutionary China—1964–1969* (New York: Pantheon Books, 1976), p. 23.
20. Cited by J. Woddis, *Introduction to Neo-Colonialism* (New York: International Publishers, 1967), p. 83.

21. G. Myrdal, *The Challenge of World Poverty* (New York: Pantheon Books, 1970), pp. 72–73. Emphasis in original.
22. L. H. Shoup and W. Minter, *The Council on Foreign Relations and U.S. Foreign Policy* (New York: Monthly Review Press, 1977), pp. 135–40.
23. New York *Times* (May 30, 1977).
24. Cited by M. T. Klare, *War Without End* (New York: Vintage Books, 1972), p. 24.
25. Cited in New York *Times* (July 21, 1980).
26. Ibid. (Jan. 29, 1976).
27. T. W. Braden, "I'm Glad the CIA Is Immoral," *Saturday Evening Post* (May 20, 1967), pp. 10–12.
28. Cited by S. Lens, "Partners: Labor and the CIA," *Progressive* (Feb. 1975), pp. 35–39.
29. Cited ibid.
30. Panel discussion, Mutual Broadcasting System (July 12, 1964). Cited by R. Dockery, *Survey of the Alliance for Progress: Labor Policies and Programs*, Subcommittee on American Republics Affairs, Senate Committee on Foreign Relations (July 15, 1968), p. 14.
31. E. Methvin, "Labor's New Weapon for Democracy," *Reader's Digest* (Oct. 1966), pp. 21–22.
32. Cited by J. Stein, "Grad School for Juntas," *Nation* (May 21, 1977), p. 622.
33. Ibid., p. 623.
34. Los Angeles *Times* (Feb. 22, 1976).
35. New York *Times* (Mar. 2, 1981).
36. Cited by *American Report* (Apr. 29, 1974).
37. These statistics, from the *1980 World Bank Report*, p. 21, include the following regions under "LDC": Subsaharan Africa, North Africa and Middle East, East Asia and Pacific, South Asia, Latin America and the Caribbean. Also New York *Times*, March 23, 1981.
38. S. Rose, "Why They Call It a Fat City," *Fortune* (Mar. 1975).
39. Los Angeles *Times* (Nov. 27, 1977).
40. New York *Times* (July 28, 1977).
41. Los Angeles *Times* (Oct. 3, 1977).
42. *Dollars & Sense* (Dec. 1976), p. 12.
43. Text supplied by office of Representative Henry S. Reuss.
44. Cited by W. Wipfler, "Latin America: U.S. Colony," *Christianity and Crisis* (Apr. 3, 1972), p. 70.
45. Cited by E. Reynolds, *Trade and Economic Change on the Gold Coast, 1807–1874* (London: Longman, 1974), pp. 87, 88.
46. J. Nehru, *Toward Freedom* (Boston: Beacon Press, 1958), p. 264.
47. A. K. N. Reddy, "Is Indian Science Truly Indian?" *Science Today* (Jan. 1974), p. 13, cited by E. G. Vallianatos, *Fear in the Countryside* (Cambridge, Mass.: Ballinger, 1976), p. 100.
48. Cited by V. Di Giorgi, "The Pseudosovereign," *Ceres* IX (Sept.–Oct. 1976):25.

49. R. J. Barnet and R. E. Muller, *Global Reach: The Power of the Multinational Corporations* (New York: Simon & Schuster, 1974), pp. 172, 173.
50. F. Fanon, *Black Skins, White Masks* (New York: Grove Press, 1967), pp. 18, 63.
51. G. L. Beckford, *Persistent Poverty* (London: Oxford University Press, 1972), p. 205.
52. *The Role and Control of International Communications and Information: Report to the Subcommittee on International Operations of the Committee on Foreign Relations, U.S. Senate* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, June 1977), p. 34.
53. Cited by L. R. Sussman, *Mass News Media and the Third World Challenge*. Center for Strategic and International Studies, the Washington Papers, Vol. V (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1977), p. 13.
54. M. Makagiansar, "UNESCO and World Problems of Communication," *Unesco Courier* (Apr. 1977), pp. 6, 10.
55. P. Ivacic, "The Non-Aligned Countries Pool Their News," *Unesco Courier* (Apr. 1977), p. 20.
56. Sussman, op. cit., p. 72.
57. Cited by H. Schiller, "Whose New International Economic and Information Order?" paper presented to an International Conference "Alternative Development Strategies and the Future of Asia" (Oct. 15–21, 1979), New Delhi.

الفصل العشرون

1. Cited by E. H. Carr, *The Bolshevik Revolution 1917–1923* (New York: Macmillan, 1951), Vol. I, p. 107.
2. Cited by E. H. Carr, *The Bolshevik Revolution 1917–1923* (New York: Macmillan, 1953), Vol. III, pp. 17, 18.
3. F. Claudin, *The Communist Movement* (New York: Monthly Review Press, 1975), p. 53.
4. Ibid., pp. 55–56.
5. Cited by N. G. Levin, Jr., *Woodrow Wilson and World Politics* (London: Oxford University Press, 1968), p. 14.
6. Ibid., p. 18.
7. Ibid., p. 22.
8. Ibid., p. 24.
9. Ibid., p. 25.
10. Ibid., pp. 133–34.
11. Ibid., p. 138.
12. Ibid., p. 140.
13. Ibid., p. 148.
14. Cited by Claudin, op. cit., p. 57.
15. Cited by Carr, op. cit., Vol. I, p. 122.
16. Cited by C. Bettelheim, *Class Struggles in the USSR: First Period 1917–1923* (New York: Monthly Review Press, 1976), p. 85.

17. Cited by Claudin, op. cit., p. 71.
18. Ibid.
19. Ibid., p. 75.
20. Cited by S. Webb and B. Webb, *Soviet Communism: A New Civilization* (London: Victor Gollancz, 1973), Vol. II, p. 605.
21. Cited by Bettelheim, op. cit., p. 331.
22. New York *Times* (Aug. 6, 1971).
23. Cited by Bettelheim, op. cit., p. 167.
24. Ibid., p. 192.
25. Ibid., p. 313.
26. Cited by M. Lewin, *Russian Peasants and Soviet Power* (New York: W. W. Norton, 1968), pp. 35–36.
27. Cited by Bettelheim, op. cit., pp. 331, 525.
28. Cited J. Maynard, *Russia in Flux* (New York: Macmillan, 1949), p. 218.
29. Lewin, op. cit., p. 517.
30. Ibid.
31. C. Bettelheim, *Class Struggles in the U.S.S.R. Second Period 1923–1930* (New York: Monthly Review Press, 1978).
32. Cited by Lewin, op. cit., p. 221.
33. Ibid., p. 29.
34. W. S. Churchill, *The Second World War: The Hinge of Fate* (London: Cassell, 1951), p. 447.
35. Los Angeles *Times* (Nov. 8, 1975).
36. Harry G. Shaffer, "Economic Performance Under the Plan: The Soviet Union and East Europe," paper presented at McMaster Conference on Current Problems of Socialist Economics (Oct. 23–24, 1970), p. 21 (mimeographed).
37. New York *Times* (Mar. 10, 1971).
38. *Toward Freedom: The Autobiography of Jawaharlal Nehru* (Boston: Beacon Press, 1958), pp. 228, 229.

الفصل الواحد والعشرون

1. R. Delavignette, *Freedom and Authority in French West Africa* (London: Oxford University Press, 1950), p. 149.
2. Cited by K. M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1953), p. 262.
3. B. B. Fall, ed., *Ho Chi Minh on Revolution: Selected Writings, 1920–1926* (New York: Praeger, 1967), pp. 31, 60, 61.
4. Cited by Panikkar, op. cit., p. 364.
5. Cited by W. R. Louis, "Great Britain and the African Peace Settlement of 1919," *American Historical Review* LXXI (Apr. 1966):880.
6. Cited by E. H. Carr, *The Bolshevik Revolution 1917–1923* (New York: Macmillan, 1953), Vol. III, p. 235.
7. Ibid., Vol. III, pp. 235–36.
8. Ibid., Vol. III, p. 245.

9. Cited by G. S. Harris, *The Origins of Communism in Turkey* (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1967), p. 3.
10. Cited by Carr, op. cit., Vol. III, p. 248.
11. F. Claudin, *The Communist Movement* (New York: Monthly Review Press, 1975), p. 109.
12. E. H. Carr, *Socialism in One Country 1924–1926* (New York: Macmillan, 1964), ch. 43.
13. Cited by Claudin, op. cit., pp. 120–21.
14. Cited by J. K. Fairbank, E. O. Reischauer and A. M. Craig, *East Asia: The Modern Transformation* (Boston: Houghton Mifflin, 1965), p. 649.
15. Cited by E. R. Wolf, *Peasant Wars of the Twentieth Century* (New York: Harper & Row, 1969), p. 138.
16. Cited by L. Bianco, *Origins of the Chinese Revolution, 1915–1929* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1971), p. 42.
17. Ibid., p. 49.
18. Ibid., p. 79.
19. H. C. d'Encausse and S. R. Schram, *Marxism and Asia* (London: Allen Lane, Penguin Books, 1969), p. 51.
20. Ibid.
21. M. Zinkin, *Asia and the West* (London: Chatto & Windus, 1951), p. 88.
22. T. E. Weisskopf, "The Persistence of Poverty in India: A Political Economic Analysis," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* (Jan.–Mar. 1977):28.
23. Cited by F. Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment* (London: Asia Publishing House, 1960), pp. 107–8.
24. Cited by G. Omvedt, "Gandhi and the Pacification of the Indian National Revolution," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* (July 1973):6.
25. H. Ammar, *Growing Up in an Egyptian Village* (London: Routledge, 1954), pp. 72–73.
26. Cited by P. Sluglett, *Britain in Iraq 1914–1932* (London: Ithaca Press, 1976), p. 31.
27. Ibid., p. 37.
28. Ibid., p. 290.
29. Ibid., pp. 297–98.
30. D. N. Wilber, *Riza Shah Pahlavi: The Resurrection and Reconstruction of Iran* (Jericho, N.Y.: Exposition Press, 1975), pp. 196, 266.
31–32. Sluglett, op. cit., p. 231.
33. D. Ben-Gurion, *The Rebirth and Destiny of Israel* (New York: Philosophical Library, 1954), p. 38.
34. Los Angeles *Times* (Mar. 30, 1978).
35. Cited by S. Halbrook, "The Philosophy of Zionism: A Materialist Interpretation," in I. Abu-Lughod and B. Abu-Laban, eds., *Settler Regimes in Africa and the Arab World* (Wilmette, Illinois: Medina University Press International, 1974), p. 22.

36. Ibid.
37. M. Lowenthal, ed., *The Diaries of Theodor Herzl* (London: Victor Gollancz, 1958), p. 371.
38. Ibid., p. 375.
39. Cited by B. Halpern, *The Idea of the Jewish State* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), p. 154.
40. Cited by M. S. Agwani, "The Palestine Conflict in Asian Perspective," in I. Abu-Lughod, ed., *The Transformation of Palestine* (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1971), pp. 445–46.
41. A. Cohen, *Israel and the Arab World* (New York: Funk & Wagnalls, 1970), p. 46.
42. K. H. Karpat, "Ottoman Immigration Policies and Settlement in Palestine," in Abu-Lughod and Abu-Laban, op. cit., p. 63.
43. N. Mandel, "Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882–1914," in St. Antony's Papers, No. 17, *Middle Eastern Affairs*, No. 4 (London: Oxford University Press, 1965), p. 78.
44. Cited by Anthony Lewis in New York *Times* (Apr. 3, 1978).
45. Cohen, op. cit., p. xi.
46. Cited ibid., p. 50.
47. Ibid., pp. 60–61.
48. Ibid., pp. 240–41.
49. Ibid., pp. 241–42.
50. Ibid., pp. 243–44.
51. Ibid., p. 245.
52. Ibid., pp. 248, 260, 291.
53. Ibid., pp. 285–86.
54. J. Gorni, "Zionist Socialism and the Arab Question," *Middle Eastern Studies* XIII (Jan. 1977):53, 68.
55. Cohen, op. cit., pp. 256–57, 263.
56. Ibid., pp. 273–74.
57. Cited by W. T. Mallison, Jr., "The Balfour Declaration: An Appraisal in International Law," in Abu-Lughod, op. cit., pp. 85–86.
58. Ibid., p. 86.
59. J. C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East* (Princeton, N.J.: D. Van Nostrand, 1956), Vol. II, pp. 70–71.
60. Ibid., p. 62.
61. Cited by Cohen, op. cit., p. 221.
62. N. Caplan, "Arab Jewish Contacts in Palestine after the First World War," *Journal of Contemporary History* 12 (1977):662.
63. Cited by Z. Lockman, "The Left in Israel: Zionism vs. Socialism," *MERIP Reports*, No. 49, p. 5.
64. Cited by J. Ruedy, "Dynamics of Land Alienation," in Abu-Lughod, op. cit., p. 130.
65. Cited by W. R. Polk, "What the Arabs Think," *Headline Series*, No. 96, p. 38.
66. Cited by B. Kalkas, "The Revolt of 1936: A Chronicle of Events," in Abu-Lughod, op. cit., p. 271.

67. R. Oliver and A. Atmore, *Africa Since 1800* (Cambridge: Cambridge University Press, 1967), p. 168.
68. Cited by A. G. Hopkins, *An Economic History of West Africa* (New York: Columbia University Press, 1973), p. 190.
69. Cited by E. A. Brett, *Colonialism and Underdevelopment in East Africa* (New York: NOK Publishers, 1973), p. 150.
70. Cited ibid., p. 75.
71. Cited ibid., p. 76.
72. Cited by W. Rodney, *How Europe Underdeveloped Africa* (Washington, D.C.: Howard University Press, 1974), p. 165.
73. L. H. Gann and P. Duignan, eds., *Colonialism in Africa 1870–1960. Vol. 4, The Economics of Colonialism* (Cambridge: Cambridge University Press, 1975), p. 689.
74. Cited by Hopkins, op. cit., pp. 230, 231.
75. Ibid., p. 231.
76. Cited by B. Davidson, *African History* (New York: Macmillan, 1968), pp. 257, 258.
77. New York *Times* (Apr. 29, 1978).
78. Cited by Brett, op. cit., p. 274.
79. Ibid.
80. Hopkins, op. cit., p. 266.
81. Cited by Chinweizu, *The West and the Rest of Us* (New York: Vintage Books, 1975), p. 86.
82. Ibid., p. 95.
83. Ibid., p. 96.
84. Ibid., p. 97.
85. J. K. Nyerere, *Freedom and Socialism* (London: Oxford University Press, 1968), pp. 269–70.
86. Davidson, op. cit., pp. 269–70, 274.
87. P. Ehrensaft, "Polarized Accumulation and the Theory of Economic Dependence," in P. C. W. Gutkind and I. Wallerstein, eds., *The Political Economy of Contemporary Africa* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1976), pp. 58–89.
88. Cited by Chinweizu, op. cit., p. 70.
89. Cited by I. Wallerstein, *The Road to Independence* (La Haye: Mouton, 1964), p. 36.
90. C. Furtado, *Economic Development of Latin America* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), p. 92.

الفصل الثاني والعشرون

1. Cited by M. Meisner, *Mao's China: A History of the People's Republic* (New York: The Free Press, 1977), p. 361.
2. J. W. Stilwell, *The Stilwell Papers* (New York: Sloane, 1948), p. 316.
3. C. F. Romanus and R. Sunderland, *United States in World War II. China-Burma-India Theatre: Time Runs Out in the CBI* (Washington, D.C.: Department of the Army, 1959), pp. 369–71.

4. Cited by G. Kolko, *The Politics of War* (New York: Random House, 1968), p. 205.
5. Cited by M. Selden, *The Yenan Way in Revolutionary China* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971), pp. 191–92.
6. C. Brandt, B. Schwartz and J. K. Fairbank, eds., *A Documentary History of Chinese Communism* (New York: Atheneum, 1967), pp. 80–85. Emphasis in the originals.
7. Ibid., pp. 224–25.
8. Cited by Selden, op. cit., pp. 123, 125.
9. C. A. Johnson, *Peasant Nationalism and Communist Power: The Emergence of Revolutionary China, 1937–1945* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1961).
10. L. Bianco, *Origins of the Chinese Revolution 1915–1949* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1971), pp. 158–59.
11. Cited by Selden, op. cit., p. 274.
12. Cited by Bianco, op. cit., p. 168.
13. Cited by G. Kolko, *The Politics of War* (New York: Random House, 1968), p. 616.
14. Cited by D. Wilson, "Leathernecks in North China, 1945," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* IV (Summer 1972):34.
15. Ibid.:36.
16. D. Milton and N. Milton, *The Wind Will Not Subside: Years in Revolutionary China, 1964–1969* (New York: Pantheon Books, 1976), p. 19.
17. Cited by Milton and Milton, op. cit., p. 36, and K. Mehnert, *China Returns* (New York: E. P. Dutton, 1972), p. 173.
18. A. Doak Barnett, *Cadres, Bureaucracy and Political Power in Communist China* (New York: Columbia University Press, 1967), p. 433.
19. Cited by C. Bettelheim, "The Great Leap Forward," *Monthly Review* XXX (July–Aug. 1978):65, 66.
20. B. Richman, *Industrial Society in Communist China* (New York: Random House, 1969), pp. 224, 225.
21. Milton and Milton, op. cit., p. 357.
22. Meisner, op. cit., p. 258.
23. C. Riskin, "Maoism and Motivation: Work Incentives in China," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* (July 1973):17, 19.
24. Central Intelligence Agency: National Foreign Assessment Center, *China Economic Indicators: A Reference Aid* (Washington, D.C., Oct. 1977, ER 77-10508); and Central Intelligence Agency: National Foreign Assessment Center, *China: In Pursuit of Economic Modernization: A Research Paper* (Washington, D.C.: Dec. 1978, ER 78-10680), p. 1.
25. Cited by R. O'Mara, "Brazil: The Booming Despotism," *Nation* (Apr. 27, 1974), p. 519.
26. H. Kissinger, *The White House Years* (Boston: Little, Brown, 1979), p. 1063.
27. Cited in *Peking Review* (June 25, 1976).

28. *Peking Review* (Jan. 26, 1967).
29. Cited by Milton and Milton, op. cit., p. 198.
30. Ibid., p. 202.
31. *Beijing Review* (June 22, 1979).
32. *Peking Review* (July 28, 1978).
33. Los Angeles *Times* (Feb. 8, 1979).
34. Ibid. (Oct. 17, 1979).
35. Ibid. (Nov. 23, 1980).
36. Ibid. (May 15, 1980).
37. Cited by J. G. Gurley, *China's Economy and the Maoist Strategy* (New York: Monthly Review Press, 1976), p. 204.

الفصل الثالث والعشرون

1. Cited by H. Luethy, *France Against Herself* (New York: World, 1955), p. 218.
2. A. Eden, *Memoirs: The Reckoning* (Boston: Houghton Mifflin, 1965), p. 593.
3. A. J. P. Taylor, *The Second World War* (London: Hamish Hamilton, 1975), p. 205.
4. G. Kolko, *The Politics of War: The World and United States Foreign Policy, 1943–1945* (New York: Random House, 1968), p. 455.
5. Cited by F. Claudin, *The Communist Movement* (New York: Monthly Review Press, 1975), Vol. II, p. 470.
6. Ibid., p. 337.
7. Ibid., p. 338.
8. Ibid.
9. Cited by V. Dedijer, *Tito Speaks* (New York: Simon & Schuster, 1953), p. 331.
10. Cited by Claudin, op. cit., p. 432.
11. J. Nehru, *The Discovery of India* (New York: John Day, 1946), p. 432.
12. Ibid., p. 299.
13. Jamil-ud-Ahmad, ed., *Some Recent Speeches . . . of Mr. Jinnah* (Lahore: Ashraf, 1943), Vol. I, p. 180.
14. B. C. Dutt, *Mutiny of the Innocents* (Bombay: Sindhu, 1971), pp. 135, 202.
15. M. Zinkin and T. Zinkin, *Britain and India* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1964), p. 98.
16. Ibid., p. 99.
17. Cited by G. Myrdal, *Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations* (New York: Pantheon Books, 1968), Vol. I, p. 275.
18. Ibid., p. 261.
19. M. Weiner, *Party Building in a New Nation* (Chicago: University of Chicago Press, 1967), p. 300.
20. Cited by D. Hiro, *Inside India Today* (London: Routledge, 1976), pp. 98, 99.

21. New York *Times* (Apr. 10, 1978).
22. Cited by Hiro, op. cit., p. 49.
23. Los Angeles *Times* (Sept. 15, 1979).
24. Cited by C. Payer, *The Debt Trap* (New York: Monthly Review Press, 1974), p. 171.
25. A. G. Frank, "Unequal Accumulation: Intermediate, Semi-Peripheral, and Sub-Imperialist Economies," *Review* II (Winter 1979):313, 314.
26. Cited ibid.:316.
27. Ibid.:319.
28. Ibid.:329.
29. Los Angeles *Times* (Sept. 23, 1980).
30. New York *Times* (Sept. 12, 1980).
31. G. Myrdal, *The Challenge of World Poverty* (London: Allen Lane, 1970), pp. 424, 431, 486.
32. New York *Times* (Dec. 20, 1979).
33–35. Ibid.
36. A. H. Hourani, *Syria and Lebanon* (London: Royal Institute of International Affairs, 1946), pp. 230, 231.
37. New York *Times* (Dec. 29, 1959).
38. M. Abdel-Fadil, *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt 1952–1970* (Cambridge: Cambridge University Press, 1975), pp. 49, 121.
39. R. Mabro and S. Radwan, *The Industrialization of Egypt 1939–1973* (Oxford: Clarendon Press, 1976), p. 239.
40. New York *Times* (July 28, 1980).
41. Ibid. (July 21, 1977).
42. Cited by E. Ahmad, "The Iranian Revolution: A Landmark for the Future," *Race & Class* XXI (Summer 1979):3.
43. Los Angeles *Times* (Mar. 29, 1979). Details in K. Roosevelt, *Countercoup: The Struggle for the Control of Iran* (New York: McGraw-Hill, 1979).
44. M. A. Katouzian, "Land Reform in Iran: A Case Study in the Political Economy of Social Engineering," *Journal of Peasant Studies* (Jan. 1974):220.
45. New York *Times* (Nov. 16, 1978).
46. *Employment and Income Policies for Iran* (Geneva: ILO, 1973).
47. Cited by F. Halliday, "Iran: The Economic Contradictions," *MERIP Reports*, No. 69 (July–Aug. 1978), p. 17.
48. New York *Times* (May 25, 1979).
49. New York *Times* (Apr. 20 and June 3, 1980); and M. Ledeen and W. Lewis, "Carter and the Fall of the Shah," *The Washington Quarterly* (Spring 1980), pp. 3–40.
50. *An-Nahar: Arab Report and MEMO*, Vol. 2, No. 2 (Apr. 17, 1978).
51. Los Angeles *Times* (Nov. 26, 1978).
52. *An-Nahar: Arab Report and MEMO*, op. cit., p. 15.

53. T. Hodgkin, *Nationalism in Colonial Africa* (New York: New York University Press, 1957), p. 140.
54. Cited by M. Perham, *The Colonial Reckoning: The End of Imperial Rule in Africa in Light of the British Experience* (New York: Alfred A. Knopf, 1962), p. 114.
55. K. Nkrumah, *I Speak of Freedom* (New York: Praeger, 1961), p. 19.
56. F. Fanon, *The Wretched of the Earth* (New York: Grove Press, 1968), p. 70.
57. Cited by M. Harris, "Portugal's Contribution to the Underdevelopment of Africa and Brazil" in R. H. Chilcote, ed., *Protest and Resistance in Angola and Brazil* (Berkeley: University of California Press, 1972), p. 222.
58. Cited by B. Davidson, "African Peasants and Revolution," *Journal of Peasant Studies* 1 (3) (Apr. 1974):288.
59. Cited by B. Davidson, "Outlook for Africa," *The Socialist Register, 1966,* ed. R. Miliband and J. Saville (New York: Monthly Review Press, 1967), pp. 207, 208.
60. Cited by B. Fitch and M. Oppenheimer, "Ghana: End of an Illusion," *Monthly Review* (July–Aug. 1966), pp. 36, 37.
61. J. Stockwell, *In Search of Enemies: A CIA Story* (New York: W. W. Norton, 1978), pp. 160, 201.
62. M. F. Lofchie, "Political and Economic Origins of African Hunger," *Journal of Modern African Studies* 13 (4) (1975):562. See also H. Ruthenberg, *African Agricultural Production Development Policy in Kenya, 1952–1965* (Berlin: Springer, 1966).
63. *Alleged Assassination Plots Involving Foreign Leaders: An Interim Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities,* U.S. Senate, 94th Cong., 1st sess. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1975), p. 15.
64. Stockwell, op. cit., p. 105.
65. New York *Times* (Jan. 4, 1976).
66. *International Bulletin* (June 19, 1978), p. 3.
67. Los Angeles *Times* (Mar. 4, 1979).
68. Text of Nyerere's speech (June 8, 1978) in *Nation* (July 8–15, 1978).
69. Los Angeles *Times* (Oct. 24, 1979).
70. A. Dobrin, "The Vanishing Herds," *Food Monitor* (May–June 1978), p. 23.
71. Cited by B. Davidson, *Let Freedom Come: Africa in Modern History* (Boston: Little, Brown, 1978), p. 330.
72. Ibid., pp. 331, 332.
73. *Internews* (June 18, 1979).
74. P. Kiven Tunteng, "External Influences and Subimperialism in Francophone West Africa," in P. C. W. Gutkind and I. Wallerstein, *The Political Economy of Contemporary Africa* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1976), p. 212.

75. *International Bulletin* (Aug. 29, 1977), p. 3.
76. Cited by Obi Bini, "OAU Holds Conference," *Guardian* (May 28, 1980), p. 15.
77. Cited by R. L. Ayres, "Development Policy and the Possibility of a 'Livable' Future for Latin America," *American Political Science Review* 59 (June 1975):507.
78. Ibid.
79. World Bank, *The Assault on World Poverty* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1975), p. 215; F. M. Lappé and J. Collins, *Food First: Beyond the Myth of Scarcity* (Boston: Houghton Mifflin, 1977), passim: and U.S. Agency for International Development, *Summary Economic and Social Indicators, 18 Latin American Countries: 1960–71* (Washington, D.C.: AID, 1972), p. 44.
80. R. J. Barnet and R. E. Muller, *Global Reach* (New York: Simon & Schuster, 1974), p. 154.
81. New York *Times* (May 18, 1981).
82. G. Myrdal, *The Challenge of World Poverty* (London: Allen Lane, Penguin Books, 1970), p. 469.
83. A. Schlesinger, *A Thousand Days* (Boston: Houghton Mifflin, 1965), p. 792.
84. D. Rockefeller, "What Private Enterprise Means to Latin America," *Foreign Affairs*, Vol. 44 (Apr. 1966), p. 408.
85. New York *Times* (Feb. 12, 1979).
86. Los Angeles *Times* (Oct. 27, 1979).
87. S. Schlesinger, "How Dulles Worked the Coup d'Etat," *Nation* (Oct. 28, 1978), p. 425.
88. A. Papandreou, *Democracy at Gunpoint: The Greek Front* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1970), pp. 85–93.
89. Schlesinger, op. cit., p. 441.
90. Ibid., p. 443.
91. Ibid., p. 439.
92. G. Kolko, "A Major Documents Collection," *Journal of Contemporary Asia* VIII (1978):545, 546, and J. K. Black, *United States Penetration of Brazil* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1977), pp. xi, xii, 253–61.
93. P. Agee, *Inside the Company: CIA Diary* (London: Allen Lane, 1975), p. 362.
94. Ibid., pp. 363–65.
95. Detailed statistics in Black, op. cit., pp. 263–66.
96. Los Angeles *Times* (Nov. 8, 1978).
97. New York *Times* (Jan. 24, 1976).
98. Los Angeles *Times* (May 15, 1978).
99. New York *Times* (Sept. 16, 1980).
100. Ibid. (June 13, 1977).
101. Ibid. (Nov. 20, 1977).
102. Ibid. (May 19, 1973).
103. Los Angeles *Times* (Nov. 27, 1980).

104. Ibid. (Feb. 20 and 22, 1976).
105. Ibid. (Oct. 9, 1979).
106. Ibid. (Oct. 18, 1979).
107. Cited by P. Lernoux, "On the Petroleum Merry-Go-Round." *Nation* (Feb. 15, 1975), p. 166.
108. Los Angeles *Times* (Feb. 20, 1979).
109. Ibid. (Feb. 22, 1981).
110. New York *Times* (May 20, 1975).
111. Ibid. (Aug. 22, 1980).
112. E. J. Hobsbawm, "Guerrillas in Latin America," *Socialist Register* (1970), pp. 51, 53, 59–60.
113. Cited by A. Boron, "New Forms of Capitalist State in Latin America," *Race and Class* XX (Winter 1979):274.
114. Cited by P. Lernoux, "The Church Revolutionary in Latin America," *Nation* (May 24, 1980), p. 623.
115. P. Gleijeses, "Carter's 'New Policy' in Nicaragua is Neither Moral nor New," *In These Times* (Nov. 8–14, 1978), p. 17.
116. New York *Times* (Apr. 17, 1980; Los Angeles *Times*, Mar. 11, 15, 1981).
117–122. Los Angeles *Times* (Nov. 28, 1980).
123. New York *Times* (Nov. 12, 1977).
124. Ibid.
125. Ibid. (Jan. 31, 1976).
126. Los Angeles *Times* (Oct. 28, 1979).
127. Cited by Myrdal, *Asian Drama*, Vol. I, p. 275.
128. *Guardian* (Feb. 2, 1977).
129. A collection of such statements is given in the chapter "Justification of the War—Public Statements" in *The Pentagon Papers: The Senator Gravel Edition* (Boston: Beacon Press, 1970), Vol. I, pp. 584–629. Hereafter referred to as *Pentagon Papers*.
130. Cited by R. J. Barnet, *Intervention and Revolution: The United States in the Third World* (Cleveland, O.: World, 1968), p. 182.
131. Cited by W. LaFeber, "Roosevelt, Churchill, and Indochina: 1942–45," *American Historical Review* (Dec. 1975):1293.
132. *Pentagon Papers*, Vol. III, p. 726.
133. Cited by A. S. Whiting, *China Crosses the Yalu: The Decision to Enter the Korean War* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1968), p. 39.
134. Nguyen Khac Vien, "The Vietnamese Experience and the Third World," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* VI (Sept.–Oct. 1974): 10.
135. Cited by C. Fenn, *Ho Chi Minh* (New York: Charles Scribner's Sons, 1973), p. 41.
136. Cited by Barnet, op. cit., p. 184.
137. *The Indochina Story by the Committee of Concerned Asian Scholars* (New York: Bantam Books, 1970), p. 13. Hereafter referred to as *Indochina Story*.

138. Cited by Barnet, op. cit., p. 185.
139. Cited in *Indochina Story*, op. cit., p. 14.
140. Ibid., p. 16.
141. Ibid., p. 17.
142. Ibid., p. 19.
143. *Pentagon Papers*, Vol. I, p. 168.
144. Ibid.
145. *United States-Vietnam Relations, 1945–1967: Study Prepared by the Department of Defense*, 12 books (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1971), Book 9, pp. 582, 589, 590, 622.
146. *Pentagon Papers*, Vol. I, pp. 154, 157.
147. Ibid., p. 549.
148. Ibid.
149. Cited by *Indochina Story*, op. cit., p. 21.
150. *Pentagon Papers*, Vol. I, p. 283.
151. *United States-Vietnam Relations*, op. cit., Book 10, pp. 712, 713.
152. Cited by *Indochina Story*, op. cit., p. 24.
153. Ibid.
154. Ibid., p. 25.
155. Ibid., pp. 30, 31.
156. New York *Times*, international ed. (Dec. 3, 1969); cited ibid., p. 33.
157. Cited by *Indochina Story*, op. cit., p. 26.
158. *Alleged Assassination Plots Involving Foreign Leaders: An Interim Report of the Select Committee to Study Governmental Operations. . . .* United States Senate, 94th Cong., 1st sess (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, Nov. 20, 1975), p. 217.
159. "The Gulf of Tonkin: The 1964 Incidents," *Hearing Before the Committee on Foreign Relations, United States Senate, 90th Cong., 2nd sess* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1968); A. Austin and E. G. Windchy, *Tonkin Gulf* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1971).
160. New York *Times* (May 1, 1975).
161. I. F. Stone, "Why Nixon Won His Moscow Gamble," *New York Review* (June 15, 1972).
162. Cited by M. Thee, "The Indochina Wars: Great Power Involvement —Escalation and Disengagement," *Journal of Peace Research* XIII (2) (1976), p. 125.
163. H. Kissinger, *The White House Years* (Boston: Little, Brown & Co., 1979), p. 1087. See also pp. 1090, 1091, 1144.
164. *Vietnam 1976: A Report by Senator George McGovern to the Committee on Foreign Relations, United States Senate*, 94th Cong. 2nd Sess. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, Mar. 1976), p. 10.
165. Cited by New York *Times* (May 2, 1975).
166. New York *Times* (Sept. 11, 1979).
167. Ibid. (Mar. 26, 1979).
168. Los Angeles *Times* (Oct. 24, 1979).

169. New York *Times* (Nov. 19, 1980).
170. Ibid. (Aug. 20, 1979).
171. *Southern Africa* VIII (Oct. 1975):8.
172. Cited by B. Davidson, "In the Portuguese Context," in C. Allen and R. W. Johnson, eds., *African Perspectives* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), pp. 331, 332.
173. Cited by R. von Albertini, *Decolonization: The Administration and Future of the Colonies 1919–1960* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1970), p. 517.
174. Cited by A. Isaacman, *A Luta Continua: Creating a New Society in Mozambique* [Southern Africa Pamphlets No. 1] (State University of New York at Binghamton, Fernand Braudel Center, 1978), p. 10.
175. Cited ibid., p. 10.
176. Cited by J. Duffy, *Portugal in Africa* (London: Penguin Books, 1963), p. 15.
177. B. Davidson, "African Peasants and Revolution," *Journal of Peasant Studies* I (Apr. 1974), 280, 281.
178. Cited by Davidson, "In the Portuguese Context," op. cit., p. 344.
179. E. Mondlane, *The Struggle for Mozambique* (London: Penguin Books, 1969), p. 209; V. Marchetti and J. D. Marks, *The CIA and the Cult of Intelligence* (New York: Alfred A. Knopf, 1974), pp. 143–45; Stockwell, op. cit., pp. 47–53.
180. K. Maxwell, "The Hidden Revolution in Portugal," *New York Review of Books* (Apr. 17, 1975), pp. 31, 32.
181. New York *Times* (June 30, 1975).
182. Cited by Isaacman, op. cit., p. 17.
183. B. Davidson, "The Revolution of People's Power: Notes on Mozambique," *Race and Class* XXI (Autumn 1979):135, 136.
184. Isaacman, op. cit., p. 38.
185. *Le Monde* (Sept. 5, 1976); cited ibid., p. 54.
186. Cited by Isaacman, op. cit., p. 72.
187. L. Rudebeck, "Development and Class Struggle in Guinea-Bissau," *Monthly Review* (Jan. 1979), p. 30.
188. Cited by A. Beccar-Verela and F. M. Lappé, "Mozambique: Nourishing a New Nation," *Food Monitor* (Nov.–Dec. 1978), p. 13.
189. Cited by P. Epstein and A. Epstein, "Mozambique Reorganizes," *Southern Africa* (June 1980), p. 16.
190. New York *Times* (Nov. 12, 14, 1977).
191. Ibid. (Feb. 10, 1979).
192. New York *Times* (Oct. 4, 1974).
193. H. L. Matthews, *Revolution in Cuba* (New York: Scribner's Sons, 1975), p. 47.
194. J. I. Dominguez, *Cuba: Order and Revolution* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), p. 13.
195. L. H. Jenks, *Our Cuban Colony* (New York: Vanguard Press, 1928), p. 302.
196. Dominguez, op. cit., p. 18.

197. Jenks, op. cit., p. 312.
198. Cited by Matthews, op. cit., pp. 34, 35.
199. Matthews, op. cit., p. 146.
200. Los Angeles *Times* (Apr. 22, 1979).
201. New York *Times* (Dec. 14, 1972).
202. Matthews, op. cit., p. 345.
203. Los Angeles *Times* (June 16, 1980).
204. New York *Times* (Dec. 19, 1980).
205. Dominguez, op. cit., pp. 232, 233.
206. *Guardian* (June 15, 1977).
207. Dominguez, op. cit., Ch. 9.
208. P. Winn, "Evolution in the Revolution," *Nation* (Apr. 29, 1978), p. 496.
209. Speech by Senator Edward Kennedy delivered at the annual Mansfield Lecture, University of Montana (Apr. 17, 1970).
210. K. H. Silvert, "A Hemispheric Perspective," in J. Plank, ed., *Cuba and the United States* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1967), p. 120.
211. New York *Times* (Feb. 25, 1976).
212. Ibid. (June 5, 1978).
213. Cited by P. Winn, "Is the Cuban Revolution in Trouble?" *Nation* (June 7, 1980), p. 685.
214. Washington *Star* (Feb. 10, 1980).
215. Winn, "Is the Cuban Revolution in Trouble?" loc. cit.
216. Cited by D. Hirst, *The Gun and the Olive Branch* (London: Faber & Faber, 1977), p. 172.
217. Cited by M. Viorst, "A Dialogue After Darkness," *Nation* (Sept. 30, 1978), p. 289.
218. *Wall Street Journal* (July 27, 1979).
219. Cited by L. Phillips, "No Easy Walk to Freedom,'" *Working Papers* (Mar.–Apr. 1979), p. 30.
220. Los Angeles *Times* (Nov. 11, 1979).
221. New York: W. W. Norton, 1978; another important source is the Cuban-authorized account by García Marquez, written for the Mexican weekly *Proceso* and excerpted in the Washington *Post* (Jan. 10–12, 1976).
222. Stockwell, op. cit., p. 43. William Colby gave the same reason for supporting the Angola intervention, in his *Honorable Men* (New York: Simon & Schuster, 1978), pp. 339, 340.
223. Seymour Hersh, New York *Times* (Dec. 14, 1975).
224. Stockwell, op. cit., pp. 271, 272.
225. New York *Times* (Sept. 25, 1980).
226. *Guardian* (Oct. 31, 1979).
227. Text in J. C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East* (Princeton, N.J.: D. Van Nostrand, 1956), Vol. II, pp. 234, 235.
228. D. Ben-Gurion, *Rebirth and Destiny of Israel* (New York: Philosophical Library, 1954), p. 663.

229. Cited by Hirst, op. cit., p. 112. Details of the activities of Arab as well as Jewish binationalists are given in A. Cohen, *Israel and the Arab World* (Funk & Wagnalls, 1970), pp. 289–308.
230. Cited by J. B. Bell, *Terror out of Zion* (New York: St. Martin's Press, 1977), p. 107.
231. M. Begin, *The Revolt* (Los Angeles: Nash, 1972), p. 52.
232. Cited by B. Halpern, *The Idea of the Jewish State* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), p. 360.
233. Cited by Hirst, op. cit., p. 114.
234. Ibid., pp. 114, 115.
235. Cited ibid., p. 135.
236. M. Alami, "The Lesson of Palestine," *Middle East Journal* (Oct. 1949):385.
237. Cohen, op. cit., pp. 457–59.
238. Cited by Hirst, op. cit., pp. 138, 139.
239. Ibid., p. 140.
240. *Al-Hayat* (Beirut) (Dec. 20, 1948); cited by Alami, op. cit., pp. 381, 382.
241. New York *Times* (Feb. 19, 1980).
242. Cited by Cohen, op. cit., pp. 477, 478.
243. Ibid., pp. 490, 491.
244. Cited by Hirst, op. cit., p. 185.
245. Cohen, op. cit., p. 500.
246. Ibid., p. 503.
247. Cited by A. A. Elrazik, R. Amin and U. Davis, "Problems of Palestinians in Israel," *Journal of Palestine Studies* VII (Spring 1978):48.
248. Cohen, op. cit., p. 504.
249. Cited by Hirst, op. cit., p. 274.
250. Cited by P. Duff, ed., *War or Peace in the Middle East?* (Nottingham: Spokesman, 1978), p. 17.
251. New York *Times* (Sept. 4, 1973).
252. *UN Special Committee Report*, Doc. A/8828 (1972), para. 77, p. 38.
253. Los Angeles *Times* (Nov. 2, 1979).
254. New York *Times* (Apr. 12, 1973).
255. Cited by Cohen, op. cit., p. 538.
256. Cited by Hirst, op. cit., pp. 220, 221.
257. Ibid., p. 221.
258. *The Colonization of the West Bank Territories by Israel: Hearings before the Subcommittee on Immigration and Naturalization of the Subcommittee on the Judiciary*, United States Senate, 95th Cong., 1st sess. (Oct. 17, 18, 1977) (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1978).
259. *Time* (May 30, 1977).
260. New York *Times* (June 16, 1979).
261. Los Angeles *Times* (Nov. 24, 1980).
262. Hirst, op. cit., p. 245.
263. Cited by Cohen, op. cit., pp. 67, 69; emphasis in original.

264. D. Ingrams, ed., *Palestine Papers 1917–1922* (London: John Murray, 1972), p. 5.
265. Ibid., p. 30.
266. Cited by Hirst, op. cit., p. 40.
267. New York *Times* (Apr. 28, 1971).
268. Los Angeles *Times* (Oct. 14, 1979).
269. J. Judis, "General Peled on Israel and the PLO," *In These Times* (June 14–20, 1978), p. 2.
270. *The Colonization of the West Bank Territories by Israel*, op. cit., pp. 8, 9.
271. Y. Lotan, in "Symposium" in *Nation* (Nov. 3, 1979), p. 426.
272. New York *Times* (June 16, 1979).
273. M. Garbus, "The Politics of the PLO," *Nation* (Nov. 3, 1979), p. 429.
274. New York *Times* (Sept. 2, 1977).
275. Cited by E. Ahmad, "Whose Third World?" in New York *Times*, op-ed page (Mar. 28, 1979).
276. New York *Times* (June 18, 1980).
277. New York *Times* (Dec. 16, 1977).
278. Ibid. (Feb. 8, 1975).
279. Los Angeles *Times* (Nov. 25, 1979).

الفصل الرابع والعشرون

1. Cited by C. Hill, *Reformation to Industrial Revolution* (London: George Weidenfeld & Nicolson, 1967), p. 202.
2. New York *Times* (Apr. 3, 1981).
3. *Southern Africa* (July–Aug. 1979), p. 4.
4. Ibid. (Nov.–Dec. 1979), p. 18.
5. New York *Times* (Sept. 26, 1974).
6. Ibid. (July 17, 1980).
7. "Soviet Geopolitical Momentum: Myth or Menace—Trends of Soviet Influence Around the World from 1945 to 1980," *The Defense Monitor* (Jan. 1980).
8. Cited by G. Barraclough, "Waiting for the New Order," *New York Review* (Oct. 26, 1978), p. 51.
9. W. Leontief et al., *The Future of the World Economy: A United Nations Study* (London: Oxford University Press, 1977), p. 11.
10. Speech by the Secretary of State (May 6, 1976), Nairobi, Kenya (Department of State, Bureau of Public Affairs), p. 2.
11. Los Angeles *Times* (Dec. 30, 1977).
12. New York: E. P. Dutton, 1976.
13. F. M. Lappé and J. Collins, *Food First* (Boston: Houghton Mifflin, 1977), and *The Aid Debate* (San Francisco: Institute for Food and Development Policy, Working Paper No. 1, Jan. 1979).
14. Cited in *The Aid Debate*, ibid., p. 23.
15. Los Angeles *Times* (Sept. 24, 1978).

16. *Overcoming World Hunger: The Challenge Ahead. Report of the Presidential Commission on World Hunger* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, Mar. 1980).
17. Cited in *The Aid Debate*, op. cit., p. 11.
18. *Hearings of Committee on Foreign Affairs, House of Representatives*, 88th Cong., 2nd sess. (Mar. 23, 1964), p. 19.
19. Cited by A. Foster-Carter, "Neo-Marxist Approaches to Development and Underdevelopment," *Journal of Contemporary Asia* III (1973):20.
20. G. Barraclough, "The Struggle for the Third World," *New York Review* (Nov. 9, 1978), p. 56.
21. J. L. Buck, *Land Utilization in China* (Shanghai, 1937).
22. C. Riskin, "Surplus and Stagnation in Modern China," in D. H. Perkins, ed., *China's Modern Economy in Historical Perspective* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1975), pp. 49–84; J. Gurley, "Rural Development in China," in E. D. Edwards, *Employment in Developing Nations* (New York: Columbia University Press, 1974), p. 385.
23. K. Gough, "The Green Revolution in South India and North Vietnam," *Monthly Review* (Jan. 1978), pp. 10–21; K. Gough, *Ten Times More Beautiful* (New York: Monthly Review Press, 1978).
24. Gough, "The Green Revolution . . . ," ibid., p. 17.
25. Cited by Lappé and Collins, op. cit., p. 377.
26. New York *Times* (Aug. 25, 1979).
27. R. Prebisch, "North-South Dialogue," *Third World Quarterly* II (Jan. 1980):15–18.
28. J. Palacios, *Chile: An Attempt at Historic Compromise* (Chicago: Banner Press, 1979), p. 150.
29. Los Angeles *Times* (Apr. 16, 1981).
30. Ibid. (Jan. 27, 1978).
31. *Wall Street Journal* (Mar. 22, 1978).
32. D. Weir and M. Schapiro, "The Circle of Poison," *Nation* (Nov. 15, 1980), p. 516. Full details in their book, *Circle of Poison: Pesticides and People in a Hungry World* (San Francisco: Institute for Food and Development Policy, 1981).
33. K. Boulding, *Beyond Economics* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1968).
34. The symposium was held at the initiative of the director-general for development and international economic co-operation, and its proceedings published as UN General Assembly Document A/34/467 (Sept. 18, 1979). Republished in *Alternatives*, V (1979–80):397–426.
35. New York *Times* (May 7, 1979).
36. P. M. Sweezy, *Post-Revolutionary Society* (New York: Monthly Review Press, 1980), Ch. 9.
37. Summary of the two studies in New York *Times* (Mar. 27, 1981, and Apr. 6, 1981).

38. New York *Times* (Feb. 25, 1980).
39. Washington *Post* (July 22, 1980), cited by J. Stork, "Saudi Arabia and the U.S." *MERIP Reports* No. 91 (Oct. 1980), p. 29.
40. Cited by R. J. Barnet, *The Lean Years* (New York: Simon and Schuster, 1980), p. 227.
41. New York *Times* (Jan. 10, 1981).

الفهرس العام للكتاب

المؤلف في سطور ٩
مدخل ١١

الجزء الأول
ظهور العالم الثالث
١٤٠٠ ــ ١٧٧٠

☐ الفصل الأول
المقدمة ٢١

☐ الفصل الثاني
عصور الرأسمالية التجارية، واستعمال العالم الجديد ٣٣
١ ــ الثورة التجارية الرأسمالية التجارية في الغرب ٣٥
٢ ــ المركنتلية والاستعمارية في العالم الثالث ٤٢

☐ الفصل الثالث
بدايات العالم الثالث في أوربة الشرقية ٥٣
١ ــ شمال غربي أوربة يحتل مركز الصدارة ٥٤
٢ ــ أوربة الشرقية منطقة من مناطق العالم الثالث ٥٦
٣ ــ روسيا تبقى خارج العالم الثالث ٦٠

□ الفصل الرابع
بدايات العالم الثالث في أمريكة اللاتينية ٦٧
١ ــ الفتوحات ٦٨
٢ ــ المنتصرون والمنهزمون ٧١
٣ ــ أمريكة اللاتينية تجاه أمريكة الأنكلو ــ سكسونية ٧٩
٤ ــ جذور التخلف في أمريكة اللاتينية ٨٦
٥ ــ الاقتصاد المتخلف في أمريكة اللاتينية ٩١

□ الفصل الخامس
إفريقية : منطقة على التخوم ٩٥
١ ــ إفريقية في المرحلة السابقة لظهور البرتغاليين ٩٦
٢ ــ تجارة الرقيق والاقتصاد الأطلسي ١٠٢
٣ ــ ردود الأفعال الإفريقية على تجارة الرقيق الأطلسية ١٠٧
٤ ــ تجارة الرقيق في شرقي إفريقية ١٠٩
٥ ــ الآثار السلبية لتجارة الرقيق الإفريقية ١١٤
٦ ــ إفريقية كمنطقة على التخوم ١١٧

□ الفصل السادس
الشرق الأوسط : منطقة على التخوم ١١٩
١ ــ منطقة حباها الله بكل بركاته ١٢٠
٢ ــ التنكر للنظام القديم والاتساق ١٢٢
٣ ــ مخاطر التجاور ١٢٦
٤ ــ تحول الطرق التجارية ١٢٨
٥ ــ الشركات الشرقية ١٣٠
٦ ــ المنزلة الهامشية العثمانية ١٣٦

□ الفصل السابع
آسيا كمنطقة خارجية ١٣٩

١ ــ آسيا قبل رحلة دو غاما ١٤٠
٢ ــ امبراطورية البرتغال البحرية ١٤٢
٣ ــ حلول شركات جزر الهند الشرقية محل البرتغاليين ١٥٢
٤ ــ الأوربيون في شرقي آسيا ١٥٧
٥ ــ آسيا كمنطقة خارجية ١٦٢

الجزء الثاني
العالم الثالث نظام عالمي
١٧٧٠ ــ ١٨٧٠

☐ الفصل الثامن
عصر الرأسمالية الصناعية والاستعمارية الواهية ١٦٩
١ ــ الثورة الصناعية الأولى والرأسمالية الصناعية في الغرب ١٧٠
٢ ــ الاستعمارية الواهية في العالم الثالث ١٧١

☐ الفصل التاسع
الاستعمارية الجديدة في أمريكة اللاتينية ١٧٧
١ ــ الظفر بكيان الدولة المستقلة ١٧٨
٢ ــ الاستعمارية الجديدة بعد الاستقلال ١٨٤
٣ ــ اقتصاد الاستعمارية الجديدة ١٨٨
٤ ــ حضارة الاستعمارية الجديدة ١٩٤

☐ الفصل العاشر
إفريقية: من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة ١٩٩
١ ــ نهاية الاسترقاق في إفريقية وفي الأمريكيتين ٢٠٠
٢ ــ استكشاف إفريقية ٢٠٢
٣ ــ من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة ٢٠٤

☐ الفصل الحادي عشر
الشرق الأوسط يدخل دائرة العالم الثالث ٢٠٩
١ ــ مانشستر وليدز التركيتان ٢١٠
٢ ــ تركيا تدخل دائرة العالم الثالث ٢١٥
٣ ــ لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً ٢١٩
٤ ــ مصر تدخل دول العالم الثالث ٢٢٥
٥ ــ فارس تدخل دائرة العالم الثالث ٢٢٩

☐ الفصل الثاني عشر
الهند تدخل دائرة العالم الثالث ٢٣٧
١ ــ فتح الهند ٢٣٨
٢ ــ تقنيات الهيمنة البريطانية ٢٤٢
٣ ــ الاقتصاد الهندي التقليدي ٢٤٨
٤ ــ الوطأة البريطانية : الموارد المالية والزراعية ٢٥٠
٥ ــ الوطأة البريطانية : الحرف ٢٥٥
٦ ــ الهند تدخل دائرة العالم الثالث ٢٥٩

الجزء الثالث
العالم الثالث نظام عالمي
١٨٧٠ ــ ١٩١٤

☐ الفصل الثالث عشر
عصر الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية العالمية ٢٦٧
١ ــ الثورة الصناعية والرأسمالية الاحتكارية في الغرب ٢٦٨
٢ ــ الاستعمارية العالمية في العالم الثالث ٢٧٦
٣ ــ التطور الاقتصادي في الغرب مقابل النمو الاقتصادي في العالم الثالث ٢٨٧

□ الفصل الرابع عشر
إفريقية تدخل دائرة العالم الثالث ٢٩٣
١ ــ اقتسام إفريقية ٢٩٤
٢ ــ المقاومة الإفريقية ٢٩٨
٣ ــ تقنيات السيطرة ٣١٠
٤ ــ الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ٣١٦

□ الفصل الخامس عشر
الصين تدخل دائرة العالم الثالث ٣٢٧
١ ــ تواصل الحضارة الصينية ٣٢٩
٢ ــ عصيانات ولا ثورات ٣٣٢
٣ ــ الحروب والمعاهدات غير المتكافئة ٣٣٤
٤ ــ عصيانات جديدة ولا ثورات ٣٣٩
٥ ــ الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ٣٤٥
٦ ــ التفسخ الامبراطوري ٣٤٩

□ الفصل السادس عشر
روسيا تدخل دائرة العالم الثالث ٣٥٥
١ ــ أنصار السلافية ضد أنصار الغرب ٣٥٦
٢ ــ الطور الثاني من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٥٦ ــ ١٨٩١) ٣٥٨
٣ ــ الطور الثالث من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٩٢ ــ ١٩١٤) ... ٣٦٢
٤ ــ أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية ٣٦٤

□ الفصل السابع عشر
الاستثناء الياباني ٣٧٣
١ ــ اليابان في عزلتها ٣٧٤
٢ ــ التدخل الغربي وعودة موتسوهيتو « ميجي » إلى السلطة ٣٧٨
٣ ــ الثورة من الأعلى : سياسياً ٣٨٠

٤ ــ الثورة من الأعلى : اقتصادياً ٣٨٣
٥ ــ الأمبريالية اليابانية ٣٨٧
٦ ــ مغزى الاستثناء الياباني ٣٩٠

□ الفصل الثامن عشر
بدايات المقاومة في العالم الثالث وصولاً حتى عام ١٩١٤ ..... ٣٩٣
١ ــ المقاومة السوداء في الأمريكيتين ٣٩٥
٢ ــ ردود الأفعال المحافظة في آسيا ٣٩٨
٣ ــ المقاومة في كوبا وفي الفلبين ٤٠٢
٤ ــ الانتصار الياباني والثورة الروسية ٤١٤
٥ ــ « تضييق القبضة على عنق فارس » ٤١٩
٦ ــ ثورة تركيا الفتاة ٤٢٧
٧ ــ الثورة الصينية ٤٣٤
٨ ــ الثورة المكسيكية ٤٤١
٩ ــ المقاومة الإفريقية ٤٥٢
١٠ ــ بيعة الحركات السابقة لعام ١٩١٤ ..... ٤٥٧
مراجع المجلد الأول ٤٦١

الجزء الرابع
نضال العالم الثالث طلباً للاستقلال
القرن العشرون

□ الفصل التاسع عشر
عصر الرأسمالية الاحتكارية الدفاعية والثورة الاستعمارية الجديدة ٤٩٣
١ ــ الثورة الصناعية الثالثة والرأسمالية الاحتكارية الدفاعية في الغرب ٤٩٤
٢ ــ انقلاب على مقولات ماركس ٤٩٨

٣ ــ الشركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث ٥٠١
٤ ــ الحركات الثورية في العالم الثالث ٥١٢
٥ ــ استراتيجيات العالم الأول المضادة للثورة ٥١٩

☐ الفصل العشرون
أولى الموجات الثورية العالمية ٥٥٣
١ ــ الثورة في روسيا ٥٥٥
٢ ــ الاشتراكية في بلد واحد ٥٦٢
٣ ــ خليط بورجوازي قيصري ٥٧٠
٤ ــ خطط السنوات الخمس ٥٧٥
٥ ــ الثورة الروسية والعالم الثالث ٥٨٢

☐ الفصل الواحد والعشرون
أولى الموجات الثورية العالمية ٥٨٧
١ ــ القوى الفاعلة في سياسة العالم الثالث ٥٨٨
٢ ــ الكومينترن والثورة الصينية ٥٩٥
٣ ــ غاندي يكبح جماح التطرف في الهند ٦٠٢
٤ ــ الانتدابات في الشرق الأوسط ٦٠٧
٥ ــ الثالوث الفلسطيني ٦١٨
٦ ــ إفريقية الاستوائية ٦٣٥
٧ ــ الاستثناء الجنوبي الإفريقي ٦٥٠
٨ ــ الاستعمارية الجديدة في أمريكة اللاتينية ٦٥٦

☐ الفصل الثاني والعشرون
ثانية الموجات الثورية العالمية بدءاً من عام ١٩٣٩ فصاعداً ٦٧٥
١ ــ الثورة في الصين ٦٧٦
٢ ــ طريقة يينان أم الطريقة السوفييتية؟ ٦٩٢
٣ ــ الثورة الثقافية البروليتارية العظمى ٦٩٨

٤ ــ ما بعد ماو ٧٠٤
٥ ــ ثورة الصين والعالم الثالث ٧١٠

□ الفصل الثالث والعشرون
ثانية الموجات الثورية العالمية بدءاً من عام ١٩٣٩ فصاعداً ٧١٥
١ ــ ديناميكية الأساليب السياسية في العالم الثالث ٧١٦
٢ ــ الأنظمة القومية ٧٢٤
٣ ــ الأنظمة الثورية الاجتماعية ٨١٩
٤ ــ أنظمة المستوطنين البيض ٨٧٤

□ الفصل الرابع والعشرون
رؤيا مشتركة ٩١٧
١ ــ الاضطراب الكبير تحت قبة السماء ٩١٨
٢ ــ المجابهات الدولية ٩٢٠
٣ ــ أسعياً وراء الامتيازات أم وراء التبديلات البنيوية ؟ ٩٢٤
٤ ــ لمحة عامة ٩٣٥
المصادر ٩٤٧

التصدع العالمي = GLOBAL RIFT: العالم الثالث ينشب عن الطوق / تأليف ل. س. ستافريانوس؛ ترجمة موسى الزعبي، عبد الكريم محفوض. ــ ط. ١. ــ دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨. ــ ٢ مج (٩٧٦ ص.)؛ ٢٥ سم.

١ ــ ٩٠٩٫٠٩٧٢ س ت أ ت ٢ ــ العنوان
٣ ــ ستافريانوس ٤ ــ الزعبي ٥ ــ محفوض

مكتبة الأسد

رقم الإيداع / ١٩٨٨/٧/٥٩٨

رقم الاصدار ٣٥٠

التصدع العالمي

يعتبر هذا الكتاب موسوعة كبرى لتاريخ «العالم الثالث». وقد استغرق المؤلف في إنجازها ما يزيد على خمس سنوات.

في أثناء الحرب الباردة، وبعد عام ١٩٤٥، أقيم خط منيع بين العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي. وفي ذروة عملية التجاذب والتدافع الدبلوماسيين أصبح من المفروض أن تنحاز باقي البلدان إلى أحد الجانبين، الأمر الذي نفّذه العديد من الدول، باستثناء دولٍ عبّرت عن نفسها بشكل جماعي باسم «العالم الثالث» وهي: «يوغسلافيا ــ تيتو» و «مصر ــ ناصر» و «هند ــ نهرو» و «غانا ــ نكروما» و «أندونيسيا ــ سوكارنو»، تمييزاً لها عن العالم الأول الذي يمثل دول الكتلة الرأسمالية الغربية، والعالم الثاني الذي يمثل دول الكتلة الاشتراكية الشرقية.

وعندما خفت الحرب الباردة في الخمسينيات، فقدت عبارة «العالم الثالث» مدلولها المنطقي سياسياً، وتحولت تدريجياً نحو المضمون الاقتصادي، لتشير إلى القطاع الأقل تقدماً من الكرة الأرضية، قياساً إلى العالمين الأول والثاني المتطورين.

إن التغيير الذي لحق بمعنى عبارة «العالم الثالث»، جعلها مقولة أشد حصراً من ذي قبل، وينضوي تحت شعارها أكثر من مائة دولة، يقطنها ثلاثة أرباع سكان العالم.

ويشمل «العالم الثالث» اليوم: أمريكة اللاتينية بكاملها، وعموم إفريقية عدا دولة جنوب إفريقية، وآسيا بكاملها باستثناء اليابان و«الكيان الإسرائيلي».

والكتاب يتضمن تحليلاً تاريخياً هاماً، ودراسة اقتصادية وسياسية معمقة لكل بلد من بلدان العالم الثالث. إنه بحث تاريخي اقتصادي سياسي رائع، قدّمه المؤلف خدمة للحضارة والفكر الإنسانيين.

ــ لا يوجد كتاب يتحدث عن العالم الثالث، يضاهي كتاب ل. س ستافريانوس على مدى أربعة قرون. إنه كتاب قيم ومفيد، واختصاراً إنه كتاب رائع جداً وممتاز.

ــ شكراً للأستاذ ل. س ستافريانوس الذي جعل من الممكن تدريس تاريخ العالم الثالث بطريقة ذات معنى ومغزى. ومن يرغب فهم أزمات العالم في الوقت الحاضر، عليه العودة إلى هذا الكتاب، وقراءته بدقة وإمعان.